جامعة الجزائر03

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

البعد القبلي في إدارة الأزمة الليبية في ظل الأدوار الإقليمية والدولية 2014-2024

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية

من إعداد الطالبة:

سلمى عياشي

تحت إشراف:

د. فاتح شيباني

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الّذي كرم الإنسان بالعقل، الحمد لله الّذي علم الإنسان ما لم يعلم، فله الحمد والشكر على ما أنعم و تفضّل، أحمده حمدًا كثيرًا مباركا فيه على ما أكرمني به من توفيق لإتمام هذه الدراسة، والصّلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين ومن تبعهم على نهجه إلى يوم الدين، ونسأل الله أن يتقبل منا اجتهادنا ويجعل ثمرة عملنا تنفعنا في ديننا ودنيانا وأنال بها رضا الله.

بداية شكري وتقديري وفائق امتناني أجد لزاما أن أسجله بكل اعتزاز للأستاذ الدكتور "فاتح شيباني" الذي كان له الفضل في أن تصبح المذكرة واقعا ملموسا، حيث كان الداعم لي في كل محطات إنجاز المذكرة وفي كل الظروف التي واجهتني، خالص شكري لك على تحمل عبء الإشراف على هذه الرسالة، على جل التوجيهات والنصائح التي كانت القوة الدافعة في إتمام مذكرتي جزاكم الله كل خير.

كما يشرفني أن أتقدم بخالص شكري إلى كل أستاذ أفادني بمعلومة أو بكلمة دعمتني وحفزتني في محطات افتقدت فيها إلى من يرشدني في سبيل بناء الأفكار ورفع العزيمة لإتمام المشوار، إلى كل أستاذ أو باحث دعمني بمرجع أو بتوجيه لكم مني فائق عبارات الشكر والتقدير.

ولا يفوتني في هذا المقام إسجاء الثناء عرفانا بجميل كل من رفيقات الدرب اللواتي دعمنني طوال مسيرتي في إعداد المذكرة وكُنَ لي السند لشحن معنوياتي، لَكم مني خالص شكري "ريمة معمري" جزاك الله عني خير جزاء، لَكُنَ مني أحر عبارات الامتنان والشكر: "رزق الله أمل"، الأستاذة "بوضياف حنان"، زوجة أخي "حنيش منى" و"بوسعادي جهيدة"

إهداء

إلى والدي الكريمين، سندي وملجئي، سبب سعادتي ونجاحي

لكما هذا العمل راجيّة من الله أن أكون دائما في مستوى تطلعاتكما وأن أكون جزء من ادخال البهجة في قلوبكما أدامكم الله دائما فخرا لنا

إلى ابنتي التي رافقتني بوجودها في حياتي وكانت داعما لي وسببا في رفع معنوياتي ببسمتها

إلى زوجي حبيبي ورفيق دربي ومتكئي، كنت دائما بصيص أملي

إلى أخوتي كبيرهم وصغيرهم: عبد الله، أحمد الشريف، عبد الرحمان، بلقيس

إلى أختي التي لم تلدها أمي "ريمة معمر"

إلى كل طالب علم

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذه الرسالة

خطة الدراسة

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: القبيلة الليبية في إطار التفاعلات السوسيوثقافية

المبحث الأول: التركيبة القبلية للمجتمع الليبي

المطلب الأول: مقاربة مفاهيمية للقبيلة والقبلية

المطلب الثاني: النزعة القبلية في المجتمع الليبي

المطلب الثالث: علاقة الدولة بالقبيلة في ليبيا

المبحث الثاني: ثنائية القبيلة والدولة في المجتمع الليبي

المطلب الأول: معضلة القبيلة والدولة في بناء مؤسسات السلطة في ليبيا

المطلب الثاني: الإشكاليات المطروحة الليبية بين المنظومة القبلية وتواعد اتخاذ القرار في الدولة

المبحث الثالث: تعدد القبائل وإشكالية الحكم المحلي

المطلب الأول: أزمة الهوية الوطنية للمجتمع الليبي

المطلب الثاني: ليبيا بين الانتماءات القبلية ومتطلبات المؤسسة

المطلب الثالث: العلاقة البينية بين التعدد القبلي والتفعيل الحكم المحلي

الفصل الثاني: تشخيص المسار التطوري للأزمة الليبية في ظل العقلية القبلية للمجتمع الليبي

المبحث الأول: تطورات الثورة الليبية وتعقيدات المرحلة الانتقالية

المطلب الأول: تطور الأزمة الليبية من الانتفاضة الشعبية إلى إرهاصات المرحلة الانتقالية

المطلب الثاني: واقع مسببات الأزمة الليبية

المطلب الثالث: طبيعة الدور لأطراف الأزمة الليبية

المطلب الرابع: تحديات البيئة الداخلية والخارجية لإدارة المرحلة الانتقالية

المبحث الثاني: خيار الثورة في ليبيا ومتغير الصراع القبلي

المطلب الأول: مظاهر الصراع القبلي في ليبيا بعد ثورة 22/11

المطلب الثاني: انهيار التحالفات القبلية مع النظام

المطلب الثالث: التأثير الاجتماعي–السياسي للصراع القبلي في ليبيا

المبحث الثالث: ازدواجية الصراع السياسي والعسكري في ليبيا

المطلب الأول: ليبيا بعد الثورة: مظاهر التفكك الداخلي

المطلب الثاني: متغير البعد الداخلي وعسكرة النزاع في ليبيا

المطلب الثالث: ثنائية الصراع بين التيارات الإسلامية والليبرالية في ليبيا

الفصل الثالث: طبيعة التدخلات الإقليمية في الأزمة الليبية

المبحث الأول: ليبيا بين توجهات سياستها الخارجية وطبيعة التدخلات الأجنبية

المطلب الأول: مداخل السياسة الخارجية الليبية اتجاه القارة الإفريقية

المطلب الثاني: التوجه الإفريقي في سياسة ليبيا الخارجية

المطلب الثالث: طبيعة العلاقات الليبية مع دول الجوار

المبحث الثاني: تباين مقاربات دول الجوار العربية بين الحل السلمي والتدخل العسكري

المطلب الأول: الدور الجزائري اتجاه الأزمة الليبية بين ثوابت السياسة الخارجية وتعقيدات الوضع الليبي

المطلب الثاني: ازدواجية الرؤية المصرية في إدارة الأزمة الليبية بين المقاربة الدبلوماسية والتدخل العسكري

المطلب الثالث: طبيعة تفاعلات تونس مع تطورات الأزمة الليبية

المبحث الثالث: موقف المحور الخليجي من الأزمة الليبية في ظل تدخلات المنظمات الإفريقية

المطلب الأول: الأزمة الليبية ومواقف الدول الإفريقية منها

المطلب الثاني: التنافس الخليجي ودوره في تعقيد الأزمة الليبية

المطلب الثالث: مساعي الاتحاد الإفريقي في تبني دور فعال لإدارة الليبية

الفصل الرابع: المواقف الدولية اتجاه الأزمة الليبية بين متطلبات المصلحة القومية وحدود التدخل.

المبحث الأول: مواقف الدول الأوروبية تجاه الأزمة الليبية

المطلب الأول: التدخل الفرنسي وأثره في تعقيد الأزمة الليبية

المطلب الثاني: دور بريطانيا في إدارة الأزمة الليبية

المطلب الثالث: التدخل الإيطالي في الأزمة الليبية: ومحاولة إعادة بسط النفوذ

المطلب الرابع: المسار التطوري للتدخل التركي في الأزمة الليبية

المبحث الثاني: مساعي الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لإدارة الأزمة الليبية

المطلب الأول: مساعي الجامعة العربية في إدارة الأزمة الليبية

المطلب الثاني: الإتحاد الأوروبي بين المواقف السياسية والتدخل العسكري في الأزمة الليبية

المطلب الثالث: إشكالية تدخل الأمم المتحدة في الأزمة الليبية

المبحث الثالث: تداعيات الاستقطاب الدولي للمعطى القبلي في استمرارية الأزمة الليبية

المطلب الأول: مظاهر التدخل الأمريكي في إطار التنافس الدولي لإدارة الأزمة الليبية

المطلب الثاني: دور التدخل الروسي عبر الشركات الأمنية الخاصة في أحداث توازنات داخلية

المطلب الثالث: المقاربة الاقتصادية الصينية لتسوية الأزمة الليبية

خاتمة.

مقدمة

مقدمة:

عرفت الساحة السياسية الدولية منها والإقليمية جملة من التغيرات، مست الأنظمة الاستبدادية، عبر موجة من الانتفاضات لشعوب تلك البلدان حيث فرض عليها خيار مواجهة العولمة خاصة وأنها أصبحت ضرورة ملحة بغض النظر عن نمط وآليات التحول نحو النظام الديمقراطي.

أدّت تلك التطورات لبروز قضايا جديدة على مستوى الأجندات السياسية الدولية، حيث عرفت تلك البلدان ظاهرة الصراعات القبلية والجهوية مع تنامي دور البعد القيمي وصعود البعد السوسيوثقافي في العلاقات الدولية، أين تم التركيز على مدى هشاشة البناء الاجتماعي للدولة وأثر ذلك على الحفاظ على كيان الدولة من خطر الانهيار جراء العنف الداخلي فيها، وهو ما ينذر بحالة من الفوضى واللاإستقرار التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

مع بروز التكوينات الاجتماعية كظاهرة ميزت الصراعات والصدامات المندلعة، برزت أساليب الاستغلال السياسي لتلك البنى المجتمعية وتوظيفها في إدارة النزاعات الإقليمية والدولية وتغذيتها تحت ذريعة أحقية المشاركة في العمل السياسي داخليا وضرورة ممارسة دور فعال في المسار الديمقراطي.

على هذا الأساس عرفت البلدان العربية موجة من الثورات الشعبية ضد الأنظمة القائمة، أدت لبروز صراعات داخلية، لعبت فيها التكوينات الداخلية وأبرزها القبائل في بعض البلدان أدوار ساعدت في حالة عدم الاستقرار الداخلي، وأصبحت تلك التوترات سمة المجتمعات العربية ذات التركيبة القبلية كون معظمها تعاني من النزاعات الأمنية المجتمعية وهو ما يؤرق عمل الحكومات المركزية سواء من حيث التحكم وإدارة تلك النزاعات أو من حيث الاتفاق على مسار انتقالي يضمن وحدة الدولة واستقراراها.

على غرار تونس ومصر لن تتخلف ليبيا عن الحراك وعرفت مطلع 2011 انتفاضة شعبية ضد نظام القذافي، لتكون الفرصة سامحة للقبائل المعارضة لسياسات القذافي والراغبة

في الانتقام من الإقصاء والتهميش من القبائل الموالية له والتي تتمتع بعديد الامتيازات المادية والسياسية، وسرعان ما تطور الصراع إلى حرب أهلية مع تسليح القبائل وتجييشها، وبذلك انتقلت مطالب الثورة من الإطاحة بنظام القذافي والتداول على السلطة مع التأكيد على إنهاء التمييز والتسييس القبلي إلى التدويل للمطالب الداخلية لضمان التدخل العسكري للحلف الأطلسي.

توسيع دائرة الصراع لتدخل العديد الفواعل الإقليمية والدولية عبر تغذية الصراع القبلي والتحول لحالة الحرب الكل ضد الكل وهو ما أدى لفشل المسار الانتقالي من خلال الانفلات الأمني وانهيار مؤسسات الدولة وغياب سلطة مركزية تسيطر على الأوضاع، فالانقسام السلطوي المبني على الولاء للقبيلة عطل العملية السياسية في ظل بروز إشكالية غياب الشرعية للحكومات الانتقالية وأزمة مَأسَسَة السلطة.

سرعان ما تدهورت الأوضاع الداخلية بعد سقوط القذافي حيث دخلت ليبيا في صراع داخلي تحركه تكوينات اجتماعية ذات ولاء مناطقي تنشط في إطار الفاعل الغير الدولاتي وتعبر عن مصالحها وتمثل فكرا قبليا معينا في ظل تفاعلاتها مع البيئة الخارجية وهو الأمر الذي بات يتعارض مع وحدة الدولة ويهدد كيانها ويجعل من محاولات الانتقال الديمقراطي صعبة التحقيق، فصعوبة ذلك الانتقال فرضته أيضا فواعل خارجية وجدت لها فرصة من خلال دعم الفصائل المتنازعة سواء بالعتاد العسكري بشريا كان أو ماديا أو عن طريق التمويل وذلك لتجسيد أجندات تخدمها كلاعب فعال في إطار تنافس الأدوار وتضارب المصالح.

إشكالية الدراسة:

أثّر النموذج الزعامي في ليبيا على تشكل نمط من العلاقات المعقدة والمتمثلة في الولاءات الجهوية والقبلية على حساب الهوية الوطنية وهو ما أدى لصراع قبلي ما زال متواصلا منذ بداية الانتفاضة الشعبية، فقد دخلت ليبيا في حالة من الانفلات الأمني موازاة مع الفراغ المؤسساتي والفشل السياسي للحكومات الانتقالية، إضافة إلى غياب سلطة مركزية تضبط

الصراع القبلي، فتمدد الصراع واستمراريته أصبح يشكل أزمة حقيقية خاصة في ظل التجاذبات الإقليمية والدولية واستقطابها للقبيلة كأساس لإدارة الصراع الداخلي والاصطفاف لخدمة مصالح مشتركة وهو ما أدى لبروز معالم فشل الدولة الليبية في ظل الانهيار الاقتصادي والتفكك الاجتماعي وتعثر البناء المؤسساتي بفعل تدهور الأوضاع الأمنية وانتشار السلاح والتنظيمات الإرهابية وتوغل القوى الخارجية.

بناءا على ما سبق سنحاول دراسة الدور الذي تلعبه القبيلة في تغذية الصراع الداخلي خاصة مع توغل الأطراف الخارجية في إدارة الأزمة وذلك لمحاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى أثّر تصاعد دور البنى القبلية في تغذية الصراع الداخلي منذ اندلاع الثورة الليبية في ظل الاستقطاب الإقليمي والدولي؟

وتندرج تحت الإشكالية المحورية مجموعة من التساؤلات الفرعية كالتالي:

1. كيف ساهمت سياسات القذافي في ترسيخ الفكر القبلي والولاء المناطقي على حساب الهوية الوطنية؟ وما تأثير ذلك على سيرورة الأزمة الليبية؟
2. ما هي انعكاسات الحرب الأهلية الليبية على مسار الانتقال الديمقراطي وبناء دولة حديثة؟
3. إلى أي مدى تساهم الصراعات القبلية في زعزعة الاستقرار الأمني والسياسي في ليبيا؟
4. كيف أثرت التدخلات الإقليمية والدولية على طبيعة الصراع الداخلي في ليبيا وعلى مسار التسوية وإنهاء الأزمة؟
5. هل يمكن اعتبار المكون القبلي أساس تسوية النزاع الأهلي وتجسيد مبادرات التسوية في ظل الانفلات الأمني؟

وإجابة على الإشكالية وتساؤلاتها تقتضي منهجية البحث العلمي تبني فرضيات علمية لمعالجة موضوع الدراسة هي كالتالي:

1. أدى التهميش المتعمد للقبائل دون أخرى في عهد القذافي إلى توسيع فجوة الانشقاق الداخلي في ليبيا والحيلولة دون الوصول لحكومة توافقية.

2. تمثل القبائل الليبية مكون أساسي وفاعل في الحياة الاجتماعية والسياسية الليبية لذا وجب على الحكومة الانتقالية استيعاب مطالب القبائل خاصة قبائل الغرب والجنوب.

3. شكل تدخل حلف الأطلسي الأرضية لانتشار الأسلحة وأدى لتعميق الصراع القبلي حيث أصبحت كل قبيلة تعتمد على قوة السلاح لحماية نفسها والمطالبة بحقوقها.

4. تستغل الأطراف الإقليمية والدولية التجذر القبلي في المجتمع الليبي لتغذية التوترات الداخلية ومنه استمرار الأزمة وانعدام الأمن والاستقرار الداخليين.

5. تعتبر القبيلة الليبية متغير أساسي لا يمكن الاستغناء عنه في تبني أي خريطة استقرار أمني وسياسي في ليبيا.

6. كلما كانت وتيرة التدخلات الإقليمية والدولية في ليبيا متزايدة كلما تضاءلت فرص الوصول لتسوية سامية للأزمة خاصة في ظل انعدام توازنات قبلية داخلية.

أهمية الموضوع:

عرفت الظاهرة القبلية ومختلف القضايا المتعلقة بالتركيبة الاجتماعية اهتماما من طرف الباحثين في المجال السوسيوسياسي على وجه خاص لتزايد دورها في إطار العلاقات التفاعلية الداخلية والخارجية خاصة وقت الأزمات.

وتقوم الدراسة عموما بتحليل الدور التقليدي والتاريخي للقبيلة الليبية وتحليل ظاهرة انتقال المجتمع الليبي من مرحلة التعصب القبلي لمرحلة بناء دولة مؤسسات تحقق الديمقراطية.

من هذا المنطلق تبرز أهمية الموضوع كالتالي:

الأهمية العلمية:

بالنظر لخصوصية المجتمع الليبي وتركيبة القبيلة تأتي أهمية الدراسة كونها تعتبر مجالا مهما للدراسة والبحث العلمي المتخصص في الشأن الاجتماعي وتأثيره السياسي، وجاءت الحالة الليبية لتعبر عن تنوع مظاهر الحياة في المجتمع الليبي واحتفاظ الفرد الليبي بخصوصية الحياة القبلية بالرغم من التطور الحضاري الناتج عن انتشار وتعميم العولمة في العالم بأسره وهو

الأمر الذي يخلق بيئة ثقافية متميزة عن باقي دول شمال إفريقيا، من جهة أخرى لم تكن الدراسات السابقة ملمة بالظاهرة القبلية والإثنية في ليبيا على اختلاف تركيباتها، على الرغم من تواجد عديد المؤلفات الدارسة للأزمة الليبية وبلغات مختلفة إلا أنها في عمومها تناولت الأزمة من الناحية التاريخية يغلب عليها أسلوب سرد الوقائع دون تحليل للدوافع والخلفيات الكامنة وراء تلك الأحداث، مع غياب التركيز على القبيلة كمعطى سياسي اجتماعي وكفاعل له دور سياسي وتأثير على تعقيدات الوضع الليبي وخاصة الأمني منه، ومنه ضرورة الشراكة كطرف في حل الأزمة الليبية.

الأهمية العملية:

من الناحية العملية ركزت الدراسة على التنوع الاجتماعي في ليبيا لفهم ميكانيزمات التطور في الأزمة الليبية خاصة بعد ثورة 17 فيفري 2011 أين تم التحول من الحكم الاستبدادي إلى ساحة ليبية تحكمها الانقسامات الداخلية والصراعات التي وصلت حد الحرب الأهلية، مما جعل ظاهرة الانتقال الديمقراطي وتعثره تجربة تحتاج للتمحيص والتحليل للأسباب الكامنة وراء إخفاق كل الجهود الرامية لتحقيق ذلك مقارنة بالثورتين التونسية والمصرية، كما تركز الدراسة على معالجة الاختلالات التي صاحبت عملية الانتقال وانعكاسات ذلك على الاستقرار والأمن الداخلي بما يسمح بالتدخل الأجنبي وما صاحبه من موجة استقطاب للقوى السياسية والعسكرية ما فتح الباب أمام نزاع مسلح تولد عن عدة ظواهر هجينة كالمرتزقة والمليشيات ذات التوجه الجهوي–القبلي– وهو الأمر الذي يخولنا للتركيز عن مخلفات نظام القذافي الذي ارتبط في الأساس على إثارة النعرات القبلية وجسد للتمييز القبلي والذي أدى بتقسيم ليبيا إلى قبائل في الشرق والغرب مما أفضى لإعادة إشراك تلك القبائل في النزاع المسلح وتحولها لعائق يحول دون إيجاد تسوية للأزمة الليبية.

أهداف الدراسة:

– الإحاطة بإشكالات ومرتكزات القرار السياسي للقبيلة ودورها في بناء دولة وطنية بعيدا عن المصالح الإقليمية والدولية.

- التركيز على قيمة التماسك الاجتماعي الداخلي وتوحيد الصف الداخلي في بناء دولة ذات معالم ديمقراطية مع الحفاظ على الخصوصية القبلية والمتجذرة في المجتمع الليبي.
- رصد المسار التفاعلي للقبيلة في مختلف مراحل الأزمة ومدى تأثير ظاهرة التسلح وعسكرة القبائل على تعقيد الأزمة الليبية.
- عرض مختلف المواقف الإقليمية والدولية المبنية على طبيعة العلاقات البينية مع ليبيا وعلى المصلحة القومية لتلك الدول خاصة الاقتصادية منها.
- التركيز على أهمية اشتراك القبيلة في إحداث توازن داخلي لما لها من تأثير اجتماعي وسياسي وذلك عبر العمل على استيعاب مطالبها وتحقيق عدالة توزيعية للسلطة بإشراك كل الطوائف القبلية كطرف رئيسي في عملية التسوية.
- التأكيد على أن إيجاد تسوية للأزمة مرهون بالحد من التدخلات الخارجية في الشأن الليبي وتسوية الصراع القبلي.

حدود الدراسة:

يضعنا موضوع البحث الموسوم بـ "البعد القبلي في إدارة الأزمة الليبية بين الأدوار الإقليمية والدولية 2014-2024"، ضمن نطاق الدراسات الدولية على اعتبار أنه يتركز على العامل القبلي كمتغير رئيس واحد من الرهانات لتحقيق توافق داخلي ليبي بعيدا عن الاملاءات الخارجية للخروج من الأزمة وتحقيق المسار الديمقراطي، ولمعالجة الموضوع تم وضعه في المجالين الزماني والمكاني كالتالي:

المجال الزماني: قد عالجت الدراسة إشكالية دور القبيلة في بعدين الصراع الداخلي في ظل تزايد الأدوار الإقليمية والدولية والمراهنة عليها في إدارة الأزمات ما يخدم أجندات مشتركة ضمن إطار زماني يمتد من 2014 إلى غاية 2024، إلا أن الدراسة تناولت أيضا طبيعة النظام السياسي في العهد الملكي وكذلك تطرقت للأدوار المختلفة للقبيلة في فترة الاستعمار، ثم الفترة الملكية إلى الجماهيرية مع إبراز مدى تأثير توغل الفكر القبلي بعد الانتفاضة الشعبية من جهة أخرى تطرقت الدراسة إلى سيرورة تطور الأزمة الليبية منذ 2011 في إطار عرض تعقيدات الأزمة وتأثيراتها على الاستقرار الداخلي خاصة في ظل تسلح القبائل وتجييشها.

الإطار المكاني: تناول الدراسة تأثيرات ليبية قبلية وتصاعد دورها منذ بداية الاحتجاجات في ليبيا مع تصاعد فعالية الأطراف ما دون وطنية.

الدراسات السابقة:

من المتعارف عليه في الأدبيات المنهجية أن الدراسات السابقة بوصلة الباحث التي تمكنه من ضبط إشكاليته من خلال البحث والتمحيص في مجموع الدراسات التي تناولت الموضوع من زوايا علمية أخرى بحيث تشكل أرضية علمية ومصدرا غنيا يمكن الباحث الاطلاع عليه لتكوين رؤية ميدانية حول تصور الموضوع ويجنب الباحث الوقوع في تكرار من حيث زاوية الدراسة ومنه نتائج المراد التوصل إليها في نهاية الدراسة، وبالتالي تقود الدراسات السابقة الباحث للاتجاه السليم لبحث أصيل ذو قيمة علمية، من جهة أخرى تزود الدراسات السابقة الباحث بمختلف المراجع والمصادر، الأدوات والوسائل العلمية المنهجية التي تساعد الباحث في إثراء وتحليل معلوماته وبنائها بأسلوب علمي يوصل لنتائج دقيقة يمكن تعميمها.

من هذا المنطلق، فقد تناول العديد من الباحثين الظاهرة القبلية أو الإثنية بشكل عام ومن زوايا مختلفة غلب عليها الطابع التاريخي والسوسيولوجي وهذا ما يجعلها متهمة بالقصور ولذلك حاولنا تدارك ذلك عبر تسليط الضوء على أهمية القبيلة كوحدة اجتماعية لها تأثير سياسي في الساحة الليبية، وذلك من خلال الإطلاع على أهم الدراسات ذات الصلة بالموضوع كالتالي:

- **دراسة يوسف محمد جمعة الصواني** المعنونة: بـ"**ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة**" والتي تمحورت حول إبراز مختلف التفاعلات الداخلية والخلفيات المتعددة المجالات، والتي أدت لسقوط نظام القذافي، وذلك عبر تحليل لأبرز المحطات في تاريخ ليبيا المعاصر 1969، مبرزا أهم المسببات التي أدت لتعثر بناء دولة ديمقراطية أبرزها انعدام المؤسسات القانونية والسياسية في نظام القذافي والتحديات التي أفرزتها على المرحلة الانتقالية نظرا لغياب أسس بنيوية ومقومات هيكلية للدولة الليبية إضافة إلى ربط الانقسام الداخلي في ليبيا بالأوضاع التي عاشتها ليبيا بوصول القذافي للسلطة من احتكار للسلطة وغياب عدالة توزيعية للموارد المادية، ما كرس لحقد قبلي تعبر عنه مظاهر الصراع القبلي الداخلي، كما تطرقت الدراسة لعرض أبرز

التحديات الأمنية التي زادت من تعقيد الأزمة وكانت سببا في عدم استكمال المرحلة الانتقالية التي تكرس لدولة قانون ومؤسسات.

– **دراسة عبد الودود ولد الشيخ:** في كتابه: "**القبيلة والدولة في إفريقيا**"، حيث قدم قراءة معمقة حول القبيلة والنظام السياسي استنادا على مجالي التاريخ والأنثربولوجيا، واستند في تحليله لفهم دور القبيلة وأهميتها في سياق الدولة الإفريقية على المفاهيم الخلدونية كالعصبية، القبلية، العرق، حيث ركز على ما أسماه "**التضامنات الأساسية**" القائمة على القرابة الحقيقية أو المفترضة وآثارها في تقديم فهم معمق حول العلاقات بين القرابة والسلطة في البنى الاجتماعية التقليدية خصوصا في شمال أفريقيا مبرزا دور العوامل الإيديولوجية والدينية في شرعنة مختلف أنواع السلطة قبلية كانت أو مرتبطة بالسلطة وأثر التباين لتنوع المسارات التاريخية فيما يخص مركزية السلطة أو غيابها، كما تناولت الدراسة طبيعة الدولة بناءا على الأرضيات الأنثربولوجية الإفريقية والتركيز على إضفاء صفة القبلية على الدولة المستوردة وصورها وعلاقة ذلك بمختلف حقول الاستقطاب التي تقوم ببنائها خصوصا ما تعلق الهرميات الاجتماعية القديمة والحديثة.

– **دراسة محمد نجيب بوطالب:** تحت عنوان: "**الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقارنة سوسيولوجية بين الثورتين التونسية والليبية**"، تناول الكاتب النزعة القبلية التي أثرت في الحراك السياسي وفي طبيعة الصراعات القائمة بين المجتمعات المنتفضة والأنظمة السياسية، غير أن درجة حضور المعطى القبلي بقيت متفاوتة بين مجتمع وآخر بحسب طبيعة العلاقات التاريخية بين النظام والبنى الاجتماعية القبلية، وعلى الرغم من هذا التفاوت غير أن المعطى القبلي شكل عائق في وجه نشأة مكونات المجتمع المدني، واستدل الكاتب بمسار الثورتين الليبية والتونسية الذين يعبران عن نموذجين للاستقطاب السياسي للقبيلة عن طريق توظيف القبيلة في حقل الفعل السياسي وكذا الاجتماعي، كما ركز الكاتب على ظاهرة "**الصراع العروشي**" التي استفحلت في تونس بإبراز مكانة القبيلة في تونس في ظل التحرر السياسي والاجتماعي التي عرفتها بنية المجتمع التونسي وانعكاس ذلك على ليبيا بحكم الامتداد القبلي لبعض القبائل المستوطنة في الحيز الجغرافي المتاخم لحدود الدولتين.

كما هدفت الدراسة إلى إبراز الأبعاد السياسية للمعطى القبلي في كلا الدولتين بالكشف عن ميكانيزمات العلاقة بين المجتمع والتشكيلات القبلية وما يتجلى عنه من تداعيات على مسار الثورة وتطورها.

- **أطروحة دكتوراه للباحثة نعيمة الحواطي:** تحت عنوان: "**دور المتغير الإثني القبلي في تغذية الصراع الداخلي الليبي منذ احتجاجات 17 فيفري 2011**"، حيث عالجت الدراسة إشكالية تصاعد دور الجماعات الاثنية والقبلية بعد اندلاع ثورة فيفري 2011، وتأثيره على الاستقرار الأمني والسياسي في ظل الانتشار الواسع للسلاح داخل ليبيا، أين ركزت الباحثة على الدور الاجتماعي- السياسي للقبيلة وأثر تزايد ذلك الدور على زعزعة الاستقرار الداخلي خاصة بعد التسلح القبلي في ليبيا حسب طرحها وأخذت قبائل الغرب والجنوب خصوصا-التبو-الطوارق- حيزا هاما في الطرح والتحليل العلمي لهاته الدراسة وهدفت الدراسة لتبيان أثر الامتداد الهوياتي لتلك القبائل والتعميق الصراع الداخلي باعتبار أن التهميش والإقصاء الذي عانته في حقبة القذافي كان دافعا لامتلاكها السلاح للمطالبة بحقوقها وخصصت بالذكر الوضع القانوني لقبائل الطوارق والتبو والبربر في العهد الجماهيري الذي كان الدافع الرئيسي لصعود تلك الأقليات والمطالبة بحقوقها ما زاد الوضع الأمني تعقيدا خاصة بعد الانتشار الواسع للسلاح والذي شجع على تسلح القبائل والارتكاز على السلاح لتحقيق المطالب خاصة السياسية منها لتكون بذلك القبيلة في ليبيا عنصر أساسي وجب احتواؤه وإشراكه في مختلف المساعي والجهود الرامية لرسم أي معادلة استقرار أمني في ظل ما تعرفه الساحة الليبية حسب الباحثة من استقطاب للمكونات المجتمعية القبلية والإثنية كما يساهم أيضا في استمرار الأزمة وتدهور الأمن الداخلي.

هدفت الدراسة لتسليط الضوء على إبراز الدور السياسي للجماعات القبلية والإثنية من خلال إبراز تأثير قبائل التبو، الطوارق على أمن واستقرار ليبيا استنادا لتحليل تصاعد حدة الصراعات القبلية المبنية على جملة من المطالب وعلى عنصر الامتداد الهوياتي لهذه المكونات مع الجماعات الإثنية والقبلية في بعض دول الجوار وهو ما عطل أي جهود لإيجاد تسوية توافقية للأزمة.

- **أطروحة دكتوراه للباحث بلال لوصيف،** المعنونة بـ: "**الصراع القبلي وإشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد 2011**" أين تناول الباحث الموضوع من زاوية ركز فيها على كيفية تأثير الصراع القبلي على عملية البناء الدولاتي في ليبيا بعد ثورة 2011، حيث أبرز في تحليله أن التهميش القبلي والإقصاء لبعض المناطق خاصة الغرب والجنوب لصالح الشرق أدى لما سماه "**حرب الكل ضد الكل**" وهو الأمر الذي ساهم بشكل أساسي لتنامي الصراع القبلي خاصة في ظل غياب سلطة مركزية تحظى بشرعية كما طرح الباحث فكرة عسكرة القبائل ودورها في تعثر عملية الانتقال الديمقراطي وبروز معالم الفشل الدولاتي استنادا لما تشهده ليبيا من صراع مؤسساتي وانفلات أمني وتدهور اقتصادي وهو ما أجمعه الباحث لمخرجات الثورة ومجموع التدخلات الخارجية خاصة الحلف الأطلسي ليؤكد بعدها على أن نجاح مشروع الدولة الليبية يجب أن يحتوي إلزاما اقتسام سلطوي يشمل جميع الأطياف القبلية دون إقصاء والعمل على والمصالحة الوطنية بعيدا عن أي وساطات خارجية ليكون بذلك الحل ليبي داخلي.

هدفت الدراسة الأكاديمية لإبراز أهمية التمايز الاجتماعي في إحداث الصراع الداخلي الذي وصل حد الحرب الأهلية، حيث خرجت ليبيا من تبعات الحكم الشمولي إلى فوضى التوترات والانقسامات الداخلية، وهو الأمر الذي شكل سببا رئيسا في فشل الحكومات الانتقالية والقوى الوطنية في بناء مؤسسات الدولة وتسير المرحلة الانتقالية بالرغم من مرور تقريبا عقد من الزمن.

الإطار المنهجي للدراسة:

يتطلب البحث في موضوع الدراسة اعتماد مقارنة منهجية للتمكن من تحليل المعطيات وإيجاد علاقة بين المتغيرات للوصول لنتائج دقيقة للإشكالية المطروحة وفي ذات السياق يعتبر المنهج أداة علمية في البحوث السياسية والاجتماعية عامة للوصول إلى تفسير منطقي للظاهرة المدروسة وبناء استشراف.

استنادا للنتائج المتوصل إليها يعرف "عبد الرحمان بدوي" المنهج على أنه: "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة"[1].

وبناءا على الإشكالية المطروحة تتطلب الدراسة الجمع بين المناهج التالية:

1. **المنهج التاريخي:** يعنى هذا المنهج بدراسة الظاهرة المدروسة من حيث النشأة والتطور وصولا إلى إبراز نمط العلاقة القائمة بينها وبين ما يتصل بها من ظواهر وبالنسبة للباحث في العلوم السياسية يستعين بالمنهج التاريخي لفهم مجموع العوامل المؤثرة في الظاهرة استنادا للكتب الأرشيفات الوطنية والدولية، الوثائق التاريخية والمستندات.

استنادا لما سبق تقتضي الدراسة التطرق للسياق التاريخي لليبيا سواء ما تعلق بتطور نظام الحكم أو البناء المؤسساتي أو تبيان تأثير المتغير القبلي في تاريخ ليبيا مع استقراء لمجموع المسببات والعوامل التي ساهمت في اندلاع الثورة وبعدها استحضار العلاقة التي تربط الأطراف المتدخلة في الشأن الليبي مع نظام القذافي خصوصا بالرجوع للمعاهدات الثنائية وعلاقات التحالف أو الصراع.

2. **المنهج الوصفي:** يقوم المنهج على دراسة الظاهرة وتشخيصها وتحديد مكوناتها وخصائصها أي يصف الظاهرة من حيث طبيعة تكوينها وعملها ولا يكتفي بجمع المعلومات فقط بل يتعدى لتحليل وتفسير تلك المعلومات للوصول إلى نتائج حول الظاهرة محل الدراسة وهذا ما اقتضت الدراسة من خلال تشخيص البنية القبلية الفاعلة والمؤثرة في مسار الأزمة الليبية إضافة إلى تقديم وصف لمختلف مراحل الأزمة وتعقيداتها[2].

3. **منهج تحليل المضمون (المحتوى):** يفرض موضوع الدراسة الاستعانة بمنهج تحليل المحتوى وذلك عبر تحليل مجموع تشريعات ليبيا في حقبة القذافي، وبعدها قراري مجلس الأمن 1070 و1973 على اعتبارهما نقطة التغيير المحوري في الأزمة الليبية إلى جانب دراسة منظومة القوانين المتعلقة بالمؤسسات الناشئة بعد سقوط القذافي سواء كانت مؤسسات خاصة

[1] عبد الرحمان بدوي، **مناهج البحث العلمي**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ص 05.

[2] محمد إحسان الحسن، **الأسس العلمية لمنهج البحث الاجتماعي**، ط2، دار الطليعة، بيروت، 1986، ص 58.

بالسلطة أو بالمجتمع المدني، كما وظف المنهج من خلال الاطلاع على محتوى القرارات الاسمية وتلك المتعلقة بالجمهور والاجتماعات الرامية لإيجاد تسوية للأزمة عن طريق جملة من القرارات والتوصيات[1].

4. منهج تحليل الجماعة: على اعتبار أن الدراسة ترتكز على البعد القبلي كمتغير مستقل وظاهرة الصراع القبلي التي تستند على العصبية القبلية والولاء القبلي على حساب الوطني كظاهرة لها تداعياتها على الحياة السياسية، الاجتماعية والاقتصادية ودورها الفعال خلال الثورة وبعد سقوط القذافي في مرحلة إعادة البناء المؤسساتي أين تأرجح دور القبيلة بين السلب والإيجاب خاصة مع مجموع التدخلات الأجنبية في الشأن الليبي، كما ساعد المنهج على دراسة الخصائص البنيوية القبلية والنسيج القبلي وبذلك تفسير استمرارية الصراع القبلي.[2]

الاقترابات:

1. الاقتراب المؤسسي: يرتكز هذا الاقتراب من حيث المبدأ على دراسة المؤسسات أو البعد المؤسسي للظاهرة السياسية، بحيث تعتبر تلك المؤسسات السياسية ذات تأثير بارز في رسم وتنفيذ السياسات العامة خاصة وأنها ترتبط بجملة القواعد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وبناء على هذا الأساس تستدعي في الدراسة البحث في الخصوصية القبلية للمجتمع الليبي وظاهرة الصراع القبلي باعتبار القبيلة مؤسسة اجتماعية ذات تأثير سياسي وطابع غير رسمي في مواجهة الدولة القومية المبنية على المؤسسات وكذلك البحث في انعكاسات ذلك الصدام بين المؤسستين أبرزها إعلاء الولاء القبلي على الوطني والتعصب للانتماء القبلي على حساب الانتماء للدولة[3].

2. اقتراب الدولة والمجتمع: يعنى هذا الاقتراب بدراسة العلاقة بين الدولة والتكوينات المجتمعية المؤثرة فيها في حالتي السلم والصراع، وبالإسقاط على الحالة الليبية نجد أن بعض القبائل

---

[1] محمد إحسان الحسن، مرجع سابق، ص 60.

[2] صلاح مصطفى الفوال، منهجية العلوم الاجتماعية، دار عالم الكتب، القاهرة، (د.ت)، ص 184.

[3] رشيد زرواتي، **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية**، دار عياش للطباعة والنشر، الجزائر.

تعرض للتهميش والإقصاء من قبل السلطة وبذلك لم تكن شريكة في استخدام السلطة وهو الأمر الذي كرس للصراع القبلي والانقسام الاجتماعي خاصة بعد سقوط القذافي وتسلح القبائل ما عثّر عملية الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء مؤسسات الدولة، فالدولة انعكاس للقوى الاجتماعية المكونة لها وهو ما يؤدي لدراسة مسببات الانقسام المجتمعي بالتركيز على القبيلة كعنصر رئيسي في تكوين المجتمع الليبي.

3. اقتراب صنع القرار: تشير عملية صنع القرار إلى صور التفاعل على المستويين الرسمي وغير الرسمي في تقرير ورسم السياسات العامة بناء على تقييم الاختيارات المتاحة لتحقيق هدف محدد.

وحسب الإطار النظري لـ"سنايدر" حول اقتراب صنع القرار الذي يركز بالأساس على الدوافع الهادفة منها والسببية فإنه يشمل:

- **المحيط الخارجي:** تلعب مختلف المتغيرات والوحدات المتفاعلة خارج إطار الدولة دورا يؤثر على عملية صنع القرار ورسم السياسة الخارجية ومن أبرز تلك العوامل شكل وبنية النظام السياسي الدولي وتطوراته احتكاما لنمط التفاعلات الدولية والتي فرضت الثنائية القطبية في الحرب الباردة، أو الأحادية القطبية بعد نهاية الحرب الباردة أو تعدد الأقطاب. مع انتشار العولمة والتوسع في أشكال القوة ومنه مستويات الأمن ومنه يأتي محدد الرأي العام الدولي الذي يتفاعل مع مختلف تلك المستجدات ليضغط بدوره سواء على الدول أو على المنظمات بما يتماشى وتحقيق السلم والاستقرار الدولي، كما كان له الأثر في تشكيل عصبة الأمم المتحدة لتكون بذلك المنظمات الدولية أهم الفاعلين الدوليين التي لها ثقل سياسي تضغط به على الدول التي لا تتماشى ومنظومة المبادئ والقوانين التي تحفظ الأمن الدولي، كما أن متغير المصالح الاقتصادية له تأثير على عملية صنع القرار كون الوحدات السياسية تتأثر بمدى ارتباطها بالاقتصاد العالمي، فالدولة تعتمد على مختلف الموارد الاقتصادية والثروات الباطنية لتبني دور فعال في إطار تفاعلاتها الخارجية[1].

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**، الجزائر، 1997، ص 121.

- **المحيط الداخلي:** ويشمل العوامل المادية من محددات جغرافية واقتصادية وديمغرافية وأخرى بنيوية تشمل الرأي العام الداخلي والأحزاب السياسية ومختلف تشكيلات المجتمع المدني وكذلك فئة الأقليات التي تلعب دور هام في التماسك الداخلي.
- **البنية الاجتماعية والسلوكية:** وتضم مجموعة القيم والمبادئ التي تحكم مجتمع ما إضافة للخصائص السيكولوجية ونمط التفكير المجتمعي.

استنادا لما سبق يعتبر هذا الاقتراب مهم لدراسة عملية صنع القرار خلال فترة القذافي وتسليط الضوء على قراراته العشوائية والتي جعلت من السياسة الخارجية الليبية مضطربة وعدوانية في بعض الأحيان خاصة مع الدول الغربية، وكذلك يستعمل هذا الاقتراب في تحليل قرارات ومخرجات الحكومة الانتقالية ومختلف ردود الأفعال الداخلية والخارجية بفواعلها وتأثير ذلك على سيرورة عملية صنع القرار.

صعوبات الدراسة:

يمكن حصر الصعوبات التي واجهتنا في الدراسة كون الظاهرة المدروسة تتميز بالتعقيد والديناميكية المستجدة سواء داخليا أو في المحيط الخارجي ما انعكس على استمرارية الأزمة خصوصا مع تزايد الفواعل المؤثرة مما يصعب الوصول لنتائج دقيقة يمكن بناء عليها استشراف بعيدة المدى.

إضافة إلى قلة الدراسات الأكاديمية التي تدرس الدور السياسي للقبيلة وظاهرة الاستقطاب القبلي على اعتبار أن معظم الدراسات تركز على البناء السوسيوثقافي أو البناء الهوياتي.

تفصيل الموضوع:

تتطلب دراسة الموضوع والإجابة عن الإشكالية المطروحة ضبط خطة منهجية تتماشى ومتطلبات الدراسة العلمية لأي بحث وبناء على ذلك تم اعتماد الخطة التالية:

جاء الفصل الأول تحت عنوان القبيلة الليبية في إطار التفاعلات السوسيوثقافية ليبحث في تركيبة القبيلة للمجتمع الليبي في المبحث الأول عبر التطرق لمقاربة مفاهيمية للقبيلة والمفاهيم المرتبطة بها في المطلب الأول، ثم تأصيل العصبية القبلية ومظاهرها في المجتمع

الليبي في المطلب الأول، وتم تأصيل العصبية القبلية ومظاهرها في المجتمع الليبي في المطلب الثاني، ليأتي المطلب الأخير ليوضح العلاقة الترابطية بين الدولة والقبيلة عبر إبراز دور الأخيرة في الحياة الاجتماعية والسياسية، في المقابل فإن المبحث الثاني المعنون بـ: ثنائية القبيلة والدولة في المجتمع الليبي ركز على مطلبين الأول جاء تحت عنوان معضلة القبيلة والدولة في بناء مؤسسات السلطة في ليبيا وهنا تم دراسة التجاذب القائم بين الدولة ككيان حديث والقبيلة ككيان تقليدي موازٍ لها من حيث الولاء، الجهوية والانتماء وهو ما انعكس على فشل المؤسسات القائمة في تسيير المرحلة الانتقالية، أما المطلب الثاني تناول مجموع الإشكالات المتعلقة بصانع القرار في ليبيا في مرحلة ما بعد الثورة لإبراز أهم الصعوبات المحيطة بصانع القرار في اتخاذ قراره، ويأتي المبحث الثالث ليدرس إشكالية تعدد القبائل وبروز بوادر الحكم المحلي عبر التطرق في المطلب الأول لأزمة الهوية الوطنية في المجتمع الليبي الذي يفتقد للهوية الجامعة والنزعة الوطنية والتعمق في هذه الإشكالية في المطلب الثاني من خلال دراسة معضلة سمو الانتماء القبلي وتأثير تلك النزعة القبلية في تعطيل عمل المؤسسات بحيث يسعى كل طرف فيها لإعلاء المصالح القبلية على حساب الوطنية، أما المطلب الثالث فيفصل في العلاقة بين التعدد القبلي وأزمة الحكم المحلي التي برزت بقوة بعد الثورة خاصة بعدما شهدته ليبيا من حكومتين برلمانين وذلك ليوضح بقوة الانقسام بين الشرق والغرب.

أما الفصل الثاني والذي تحت عنوان تشخيص المسار التطوري للأزمة الليبية في ظل العقلية القبلية للمجتمع الليبي، نجد المبحث الأول منها يدرس تطورات الأزمة الليبية ومظاهر تعقدها في المرحلة الانتقالية عبر أربع مطالب، الأول منها يطرح تاريخ الأزمة الليبية وتطورها، والثاني يختص في أسباب الأزمة الليبية، أما الثالث فيبحث في طبيعة الأدوار لكل طرف له علاقة بالأزمة الليبية ليأتي المطلب الأخير بطرح مجموعة العقبات والإرهاصات التي تواجه الحكومات المتعاقبة في تحقيق الانتقال الديمقراطي وتحقيق دولة حديثة. في المقابل يبحث المبحث الثاني في الخيار الشعبي للثورة في ظل الصراع القبلي ويفصل المطلب الأول منه مظاهر الصراع القبلي الذي برز بقوة بعد ثورة 2011 بينما يتعمق المطلب الثاني في شرح

معمق لانهيار التحالفات القبلية مع النظام بالمقارنة مع علاقة النظام الجماهيري بالقبائل خاصة الموالية له ثم تأتي حصيلة التأثير الصراع القبلي اجتماعيا وسياسيا في مضمونها في المطلب الثالث، وتوافقا للتسلسل المضموني والمنهجي تم طرح ازدواجية الصراع العسكري والسياسي في المبحث الثالث للفصل الثاني ليتم تناول تباعا في المطلب الأول مظاهر التفكك الداخلي سياسيا، اجتماعيا واقتصاديا بعد الثورة وما نتج عنها من تسلح القبائل وانتشار الميلشيات وبروز ظاهرة عسكرة النزاع هذا ما تم دراسته في المطلب الثاني، أما المطلب الأخير فعالج ثنائية الصراع بين التيارات الإسلامية والليبرالية في ليبيا.

تبعا لمتغيرات الدراسة يهتم الفصل الثالث بدراسة طبيعة التدخلات الإقليمية وتأثير ذلك على مسار الأزمة الليبية، حيث كانت البداية مع المبحث الأول الذي تناول في المطلب الأول مختلف مداخل السياسة الخارجية الليبية كتمهيد لفهم طبيعة التوجه الإفريقي لصانع القرار الليبي والذي تم تفصيله في المطلب الثاني وصولا إلى طرح نمط العلاقات الثنائية بين ليبيا والدول المجاورة لها. أما المبحث الثاني فشخص مقاربات دول الجوار العربية منها والتي تراوحت بين الحل السلمي والتدخل العسكري بدءا بالدور الجزائري اتجاه الأزمة الليبية والذي كان مبنيا على مجموعة مبادئ ثابتة في سياستها الخارجية وما فرضته تعقيدات الأزمة من شيء أو دور في إطار تفاعل الجزائر مع محيطها الجواري في المطلب الأول، وجاء المطلب الثاني ليفصل في الرؤية المصرية اتجاه تطورات الأزمة الليبية وازدواجية التدخل بين العسكري دعما لحفتر ومجموع المبادرات والمساعي الدبلوماسية حسب ما تقتضي المرحلة وتطور الأدوار في الساحة الليبية، بينما خصص المطلب الثالث لطرح الموقف التونسي وطبيعة تفاعل صانع القرار التونسي مع تطورات الأزمة الليبية، من جهة أخرى تطرق المبحث الثالث والذي جاء تحت عنوان موقف المحور الخليجي من الأزمة الليبية في ظل تدخلات المنظمات الإفريقية حيث تم التركيز في المطلب الأول على مجموع مواقف مختلف الدول الإفريقية من الأزمة الليبية على اعتبار أن التوجه الأساسي البارز في سياسة القذافي مبنية على البعد الإفريقي، بينما تناول المطلب الثاني إبراز دور دول الخليج وتوضح مظاهر التنافس في لإدارة الملف الليبي لما تقتضيه المصلحة القومية لكل دولة وتم تخصيص المطلب الثالث لدراسة مواقف الاتحاد

الإفريقي ومحاولته تبني دور فعال في إدارة الأزمة على اعتبار ليبيا دولة افريقية ومن أبرز مؤسسي الاتحاد كمنظمة افريقية تعنى بالشؤون الدول الأعضاء.

وفي الفصل الرابع وتكملة لدراسة الموضوع تم تخصيص هذا الفصل للتفصيل في المواقف الدولية المبنية على حماية المصالح الإستراتيجية عموما حيث اختص المبحث الأول والذي جاء تحت عنوان مواقف الدول الأوروبية تجاه الأزمة الليبية في طرح وإبراز مختلف المواقف سواء للطرف الفرنسي وتأثيره في تعقيد الأزمة خاصة بعد أن كان رائدا في الحملة العسكرية للإطاحة بالقذافي في المطلب الأول مرورا بالدور البريطاني وتطوره في مختلف محطات الأزمة، ثم التعمق في الموقف الإيطالي على اعتبار إيطاليا المستعمر التقليدي مع التركيز على مساعي إيطاليا لإعادة بسط النفوذ والتفرد في اتخاذ القرار الأوروبي اتجاه الأزمة، وصولا إلى البحث في المسار التطويري للتدخل التركي بما تقتضيه أهداف سياسته الخارجية، أما المبحث الثاني فاختص بدراسة مساعي المنظمات الإقليمية والمساعي الأممية في الشأن الليبي، بحيث تم تخصيص المطلب الأول في طرح مساعي الجامعة العربية كأول منظمة إقليمية تختص في بحث النزاعات العربية ومحاولة تسويتها، ثم تم الانتقال لمنظمة الاتحاد الأوروبي ومسألة التدخل العسكري في الأزمة الليبية وصولا إلى المساعي الأممية من بعثات مختصة في الشأن الليبي وقرارات عديدة من مجلس الأمن، في المقابل تناول المبحث الثالث تبعات الاستقطاب الدولي للمعطى القبلي في تعقيد واستمرارية الأزمة بدءا بدراسة مظاهر التدخل الأمريكي وتحليل أسباب تأرجح الدور الأمريكي بناءا على تماشي الدور الروسي خاصة، وهذا ما تم تناوله في المطلب الثاني عبر التركيز على دور الشركات الخاصة الأمنية الروسية وتأثيرها على زيادة حدة الصراع الداخلي، أما المطلب الأخير فتعرض للمقاربة الاقتصادية للطرف الصيني والذي تبنى القوة الناعمة في إطار إدارته وتدخلاته في الشأن الليبي.

وأخيرا تأتي خاتمة الدراسة.

الفصل الأول: القبيلة الليبية في إطار التفاعلات السوسيوثقافية

المبحث الأول: التركيبة القبلية للمجتمع الليبي

المطلب الأول: مقاربة مفاهيمية للقبيلة والقبلية

المطلب الثاني: النزعة القبلية في المجتمع الليبي

المطلب الثالث: علاقة الدولة بالقبيلة في ليبيا

المبحث الثاني: ثنائية القبيلة والدولة في المجتمع الليبي

المطلب الأول: معضلة القبيلة–الدولة في بناء مؤسسات السلطة في ليبيا

المطلب الثاني: الإشكاليات المطروحة بين المنظومة القبلية وقواعد اتخاذ القرار في الدولة الليبية

المبحث الثالث: تعدد القبائل وإشكالية الحكم المحلي

المطلب الأول: أزمة الهوية الوطنية للمجتمع الليبي

المطلب الثاني: ليبيا بين الانتماءات القبلية ومتطلبات المأسسة

المطلب الثالث: العلاقة البينية بين التعدد القبلي والتفعيل الحكم المحلي

تمهيد

كان ولا يزال تاريخ ليبيا يعبر عن تاريخ قبائلها بالنظر للتجذر الاجتماعي والسياسي لدور القبيلة في ليبيا. فليبيا هي حالة تفاعل لتأثير خصوصيات الظاهرة القبلية في جدلية العلاقة بين المركز والأطراف كمدخل لفهم إشكاليات الاندماج الوطني قبل بعد سقوط القذافي. فإدراك البعد الداخلي كمتغير محوري لحالة الانسداد في استكمال المسار الديمقراطي لا يقتصر فقط على منطق القوة بل أيضا بإشكاليات الخصوصية المحلية للمجتمع الليبي، ما يجعل ليبيا حالة تختلف عن باقي نماذج إعادة البناء الدولاتي الذي يتطلب مؤسسات سيادية فعالة تقوم بوظائف الدولة الحديثة وتراعي فيها خصوصيات البيئة الاجتماعية المحلية.

المبحث الأول: التركيبة القبلية للمجتمع الليبي

تعتبر ليبيا من الدول العربية ذات التكوين الاجتماعي القبلي، حيث ساعد هذا المعطى في تحديد الكثير من توجهاتها السياسية على مر تاريخها الطويل، واستطاع هذا التكوين الاجتماعي بصغره وكبره، ظهوره واختفائه التأثر بالتحولات السياسية والاقتصادية وأن يترك الأثر البالغ في تفاعلات البنية الاجتماعية وكذا في توجهات الدولة الليبية في إطار تفاعلها دولي.

المطلب الأول: مقاربة مفاهيمية للقبيلة والقبلية

من المعروف أن للعرب تراثا قبليا تاريخيا عريقا لم يغب عن أرضهم ولا تاريخهم رغم مجموع التحولات التي شهدتها المنطقة على الصعيد الداخلي أو على مستوى التطورات الحاصلة في النسق الدولي من تداعيات العولمة ومنطق الدولة القطرية.

سوسيولوجية المجتمعات المغاربية:

المقاربة الخلدوينة: تعد ركيزة المرجعيات التي اعتمدت الأبحاث السوسيولوجية لتحليل بنية المجتمعات المغاربية وهذا يرجع كون "ابن خلدون" عايش واقع هذه المجتمعات وتاريخها في المرحلة الوسيطة. ونظرا لمتانة منهجه وفق مبادئ علم العمران البشري والاجتماع الإنساني لا يزال يمتلك مشروعية علمية خاصة في دراسة القبيلة وعلاقتها بالنظم السياسية، على غرار ما جاء به الكلاسيكيون بعده فالنسب يعتبر معطى رئيسي لتحديد القبيلة سواء كونها مجموعة متفرعة أبا عن جد أو مجموعة تربطها روابط الدم وهذا وفق منطق الاختلاط وعلاقات التجاوز والتعايش التي تصل حد الاندماج. فحسب "ابن خلدون" فإنه أكد على دور

المكان أي الأرض في تشكيل أطر التحام الجماعات القبلية بما يذكي إحساس الفرد بالانصهار ضمن تلك المجموعات ويقوي تلاحمها الداخلي ضد التهديدات الخارجية.[1]

كما أن طابع القرابة وهيمنة عنصر من عناصرها من شأنه خلق حالة من التنافس والصراع على مصادر العيش وهذا ما يضمن حركية وصراع المجتمع القبلي وينفي في الوقت ذاته جمود البناء الاجتماعي لدى دارسي القبيلة المغاربية في الحقبة الاستعمارية.[2] الأمر الذي يدل على أن المفاهيم الخلدونية (العصبة، الولاء، العمران البشري) لها القدرة على فهم طبيعة البيئة الاجتماعية المغاربية وخصوصيتها المستندة على القبيلة رغم التحولات العميقة التي غيرت أدوار هذه البنى ومكانتها.[3]

ويؤكد "ابن خلدون" على القرابة بمفهومها الواسع بما تمثله من أشكال الوحدة والتضامن والانتماء أيضا، كما يؤكد على دور الحيز الجغرافي أو التراب الذي تشكل وحدة المجموعة. وما يغذي هذا الانتماء هو الالتفاف حول هدف مشترك والاجتماع ضد أي تهديد أو خطر خارجي يمس بوحدة المجموعة وبذلك يكون مفهوم القبيلة عند "ابن خلدون" هو الاجتماع على أساس العلاقات الدموية وهو أبرز شرط لقيام الجماعة إذا أن قيام صلة القرابة بين أفراد الجماعة يجسد العصبية القبيلة وهي الضامنة لوحدة تلك الجماعة. وتسهم أيضا علاقات القرابة بين أفراد القبيلة في إذكاء التنافس والصراع حول الموارد وهو ما يدفع لتجذر طابع الصراع الدائم للمجتمع الليبي[4].

[1] أبو زيد عبد الرحمان، **مقدمة ابن خلدون**، (د.ط)، دار أحياء التراث العربي، بيروت، ص130.

[2] المرجع نفسه، ص 131.

[3] أبو زيد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص132-135.

[4] محمد مجيب بوطاب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، ط2، مركز الوحدة العربية، لبنان، بيروت، 2009، ص 38.

مقاربة المدرسة الاستعمارية

ارتبطت بالمرحلة الاستعمارية وطبيعة صفتها الكولونيالية كما تأثرت بالمدرسة السوسيولوجية الفرنسية في مجموع أعمالها المنجزة حول المنطقة المغاربية خلال فترة الاستعمار الفرنسي والإيطالي. وخص "جاك بارك" (jaques berque) أبحاث المدرسة بتسمية علم الاجتماع الشمال إفريقي حيث ركزت على موضوعات دون غيرها ولم تكن بدايتها موضوعية بتركيزها على كون الاستعمار سيحمل رسالة تمدنية منقذة والذي وجد في المجموعات البربرية سندا له ولذلك كان التركيز حول مجموع "القبائل المزاب" بالجزائر.[1] وأكد روبرت منطاني أحد رواد المدرسة وجود تحالفات عشوائية يحكمها نظام اللف والصف والذي يقابله صف يوسف في تونس وصف شداد في ليبيا حيث تتحول هذه الصفوف إلى جمهوريات بربرية معارضة للسلطة المركزية وهو ما أدى إلى ظهور أفكار متناقضة والترويج لمنطق التعارض التاريخي بين السكان "عرب وبربرا" وبين المستقرين وغير المستقرين وبين الإسلام كشريعة والعادات كأعراف وبين المدينة والريف كحصيلة لذلك.[2] أدى الخلط بين البعد الاجتماعي والاقتصادي والإسقاطات الإيديولوجية إلى تضخيم خصوصيات المجتمعات المغاربية إلى احتساب كل من ظواهر "القصور الجسور" "مؤسسة الميعاد" كميزات تختلف بها منطقة عن أخرى وبذلك يكون أساس لتحقيق الانقسام في المجتمعات المغاربية وهو ما نجد صداه اليوم في معادلة تغذية النزعة البربرية لتكون عنصر تفتيت للمجتمع المغاربي.[3]

وكانت هناك عديد الدراسات التي تناولت حقيقة وماهية القبيلة لإبراز عناصر القوة والضعف في القبيلة كدراسة (M.belhaire)التي ركزت على مختلف المراحل والأطوار التي

---

[1] Jacques berque, **cent wngt inquns desosiologie magrébien annales** : economie sociéte et civrlisations vol 11.3 jouiellet-septenbie 1956 p296.

[2] أدرارد سعيد، **المعرفة، السلطة، الانسداد**، تر: كمال ايوديا، (د.ط)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1981، ص56.

[3] Robert montagne, **les berbérs et le makhzen** dans le sud de maroc casablanka, editions afrique orient, 1989.p 120.

تمر بها القبيلة والتي كانت منفصلة عن بعضها البعض وأوضحت الدراسة أيضا بطريقة وصفية دون تحليل معمق ظاهرة العنف والمواجهة بين مختلف القبائل غير أن دراسة "روبير مونتاسي" لم تكتف بالوصف لمختلف التصرفات القبيلة بل تطرق للروابط القبيلة الميكانزمية التي تحافظ على وحدة القبيلة واعتبر أن القبيلة ترتكز على قوة الروابط والتقاليد المشتركة وبذلك ضرورة تلازم القبيلة بالتماسك الداخلي والشدة التي تحمي القبيلة وتوحدها ضد قبيلة أخرى جوارية وجاءت دراسة "جاك بيرك" الذي تناول دراسة حالة قبائل مكساوة وقبائل الأطلس،[1] ارتكز على دراسة "مونتاسي" فاعتبر القبيلة بنية اجتماعية كاملة متحدة العناصر ولا يمكن فصل عنصر من عناصرها عن الآخر والمتمثلة في العادات والتقاليد والأعراف والقيم والمعتقدات الدينية واعتبر كل تلك العوامل متفاعلة فيما بينها من أجل بناء النسق الاجتماعي دون التركيز على فكرة الأصل المشترك وبذلك تكون فكرة "جاك سيرك" تدور حول ذكر الشخص لانتمائه القبلي إذا كان الحديث على مستوى يتعدى العائلة أو العشيرة.

المقاربة المدرسة الانقسامية: جاءت بحافز أنغلو سكسوني لتجاوز النزعة الكلوميالية ومدرستها وذلك عبر محاولة تجاوز المنطلقات الإيديولوجية والتحرر من الأنثربولوجيا الاجتماعية للسياسة. يعتبر التحليل البشري الوظيفي أهم الركائز النظرية باعتماد التقسيمات والتصنيفات عبر صياغة نماذج نظرية،[2] كما ركزت المدرسة على المسائل الثقافية والدينية في تحليلها للبنى القبلية الأمر الذي تؤكده دراسة أبرز أعلام المدرسة(ernest tollner) المعنية بـ "صلحاء الأطلس" أين أبرز فيها دور الأولياء في المصالحة وتحقيق الاستقرار بين القبائل المغاربية في ظل غياب دور الدولة المركزية، ويعد "ايفنر برنشارد" أول من عاين المجتمعات المغاربية في إطار النماذج التطبيقية الأولى للمدرسة فركز على قبيلة النوير

[1] Jacque Berque, **Ou'est qu'une cribunord africaine**, dans eventrits de l'histoir vnante, hommage economistes, sosiologues,échnogue,2vols,paris :Acolin,1953,pp261-275.

[2] محمد عزت العربي وآخرون، **نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص70.

السودانية ثم الحركة السنوسية في ليبيا. رأي الانقساميون إن القبائل المغاربية نفس الخصائص وهي تنظيمات مبنية على هرمية متدرجة حسب الحجم والقوة، ويقوم التوازن المجتمعي حسبهم على مبدأ الانصهار في حالة الخطر ليسود التضامن ومجابهة التهديدات، ومبدأ الانشطار في حالة السلم حيث يدب التنافس حول موارد العيش[1] مدعمين أفكارهم هذه بالمثل العربي القائل: " أنا ضد أخي، وأنا وأخي ضد أبناء عمي، أنا وأخي وأبناء عمي ضد الغريب".

أبعاد مفهوم القبيلة والقبلية:

يشير مفهوم القبيلة للولاء لجماعة عرفية أو قبلية بالشكل الذي يكون فيه الولاء موازيا ومتجاوزا ولاء الدولة كون الفرد يجد الأمن، التأييد والحماية في القبيلة أكثر منه في مؤسسات الدولة. ما يعني أن القبيلة كيانا سياسيا خاصا يبني صفة الوحدة للدولة بوجود تنظيم حكومي واحد وهو الأمر الذي لا يتناسب مع الطبيعة الانقسامية للنظام القبلي كون القبيلة في دول العالم الثالث فشكل مصدر الحركات الانفصالية وفي أغلب الأحيان كانت وراء الانقلابات العسكرية بحكم الصراع بين القادات العسكرية أصله صراع قبلي كل حسب انتمائه القبلي.[2]

عند العرب ارتبط تعريف القبيلة بعلم الأنساب وحصروا انقساماتها في بناء تدريجي يبدأ بالجذم، الجمهور، الشعب ثم القبيلة فالعمارة ثم البطن ثم العشيرة، الفصيلة ثم الرهط. وتشير الدراسات الأنثربولوجية إلى أن القبيلة تتبنى انتمائها إلى جد مشترك يميزها عن باقي

---

[1] Monther Kilan, **la construction de la mémoir : lelignage et la sainteté dans l'oasis d'el ksar** ,relgions en perpective,5 veneve, haboa et fides 1992,p242.

-**القصور**: أمكنة مرتفعة عن الهضاب لدوافع أمنية ولكل قبيلة قصرها.

-**الجسر**: حاجز ترابي صخري في مجاري الأودية لجمع مياه السيلان.

-**الميعاد**: المجلس القبلي يتكون من شيخ الشرطية يشرف على تنظيم فرسان القبيلة للدفاع، شيخ العرفية يشرف على القضايا اليومية ويشرع إجراء العلاقة مع ممثلي السلطة المركزية.

[2] لزهر عبد العزيز، خالد صرلي، **النخبة والظاهرة القبلية في المجتمعات العربية حالة الدولة الليبية**، مجلة مفاهيم الدراسات الفلسفية، والإنسانية المعمقة، العدد8، سبتمبر 2020، ص233.

المجموعات المماثلة بحيث تكون العلاقة بين الطرفين علاقة تنافس وصراع إلا أن "جاك بيرك" يميز بين الجد الحقيقي والجد الأسطوري[1] على اعتبار أن معظم القبائل تصنع لنفسها جدا وهميا يترسخ في بنائها عبر الذاكرة الجماعية والرواية الشفوية وهذا يندرج بدوره في إطار الرغبة في إثبات الذات وتحقيق المكانة الاجتماعية وإذا كان(M. Belhaire) يركز على خصائص القبيلة كونها وحدات منفصلة طبقا لمظاهر العنف بين القبائل المتجاورة يذهب (R. Montagne) إلى أن القبيلة تتحدد أيضا بانتمائها إلى وحدة التسمية والمجال وفق أعراف وتقاليد محددة تجعل أطراف القبيلة يتمحورون حول سوق أسبوعية أو ضريح ولي وما إلى ذلك... أما المقاربة القبلية عند ابن خلدون ركزت على عنصر المكان – الأرض– الذي شكل أساس التحام أفراد القبيلة.

كما أنه لم يمانع من وجود أفراد آخرين ليسوا من القبيلة وهو ما عبر عنه بـ "العصبية" والتي في معناها إتباع الإنسان لأقاربه وقبيلته على حد سواء ويلقي على عاتقهم روح المسؤولية وسلسلة من الالتزامات المتقابلة أساسها المدافعة والمناصرة ومن هنا تتحدد مقومات الرابطة القبلية من قرابة دم، الشعور بالانتماء "العصبة"، الحيز الجغرافي، الالتحام ضد التهديد ونمط التنظيم الاجتماعي والسياسي كل ذلك يسهم في تقوية رابطة القبلية.[2]

وعليه فالقبيلة مكون مركزي في البناء المجتمعي خاصة لشعوب المنطقة المغاربية التي تكون فيها القبيلة مبنية على القرابة والعصبية لكن هذه الرابطة بين أعضاء المجموعة

[1] فاطمة الزهراء فيلالي، نسيمة عموري، **أهمية دور القبائل في بناء السلم الأهلي**، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد3، العدد4، ديسمبر 2020، ص288.

[2] عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية مشكلة الأقليات في إفريقيا**، (د.ط)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص204.

تحددها أكثر "الرابطة السيكولوجية" حسب "ابن خلدون" ويحكمها "التضامن الآلي" كما صوره "ايميل دوركايم".[1]

ولفهم شامل للظاهرة القبلية كان لابد من التطرق للشخصية القاعدية فقد حددها "المنصف الوناس" كمدخل علمي لفهم بنية القبيلة، والمفهوم بالأساس أنجلوسكسوني ويعبر عن مجموعة تراكمات تاريخية واجتماعية وإثنية وعلى الرغم من أن الذاكرة الإنسانية تتعامل انتقائيا مع هذه التراكمات إلا أن الشخصية القاعدية تبقى محافظة على جزء من هذه التراكمات التاريخية والحضارية وتتأثر بها في سلوكها الاجتماعي[2] وبذلك تكون الشخصية القاعدية حالة ديناميكية تجمع بين الخصوصي والشامل، الوطني والقطري تدليلا على تعدد الشرائح المكونة لها وعلى ثراء مخزونها التاريخي، الثقافي، والإثني.[3]

وتعبر القبلية عن حالة شعورية لدى الجماعة يربطها إحساس الانتماء والهوية الاجتماعية والثقافية فهي تعبر عن تركيبة ثقافية- أيدولوجية وسياسية في نفس الوقت. وتؤكد الدراسات على أن عدد كبير من دول العالم تستند في تنظيمها أنها المختلفة على ما هو تقليدي والمزاوجة بين ما هو عصري وتقليدي، وحسب إشارة "دراسة ريتا" حول "قبائل الماووي" والتي تصف كيف أن الحركة الثقافية استطاعت تحقيق نوع من التآلف بين ما هو عصري وتقليدي انتمائي حيث أدخلت مبادئ التنظيم القبلي إلى الاقتصاد الرأسمالي.

في المقابل وبعد الفترة الاستعمارية ظهرت أنماط جديدة للقبليات تعدت المفهوم النمطي السابق بحيث تحدده التناقضات الاجتماعية الجديدة ذات المصادر الخارجية التي واجهت

---

[1] حسان بن نوري، **تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط**، (د.ط)، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2015، ص53.

[2] المنصف الوناس، **ليبيا التي وأين ليبيا التي أرى: محنة البلد**، (د.ط)، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2018، ص ص 75-76.

[3] Perim Jolm, **la personalite de la théoie a la reberche,adaptation francaise de louis nadon**,de boeh,2005,p580.

المجتمعات القبلية، لتصبح للقبيلة جانب للتعبير السياسي والاجتماعي يحيل في تفسيره إلى الدولة الوطنية وإلى صراع الطبقات وبذلك يمكن للقبيلة أن تأخذ منحى فوق قبلي في إطار وطني جامع[1].

وتمثل النزعة القبلية الجانب السلبي للقبيلة والتي تعبر عن تغليب الولاء للقبيلة تعد توجه يهدف لمأسسة البناء القبلي في المجتمع انطلاقا من سلسلة تفاعلات ترمي لتغليب البنية القبلية وهويتها الثقافية والاجتماعية على الولاء الوطني وتبدو وهذه النزعة القبلية متفاوتة الحضور لدى الجماعات القبلية. ومع بداية تشكل الوعي الوطني وتبلوره في شكل مؤسسات وهياكل أصبحت النزعة القبلية محل انتقاد على اعتبار أن الأيديولوجية القبلية أصبحت تنازع الأيديولوجية القومية الوطنية ما دفع بالتركيز أكثر على الكيفية التي تنتقل بها أشكال التضامن القرابي وتتحول لميادين للعمل السياسي ومجالات للتنافس حول السلطة[2].

وانتشر استخدام المصطلح في الأوساط الغربية بما يعبر عن جماعة متضامنة، كما يطلق أيضا مفهوم القبيلة على المجموعات المتقابلة والتي تشكل دوائر شبه مغلقة لها مصالح متفاوتة وهو ما يحول القرابة في القبيلة من قرابة دموية تقليدية إلى قرابة منفعية.

ويعتبر العلماء الغربيون أنه من الوهم اعتبار المجتمعات الحديثة فقدت علاماتها التقليدية وطرحت أيديولوجيتها وتخلصت من قيم أسلافها وهو ما يفسر حركات الاحتجاج القبلي لحماية الخصوصية الثقافية من خلال التجمع في أطر اجتماعية تهيمن عليها الروابط العاطفية.

تسود النزعة القبلية في فترات يتأزم فيها وجود القبيلة كبنية اجتماعية ويصبح وجودها غير مرغوب فيه كونه يمثل علامات المجتمع التقليدي، لذلك تتحرك النزعة القبلية تعبيرا عن

---

[1] مفتاح خلفات، **قبيلة زواوة بالمعرب الأوسط ما بين القرنين (6هـ-9هـ/12م-15م) دراسة في دورها السياسي والحضاري**، (د.ط)، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 33.

[2] إحسان الذهب، **العصبة القبلية وأثرها في الشعر الأمري**، ط2، دار الفكر، (د.ب)، 1973، ص 61.

هويتها ووجودها مفرزة نمط تفكير وسلوك جماعي واعتقاد بامتياز القبيلة عن غيرها، كما أن الشرعية القبلية تظهر وتختفي في التنظيمات السياسية والاجتماعية حسب ما ينتجه التنظيم الاجتماعي والسياسي للمجتمع من إمكانيات.

ولا تختلف القبيلة كمفهوم يعبر عن جماعة من الأفراد يشتركون في أصل واحد ويشعرون بالانتساب لأب أو جد أعلى عند العرب عن مفهومها عند الغرب فكلمة(Tribu) مشتقة من الأصل اللاتيني(Tribus) بناء على التقسيم الثلاثي لشعوب روما القديمة (Romines-Enceres-Sabines)، فالقبيلة جماعة تنحدر من سلف مشترك تشكل مجتمعا محليا تعلن تميزها عن باقي القبائل بناء على الروابط المشتركة[1].

أما القبيلة كنظام تعبر عن وحدة اجتماعية لها نظامها الخاص يلتزم به كل أفراد القبيلة وتتكون القبيلة من الأسفل إلى الأعلى في شكل هرمي من الأسرة كخلية أولي ثم عشيرة التي تضم عدة أسر ثم تسمو لمرتبة البطن الذي تلتقي فيه العشائر بحكم روابط المصاهرة والجوار وتنتهي في القمة بالقبيلة التي تضم عدة بطون تجتمع بينها روابط النسب أو روابط أخرى كالولاء وطول المعاشرة.[2]

فالقبيلة كنظام تجسيد نمط حياة نجد فيه أفراد المجتمع موزعين في شكل مجموعات بشرية مرتبطة ومستقلة تربطها مصلحة مشتركة وولاء موحد لشيخ القبيلة والتزام واضح لقوانين الداخلية التي تميزها، إضافة إلى النسب عن باقي القبائل الأخرى، وبذلك القبيلة كتنظيم تشكل جماعة بشرية تعبر عن وحدة اجتماعية متماسكة تتميز بالتضامن والشعور بالجماعة، تلتف حول مصالح مشتركة، وتسير عبر نظام داخلي يبرز مهام كل فرد من أفراد

[1] مفتاح خلفات، مرجع سابق، ص 33.

[2] مسعود ظاهر، **القبيلة كمؤسسة سلطوية في المشرق العربي الحديث**، مجلة الوحدة، العدد 1، المغرب، أوت 1985، ص 06.

القبيلة بحيث تؤلف القبيلة مجموعة أدوار متكاملة، كما تتواجد القبائل بتنظيماتها الاجتماعية المتعددة في عدة تصنيفات مختلفة من البدو الرحل وقبائل أخرى في المدن والقرى.

وبالرغم من تماسك القبيلة ووحدة مصالحها فإنها تشكل تنظيما منقسما إلى فئات وأدوار تمثل تراتب داخلي بدءا بزعيم القبيلة وشيخها الذين يمثلان السلطة السياسية والناطق باسم القبيلة، وانتهاء بالمزارعين والحرفيين وحاملوا الأعباء، وبذلك وحدة القبيلة لا تنفي التخصص الفئوي بين أفرادها، حيث أن التوازن بين الأدوار الاجتماعية يكفل الاستمرارية الاجتماعية والاقتصادية للقبيلة ودورها السياسي، فالموروث القبلي يمثل دور الضابط القانوني لعمل القبيلة ويوضح المكان الاجتماعي الخاص بكل فرد والذي يصعب تجاوزه أو استبداله.

وهذا ما يحولنا للحديث عن القبيلة كتنظيم سياسي ساد العديد من المجتمعات خاصة في فترة ما قبل الاستعمار أين مثلت القبيلة وحدة سياسية مستقلة في ظل الافتقار لنظام مركزي تخضع له جميع القبائل، فقد كانت كل قبيلة بنظامها تمثل الدولة المدنية التي تحدث عنها "أفلاطون". وتعتبر روابط الدم والنسب أساس المجتمع السياسي القبلي والذي يتميز بمجموعة من الصفات المؤثرة في تلك الأفراد والجماعات كالتالي:[1]

- الالتزام بتراتبية النظام السياسي الداخلي وفق الأعراف والقيم القبلية ونظم التحالف الداخلي والخارجي.
- الولاء للقبيلة أكثر منه الولاء للدولة بحكم الخصوصية الاجتماعية القبلية وطبيعة النظام القائم، وتغيير ذلك الولاء كلما حصلت أزمات أو أبرمت اتفاقيات ومصالحات.
- توقف المكانة السياسية للقبيلة على مدى قدرتها على فرض عصبيتها داخل القبيلة في محيطها.

[1] نجيب بوطالب، **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر، دراسة مقارنة بين الثورتين التونسية الليبية**، ط1، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة، 2001، ص ص 35-37.

– تفرض القبيلة موقعا سياسيا واحتراما لمشايخها وهذا ما ينعكس على سلوك النظام القائم مع زعماء القبائل من خلال إجراء اتصالات معهم بشكل رسمي أو غير رسمي وإشراكهم في اتخاذ القرارات بما يحفظ السلم الداخلي الاجتماعي ويحفظ مصالح تلك القبائل.

فالقبيلة بنية تقليدية المنشأ كانت ولازالت أحد محددات الحياة السياسية ومحركا لها، فهي حاضرة في السلوك السياسي للعديد من الدول، وتعبر القبيلة عن أحد مكونات المجتمع السياسية الحديثة فالدولة، القبيلة: هي التي تقرر المصير السياسي للدول ذات البنية القبلية ويبرز دورها خاصة مرحلة الأزمات وتتجاوب مع ذلك حسب طبيعة النظام القائم ومدى التوافق بين تلك القبائل والنظام.[1]

المفاهيم المرتبطة بالقبيلة: تتداخل وتتشابك المفاهيم في حقل العلوم الاجتماعية على غرار مصطلح القبيلة الذي تحكمه علاقات ترابطية مع بعض المفاهيم "كالعرقية، القومية، العشيرة، والعصبية".

العرقية: من الناحية اللغوية عرفه معجم الوسيط على أنها "أصل كل شيء ومجرى الدم في الجسد" أما قاموس المورد فعرفها بأنها مصطلح بيولوجي ومع أنها لدي العلوم الاجتماعية حدث الخلط حول مضمونه[2].

ونجد في النقاشات العامة مصطلحات "العرق الفرنسي"، "العرق اليهودي"، "العرق الإفريقي" ليدل على جماعة من البشر تبنى روابطهم البِّينيَة على عوامل غير العلاقات الوراثية "كاللغة المشتركة، الدين، البقعة الجغرافية والمواطنة في دولة واحدة" وتخلق بذلك

[1] نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص 37.

[2] مسعود ظاهر، مرجع سابق، ص 06.

بينهم روابط عرقية، غير أن البشر يطورون تشابهات وراثية لإحداث الاختلافات مع الشعوب الأخرى بغية تأسيس عرق منفصل.[1]

كان أول ظهور للعرقية في "قاموس أكسفورد الانجليزي 1972"، غير كلمة "عرقي" أقدم بكثير فهي مشتقة من الكلمة الإغريقية "إثنو" والتي في الأصل معناها "وثني"، واستخدمت بهذا المعنى حتى أواسط القرن 19 عندما بدأت تشير تدريجيا إلى خصائص عنصرية في الولايات المتحدة، وبعد الحرب العالمية الثانية جاءت كلمة "العرقيات" للإشارة إلى اليهود "الايطاليين" "الايرلنديين" والكثير ممن اعتبروا بمستوى أدنى بالنسبة للجماعات المهنية ذات "الأصل الانجليزي" بدرجة كبيرة.

ومنذ الستينات أصبحت الجامعات العرقية كلمة مألوفة في الانثربولوجيا الاجتماعية وتشير إلى جوانب العلاقات بين الجماعات التي تعتبر نفسها ويعتبرها الآخرون متمايزة ثقافيا.

ومن منظور بيولوجي يشير "العرق" إلى فئة من الأشخاص الذين يتشاركون بعض الخصائص الفيزيائية الموروثة كلون البشرة وملامح الوجه والقامة ولأكثر من 300 عام كان العرق بمثابة المصدر الأول للهوية البشرية، كما افترض الكثيرون أن بعض المجموعات العرقية كانت تتفوق على غيرها وراثيا، لكن بعد المحرقة النازية بدأ التفكير في مسألة العرق بشكل مختلف، حيث أظهر علماء الأنثربولوجيا أن معظم ما نعتقد أنها فروقات عرقية هي في الواقع اختلافات ثقافية ولغوية، وأظهر علماء الوراثة بدءا من "ريتشارد ليوتين" في السبعينات أن أكثر من 90% من التباينات الوراثية التي نراها بين البشر تقع ضمن "الفئات العرقية" المفترضة نفسها، أي الانتماء إلى العرق نفسه لا يعني بالضرورة التشابه الوراثي،

[1] بلال أوصيف، **الصراع القبلي وإشكالية بناء دولة في ليبيا بعد 2011**، أطروحة دكتورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2020-2021، ص53.

لهذا يعتبر العرق مفهوما اجتماعيا يستعمل كثيرا في الدراسات الاجتماعية لفهم أثار التمييز العرقي قديما وحديثا[1].

وحسب "أرسطو" يعكس العرق الأساس الأحيائي سواء كان جوهره الجينات الحديثة أو ذلك الأساس بحد ذاته ويولد الأخير مجموعات عرقية مميزة يتشارك فيها أفراد المجموعة الواحدة جملة من الخصائص التي تميزهم عن أفراد الأعراف الأخرى، كما يورث هذا الأساس الأحيائي عبر الأجيال مما يسمح للمراقبين بتحديد عرق فرديا من خلال أسلافه أو من خلال على الأنساب ويحدد البحث عن تلك الأنساب البعد الجغرافي لكل عرق حسب التقسيمات المكانية، كما يتجلى الأساس الأحيائي الموروث في الأنماط الجسدية أو السلوكية الظاهرية كالذكاء.[2]

وقد واجه هذا المصطلح تحديات علمية وفلسفية جوهرية إذ أنكر بعض المفكرين الترابط المنطقي للمفهوم ووجود الأعراق بحد ذاتها ودافع آخرون عن مفهوم العرق لكن مع تغيرات جوهرية لقواعد الهوية العرقية بتصويرها إما أنها مبنية اجتماعيا أو في حال أنها تستند على أسس أحيائية، فإنها غير مميزة. كما يصفها المفهوم التاريخي للعرق، وفي ظل هذا الاختلاف جاء تصنيف العرق إلى أربعة أعراق (العرق الأبيض، أو القوقازي، الأسود أو الإفريقي، الأصفر أو الآسيوي، الأحمر أو الأمريكي) حسب بعض المفكرين وجاء ذلك واضحا من تقليلهم من نشأة أو اختلافات أحيائية أو ظاهرية داخل المجموعات العرقية، في حين أضاف آخرون أعراق أخرى أو تصنيفات ميزت أوروبا إلى حد كبير كالعرق الاسكندنافي والألبي.

---

[1] المرجع نفسه، ص 53.

[2] كريم كرابلسي، **علميا ووراثيا، العرق مفهوم وهمي، والبشر يتشابهون أكثر مما يختلفون**، مركز الجزيرة: للدراسات، identities :roce Gender http://www.aljazeera.net/midon/intellect/orticleAlcoff,L,2006,visible and dueself, Newyork oxford.umiversity press. تاريخ الاطلاع: 12-06-2019، سا 17:00.

وقد شهد التفكير العرقي والعنصري في المضمار العلمي تضاربات، فحتى ثلاثينات القرن الماضي كان من المقبول نسبيا إيمان علماء الأحياء والانتروبولوجيا بوجود اختلافات فطرية بين الأعراق وتم الافتراض به يتفوق بعض المجموعات العرقية على بعضها وراثيا.

القومية والأمة: يعرف(Guseppe Mazzini) القومية بأنها: "انتماء جماعة بشرية واحدة لوطن واحد، شريطة أن يجمعهم تاريخ مشترك ولغة واحدة في أرض الوطن"، فهي تعبر عن جماعة قائمة على المكان وتفيد أيضا بأنها حركة سياسية تستهدف قيام كيان سياسي– الدولة– وقد لخص "سعد الدين إبراهيم" القومية على أنها: "شعور جماعي بوحدة الانتماء، يسعى إلى التعبير عن نفسه في كيان سياسي مستقل".[1]

وإيديولوجيا تعني الولاء والإخلاص للأمة وتمجيدها فوق كل الآخرين وذلك عبر تعزيز ثقافتها ومصالحها بدلا من الدول الأخرى أو المجموعات فوق قومية، فالشعور بالوعي القومي يضع الوطن فوق أي اعتبار وفي مدلولها السياسي ترتبط بمفهوم الأمة والتي تعني الهوية الخاصة التي تربط أفراد شعب واحد من خلال روابط موضوعية وروحية متعددة كاللغة، العقيدة...إلخ. تستعمل القومية في بعض المواضع لدعم مبررات توسع دول تحت ذرائع المصالح القطرية أو الموارد كما تستعمل في جهة أخرى في إتباع سياسيات العزل حفاظا على المصلحة القومية.[2]

وتشير الأمة إلى: "شعور الجماعة بالانتماء إلى كيان واحد دون أن يتعدد ذلك الرغبة في تكوين إطار سياسي يضمه"، فالأمة شعور بتاريخ مشترك وهوية مشتركة وأصول عرقية مشتركة ولغة وحياة سياسية واقتصادية تبنى في موقع جغرافي، لكن الأمة قد تتواجد دون

[1] محمد عاشور مهدي، **التعددية الأثنية: إدارة الصراعات الاستراتيجية النسوية**، ط1، المركز العالمي للدراسات السياسية، (د.ب)، 2002، ص 27.

[2] رمضان غيث، **القومية**، موسوعة سياسية، تاريخ النشر: 07-09-2020، www.politial-encyclopedia.org. تاريخ الاطلاع: 03-04-2021، 18:50.

روابط لغوية، ثقافية أو تاريخية مشتركة، وبذلك تعتبر القومية حركة سياسية وفكرية تسعى إلى جمع الأمة في وحدة سياسية تختلف عن الأمة، فالأخيرة هي إحساس بالانتماء والقومية هي إحساس بالانتماء ورغبة في التجمع وبالتالي تشمل القومية الأمة والعكس غير صحيح.

وفي ذات السياق حسب اتفاق أغلب الباحثين على أنها حركة سياسية تهدف إلى قيام كيان سياسي بشمل أبناء الأمة التي تعبر عنها عبر نشر الوعي لدى أبناء الأمة بعناصر وحدتها والحق في تشكيل كيان مستقل وبذلك تختلف عن الأمة التي تعبر عن جماعة تشترك في صفات جامعة سواء كانت في إقليم واحد أو عدة أقاليم ونخلص بذلك كون الأمة أقرب لمفهوم القبيلة منها من القومية.[1]

الإثنية والقبيلة: كثيرا ما نجد أن مفهوم القبيلة يرادف مفهوم "الإثنية" خاصة لدى الأنتربولوجيين غير أن هناك اختلاف بينهما، أما عند الإنجليز فالقبيلة تشير إلى نمط تنظيم سياسي جزئي فهي تجمع أفراد لديهم أفكار مشتركة وسلالات مختلفة، ويعرفها علماء اللغة على أنها: "جماعة من الناس تنسب إلى أب واجد أو جد واحد"، وهي تعرف أيضا بأنها: "جماعة من الناس يخلقون مجتمعا محليا ينتمون لسلف مشترك"، كما أن القبيلة كنظام فهي: "وحدة اجتماعية لها قوانينها الداخلية يلتزم بها أفراد القبيلة ولها نظام داخلي خاص بها".

ونجد في نفس السياق أن القبيلة التي تختص بالشعوب القديمة عبر المتحضرة جزء من الإثنية التي تعني: "مجموعة لغوية ثقافية وترابية وتشترك مع القبيلة في دلالات القرب والبدائية"، وأبعد من ذلك فإن القبيلة تعد أحد أشكال التنظيم الداخلي الإثنية خاصة في البلدان النامية أين نجد قبائل "الكيكويا" في كينيا و"الباغندا" في أوغندا أو "الهوتو" في رواندا

[1] محمد عاشور مهدي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

لكن هذا لا يعني أن كل إثنية هي بالضرورة قبيلة وبذلك الإثنية مصطلح ذو مدلول سياسي عكس القبيلة تحمل مدلول اجتماعي وثقافي أكثر.[1]

العشيرة: بينما تشتق القبيلة من التقابل والانتماء والتجاور في رقعة جغرافية مشتركة نجد أن العشيرة مشتقة من لفظ المعاشرة أو الاختلاط الحميم والتماسك والعشيرة جزء من القبيلة تنحدر من أصل واحد وترتبط فيها بينها بعصبية واحدة وبمصالح اقتصادية مشتركة ففي غالب الأحيان نجد أن العشائر في تنقل مستمر لكن من الممكن امتلاك العشيرة أرض معينة تكون موطنها الجغرافي.[2]

وتعرف "العشيرة" عنه الأنثربولوجيا بأنها: "أحد أشكال التنظيم الاجتماعي تربط بين أفرادها رابطة القرابة سواء عن طريق الأب أو الأم"، ويذهب "كيمكوف"(kimcov) إلى أن دعائم التنظيم العشائري الربط بين التنظيم القرابي والتقدم الاقتصادي وكذلك درجة التفاهم بين أفراد العشيرة وهو ما يتجسد في درجة الشعور بالانتماء والإخلاص، وتحمل المسؤولية نحو العشيرة إضافة إلى الميثاق المعنوي القوي المؤثر في نظام تصرفات العادات والتقاليد.

كانت أول محاولة لإيجاد تعريف محدد للعشيرة في كتابات "دور كايم" في إطار صياغته لقاعدة منهجية تصنف المجتمعات الإنسانية، وقد نظر "كايم" إلى العشيرة كصورة من صور التركيب الاجتماعي أكثر تعقيدا من الزمرة والتي تعبر عن أبسط المجتمعات الإنسانية، وبذلك العشيرة مجتمع تتعدد فيه الزمر، ويحتفظ بوحدته وتجانسه لا يقبل الانقسام

---

[1] نازك هلال، **التنوع الإثني في السودان، أبي نموذجا،**
http// : www.Tanweers.sd/arabic/ moidules/smart/Article تاريخ الاطلاع: 04-06-2021، سا 19:33.

[2] محمد نجيب بوطالب، **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية**، (د.ط)، مركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت، 2012، ص15.

إلى عدة مجتمعات تتمايز على الرغم من أنها تتكون الأسر الصغيرة التي لا تكون أقساما سياسية متمايزة.[1]

وكما يختلف نمط التنظيم العشائري بوجود تنوع طبقي في المراكز الاجتماعية التي يحتلها أعضاؤها بحيث يكون انتماء أحد أعضاء العشيرة لسلف معين محدد لمركزه الاجتماعي بالنسبة لبقية أعضائها، وهو ما يتجسد في العشائر ذات التوجه الأرستقراطي فالزواج بين الأقارب من الأصول الراقية يؤكد تمايزهم ويحافظ على مراكزهم في المجتمع لانتمائهم إلى خط قرابي معينة، غير أن التفاضل الطبقي للعشائر ليس معهما فنجد صنفا منها لا يجسدون التمايز على أساس الانتماء لسلف معين، وهنا نجد العشائر التي تطبق المساواة كسمة من سمات التنظيم العشائري.

أما العشائرية فهي عقلية أو اتجاه سياسي يسعى لتحويل العشيرة إلى نوع من الحزب السياسي في مواجهة العشائر الأخرى والاحتكام إليها في مجمل العلاقات الاجتماعية والسياسية وبهذه الصفة تصبح العشائرية شكلا من أشكال الإيديولوجية يرجع إليها ويقسم بها كل أمر كالانتخابات وتشكيل الحكومات والوظائف العامة والمناصب المدنية والعسكرية مثلما مثل "الإيديولوجية القومية والشيوعية" وغيرها، ولا يزال موضوع العشائرية يأخذ الحيز الأكبر في أرض البلدان العربية بالرغم من التطور الزمني والتقني لتلك البلدان.

والعشيرة سابقا كانت هي الحامي وهي القاضي للفرد قبل تطور المجتمعات بقيام المؤسسات المدنية وسن القوانين الفكرية والقضائية، ومع ذلك ما زالت بعض الظواهر لا تخضع لحكم القانون كعادات الثأر ودفع الدية، وحل المشاكل ضمن إطار العشيرة، ولكل عشيرة عائلة تقود أمورها ويتناوب أفردها على المشيخة بصفة وراثية ويعتبر الشيخ هو الراعي لها عرف والمسؤول عنها وعن خلافاتها، وله علاقات وطيدة مع رؤساء العشائر

[1] عصام الدبس، **النظم السياسية: أسس التنظيم السياسي**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 124.

ووجهاء المناطق، أما تنظيميا فتتفرع العشيرة إلى عدة فروع فينحدر منها الأفخاذ وهذه الأخيرة تنقسم إلى عوائل كبيرة والعوائل تضم الأسر والأفراد.[1]

العصبية: يُعبر المفهوم عن مجموع الروابط الحيوية والروح العشائرية القائمة على لحمة الدم وهي القوة التي تتلاحم بها أفراد القبيلة وركيزة العلاقات الاجتماعية والسياسية بينهم كما تعبر عن قوة الدم المشترك الذي يضمن التفاف أفراد القبيلة حول رئيس عسكري أو الالتفاف حول سلطة أسرية واحدة وبذلك تكون عمود قيام الدولة.[2]

كما ورد في لسان العرب أن "العصبية" هي أن يدعو الرجل إلى نصرة عصبته والتألب معهم على من تناوئهم، ظالمين كانوا أو مظلومين، ومن هذا نستشف أن العصبة تقوم أساسا على القرابة والملازمة، وهذان العنصران شرطان أساسيان لوجود العصبة، فهي توجد بوجود الأفراد الذين تتشكل منهم وتبقى مستمرة بوجود أفرادها وباستمرار نسلهم وبذلك فكون غير مقيدة بالزمان والمكان، فبالرغم من بعد المسافات الزمانية والمكانية واحتكاما للرابطة الدموية السيكولوجية يعتبر الأفراد أنفسهم يشكلون وحدة واحدة.

وتعد "العصبية" من المصطلحات شائعة الاستعمال خاصة بعد الإسلام، حيث ارتبط المعنى بالاعتداد وبالأنساب والتنازع، واستقرت في الأذهان على اعتبار أنها دعوة تقوم على تناصر فئة ضد أخرى في حالة النزاع وهو ما يصطلح عليه أيضا بالنصرة القبلية، والتي تقوم أساسا على مؤازرة المتعصب له سواء كان على حق أو لا فهي لا تستهدف الإقرار بالحق أو إنصاف المظلوم.

---

[1] مراد عامر، **بعض القضايا الاجتماعية في ظل نظام العشيرة**، تاريخ النشر 21-02-2011، http//:www.thara-sy.com/thara/module/news/article.php=689، تاريخ الاطلاع: 01-04-2021، سا 19:12.

[2] زينب بومهدي، **مفهوم العصبة ونشأة الدولة في الفكر الخلدوني**، مجلة المحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد8، العدد1، 2020، ص3.

أما العصبية عند "ابن خلدون" فتعني الروابط الحيوية والروح العشائرية القائمة على لحمة الدم فهي أساس العلاقات القائمة في القبيلة الواحدة، وفي نفس الوقت هي القوة التي تتلاحم بها مجموعة من القبائل لتحتمي ضد أي تهديد خارجي،[1] كما تعبر عن قوة الدم المشترك المحركة للحياة داخل القبيلة، وذلك عبر الالتفاف حول سلطة واحدة تحكم القبيلة متمثلة في شيخ القبيلة ومتمثلة أيضا في القوانين الداخلية للقبيلة التي يخضع لها، جل أفراد تلك القبيلة وتلعب العصبية حسب "ابن خلدون" أدوار في الحياة الاجتماعية، وكذا السياسية فهي تحمل الأفراد على التعاضد، ومن خلالها فقط تكون الحماية والدفاع عن المصالح، ويربط "ابن خلدون" الملك بالعصبية حيث يشير إلى أن إقامة الملك يتطلب المنافسة والصراع وهو أمر طبيعي في البشر، وهو بدوره يتطلب العصبية كون الرئاسة حسب "ابن خلدون" لا تكون إلا بالغلب والأخير لا يتحقق إلا بالعصبة، "والعصبة هي حسب مباشر لقيام الملك وهي نسب مباشرا بها لانهياره".[2]

تعطي العصبة معنى التكاثف والتلاحم والتناصر خاصة في المجتمعات القبلية أي تتحكم فيها عناصر السلطة والقوة والغلبة وهو ما لا يمكن بروزه إلا في ظل عصبية فجسد القوة الواحدة ضد باقي القوى الخارجية، ويصل "ابن خلدون" العصبة بالدولة فالتشييد والبناء واتساع الرقعة وقوة السلطة، كل ذلك مرتبط بالعصبية ومدى قوتها والقوة هنا تعني مدى قوة التعاضد والانسجام والتلاحم بين العناصر المكونة لها، وعليه تنشأ الدولة حسب الفكر الخلدوني على القوة والتغلب القائمين على العصبية لأنها أساس تاريخ الدولة، وهي المحدد لقوتها أو ضعفها، كما يميز "ابن خلدون" نوعين من العصبية عامة تكون أكثر اتساعا وأقل ترابطا ويربط بينها نسب عام وخاصة يجمعها نسب خاص وتكون أكثر قربا حسب قوله

[1] محمد عابد الجابري، **ابن خلدون العصبة والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، (د.ط)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1994، ص 30.

[2] محمد الفاروق النبيهاتر، **الفكر الخلدوني من خلال المقدمة**، (د.ط)، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1998، ص 29.

والنعرة تقع من أهل نسبهم المخصوص ومن أهل النسب العام، إلا أنها في النسب الخاص أشد لقرب الحمية، ومن هنا تكون العصبية عن "ابن خلدون" بمثابة رابطة مواجهة ودفاع وقوة حاكمة تنظم العلاقات للمجموعات المتساكنة في البادية وعلاقتها الداخلية ومع بعضها البعض إضافة لعلاقتها مع الدولة، وأكد "ابن خلدون" كثيرا على الجانب السياسي لمفعول العصبية أي النتائج التي تترتب عليها تلك العصبية في أعلى درجات وجودها وأرقى مراحل تطورها في المرحلة التي تصبح فيها العصبية باعتبارها اتفاق الأهواء على المطالبة.[1]

وطبقا للمنظور الخلدوني تجسد العصبية شعور داخلي يربط أفراد القبيلة ويحملهم على التعاون والتآزر في حال تعرض قبيلتهم للعدوان أي حتى تعرض أحد أفرادها لذلك فهو بمثابة عدوان على القبيلة أجمع، وهو شعور يولد روح التلاحم في مواجهة الأخطار. تعمل العصبة على تقوية التعاون الداخلي للقبيلة، غير أن تلك العصبية تستلزم شخصية تكون قادرة على قيادة الجميع، وهذا لا يتم إلا عن طريق الغلب سواء بالنسبة لتصارع العصبيات المختلفة أو بالنسبة للعصبيات الفرعية المندرجة ضمن العصبية الأصلية.[2]

ومن هنا يتضح أن العصبية رابطة تجمع عناصر الجماعة ذات صلة دموية أو جوارية في أوقات الشدة ما يؤكده ابن خلدون بقوله "وذلك أن صلة الرحم طبيعي في البشري لا في الأقل ومن صلتها النعرة على ذي القربى وأهل الأرحام أن ينالهم ضيع، أو تصيبهم هلكة فإن القريب يجد في نفسه غضاضة من ظلم قريبه أو العداء عليه".[3]

---

[1] محمد عبد الله عنيان، **ابن خلدون حياته وتراثه الفكري**، (د.ط)، مطبعة الكتب المصرية القاهرة، مصر، 1993، ص 19.

[2] المرجع نفسه، ص 19.

[3] عبد الرحمان ابن خلدون، **العبر وديوان المبتدأ الخبري في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر: المقدمة**، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، (د.ط)، لجنة البيان العربي، القاهرة، مصر، 1865، ص266.

المطلب الثاني: النزعة القبلية في المجتمع الليبي

الخصائص البنيوية للقبيلة الليبية: إذا تفحصنا تاريخ تطور المجتمعات المغاربية نجد أن القبائل في المنطقة تشترك في خصائص تميزها عن باقي المجموعات القبلية، على الرغم من اتساع الفضاء الجغرافي المغاربي وتنوع تضاريسه، فقد غيرت الفتوحات الإسلامية من طبيعة النسيج الاجتماعي في المنطقة وساعدت عليه الهجرات اللاحقة وحركة السكان الأمر الذي ميزها عن قبائل المشرق العربي.

فالقبيلة المغاربية قبل كل شيء تتميز بالحرية النابعة من طبيعة العيش لدى معظم القبائل المتواطنة فنمط الترحال يولد في الجماعة تَوَقًا دائما للتنقل بحرية.[1] من الناحية السياسية وإذا كانت الحرية تعني القوة الدافعة لتحركات الإنسان فذلك يجعل من القبائل المغاربية تمتنع عن قبول دفع الإتاوات والضرائب والجباية تعبيرا منها عن عدم الخضوع للدولة المركزية ما يجعل العلاقة البينية علاقة صراع بين القبيلة والسلطة المركزية كل ذلك جعل من القبيلة الليبية تؤدي دور المقاوم العنيف للتدخل الاستعماري وجعلت أبنائها يتولون قيادة الحركات التحررية والمقاومة الشعبية.

أما الخاصية الثانية فهي المساواة التي شكلت قاعدة القبيلة الليبية. في خضم التحولات الاجتماعية والسياسية تصوغ المجموعات القبلية أعرافها وتشريعاتها حفاظا على حقوق أفرادها بحمايتها وفق تنظيم داخلي يقوم على التضامن والتآزر، ما يفسر من جهة ضعف الفوارق المادية والسياسية بين أفراد القبيلة الليبية ومن جهة أخرى استناد القبلة الليبية إلى الملكية الجماعية للأرض ما يعرف بـ "أراضي العروش". إن طبيعة المجتمع القبلي المرتكز على تقسيم العمل والتضامن كادت أن تخفي التميزات الاجتماعية ما يعبر عن خلو

[1] محمد نجيب بوطالب، مرجع سبق ذكره، ص45.

المجتمع القبلي من الهرمية لكن هذا لا يخفي التفاوت في توزيع الثروة والسلطة الأمر الذي يفسر وجود عامل "الجاه" حيث تستفيد من بعض الجماعات دون غيرها.

تمثل ظاهرة الشجرة خاصية مميزة للقبيلة الليبية فأغلبها لا تكاد تخرج عن هذا السياق ذلك أن عوامل التشبث بالإسناد التاريخي والنسب سواء كان حقيقيا أو وهميا هو الذي يفسر الرغبة لدى المنحدرين من تلك القبائل بما نسميه جاذبية الأصل. فالرغبة في إثبات النسب سواء للقطب المشرقي (الجزيرة العربية) أو المغربي (شرفاء المغرب من الادارسة) يمثل مرجعية الحصول على شرف الانتساب الديني والإثني.[1]

مقومات النظام القبلي: يعبر النظام القبلي عن مجموع القوانين والضوابط التقليدية التي تنظم حياة الفرد وعلاقته بالجماعة في القبيلة بما في ذلك العادات والتقاليد المتوارثة والتي تعبر في مجموعها عن هوية قبلية معينة في حيز جغرافي معين، إلى أبعد من ذلك، فالنظام القبلي يجسد ذلك المركب الذي يشمل المعتقدات والعادات والأعراف والثقافة السائدة والمتوارثة جيل عن جيل وفق نسق قبلي ركيزته الاجتماعية العائلة ومجلس رؤساء العائلات فالعائلة أساس تكون المجتمعات القبلية، وكل فرد فيها له عمل مخصص حسب طاقته وتخصصه فنجد رب الأسرة له سلطة على كافة الأفراد وهو المسؤول عن كل معاملات البيع والشراء والإرث وله الحق في التصرف في ممتلكات العائلة، أو حتى أنه ضمن التنظيم الاجتماعي وقواعده يبقى ميراث العائلة غير مجزأ بعد وفاة الأب وكل أمر يخص البيع أو الإيجار لا يمكن حدوثه إلا بعد اتفاق جميع أصحاب الحق في الملك وهو ما يعتبر من تعقيدات هذا التنظيم التي تعيق عملية التنمية[2].

[1] محمد بن حسن، **القبائل والأرياف المغاربية في العصر الوسيط: قراءات جديدة في التاريخ العربي**، (د.ط)، دار الرياح الأربع للنشر، تونس، 1987، ص20.

[2] محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص45.

أما الجماعة فهي مجلس يضم رؤساء العائلات له مهام سياسية اجتماعية واقتصادية، بحيث يسهم على قضاء حاجات أفراد القبيلة، ويوزع الأدوار الاجتماعية على العناصر المكونة للعائلات إضافة إلى التعاون في الأعمال الخاصة بالقبيلة من حرث حصاد وإقامة الطرق والسواقي وهذا النظام لا يزال سائرا في المجتمع الليبي وهو ما يراه البعض عائقا أمام تنمية المجتمع الليبي وتحديثه بما يتماشى ومتطلبات المرحلة الانتقالية.

أما في الجانب الاقتصادي للنظام القبلي فنلحظ أن للأرض أهمية خاصة، حيث ترتكز حياة القبائل على الزراعة والرعي بالدرجة الأولى، وملكية تلك الأراضي تخضع لنمطين منها ما هو خاضع لنظام الملكية الفردية في مقابل الملكية الجماعية التي تخضع للاستغلال الجماعي من طرف القبيلة، وبذلك تعمل القبيلة على مراقبة تلك الأراضي ولا يسمح للغرباء باستغلالها أو الاستثمار فيها.[1]

هذا إلى جانب تعلق وارتباط أفراد القبيلة بالأرض بحكم أن علاقة الإنسان بالطبيعة تفرض عليه نمط محددا من الحياة، وبناء على ذلك تعتبر الفلاحة والرعي أهم الموارد للقبائل وهما المحرك لعجلة تاريخ القبيلة ذلك أن التحركات القبلية في الأزمة السابقة سببها الصراع حول الرغبة في امتلاك المراعي الجبلية، فبالرغم من تقلد بعض القبائل مناصب ووظائف مواكبة للتطورات تبقى علاقة الفرد القبيلة بالأرض متجذرة في فكره وطريقة عيشه.[2]

روابط التنظيم القبلي:

1- أرض القبيلة: تعتبر الرابطة الترابية الإطار العام للقبيلة، فلكل قبيلة أرضها المخصصة لها تستغلها في الإقامة والعيش عليها أو في الاستثمار فيها عن طريق الرعي والزراعة ولا يحق لأي فرد خارج القبيلة أن يدخلها دون إذن شيخ القبيلة، فالقبيلة تتخذ موقعا

[1] محمد عبد القادر خريسات، **العصبة القبلية في صدر الإسلام**، ط1، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية للنشر والتوزيع، عمان 2012، ص 41.

[2] المرجع نفسه، ص 59.

خاصا لها يعبر عن أساس تقوم عليه علاقة أفراد القبيلة فيما بينها ويؤكد في نفس الوقت على أن القبيلة وحدة اجتماعية متماسكة تتمتع بمركز ثابت قائم على إقليم معين، تستمد قوتها بصورة أكبر برابطة الإقليم، فالقبائل العربية كانت تتفرع في ربوع شبه الجزيرة العربية وكانت لا تترك مواطنها إلا في حالتين الأولى إجلاء القبيلة بالقوة والثانية جذب المنطقة والانتقال إلى موطن ثان وبذلك كانت حركة الانتقال بين القبائل تحدث حالة من الصراع حول امتلاك الأراضي وينتهي بطرد طرف لآخر.[1]

2- النسب والقرابة: تعبر صلة القرابة عبر النسب من أهم الروابط التي تقوي وحدة القبيلة وتماسكها، إذ أن الاعتقاد بأن أفراد القبيلة ينتمون لجد واحد يعزز قوة ترابط وتلاحم الأفراد خاصة ضد الغرباء، مهما تفرعت القبيلة لعشائر وأفخاذ وبطون وغيرها.

وعلى الرغم من أن الرابطة الدموية تعبر عن أساس انتماء الفرد للقبيلة كإطار عام غير أنه لا يمنع من انتساب أفراد ليسوا أصلا منها وذلك احتكاما لعلاقات التحالف ومتطلبات التلاحم الجماعي ما دامت المصلحة مشتركة والتعاون قائم والوفاء للقبيلة متجذر في فكر أفراد القبيلة.

3- اللغة المشتركة: بحكم التباعد الجغرافي واختلاف أماكن سكن القبائل تختلف لهجات القبيلة الواحدة عن الأخرى، فكما انفردت القبيلة بأرض محددة المعالم ونسب معلوم فهي أيضا تتميز عن بقية القبائل الأخرى بلهجتها المعبرة عن خصوصيتها، ومن جهة أخرى يحدث انعزال بعض القبائل عوائق تواجهها خلال تنقلاتها أو تفرعها وهي تخص الخصوصيات اللغوية إذ أن القبيلة تستمد قوتها من خلال نزاعاتها للاحتفاظ باستقلالها والمحافظة على لغتها.[2]

[1] محمد عبد القادر خريسات، مرجع سابق، ص 59.

[2] محمد عبد الرزاق، **مناع الأنساب العربية في ليبيا**، ط1، دار برنتشي للكتابة والطباعة، 2013، ص 06.

4- الالتفاف حول رئيس القبيلة: يميز شيخ القبيلة مجموعة من الصفات كالصدق، الأمانة، الحكمة، وصلاح الرأي إضافة إلى قوة الشخصية من حيث يستطيع الإقناع، وله القدرة على حل المشاكل الداخلية والخارجية في إطار التفاعل مع باقي القبائل، وعادة ما تملك القبيلة أرضا باسم رئيسها وبذلك تقترن السلطة والثروة بالدور التقليدي والمكانة الاجتماعية لشيخ القبيلة ما يؤهله لتأدية واجباته اتجاه أفراد القبيلة ويضفي عليه الهيبة والنفوذ خاصة في مواجهة أي خطر خارجي سواء كان ناجما عن تدخل سلطة مركزية أو عصبية قبيلة موازية وهذا ما يعزز من التماسك والتلاحم القبلي.[1]

التوزيع الجغرافي للقبائل الليبية:

مؤشرات تصنيف القبائل: أدت التحولات التي عرفتها مجتمعات بلاد المغرب لإضفاء حركية وتنوع على النسيج الاجتماعي المغاربي خاصة بعد الحقبة الاستعمارية التي عرفت حركات تهجير ومقاومة وما رافقها من تشكيل الحركات الوطنية التي أفضت لاستقلال الدول الوطنية وتطبيق تجارب التنمية وما سمح للجماعات القبلية بتغيير أدوارها ومراتبها لكنها لم تلغي أبدا استمرار النزاعات القبلية والجهوية في ظل عدم قدرة النخب والدول على خلق مؤسسات مدنية بديلة، هذا ما يفسر تعثر عملية الاندماج الوطني في ليبيا.[2]

بالحديث عن مؤشر الانتماء العرقي تعود جذوره إلى "ابن خلدون" الذي قسم سكان بلاد المغرب إلى صنفين:

"البتر" يقطنون البوادي والأرياف والأطراف متمردون على المركز و"البرانس" الذين يقطنون الشمال والمرتفعات وهو أقرب للنمط الحضري لتمرسهم في الفلاحة وقلت ترحالهم، [3]وتباين المجموعات القبلية استنادا لسمائها الإثنية وليس هناك إجماع حول تلك السمات والتي قد

[1] محمد عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 06.

[2] محمد بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[3] عبد الرحمان ابن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص305.

تتمثل في الثقافة–اللغة وبذلك تكون السمات الإثنية أصل تميز القبائل فيما بينها بالزنوج العرب، الأمازيغ وغيرها.

فالقبائل الليبية تصنف عامة إلى قبائل بربرية وأخرى عربية فهو تقسيم غالب على المجموعة السكانية لكنه لا ينفي وجود مجموعات أخرى يطلق عليها الدارسون تسميات مختلفة حسب مواقع وجودها. أما مؤشر الحركة والاستقرار فيقودنا الحديث عن غلبة طابع الاستقرار لدى القبائل القاطنة في الجبال والمرتفعات والمدن، ما أدى لتحضرها ولتمدنها أي دخول الحياة المدنية العصرية. في حين نجد بعض القبائل استوطنت في الجهات النائية فتأثرت حياتها بنمط عيش البداوة والتنقل لكن هذه الخصوصية ما فتأت تضمحل خاصة مع جهود الدولة الليبية في توطين البدو وتنمية الأرياف.

عرف التاريخ الاجتماعي لسكان المنطقة المغاربية مؤشر آخر لتقسيم القبائل في ليبيا وهو مؤشر تقسيم العمل، فالأعمال توزع بين القبائل حسب درجة تعلقها بالأرض من جهة وحسب علاقة المجموعات فيما بينها من جهة أخرى وكثيرا ما تتحول هذه الأنشطة إلى تخصصات متوارثة ترتبط بالأدوار التاريخية التي يؤديها الآباء والأجداد، فإلى جانب القبيلة الفلاحية نجد القبيلة الرعوية، فالقبائل الساحلية الليبية والتي عرفت بتخصصها في غرس أشجار الزيتون مقابل القبائل الصحراوية التي امتهنت تربية الماشية كما تواجدت قبائل تميزت بالوظيفة الدينية والتعليمية، أما التجارة فكانت من اختصاص سكان "غدامس" غرب ليبيا إلى جانب ذلك ظهرت قبائل تمارس أدوار دفاعية خاصة في الحقبة التي كان الغزو أحد مصادر الدخل الاقتصادي للقبيلة وهنا نجد "النوايل" أقصى الغرب الليبي كأبرز مثال على ذلك.[1]

[1] محمد نجيب بوطالب، **المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي**، (د.ط)، بيت الحكمة، تونس، 1999، ص409–415.

مؤشر العلاقة بالدولة: وحسب هذا المؤشر نجد قبائل ذات اندماج فعلي مع الدولة وفي خدمتها، حيث تجند أفراد ذات مهارات مميزة لخدمة أجندات الدولة وتحقيق سياستها مقابل امتيازات، وقد يتطور الأمر لحد الظفر بمناصب في الدولة جراء ولائها للسلطة، وكمثال على ذلك "قبيلة القذاذفة" في ليبيا، وهذا ما يطرح التنافس القبلي والذي يؤدي في فترات أزمة إلى صراع كما هو الحال في ليبيا، وهناك بعض القبائل تساهم في دفع جزء من ضرائب الدولة وهي قبائل ريعية، وفي جهة مقابلة نجد قبائل مستقلة بحكم بعدها الجغرافي خاصة الجبال والمناطق الصحراوية، أين تكون بعيدة عن مركز السلطة ومختلف التفاعلات الحاصلة.

تضم ليبيا أكثر من 100 قبيلة تتوحد في اللغة والديانة الإسلامية لكنها تتمايز من حيث العرق والأصل من خلال الاختلاف في رابطة الدم الأمر الذي يترجم في تفاوت المستوى المعيشي والرقعة الجغرافية فضلا عن العوامل التاريخية التي ساهمت في تمركز القبائل شرقا بدل الغرب وهي الموازنة التي تنتج عنها الانتشار القبلي والتنوع العرقي في ليبيا. يعتبر النسيج الاجتماعي الليبي خليط من نحو 100 قبيلة منها من هم "عرب" ومنهم "بربر"، وتمثل نسبة 90% من عدد السكان الليبيين المنتسبين للقبائل حيث نجد أن نحو 30 قبيلة رئيسية تتميز بالاستقطاب عدديا أما باقي السكان فيقطنون في المدن الشمالية لليبيا[1].

يتركز المجتمع الليبي على المركب القبلي حيث تعتبر القبيلة مظلة اجتماعية يتعايش أفرادها باختلاف أعراقهم وجماعاتهم حيث أنه قد تضم القبيلة الواحدة من أصل العربي، الأمازيغي أو تركي... بحيث تجمعهم رابطة التضامن والتآزر وتمثل لهم القبيلة ككيان الحماية والأمن وتوفر فرص العيش لهم،[2] وبهذا تكون القبيلة عماد المجتمع الليبي وعاملا مهما في "نظام القذافي" الذي عرف بالتحالفات القبلية على حساب التحالفات السياسية ومن أبرز هذه القبائل:

[1] عبد الرحمان ابن خلدون، مرجع سابق، ص 305.

[2] عبد الودود ولد الشيخ، **القبيلة والدولة في إفريقيا الدوحة**، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص15.

1.**الأشراف:** يتمركزون وسط البلاد في "زويلة" و"مران" وينتمون لسلالة "علي بن أبي طالب" كرم الله وجهه.

2.**الورفلة:** يتمركز أفراد القبيلة في الجنوب والجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس تحديد منطقة "فزان" كما يتوزع عدد من أفرادها في منطقتي "بنغازي" و "سرت".

3.**القذاذفة:** وهي قبيلة معمر القذافي وتعتبر الأكثر تسلحا كونها كانت مكلفة بحماية القذافي نجد تمركزها في "سرت" " فزان" "طرابلس" و"الزاوية الغربية".

4.**المقارحة:** تتمركز في الوسط الغربي الليبي في منطقة "وادي الشاطئ".

5.**ترهونة:** تضم عديد القبائل الفرعية تحوز على كثير من أفراد القوات المسلحة منطقة تمركزهم "ترهونة" في الجنوب الغربي لليبيا.

6.**زناتة:** تعتبر قبيلة أمازيغية تتواجد في "الزنتان" بمنطقة الجبل الغربي، تشترك في أفرادها دول المغرب العربي.

7.**الطوارق:** قبيلة أمازيغية تأخذ من الصحراء موطنا لها تتوزع على عديد الدول الإفريقية كالجزائر ومالي وتتواجد في أقصى الجنوب.

8.**أولاد سليمان:** تحتوي مجموعة قبائل صغيرة في منطقتي "سرت" وفزان" ولها امتدادات إلى بعض دول الجوار كمصر والنيجر.

9.**قبيلة العبيدات والبراعصة:** تتواجد في منطقة "الجبل الأخضر" أقصى الشرق الليبي.

10. **قبائل التبو:** أمازيغية الأصل تتواجد في "الكفرة" جنوب شرق طرابلس وفي الجنوب تتمركز في "أوزو"، "غدامس"، "القطرون".

11. **قبائل أولاد علي:** غربية الأصل تتداخل مع القبائل المصرية المتواجدة في الصحراء تتمركز على طول الحدود الشرقية.[1]

[1] نور الهدى بن بتقة، **المعطى القبلي بين الدور الايجابي والسلبي في بناء الدولة الليبية لفترة ما بعد سقوط نظام القذافي**، مجلة بحوث ودراسات، العدد4، ص8.

خريطة تمثل توزيع القبائل في ليبيا بعد تقسيم القبائل

المصدر: أحمد الصعيدي، **خريطة القبائل الليبية، الرقم الصعب في المعادلة السياسية لحل الأزمة**، العين الاخبارية، تاريخ النشر: 29-03-2019، https://al-ain.com/article/libyan-tribes-national-project-country تاريخ الاطلاع: 07-10-2024، سا19:15.

قبيلة القذاذفة قبيلة السلطة: وهي قبيلة "معمر القذافي" والتي ينحدر منها، وقبل مجيء القذافي للحكم لم يكن لها تلك الأهمية، حيث كانت صغيرة في الأصل وصيت على المستوى الداخلي، وتغيرت الأمور لتصبح قبيلة لها مكانتها الاعتبارية والأهمية الاجتماعية بوصول القذافي سدة الحكم 1969، وبذلك أصبح لها تأثير القبلي وأصبحت تلعب دورا هاما في الحياة السياسية والاجتماعية، خصوصا بعد تسهيل الانتماء القبلي فرص الحصول على وظيفة وتحقيق التقدم، فقد اعتمد القذافي على قبيلته لتعزيز نفوذه السلطوي في الوقت الذي عمل فيه على التقليص من قوة العديد من القبائل عبر الامتيازات الاقتصادية والتحالفات عن طريق المصاهرة أو حتى التهديد بالعقاب.[1]

[1] بكيس نور الدين، **القبيلة والربيع العربي**، مجلة دفتر السياسة والقانون، العدد 14، جامعة الجزائر2، الجزائر، يناير2016، ص 348.

عمل القذافي على تنصيب أفراد قبيلته في المناصب الحساسة لضمان أمنه وأمن حكومته وحضت "قبيلة القذاذفة" بنفوذ أكبر من غيرها، وأدت هذه السياسة التفضيلية إلى التنافس بين القبائل وانعكس ذلك حتى على الجيش، حيث عرفت "قبيلة المقارحة" بأنها أكبر منافس لقبيلة القذاذفة بحكم أن أفرادها يحتلون بعض المناصب الهامة في الجيش والحكومة وطبقا لمبدأ الولاء للقذافي كانت قبيلة القذاذفة تحظى بامتيازات اقتصادية أيضا إضافة إلى الأهمية الاجتماعية بين شيوخ القبائل، حيث عمل القذافي على منح أفرادها المال وتوفيرها مناصب عمل تحقق لهم الوجاهة في المجتمع، إلى جانب تعزيز القرابات الدموية عن طريق التزاوج، وبذلك وجد الليبيون أنفسهم بحاجة إلى الاعتماد على العلاقات القبلية للحصول على حقوقهم وعلى الحماية ولما لا الحصول على وظيفة في مؤسسات الدولة في حين شهدت القبائل المعارضة لنظام القذافي القمع والتهميش وإلى أبعد من ذلك التعرض للعقاب في حال معارضة الحكم.

وعلى الرغم من تعداد القبائل غير أن القبائل الفاعلة والمؤثرة لا تتعدى 20 قبيلة، حيث نجد "قبيلة بني سالم" في "برقة" "وبني هلال" غرب ليبيا، والأهم منهم قبيلتي "ورفلة وترهونة" أما "قبيلة القذافي" استمرت قوتها من "معمر القذافي" لتصبح بذلك قبيلة السلطة.[1]

عمد النظام السياسي في حقيقة القذافي على التعامل مع القبائل حسب درجة قربها أو بعدها من النظام، حيث كان أساس التعامل الحكومي مع القبيلة باعتبارها أحد الفاعلين السياسيين وهو ما بين أيضا نمط تفكير شيخ القبائل على مستوى القيادة السياسية في نظام القذافي والذي قسم القبائل إلى ثلاث مستويات:

الصف الأول: ويضم قبائل السلطة المتحالفة معها على غرار: "القذاذفة، ورفلة، أولاد سليمان، المقارحة"، كما تسمى أيضا بقبائل الصف الفوقي، وقد كانت الأكثر استفادة من الدولة طيلة فترة حكم القذافي، حيث استحوذ أفرادها على المناصب السياسية والأمنية

[1] بكيس نور الدين، مرجع سابق، ص 349.

الحساسة إضافة إلى الامتيازات المادية كالبعثات الدراسية لأبنائهم وتسهيلات الاستثمار في مجال النفط والاستيراد، وهو ما يرجع إلى ما يمثلونه من تحالف قبلي بمثابة الطرق القبلي الذي يحافظ على استقرار واستمرار النظام، ويتحدى للمعارض ومحاولات الانقلاب من قبل باقي القبائل المعارضة.[1]

الصف المتوسط: وتضم القبائل التي لها امتداد جغرافي وتأثير جهوي في المناطق الثلاثة: "طرابلس، برقة، وفزان"، بحيث كانت تسيطر على المناصب الإدارية بحكم عددها وامتدادها مثل "قبيلة العواقير" في "بنغازي" "والعبيسات" في "طبرق"، غير أن تلك المكانة لم تكن كافية للسيطرة الكافية للقبائل بسبب التحالفات القبلية ضدها، حيث لجأت للتحالف مع النظام لدعم الشخصيات القبلية وتزكيتها في الوصول للمناصب السياسية من خلال حركة اللجان الثورية أو المؤسسات الأمنية.

الصف الثالث: ويضم القبائل المجهرية من حيث العدد والتأثير لتجد نفسها مجبرة على التحالف مع النظام لحماية أفرادها من أي اعتداء أو خطر خارجي خاصة من قبل القبائل المسيطرة، وكانت تعمل تلك القبائل جاهدة للحصول على الخدمات وبعض الامتيازات التي تخدم مناطق تواجدها وتخدم أفرادها.

وبشكل عام فعلاقة القبيلة بالنظام الحاكم من خلال أعيانها كانت تحقق فائدة للطرفين، فهي جهة تضمن المكانة السياسية والمناصب العائلية لمشايخ القبائل في مواجهة القبائل المنافسة، وفي مواجهة خصومهم من القادة السياسيين والعسكريين عن طريق الارتباط بشكل أو بآخر بالنظام الحاكم، ومن ناحية أخرى كان النظام يتعامل مع تلك القبائل بعقلية قبيلة ضيقة بأسلوب الترغيب أحيانا ومنحها أدوار سياسية واجتماعية بعوائد مالية ونفقات دراسة أبنائها وأسلوب الترهيب عن طريق التهميش واستبعادها عن مركز ثقل القبيلة وذلك بمجرد

[1] بكيس نور الدين، مرجع سابق، ص 350.

التشكيك في ولائها ليتم استبدالها بعائلات أخرى تكن الولاء والخضوع للنظام لتترأس القبيلة وتحظى بالامتيازات نفسها كما طبق النظام عقوبات جماعية على بعض القبائل بمجرد خروج بعض أفرادها عن طاعة النظام من خلال عزلها وتحجيم دورها وهو الأمر الذي ولد شعور بالاضطهاد وغياب التوزيع العادل للثروة والمناصب ما دفعها للتمرد على النظام في أولى بدايات الثورة الليبية في 2011.[1]

المطلب الثالث: علاقة الدولة بالقبيلة في ليبيا

تعتبر القبيلة محددا هاما داخل المجتمع الليبي، حيث ساهمت في جل التحولات التاريخية والجيوسكانية، ولعبت أدوارا متفاوتة بالنظر لتطور العلاقات بين القبائل الساكنة في حيز جغرافي معين وعلاقات الارتباط والتنظيم فيما تعلق بالحياة الاقتصادية وتبادل المنافع الاجتماعية وكذا تحقيق التماسك الداخلي في المجتمع، فالقبيلة وحدة اجتماعية متفاوتة الأدوار، حيث ساهمت في الحفاظ على عروبة وإسلام الشعب الليبي طوال القرون الماضية من خلال انتفاضتها ضد الأطماع الاستعمارية الرامية لطمس الهوية العربية المغاربية للشعب الليبي.[2]

ولذلك تطور التنظيم الاجتماعي بدأ على القبيلة وارتبط بها غير تحقيق الالتحام والتعاون القبلي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية واستمر حتى العصر الراهن، وجسد مصدر الحماية والدفاع عن الحقوق وإلى أبعد من ذلك لعب التنظيم القبلي دورا في توجيه سلوكيات أخر تلك القبائل على الرغم من المد العالمي الذي جسدته العولمة من مختلف الظواهر الحضارية، لكن وفي جهة معاكسة نجد أن التنظيم القبلي يعبر عن كيان مستقل له قوانينه خاصة تسير شؤون أفراد القبيلة دون الرجوع للدولة.

وفي الآونة الأخيرة وبعد الثورة الليبية أصبح التنظيم الاجتماعي في شكله القبلي لكل من قبائل "التبو، الأمازيغ، الطوارق"، يشكل عنصرا بارزا لسبب انتفاضتها والمطالبة

[1] بكيس نور الدين، مرجع سابق، ص 350.

[2] يوسف أمين شاكيرا، **ليبيا: ثلاث سنوات انتقالية دامية**، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2015، ص 156.

بحقوقها، وذلك لبعدها عن حداثة التنظيم في شكل جمعيات مدنية أو أحزاب سياسية تدخل في خضم التفاعلات السياسية الحاصلة وبذلك التوغل في أوساط السلطة لرفع مجموعة المطالب لأفراد تلك القبائل.[1]

وتعتبر ليبيا دولة ذات طابع قبلي بامتياز بالنظر لتواجد ما يفوق 100 قبيلة، حيث لأن معظم السكان يدينون بالولاء لشيخ القبيلة أكثر من الدولة ودرجة الشعور بالانتماء للقبيلة أكثر منها للدولة، فالقبيلة تمثل الوعاء الاجتماعي الأقدر على احتواء الأفراد وحمايتهم بالمقابل تملك القبيلة القدرة على التحكم في توجهات ومسارات أفرادها ما يجعل العلاقة البينية قوية مقارنة بعلاقة الأفراد بالنظام السياسي الليبي.

أولا: لعبت القبيلة دورا مهما في تاريخ ليبيا حيث أثرت في سيرورة التفاعلات السياسية بحكم التركيبة الاجتماعية للبلاد، [2] ففي الحقبة الاستعمارية لعبت القبيلة دورا مهما في دحر الاستعمار وشكلت مظلة الحماية الإنسانية لأفرادها المقاومين وحمايتهم كما نظمت المقاومة الشعبية المسلحة مستندة على الحركة السنوسية، وما لعبته من دور في تنظيم صفوف المقاومين روحيا باعتبارها حركة ذات طابع إيديولوجي وديني.[3] بعدها جاء عهد الملكية وصاحبه فكرة الدولة الحديثة التي تتخطى القالب القبلي غير أن الواقع الاجتماعي فرض منطق احتكار القبيلة للحياة السياسية إذ كانت المحدد للتوازنات والتحالفات السياسية، من جهتها نجد النخب التي عارضت المنطق القبلي رضخت أمام قوة القبيلة باعتبارها خزانا انتخابيا وهو الأمر الذي يفند صعوبة تجاوز القبيلة في تكوين الدولة الحديثة،[4] بمجيء القذافي أي في فترة الجماهيرية دعمت "قبيلة القذاذفة" الرئيس "معمر القذافي" وتحالفت مع

---

[1] يوسف أمين شاكيرا، مرجع سابق، ص 156.

[2] محمد عمر، **ليبيا: دور القبيلة في احتواء تداعيات الأزمة وآثارها**، http:// www.csds-onter.com تاريخ الاطلاع: 22-06-2022، سا 15:02.

[3] محمد نجيب بوطالب، **سوسولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، ط2، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص ص 55-56.

[4] أحمد إبراهيم الفقيه، **ليبيا: القبيلة الدور وحدوده**، http:// www.alarabiya-net/ar/polities تاريخ الاطلاع: 23-07-2022، سا 20:39.

قبيلتي "الورفلة والمقارحة" لضمان حكم القذافي والحفاظ على الاستقرار، حيث كان اعتماد القذافي على المكون القبلي قوي التأثير بحيث رسخ وجوده في وجدان المواطن الليبي عبر شعار "انتصرت الخيمة على القصر" ومنه يتضح أن التوظيف السياسي للقبيلة تجسد فعليا في مرحلة الجماهيرية حيث استخدم القذافي هذا المعطى عدة مرات خاصة في فترة الأزمات أين استعان بأعيان ومشايخ القبائل لتحقيق الاستقرار والحفاظ على شدة الحكم لصالحه ما يجعل هذا التوظيف للمعطى القبلي سيئا بدلا من أن يكون فعالا لاستيعاب مكونات المجتمع لصالح الوطن. استمر توظيف القبيلة في الحياة السياسية حتى في المرحلة الانتقالية بشكل لا يختلف كثيرا عما كان معمولا به، مع بداية الانتفاضة حاول القذافي الاجتماع بقادة القبائل بغية امتصاص الغضب الشعبي إلا أن النظام الليبي فشل في إخماد عدوى الانتشار التي شهدتها ثورات كل من "مصر" و"تونس" على اعتبار أن القبيلة في هذه المعادلة أرادت أن تكون جزء من التغيير خاصة مع تشكل المجلس الوطني الانتقالي الذي ركز على القبيلة في إيصال تطلعاته ليقوم القذافي بعقد مؤتمر في "طرابلس" يضم القبائل الموالية له،[1] من هنا يتضح أن سلوكيات القوى الليبية بقيت حبيسة الجهوية والقبلية نظرا لتناقض خطابها السياسي مع ممارساتها الميدانية على اعتبار أن الانتماء للقبيلة يطغى على الانتماء للدولة لتكون أمام سؤال مفاده هل ليبيا مطلع الانتفاضة أرادت بناء دولة مدنية حديثة أم قبيلة دولة جديدة؟

بالحديث عن الأدوار السياسية للقبيلة نجد أن الأخيرة تعتبر أساس فكري وممارساتي في المجتمع الليبي لما تملكه من قوة تحريك وتعبئة لتوظف من قبل السياسي في حال حصول صراعات داخلية على السلطة بحيث تصبح التوازنات القبلية أساس تشكيل منظومة الحكم والحفاظ عليها من التغيير، فالقبيلة أضحت وسيلة الفرد للاحتماء من الدولة ووسيلة الدولة للاحتماء من الفرد. إذ أنه من الصعب التحدث عن التفاعلات الاجتماعية والسياسية

[1] محمد جمعة الصواني، **الانتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات والأفاق**، (د.ط)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص262.

بعيدا عن التوازنات القبلية الأمر الذي يجعل دورها يتراوح بين الايجابي والسلبي في عملية بناء الدولة.[1] حسب الباحث "صالح زحاف" ترجم التوظيف السياسي للمعطى القبلي في فترة "معمر القذافي" واستخدام هذا المعطى مرارا في فترة الأزمات سواء من طرف النظام أو من طرف أعيان القبيلة ما يجعل هذا التوظيف يأخذ منحنى لا يخدم صالح الوطن بحيث لا يمكنه استيعاب جميع مكونات المجتمع الليبي، وكان يهدف "معمر القذافي" للحكم وإبقاء السيطرة وليس التنمية ونقل المجتمع للحداثة وهو الأمر الذي انعكس على بنية القبيلة التي كانت تتطلع للقوة سواء في داخلها أو خارجها ما نتج عنه استغلال لمشايخ القبيلة وتوظيفهم لتحقيق الاستقرار والأمن، غير أن تغليب المشايخ للمصالح الشخصية على العامة أبرز الدور السلبي للقبيلة في الحياة السياسية والاجتماعية في ليبيا، وهذا كان أحد مسببات الانتفاضة ضد حكم "القذافي" الذي حاول امتصاص الغضب من خلال الاجتماع بأعيان القبائل غير أن مساعيه باءت بالفشل خاصة مع الدور الذي جسدته القبائل على اعتبارها جزء من التغيير من خلال تعبيرها عن أهداف الثورة وتجسيد تطلعاتها.[2]

حاولت منظمات المجتمع المدني أن تحل محل القبيلة مع بعض المؤسسات الفاعلة من خلال تقديم الدعم الإنساني واللوجيستي في وقت الكوارث أي أنها لم تتعد نطاق البيئة الاجتماعية من حيث التأثير، أما سياسيا فلم تكن لها سلطة إلزامية على منتسبيها على غرار القبيلة التي شكلت غطاء اجتماعي لها سلطة على أفرادها سواء في ظل الدولة القائمة أو بعد الانتفاضة وخلال المرحلة الانتقالية حيث تشكل لديها إرث تاريخي –ثقافي في حل المشاكل والتصدي للوضع المتدهور في ليبيا، فهي تملك الشرعية التي توكلها تنفيذ قراراتها نظرا لنسبة الليبيين المنتسبين للقبائل 90% ما يؤكد تجذر المنطق القبلي في ليبيا ويدحر فرضية فعالية المجتمع المدني ومؤسساته.

---

[1] محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص 100-102.

[2] **الجزيرة القبيلة والجهوية ومستقبل ليبيا السياسي،**
https://www.aljazeera.net/programs/indepth/30/12/2011 تاريخ الاطلاع: 3-01-2021، سا20:10.

كان لمجالس الصلح ونظام لتكافل الاجتماعي دورا محوريا جسد أهمية القبيلة في المجتمع الليبي، حيث ساهم في لم شمل الليبيين وفك النزاعات البينية بين القبائل ونجح في إبرام 68 صلحا بين مختلف القبائل المتنازعة (في فترة حكم القذافي) وتحقيق المصالحة التي من شأنها المساهمة في بناء مؤسسات الدولة الحديثة، كما استطاعت هذه التكوينات الاجتماعية خلق مصالحات بين المناطق وتشكيل تجمعات جهوية تهتم بالشأن الوطني من خلال نبذ الخلافات وتوحيد صفوف الليبيين لتحقيق الاستقرار وردع التصدع الاجتماعي. منه يتأكد لنا منطق القبيلة بدل المجتمع المدني ومجالس الصلح بدل مجالس القضاء. فهي تملك سلطة إلزامية على منتسبيها ما يجعل المؤسسات التقليدية في صراع مع المؤسسات الحديثة التي تتطلبها الدولة الحديثة.[1]

بعد سقوط القذافي تشكلت عدة أحزاب وتنظيمات بموجب قانون (02) ماي 2012، ينظم الحياة الحزبية وآخر يضبط الكيانات السياسية في 24 أفريل 2012 في محاولة لاستبعاد الانتماءات الجهوية، القبلية، العرقية... أو القيام بتشكيل أذرع عسكرية أو شبه عسكرية غير أن الأخيرة بافتقارها للتنظيم وغياب قاعدة اجتماعية وكذا غياب مشروع سياسي يؤهلها لأداء دور سياسي، واجتماعي فعال وهو ما أدى لانعدام ثقافة تجاوز الانتماءات العائلية العشائرية الضيقة خاصة أن الحالة الليبية حظر فيها تشكيل الأحزاب في الفترة الجماهيرية ووصلت عقوبة ذلك حد الإعدام وعليه فثقافة الديمقراطية مغيبة عن الوعي الجمعوي الليبي لطغيان الطابع القبلي، العشائري المحلي ما يعكس عدم القدرة على استيعاب الرأي والرأي الآخر وترسخ لحالة اللاتوافق التي يعيشها المجتمع الليبي.[2]

---

[1] نور الهدى بقفة، **المعطى القبلي بين الدور الايجابي في السلبي في بناء الدولة الليبية في فترة ما بعد سقوط نظام القذافي**، مجلة دراسات، العدد4، ص15.

[2] محمد عمر، **ليبيا: دور القبيلة في احتواء تداعيات الأزمة وآثارها**، www.csds-center.com: //https، تاريخ الاطلاع: 18 فيفري2021، سا 15:34.

انتهجت ليبيا النظام المختلط الجامع بين نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي لإشراك كل المناطق دون أي إقصاء أو تهميش، كما تم فتح الترشح بشكل فردي لتمكين القيادات القبلية الترشح نظرا لأهميتها في الحياة السياسية بغية مساعدة السلطة الجديدة من أداء مهامها غير أن ذلك خلق صدام بين التوجه المحلي المبني على القبلية والتوجه الوطني المبني على مؤسسات كفيلة بتحقيق الاستقرار وضمان الحقوق والحريات بعد انتخابات جويلية 2012 التي حققت نجاحا من حيث نسبة المشاركة 61.58% والتنظيم من جهة أخرى غير أن ذلك أدى للتوتر في الساحة السياسية على اعتبار أن الليبيين كانوا على تجربة جديدة مع البيئة التعددية وخبرة متواضعة في الحوار السياسي وبناء الثقة[1]. بحيث عكست نتائجها سباق المصالح بين أعيان القبائل والعشائر ومحاولة فرض توجه دون آخر ليس إلا، فالنخب الليبية اعتبرت المناصب السياسية ما هي إلا طريقة للوصول إلى النفوذ الاجتماعي والموارد المالية واستخدامها لصالح مجتمعاتها المحلية وهو الأمر الذي أدى بليبيا للاستقلال من نظام اجتماعي قبلي إلى نظام سياسي قبلي بحيث أن المسؤولين مرتبطين بانتماءاتهم القبلية أكثر من التزاماتهم الحكومية وبالتالي تصبح البرامج الحكومية ومشاريع التنمية مرهونة بمدى وتوافق القبائل وانسجامها فيما بينها.[2]

المبحث الثاني: ثنائية القبيلة والدولة في المجتمع الليبي:

عرف المجتمع الليبي الذي افتقد إلى مشروع وطني معضلة تجسدت في أولوية الحكم من يحكم من؟ فضلا عن أزمة مأسسة السلطة خاصة في فترة ما بعد الثورة أين شهدت ليبيا تجاذبات داخلية وتأثيرات خارجية الأمر الذي أدى بدوره لبروز إشكالية الولاء في ظل تنامي ظاهرة الاستقطاب في مجتمع يعرف بتعدد قبلي وتعصب مناطقي، [3] وهو ما من شأنه أن

---

[1] محمد عمر، **ليبيا: دور القبيلة في احتواء تداعيات الأزمة وآثارها**، https:// www.csds-center.com، تاريخ الاطلاع: 18 فيفري2021، سا 15:34.

[2] أحمد إبراهيم الفقيه، **القبيلة: الدور وحدوده**، .https:// www.alarabya.net/ar/politecs/28/04/2016، تاريخ الاطلاع: 20 مارس 2021، سا 15:05.

[3] صالح جواد كاظم، **الأنظمة السياسية**، (د.ط)، مطبعة دار الحكمة، العراق، 1991، ص10.

يطرح الجدل حول مستقبل المجتمع الليبي المفتقد الثقافة الديمقراطية والمستند على الكيانات الاجتماعية التقليدية لاتخاذ القرارات المصيرية بدل اللجوء لمؤسسات الدولة، ويطرح منطق المصلحة الجهوية على حساب المصلحة الوطنية.

المطلب الأول: معضلة القبيلة –الدولة في بناء مؤسسات السلطة في ليبيا

بعد استقلال ليبيا عام 1951 لم تتمظهر القبيلة بدور رئيس في الساحة السياسية على الرغم من مساهمتها في أداء النظام السياسي على اعتبار التحالف القائم بين السنوسية كحركة دينية، وقبائل الشرق، وكانت القبيلة حاضرة في المناصب السياسية بمختلف درجاتها، وبذلك تقوم الدولة الليبية بعد الاستقلال على عاملين الأساسي الديني للحركة السنوسية كونها حركة لها زوايا وتفرعاتها خاصة في الشرق والجنوب الليبي، وكونها تحظى بولاء ومكانة روحية خاصة لقبائل الشرق والجنوب، أما الأساس الثاني فيتمثل في العامل القبلي الذي لا يمكن تجاهله كونه متجذر في المجتمع الليبي مع الأخذ بعين الاعتبار مراعاة مكانة أعيان القبائل.

رغم استقلال الدولة في 1951 إلا أن القبيلة بقيت حاضرة عبر تأثيرها في تسيير شؤون الدولة، فالدستور الليبي الصادر في أكتوبر 1961 أعطى للملك سلطة تعيين كل أعضاء "مجلس الشيوخ" بناء على اعتبارات قبلية تتم فيها مراعاة الطابع القبلي لليبيا ويتم انتقاء الأعضاء بناء على حجم وقوة القبيلة، إضافة إلى المكانة الاجتماعية بين القبائل لأعضاء المجلس. ومن ناحية أخرى شكلت القبيلة خلال فترة الحكم الملكي أصغر وحدة إدارية في إدارة الدولة، وأدى بداية تصدير النفط للخارج مطلع ستينات القرن الماضي إلى إحداث تغييرات في نمط العلاقة بين النظام السياسي والقبيلة،[1] حيث أصبح للنظام قدرة مادية توزيعية أكثر ما أدى بالسلطة للتوجه نحو مركزية التسيير للسيطرة على تلك العائدات المالية، كما ساعد ظهور النفط على إعادة التواصل وتكثيفه بين الأقاليم الثلاثة: "طرابلس–

[1] أمال سليمان، محمود العبيدي، **الثقافة السياسية في ليبيا**، تر: محمد زاهي بشير المغيربي، ط1، جامعة قاريونس، بنغازي، 2008، ص 55.

برقة– فزان"، وبذلك يكون للعامل الاقتصادي تأثيرات سياسية واجتماعية، وبذلك تراجع للعامل القبلي لصالح السلطة المركزية[1].

بعد الانقلاب الذي قاده القذافي وتولى الحكم بعدها في 1969 عمل على تعزيز قوته عبر القضاء على ركائز القوة والشرعية للنظام الملكي ذي التوجيهات التقليدية القبلية المحافظة، حيث ألغى القبيلة كوحدة إدارية وتم استبدالها بالمحلة في بادرة كان القصد منها تقليص دور القيادات القبلية وعبرت المحلة عن تقسيمات إدارية ترتكز على البقع الجغرافية وليس على رابطة القبيلة، كما ألغى القذافي مجلس الشيوخ الذي كان يعينه الملك من أعيان القبائل الليبية الكبيرة وتم استبدالها بقيادات أقل مكانة، واستمر الأمر على ذلك بغية القضاء على الولاء القبلي للنظام الملكي السابق الذي كان يحظى بالتأييد القبلي خاصة من قبل قبائل الشرق. غير أن الأمر تغير بعد الثمانينات حيث عاد النظام لكسب ولاءات القبائل ومجد "قبيلة القذاذفة" كما تم استغلال القبائل للتخلص من المعارضين للنظام عن طريق تبرؤ القبائل من تلك الأفراد المعارضة تحت حجة خيانتهم للقائد والثورة أو من خلال مبايعتها لنظام الحكم أين وجدت قبائل وصفت بالقبائل الحليفة للنظام الحاكم بغية الاستحواذ على أكبر قدر من الغنائم المادية والمناصب السياسية التي يوزعها النظام على أتباعه دون غيرهم. وفي نفس السياق تم انشاء ما يسمى "القيادات الشعبية الاجتماعية" باعتبارها جزء من المشهد السياسي الليبي غير أن مهامها غير محددة سوى دعم تأييد وتعبئة الأفراد بما يتماشى ومطالب النظام.[2]

بعد اندلاع الانتفاضة وتحولها لثورة في 2011 شهدت الساحة الليبية تغييرات عديدة حيث عمل القذافي على محاولة الاستقواء بالقبائل الموالية له للظفر بتأييد كل الأفراد المنتمية لها، أين عقدت عدة لقاءات مع أفراد بعض القبائل حتى المعارضة له كقبائل الشرق بالمقابل عمل المجلس الانتقالي على عقد ملتقى لقبائل الليبية حتى تلك الخاضعة

[1] أمال سليمان، محمود العبيدي، مرجع سابق، ص 55.

[2] المرجع نفسه، ص 55.

لسيطرة النظام بغية دعم تلك القبائل لجهود المجلس وبذلك كانت القبيلة حاضرة في المعركة السياسية وحتى العسكرية أين عمل الحراك القبلي على إسقاط النظام بالرغم من أنه لم يكن هناك شكل مؤسسي للقبائل، ووجدت القبائل نفسها لعبت دورا مساندا أو ثانويا على الصعيد السياسي وتواجه في نفس الوقت واقعا ليبيا بحكمه الفراغ المؤسساتي ومنه فقدان السيطرة على الأوضاع.[1]

اختلفت الأوضاع بالنسبة لقبائل الشرق عن الغرب فالأولى لم تشهد حرب قبلية بحكم زوال نفوذ النظام من الأيام الأولى للانتفاضة وتأييدها لسلطتها المحلية الخاصة بها بينما شهدت قبائل الغرب والجنوب عدة تغييرات في النمط السائد أين نجد بعض القبائل احتمت بميلشياتها المسلحة وبعضها دخل في صراع مع قبائل أخرى على أمور تتعلق بالمناصب السياسية والمصالح الشخصية في أغلب الأحيان. وعموما كان الصراعات القبلية تحكمها التراكمات التاريخية إضافة إلى النفوذ والغنيمة.

عبرت القبائل في ليبيا بعد سقوط القذافي عن دافع يعكس سلطة القبيلة على منطقتها لتشبه بذلك سلطة الدولة في ظل غياب سلطة مركزية.

كما ظهر من جهة أخرى نوع من التحالف القبلي بعد انتشار الانتفاضة وتطور الأوضاع الداخلية، وهو ما يطلق عليه "الصفوف القبلية"، وتعمل تلك التحالفات لحماية مصالحها المشتركة ودرء كل تهديد خارجي حتى وإن كان من قبل قبيلة أخرى غير أن هذا المشهد التلاحمي لا ينفي وجود تنافر داخلي قبلي على اعتبار أن القبيلة ليست مؤسسة وهي ليست على قدر من القوة والتأثير على جميع أفرادها صحيح أن المجتمع الليبي ليس مدني بالمقابل ليس قبليا مطلقا[2].

---

[1] Mohammed el-katini, **Start- Bulding challenges in Apost- kevolution Libya**, strategic studies ynstitute, October 2012, http://www.strategicstudies institute.anmy.mill pdf files/pwb1127.pdf.

[2] Mohammed el-katini, Ibid.

وقد تبدو بعض المظاهر السياسية والمؤسسية كنقيض للقبيلة، حيث نجد أن بعض الأفراد الذين ينتمون لقبائل الغرب يعملون ضمن مؤسسات وجدت في شرق البلاد تحت شرعية البرلمان، وكمثال تولي "عبد الله الثني" منصب رئيس الوزراء للحكومة المؤقتة المنبثقة عن برلمان الشرق وهو من "واحة غدامس" أقسى الغرب الليبي.

كما أن وزير الدفاع "المهدي البرغثي" يعود أصله "لقبيلة العواقير" في الشرق وبينما له انتماء سياسي في "حكومة السراج" وبذلك يتضح بأنه صراع على المصالح الشخصية والمناصب السياسية حيث لا تأثير طاغي للقبيلة في مثل هذا المشهد وربما في الوقت نفسه يراه آخرون بأنه وسيلة الحصول على دعم قبلي من خلال إشراك أفراد ذوي انتماءات قبلية مختلفة.[1]

تؤكد مختلف الدراسات التاريخية والسوسيواجتماعية بأسبقية التنظيمات الاجتماعية كالعشيرة والقبيلة على التنظيم الحديث "الدولة" بحيث لا يمكن تجسد دولة دون "شعب" الذي يمثل أبرز أركان الدولة القومية، فمعضلة القبيلة– الدولة لازمت ليبيا حتى في فترة ما بعد الانتفاضة خاصة مع تغيرات البنية السياسية في ليبيا وانهيارها جراء التغيرات العنيفة والمتسارعة، ليتم الرجوع بذلك للتنظيمات الاجتماعية المتمثلة في القبائل بدل السلطة المركزية المفتقدة للتأييد والدعم الشعبي من قبل أفراد وجماعات متمايزة قبليا، وهو ما طرح مشكلة مأسسة السلطة وإلزامية الانطلاق من القبيلة والعشيرة لتكوين مجتمع سياسي. فالصدام بين ثنائية القبيلة –الدولة لا يعتبر مادي بقدر ما هو معنوي ويهدف للحوار التشاركي وعدم إلغاء الطرف الآخر للوصول إلى اقتسام سلطوي يحظى بإجماع الفئات الاجتماعية المبنية سلفا على التسييس القبلي.[2]

[1] مركز دراسات الجزيرة، **هل تحكم القبيلة ليبيا سياسيا؟** http://www.aljazera.net2015/08/2 تاريخ الاطلاع: 2021/04/13، سا 18:30.

[2] هيثم غالب الناهي، **الدولة وخفايا إخفاق ماستها في المنطقة العربية**، (د.ط)، بيت النهضة، بيروت، 2016، ص50.

اعتبر "ديفيد أستون" (David aston) أن الدولة ظاهرة سياسية وظيفية خلال نموذجه السياسي الذي يفسر سيرورة تفاعلات الدولة من خلال المدخلات والمخرجات حيث تقوم الدولة بتفعيل النظم السياسية وفرض سلطة تحت غطاء شرعي يعرف بالدولة، إضافة إلى اعتبار "ديفيد" الدولة الحديثة ترمز لدولة المدينة حيث لا يمكن لأفرادها تجاوزها[1] وفق منطق الإرادة السلطوية على شعب ما يعتبر في نفس الوقت مصدر القوة السياسية.

تعبر الدولة الليبية عموما عن حالة غير طبيعية من حيث النشأة فهي لم تكن نتاج تفكك لبنى النظام السياسي القديم بقدر ما كانت نتاج التأثيرات الخارجية بفعل العملية الاستعمارية لتبقى بذلك حبيسة العصبية المحلية ومؤسساتها خاصة كون المجتمع الليبي ذو الطابع القبلي العشائري وتعبر بذلك عن أزمة شرعية الدولة وشرعية وجودها، إن نظام الحكم الليبي نجده موزع بين الحكم الفردي العشائري موازاتا مع حكم الفرد الواحد الذي بيده كل السلطات "القذافي" في ظل هيئات قانونية دستورية شكلية لأنها لا تمثل إرادة الشعب، من هنا تظهر لنا أن علاقة الشعب بالدولة الليبية وارتباطه بها يعد ضعيف مقارنة مع الروابط القبلية والمناطقية، فولاء الفرد يتجلى لقبيلته وليس لانتمائه الوطني وهذا الأمر ينسحب على جل العلاقات الاجتماعية ولعل قوة الانتماء القبلي راجع لمحاولة تجاوز الخصوصية الاجتماعية القبلية لتلك الشعوب مع الأخذ بالاعتبار الفوارق التاريخية والبيئية في محاولة النخب استنساخ نموذج الدول القومية من العالم الشرقي متجاهلين التركيز على تكوين مجتمع وطني بقيمه وتوجهاته وتطلعاته القومية[2] فإخضاع الدولة للتكوينات المجتمعية لنفوذها والتضييق على مؤسسات المجتمع المدني أدى لاستمرار الطائفية والقبلية في القضاء

[1] وليد سالم محمد، **النظم السياسية العربية، إشكاليات السياسات والحكم مدخل لتفسير الربيع العربي**، مجلة العلوم السياسية، العدد 47، ص ص 43-44.

[2] ثناء فؤاد عبد الله، **آلية التطور الديمقراطي في الوطن العربي**، (د.ط)، مركز الدراسات العربية، بيروت، 1997، ص78.

الاجتماعي الليبي من جهة أخرى نجد أن الدولة ملزمة بحفاظ على التوازن والاستقرار عبر التطبيق المساواة بين القبائل النافذة والعشائر حفاظا على كينونة الدولة.

تعبر القبيلة في المجتمع الليبي عن دلالة سوسيولوجية وسيكولوجية تشير في بنيتها لسلوك سياسي واجتماعي، يعتمد أساسا على المقربين من الأهل والأقارب بدلا من انتهاج وسائل أخرى تتيح الفرصة لذوي الاستحقاق في شغل مناصب الدولة استنادا لخبرتهم وتجربتهم أو عن طريق كفاءاتهم وعلاقاتهم التعاقدية، وهذا الطرح أكده الانثربولوجيون بقولهم أن القبيلة ترتكز على مكون الهوية ووجود أدوار وروابط تستند إلى صلة القرابة لتشكل كيان سياسي اجتماعي، ومبدؤها الحفاظ على العادات والتقاليد لتصبح وتتطور لمفاهيم سياسية – اجتماعية في الأعراف القبلية.[1]

يرى "ابن خلدون" أن القبيلة السياسية شكل من أشكال التنظيم السياسي الذي يتجاوز القالب الانثوغرافي وبذلك تختلف عن القبيلة العادية، أي أنه يشكل مجموعة العلاقات المتبادلة والمبنية على تراتبية القرابة ما يؤدي لتقسيم السلطة على نحو تتداخل فيه العصبية وتقسيم الموارد والارتباط بالدين كونه مصدر من مصادر الشرعية. ففي المجتمع القبلي نلحظ صراع العصبيات المتنافسة للظفر بالسلطة لمحاولة إنشاء دولة باعتبار الأخيرة أداة قهر تستعمل في مواجهة باقي العصبيات كون طبيعة العصبية تسعى للتغلب على الآخرين وإدراجهم تحت لواءها.

ويمكن للعصبية إضافة إلى الولاءات الممتدة للقبيلة والعشيرة التي تجمعها روابط التضامن والتآزر استحداث عداء بين العشائر وأخرى، فالانضمام إلى الجماعات المتطرفة قد يجر طائفة برمتها للتطرف ما يرفع احتمالات الصراع والتصدع المجتمعي والسياسي وهذا ما

[1] محمد حسن إحسان، **علم الاجتماع السياسي**، (د.ط)، وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2005، ص139.

ذهب إليه "موريس دوفرجيه" بقوله أن التنظيم السياسي الحديث يتموضع فوق أنماط تقليدية ويستمد قوته منها.[1]

المطلب الثاني: الإشكاليات المطروحة بين المنظومة القبلية وقواعد اتخاذ القرار في الدولة الليبية

عمل نظام القذافي على إثارة النعرات بين مختلف القبائل الليبية، حيث كرس لمفاهيم الولاء القبلي واتبع سياسة "فرق تسد" للحفاظ على توازن القوى الداخلية في الوسط الليبي وهي ذات السياسة التي انتهجها الاستعمار الايطالي سالفا مع البنى القبلية الليبية أين تم توظيف بعض العداوات القائمة بين القبائل لصالحه، إن سياسة نظام القذافي وسلوكياته التي ارتكزت على مبدأ البراغماتية النفعية أدى لزيادة الفجوة والهوة بين القبائل الموالية للنظام والتي تمثله والقبائل المهمشة سواء اقتصاديا أو اجتماعيا، ليكون بذلك فكر القذافي متوافق مع ميكيافيلي الذي ارتكز على أساس الغاية تبرر الوسيلة.

إن هذا التحليل يأخذنا للبحث في كيفية علاقة التفاعل البينية للقبيلة مع قواعد اتخاذ القرار خاصة بعد الانتفاضة التي شهدتها ليبيا لتحقيق دولة ذات أسس ديمقراطية [2] وهو ما يطرح إشكالات واقعية على الساحة الدولية تبرز مدى التصادم الناجم عن التحديات كنتيجة للأثر السلبي لمنظومة القذافي مع مؤسسات صنع القرار التي جاءت لإعادة الاستقرار في ليبيا.

ويمكن إبراز الإشكالات الحاصلة بين المنظومة القبلية وقواعد اتخاذ القرار كالتالي:

1. **إشكالية توزيع الموارد والنفوذ:** تعتبر مسألة توزيع النفوذ والموارد مرتبطة بالمنفعة القيمية والسلطة ذلك أن الأخيرة تعبر عن النفوذ المشروع، كما أن المنفعة القيمية تتحدد بدرجة القبول أو الرفض فيما يخص توزيع الموارد ومن ثم تظهر الإشكالية من قواعد صنع القرار

[1] يوسف مكي، **عندما تصبح القبيلة وسيطا بين المجتمع والدولة: ضمن سلسلة أزمة الدولة في الوطن العربي**، (د.ط)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص399.

[2] مصطفى عمر التير، **التعليم والتغيير الاجتماعي تأثير متبادل: ضمانات من المجتمع الليبي**، (د.ط)، منشورات الجمعية اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت، 2006، ص ص 24-25.

والبنية القبلية التي تتملكها هواجس الحرمان والخوف من التوزيع اللاعادل، فالشعب الليبي عموما يعاني الحرمان على كافة الأصعدة سياسية، اقتصادية، اجتماعية بيد أن الفوارق اشتدت في المناطق الشرقية ذات الثروة النفطية وهو ما يتجلى في الهتافات اللفظية في أولى أيام الانتفاضة "محرومين... محرومين يا بلادي قانونك وين" والتي أدت لانفجار الطاقات التغييرية التي صدمت بالأول الفئات المتسلطة.[1]

كما رفع سكان المناطق الشرقية لافتات مطالبة بالحكم الفيدرالي وإعادة تبني المادة رقم 188 من الدستور الليبي السابق التي تنص على أن لليبيا عاصمتين "طرابلس" وبنغازي" وهذا جراء التخوف من تهميش المنطقة الشرقية عن طريق تمركز جميع القطاعات الحيوية في طرابلس. ويمكن تفسير هذه المطالب لسبب انعدام الثقة في ضمان عدم تكرار الحرمان والتفرقة بين القبائل الشرقية والغربية التي حكمها في نفس الوقت عنصر قيمي آخر هو الفردانية المتمثل في تقديم المصلحة الشخصية على العامة كنتيجة للتأثير السلبي لسياسة القذافي.

2.**إشكالية ازدواجية التناقضات:** تتجلى هذه الظاهرة في عديد المظاهر لعل أبرزها الإيمان بالقانون والثأر في نفس الوقت، وسياسيا نجد ازدواجية الولاء للقبيلة والانتماء لمؤسسات المجتمع المدني– فمنظومة القيم تأثرت بفترة حكم القذافي أين غلبت نزعة الفردانية والمصلحة النفعية، ومعها شعور الحقد على إرادة القانون بسبب ما ترتب جراء تطبيق سياسة "النزع القسري للملكية " التي كانت نتاج طرح عشوائي لا يعتمد إلى الواقعية العقلانية وتجسد في عدة مقولات للقذافي: "الأرض ليست ملكا لأحد"، لتظهر مظاهر التصادم بين النزعة الثأرية وقواعد البناء الديمقراطي التي تحث على فض النزاعات استنادا[2] لقواعد القانون وهو

---

[1] محمد صادق جراد، **تحديات تحرير ليبيا**، <http:// www.Alsabaal.com/articbshow15896، تاريخ الاطلاع: 10-10-2022، سا 22:09.

[2] أنور محمود زياتي، **القبائل الليبية ودورها في تقرير المصير البلاد**، https://www.Albayan.couk/mgzartiebr2.aspx.TD=1412، تاريخ الاطلاع: 10-10-2022، سا 22:10.

ما يضعنا أمام عوائق البناء الديمقراطي، أما ما يتعلق بازدواجية الولاء للقبيلة مع الانتماء لمؤسسات المجتمع المدني فتبرز هذه الإشكالية في مرحلة ما بعد الثورة ومحاولة البناء الديمقراطي لليبيا وذلك راجع لانعدام المجتمع المدني على الساحة السياسية الليبية ما أسهم في تكريس الانتماءات الضيقة على حساب وجود الهوية الوطنية، وهذا يعيق تحقيق قواعد الديمقراطية حيث تطغى الشخصانية السلطوية على الشعور بالانتماء الوطني.

3.**إشكالية الاستعصاء الديمقراطي:** شكل الغياب المطلق لمبادئ الديمقراطية في المجتمع الليبي ما يقارب نصف القرن من الزمن إبان حقبة الاستبداد التي عاشتها ليبيا، سببا في اختلال المنظومة القيمية الاجتماعية وكانت لها انعكاسات بقيت تشكل هاجسا في الفترة الانتقالية حتى وإن[1] كانت قواعد اتخاذ القرار نابعة من دستور ديمقراطي، فقد يوجد دستور يضمن مقومات الحكم الديمقراطي نظريا غير أن الواقع يؤكد أن الدولة الليبية لم تصل للمستوى المتكامل للنظام الديمقراطي وذلك لأسباب متداخلة وعديدة شكلت في مجملها الاستعصاء الديمقراطي.

تعتبر ليبيا من الحالات التي غابت فيها مظاهر الديمقراطية من مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب إلى ثقافة الحوار والوعي الجمعوي كل ذلك طمسته سياسة القذافي التي كرست للولاء للأشخاص لا للأفكار،[2] ومن الواضح أنه لن يكون من اليسير تجاوز هذه الإشكالية على المدى القصير بل يستوجب أعوانا من الممارسة الديمقراطية المقرونة بسياسة ثقافية هادفة تسعى إلى غرس قيم الحوار واحترام الآخر بدلا من الشخصنة والانتماءات الضيقة للعشيرة والطائفية وإلى العدالة والتعددية بدل التشنج والتعصب وهذا وصولا للتطبيق السليم لأسس الحكم الديمقراطي.

---

[1] James Dobbinsond federiwehrey , **libyan nation bulding After Oaddali,** foreign A ffairs 23 Angust 2011,p33.

[2] عبد العزيز دادريس الخطابي، **الوحدة العربية ومفاهيم اللامركزية الإدارية السياسية**، المستقبل العربي، العدد 273، نوفمبر 2012، ص 47.

4.**إشكالية الفهم الخاطئ للديمقراطية:** لاشك أن ثقافة التكوين الاجتماعي لأي دولة هي التي تهيئ الظروف لممارسة الديمقراطية وكل خطأ في ترسيخ هذه الثقافة ينعكس سلبا على مسار البناء الديمقراطي، ومن المؤكد أن النسق القيمي للمجتمع الليبي اختل جراء الممارسات التي فرضها حكم القذافي، ولعل ما يجدر ذكره هو الانعكاس السلبي على طريقة النظر للأمور وما أدراك المفاهيم ما ينعكس على تفاعل المواطن مع قواعد اتخاذ القرار في إطار الدولة الديمقراطية،[1] ومن بين ذلك تبرير السلوكيات من منطق ديمقراطي حتى وإن تنافت مع حقيقة الديمقراطية، ومنه فالاستعمال الخاطئ لقواعد الديمقراطية، كحرية تكوين الأحزاب بحيث تتركز الأخيرة على الهوية القبلية الضيقة التي تضر بالوحدة الوطنية أو أن تكون هناك احتجاجات ومظاهرات ظاهرها تجسيد التعبير عن الرأي واحترام الرأي الآخر وجوهرها يجسد سباق الوصول للسلطة وتزكية أعيان قبلية على حساب أخرى خدمة لمصالحها وحفاظا على امتيازاتها وهذا ما يتعارض ومبدأ المساواة والموضوعية الذي يفيد بوضع الشخص المناسب في المكان المناسب.[2]

المبحث الثالث: تعدد القبائل وإشكالية الحكم المحلي

أثّر تبني ليبيا لنموذج الدول الحديثة القائمة على أسس ديمقراطية على المجتمع الليبي ذو البنية التقليدية في محاولة لتغيير تركيبتها وتكوينها وشكلها، ما أدى لبروز مسألة وإشكالية الهوية الوطنية، خاصة وأن مؤسسات ليبيا المستحدثة عجزت عن تحقيق الاندماج والتكامل لأطياف بنيتها الاجتماعية، ما دفع بالفرد للشعور بعدم الاستقرار وعدم الثقة ومنه غياب للهوية القومية وذلك افتقاد لحكومة قوية، وبذلك يبقى الفرد الليبي متمسك بالهوية

[1] تقرير إخباري، **حكومة ليبيا الانتقالية الجديدة تثير جدلا في بنغازي وردود أفعال متباينة**، https://www.edigear.com/detailindow =856256.، تاريخ الاطلاع: 09-06-2022، سا19:00.

[2] زايد عبد الله مصباح، **إشكالية بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: الصنع واتخاذ القرار**، المستقبل العربي، العدد 285، بيروت، 2016، ص ص 63-64.

القبلية والطائفية والعشائرية ما ينعكس سلبا على مساعي الاندماج الوطني وعملية إعادة بناء الدولة والأطر المؤسساتية للوجود الجماعي.[1]

المطلب الأول: أزمة الهوية الوطنية للمجتمع الليبي

تشير هوية مجتمع ما إلى كل ما يحدد وجود الإنسان وكينونته من العناصر والخصائص المادية والمعنوية وهوية الجماعة تفيد بمجموع ما يميزها عن الجماعات الأخرى من خصائص مادية ومعنوية رغم وجود تشابه جزئي بين بعض الجماعات غير أن وجود كينونة متميزة لا يشكل وجدة هوية جماعة معينة بل يستلزم أيضا وعي الجماعة لهذه العناصر وإدراكها لها وهنا نتكلم عن عنصر الإرادة البشرية في تحديد هويتها، فالهوية تنطوي بالأساس على معان رمزية وروحية وحضارية تعطي الفرد الإحساس بالانتماء وتخلق لديه الولاء.

كما حدد "صامويل هينتكتون" مجموعة أسس ومنطلقات لتصنيف الهوية

السمات الشخصية: العمر، القرابة، العرق، الأثنية.

السمات الإقليمية: يقصد به مناطق الجوار، من منطقة، قرية....

السمات الثقافية: اللغة، الدين، المعتقدات....

السمات السياسية: الإيديولوجية، التحزب، الحركات...

السمات الاجتماعية: الأدوار الاجتماعية، الصداقات...

[1] محمد عابد الجابري، **مسألة الهوية، العروبة والإسلام والغرب**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1997، ص10.

ويعتقد "هينتكتون" بالارتباط الفرد بعديد هذه المجموعات لكن ذلك لا يعني أنها مصادر الهوية النهائية بحيث يمكن أن تفرض هوية القبلية والعمل التزامات متنازعة على الفرد، أما الهويات الأخرى كالسياسية والثقافية، الإقليمية فهي ذات مراتب تسلسلية.[1]

إن الملاحظ لتطورات الساحة الليبية يدرك فشل ليبيا في تحقيق الوحدة الوطنية التي تحقق الاندماج بين عناصر الأمة باختلافها في نطاق سياسي واحد تحكمه سلطة سياسية مركزية، وهذه الإجراءات تهدف إلى بناء الأمة في نطاق الدولة عبر انصهار الجماعات المكونة لها باختلاف توجهاتهم ضمن أطر سياسية قانونية، فليبيا لم تتمكن من صهر العناصر السكانية في وحدة اجتماعية والعمل على تنظيمها في هيئات ومؤسسات الدولة، الأمر الذي خلق أزمة هوية في بنية المجتمع الليبي وهو ما يعبر عنه بعدم الانتماء للكل بل للجزء والممثل في القبيلة ما يولد حالة الإقصاء ويصعب انصهار كافة الأفراد في بوتقة تتجاوز انتماءاتهم الضيقة وتتغلب على عملية الانتقال في تكوين مجتمع يضمن لهم الشعور بالانتماء والتوحد معه وهذا يدفعنا لعرض مسببات هذه الأزمة كالتالي:

1.**السياسيات الاستعمارية:** كباقي دول شمال إفريقيا تعرضت ليبيا للاحتلال الإيطالي لحقبة كانت كفيلة لطمس الهوية الليبية أين عمل الاحتلال على قطع صلة هذه المجتمعات بالماضي كمحاولة ليزداد اغترابه ويفقد هويته من خلال فرض ثقافته ولغته لخلق نخبة متشبعة بالقيم الغربية والتركيز عليها في خدمة سياسيات المستعمر ضد أبناء الشعب، [2] الأمر الذي يقودنا للحديث عن سياسة "فرق تسد" التي وسعت من دائرة الفروقات القبلية وتكريس التفتيت القبلي والانعزال العرقي ما زاد من حدة التنافر. والاضطراب الاجتماعي-الثقافي ومعه غاب الاتفاق على القيم الأساسية، وهنا انقسم المجتمع الليبي لفئتين، فئة

[1] صمويل هنتكتون، **من نحن؟ التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية**، تر: حسام الدين خصور، ط1، دار الراء للنشر، لبنان، 2005، ص ص 43-44.

[2] إسراء علاء الدين نوري، **ظاهرة فراغ السلطة في دول عالم الجنوب. الأسباب والنتائج**، ط5، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2017، ص94.

سارت في اتجاه موالي لما تم تقديمه من قيم غربية غريبة عن المجتمع الليبي وفئة تمسكت بهويتها وعملت على تحسيس الفرد الليبي بالانتماء لأمة محددة إقليميا، وقد استمرت هذه الأزمة حتى في مرحلة ما بعد الاستعمار لثقل انعكاسات الفترة الاستعمارية وضعف الانتماء الهوياتي للمجتمع الليبي.

2.**الانتماء القبلي– العشائري:** تعاني ليبيا كدولة من الانتماءات الضيقة المتمثلة في الانتماء للعشيرة والقبيلة والطائفة والتي بدورها تتنافى مع الشعور بالهوية الوطنية، ليطرح معها إشكال[1]الانتماء هل هو قومي للأمة أو وطني يتجمع داخل القطر الواحد أو المحلي داخل كيانات مجتمعية في الدولة، هذا يرجع لطريقة تنظيم الدولة لتلك التكوينات والوحدات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، وعجزها عن دمجها في كتلة واحدة تضمن الاستقرار والأمن الاجتماعي، مما يعبر أيضا عن عدم قدرة النظام السياسي لإيجاد أرضية تشترك فيها التكوينات المتعددة داخل المجتمع ما يضمن تكوين انقسامات في شكل أقليات عرقية، قومية، اثنية.

3.**انعكاسات مظاهر التطور الخارجي:** وهو الأمر الذي أشار إليه "صمويل هنتكتون" لاعتباره أن أزمة الهوية ليست لصيقة بفرد واحد ومجتمع وإنما بجميع الأفراد بدرجات متفاوتة خاصة مع بروز عوامل خارجية شكلت تحدي للبنية الاجتماعية التقليدية في ليبيا كالتحديث، التطور الاقتصادي والعولمة، [2] حيث قادت هذه العوامل مجتمعة الأفراد لإعادة التفكير في هويتهم والتمسك بالهوية الفرعية أكثر من الهوية الوطنية.

4.**حالة الاغتراب:** ويتم تحديدها عبر مراحل أولها تقيد بوجود بنى اجتماعية ونظم سياسية ومؤسسات أدت إلى انحلال القيم وتناقضها بسبب عدم فاعلية النظم وفسادها لتأتي المرحلة

---

[1] عباس مراد، **التنمية السياسية وأزمة المشاركة. محاولة في تحديد المفهوم**، (د.ط)، مركز دراسات العالم الثالث، العراق، 1995، ص123.

[2] روز إسماعيل، **المشكلات العرقية في إفريقيا الاستوائية، هل يمكن حلها؟** تر: سامي الرزار، (د.ط)، دار الثقافة الجديدة، 1983، ص388.

الثانية التي يتشكل فيها وعي الإنسان ويرفض الوضع القائم والقيم السائدة مما يولد النفي والاقتلاع ويؤدي للبحث عن مفردات ملائمة أكثر وصولا لمرحلة الاغتراب الهوياتي في شكل تمرد فردي أو الثورة وهو ما آلت إليه ليبيا جراء ما عاناه الشعب إبان فترة حكم القذافي، وفي محصلة الأمر ينتج انفصال السلطة السياسية عن المجتمع ويصبح بذلك الفرد تحت تأثير قوى خارجية جراء الحركات التمردية والثورات التي تفيد بغياب الاستقرار الاجتماعي والسياسي المؤدي لخطر الانقسام والتفكك.[1]

تؤدي أزمة الهوية إلى انعدام الترابط العرقي واللغوي، حيث تتعدد الولاءات سواء للعرق أو الطائفة أو العشيرة بدل الولاء للوحدة الوطنية وهو ما يخلق نزاعات داخلية تحركها المصالح الشخصية أين تؤدي لحروب أهلية، حيث أن مجموع العوامل المشكلة لأزمة الهوية الوطنية في المجتمع الليبي تؤدي لامتداد ولاء الفرد لقبيلته ما يصعب إمكانية تحقيق اتفاق على الأهداف العامة للدولة أو تحقيق إجماع على القيم العامة، فتركيبة ليبيا متعددة القبائل خلق فجوة بين قبائل الشرق والغرب كل حسب قيمه وتوجهاته ما أعطى فرصة للتدخل الخارجي في ظل غياب رؤية داخلية جامعة وهنا نتحدث عن الهويات الفرعية التي تحول دون انسجام المجتمع وظهور العدوانية المجتمعية التي يفر منها الأفراد بحثا عن الأمن ما يعمق المأساة الاجتماعية للمهاجرين.

تعبر أزمة الهوية الاجتماعية في ليبيا عن أزمة حرية وأزمة وعي وحوار تفاهمي مع الآخر بمعنى أنها أزمة مواطنة لم تبلور ونظام سياسي يتجاوز الخصوصية المجتمعية ومعها حقوق المواطن فوجود مواطن مدني فعال مرهون بوجود هويته الوطنية.[2]

كشفت الثورة الليبية عن عديد المدخلات كالتهميش القبلي وقمع الحريات والاستبداد في النظام الليبي وأعادت إلى الواجهة معضلة الهوية الوطنية خاصة مع ظهور متغيرات جديدة في الفترة الانتقالية أبرزها سيطرة التكوينات القبلية والجهوية على التفاعلات السياسية

[1] محمد عبد الغني سعودي، **قضايا افريقية**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص291.

[2] إسراء علاء الدين نوري، مرجع سبق ذكره، ص92.

إضافة إلى صعود التيارات الإسلامية والتنظيمات الإرهابية، بما فيها المرتزقة وهو ما زاد من حدة الاستقطاب الداخلي.

وتتجلى معضلة الهوية عندما تعلو الهويات الفرعية على الهوية الوطنية وذلك لفشل الدولة في احتواء التكوينات المجتمعية وفق إطار تنظيمي وقيمي يستوعب تلك التعددية. وهو ما يؤدي إلى ترسيخ الصراع بين الهويات الفرعية وتهديد تماسك الدولة ووحدتها. وهو الأمر الذي تعكس فشل السياسات الليبية حتى لما بعد الثورة في تكريس العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات، فالدولة حجمت دورها إلى سلطة أمنية تارة ونخبة محددة لاستغلال الموارد تارة أخرى وفي مواجهة ذلك لم تجد التكوينات المجتمعية سوى التمسك في هوياتها الفرعية للحصول على حقوقها ومواجهة التهديدات الخارجة عن انتمائها الفرعي.

تعتبر الهوية طابعا وظيفيا له القدرة على تحقيق الاندماج والتعايش بين الانتماءات المجتمعية المتعددة في إطار الدولة الوطنية لذلك فإن ظهورها يرتبط بمجموعة من الاختلالات المتعلقة ببنية الدولة ذاتها أو بطبيعة علاقتها بالمجتمع وبالإسقاط على الدولة الليبية نجد أن الاختلال الأول يتجسد في عدم قدرة السلطة في عهد القذافي على تصحيح مظاهر الخلل البنيوي بين الأقاليم الثلاثة "برقة– فزان– طرابلس" بما في ذلك التفاوت الثقافي والتنموي لتبدو تلك الأقاليم المتباعدة جغرافيا وكأنها دويلات صغيرة ضمن الدولة الليبية.[1] فبرقة في الشرق تستحوذ على غالبية المورد النفطي تعرضت لعملية تهميش سياسي وتنموي من السلطة المركزية في "طرابلس" بينما نال الغرب الأقل موردا وتعدادا سكانيا اهتماما تنمويا وتعليميا فيما ظل "إقليم فزان" يعاني فراغا سكانيا علاوة على عزلته وثقافته الإفريقية. ويرجع كل ذلك إلى غياب شبكة مواصلات تقرب تلك الأقاليم من بعضها إضافة إلى السياسات الاستغلالية لنظام القذافي للمورد النفطي للشرق دون إعطائه أي عوائد أو مشاريع تنموية كون نظام القذافي ركز على الوسط والغرب، أما الاختلال الثاني فتمثل في غياب البناء

[1] خالد حنفي علي، **معضلات الهوية الوطنية بعد الثورات: ليبيا نموذجا**، مجلة الديمقراطية، العدد 56، مصر، 2014، ص ص 65-70.

الديمقراطي والمؤسساتي حيث أن أبرز شروط تكوين هوية وطنية جامعة وجود هياكل مؤسساتية تعبر عن ديمقراطية عبر تفعيل الحق التمثيلي والمشاركة في المجال العام[1]. حيث من الصعب تكريس المواطنة التي تقوم على الحقوق المتساوية بين المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم في النظام الاستبدادي الذي أسهم في نشوء أزمة الهوية الوطنية بقمعه لتنظيمات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات فالقذافي أسس لنظام بلا انتخابات ولا دستور وبذلك انعدمت الرقابة على السلطة وأصبحت الدولة الليبية بذلك تجسيد مفهوم "المدينة" التي يحكمها شخص القذافي وشبكة مغربية.

وفي هذا السياق افتقدت ليبيا لمؤسسات يلتف حولها الشعب الليبي لتدعيم مشاعر الانتماء الوطني كالجيش والقضاء، فالقذافي عمد إلى تشكيل ميليشيات قائمة على أساس الولاء له لا الولاء إلى الدولة وهو الأمر الذي أفقد المؤسسة العسكرية احترامها وشرعيتها الشعبية، وحتى المؤسسات المهتمة بالتنشأة كالمدرسة المسجد تم قمعها وتعطيل عملها وهو ما زاد فجوة بناء هوية وطنية جامعة.

أما الاختلال الثالث فتعلق باستغلال السلطة للهويات الفرعية والاستناد إليها للحفاظ على ديمومة النظام القائم فبالرغم من أن القبيلة لعبت دورا في المعادلة السياسية غير أن القذافي كرس للتفرقة بين القبائل عبر امتيازات المادية والمناصب السياسية لتصبح قبيلة القذاذفة التي هي في الأصل من القبائل الضعيفة في المنطقة الوسيطة بين الشرق والغرب هي القبيلة المتحكمة في السلطة كما سعى لاحتواء القبائل عبر مؤسسة القيادات الشعبية الاجتماعية، وبالتالي فبدلا من استيعاب المكون القبلي ضمن الدولة الحديثة تم استغلاله لتعميق خلل الهوية الوطنية حيث أصبحت القبيلة أحدى قنوات الحصول على الحقوق والعمل في مؤسسات الدولة.[2]

[1] خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص 70.

[2] المرجع نفسه، ص ص 65-70.

وعلى الرغم من توحد الانتماءات المتنازعة حول هدف واحد وهو الإطاحة بنظام القذافي غير أن ما أعقبه من استقطاب بين القوى المشاركة وضعف السلطة الانتقالية وضعف الدولة أمنيا وبروز الميلشيات أعاد أزمة الهويات الفرعية للواجهة وكرس لعودة التأثير القبلي في مجريات الساحة السياسية على الرغم من ضعف دور القبيلة في المشاركة الفعالة للدعوة للثورة وأبرز مثال القبائل المتحالفة مع القذافي خاصة "الورفلة والمقارحة"، التي لم تساند القذافي في معركته "طرابلس" بشكل خاص[1].

ويضاف إلى ذلك خصوصية التغيير في ليبيا على غرار "تونس" و"مصر" حيث أن حدة الاستبداد في فترة القذافي جعلت الفترة الانتقالية لا تقتصر على إعادة بناء نظام سياسي بل إعادة بناء أسس الدولة التي تضررت جراء سياسات النظام السابق، لتصبح بذلك الهوية الوطنية محل تجاذبات سياسية طرحت عدة إشكالات عرقلت بدورها بناء هوية جامعة وإبراز الصعود السياسي للإسلاميين والذي أعاد الجدل حول صراع الهويتين الوطنية والإسلامية في محاولة منه لإعطاء مساحة أكبر للمرجعية الدينية ضمن الهوية الوطنية للدولة عبر الانخراط في العمل الحزبي عن طريق التيار الإسلامي الليبي. هذا إضافة إلى صعود الهويات المناطقية، حيث شكل تعثر المرحلة الانتقالية وتوغل الميلشيات الأرضية السانحة لغياب الاتفاق على رؤى واضحة حول ما يجب أن تكون عليه الدولة الوطنية، حيث تولد شعور خاصة في "برقة وفزان" بأن السلطة الانتقالية لم تقدم على معالجة المعضلات التي قامت من أجلها الثورة. ومن هنا شكل إعلان "مؤتمر برقة" في شرق ليبيا إقليما فدراليا في مارس 2012 ومن بعده "فزان" في سبتمبر 2013 مؤشرا لبروز نظام فدرالي لا مركزي يملك سلطة إدارة الموارد ومعالجة الاختلالات التنموية واستيعاب الهويات المناطقية.[2]

مرت ليبيا بتطورات تاريخية كان مصيرها خلال فترات طويلة مرتبط بجوارها وبعدها العربي الإسلامي والإفريقي، وآلت التركيبة القبلية والتنوع الإثني والطائفي سمة التركيبة

[1] خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص 70.

[2] المرجع نفسه، ص 75.

الاجتماعية الليبية فقد أثر ذلك على مجمل الحياة السياسية للدولة الليبية بعد الثورة. فالسلطة الانتقالية لم تنجح في لم جمع الكل الليبي تحت لواء هوية واحدة بسبب العصبية بين الأقاليم والتباينات القبلية والتي برزت بشكل واضح بعد الثورة وشكلت عامل هدم لأسس الدولة الليبيين. فقد فكك القذافي كل الروابط الجامعة للمجتمع الليبي وأسس لمفاهيم جديدة تخدم استمرارية نظامه وشكلت سببا في الفراغ السلطوي في كل أنحاء ليبيا وهو ما فتح المجال لاستغلال الوضع وتأزم الأوضاع الأمنية وتزايد حدة الانقسامات والاستقطاب السياسي بين القوى الفاعلية وتغلب الولاءات الجهوية والقبيلة على الولاء الوطني.[1]

المطلب الثاني: ليبيا بين الانتماءات القبلية ومتطلبات المأسسة

إن تزايد دور القبيلة في ليبيا منذ استقلالها جاء على حساب الدور السياسي للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية حيث كانت تعاني المؤسسات الرسمية من ضعف في الأداء إلى جانب قلة الخبرة في مقابل غياب شبه تام للمؤسسات غير الرسمية احتكاما للتجربة المحدودة للأحزاب والنقابات والتي كانت هي أيضا تخضع لحكم المؤسسات والقوانين ذاتها التي سيطرت على دواليب السلطة والحكم طيلة السنوات الماضية، فعلى الرغم من التطور السطحي فإن النواب والوزراء يمثلون زعماء القبائل والعائلات ذات المكانة الاجتماعية البارزة إضافة إلى الأفراد ذوي العلاقة الخاصة بالعائلة الملكية[2].

بعد 1969 شهدت الحياة السياسية في ليبيا تغييب متعمد ومقصود للمؤسسات غير الرسمية من أحزاب والنقابات المهنية واتحادات الطلاب بغية طرح الأفكار والمعتقدات الإيديولوجية للقذافي دون أي عراقيل تذكر حسب ما تضمنه "الكتاب الأخضر" بحيث كان النظام ينظر لتلك المؤسسات بأنها تشكل تهديدا لوجوده وهو ما تم التعبير عنه من خلال عدة شعارات طرحها النظام من "تحزب خان"– "المجالس النيابية تزييف للديمقراطية" وغيرها.

[1] خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص 75.

[2] حميدة عبد اللطيف، **المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998، ص 51.

وهذا الأمر شكل حالة من عدم الرضا في الأوساط السياسية والاجتماعية وأعطى المجال لتوغل القبيلة في العمل السياسي باعتبارها البديل لتلك المؤسسات، فأصبحت المناصب السياسية والإدارية من نصيب الأفراد الذين لهم انتماء قبلي قوي وولاء سياسي موثوق فيه من قبل السلطة الحاكمة.[1]

ظل دور القبيلة متأرجحا تحكمه طبيعة علاقة أفراد القبيلة بالدولة إضافة إلى قرب موقع القبيلة من المركز أو بعدها عنه، وتلك العلاقة بين القبيلة وأفرادها ظلت ذات طبيعة متعارضة مع علاقة هؤلاء الأفراد والدولة وذلك يظهر بشكل واضح كلما كانت الدولة في مرحلة ضعف أو انكماش حيث تتعامل الدولة مع أفراد القبائل المركزية بعلاقة ارتباط تلتزم من خلالها بضمان عدد من حقوقهم وتنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية إلى جانب المصالح الاقتصادية بينما يختلف الأمر بالنسبة لأفراد القبائل التي تقطن بعيدا عن مركز السلطة كالصحراء مثلا نجد أن دور الدولة يتراجع لصالح القبيلة وتصبح الأخيرة هي التي توفر الأمن والحماية لأفرادها وكذلك نجد تلك القبائل مجبرة على التسلح لحماية نفسها وهو ما أثر لاحقا في عملية الانتقال الديمقراطي.

على الرغم من تراجع دور القبيلة نسبيا لعدة عوامل كانخفاض مستوى الأمية والدور الإعلامي الذي أبرز دور المؤسسات كبديل عن القبيلة إضافة إلى تراجع دور شيخ القبيلة لصالح منافسين من رجال الدين ورجال الأمن والسياسيين فضلا عن اتساع النشاط الاقتصادي ونمو شبكة العلاقات إلا أن جل تلك التطورات لم تؤد لدحر دور القبيلة في نمط حياة الليبيين وفكرهم بشكل كامل بحيث لم تستطع الدولة أن تكون بديلا عن طريق سياساتها ومؤسساتها الرسمية. بل وعلى النقيض من ذلك نجد أن القبيلة كانت تسخر لخدمة الأنظمة المتعاقبة سواء في العهد الملكي أو في عهد القذافي وللحفاظ على ديمومة النظام القائمة

[1] حميدة عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 51.

وهو ما يعبر عن تناقض واضح مع تم رفعه من شعارات عن المدنية والأسس الديمقراطية وتحجيم دور القبيلة وتحديده في الجوانب الاجتماعية فقط.[1]

إن ذلك التناقض يعبر عمليا عن خوف النظام من تآكل شرعية وتراجع شعبيته خاصة بعد محاولة الانقلاب العسكري 1993 أين كانت تلك الحادثة نقطة تحول في توجيهات النظام ليدخل في مرحلة انتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية القبلية. وكان لتلك الأحداث الأثر في إعادة النظر للمؤسسة العسكرية وتم التوجه بالمقابل لإنشاء كتائب أمنية قوية بديلة عن القوات المسلحة تكون تحت قيادة العائلة الحاكمة.

استمر النظام القبلي تأثيره في الحياة الاجتماعية والسياسية في ليبيا ومرجعا لأفراد القبائل في تعاملاتها وتحالفاتها وما زاد من ذلك نسبة الأمية وقلة عدد المتعلمين والذي انعكس على السير الحسن لأداء الإدارة والمؤسسات وعدم الاستثمار في عائدات النفط لخلق مصادر أخرى والدفع بعجلة التنمية وبقيت ليبيا تعتمد على النفط كمصدر وحيد للاقتصاد الوطني[2]. وكل تلك العوامل أدت لسيطرة التحالفات القبلية على السياسات المتبعة من جهة وعلى العلاقات داخل المجتمع الليبي من جهة أخرى وفي ذلك تأكيد على فشل النظام الحاكم في تحجيم الدور السلبي للقبائل في الحياة السياسية بالرغم من الخبرة والعقلية القبلية للقذافي والتي تجسدت في سياسيات وقرارات تعامل فيها بازدواجية مع قبائل الشرق والقبائل الموالية له، حيث عمل على إيجاد أفضل الوسائل لاستقطاب "أعيان بنغازي" وشيوخ قبائل الشرق بحكم أنها لا تزال تدين الولاء للحركة السنوسية وهو الأمر الذي أكدته الانتفاضة الليبية 2011 أين كانت قبائل الشرق السباقة للإطاحة بنظام القذافي. بينما كانت تتميز القبائل التي تكِن له الولاء بامتيازات تشمل العوائد المالية والمناصب السياسية والأمنية.[3]

---

[1] منصور الكبخا، **القذافي سياسة التناقضات**، ط1، مركز الدراسات الليبية، أكسفورد، بريطانيا، 2007، ص 41.

[2] حميدة عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[3] المرجع نفسه، ص ص 58-60.

على الرغم من استحداث قوانين تنظم المرحلة الانتقالية وتسد الفراغ المؤسساتي الذي تركته فترة حكم القذافي إلا أن الوعي الجمعوي بهاته القوانين لم يكن في المستوى المطلوب بحكم عدم مثوله لها من قبل. ما يؤرق عملية الانتقال لدولة عادلة يحكمها القانون من جهة أخرى نجد أن المجلس الانتقالي المكلف بإدارة المرحلة الانتقالية تعرض هو الآخر لضغوطات من قبل الكتائب المسلحة لتوفير الحماية لها من الجرائم المنسوبة لهم فيما يتعلق بحقوق الإنسان أثناء الحرب ليتم بعدها إقرار عدة قوانين منها القانون المؤرخ تحت رقم 38/37/35، فالأول 35 يستجيب لضغوطات الكتائب كما يلبي مطالبهم بالعفو عن الأعمال سواء كانت عسكرية أو مدنية، ليأتي القانون رقم 38 الموفد بتصفية الموالين للقذافي بطردهم ومصادرة أملاكهم وملاحقتهم خارج ليبيا الأمر الذي تم إدانته داخليا وخارجيا، أما القانون رقم 37 أتى ليجرم الأقوال والأفعال التي تلحق ضرر بالثورة ليتم إلغاءه في جوان 2012، وهذه القوانين مجتمعة تشكل تناقض مع قانون العدالة الانتقالية الذي يتطلب أنظمة الشرطة، والمحاكم القادرة على تجسيد القانون في أرض الواقع في ظل تحديات تركة الحقبة الجماهيرية.[1]

كخطوة أخرى ترمي لبناء دولة مؤسساتية تم تبني قانون العزل السياسي والإداري من قبل المجلس الانتقالي والذي نص على عزل أتباع القذافي من المشاركة في ليبيا الجديدة قصد إبعاد أي تأثير لهم أو أي صلة لهم على الساحة السياسية وتم إقراره في 2012 ودخل حيز التنفيذ في جوان 2013 في ظل أجواء شككت في شرعية هذا القانون التي تمثلت في تدخل الميليشيات المسلحة في الشأن السياسي.

على اعتبار أن القطيعة مع النظام الجمهوري يجسد مبدأ دولة ليبية ديمقراطية نص قانون العزل السياسي والإداري على عزل الأشخاص الذين تقلدوا مناصب سياسية في فترة حكم القذافي بغية بناء مؤسسات سلطوية تحظى بثقة القبائل والعشائر واعتبر هذا القانون

[1] شريفة كلاع، **التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلك الاجتماعي، حالة ليبيا**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد5، جامعة الوادي، الجزائر، 2014، ص ص 77-78.

كخطوة ترمي لتحقيق العدالة الانتقالية غير أن معارضيه اعتبروه أداة اقصائية لا تختلف عن تلك المنتهجة من طرف النظام السابق هذا ما يرهن تحقيق المصالحة الوطنية كونه يستبعد شريحة كبيرة من الأفراد دون النظر لسلوكهم.[1]

من هذا الاعتبار حافظ هذا القانون على الصراع البنيوي بين أصحاب السلطة وأعيان القبائل والعشائر المعارضين لها، لكن في ظل فاعلين جدد يخضعون لنفس عملية الاستبعاد والإقصاء الأمر الذي يفتح المجال لمزيد من التصارع والانقسام السلطوي والمجتمعي بفعل فقدان الرغبة في التعايش مع المستجدات المطروحة من قبل السلطة الجديدة، كما ساهم القانون في تكريس تهميش القبائل والمناطق الفقيرة "كإقليم فزان" الذي يحظى بعلاقة متوترة مع السلطة المركزية مما قد يحفز على الانفصال والانقسام خاصة مع توغل الميليشيات والمرتزقة كل يخدم مصلحة طرف ما على حساب المصلحة الليبية.[2]

ومن آثار هذا القانون نوجزها كالتالي:

1.**مسألة تشكيل حكومة توافقية:** غيّبت العدالة السياسية بإقصاء ذوي الخبرة من الموظفين والقادة السياسيين، وبالتالي مسألة منح الثقة للعناصر الجديدة على الساحة السياسية خلق تصدعا سياسي –اجتماعي بحكم الانتماء القبلي والولاء لأعيان القبيلة.

2.**مسألة الإصلاح الوطني:** خلق القانون انقساما سياسيا امتد لأطراف المجتمع، حيث أن العزل والإقصاء ولد الصراع والنزاع بين القبائل ما يصعب الانتقال من دولة القبيلة التي يحكمها الانتقام والثأر إلى دولة ديمقراطية تحتكم لأسس قانونية.

---

[1] صالح سالم زرنوقة، **أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي**، (د.ط)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص 202.

[2] يوسف محمد حمد الطراني، **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة**، (د.ط)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص ص 10-11.

3.**في مسألة الحرية السياسية:** يعتبر هذا القانون تقييد للحرية السياسية بعزل وإقصاء كل فرد له علاقة بالنظام الجمهوري وضد الانتفاضة، الأمر الذي يفضي إلى تطويع المعارضة بما يخدم استمرارية النظام القائم.[1]

يتضمن تحقيق المصالحة الوطنية بناءً حل توافقي بين فصائل البنية المجتمعية الليبية ومعالجة بعض الظواهر المطروحة على الساحة الليبية وضحها الباحث "إبراهيم شرقية" كالتالي:

أ. **قضايا المصالحة:** تتدخل وتتعقد الظواهر المطروحة لإيجاد حلول لها بغية تحقيق توافق وطني بين تركات النظام السابق، التناحر القبلي المبني على الثأر والانتقام خاصة مع شيوع منطق تسليح القبائل التي كانت موالية للقذافي وبهدف الحماية وذلك على حساب بناء جيش وطني وذلك راجع للخوف الذي كان يتملك "معمر القذافي" من حدوث انقلاب يطيح به من على رأس السلطة الليبية.

ب. **نهج المصالحة:** طرح الباحث آليتين لتحقيق ذلك عن طريق إما العدالة في الفترة الانتقالية والتي تبنى على المساءلة، الإصلاح المؤسساتي، الإصلاح السياسي والإداري وآلية الحوار الجماعي الذي يشرك جميع الأطراف باختلاف توجيهاتهم وأفكارهم وتقبل الطرف الآخر بعيدا عن العصبية القبلية.

ت. **وكلاء المصالحة:** وترمز للأطراف الموكل إليها الدور الفعال لتحقيق المصالحة من فئات المجتمع المدني، النخبة السياسية، والاجتماعية وهنا نتكلم عن المعطى القبلي الذي يمثل ركيزة التفاعلات الاجتماعية حتى في ليبيا كدولة ذات المؤسسات.[2]

---

[1] ديفيد رومان، صدى مريودات، **إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا: تغيير في الوجوه أم تغيير في السلوك**، مركز بروكنجر، الدوحة، مارس 2014، ص 4-6.

[2] Ebrahim Shrqieh, **reconstructing libya. Stabclity thorojhnational reconciliation,** brooking, center, Doha, dec2013 p7-21.

تكمن أهمية تطبيق العدالة الاجتماعية في المرحلة الانتقالية مع ربطها بعملية الإصلاح الوطني المرتبطة بالتنمية الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية في قدرة مؤسسات ليبيا الجديدة في إرساء الاستقرار على اعتبار أن المصالحة الوطنية تقضي بتجاوز التناحرات القبلية كقضية عالقة في المجتمع الليبي منذ عهد "القذافي" فضمان تجاوز الصراع والالتفاف حول رأي توافقي بعيدا عن منطق الميليشيات والمرتزقة من شأنه تحقيق دولة مؤسسات تجسد الثقة بين السلطات ومكونات المجتمع الليبي.[1]

مما سبق يتضح لنا أن ليبيا تعاني من صراعات مجتمعية مسلحة نتاج حكم دكتاتوري منع الحرية السياسية وألغى كينونة المؤسسات الدستورية لتعيش الدولة حالة فراغ مؤسساتي قادها لفراغ أمني مع بداية الانتفاضة، الأمر الذي صعب على السلطة الجديدة معالجة تراكمات الماضي وبناء دولة ذات مؤسسات تحترم الحرية السياسية وحقوق الإنسان وتجسد التكافؤ الاجتماعي الذي يسمح بإعادة الاستقرار والأمن في ليبيا.

قراءة في إرهاصات إعادة البناء المؤسساتي للدولة الليبية

1- الإرهاصات السياسية: ويأتي في مقدمتها تركت النظام السابق الذي جسد نموذجا للدولة الفاشلة وهو ما يجعل السلطة الانتقالية في مواجهة شروط إعادة بناء الدولة في شقيها السياسي والمؤسساتي وليس فقط التركيز على البناء الديمقراطي. أما العائق الثاني فتمثل في مستودة الدستور التي شكل بقائها عالقة أمام الترحيب والرفض عائقا أمام الوصول لدستور توافقي وهو ما عبر عن جملة من التحديات التي تقف أمام تحقيق ذلك نذكر منها:

- **حراك الأمازيغ:** من أجل تعديل الدستور ليتوافق مع الهوية الوطنية الجامعة دون تمييز أو إجحاف للأمازيغ مطالبين بحقوقهم التمثيلية داخل الهيئة المكلفة بصياغة الدستور والمطالبة بالعودة لنظام الأقاليم الثلاثة (برقة ممثلة للشرق –طرابلس للغرب وفزان للجنوب)، من قبل التكتل الفدرالي.

[1] محمد الشريف البدري، **العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في الدستور**، http://www.eanlibya.com/archiver/77007 tend2، تاريخ الاطلاع: 20 أكتوبر 2021، سا22:01

- رفض ممثلي "الطوارق والتبو" لمقترح مسودة توافقية لمشروع الدستور والمطالبة بإتباع الآليات التي ينص عليها الإعلان الدستوري ليكفل بذلك إشراك الجميع والابتعاد عن منطق الأغلبية.[1]
- ضعف الأداء السياسي للمؤسسات الانتقالية لافتقارها لقيادة سياسية تجسد التوافق والديمقراطية.
- ضعف القوى السياسية الناشئة من أحزاب وهيئات المجتمع المدني التي بقيت حبيسة الانتماءات القبلية والجهوية إضافة إلى استخدام الدين كوسيلة للتحشيد ومواجهة الخصوم السياسيين.[2]

2- **الإرهاصات الأمنية:** تفتقر ليبيا إلى سلطة عسكرية مركزية مخولة بالحفاظ على الأمن الداخلي ومجابهة التهديدات الخارجية والواقع يثبت عدم وجود سلطة واحدة تحتكر العنف وهو ما ساهم في إخفاق تشكيل جيش ليبي الذي يحقق الاستقرار الأمني وعليه يستند على عملية إعادة بناء، فليبيا تعاني من مظاهر الانفلات الأمني بانتشار السلاح وتنامي الفوضى ومعها الاغتيالات ومواصلة نشاط المجموعات المسلحة والإرهابية وهو الأمر الذي عَصَر جهود السلطة الانتقالية في إعادة ضبط الواقع الأمني واسترجاع الهيبة للأجهزة الأمنية نظرا لفتقارها لتشريع يحمي رجال الأمن أثناء تأدية واجباتهم مما يضعف أدائهم وبحجم دورهم أمام الخروقات القانونية[3].

وحسب تقرير لمجلة" تايم نيوز الأمريكية" حول انتشار السلاح واتساع رقعة المتاجرة به يشكل هذا الأمر عقبة أمام الجهاز القضائي لإنجاز إجراءات العدالة وساهم في خلق

---

[1] Lisa Anderson,**Ouaddgliand hisopposition**, midclle east journal, vol 40 (spring 1996) p22.

[2] Lisa Anderson,ibid,p22.

[3] محمد نور الدين اقابة، **الديمقراطية المنقوصة: في ممكنات الخروج من التسلطية وعوائقه**، (د.ط)، منذر المعارف، لبنان، 2017، ص 127.

مناخ للرعب، حيث أورد التقرير عن اختفاء ما لا تقل عن 23 مليون قطعة سلاح بمقابل فشل كل الجهود الرامية لخطر استيراد السلاح واستعماله في غير موضعه القانوني.

من جهة أخرى شكلت عملية بناء جيش وطني أكبر تحدي يفصح المجال للمؤسسات للقيام بعملها وذلك راجع لعدم قدرة هذه المؤسسة استيعاب أعداد من المسلحين ذوي ارتباطات بولاءات سياسية وقبلية ذلك بأنهم بحاجة للتدريب المهني، كما أن الثوار المسلحين رفضوا التخلي عن السلاح والاندماج في مؤسسة عسكرية واحدة حتى يتم إقرار الدستور الدائم الذي يحدد بدقة دور المؤسسة العسكرية ويعالج العلاقات بين السلطة والشعب كما نجد أن الكفاءات العسكرية لم يتم الفصل بشأن إدماجها لمؤسسة الجيش من الذين هم يمثلون النظام السابق والذي يعتبر الخبراء يؤرق انجاز الاستحقاق الأمني ويعمق الفجوة الاجتماعية.[1]

3-**الإرهاصات الاقتصادية:** أثر الوضع السياسي المتأزم في ليبيا العملية الاقتصادية بما فيها تفعيل مؤسسات الإنتاج والخدمات العامة والخاصة، حيث نجد أن السلطات الانتقالية فشلت في التقليص من الدور التوزيعي للدولة والذي ترسخ في عهد القذافي بل على العكس من ذلك عملت على تعزيزه عبر زيادة عدد المواطنين المعتمدين على موارد الدولة بما يشمل المسلحين المدمجين في المؤسسات المدنية، أما القطاع الخاص فيواجه بدوره تحديات نسبة البطالة المرتفعة حوالي 30% إضافة إلى الانكماش الاقتصادي جراء عزوف المستثمرين لعدم توفره فيه أمنية تسمح بالاستثمار وكذلك مخلفات القرار الأممي 1971.

وعلى الرغم من أن ليبيا تمتلك 47.1 مليار برميل من الاحتياطات المؤكدة وهي الكمية الأكبر في إفريقيا إضافة إلى احتياطات الغاز والعديد من الحقول النفطية إلا أن ظاهرة الفقر استفحلت في الوسط الليبي منذ اندلاع الثورة حيث خسرت حوالي 60% من

[1] رشيد خشانة، **المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي في ليبيا: أسباب التعثر واستراتيجيات التدارك، مجلة شؤون ليبية،** العدد 08، أكتوبر 2016، ص 30.

الناتج القومي الخام لتردي الأحوال السياسية والأمنية في ظل توغل الميليشيات وحربها في السيطرة على الموارد النفطية.[1]

حيث استولت تلك الميليشيات منذ 2013 على العديد من المنشآت النفطية وهو ما خلف حكومة خسارة في الإرادات بلغت 130 مليون دولار يوميا. من جهة نجد ظاهرة نهب المال العام والتي ازدادت ترسخا بالنظر لارتفاع نسب الفساد بالرغم من وجود هياكل مكلفة بالرقابة والمحاسبة.

4- الإرهاصات الاجتماعية والثقافية: شكلت ممارسات القذافي لمدة 40 سنة تركة جد ثقيلة اجتماعيا وثقافيا حيث نلمسها في المناطقية والعشائرية وتغييب الأحزاب والنقابات وفعاليات المجتمع المدني، ما أدى لسيطرت المصلحة الضيقة وضعف ثقافة العيش المشترك والمصير الجامع الأمر الذي رسخ للصراعات بين مختلف القبائل وفيما بعد الميليشيات. ويمكن طرح أبرز النقاط لتوضيح مجمل التحديات الاجتماعية والثقافية كالتالي:

أ- الاستغلال القبلي في إحياء الذاكرة الدامية بين القبائل المختلفة مع حرص الفرد الليبي على ضمان المصالح خاصة الاقتصادية والسياسية منها بدل حرصه على التوزيع العادل وفق ما جاءت به مطالب الثورة وهو ما يدمر فرص العيش المشترك ويؤجج للحرب الأهلية.[2]

ب- فشل النظام القيمي القائم في تنظيم الروابط الاجتماعية وإخضاعها لضوابط والتزامات اجتماعية وأخلاقية إضافة إلى القيم المدنية التي تحدد علاقة الفرد بالسلطة وهو ما يستدعي بناء شخصية قاعدية ليبية قادرة على تغيير الواقع.

---

[1] أحمد برويش وآخرون، **ليبيا بعد الثورة: التحديات، الفرص**، دي-سي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2012.

[2] المنصف الوناس، **الشخصية الليبية، ثالوث القبيلة العشمة والعلبة**، ط1، دار المتوسطية للنشر، تونس، 2014، ص ص 62-65.

ت- الافتقاد لتراكم وثائقي عبر أرشيف أو ما يسمى بالمحفوظات نتيجة تعرض جزء منها للتلف وهو ما أدى لاعتماد الرواية الشفوية والتي أدت دورا سلبيا عبر توارث الأحقاد والخلافات بين الأجيال وما زاد من خطورة الموقف استغلال الأمر لتعيين الأحفاد التاريخية بين القبائل قصد التحكم في ميكانيزمات الحرب الأهلية.

ث- الانقسام الإيديولوجي بين القوى الليبرالية والإسلامية والذي عرقل أداء الفاعلين الجدد لبناء مؤسسات الدولة الجديدة وجهود المصالحة، فالتدين التقليدي للمجتمع الليبي يشكل توازنا بين التيارين دون الاصطدام بالدولة المدنية الديمقراطية لذلك لا يرجح أن ينجح نموذج الدولة الدينية الديمقراطية في ظل الأزمة العميقة المتميزة لغياب التوافق المجتمعي بين مختلف المكونات القبلية والدينية والسياسية مسيطرة على الداخل الليبي.[1]

المطلب الثالث: العلاقة البينية بين التعدد القبلي والتفعيل الحكم المحلي

شكل التنوع القبلي خاصية المجتمع الليبي، فالطابع القبلي لم ينصهر في إطار دولة مؤسسات تجسد الدولة المعاصرة وهذا رغم تعاقب الأنظمة السياسية في تاريخ ليبيا الحديث، فالقبيلة تعبر عن ركيزة التفاعلات الاجتماعية ويتم توظيفها سياسيا لضمان بقاء نظام الحكم القائم، وهو ما أكدته فترة حكم القذافي الذي ارتكز على قبائل الموالية له أبرزها قبيلة القذاذفة لتمرير سياسته والحفاظ على مركزه، غير أن سوء توظيف المعطى القبلي في إطار مؤسساتي أهلها لأن تكون مصدر تهديد أمني تواجهه ليبيا في فترة ما بعد الانتفاضة، فهذا التعدد القبلي انعكس سلبا على البيئة الاجتماعية وذلك راجع لتعدد الولاءات لأعيان القبائل ما يمهد لتفعيل الانقسامات المناطقية كما كانت في العهد الاستعماري- موضح في الخريطة

[1] محمد عبد الحفيظ الشيخ، **ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة**، مجلة المستقل العربي، العدد 2، فيفري 2015، ص 127.

أدناه. أو تقسيمها لأكثر من 3 مناطق حسب تضارب المصالح وتعدد التجاذبات الإقليمية والدولية.[1]

خريطة توضح الأقاليم الليبية الثلاث قبل الاستقلال 1951

المصدر: صفحات من تاريخ العهد الوطني ليبيا (51-1969)، تاريخ النشر 14-12-2020، https://alamarabi.com/2020/12/ تاريخ الاطلاع: 07-10-2024، سا 12:19.

كانت هذه الأقاليم خاضعة لسلطة الاحتلال الايطالي لتتنقل إلى قوات التحالف لغاية 1947 أين قسمت على كل من المملكة المتحدة التي كانت تدير إقليمي "برقة وطرابلس" و"فرنسا" التي كانت تدير "إقليم فزان" لغاية استقلال ليبيا التي سميت بالمملكة الليبية ومعه تم استبدال هذا التقسيم بتقسيم المحافظات والبلديات.

بالرغم من تعاقب الحكومات الانتقالية على حكم ليبيا في الفترة الانتقالية لعدة سنوات بعد انتفاضة 2011، إلا أنه لم يتم تحقيق انتقال سلس للسلطة وعبر تطبيق إستراتيجية تضمن تحقيق[2] التوازن السياسي والاجتماعي لليبيا، وهذا الأمر راجع إلى الصدامات المباشرة

[1] Artiro varvelli. **The role of tribal dyuamics in the libyan future, Etaly** :Espi n172,may2013,p p 10-11.

[2] محمود الميساري، **ليبيا سؤال الهوية ومخاطر التقسيم**، http://www.academia.etv/1794642، تاريخ الاطلاع: 24-06-2020، سا 18:00.

بين الفرقاء الليبيين نظرا للتنافس بين ممثلي المجالس المنتخبة على أساس المصلحة الضيقة المتمركزة على الانتماء القبلي، الأمر الذي يكرس لاستمرارية الفوضى السياسية وخلق تجاذبات سياسية داخلية وخارجية وكان ذلك على حساب تغليب منطق الحوار والتوافق الوطني نظرا لتميز المشهد الليبي بالاضطرابات والنزاعات وترسخ خيار الانقسام بين النخب السياسية وتوسع للمناطق الليبية، ما يجعل وحدة ليبيا وإمكانية بقائها موحدة محل التشكيك.

شكلت تركة نظام الجمهورية بقيادة "معمر القذافي" تحديا حمل عديد الجوانب السلبية على مستقبل ليبيا فسياسيا تم تدمير مؤسسات الدولة وخلق فراغ سياسي جعل النخبة الليبية في حالة تخبط دائم نظرا لغياب الثقافة المؤسساتية وسيادة القانون علاوة على تجذر الفكر القبلي في الذهنية الجماعية للمجتمع الليبي بتعدد أطيافه، فالليبيون بذلك بحاجة للتعلم والتدريب على مستجدات الحياة السياسية في ظل تطبيق الدولة الديمقراطية، [1] الأمر الذي يتطلب جهودا ومرحلة انتقالية طويلة الأمد لمعالجة الاختلالات السلبية لسياسات النظام القديم على التنمية السياسية الاجتماعية وحتى الاقتصادية، فدولة ليبيا بحاجة لنظام جديد لمواجهة سلبيات ثورة القذافي ومعالجة الاضطرابات الناجمة عنها، فهذه التبعات تبدو أكثر خطورة على المستوى العشائري والقبلي توازيا وغياب فعاليات المجتمع المدني والأحزاب ما يؤكد تناقض الخطاب الإيديولوجي للقذافي الرامي لحكم الشعب بنفسه وبين واقع تسوده الديكتاتورية والتعصب السياسي.

ركزت النخبة السياسية في مرحلة ما بعد القذافي على السياسة الحزبية والقبلية وجعلتها أولوية على حساب تطبيق المسار الديمقراطي في دولة شهدت ثورة على نظام الحكم السائد وهذا نظرا لحاجة الفرقاء الليبيين للحوار الداخلي للخروج باتفاق توافقي من شأنه تسيير المرحلة الانتقالية، وهذا الأمر ما هو إلا انعكاس للفكر القبلي والجهوي السائد على

[1] يوسف محمد جمعة الصواني، **الديمقراطية المتعثرة في مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطي**، (د.ط)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص278.

حساب متطلبات تحقيق دولة ديمقراطية إذ أن تعدد القبائل يوضح خلفية عدم التوافق السياسي في مرحلة ما بعد الانتفاضة الشعبية.[1]

عرفت ليبيا تباين واختلاف سياسي وإيديولوجي وسط تعدد للانتماءات والولاءات بين أطياف المجتمع الليبي حيث كان الحرص على بناء مؤسسات وسن قوانين ملائمة لخصوصية البنية الاجتماعية الليبية قصد تجاوز تحدي الانقسام الداخلي فكانت هناك مجموعة قوانين تخدم هذا الهدف، فجاء قانون الأحزاب السياسية 2012 ليمنع التمييز الانتمائي للقبيلة أو العرق أو جهة في تشكيل أحزاب سياسية تمهيدا لخوض انتخابات المؤتمر الوطني العام، وتم موازاة مع ذلك تطبيق نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي لضمان أكبر نسبة مشاركة وتفاديا لأي إقصاء أو تهميش غير أن هاته الإجراءات لن تصمد أمام الهويات الفرعية التي تمثلها القبيلة في المجتمع الليبي والتي تسمو في تأثيرها على تحقيق هوية جامعة ومصلحة وطنية، الأمر الذي يؤكد استمرار تحدي القبيلة والولاءات التحتية (ذات طابع مناطقي – جهوي) خاصة في المنطقة الشرقية التي ظهرت فيها فواعل جديدة تمثلت في الحركات الإسلامية والتي ترجح المصدر الديني كإيديولوجية على هيمنة القبيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي.[2]

في ظل التخوف المتزايد من قابلية تجسيد نموذج دولة ذات مؤسسات دينية اجتماعية توافقية تصبح مقاربة الحكم المحلي منطقا تفرضه الخصوصية الاجتماعية الليبية والمتجذر فيها الانتماء الضيق فكرا وممارستا وكذا الخصوصية الاقتصادية بالاحتكام إلى نمط الاقتصاد الليبي المبني على الريع لأنه فرض منطق عدم التكافؤ والتوازن بين المناطق من حيث الثروة النفطية، الأمر الذي يعزز مستوى الفوارق بين المناطق على مستوى الخدمات والتنمية ويعزز تهميش المناطق النائية، مما يسبب خلافات داخلية ويخلق تعدد المراكز

[1] يوسف محمد جمعة الصواني، مرجع سابق، 278.

[2] عمر خيري، **السباقات الدستورية للأزمة السياسية في ليبيا**، مركز الجزيرة للدراسات العربية، الدوحة، ديسمبر 2014، ص 15.

وسط غياب لسلطة شرعية تحتكم لأسس قانونية لتسيير شؤون الدولة والمجتمع، وهو ما يؤثر على فرص التنمية وتحقيق وحدة الكيان الليبي.

يتطلب تحقيق الحكم المحلي جهاز بيروقراطي وقدرات بشرية ذات كفاءة تستجيب لمتطلبات الجماهير، كما يتطلب توفر التنظيم المؤسساتي، وهو ما يفتقر إليه الأفراد الليبيون على اعتبار أن المعطى الأول غائب بحكم السياسة التعليمية والتكوين في المرحلة السابقة والمعطى الثاني يعتبر ضعيفا وجوديا مع ضعف وتراجع السلطة السياسية المنتخبة وبروز القبائل وميليشياتها،[1] مما أنتج إرهاصات تسييرية على اعتبار بروز هيمنة القوة والمصلحة القبلية على اعتبارات الكفاءة العملية، الأمر الذي شهدته المؤسسات المستحدثة في الفترة الانتقالية التي خضعت لضغوط ومساومات القوى الداخلية وأصبحت رهينة لمصالحهم المبنية على الانتماءات القبلية.

عرف تاريخ ليبيا في إطار الحكم الملكي بقيادة "الملك السنوسي" تقسيما مناطقيا ممثلا بالأقاليم التاريخية الثلاث "طرابلس، برقة وفزان"، غير أن التقسيم الذي تتبناه القوى الاجتماعية يختلف عن سابقه على اعتبار مخرجات الانتفاضة وما أنتجت من قوى فاعلة تبحث عن فرصة بإبراز ذاتها وفق نموذج حكومي، ما يفضي إلى عدم توافق حول التقسيم المناطقي رسم الحدود وفق قواعد قانونية، وهو ما يطيل أمد الفترة الانتقالية ويرهن قضية الوحدة الوطنية خاصة وأن جولات الحوار الرامي لتحقيق وفاق سياسي وتبني خطة انتقالية تكرس لمؤسسات لها القدرة على استيعاب المكونات الفرعية والفعاليات الليبية يبقى مرهون بالتجاذبات الإقليمية والدولية [2]التي تتجاوز المطالب المحلية وتشغل سياسات ظرفية تزيد الوضع تعقيدا.

---

[1] عمر خيري، مرجع سابق، ص ص 35-36.

[2] وسام منى، **فدرالية برقة: هل بداية التقسيم**، http:// dnepanarama.nrt/35450، تاريخ الاطلاع: 12-11-2021، سا 15:02.

بالرجوع إلى مسألة الحكم الذاتي في فترة ما بعد الانتفاضة الشعبية كانت بوادرها مع تشكيل المجلس التأسيسي لإقليم "برقة" مارس 2012في مؤتمر جماهيري استمد شرعيته من دستور 1951 بحيث تكون "برقة" جزاء من دولة ليبية مدنية دستورية وليس مقدمة لانفصال إقليم على اعتبار أن ليبيا كانت عبارة عن ثلاثة أقاليم وفق نظام فيدرالي استمر 13 سنة من 1951-1963 ليتم استبداله بنظام المحافظات الذي يعتبر أنه مهد الطريق أمام القذافي للاستيلاء على السلطة 42 سنة.

تباينت المطالب حول الحكم الذاتي بين مساند ورافض للفكرة، حيث دافع المطالبون بالفيدرالية عن التمسك بالخصوصية السياسية، الاقتصادية والدينية لكل إقليم على اعتبار أن الذهنية الاستبدادية لن تتغير بإسقاط رأس النظام احتكاما إلى سيطرة "طرابلس" على الحقائب الوزارية السيادية والذي يؤكد على تلك الذهنية، في حين اعترض المجلس الانتقالي وتوعد لاستخدام القوة لمنع التقسيم الذي يهدد وحدة الدولة التي هي في مرحلة بناء نتيجة لمخالفات سقوط النظام، في حيث ترى بعض النخبة ضرورة تفعيل اللامركزية و"الحكم المحلي" وليس الرجوع لمشروع الفيدرالية.[1]

[1] زهير حامدي، **ثلاث سنوات على الثورة الليبية التحديات والمآلات**، مجلة سياسات عربية، العدد7، مارس 2014، ص9.

خلاصة

شكل الفكر الانقسامي السائد في المجتمع الليبي أساس المشكل في ليبيا قبل الخوض في المؤسسات الدستورية، فليبيا اليوم تعرف تشتتا قبليا عشائريا مناطقيا جراء تغييب الهوية الوطنية لحساب المصالح الطبقية في إطار الهوية العشائرية والقبلية ما يطرح تحدي للسلطة القائمة للنظر والتركيز على المسببات التاريخية والخصوصية المجتمعية لإعادة الاستقرار الداخلي لليبيا عبر السعي لإيجاد قاسم مشترك يوحد البناء الاجتماعي في إطار الظروف الموضوعية التي يمكن أن تحقق الانسجام وعدم إقصاء أي طرف من المشهد السياسي إذ أنه بدون مشروع وطني يعبر عن هوية وطنية جامعة واضحة المعالم ستبقى الدولة الليبية شكليا في القرن 21 لكن في انتمائها الفعلي تعود للقرن 15.

الفصل الثاني: تشخيص المسار التطوري للأزمة الليبية في ظل العقلية القبلية للمجتمع الليبي

المبحث الأول: تطورات الثورة الليبية وتعقيدات المرحلة الانتقالية

المطلب الأول: تطور الأزمة الليبية من الانتفاضة الشعبية إلى إرهاصات المرحلة الانتقالية

المطلب الثاني: واقع مسببات الأزمة الليبية

المطلب الثالث: طبيعة الدور لأطراف الأزمة الليبية

المطلب الرابع: تحديات البيئة الداخلية والخارجية لإدارة المرحلة الانتقالية

المبحث الثاني: خيار الثورة في ليبيا ومتغير الصراع القبلي

المطلب الأول: مظاهر الصراع القبلي في ليبيا بعد ثورة 2011

المطلب الثاني: انهيار التحالفات القبلية مع النظام

المطلب الثالث: التأثير الاجتماعي–السياسي للصراع القبلي في ليبيا

المبحث الثالث: ازدواجية الصراع السياسي والعسكري في ليبيا

المطلب الأول: ليبيا بعد الثورة: مظاهر التفكك الداخلي

المطلب الثاني: متغير البعد الداخلي وعسكرة النزاع في ليبيا

المطلب الثالث: ثنائية الصراع بين التيارات الإسلامية والليبرالية في ليبيا

تمهيد

جاءت الانتفاضة الليبية بداية في إطار ما أصطلح عليه الثورات العربية التي شهدتها كل من "تونس"، "مصر" لتعبر عن مجموع الاختلالات البنيوية والإخلال بالقواعد السياسية في النظام الليبي حيث بدأت الانتفاضة بشكل سلمي لتتطور فيما بعد لثورة داخلية برعاية إقليمية ودولية جراء الرد الدموي العنيف التي تلقته من النظام الجمهوري بقيادة "معمر القذافي" والذي لم يستطع استيعاب الانتقال الحاصل في ذهنية للمجتمع الليبي من ثقافة الضعف والشعبية لحالة الفعل التغييري، جاءت هذه الحركة التغييرية بأهداف واضحة رافقها الإصرار الشعبي على الاستمرارية والضغط المتواصل للإطاحة بالنظام عبر وسائل متنوعة لإحداث التغيير.

المبحث الأول: تطورات الثورة الليبية وتعقيدات المرحلة الانتقالية

شهدت ليبيا بعد سقوط القذافي تحولا في الخريطة السياسية المتميزة بتعدد الفاعلين الجدد وصعوبة التمييز بينهم، فعلى غرار كل من "تونس" و"مصر" أين تبدو الخريطة السياسية أكثر وضوحا، حيث تتنافس فيها قوى تقليدية واضحة المعالم نجد أن التجربة الليبية يسودها الضباب والفوضى وذلك راجع إلى طبيعة حكم "القذافي" أولا الذي جسد فيها الفردانية والشخصانية طوال 40 سنة من حكمه والتي سقطت وغابت مع سقوطه فضلا عن سياسة النظام الذي عمل على تغييب مظاهر الحياة السياسية في مؤسسات الدولة وفي المجتمع الليبي، هذا إضافة إلى ما نتج عن انتشار للسلاح وظهور الميليشيات المسلحة التي لا تخضع لسلطة مركزية.

المطلب الأول: تطور الأزمة الليبية من الانتفاضة الشعبية إلى إرهاصات المرحلة الانتقالية

عبرت انتفاضة 17 فيفري 2011 والتي تحولت لثورة شعبية عن ثاني حالة انتقال عنيف للسلطة في تاريخ ليبيا بعد انقلاب "معمر القذافي" على النظام الملكي لهدف إسقاط النظام القائم وتأسيس لدولة جديدة، فالحالتين تتشابه من حيث غياب مقومات الدولة وهيمنة النظام القبلي وتفوق قوته على سلطة الدولة، جاءت عملية البناء في عهد الجماهيرية بنظام مضطرب الأركان ومختزلا في شخص الرئيس "معمر القذافي"، أما عن باقي التشكيلات المجتمعية الفرعية فكانت شكلية خاضعة لهيمنته وتوجيهاته بالرجوع لبداية الأحداث في ليبيا وعلى اعتبار أن "القذافي" متمسك بالسلطة ومعتاد على سياسية القمع بدل الحوار[1]، كانت صفة العنف والدموية أمرا حتميا، بدأت الأحداث باعتقال المحامي "فتحي نزيل" في 15 فيفري 2011 بادعاء أن له صلة بالمظاهرات التي يحضر لها، وأمام هذا الوضع وكرد فعل

[1] زياد عقل، **الأزمة الليبية: من الاحتجاج إلى التدخل الدولي**، (د.ط)، مركز دراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2011، ص ص 45-46.

منطقي تجمع مجموعة حقوقيون وأكاديون وصحفيون للضغط على النظام بإطلاق سراح المحامي المعتقل، كان ذلك أمام مبنى الأمن في "بنغازي" لينتشر خبر الاحتجاج ويصل مختلف المدن الليبية وحتى في الخارج الليبي بعد إذاعة "الجزيرة" للخبر[1]، مما اضطر السلطات لإطلاق سراحه[2]، وهنا كانت النقطة الفارقة، أو كان مؤشرا على احتمال نجاح إخضاع النظام لطلبات الشعب تحت ضغط شعبي وإعلامي وهو ما شكل محفز الليبيين خاصة مِمن كانوا ضمن التحضير للانتفاضة والاستمرار في الضغط والاحتجاج لأحداث التغيير.

انتهج النظام سياسة ازدواجية في بداية الانتفاضة أين أطلق سراح المساجين المنتمين للحركات الإسلامية لتقوم بعدها باعتقال المشتبهين بصلتهم بالدعوة لمظاهرات 17 فيفري 2011، وعمم النظام خبر الاعتقال لتخويف الشعب من عواقب التظاهر، غير أن موجه القمع التي تعرض لها مواطنو "بنغازي" وسقوط عدد من الضحايا حفز من جهة الشعب الليبي للمشاركة في التظاهر السلمي لتحقيق إصلاحات دستورية وسياسية واحترام الحقوق والحريات ومن جهة أخرى أكد رفض النظام الحوار وعدم قبوله القيام بأي إصلاحات أو تغييرات تطورت وتسارعت الأحداث مقابل تعنت "القذافي" ورفض المطالب الشعبية واعتباره لما يحدث في الشرق الليبي حركة انفصالية استناد للانقسام التاريخي بين الشرق والغرب بغية إيصال رسالة تحريضية للمدن الغربية وتأييدها للنظام ضد المدن الشرقية، غير أن الواقع وضح عكس ذلك حيث ساندت عدة مدن غربية الاحتياجات على غرار "الزنتان" والمدن الساحلية "كمصراته" و"الزواية"، ساهمت التعبئة الالكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي على التحاق عدد كبير من المتظاهرين واستجابتهم لنداء 17 فيفري 2011، أين قمعت قوات الشرطة المتظاهرين ليقدم العديد منهم على حرق مراكز الشرطة والمطالبة

[1] زياد عقل، مرجع سابق، ص 46.

[2] المرجع نفسه، ص ص 45-46.

بإسقاط النظام، عمت الاحتجاجات أرجاء ليبيا لتصل للعاصمة "طرابلس"، وهذا ما أثبت بداية القطيعة بين الشعب الليبي والنظام القائم، وبذلك انضمت ليبيا لبلدان الربيع العربي، غير أن ليبيا احتفظت بخصوصية كونها تفتقد لهوية ليبية جامعة كرستها طبيعة النظام الشمولي الجماهيري[1].

إن تداعيات رد النظام الدموي دفع بعدة مسؤولين ليبيين لدعم الانتفاضة فتم تشكيل المجلس الوطني كناطق رسمي باسم الثوار والذي كلف بالحشد الخارجي وكسب الدعم الدولي، وعلى أثر ذلك ثم تشكيل مجالس محلية لإدارة الشؤون المحلية فكان هذا التنظيم بمثابة ممثل شرعي للشعب الليبي والناطق باسمه.[2]

بعد اندلاع الثورة وعلى نحو عاجل من تشكيل المجلس الوطني الانتقالي يهدف لتنظيم الثورة وتمثيلها داخليا وخارجيا وكان ضمن تشكيلاته شخصيات سابقة في نظام القذافي مثل "مصطفى عبد الجليل" وزير العدل المستقيم والذي انتخب رئيسا للمجلس وشخصيات معارضة من الخارج والداخل "كأحمد الزبير" الملقب "مانديلا ليبيا"، حيث أمضى 30 عاما في السجن إثر اكتشاف تورطه في محاولة الانقلاب على القذافي سنة 1970 وعمل المجلس والحكومة المنبثقة منه على الإطاحة بالقذافي والذي ثم اغتياله من قبل قوات التدخل الدولي أكتوبر 2011.

خلال مرحلة الحرب الأهلية التي عقبت الانتفاضة الشعبية وقبل بداية المرحلة الانتقالية تعاقبت الحكومات التالية على ليبيا:

[1] زياد عقل، مرجع سابق، ص 46.

[2] المرجع نفسه، ص 50.

1.حكومة "محمود جبريل" (مارس–أكتوبر2011): شغل منصب رئيس المجلس الوطني للتخطيط في نظام القذافي وعمل بعدها مع "سيف الإسلام القذافي" حتى بداية الثورة، وكان محسوب على التيار الليبرالي.

2. حكومة "علي الترهوني" (أكتوبر– نوفمبر 2011): من أشد معارضي نظام القذافي عاش في "أمريكا" بعدما تم الحكم عليه بالإعدام غيابيا.

3.حكومة "عبد الرحيم الكيب" (أكتوبر 2011– سبتمبر 2012): نفس الأمر حدث معه، حيث عاش في المنفى في "الولايات المتحدة الأمريكية" منذ سبعينات القرن الماضي.

أما ما يخص معالم المرحلة الانتقالية التي بدأت بعد مقتل القذافي وسقوط حكمه، [1] ستظهر مظاهرها كالتالي:

– انتخاب المؤتمر الوطني العام في جويلية 2012 بعد انتخابات مباشرة من قبل الشعب تعيين "شعيب مصطفى أبو شاقور" كأول رئيس حكومة يتم انتخابه من قبل المؤتمر الوطني العام، ذلك في 12 سبتمبر 2012 ولكنه فشل مع حكومته في نيل ثقة المؤتمر مما أدى لعزله يوم 08 أكتوبر 2012 وكان "أبو شاقور" محسوب على التيار الإسلامي.

– تأدية الحكومة "علي زيدان" اليمين الدستورية في 14 نوفمبر 2012 بعد مفاوضات، مطولة ويعتبر "علي زيدان" من المعارضين الذين عاشوا في "أمريكا" بعدها انتقل إلى "سويسرا" "فألمانيا"، وافق المؤتمر الوطني في 3 فيفري 2014 على سحب الثقة من حكومة رئيس الوزراء "علي زيدان"، وذلك بعد استقالة خمس من وزراء حكومته والمحسوبين على

[1] Wolifrom lurcher, **Fault lines of the revolution : politial Actors, lunps and conflicts in the new tibya,** swphesearch paper, German enstitute for etemational and searity Affaurs, Belin May 2013,p p 9–10.

التيار الإسلامي ورفضه الاستقالة، وكانت هناك عدة محاولات لسحب الثقة باءت بالفشل آخرها محاولة حزب العدالة والبناء الذي يمثل السياسية للإخوان المسلمين في ليبيا.[1]

لقد تميزت هذه المرحلة بعدم الاستقرار والأزمات المزمنة التي تعود لحالة الفراغ الناتجة من سياسات نظام القذافي وتركات سقوطه، فضلا عن عسكرة القبائل وانتشار السلاح والكتائب المسلحة والميلشيات والتي بدورها لا تخضع لسلطة مركزية بل تستجيب لمتطلبات مصلحية شخصية أو جوهرية مناطقية وفي أوقات أخرى تخدم مصالح أطراف خارجية بالتنسيق مع وحدات داخلية وفي هذا الصدد نشير للدور المحوري للبعد القبلي والجهوري لهذه الأزمات وإلى انعكاسات التدخل الخارجي (التحالف الدولي الناتو) في المعادلة السياسية الليبية[2].

الخريطة السياسية الجديدة

بعد سقوط "القذافي"، شهدت الخريطة السياسية في ليبيا تغييرات جذرية لصالح القوى المحلية غير الحكومية، التي أصبحت الفاعل الرئيسي في الساحة السياسية. تمثّلت هذه القوى في القبائل والميليشيات المسلحة والمجالس المحلية، حيث استطاعت هذه التشكيلات السيطرة على ميزان القوى وتهميش القيادات السياسية التي شكّلت المجلس الوطني الانتقالي. هذا المجلس كان يضم معارضين من الخارج ومن الداخل للنظام السابق. ساد الصراع بين القوى المحلية والنخب السياسية في المجلس الوطني الانتقالي، واستمر في المؤتمر الوطني العام الذي تلاه. تعرضت القيادات السياسية لضغوط كثيرة من القوى المحلية، ما أدى إلى خروجها من المعادلة السياسية[3]، إما من خلال الانتخابات أو تحت ضغط شعبي، كما حدث مع حكومتي "محمود جبريل" و"عبد الرحيم الكيب" بعد انتخابات المؤتمر الوطني العام.

---

[1] **East libya declaresself-government** : Al juzeera , November 3,2013 at : http://www.aljaazeera.com/news/alriea-12013/11/enst-libya-dechores-self-governnent-2013113195259621122.htnl, Date d'accés : 12-10-2021, h20 :33.

[2] Wolifrom lurcher, ibid, p10.

[3] زهير حامدي، **ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات**، العدد08، مجلة سياسات عربية، 2014، ص90.

تشكّل المؤتمر من 200 مقعد قُسمت إلى 120مقعدًا للنظام الفردي و80 مقعدًا لنظام القوائم، مع توزيع المقاعد بشكل جهوي 100 :مقعد للمنطقة الغربية و60 للمنطقة الشرقية و40 للجنوبية. أدى ذلك إلى مجلس متنوع لا يضم تشكيلات ذات محتوى أيديولوجي واضح، باستثناء الإخوان والسلفيين. كما هو موضح في الجدولين أدناه.[1]

القوائم الحزبية	عدد المقاعد
تحالف القوى الوطنية	39
حزب العدالة والبناء (الاخوان المسلمين)	17
قوائم وطنية صغيرة	06
القوائم السلفية	04
القوائم المحلية	14
المجموع	**80**

الجدول رقم (2-1): توزيع مقاعد القوائم.

المقاعد الفردية	عدد المقاعد
المستقلون المرتبطون بتحالف القوى الوطنية	25
المستقلون المرتبطون بحزب العدالة والبناء (الإخوان)	27
السلفيون والمستقلون المرتبطون بقوائم وطنية صغيرة	33
المستقلون غير المرتبطين بأحزاب أو قوائم	25
المجموع	**100**

الجدول رقم (2-2): توزيع القوائم الفردية.

من الملاحظ أن معظم المستقلين يمثلون مصالح قبلية مناطقية وهو ما تأكده نتائج الانتخابات إذ أن ثلثي المستقلين فازوا بمقاعدهم بفضل أصوات قبائلهم أو عائلاتهم وهو الأمر الذي يكرس للجهوية والمناطقية على حساب الوحدة القومية.

[1] زهير حامدي، **ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات**، مرجع سابق، ص 91.

أما على صعيد تصنيف القوى سياسيا وإيديولوجيا، ظاهريا يبدو سير سيطرة الليبراليون على زمام الأمور متفوقين على الإسلاميين لكن الصورة الواقعية تعطي تحليلا مغايرا لعدة اعتبارات:

أولا: أن المنتصر الحقيقي هو المستقلون المدعومون من قبل قبائلهم وعشائرهم.

ثانيا: من الصعب تطبيق مفهوم الليبرالية الغربي على المجتمع الليبي ذو الطبيعة الاجتماعية القبلية باستثناء عدد محدود من الشخصيات السياسية، أما البقية فتمثل شخصيات محلية لا تعبر عن ولاء سياسي واضح[1].

أخيرا: عدد مقاعد التيار الإسلامي من الإخوان والسلفيين والمستقلين المرتبطين بهم متساوٍ مع عدد مقاعد التيار الليبرالي من تحليلنا هذا نخلص إلى أن الحدود الفاصلة لا تكمن فقط بين القوى السياسية المشكلة للخريطة السياسية بل تتعدى لتشمل ممثلو المدن ومعاقل الثوار داخليا "كمصراته" و"الزاوية" والإخوان المسلمون ومعارضو "القذافي" في الخارج إضافة إلى الموالين لنظام القذافي من أفراد وقبائل كما هو الحال مع "قبيلة القذاذفة" و"سرت" و"قبائل بني وليد" ومعها بعض الرموز السياسية التي تعاملت مع النظام الجمهوري وبناء على ذلك جاء قانون العزل السياسي تحت ضغط الميلشيات التي حاصرت وزارتي العدل والخارجية الذي سوف يعتمد الفصل بين من يحق له المشاركة السياسية وبين فصل وعزل كل من له علاقة أو صلة بالنظام السابق، ففي الوقت الذي تم فيه محاولة إخضاع الثورة الليبية لأي تأثير للرموز الفاعلة مع نظام القذافي نجد أن القانون عزل شرائح واسعة من الشعب الليبي وهو الأمر الذي يهدد المصالحة الوطنية.[2]

[1] زهير حامدي، **ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات**، مرجع سابق، ص 91.

[2] سفيان ج، **انشقاقات في صفوف ليبيا بسبب الحقائب الوزارية**، الشروق، العدد 3413، سبتمبر 2011، ص 01.

أزمات المرحلة الانتقالية

منذ بداية المرحلة الانتقالية بعد سقوط القذافي شهدت ليبيا مجموعة أزمات ظهرت من خلالها التركيبة الاجتماعية والسياسية المعقدة لليبيا، نتعرض لأبرزها لفهم وإبراز العوامل الرئيسية في المعادلة السياسية الليبية.

– **أزمة مجلس برقة:** تأسس المجلس الانتقالي "لبرقة" في مارس 2012 في "بنغازي" للمطالبة بصلاحيات واسعة "لإقليم برقة" في إطار الدولة الليبية وذلك عبر استحداث نظام ليبرالي وعلى هذا الأساس اختير "أحمد بن الزبير السنوسي" رئيسا للمجلس وتم تعيين حكومته لتسيير أمور المنطقة، بناء عليه قامت مجموعات مسلحة بقيادة "إبراهيم الجضران" بالاستيلاء على ثلاث موانئ لتصدير النفط من أجل المطالبة بزيادة حصة شرق ليبيا من عوائد النفط، بحيث سيطرت على ما يمثل نصف إنتاج ليبيا من النفط، وتعد القيمة الاقتصادية لهذه المنشآت النفطية سببا من أسباب عجز حكومة "علي زيدان" عن التدخل عسكريا من أجل استرجاع السيطرة عليها،[1] لقد استطاع "إبراهيم الجضران" مع إخوته ومجموعته المسلحة من السيطرة على هذه الموانئ خلال الثورة الليبية واستفادوا من الموقع من أجل تصدير النفط وتوجيه عائداته لصالح الثورة أولا ولتسليح مجموعتهم وتحويلها لجيش خاص، ومما لا شك فيه أن عملية السيطرة على هذه الموانئ ما هي إلا عملية من عمليات انهيار الدولة في ليبيا وتفككها وجولة أخرى في إطار الصراع السياسي حول مشروع المطلب الفيدرالي والدستوري المقبل وطبيعة التفاعلات الجديدة المستقبلية في الساحة الليبية أين أكدت هذه العملية على ضعف الدولة الليبية الوليدة أمام كتائب الثوار المسلحة وعدم سيطرتها وتحكمها على ظاهرة التسلح القبلي والمناطقي وانتشار السلاح وهذا ما يقودنا للحديث عن فشلها في بناء جيش وطني قادر على الحفاظ على وحدة البلاد وفرض الأمن، فعلى الرغم من أن الحكومة حضرت تصدير النفط وغلقت المنافذ البحرية، فإن استمرار بقاء

[1] زهير حامدي، **ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات**، المرجع السابق، ص 94.

الموانئ خارج سيطرتها وحصول "مجلس برقة" على اعتراف سياسي روسي وعقد صفقات تجارية مع شركات تسويق يشير لمدى الضعف الذي يعتري الدولة الليبية.[1]

– **أزمة المحاولات الانقلابية:** بعد فشل المؤتمر العام في صياغة دستور جديد في الآجال المحددة وإعلانه تعديلات تمدد مهامه التي كان من المفترض أن تنتهي قبل السابع من فيفري 2014، اندلعت موجة من الاحتجاجات في كل من "طرابلس وبنغازي" ومدن أخرى معبرة عن رفض الشعب لخريطة الطريق التي وظفها المؤتمر العام ومطالبة برحيله، وضمن ما جاء في المقرر المؤتمر العام إعطاء فرصة للجنة الستين (الهيآت الدستورية لصياغة الدستور الليبي) فرصة إعداد الدستور في مدة قدرت بثلاثة أشهر والأمر الآخر كان متعلق بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية مبتكرة في حالة فشل اللجنة في إعداد الدستور الجديد في الآجال المحددة له، وعلى خلفية الاحتجاجات شهدت الساحة الليبية انقلابا وُصف بالتليفزيوني والذي شبه كثيرا بانقلاب "مصر"، حيث أعلن "الخليفة حفتر" تجميد عمل المؤتمر الوطني العام وحكومته والإعلان الدستوري الأول الصادر في 2011،[2] وذلك عبر شريط متلفز أذاعته مختلف وكالات الأنباء تداولته مواقع التواصل الاجتماعي على نطاق واسع في محاولة من "حفتر" لتسليح السلطة للقضاء مع العلم أن كلا المؤسستين العسكرية والقضائية في ليبيا ضعيفتان من حيث القوة السيطرة كونهما في طور التأسيس ولا يمكن اسناد حكم ليبيا لهما، وهو ما يؤكد ميدانيا على ضعف الدولة ومؤسساتها وعلى سيطرة الكتائب المسلحة على مفاصل السلطة في ليبيا، وتعتبر هذه المحاولة الفاشلة هزة ارتدادية من مجموع الهزات لقانون العزل السياسي، أين تحاول القوى والرموز المستهدفة من هذا القانون ضمان مكانتها الحيوية ضمن الخريطة السياسية المستقبلية لليبيا.

[1] زهير حامدي، **ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات**، مرجع سابق، ص 94.

[2] المرجع نفسه، ص 94.

والجدير بالذكر أن "اللواء حفتر" ضابط سابق في الجيش الليبي انشق عن النظام الليبي على خلفية الحرب مع "تشاد" أواخر الثمانينات، وكان من بين المؤسسين للجناح العسكري للجبهة الوطنية للإنقاذ.[1]

على الرغم من تراجع المؤتمر الوطني عن قرار التمديد لنفسه وحرصه على إجراء انتخابات مستعجلة تفاديا لدخول ليبيا مرحلة الفراغ الدستوري وذلك بدعوة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الشعب الليبي الإدلاء بصوته لاختيار أعضاء لجنة الستين المنوط بها صياغة الدستور، فإن بعض الأطراف تمسكت بالتصعيد على خلفية المحاولة الانقلابية المزعمة من ذلك مثلا نجد أكبر "كتائب الزنتان" "لواء القعقاع" و"لواء الصاعقة" وجهتا إنذارا للمؤتمر الوطني العام مطالبة إياه بجل نفسه وإخلاء مقره خلال 5 ساعات وهذا ما وصف بالمحاولة الانقلابية الثانية، حيث تصدى لها المؤتمر بالرفض وعدم السماح بالتفاف أي قوى حوله بوصفه المؤسسة الوحيدة المنتخبة، ومنه بدأ من الواضح إصرار قوى فاعلة محسوبة على "تحالف القوى الوطنية" الإطاحة بالمسار الديمقراطي كون أبرز أعضائها. تسعى لضمان بقائها على الساحة السياسية الليبية بعد أن تم إقصاؤها بموجب قانون العزل السياسي، جاءت مختلف هذه المحاولات لاستغلال الاستياء الشعبي من تردي الحالة الأمنية والاقتصادية بالدرجة الأولى في ليبيا من طرف أفراد غير راضين عن تطور المسار الانتقالي في البلاد والتي بدورها يطغى عليها الطموح الشخصي على حساب المشاركة الفعالة عبر برامج سياسية بديلة أو حلول عملية والتي غالبا ما تكون متناقضة مع ما تدعو إليه قوى الثورة المضادة التي ترعاها قوى خارجية تعارض مشروع يقضي لتكريس مسار ديمقراطي في المنطقة.[2]

[1] يوسف محمد جمعة الصواني، **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة**، (د.ط)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص 16.

[2] المرجع نفسه، ص 20.

مظاهر إدارة المرحلة الانتقالية

من الملاحظ في ليبيا أن النظام سقط ولم يسقط إتباعه بما تحمله الكلمة من دلالات سياسية وتبرز هذه العناصر في ظل غياب نخب سياسية ومنظمات المجتمع المدني قادرة على تحمل مسؤولية التغيير للوصول إلى نظام بشكل قطيعة مع النظام الذي قبله، يأتي هذا تزامنا مع غياب وجود أي تأثير للهيئات والقيادات القائمة وفسح المجال للتركيبات الاجتماعية باختلاف رآها وتوجهاتها خاصة وأن تجاوز تأثيرها من السياسي إلى العسكري.[1]

فالإشكال المطروح هل هي مرحلة انتقالية لبناء دولة أم لبناء نظام حكم دولة؟ فالحاجة والأولوية السياسية تستلزم بناء نظام حكم تبنى الحكومة المنتخبة المقبلة مع ضرورة تحديد المهام من الإدارة الانتقالية وكيفية تعاملها مع الموروث الاقتصادي والسياسي والثقافي للمجتمع الليبي، ومما لا شك فيه أن عامل التوقيت يلعب دورا في إنجاح المرحلة الانتقالية بحيث أن التقصير أو الإسراع في الفترة الزمنية للمرحلة الانتقالية يفتح المجال لعمليات الانقلاب والتدخل الأجنبي أو ما يسمى بالثورة المضادة خاصة في حال افتقار قادة المرحلة الانتقالية للشرعية الشعبية وعجزهم عن تحقيق الاندماج القومي بين فئات المجتمع وبناء علاقة الثقة بين السلطة القائمة وعامة المحكومين عبر إيجاد إجماع وطني على القيم الاجتماعية والسياسية إلى جانب إجراءات ووسائل تحقيق تلك الغايات الاجتماعية المرغوب فيها.[2]

إدارة الريع في المرحلة الانتقالية

تواجه الحكومة الانتقالية موروثا اقتصاديا ريعيا تنافس عليه مختلف التشكيلات الداخلية والقوى الإقليمية والدولية ولأجل هذا اتخذت الحكومة مجموعة من الإصلاحات للحفاظ على الثورة النفطية، فرفعت بعض القيود على تحويل العملة لاستقطاب الاستثمار

[1] مادهو بانيكار، **الثورة في إفريقية**، تر: روفائيل جرجس، (د.ط)، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، د.ت، ص20.

[2] Lucin W.pue, **jdentity and the political culture :in Leonard Binde and sequemes in political developement New jersey** : princet on university press , 1971 pp110-111.

وفتحت معه فرص لقطاع الخاص، وكذا الارتفاع التدريجي لدعم الوقود والكهرباء ليصل في 2015 إلى 17% كما زادت من أجور العمال في القطاع العام، إلا أن انعدام قاعدة أمنية توفر الأمن الطاقوي يعتبر أكبر تحدٍ على الصحة الاقتصادية في البلاد، من هنا فإن طرح إلزامية توفير أسس نظام سياسي مستقر تبقى إلزامية لجعل العمل الاقتصادي مثمرا عبر تجاوز الاختلافات والخلافات المجتمعية التي تبني المصلحة الجهوية على الانتماء القبلي.[1]

كما تضمن التدابير المتخذة معالجة مصرف ليبيا لشح السيولة في الجهاز المصرفي نظرا لارتفاع الطلب على النقد بفرض قيود على السحب النقدي للأفراد، وتمويل الميزانية العامة عن طريق الاقتراض المحلي بما يقارب 13.5 مليار دينار ليبي، حيث فرضت أوضاع الثورة اضطرابا ماليا للقطاع العام بقيت تداعياته للمرحلة الانتقالية.

اتخذ المجلس الوطني الانتقالي تدابير ووضع جدولا للإصلاح الوطني ولتحقيق ذلك توجب أولا استعادة الأمن وإنهاء الحروب الداخلية بين الميلشيات مما يساهم في إعادة الإنتاج النفطي لمستواه السابق قبل الثورة وكذا تطبيق سياسية الانضباط المالي والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، فالوضع الليبي يواجه تحديات تستلزم إعادة بناء القدرات، تجديد البنية التحتية، تنمية القطاع الخاص والأهم إخضاع المؤسسات الوطنية العاملة في مجال النفط للمسائلة لتشجيع سياسة الحكومة والشفافية والحفاظ على الثروة النفطية الوطنية.[2]

يتعلق تعافي النشاط الاقتصادي الليبي بتحسن الوضع الأمني فنجد سنوات من 2013 إلى 2016 تحسنت فيها مستويات إنتاج النفط وتجاوز 2 مليون برميل يوميا وتحسن معه إجمالي الناتج المحلي نظرا لعمليات إعادة الاعمار، غير أن تدهور الوضع الأمني وتمدد الجماعات المتطرفة من جهة والميلشيات من جهة أخرى وسيطرتها على بعض

---

[1] الجزيرة، القبلية والجهوية، **مستقبل ليبيا السياسي**، 7 أوت 2016، سا17:10، programs in-depth 12011112125.http://www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 15-11-2021، سا 20:00.

[2] يوسف محمد جمعة الصواني، مرجع سابق، ص 48.

المناطق والمنشآت النفطية إضافة لانخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية جراء التطورات الحاصلة على الساحة الدولية من أزمات وحروب كل تلك العوامل أعاقت إعادة بعث النشاط الاقتصادي وخاصة المحروقات من جهة وصعبت عودة العمالة الأجنبية والخبرات الفنية الأجنبية كتلك التي عرضها وزير الخارجية البريطاني "فيليب هاموند" في أفريل 2016 "لفايز السراج" رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني لدعم المؤسسة الوطنية للنفط والمؤسسة الليبية للاستثمار.

منحنى يوضح مستويات إنتاج النفط سنة 2011

المصدر: النفط الليبي..خريطة الصراع والحرب بالوكالة، https://www.alestiklal.net/ar/article/dep-news-1576245984، تاريخ الاطلاع: 10-10-2024، سا23:15.

تتعرض مختلف المنشآت والحقول النفطية الليبية لعملية تجاذب وتنافس داخلي وخارجي وهو ما تؤكده تقارير أمنية تحذر من وقوع هجمات إرهابية من قبل مجموعات تنتمي للنظام السابق وجماعات متمردة من الجوار الإفريقي "كحركة العدل والمساواة السودانية" وأخرى مدعومة دوليا لضمان استمرارية تدفق الغاز والبترول وضمان الامتيازات الممنوحة لتلك الدول من قطاع المحروقات،[1] هذا تزامنا مع استمرار هجمات "داعش" على

[1] وكالة ليبيا الرقمية، **المجلس الرئاسي: تهديدات إرهابية محتملة للحقول والموانئ النفطية،** http://www.eanlibya.com/arehives/77437 تاريخ الاطلاع: 6-05- 2022، سا 15:13.

الحقول والموانئ التي تمثل مصدر رزق الليبيين، كل ذلك لغرض خلط الأوراق وإفساد مشروع الوفاق الوطني وابتزاز الحكومة القائمة على تسيير المرحلة الانتقالية.

أدان مجلس الأمن عبر قدره 2278 أي محاولة غير شرعية لتصدير النفط بما في ذلك المؤسسات الموازية التي لا تحتكم لسلطة حكومة الوفاق، جاء ذلك على خلفية قيام "حكومة طبرق" في الشرق بتصدير ما يقارب 650 ألف برميل من النفط الخام موجهة "للإمارات" مقابل استلامها 1000 عربة مقاتلة إلى جانب أسلحة وذخائر وهو ما تما إدانته داخليا ورفضه من قبل "حكومة الوفاق" في "طرابلس" وأدانته لجنة العقوبات بمجلس الأمن وإصدارها القرار لحصر التعامل في ليبيا مع "حكومة الوفاق".[1]

يعتبر النزاع القائم بين قوات "حفتر" وقوات "مصراته" الداعمة للمجلس الرئاسي في مناطق نفطية "كسرت" ما هو إلا صراع حول منابع النفط والمصرف المركزي يقلق "حفتر" من فقداته وحلفائه للموارد المالية من العملة الصعبة وهو ما دفعه للسيطرة على حبوب الهلال النفطي بحيث أن السيطرة على المورد النفطي سواء إنتاجا أو تسويقا يتحكم في مجريات الحوار السياسي ويؤثر على حيثيات بناء الدولة الليبية.

[1] زهير حامدي، **ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات**، مرجع سبق ذكره، ص 89.

خريطة الهلال النفطي في ليبيا

المصدر: الهلال النفطي.. ليس وحده من يحتكر قطاع الطاقة في ليبيا، تاريخ النشر: 24-06-2020، https://mugtama.com/24/210030 ، تاريخ الاطلاع: 10-10-2024، سا23:24.

المطلب الثاني: واقع مسببات الأزمة الليبية

تواجه ليبيا تهديدات وتحديات إعادة الاستقرار والأمن الداخلي نتيجة لعديد الأسباب متداخلة والمتجذرة بما في ذلك الفراغ المؤسساتي الذي أعقب سقوط "نظام القذافي"، حيث أثر ذلك على خلق فجوات مرتبطة بالشرعية والحوكمة، أين عجزت المؤسسات الإدارية والسياسية عن مواكبة القدرة الانتقالية، كما لم تبدي محاولة حقيقية فيما يتعلق بنزع السلاح وإعادة الإدماج مع السلطات المتعاقبة[1]، أصبحت ليبيا تحت ضغط واقع الميلشيات المسلحة والتي كرس لفوضى انتشار السلاح والمسلحين وخلقت شركات أمنية تبتز الحكومات وحتى قادة القبائل للحصول على المال من جهة أخرى أدى فشل المصالحة الوطنية وتحقيق الاندماج القومي إلى انضمام مناطق بأكملها إلى الجماعات المسلحة بحثا عن الحماية أو الانتقام وتحقيق العدالة الاجتماعية. إن التقاطع الحاصل بين الجماعات السياسية والمسلحة

[1] وكالة ليبيا الرقمية، **المجلس الرئاسي: تهديدات إرهابية محتملة للحقول والموانئ النفطية**، http://www.eanlibya.com/arehives/77437 تاريخ الاطلاع: 6-05- 2022، سا 15:13.

أدى إلى تعقيد آفاق العمليات المستقبلية الرامية لتحقيق استقرار وطني وتوافق إجماعي بين مختلف الفرقاء الليبيين[1].

عرفت ليبيا وضعا داخليا وخارجيا أدى بتفاعله لتشكيل ضغط شعبي داخلي ورغبة في تغيير الواقع المعاش والمطالبة برحيل النظام القائم، وكان لذلك دور رئيس خلق فيما يسمى بعد الثورة بتحديات إعادة البناء، ومن مجمل مسببات الأزمة الليبية مايلي:

أسباب داخلية

أ. **تاريخيا:** كرس النظام الجماهيري لصراع مناطقي حول النفوذ وذلك عبر منحه امتيازات لقبيلة دون أخرى ومنطقة على حساب أخرى ما خلق تنافس يصل حد الصراع بين الشرق والغرب، اتضحت معالمه أكثر مع بداية الانتفاضة الشعبية حيث ساند الشرق خاصة مدينة "بنغازي" في البداية الثورة المنتفضين في الإطاحة "بمعمر القذافي" والنظام الملكي إلا أن موقفها سار في اتجاه دعم التمرد والتوتر وأصبحت مركزا ومصدرا للانقلابات بحكم قربها من مصر استلهام شبابها الانتفاضة من الوسط المصري، كما عزز ذلك السياسة الإقصائية المنتهجة من طرف النظام ورد الفعل الدموي والهمجي الذي انتهجه "معمر القذافي".[2]

كان هذا على غرار قبائل الغرب التي ساندت النظام في البداية ودعمت بحكم ولائها حفاظا على مجموع الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية التي تحظى بها، غير أن تسارع الأحداث غير الكثير من المواقف السياسية اتجاه الانتفاضة والتحقت العديد من قبائل الغرب بالثورة الليبية.

ب.**سياسيا:** شكلت طبيعة نظام الحكم في فترة الجماهيرية احتقان تدريجي في أوساط الشعب الليبي، حيث أسس لنظام حكم شخصا مرتكزا على الفردانية وممجدا لأفكاره في حين أقصى الآراء الأخرى خاصة المعارضة معتبرا شخصه المسؤول الذي لا يحاسب من قبل

---

[1] وكالة ليبيا الرقمية، **المجلس الرئاسي: تهديدات إرهابية محتملة للحقول والموانئ النفطية،** http://www.eanlibya.com/arehives/77437 تاريخ الاطلاع: 6-05- 2022، سا 15:13.

[2] محمد جمعة الصواني، مرجع سبق ذكره، ص ص 43-44.

أحد حسب ما تمليه فلسفة الشرعية الثورية. بنى "القذافي" حكما اتصف بجمعه بين ثلاث أنظمة متداخلة نظام رسمي يستند على فلسفة "الكتاب الأخضر"، نظام غير رسمي خاصة نمثله قوى سياسية كرجال الخيمة وأخرى اجتماعية تمحورت في التركيبات القبلية، عائلته خاصة نجليه وشبكات الرعاية والمحسوبية وهي تنظيمات أوضحت ازدواجية السلطة في ليبيا بحيث نجد سلطة الشعب كواجهة شكلية للحكم وسلطة الثورة الحاكم الفعلي للبلاد[1]، هذه السياسة الغير ثابتة والغير متزنة سياسيا جعلت توجهاته تتميز بالعداء الخارجي خاصة مع الغرب وشكلت فيما بعد أحد أبرز مسببات التدخل الغربي.[2]

- **فراغ مؤسساتي ودستوري:** احتكم "القذافي" والشعب الليبي "للكتاب الأخضر" باعتباره دستور للدولة الليبية والتزم لما جاء فيه من احتكار للسلطة وإخضاع كل القرارات لتوجيهات وإيديولوجية، حيث أسس بذلك لحالة الفرع السياسي لخلو النظام القائم من المؤسسات المتعارف عليها في الثقافة السياسية من جهة وافتقاد النظام لمؤسسات ومعطى قانوني لضبط العلاقات التفاعلية في إطار حقوق وواجبات تدخل ضمن سباق العقد الاجتماعي الذي يبني دولة واضحة المعالم.
- **تغييب المجتمع المدني:** تعبر تشكيلات المجتمع المدني في الدولة عن وسيط يربط الحكام بالمحكومين لتكون مخرجات النظام تتماشى ومتطلبات الشعب، غير أن في ليبيا نجد المجتمع المدني مغيب قسرا من قبل "معمر القذافي" الذي منع تشكيله بل اعتبر تخرب خيانة،[3] فقد أدرك أن الدور الفعال لتلك التشكيلات لا يخدم مصالح نظامه الديكتاتوري القائم على احتكار السلطة كون وجود فعاليات المجتمع المدني يعبر سياسيا عن تجسيد ركائز

[1] زهير حامدي، **ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات**، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[2] مجموعة الأزمات الدولية ICG، **الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، فهم الصراع في ليبيا**، تقرير الشرق الأوسط، رقم 107، 6 جوان 2011، ص ص 7-12.

[3] المرجع نفسه، ص 11.

الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة وهو ما يهدد استمرار نظامه الجماهيري وسيطرته على الحياة السياسية.

- **فشل الإصلاحات السياسية المطروحة:** اتخذت جملة من الإصلاحات لمحاولة تهدئة الرأي العام الداخلي وامتصاص الغضب الشعبي إضافة لتبني تدابير لتقليل الضغط الخارجي، جاء هذا باقتراح من "سيف الإسلام القذافي" الذي يتمتع بقاعدة شعبية تسمح له باستيعاب الانتفاضة داخليا ويضمن بذلك استمرارية النظام دون تهديده، لكن تلك المشاريع بقي حبرا على ورق على اعتبار أنها ترمي لتجديد شرعية النظام والتأسيس لنظام وراثي.
- **التأسيس لنظام بوليسي:** عمل "القذافي" على وأد المعارضة وتهميشها وفي كثير الأحيان تهجير القادة البارزين فيها لخارج الوطن، أما على المستوى التفاعلي الداخلي للنظام مع الشعب فقد منع كل أشكال الاحتجاجات وتصدى لبوادر التظاهر باستخدام قوات الشرطة والجيش المنشأ عن طريق تعزيز القبائل الحليفة له وبهياكل أمنية دون غيرها مع اشتراط الانتماء لهذه القبائل للانضمام للجيش ضمانا لولائها في إطار ما يعرف بالشبكة الأمنية.[1]

ت. اجتماعيا وثقافيا

– **الطبقة الاجتماعية:** انقسم المجتمع الليبي لثلاث طبقات كرسها نظام "معمر القذافي" تأتي الطبقة الحاكمة والمتسلطة في أعلى الهرم الترتيبي وهي الدائرة الضيقة المقربة من "القذافي" تليها طبقة التجار المستقلين عن النظام والتي تخضع للمراقبة من طرف الطبقة الحاكمة، أما الطبقة الدنيا فتضم عامة الشعب ومجردة من أي سلطة.

– **القبيلة والانتماءات الجهوية:** اعتمد النظام الجماهيري على الخصوصية القبلية للمجتمع الليبي بحيث خلق أزمة هوية وطنية واندماج قومي على اعتبار أن القبيلة شكلت وعاء تحتمي إليه أفراد القبيلة وتكن له الولاء على حساب الولاء الوطني، ساعد بعض القبائل

[1] محمد علي عز الدين، **التنمية المعاقة في ليبيا: دراسة تحليلية نقدية لعقود الظلام الأربعة**، (د.ط)، وزارة الثقافة والمجتمع المدني، طرابلس، 2013، ص 148–156.

المحسوبة على النظام والتي تتمتع بالقوة العسكرية والاقتصادية وتدعم توجيهات النظام، وهو ما همش دور القبائل الأخرى وأذكى روح الصراع القبلي على المناصب السياسية والعائدات المالية من الريع النفطي، لتأتي الثورة الليبية وتطالب بتحقيق العدالة الاجتماعية خاصة وأن أغلبية المتظاهرين من فئة الشباب الأقل من 25 سنة، حيث مثلت هذه الفئة الفارق من حيث انفتاحهم على العالم الخارجي وزيادة الوعي بل ورفض التناقضات التي كرسها "القذافي" بين السياسات المطبقة عمليا وشعارات فلسفة "الكتاب الأخضر".

– **ثقافة منغلقة:** منعت فلسفة "الكتاب الأخضر" من قيام أي فكر مناهض أو متحرر عن ما هو سائد من قيم ومبادئ فرضها منطق "القذافي"، حيث انتشرت الأمية وانخفض مستوى التعليم ما أثر على التنمية الثقافية والمجتمعية الليبية وأنتج مجتمعا حبيس أفكار ومعتقدات القذافي لأكثر من أربعة عقود[1].

ث. اقتصاديا: بعد تبني النظام الجمهوري سياسة الانفتاح الاقتصادي 1987 لمواجهة تدني الموارد المالية والسياسة المتبعة، تحسنت أسواق النفط العالمي ليكون اقتصاد الريع صمام أمان النظام الديكتاتوري، حيث تحتل ليبيا المراتب الأولى من حيث احتياطي البترول والغاز ما يؤكد ضخامة الموارد المالية التي تفضي لمستوى معيشي معتبر، غير أن الإحصائيات تشير لارتفاع معدل البطالة بالمدن الشرقية التي أقصاها "القذافي" من إصلاحات1977، فعانت من التدني على كل المستويات، فالنظام استأثر بالعوائد لصالح عائلته ومقربيه.[2]

أثرت العقوبات الاقتصادية المفروضة على ليبيا بسبب توجهاتها المعادية للدول العربية على مستوى تطوير الاقتصاد الليبي وأدت لتردي الحالة الاجتماعية والاقتصادية خاصة الفئة محدودة الدخل، الأمر الذي أدى لتضمر فئات المجتمع من العدالة في التوزيع

[1] محمد علي عز الدين، مرجع سابق، ص 156.

[2] المرجع نفسه، ص 149-152.

وانتشار الفساد والتكريس لتبعية اقتصادية جعلت الاقتصاد الليبي رهينة تقلبات السوق العالمية.

من جهة أخرى عرفت ليبيا تقييدا واضحا للحريات العامة وانتهاكا صريحا لحقوق الإنسان حسب ما تضمنه تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2010، حيث أظهرت أن حرية التعبير وتكوين جمعيات خضعت لقيود مشددة جعلت تطبيقها مستحيلا، كما لم يظهر النظام قدرا من التساهل مع المعارضة وتم كعاقبة كل من انتقد عمل الحكومة أو أوضاع حقوق الإنسان خاصة المظاهر التي شهدتها ليبيا في عقود الثمانينات والتسعينات من القرن 20 من اختفاء قسري وانتهاك جسيم لحقوق الإنسان ومورس كل ذلك من طرف جهاز الأمن الداخلي الذي بقي بمنأى عن المساءلة والعقاب.[1]

أسباب خارجية

بناء على تفسير "نظرية الدومينو" وتأثرا بسقوط نظامي "تونس" و"مصر"، انتقلت عدوى الثورة نظرا لاشتراك تلك الأنظمة في أغلب الخصائص مقابل معاناة شعوبها من مجموع المشاكل المتعددة الميادين، فحسب "صامويل هنتغتون" فالعالم العربي سيشهد موجات المد الديمقراطي خاصة مع تصاعد دور القوى الإقليمية في المنطقة على اعتبار أن القوى الكبرى لها سياسات تدخلية قبلية تحركها القوة والمصلحة، بحيث أخذ التدخل أشكالا منها دعم الحركات الانفصالية والضغط على الحكومات تحت مبرر مكافحة الإرهاب والتحديات الفوق قومية.

أسباب تاريخية وسياسية

شكل "القذافي" تهديدا للغرب بحكم سياسته العدائية اتجاهه وتمسكه بمبادئه القومية والثورية التي ينادي بها في كل محفل إقليمي عربي، فتعرضت ليبيا لأزمات وتوترات في العلاقات البينية مع الغرب أبرزها "لوكربي" 1988 حيث تعرضت ليبيا لحملة تدين التعنت

[1] منظمة العفو الدولية، **تقرير منظمة العفو الدولية 2010: حالة حقوق الإنسان في العالم، منظمة العفو الدولية 2010**، ص 289-291.

الليبي صاحبها إصدار مجلس الأمن لجملة قرارات تطالب القذافي بتحمل مسؤولية تحطم الطائرة وتعويض الضحايا، فرغم عدول السلوك الخارجي "للقذافي" إلا أن الدول الغربية تخلت عن "القذافي" وحاربت وجوده ليس فقط بحكم نظامه الديكتاتوري بل لتشكيله خطرا على مصالحها خاصة وأن هيئة "القذافي" متمسكة بالبرنامج النووي ولو أنها أعلن التخلي عنه التزاما بمعاهدة انتشار السلاح النووي.

مسببات اقتصادية: يعبر المحدد الاقتصادي الدافع الرئيسي لتفاعل القوى في منطقة دون أخرى، حيث أن التدخل مرتبط بتهديد مصالحها الاقتصادية وعلى هذا الأساس جاء تدخل القوى الكبرى في ليبيا لتأمين مصالحها النفطية بضمان عمل شركاتها واستمرارية استثمار في مجال التنقيب حفاظا على السوق الليبية وتفاديا للضغط الداخلي الذي تتعرض له تلك الدور مع تنامي الأزمة المالية بحيث كانت مجبرة على توجيه الأنظار لأزمات خارجية تكسبها بعض الوقت لمعالجة الاختلالات الاقتصادية.[1]

طرح "القذافي" مشروع الدينار الذهبي والمتمثل في صناعة نقدية ذات غطاء بنكي من الذهب تتبناه معظم الدول العربية والإفريقية في تعاملاتها الدولية وخاصة النفطية منها وهذا ما رفضه الغرب لما له من تأثيرات سلبية على عملاتها النقدية، ومن جهة أخرى هدد المشروع السيطرة الفرنسية على إفريقيا بحيث يرمي المشروع لإنشاء عملة إفريقية مبنية على الدينار الذهبي الليبي والذي يحل محل "الفرنك الفرنسي" وهو ما دفع "ساركوزي" لتعجيل عملية التدخل في ليبيا وفرض الحظر الجوي عليها[2].

مسببات إعلامية وإنسانية: بعد بداية الانتفاضة قرر القذافي قطع خدمات الانترنيت لإضعاف الاحتجاج ومحاولة احتوائه داخليا، غير أن التغطية الإعلامية كانت حاضرة لمحاولة نقل مجريات الثورة وتطوراتها للرأي العام الدولي فأبرز القنوات "كالجزيرة والعربية"

[1] مفتاح علي جويلي، **مذكرات اليوم الأول: ثورة 17 فبراير**، (د.ط)، الدار العربية لعلوم ناشرون، بيروت، 2012، ص ص 34-35.

[2] المرجع نفسه، ص 35.

ساهمت في استصدار قرار الحظر الجوي، كانت ليبيا تشهد تحولا من مظاهرات إلى ثورة داخلية بين المحتجين والنظام، نتيجة استخدام الأخير للذخيرة الحية والقصف العشوائي للمجمعات السكنية ومحاصرة المدن التي تسيطر عليها المعارضة، كما انتهج النظام أساليب حرب اللاإنسانية كالاعتقالات التعسفية، إيقاف المؤن الغذائية، استخدام المستشفيات كمراكز عسكرية وهو ما يعبر عن اختراق واضح المعالم للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.[1]

التدخل الإنساني والقرارات الأممية

تم تفعيل التدخل الإنساني بطلب من المعارضة لإيقاف الانتهاكات الإنسانية ما أعطى شرعية التدخل الخارجي باعتبار أن التدخل في الشؤون الداخلية للدول بعد اختراقا لسيادتها.[2] عمل "حلف الناتو" لإعطاء دوله مجالات تجعل تدخلها شرعي له، بحيث يسمح له التدخل في المناطق التي يعتبرها مصدر تهديد لأمن دوله الأعداء كقضايا حفظ السلام ومنع انتشار السلاح النووي، ومحاربة الإرهاب باعتبار تهديدات تتجاوز الحدود وتهديد مصالحها.

أفرزت الانتفاضة معسكرين الأول موالٍ "للقذافي" والآخر تشكل من المعارضة التي ضمت كتائب الجيش المنشقين وقبائل الشرق على غرار "الورفلة وترهونة"، مما أدى بالمعارضة لتشكيل مجلس وطني انتقالي اعترفت به "فرنسا" أولا ثم "الأمم المتحدة" ثم باقي الدول، لعبت "فرنسا" دورا في تدويل الثورة الليبية واستصدار القرار الأممي رقم 1970 الذي ينص على إحالة القضية على المحكمة الجنائية الدولية، فرض حظر تصدير السلاح نحو ليبيا،[3] تجميد الأصول المالية "للقذافي" ومواليه واعتبر القرار بمثابة المرجعية الدولية للتدخل الشرعي وحماية المدنيين، لكن مع تزايد حدة رد النظام اتجاه المدنيين تم استصدار قرار ثاني

---

[1] مفتاح علي جويلي، مرجع سابق، ص ص 34-35.

[2] أشرف محمد كشك، **حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية السياسية الدولية**، العدد 185، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يوليو 2011، ص 21-24.

[3] رمضان بلعمري، **أوباما وساركوزي أصدر أوامر بقتل القذافي**، العدد 6518، جريدة الخبر، 27 أكتوبر 2011، ص 13.

رقم 1973 في 17 مارس 2014 القاضي بالتدخل لحماية المدنيين عن طريق تطبيق حظر جوي مع استبعاد التواجد الميداني للقوات الأجنبية في ليبيا وهو ما عرف بعملية "فجر الاوديسيا" بحيث تم حشد وتمركز قوات التحالف الغربية مع قطر كطرف عربي وحيد وتم تمركز القواعد البحرية والجوية وتسفر هجمات على "كتائب معمر القذافي" في 13 مارس 2011، وتواصلت المعارك بين قوات النظام والثوار المدعمين دوليا إلى أن تم الإطاحة بالقذافي في "مصراته" والإعلان عن تحرير ليبيا من "القذافي" برعاية "فرنسية" بالدرجة الأولى، بحيث أن التدخل لم يكن إنسانيا لمساعدة المدنيين على خلفية رفض النظام المساعدات الإنسانية وإيقاف المجازر، بل عمدت قوات التحالف للإطاحة بالنظام القائم وتنصيب آخر يخدم مصالحها بعيدا عن الأهداف الشخصية والقرارات الشخصية التي ميزت السياسة الخارجية الليبية في "عهد القذافي".[1]

المطلب الثالث: طبيعة الدور لأطراف الأزمة الليبية

يؤكد الانقسام الاجتماعي الداخلي في ليبيا أن الدولة الليبية لم يتحقق بعقد اجتماعي يُجَذِر مفهوم المواطنة ويؤدي لتوحيد الصف الداخلي مما يسهل عملية الانتقال الديمقراطي في فترة ما بعد الثورة والحقيقة أن ليبيا لم تمر عبر تاريخها المعاصر بـ عملية سياسية إذ لم تكن يوما دولة مؤسساتية وحتى مبادرات النظام الملكي لم تتمكن من بلوغ هذه المرحلة، ومن ثم فالطفرة السياسية التي حدثت في ليبيا 2011 كانت مثقلة بإرث ثقيل وشعارات هجينة بين المطلوب والمعاش واقعيا فغاب عنها الوعي السياسي والكثير من المسؤولية التي تقتضيها اللحظة وغلبت المصالح الشخصية الضيقة، هذا بالإضافة إلى جملة من العوامل كانت كفيلة لتشكيل تحديات لخلق عملية سياسية ديمقراطية، لتجد التصحر السياسي وتقويض الحريات العامة وتغييب دور المؤسسات الفاعلة بشكل مقصود فضلا عن التدخلات الخارجية التي

[1] Tan massen the libyan intervention : **Triunph and downfall of the respasability To protect** , Netherlands, universiteit leiden, june,2012,p20-22.

وجدت في ليبيا دولة منهارة ومجتمعا منقسما المناخ الملائم لتنفيذ أجندتها وتصفية حساباتها.[1]

أولا: القوى والفواعل الداخلية: تم تقسيمها حسب الموالاة أو المعارضة للنظام الجمهوري

1. قوات النظام: بحيث اعتمد القذافي مجموعة من التشكيلات سياسية منها وعسكرية لحماية نظامه من أي تهديد واستمراريته على رأس السلطة، وشغلت تلك القوى مكان المؤسسات والتشكيلات المدنية.

أ. **الكتائب الأمنية:** ركز "القذافي" إلى تجهيز وحدات عسكرية ارتبط دورها بحماية الأمن الداخلي بدل من تكوين جيش وطني خوفا من حصول أي انقلاب ضده، حيث أن تلك الكتائب يشرف عليها أشخاص تابعين له من أبنائه ومقربين إذ تم تدريبها وتجهيزها تحسبا لأي تهديد هذا النظام القائم، ومن أهمها كتيبة نجله "خميس" قائد كتيبة اللواء 82، وتعد الأقوى من حيث العدد والتعداد العسكري إذ تضم أربعة آلاف شخص ومجهزة بأكثر من 500 دبابة من نوع T-62, T-55, T-72، ناقلات الجنود المدرعة وما يقارب 100 مدفعية مدرعة،[2] تتوزع على الغرب الليبي وتحديدا في "مصراته"، "وزليتين" و"الزاوية" ويقابلها في الشرق كتيبة "المعتصم" التي تستوطن "برقة" و"سرت".

ب. **الميلشيات القبلية:** استغل "القذافي" الخصوصية القبلية للمجتمع الليبي لحماية نظامه ونفسه بحيث ارتكزت على قبائل موالية له لخدمة أجنداته وتمرير مطالبه والحفاظ على السلم الاجتماعي مقابل امتيازات وعلاوات تمنح لتلك القبائل دون غيرها، وذهب "القذافي" لأبعد من التجنيد السياسي للقبيلة إلى التجنيد العسكري أين تم تسليح القبائل وإمدادها بالميلشيات

---

[1] مفتاح علي جويلي، مرجع سابق، ص ص 34-35.

[2] عصام بدران، **القبائل-عامل جامع في إسقاط القذافي**،
http://www.onislam.net/arabic/nesanalysis/neuareports/islamic-vorld/128998-2011.02.21.10-50-03ntnl تاريخ الاطلاع: 19-05-2022، سا 22:05.

تخوفا من الجيش النظامي وولائه له وهو ما أبرزته الثورة الليبية في بدايتها حيث أحدثت انشقاقات في صفوف الجيش النظامي والالتحاق بالثورة.

ت. القوات البحرية والجوية: كما تعرضت وحدات الجيش الليبي لعمليات إضعاف وتهميش لصالح الكتائب الأمنية، ظلت القوات البحرية الليبية محدودة من حيث العدد والتأثير مقارنة بنظيراتها في منطقة البحر الأبيض المتوسط .تشير التقارير إلى أن القوات البحرية الليبية تتكون من نحو ثمانية آلاف فرد، و 17قارب دورية، وحوالي 15 قارب إنزال، بالإضافة إلى عدد قليل من الغواصات والزوارق الحربية وكاسحات الألغام .تعتمد ليبيا بشكل كبير على "روسيا" في تزويدها بالأسلحة، حيث تُشكل المعدات الروسية ما يقرب من 90% من ترسانة ليبيا العسكرية .لم يكن للقوات البحرية دور حاسم نظرًا لسيطرة الثوار على العديد من القواعد البحرية في المناطق الشرقية مثل بنغازي ودرنة وطبرق....."[1]

ث. المرتزقة: يمثلون عناصر مجندة تابعة للمليشيات المسلحة والوحدات العسكرية ويتم تدريبهم مقابل المال، ترجع جذور هاته الفئات "لحرب التشاد" سنة 1987 أين استعملهم نظام "القذافي"، فعلى الرغم من توقيع ليبيا على الاتفاقية الدولية المناهضة لتجنيد المرتزقة واستخدامهم عام 2000، إلا أن التشريعات والقوانين للدولة لا تحتوي مواد قانونية تحرم نشاط المرتزقة أو تنص على توقيع عقوبات عليهم، وتضاعف نشاط المرتزقة بعد الانتفاضة الشعبية الليبية لضعف الدولة الليبية من جهة وسيطرة عدة أطراف على منظومة اتخاذ القرار، حيث أنهم الثوار النظام باستخدام المرتزقة للقضاء على الانتفاضة ليتطور دورها للعمل على تحقيق أجندات خارجية وتنفيذ أنشطة إجرامية وانتهاكات لحقوق الإنسان تصل لحد جرائم حرب.[2]

---

[1] سامية بيبرس، **المبادرة الليبية للتخلي عن أسلحة الدمار الشامل ومستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط**، العدد 118، مجلة الشؤون العربية لجامعة الدول العربية، 2004، ص 183.

[2] المرجع نفسه، ص 187.

2. قوات المعارضة: رغم حرص "القذافي" على تغييب المعارضة والتي تكون ممثلة في الأحزاب أو جمعيات أو نقابات، غير أنه ظهرت معارضة تتسم بالانشقاق وغياب التنظيم والتنسيق بين أطرافها وهذا راجع لغياب الممارسة السياسية وثقافة التغيير، تضم هذه القوى أطراف تشكل في تفاعلاتها دورا في بناء ليبيا ما بعد القذافي.

أ. المعارضة التقليدية: تضم جماعات وهيئات أغلبها تنشط في المهجر، دعمت الثورة ساهمت في الإطاحة بالنظام الجمهوري استنادا لوجود عداء تاريخي بينها وبين "بيت القذافي" بسبب قمعها ونفي أغلب أعضائها.

ب. المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية: يعبر عن منطقة ليبية معارضة هدفها المعلن نهاية الاستبداد وإقامة شرعية دستورية وديمقراطية، تم تشكيله في 2005 "بلندن"، يستخدم مواقع الانترنيت والشبكات الاجتماعية كالفيسبوك كأدوات سياسية لتنظيم وحشد الدعم.

ت. الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا: تعبر عن مجموعة معارضة لحكم القذافي تأسست في 1981 بقيادة "محمد يوسف المقريف"، "بالسودان"، تلقت الجماعة دعما سعوديا ماليا معلنا بينما احتضنت "المغرب" مؤتمراتها،[1] كما تلقت الجبهة دعما في الثمانينات من "العراق" كرد فعل لمساندة النظام الليبي "لإيران" في الحرب، وتمتعت تلك الجبهة بدعم غربي سمح لها بالتظاهر أمام السفارة الليبية في عديد الدول الغربية وإصدار صحف للإساءة لنظام "القذافي" هناك، تحولت جبهة إنقاذ ليبيا لحزب سياسي في 2014 تمهيدا لخوض أول انتخابات تشهدها ليبيا ما أكد بأن هدفها الأساسي هو فعل السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية لدعم الاستقلالية الديمقراطية.

ث. حركة الإخوان المسلمين: بعد انقلاب 1969 شارك أعضاء من الإخوان في تشكيل الحكومة الليبية 1973 لكن سرعان ما تم القبض على قادة الإخوان الذين أجبروا على حل الجماعة، بعدها عاد الفكر الإخواني لينشر في ليبيا عبر عديد الطلبة العائدين من الخارج

[1] أحمد إبراهيم خضر، **ليبيا: صراع على النفط أو على السيطرة المصرفية**، http://www.aluhah.net/culture/0/34981، تاريخ الاطلاع: 15-04- 2020، سا 11:25.

لكن تم القبض على أغلبهم وتم إصدار حكم الإعدام في حقها عام 2002 على رأسهم المراقب العام للإخوان المسلمين "عبد القادر عز الدين" ومن ثم تم حضر نشاطها في ليبيا. استبدلت حركة الإخوان بالحركة الإسلامية للتغيير في 2011 والتي كان لها دور فعال في الانتفاضة وبعدها في المرحلة الانتقالية.[1]

ج. الاتحاد الدستوري الليبي: تنظيم سياسي معارض أعلن تأسيسه في "بريطانيا" 1981 في الذكرى الثلاثون لإعلان الدستور الليبي الذي نالت بموجبه ليبيا استقلالها 1951، يعرف بعلاقاته الوطيدة بوريث الملكية الليبية "حسن السنونسي" بحكم عقيدته ودعوته الملكية بقيادة "محمد بن غليون".

ح. الرابطة الوطنية لحقوق الإنسان: تم إنشاء الرابطة في 1989 وهي تابعة لمنظمة الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، اعتبار من 2001 كان مقر الرابطة "جنيف"، تعارض هذه الرابطة حكم الإعدام في ليبيا خاصة ومنذ 2011 أصدرت الرابطة عدة سياسات تظهر فيها حالات القمع العنيفة التي يتعرض لها المتظاهرون، كما عملت على حماية حقوق الليبية في الخارج.

ثانيا: القوى-القواعد الخارجية

كان تدخل "حلف الناتو" في الثورة الليبية محل انتقادات واعتراضات من طرف روسيا والصين" والتي اعتبرت أنه تجاوز للتفويض الممنوح له أمميا، وبحكم التنافس الدولي على المورد النفطي شكل تدخل القوى "الأوروبية والولايات المتحدة" على حد سواء تهديد لمصالح الثنائي"- الصين روسيا-" الاقتصادية بشكل خاص.[2]

---

[1] نور الهدى بن بتقة، **إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012-2016**، أطروحة دكتوراه، قسم دراسات أمنية كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2016-2017، ص 170.

[2] Vaturn Vara and Anthery H, **cordesman ;the libyan uprising : an uncertain trajectory, waslington** : center for strategic and international studies, 20 june 2011,p2125.

تضمنت مهمة "حلف الناتو" بشكل رئيسي إسقاط النظام والمساهمة في مقتل "القذافي" عبر التحالف لتوفير الدعم اللوجيستي والعمل المشترك لاستهداف مناطق تواجد "القذافي" لحين مقتله، في ذات الحين تم فرض حضر جوي لحماية المدنيين من الهجوم أو التهديد به غير أن الواقع أوضح أن قوات التحالف ضربت أماكن تواجد المدنيين وأودى ذلك بحياة الكثير منهم ليكون أصل المهمة القضاء على "القذافي" وإحكام السيطرة على المورد النفطي الليبي.

الولايات المتحدة الأمريكية: فرضت الذهنية الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في ليبيا الرغبة في التواجد في المنطقة للمراقبة وكبح التقدم الصيني في القارة الإفريقية بالنظر لأهمية ليبيا النفطية إنتاجا ونوعية،[1] وعلى الصعيد البيني لعلاقات "الولايات المتحدة" وليبيا كان هناك تصفية حسابات تاريخية مع "معمر القذافي" فرضتها سياساته العدائية ضد الغرب ودعمه المتواصل لجماعات انفصالية وتمويل عمليات إرهابية مست بمصالح "أمريكا" فرغم تنازل "القذافي" على برنامجه النووي لتحسين العلاقات الثنائية مع "أمريكا" وحماية نظامه من الإستراتيجية الأمريكية غير أن ذلك لم يكبح التقدم الأمريكي في ليبيا ليست فقط من أجل السيطرة وإنما لضمان استمرار مصالح شركاتها النفطية وضمان المزيد من الاستثمارات نظرا للأزمة المالية العالمية، فليبيا تمثل مورد مالي "لأمريكا" من خلال صفقات السلاح والمشاركة في إعادة إعمار ليبيا.

الاتحاد الأوروبي: مع انقسام الآراء بين مشارك ومعارض لعبت "فرنسا" دور المعبئ للرأي العام الدولي بحتمية التدخل واستصدار قرار أممي جاء بعد قرار الجامعة العربية، في مارس 2011 للمطالبة يتحمل المسؤولية الدولية اتجاه تردي الأوضاع الإنسانية في ليبيا، بالرجوع للمواقف الأوروبية رفضت "ألمانيا" التدخل في الشأن الليبي كون ما يحدث لا يهدد أمن الدول الغربية كما أن العملية تستنزف أموالا إلا في الوقت الذي تعيش فيه "أوروبا" حالة

[1] Mahdi Taje : **les enjeux géoplitiques de la crise libyenne** , Tunis tribune n°75, 7 avril 2011, pp 1-2.

تقشف بفعل الأزمة المالية، أما "إيطاليا" تدخلت على اعتبارها مستعمر تاريخي وتحججت بالدافع الإنساني لتبرير تدخلها بعيدا عن حقيقة أهدافها الاقتصادية على غرار "فرنسا" التي تدخلت لاعتبارات نختصرها كالتالي:[1]

- معاناة "فرنسا" من أزمة اقتصادية وسياسية داخلية تستوجب خلق أزمة خارجيا.
- الإرث العدائي "لساركوزي" مع "القذافي" نتيجة رفض مشروعه المتوسطي وعدم التزامه بالصفات المبرمة بين الطرفين.
- تفعيل الدبلوماسية الفرنسية إزاء الوضع الإنساني في ليبيا.

الحلف الأطلسي: تكيف مع التطورات الحاصلة في الساحة الدولية بعد الحرب الباردة والتوسع الأفقي والعمودي في مفهوم الأمن، تم تعديل بعض المواد التي تسمح له بالتدخل العسكري لأغراض إنسانية، وتضمنت أسباب تدخل الحلف في ليبيا: الهجرة الغير شرعية، الإرهاب، والدولة الفاشلة ومخاطرها، تهديدات أمن الطاقة.

الجامعة العربية: اختلف موقفها اتجاه الأزمة الليبية عن غيرها من الأزمات حيث اتسمت بالحياد السلبي،[2] مقارنة بما حدث في "مصر وتونس" حيث تداركت أخطائها في التعامل مع الثورتين السابقتين واتخذت موقفا صريحا مدعما بالثوار وأصدرت قرار رقم 7360 الذي مهد لاستصدار القرار الأممي، ومما سعت ساعد على تبني الجامعة لموقفها الإجماع الدولي للتدخل وإسقاط النظام الليبي والضغط العربي خاصة الخليجي بقيادة "قطر" التي عملت على حصد تأييد عربي ضد النظام الليبي على اعتبار أن "القذافي" يحظى بعلاقات متوترة بينية مع أغلب الدول العربية وأن سياسته تعكسها توجهات شخصية وتحركها إيديولوجية فكرية متعصبة، كان موقف دول الخليج بارز عن باقي الدول العربية، فقد كانت السباقة لتقديم

---

[1] عبد النور بن عنتر، **المواقف الدولية من الثورة الليبية**، http://studies.aljazeera.net/ar/reperts/2011/201172236678595 4.htnl، تاريخ الاطلاع: 19-04-2021، سا 21:03.

[2] جامعة الدول العربية، **تداعيات الوضع في ليبيا والموثق العربي**، القرار رقم 7360 بتاريخ 12-03-2011.

المساعدات الإنسانية لسكان "بنغازي" بل ودعمت الانتفاضة عن طريق مشاركة دول التحالف في الحظر الجوي على حركة سلاح الجو الليبي.[1]

المطلب الرابع: تحديات البيئة الداخلية والخارجية لإدارة المرحلة الانتقالية

منذ حراك 2011 اتسم المشهد الداخلي في ليبيا بتعميق الانقسامات بين مختلف القوى الفاعلية والسلطة القائمة، ومن مظاهر ذلك زيادة نفوذ الجماعات المسلحة وانتشارها والتنافس المحتدم بين القوى الخارجية المتدخلة في الشأن الليبي سواء تحت غطاء الوضع الإنساني أو محاولة المشاركة لإعادة الإعمار، بناء على ذلك بدى واضحا أن العمليات العسكرية في ليبيا حالت دون تضافر الجهود والتركيز على المصالحة وتوحيد الأجهزة الأمنية في ليبيا لتكون قادرة على تحقيق الأهداف المبتغاة وإعادة الاستقرار للبلاد.

تسعى السلطة القائدة للمرحلة الانتقالية لإيجاد أرضية تؤسس لعملية البناء الديمقراطي عبر تفعيل حلول تحظى بالإجماع والتوافق تحقيقا للمصالحة والوحدة الوطنية غير أن هذه الجهود لا تزال دون المستوى المطلوب خاصة وأن ليبيا تشهد سمو الهويات الفرعية التي تمثلها القبيلة على الهوية الوطنية، مما سبق يتضح أن ليبيا تواجه تحديات داخلية وأخرى فوق وطنية تشكل في مجملها إرهاصات لتحقيق المسار الانتقالي الديمقراطي ونعدد تلك العوائق تتمثل في:[2]

- التحديات الاجتماعية والسياسية

بعد سقوط "القذافي" أصبحت ليبيا دولة غير مستقرة، تهدد تماسكها داخلي التنافسات السياسية والإيديولوجية خاصة إذا تم تبيينها من طرف التشكيلات القبلية والتي تمثل التحديات الاجتماعية التي تعترض مشروع تحقيق دولة ديمقراطية، فالقبيلة خاصية لصيقة بمجتمعات المنطقة العربية منذ القدم ولطالما لعب هذا المعطى دورا محوريا في عملية

[1] أحمد الفقية وآخرون، **إلى أين يذهب العرب؟** (د.ط)، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2012، ص 211.

[2] محمد نجيب بوطالب، **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع الليبي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية**، (د.ط)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 85.

تماسك المجتمع أو انقسامه ويتعدى ذلك التأثير ليصل حد بناء الدولة وتقسيمها، فبالنسبة للحالة الليبية خلف انهيار حكم "القذافي" تركة مثقلة بالسلبيات على مستقبل ليبيا بحيث أفضت سياساته المنتهجة لقتل ثقافة التنظيم المؤسسي في الفكر السياسي الليبي مما أسفر عن تغييب ممنهج لمؤسسات الدولة وفقدان الشعور بالانتماء للدولة بفعل تغليب الفكر القبلي وهو ما انعكس على خصوصية المرحلة الانتقالية أين يتوضح اهتمام الساسة والقادة المرحلة بالسياسة الحزبية والقبلية أكثر من اهتمامهم بتنفيذ مناهج الخيار الديمقراطي كأولوية ضرورية في ليبيا وهو ما صعب إيجاد أرضية مشتركة تحقق التوافق الداخلي المطلوب بما يضمن نجاح عملية الانتقال الديمقراطي بأسلوب يرضي جميع الفرقاء، من جهة أخرى نجد أن تكريس الفكر القبلي على حساب فكرتي الدولة والمؤسسات لعقود طويلة من قبل نظام القذافي جعل ليبيا تعيش أزمة أمنية خانقة خاصة مع كثرة عدد القبائل الليبية[1] وتسلحها واحتدام التنافس فيما بين أفرادها على الموارد الاقتصادية بحكم التمييز الذي كان مطبق بين القبائل، بحيث القبائل الموالية للقذافي تحظى بامتيازات اقتصادية ومكانة سياسية على حساب القبائل الأخرى التي عانت التهميش الأمر الذي خلق انقساما وصداما واضح المعالم بين قبائل الشرق والغرب كل ذلك عرقل جهود تحقيق توافق سياسي –اجتماعي في المرحلة الانتقالية.

على هذا الأساس فالتنوع القبلي كان ولا يزال بشكل أبرز القضايا المحورية في المعادلة التي ستحقق مستقبل ليبيا، حيث يمثل المعطى القبلي في الموازنة السياسية والاجتماعية الليبية الامتياز والتحدي في آن واحد، حسب طريقة توظيفه في هذه المرحلة، فقد يكون عاملا بناء في عملية الانتقال الديمقراطي على اعتبار أن للقبيلة القدرة على توجيه أفرادها وإخضاعهم لقوانين الدولة وحملهم على حماية مؤسساتها وبذلك الحفاظ على الهوية الوطنية وتجنب الانقسامات المبنية على العصبية الجهوية.[2]

[1] نور الهدى بن بتقة، مرجع سبق ذكره، ص247.

[2] المرجع نفسه، ص ص 148–149.

قد يكون عائقا أمام جهود بناء الدولة ذات مؤسسات بفعل نفوذ ثقافة القبلية على حساب الدولة وسمو الهوية الفرعية على حساب الهوية الوطنية وطغيان المصالح الضيقة بدل المصلحة الجماعية وتفاقم أزمة التمييز بين القبائل والذي بدوره يفجر النزاعات بدافع الرعية في الوصول إلى السلطة والاستفادة من المكاسب الاقتصادية وبالنسبة لقبائل أخرى استرجاع المكانة المسلوبة من طرف "القذافي" وبالتالي يصبح المجال مفتوحا أمام هيمنة الفكر القبلي على الساحة السياسية وتجذره أكثر في الذهنية المجتمعية لليبيا وهو ما يتنافى ومنطق الدولة المدنية الديمقراطية، ومن هنا فإن الاحتمالات الواردة مبنية على منطق ونفوذ وشرعية وسلطة القبائل أو مؤسسات الدولة لاسيما في ظل انتشار السلاح بين القبائل وغياب مؤسسات أمنية رسمية تحفظ الاستقرار الداخلي.

وبناء على ذلك يجد قادة المرحلة الانتقالية صعوبة في إيجاد توافق داخلي يؤسس لسلام واستقرار ومنه لعميلة إعادة البناء في ليبيا، خاصة مع استمرار سمو الهويات الفرعية على حساب الهوية الجامعة،[1] وما يؤكد أن الهوية الليبية لا تزال قيد التكوين مما يجعلها اقل تأثيرا أمام الولاءات الفرعية ذات الطابع القبلي الأمر الذي يفسر استمرار هيمنة المعطى القبلي وتعدد الولاءات في المرحلة الانتقالية.

تمثل التحديات السياسية امتداد للتحديات الاجتماعية والتي تتمحور وحول مشكلة تحقيق وفاق وطني وذلك راجع لمخلفات نظام القذافي الذي خلق طبقات اجتماعية متمايزة وطبقات سياسية منفصلة عن المجتمع، ما خلق فجوة بين المواطن والنخبة الحاكمة وأدى لفقدان الثقة بين الحاكم والمحكوم، فسقوط "القذافي" لم يؤدي لقطيعة تفصل الممارسات السابقة للنظام عن تلك الحالية حيث أدى التمايز بين طبقات المجتمع لتكريس التباين في الولاءات وتعدد الشرعيات ما أثر سلبا على جهود تحقيق توافق وطني.[2]

[1] يوسف محمد جمعة الصوافي، مرجع سبق ذكره، ص 200.

[2] زهير حامدي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

من جهة أخرى نجد أن الأمر أيضا صعب تقريب وجهات النظر وتغليب المصلحة العامة في ظل استفحال ظاهرة التسلح بحيث نجد أن أطراف الأزمة تحوز على كتائب مسلحة خاصة بها أو تابعة لها وهو ما يجعل العمل السياسي مرهونا بالعمل المسلح، كما يرافق هذا التحدي صعوبة توحيد الشعب الليبي تحت سلطة مركزية لها سيطرة وشرعية توافقية وهذا راجع للتركيبة الليبية والعصبية القبلية، شكل هذا المشهد تحديا أيضا للجهود الأممية أو الإقليمية الرامية لحلحلة الوضع الليبي وإيجاد صيغة توافقية بين الأطراف المتصارعة خاصة بعد ما تم تعيين هيئات وشخصيات أسندت لها صلاحيات بما فيها أمنية وعسكرية لكن ذلك لم يحقق المطلوب كون تلك التعيينات لا تحظى بإجماع وطني.

من هنا فأبرز تحد يواجه ليبيا هو بناء مؤسسات سياسية تجسد منطق الديمقراطي للسلطات واستقلالية القضاء وهيمنة أجهزة الأمن والشرطة، وكل ذلك يتطلب منظومة متكاملة من الهياكل والقوانين والإجراءات والمراجعات والتي ترمي لتعزيز مشروعية الهيئات والمؤسسات المنتخبة ومصداقيتها وإصلاح النظم القضائية بما يعيد بناء ثقة المواطن بأجهزة الدولة كما يتوجب أيضا تغيير أدوار الجيش والشرطة بما يخدم الدولة دون انتهاك أو قمع لحريات الأفراد وحقوقهم.[1]

التحديات الاقتصادية

يشكل النفط ومنذ اكتشافه في 1859 عاملا محفزا للصراعات الدولية ومنه فالصراع الأهلي في ليبيا لم يكن من أجل الافتقار للموارد الطبيعية وذلك من أجل الحفاظ على مؤسسات الدولة واستمرارية الخدمات العامة للمواطنين بل العكس من ذلك، فليبيا من أغنى الدول من حيث المورد النفطي ما جعلها قبلة للأطماع الأجنبية باعتبار المصالح الاقتصادية المتمركزة على حيوية الثروات الطبيعية ودورها في إحداث التنمية وتطوير القطاع الاقتصادي.

[1] سالم بول، أماند كادليك، **تحديات العملية الانتقالية في ليبيا**، مركز كارنجي للشرق الأوسط، http://corege.net.org/2012/6/14/or-pul-48670، تاريخ الاطلاع: 08-08-2021، سا 18:10.

تعتبر منطقة "الهلال النفطي" أغنى موقع بالبترول في ليبيا بحيث تتوسط الطريق بين "بنغازي" مقر قوات الجيش تحت سيطرة "حفتر" وبين "سيرت" المنطقة التي يتمركز فيها الإرهابيون، [1]وتضم أكبر مخزون ليبي إضافة لمنشآت تكرير ومصافي النفط التي يتم نقل البترول منها للتصدير مباشر عبر موانئ "السدرة"، " رأس لانوف" و"البريقة" وتحتوي على 80% من احتياطي النفط الليبي، فعلى غرار أهميتها الاقتصادية تشكل مفتاح الشرعية لمن يسيطر عليها، ومنه فهذه المنطقة تحظى بأهمية في أجندات الدول الكبرى، الأمر الذي يجعلها منطقة تنافس وصراع بين تلك القوى كلما كان هناك تهديد يمس عملية الاستخراج، الإمداد أو التسويق للنفط وينطبق الأمر على القوى الداخلية والتي بدورها تنشط في إطار تحالفات خارجية إقليمية ودولية مقابل الحفاظ على المكانة السياسية في الداخل الليبي.

تمثل ليبيا مورد اقتصاديا هاما في المعادلة الدولية الاقتصادية نظرا لإمكانياتها الإنتاجية والاحتياطية من المورد النفطي واحتكاما لموقعها الاستراتيجي المطل على البحر الأبيض المتوسط ما يسهل عملية التصدير، كما تمثل بوابة إفريقيا إضافة لاعتبارها الهلال الخارجي "لأوراسيا"،[2] والتي تعتبر في الأدبيات الجيوبوليتيكية موضع الانطلاق للسيادة العالمية حسب "بريجبسكي" أصبحت منطقة "الهلال النفطي" محط أنظار القوى الكبرى على رأسها "الولايات المتحدة الأمريكية" باعتباره مجال حيوي للتنافس وعلى اعتبار مدى مساهمة هذه المنطقة في الإنتاج العالمي للنفط، بحيث تسعى "أمريكا" لاستكمال سيطرتها على المخزون العالمي للنفط وتجسيدا "لروسيا" والاتحاد الأوروبي" على اعتبار أن التحكم في مناطق النفط إنتاجا وتصديرا يعتبر مصدر قوة في الساحة الدولية على غرار امتلاك الترسانة العسكرية، ومن هنا يمكن تفسير قلق وتنديد "أمريكا" وحلفائها جراء استيلاء "حفتر" على حقول النفط وموانئ "رأس لانوف"، "السدرة"، "البريقة" في سبتمبر 2016 في محاولة

[1] زياد ماجد، **الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد**، (د.ط)، دار شرق الكتاب للنشر، بيروت، 2013، ص 498.

[2] عز الدين ثروت، **تطورات الأزمة الليبية والأطراف الداخلية الفاعلة ودور دول الجوار**، (د.ط)، المركز العربي للأبحاث والدراسات الإستراتيجية، مصر، ص 110-112.

لتصدير النفط عبر اتفاقيات خارجية بعيدا عن مؤسسات الدولة الرسمية للنفط، وتم اعتبار ذلك دافع لتأجيج الصراع داخليا وزيادة الانقسامات المجتمعية.[1]

من المؤكد أن المورد النفطي أضحى عائقا سياسيا أمام أي تسوية سياسية للوضع الليبي، ذلك أن الاستيلاء على الحقول النفطية وموانئ التصدير الإستراتيجية يحسن من الموقف التفاوضي لطرف على حساب الآخر، من هنا تستمر الأزمة الليبية في التفاقم والاحتدام ما دام هناك غياب للشفافية حول وضعية النفط الليبي وكيفية تقسيم عائداته، خاصة بالاحتكام للتفاوت في المستوى المعيشي جراء سياسة التمييز من قبل النظام وبعد الثورة بسبب الاحتقان الأمني والسياسي المكرس لمنطق الوجود للأقوى إضافة للمحيط العربي والإفريقي الذي يعاني تبعات الأزمة المالية الاقتصادية للنظام الرأسمالي التي أثرت سلبا على الاستقرار المجتمعي والاقتصادي وهو الأمر الذي ساهم في إعاقة تحقيق المصالحة الوطنية والمؤسسة على عدالة التوزيع وتقارب المستوى المعيشي بين مختلف طبقات المجتمع من جهة أخرى سمحت هشاشة المؤسسات الاقتصادية الوطنية المخول لها نوعا من السلطة الضابطة في المجال الاقتصادي، لجعل ليبيا إقليم مفتوح أمام مختلف المؤسسات الاقتصادية غير المشروعة، ورسخت الانتهاكات الشركات الأجنبية وتنافسها على المورد النفطي بعيدا عن مصلحة الشعب الليبي والتي سهلت عمليتها الوضعية الصعبة للبلد، وهو ما أفاد بانتشار الجماعات المسلحة والميلشيات ورعايتها أيضا لأنشطة اقتصادية على اعتبار ذلك يمثل موردا ماليا لنشاطاتها المسلحة وهو ما يندرج ضمن أبرز تحديات القطاع الاقتصادي الليبي.[2]

---

[1] جريدة الشرق الأوسط الإلكترونية، **السلاح والنفط والقوات الأجنبية عقبات حقيقية أمام وقف الحرب في ليبيا**، http://aavasat.net/hone/article/24098611، تاريخ الاطلاع: 02-10-2021، سا23:35.

[2] كريستوفرس شيفيس وجيفري مارتيني، **ليبيا بعد القذافي: تداعيات للمستقبل**، (د.ط)، مركز سياسيات الدفاع والأمن الدولي، واشنطن، 2014، ص 08.

التحديات الأمنية

يعتبر الاستقرار الأمني الأساس الذي ترتكز عليه عملية بناء دولة مؤسسات، لكن في الحالة الليبية يصعب تحقيق توافق أمني داخلي، بحيث عجزت السلطة المركزية على بسط نفوذها، والتحكم في حالة الانقسام التي يشهدها الداخل الليبي وغياب حلول على الأقل في القريب المنظور، وهو ما خلق فراغ أمني سمح بتوغل الجماعات المسلحة والجريمة المنظمة واستفحال نشاطها بعيدا عن رقابة الدولة الليبية، تشير عديد التقارير الدولية حول انتشار السلاح في ليبيا على أن الوسط الداخلي في الليبي يغرق بالأسلحة الخفيفة والصغيرة،[1]منها الصواريخ المضادة للدروع ومنظومات الدفاع الجوي المحمول، يضاف لها الترسانة العسكرية التي يتلقاها الثوار والمرتزقة كدعم من طرف بعض الدول المنخرطة في الصراع الليبي غير الحرب بالوكالة.

كشف التدخل الدولي بقيادة "الناتو" عن ترسانات كبيرة تضم ملايين الأطنان من الأسلحة حسب تقارير استخبارات بريطانية ومخزون يعتبر الأكبر خارج الدول المنتجة لمنظومات الدفاع الجوي المحمولة، بالإضافة لكمية معتبرة من الذخائر والألغام الكبيرة خاصة بعد تعرض أكثر من 440 مخزن للذخيرة للنهب جراء الثورة وتفشي الصراع، وهي تعتبر ترسانة ضائعة وغير مؤمنة تشكل في نفس الوقت تهديدا لدول الجوار بالخصوص مع عمليات التهريب المنظمة للأسلحة عبر الحدود وهو ما يشكل تهدد أمني داخلي كما هو إقليمي وعائق أمام محاولات بناء الدولة.

تضم الساحة الأمنية في الداخل الليبي عدة تشكيلات مسلحة تتوزع على مختلف المناطق وتمارس عدة أنشطة موكلة لها تحت عدد من التسميات:[2]

---

[1] مصطفى صايج، **الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دول الجوار: الجزائر، تونس**، المجلة الجزائرية لسياسات العامة، الجزائر، 2014، ص ص 33-34.

[2] أميرة عبد الحليم، **الأزمة الليبية ومواقف دول الجوار في الساحل الإفريقي**، (د.ط)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، ص 02.

1.**القوات التي قادت فجر ليبيا:** تضم تشكيلات مسلحة من 23 مدينة وهي موالية لحكومة الوفاق الوطني، تمكنت من السيطرة على "طرابلس" وامتد نفوذها حتى الغرب الليبي.

2.**الحرس الرئاسي والوطني:** بحيث الأول شكلت "حكومة السراج" والثاني جاء على قرار سابق للمؤتمر الوطني.

3.**القيادة العامة للجيش الليبي:** تسمية أطلقها "حفتر" على المجموعات المسلحة التي تقاتل معه والتي تنتمي لقبائل الشرق وتستهدف بالأساس مجلس شورى "ثوار بنغازي" و"ثوار درنة".

4.**قوات القعقاع والصواعق المدني:** تضم العديد من عناصر الكتائب المسلحة أبرزها عناصر كتيبة المكلف بحراسة القذافي نجل الرئيس "معمر القذافي"، وقد دخلت هذه القوات في صراع مع التشكيلات المسلحة التي قادت عملية "فجر ليبيا" وانسحبت من "طرابلس" واستقرت في "الزنتان".[1]

5.**قوات الدروع:** مثلت في البداية أكبر تشكيل عسكري الذي يحوز على أكبر ترسانة عسكرية، معظمها تم الاستيلاء عليه من قوات "القذافي" غير أنها فقدت قوتها وتراجعت من حيث مستواها العسكري.

6.**مجلس شورى ثوار بنغازي:** تنظيم عسكري يضم خمس كتائب من الثوار الذين قاتلوا ضد "القذافي"، وهو يخوض حربا ضد قوات "حفتر" تحول اسمه إلى "سرايا الدفاع عن بنغازي".

7.**كتائب الطوارق في الجنوب الليبي:** كتائب مسلحة تحرس الحدود الجنوبية الليبية مع "تشاد والنيجر" وتصارع بالأساس مكون "التبو" المدعومة خارجيا من "فرنسا".

8.**جيش القبائل:** مجموعات مسلحة من العناصر الموالية "للقذافي" تقاتل التشكيلات المسلحة في الغرب الليبي.

[1] أميرة عبد الحليم، مرجع سابق، ص 05.

9.**مجلس شورى ثوار "درنة":** عبارة عن كتائب مسلحة دخلت في صدامات عسكرية منتصف2015 مع "داعش" فكانت النتيجة طرد "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" من منطقة "درنة".[1]

في ظل الاحتدام والصراع العسكري بين مختلف القوى الداخلية في ليبيا لا يمكن الحديث عن إعادة بعث الاستقرار وإعادة بناء الدولة الليبية، فمن جهة تسعى مؤسسات المرحلة الانتقالية لمحاولة لم الشمل الداخلي الليبي وتوحيد هذه التشكيلات تحت مسمى "جيش وطني" تندمج فيه مختلف الكتائب والتشكيلات للحفاظ على الأمن والاستقرار الداخليين، ومن جهة أخرى نجد أن هذا الأمر صعب التحقيق على اعتبار أن تشكيلات الثوار التي أطاحت "بالقذافي" على درجة عالية من الانقسام إضافة لكون معظم تكوينات الميلشيات من "أنصار القذافي"، وبالتالي من الصعب التخلي عن السلاح ومنه على الامتيازات وذلك راجع لانعدام الثقة في العملية الانتقالية ذاتها.

إن طبيعة التهديدات الأمنية الناتجة عن فشل السلطة القائمة في توحيد الصفوف داخليا ودمجها في مؤسسات عسكرية رسمية ومراقبة الحدود والتصدي لتهريب السلاح، كل ذلك جعلت من مسألة تنسيق الجهود ضرورة تملي على دول الجوار دعم العمل المشترك والتواجد في الميدان.[2]

تحديات التدخل الخارجي

شكل تبيان الموافق الإقليمية والدولية من الأزمة الليبية أبرز تحديات تحقيق الديمقراطية، ذلك لدورها المتجذر في تعميق هوة الانقسامات الداخلية، وعلى اعتبار أن هذه الموافق بنيت على أساس استراتيجي لموقع ليبيا ومصلحة اقتصادية وهي النفط الليبي وشكلت منصة سامحة لمجابهة التهديدات التي تواجه القوى الغربية كالجريمة المنظمة،

[1] محمد نسيب أوجون، مراد أصلان، **نظرية وممارسة بناء الدولة في الشرق الأوسط: منظور دستوري**، (د.ط)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2014، ص 41.

[2] المرجع نفسه، ص 42-45.

الإرهاب والهجرة الغير شرعية، كما لا يمكن تفسير تفاهم الصراع بعيدا عن انعكاسات "ثورات الربيع العربي" وبهذا تداخل عدة عوامل في تعقيد الصراع ومنه تعقيد الحلول في ظل مشروع "الثورة المضادة" برعاية دول إقليمية وبمساندة القوى الكبرى الموجهة لإجهاض أي عملية انتقال ديمقراطي في المنطقة، فعلى الرغم من الشعارات التي تكتسي حملات التدخل الخارجي في الشأن الليبي من مساعدة الليبيين وحماية حقوق الإنسان إلا أن الواقع يؤكد أن منطق المصلحة فقط هو المحرك لتلك القوى، لذلك فمشروع البناء الديمقراطي شكل تهديد المصالح تلك الدول وأطماعها خاصة مع تصدر التيارات الإسلامية المشهد السياسي في المنطقة والتي كانت تهدف لوضع حد لهاته الأطماع الأجنبية.[1]

على هذا الأساس بات من المؤكد أن سعي الدول الغربية لتعزيز وجودها في ليبيا هدفه تعزيز قوة تلك الدول وضمان استمرارية السيطرة على الموارد الإستراتيجية الكامنة على رأسها النفط ولهذا نجد بعض الدول "كأمريكا" تقلق بشأن التهديدات التي تعترض بسط هيمنتها أكثر في المنطقة في ظل تنامي "الدور الروسي" في القضية الليبية، بعيدا عن أهمية التهديدات التي تعترض الشعب الليبي أو دول الجوار، فالأساس في المعادلة هي الدفاع عن مكانة تلك الدول في المنطقة ونفوذها من خلال إستراتيجية "حرب الوكالة" والتي تفيد بتوظيف بعض القوى الإقليمية ودعم أطراف داخلية تحت عدة مسببات محاربة الإرهاب، تحقيق الديمقراطية وحماية شعوب المنطقة.[2]

إن تذبذب الموافق الأجنبية في دعم موجة التغيير في المنطقة وتمسكها بالأنظمة الاستبدادية يفسر تخوف هذه القوى من هذا التغيير على مصالحها في المنطقة وهو ما يمثل دليلا على أن التواجد الأجنبي في ليبيا لا يخدم المسار الديمقراطي المنشود ولا يعد عاملا

---

[1] قناة BBC News، **هل انعقد مؤتمر ألمانيا بهدف انقسام الكعكة الليبية؟**
http://alyoum8.net/news/625932cf-cgg-jschl-tl2 .، تاريخ الاطلاع: 22-01-2021، سا 21:36.

[2] محمد عبد الحفيظ الشيخ، **ليبيا والانتقال الديمقراطي: قراءة في الأدوار الإقليمية والدولية مساراتها ومآلاتها**، المركز الديمقراطي العربي، ليبيا، 2018، http://demoraticac.de?P=55328 ، تاريخ الاطلاع: 12-02-2021، سا 22:00.

بناء في عملية استكمال مشروع دولة مؤسسات بل يشكل عائق وتحديا يقف حائلا دون مساعي تحقيق الوفاق الداخلي.

خلق التدخل الأجنبي بقيادة "الناتو" آثارا سلبية على المناخ الأمني في ليبيا خصوصا ما تعلق بمسألة الحدود وانتشار الأسلحة، وهذا ما يجعل من ليبيا أرضية غير صالحة لاستكمال مشروع البناء الداخلي في تأجيج الصراع الداخلي من خلال الوقوف مع طرف ضد الطرف الآخر وهو ما أكده وزير الخارجية المصري "سامح شكري" بقوله لا تسوية اللازمة الليبية إلا بتشكيل حكومة مستقلة، ونزع سلاح الميلشيات، وتوزيع الثورات وتنظيم الجيش.

يتضح لنا أن التدخل الأجنبي لا يهدف إلى تشجيع أو حماية المشروع الديمقراطي كما يتم الترويج له بالقدر الذي يرمي في لضمان استمرار الفوضى والصراع فيها والذي يعد أهم ضمان لحماية المصالح الغربية في المنطقة العربية، وضمان استمرار الأنظمة الاستبدادية التي تسعى وراء مصالحها الشخصية على حساب المصلحة العامة وهو ما تتخوف منه في حال نجاح المشروع الديمقراطي بما يسبب فنائها وزوالها وخير دليل على ذلك استمرار دعم الدول الغربية للثورات المضادة في المنطقة لاستنزاف مقدرات الدولة وإدانة حالة اللاسلم واللاحرب القائمة والحفاظ على الأنظمة الاستبدادية التي تخدم أجندتها.[1]

المبحث الثاني: خيار الثورة في ليبيا ومتغير الصراع القبلي

ترتبط الكثير من ظواهر تحديات السياسة الليبية ارتباطا مباشرا وعضويا بإخفاق لدولة الوطنية في إنجاز مهمة دمج قوى وكيانات المجتمع في إطار حكم القانون وتساوي الحقوق بين مختلف طبقات المجتمع والتوزيع العادل للثورة خاصة في الحالة الليبية أين ترتكز بشكل نسبي كلي على عائدات المورد النفطي، أو في تحقيق الأهداف التنموية وتقديم الخدمات الرئيسية في القطاعات الحيوية، كون هذه السياسات إذ وصلت مستوى متدني فإن ذلك حتما يؤدي إلى كل شرعية الدولة وفقدان مركزية الحفاظ على الوجود.

[1] Oeced,**concepts and dilemmas of state building in fragil sitration from fragility to resilience** ; OECP putelishing, vol(3), 2009.

المطلب الأول: مظاهر الصراع القبلي في ليبيا بعد ثورة 2011

تتعرض الدولة الليبية لأزمات تتراوح بين خطر انهيار مؤسسات الدولة وضرورة إيجاد استراتيجيات تطور أنظمة حركة تتماشى ومتطلبات الداخل الليبي في القرن الحادي والعشرين، بحيث يفسر هذا الوضع بضعف التركيبة البنيوية للمعارضات الحزبية وغير الحزبية، قبلية كانت أو مستقلة بحكم القيود القانونية والأمنية المفروضة على حركتها السياسية ومساعيها لبناء قواعد شعبية تتماشى ومظاهر الثقافة الديمقراطية أو يرجع ذلك لغياب مظاهر الديمقراطية الداخلية وتكلس للقيادة، كل هذا يدفع ببعض المعارضات لإيجاد حالة من التحالف العضوي بينها وبين مؤسسات الحكم وبذلك الابتعاد كليا عن المطالبة بتداول للسلطة، في حين أفقدت الهشاشة الاقتصادية البعض الآخر من المعارضة القدرة على المنافسة وكرست هيمنة لا يتنازع عليها لبعض التشكيلات المجتمعية على حساب باقي المكونات الفاعلة في الساحة السياسية الليبية.[1]

تشهد ليبيا تباينا قبائليا وجهويا واضح المعالم، تم توظيفه في معظم الأحيان لتحقيق أهداف ومآرب سياسية داخلية لمصلحة جماعة حاكمة دون أخرى، وهو ما أدى لتصعيد التوترات الاجتماعية والسياسية بين هذه الجماعات المتمايزة، ومن المؤكد أن التباين القبلي من حيث المكانة السياسية أو من حيث الامتيازات الاقتصادية التي كرسها النظام السابق.

ليست بالسبب الكافي لاندلاع الصراعات المسلحة بين القبائل ولكن نجد أن عوامل الحرمان، التهميش والمظالم الاجتماعية الممارسة ضد هذه الجماعات سواء تعلق الأمر بتقاسم السلطة أو الثروة برفع احتمالات استمرار الصراع المسلح بين قبائل الشرق والغرب على احتكار السلطة والامتيازات المرتقبة عن ذلك بينما يؤدي عدم المساواة في الوصول للسلطة لتمييز مماثل في الاستفادة من الفرص الموارد الاقتصادية وبالتالي إلى مزيد من التمييز في المستوى المعيشي وتحقيق المطالب الاجتماعية، فتكريس ممارسات عدم المساواة خاصة

[1] سامح راشد، **مآلات الأزمة الليبية بين الحرب والسياسة**، جامعة الدول العربية، العدد 187، مجلة الشؤون العربية، القاهرة، ص ص 94-95.

وبعد سقوط نظام "القذافي" يغذي التفاوت المتزايد للتأثير السياسي والعسكري لقبيلة على أخرى ومعه تكريس استمرارية الصراع القبلي في ليبيا.[1]

لفهم ظاهرة الصراع القبلي الليبي ثمن عدة ملاحظات يمكن تقديمها لتوضيح ذلك: **الأولى** أن المجتمع الليبي يتركز في تركيبته على مكون القبيلة،[2] والانقسام القبلي مكرس في الفكر السياسي الليبي بحكم التباين الثقافي والاجتماعي بين هذه التشكيلات إضافة لامتلاكها هوية ذاتية تضعها في مرتبة أسمى من الانتماء للهوية الوطنية الجامعة وهو ما يدعم قناعتها بالاستقلال والتمايز الجهوي ويعبر أيضا بشكل دقيق عن أزمة حرية وأزمة تفاهم وحوار مع الآخر بمعنى أنها أزمة هوية لم تتبلور ونظام سياسي يتجاوز حقوق المواطنين، **الثانية،** أن هذه الانقسامات تتسم في كثير الأحيان بمستويات متفاوتة من العنف والتسيس كما هو الحال بين التجاذبات القائمة بين القبائل الشرقية والغربية، فالتناقض بين هاته المكونات ليس ناجما عن الانتماء فقط بل يرجع للتناقض الفكري، الإيديولوجي، فعلى الرغم من مضي وقت على نشوء دولة وطنية غير أن النظام عمل على إحباط كل محاولات تشكل كيان يكرس لفكر سياسي وطني مستقل، تخوفا من حدوث أي انفصال أو انقلاب داخلي يهدد استمرارية حكم "القذافي"، وهو ما أنتج تشوهات تنظيمية، سلوكية أدخلت أفراد المجتمع في متاهة أكثر تعقيدا.

أما الملاحظة الثالثة تفيد أنه في ظل التوتر القبلي يتصاعد العداء بين المجموعات المتنافسة على نحو مكثف، ويزداد الانشقاق الداخلي ويتكرس اعتقاد أن كل جماعة مهددة من قبل نظيرتها، ويتوالى بذلك ردود الأفعال العنيفة والأفعال المضادة، وهو ما يؤكده الواقع الليبي،[3] خاصة مع تفشي ظاهرة الميلشيات لقبيلة والاستقطاب الإقليمي للقبائل بما يخدم

---

[1] سامح راشد، مرجع سابق، ص ص 94-95.

[2] محمود صالح، **دلالات الثبات والتغيير في مؤشرات الدولة الفاشلة: دراسة تحليلية تطبيقية لبعض الدول الإفريقية،** رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، جامعة أسيوط، 2020، ص40.

[3] بومدين عربي، **تحول أنماط النزاعات في إفريقيا، العوامل والتأثيرات،** العدد42، مجلة قراءات إفريقية، 2013، ص 40-51.

المصلحة الاقتصادية للأطراف المتحالفة وعليه أفضى الاقتتال المسلح بين القبائل المتنافسة لتكريس حدة عدم الاستقرار السياسي للنظم القائمة والحكومات المتوالية لانعدام الثقة في الأعضاء وتغليب المصالح الضيقة على العامة.

تشهد الساحة السياسية الليبية تطورات متلاحقة أدت لتصنيف ليبيا كدولة فاشلة لاسيما مع تزايد الصراعات الداخلية على السلطة وانتشار الميلشيات المسلحة والجماعات الإرهابية، ففي الوقت الذي كان مأمولا فيه مع سقوط "نظام القذافي" وتدخل المجتمع الدولي حدوث انتقال سلمي للسلطة، أظهرت التطورات انهيار الدولة الليبية بكل أجهزتها لأنها بالأساس كانت مبنية على شخص "القذافي" لتقوم بعد ذلك ثورة مضادة بين ثوار 17 فيفري وتشكيلات الدولة العميقة في ليبيا، فالحالة الليبية تكرس لوضع مختلف عما شهدته الثورات السابقة في كل من "تونس، ومصر"،[1] بحيث أن النخبة السياسية والعسكرية لم تصمد أمام قوة تأثير التركيبة القبلية في تحديد مآل الأحداث والحد من تسلح الأفراد للدفاع عن مطالبهم وحماية حقوقهم وهو ما خلق حالة من الفوضى أدخلت المجتمع في حالة من الانقسام والعنف، نتيجة تعرض القبيلة في ليبيا لعدة اختلالات أثرت على دورها في الأزمة الليبية نعرضها كالتالي:

- الاندفاع الشبابي لتبوء مواقع معينة أدى لخروجهم عن سيطرة مشايخ القبائل وقياداتها.
- تحرك جماعات الإسلام السياسي وتوسيع قاعدتها لملء الفراغ السياسي، وهي تكوينات تتجاوز الولاء القبلي الذي يلعب دورا كبيرا في النظام السياسي الليبي.
- تجدد وتمايز الجماعات المسلحة والمرتزقة الخارجة عن كل سيطرة.[2]

---

[1] صبحي قنسوة، نادية عبد الفتاح، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2012-2013**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2014، ص 125.

[2] أحمد علي الأطرش، **المشهد السياسي والأمني في ليبيا، رؤية تحليلية استشراقية، المنطقة الليبية للسياسات والإستراتيجيات**، طرابلس، 2015، ص 14.

برزت معضلة الصراع بين القبائل الليبية بعد 2011 في ظل تعدد الولاءات القبلية، وذلك لعدة أسباب اجتماعية منها واقتصادية من خلال التفاوت في المستويات التنمية عبر ربوع الوطن، وفي ظل التمايز والتفاضل المنتهج من طرف "معمر القذافي"، فقد اندلع الصراع الذي تحول لحرب أهلية بين القبائل المعارضة والموالية للنظام السابق، فرغبة القبائل في تعظيم المنفعة والثروة والاستغلال الأوضاع جعل من الداخل الليبي حاسة للاقتتال في ظل غياب مؤسسة أمنية تفرض سلطة فوقية تحظى بقوة الإكراه المشروع، وما زاد الأمر تعقيدا الاستعانة بالميلشيات المسلحة والمدعومة بالتكنولوجيا المتطورة، الأمر الذي أفرز وضع يجسد التنافس المادي بالدرجة الأولى ويفرغ الثورة من محتواها.

شكلت التنمية غير المتوازنة أبرز مغذيات الصراع القبلي الليبي غداة ثورة 2011، حيث لم تقبل القبائل المعارضة "للقذافي" استمرار بقائها خارج دائرة التنمية خاصة بعد التهميش والإقصاء التي عانت منه لأزيد من أربعة عقود، فالشعور بالتمايز والتفرقة ولد مشاعر الحقد والكراهية ومن الرغبة في الثأر من القبائل الموالية التي عايشت التطور في الهياكل القاعدية اقتصاديا واجتماعيا،[1] فالتمايز التنموي بين مختلف القبائل خاصة قبائل الشرق والجنوب والتي استبعدت من دائرة التنمية في السابق واستمرارية الرغبة لدى القبائل الموالية في حجز موقع مؤثر في صناعة القرار الليبي أدى لرفض التفاضلات التنموية واحتكار المشاريع الاقتصادية ضمن دائرة اهتمام النظام القائم وساهم في بروز إشكالية الصراع بين القبائل الليبية.

إن التنمية المعاقة تزيد من المساحة التي تفصل بين الأقاليم الأكثر تقدما والأقاليم الأقل نموا من حيث التطور الاقتصادي والبنى التحتية ومجموع الاستثمارات بحيث كلما اتسعت تلك المساحة زاد الشعور بالتهميش وتبدأ معه جملة المطالب بتحقيق تنمية متوازنة

[1] سميرة محمد كمال، **التخطيط الاجتماعي مدخل إلى القرن الواحد والعشرين**، المكتب الأزبكي، (د.ب)، 1998، ص 76.

من خلال الاستفادة من الثروة الوطنية وتعميم البرامج التنموية والسياسات الاقتصادية وهو ما يحقق التوازن بين الأقاليم،[1] كما أن التنمية غير المتوازنة تأتي نتيجة لغياب رؤية وإرادة سياسية وفشل صفوف المركز أو تحيزها لصالح فئة في رسم السياسات العامة خاصة الاقتصادية منها وهو ما يولد الشعور بالتهميش والإقصاء لتلك الفئات والمطالبة بالعدالة التنموية، إن هذه الظاهرة تفقد المجتمع تماسكه البنيوي بسبب الضعف التنموي لمناطق مقابل الثراء لمناطق أخرى بحيث يكون هذا التقصير مبني على الجهوية في التعامل وهو ما ويقود لصراعات عميقة بين مختلف التشكيلات المتمايزة[2].

تميزت الدولة الليبية ببناء اجتماعي قبلي ولم تكن تهدف للمحافظة على التوازن بين القبائل والعشائر بل كرست للتمايز القبلي وبذلك شهدت ليبيا حالة صدام داخلي أدى بانهيار الدولة، ذلك أن الدولة الليبية نشأت استنادا على قاعدة تمكين عصبيات محلية طائفية أو قبلية من كيان سياسي تتوسع به حدود سيطرتها الاجتماعية والسياسية إلى صمم النظام السياسي، وبذلك نشأ واستقر النظام بصفة قبلية معبرا عن مصالح وعصبيات حاكمة ترى في تحقيق مصالحها منفعة عامة، وبذلك انفصلت هذه العصبيات عن محيطها الاجتماعي حيث أبدت الدولة تسوية بين التنظيم المؤسسي وبنية العصبية، كان تمييز المشهد السياسي الليبي بالتآزم لواقعه والهشاشة الأمنية بالمفهوم الواسع للأمن، رغم توفر ليبيا على المقومات الطبيعية والاقتصادية الكفيلة بتوفير كل متطلبات أي مجتمع وتحقيق رفاهية اجتماعية، لكن استيلاء فئة ضيقة على الموارد النفطية وعائداتها خلق حالة اللاتوازن في توزيع الثروة بين أطياف المجتمع،[3] وخلق غضب قبائلي واضح اتجاه تكديس الثروات وتنمية شبكات التهريب

[1] ريشارد هبجوت، **نظرية التنمية السياسية**، ، تر: حمدي عبد الرحمان، ط1، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، 2001،ص 88.

[2] سميرة محمد كمال، مرجع سابق، ص 76.

[3] علي عبد اللطيف أحميدة، **المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا**، (د.ط)، مركز دراسات العربية، بيروت، 1995، ص 08.

وغسيل الأموال بدلا من إقامة بنية تحتية للدولة وهو ما يفضي لحالة الحرمان النسبي في مجالات الصحة، التعليم والمرافق العامة، ونجد من جهة أخرى من تفاقم نسب البطالة أوساط الشباب الليبيين ومن ثما تقضي على آفة الفقر في بلد البترول.

لقد تطورت أساليب وسائل الصراع وتعددت أطرافه بعد ثورة 2011 حيث وصل الوضع حد تسليح وعسكرة القبائل في ظل الانتشار الكبير للأسلحة والذخيرة نتيجة هشاشة الوضع الأمني الذي يسيطر على أمن الحدود، لتصبح ليبيا معبر للأسلحة ومركز رئيسي في المتاجرة بها، وهو الأمر الذي أدى بتعجيل ظهور ملامح الحرب الأهلية. [1]

في ظل غياب توافق في الرؤى وبذلك الاتجاه نحوا تحقيق حالة من الفوضى والعنف المشروع وسط تراجع ملموس للولاء الوطني وهيمنة الولاء القبلي والتأكيد العملي على شرعية مشايخ القبائل، الأمر الذي ولد أزمة الثقة بين القبائل المتصارعة ليتعدى لحد التخوين بين تلك القبائل وهو ما أدى لبروز شعارات التطرف والعنصرية وبروز حالة حرب الكل ضد الكل كمخرجات للتغيير الثوري الدموي والحلول الجذرية في الطرح الأفكار وتسيير الواقع المعاش، أن العنف ينتج عن اتحاد مجموع عوامل اقتصادية وسياسية تتمثل في غياب العدالة الاجتماعية، التمييز الطبقي، ضعف الاندماج الوطني، فشل السياسات المنتهجة في تحقيق التطلعات الشعبية، بحيث كل الصراعات القبلية في ليبيا على السلطة والتغيرات في علاقات القوة توحي باستمرار حالة الحرب.

أدى الانتشار العشوائي للسلاح لتضاعف التهديدات المتعلقة باستمرار حالة الحرب واستمرار المخاوف من زيادة حدة تلك الصدامات بين القبائل المتنافسة على السلطة وهو ما يشكل عبئ في وجه جهود تشكيل حكومة ومؤسسات تحظى بالإجماع الوطني وتستند لقاعدة

[1] جهاد عودة، أحمد علي إبراهيم، **العنف السياسي والانقسام المجتمعي والتدخل الخارجي في ليبيا**، (د.ط)، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015، ص 41.

شعبية تحقق تعدد العناصر ووحدة الهدف،[1] إن تدفق السلاح في ليبيا أدى لتفاقم التهديدات الداخلية والخارجية كما زاد من تعقيد الأحداث وتسارعها، ليصبح التسلح في المجتمع الليبي ثقافة متجذرة لها خلفيات تاريخية للفرد الليبي، أين يسعى للتسلح لحماية نفسه وقبيلته، فالسلاح أصبح امتيازا لا يمكن التخلي عليه في ظل فقدان الثقة وتعدد الاملاءات الخارجية، لقد خلقت تلك الظواهر عصبية قبلية ونزاعات قديمة كانت أو مصطنعة وأكدت على أن حمل السلاح أخذ دواعي الوجود ووسيلة لحفظ الأمن والاستقرار سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، فالعشيرة والقبيلة هي وحدات ذهنية تجذرت في عقول الثوار بوصفها قيما مجتمعية ومحددا للسلوك السياسي، فمن خلال توصيفات النظام الليبي يتضح غياب أطر تنظيمية تؤطر هذه التشكيلات ذات الانتماء الضيق،[2] وتفسح لها المجال بالمساهمة الفعالة عبر منح الثقة لأفراد القبيلة واتخاذ قرارات جريئة من قبل الإدارة السياسية الليبية لتحقيق توازن قبلي سواء فيما يتعلق بالمناصب السياسية أو العوائد الاقتصادية فالقبائل الليبية بعدما كانت مهد الثورة ومتحدة في هدفها لإسقاط النظام الجمهوري ربوع الوطن، أصبحت منقسمة إلى صنفين، الأول القبائل الموالية "للمعمر القذافي" والمساندة لسياساته، وتدعم الاستمرار النظام، حيث تشكل قبائل المعارضة قطيعة لممارسات النظام القديم وآليات حكمه والتي تسعى جاهدة لحجز مكان سياسي بعد أربع عقود من التهميش، فكل طرف ينظر للآخر على اعتباره سبب الفوضى واستمرار اللأمن واعتباره تهديدا في وجه محاولات البناء الديمقراطي في المرحلة الانتقالية، وبذلك تحولت القبيلة في ليبيا من مؤشر إيجابي بدل على التنوع العرفي إلى مصدر للحروب الأهلية ومما سبق يتضح جليا تعرض القبيلة في ليبيا لحالة تغيير في أدوارها الرئيسة في إطار عملية بناء الدولة وهو ما يتجلى في رفض القبائل

[1] خالد حنفي علي، **الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية**، المجلد 47، العدد 188، مجلة السياسيات الدولية، أفريل 2012، ص 188.

[2] المولدي الأحمر، **مشاكل الولادة السياسية العسيرة لليبيا الجديدة**، (د.ط)، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، (د.ب)، ص 12-15.

بتقديم تنازلات والوصول لحلول توافقية بالتسوية عبر الحوار الوطني بدل الصراع الصفري الذي يسيطر على الذهنية القبلية، مما أدى لتأجيل الحسم في الاتفاق الوطني حول هوية جامعة خاصة في ظل تأثيرات الفاعل الخارجي المغذي للصراع بما يخدم مصالحه الحيوية[1].

المطلب الثاني: انهيار التحالفات القبلية مع النظام

أدى التحديث بعد الاستغلال لحركية ملحوظة أفقدت المكون القبلي بعض خصائصه، إذ أنه مع الانتقال من المناطق الريفية باتجاه المدن وانتشار التعليم غير وجه الوعي اتجاه حتمية التعصب القبلي التي كانت سائدة في الفكر القبلي سابقا.

وعلى الرغم من ذلك استمر التشبث سواء في المدن أو الأرياف بالانتساب للجذور القبلية والأصول العائلية، وما فتئ تأثير الانتساب القبلي يضفي نتيجة من حيث حصول أبناء القبيلة على التدرج في التقدم الوظيفي،[2] واعتمدت المصاهرة القبلية كأداة ضمان الولاءات السياسية خاصة في أعلى هرم السلطة وذلك بهدف إحلال توازنات اجتماعية تضمن للنظام الاستمرارية من خلال الاحتكام لتلك الأسس في توزيع السلطة والثروة.

كانت المشهد ولا يزال يبرز أن لبعض القبائل امتيازات تحظى بها ونفوذ في المؤسسات العسكرية وكذلك المؤسسات الأمنية، وكان من الطبيعي ترسخ هذه الظاهرة ليأخذ مجرى العادة والعرف من خلال استئثار المجموعات دون سواها بامتيازات أدت لاحتكار تلك المجموعات لحقوق اعتبرت موقوفة لهم دون غيرهم وهو ما أدى لحراك وجدال داخلي حول امتلاك الثروات خاصة من قبل المجموعات المهمشة، ولعل من أبرز القبائل التي حظيت بامتيازات واضحة المعالم "قبيلة القذاذفة" وهو ما جعلها تدافع عن النظام بكل قوة.

---

[1] خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص 188.

[2] مصطفى عمر التير، **مسيرة تحديث المجتمع الليبي مواءمة بين القديم والجديد**، الدراسات الاجتماعية، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1992.

هذه السياسات المبنية على قاعدتين "المحاصصة القبلية" و "فرق تسد"، وخلال العقود الأربعة الماضية أدت لانفجار الصراعات البينية والتنافس بين القبائل الليبية، وقد انخرطت فيه مجموعات قبلية ذات وزن سياسي واقتصادي مثل قبيلة "المقارحة" التي توحي التحليلات السياسية بأنها تقود لمحاولات الانقلابية على النظام بفضل تحكم أبنائها في مناصب الأجهزة الحكومية والأمنية، بيد أن النظام كان متفطنا لها وعمل على إفشال تلك المخططات قبل حدوثها وحتى أنه قام بتصفية خصومه وزرع الفتنة والنزاع بينهم.[1]

كان مسلك ومبدأ الثواب والعقاب أسلوب النظام في التعامل مع المجموعات القبلية الكبيرة، فالقبيلة الداعمة للنظام والمكنة له بالولاء تحظى بالدعم المادي والمعنوي جراء لوفائها له في حال حدوث أزمة معينة، وفي الجهة نجد المجموعات القبلية المعارضة لسياسات النظام كانت تواجه التهميش والاحتقار ومطالبها تواجه بعنف شديد بل وإلى أبعد من ذلك ذهب النظام لاستحداث مشروع قانون ينص على إنزال العقاب الجماعي بالقبائل والعائلات التي يثبت تمردها وخروجها عن النظام، ويلاحظ في الخطاب الإعلامي والسياسي ابتداع صفات عنيفة مشوهة لكل أطياف المعارضة على اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم.[2]

أحدث تسارع وتطور أحداث "ثورة فيفري" تأثيرا على مستوى علاقة القبائل بالنظام وتحالفاتها معه وولائها له، وقد أدى كل من الوضع الجغرافي وتطور الوضع العسكري العامل الأبرز في تسارع هذا التحويل وإنضاجه، تحت تأثير الأوضاع الثورية في كل من "تونس ومصر"، أدى المعطى الجغرافي خاصة في التخوم الليبية الغربية والشرقية دورا مهما في اتخاذ موقف معارض للنظام ومؤيد للثورة من قبل المجموعات السكانية القبلية والمناطقية

---

[1] Davis joln, **le systéme libyen. Les tribus et la revolutions, Tard de l'anglais par Esabelle dichet,** pressuniversitaire de France (recherches sur les sociétes méditerranéennes, paris,2008,p39.

[2] رضا محمد جواد، **صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي: أزمات التسمية والتنمية الأزمات**، (د.ط)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص 95.

وكان هذا الاصطفاف السياسي والجغرافي يرتكز لأبعاد تاريخية وصراع مرير مع نظام "القذافي" الذي اغتصب الحكم وأفسد الثورة، فهمش تلك التخوم تنمويا، وسلط العنف والإقصاء السياسي على أفرادها أما المعطى العسكري فتمثل في صراع مناطق الشرق وبعدها بعض مناطق الغرب مع النظام وتمردها على الدولة، مستفيدة من دعم خارجي كبير.

كان من أهم علامات انتفاض الأحلاف القبيلة على النظام الجمهوري حملة التهديدات التي بدرت منها وبداية تمردها خاصة حين استفحل العنف الموجه ضد الشعب الليبي ونذكر في مقدمتها إقبال "قبيلة الزاوية" في الجنوب بإيقاف صادرات البترول منذ بداية الأحداث ويندرج في نفس السياق "قبيلة ورفلة" التي تخلت عن دعم النظام والجهر بمعارضتها له كذلك كان موقف "قبيلة الزنتان" وغيرها.[1]

من هنا بدت بوادر انهيار التحالفات القبلية تدل على انهيار التحالفات السياسية وهو ما يشير لتخلي الزعامات القبلية الليبية عن دعم النظام وما يعني بذلك سياسيا بداية انهيار أركانه ومن هنا يتضح أن الانتماء القبلي والمناطقي والجهوي الراسخ في المجتمع الليبي يعد عاملا بارزا في تسريع القضاء على النظام القائم، وبذلك يكون النظام قد افتقر لأحد المعطيات التي كانت تضفي شرعية على حكمه في ليبيا، بحيث تم بناء المعطى القبلي على توازنا غير مضمونه وهو ما أدى إلى الفقدان التدريجي للسلطة على الرغم من محاولات البناء وكان أبرزها عسكرة الكتائب على حساب تهميش المؤسسة العسكرية.[2]

استفادت المجموعات القبلية بعد بداية انهيار النظام من غياب أسباب الخوف من بطش النظام المعروف به، بحيث تحضر الظاهرة القبلية في المشهد الجديد بالتحول من التضامن والتآزر إلى الثأر والانتقام، فبعد هدوء الأوضاع الأمنية كانت العودة للجماعة

[1] رضا محمد جواد، مرجع سابق، ص 98-101.

[2] الهرماسي عبد الباقي، **المجتمع والدولة في الغرب العربي**، (د.ط)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 60.

الأصلية والالتفاف المناطقي والجهوي للقبائل بحثا عن ترتيبات جديدة لبلورة المواقف ومحاولة فرض الذات، بحيث يتم ملاحظة الميل الواضح لإثبات الحضور الجهوي خاصة لدى المناطق المهمشة، وتزداد قوة تلك القبائل حينما تكون مدعومة برصيد نضالي ثوري يتمثل بالمشاركة في مقاومة ما عرف ب "كتائب القذافي" كما يزداد افتخار القبائل بذاتها حين تساهم في الدفاع عن المناطق الأخرى وهو ما يتيح لها حق الظهور المناطقي الجهوي.

وفي ظل ضعف الإطار العسكري انبثقت جماعات عسكرية تمثل الهوية الجهوية في إطارها التنظيمي لمجالس عسكرية لكنها باتت تمتلك شرعية وطنية بدفاعها عن مناطق أخرى.[1]

وهو ما يدل على أن هذه الجماعات تحظى بشرعية الوجود والاستمرار، بعد نجاح المرحلة الأولى من الثورة "التحرر من النظام" فتسميات "ثوار بنغازي"، "ثوار الزنتان"، "ثوار مصراته" يحيلنا لتصور في الذاكرة الليبية لمجموعة مقاتلين انتزعت شرعيتها سياسية من النظام وتكلفت بحفظ الأمن لأفرادها والحيلولة دون عدم النظام.

خلقت ردود الفعل الثأرية العنيفة سواء فردية أو جماعية حالة من الاطمئنان وعطلت عملية التسوية والمصالحة في المجتمع المحلي، في غياب تسويات أخرى كتلك التي تكون بين الثوار وبقايا النظام الجمهوري من كفاءات وزعامات محلية وهو ما أنجر عنه عدم قدرة الدولة بسط نفوذها على كل المناطق وكل القطاعات بالخصوص قطاع القضاء، واتضح ذلك من خلال أسلوب التعامل مع الذين كانوا من قيادات النظام والتي قبض عليهم بعد عملية تصفية القذافي وملحقها من عمليات ثأرية أخرى[2].

[1] خالد الحروب، **الثورات العربية والنظام العربي: التفكيك وإعادة التركيب**، العدد 147، مجلة شؤون عربية، 2011، ص 35.

[2] حسن خلدون، **صراع القبيلة والديمقراطية، حالة الكويت**، (د.ط)، دار الساقي للنشر، بيروت، 2010، ص 45.

وعلى خلفيات صراع تعود جذوره إلى تاريخ غير بعيد، اندلعت بعد الثورة اشتباكات مسلحة بين القبائل والمناطق، سرعان ما جرى تطويقها من داخل هذه المناطق من قبل السياسيين الفاعلين بمن فيهم القيادات الكبرى في المجلس الانتقالي والمجالس العسكرية المحلية للثوار.

ويمكن إبراز بعض الصدمات العسكرية بين مختلف تلك القبائل كالتالي:

– حصول صراع بين مجموعات عربية وأخرى من "الطوارق" في منطقة "غذامس".

– استمرار الصدام والصراع بين الثوار ومناصري النظام في إبراز منطقتين معروفتين بتأييدهما للنظام "بني وليد" و"سرت".

– استمرار الاشتباكات بين كل من "ثوار الزاوية" والمنطقة المحاذية من "الجفارة" مع مجموعات منشقة تنتمي لمنطقة "ورشفانة"، ولب الصراع كان السيطرة على معسكر استراتيجي في المنطقة.

– اندلاع أحداث عسكرية أقصى الجنوب حول القادة العسكرية للمنطقة بين مجموعات في "قبائل التبو"[1].

كل تلك الأحداث تغذت بمجموعة عوامل أولها رغبة كل طرف في إثبات شرعية وجوده عبر السيطرة العسكرية وتولي الإدارة في المنطقة التي يكون فيها، ثانيا كان آثار التقسيمات المجتمعية التي اعتمدها النظام السابق بمساعدة بعض المناطق وتهميش الأخرى، أما ثالثا عبر انتشار النزعة المطلبية والبحث عن الغنائم عن ضعف دور وسائل الإعلام تزامنا مانع استفحال الإشاعات بين أفراد المجتمع، وبذلك تكون تلك مظاهر النزعة الجهوية في ليبيا التي أخذت طابعا مناطقيا ذا جذور قبلية أدت في بعض الأحيان لتعالي مطالب

[1] خالد الحروب، مرجع سابق، ص 35.

النزعة الانفصالية مع تعزيز روابط القومية المناطقية بدل الوطنية وهو ما يعبر على البعد السياسي للثورة الليبية.[1]

إن الشعارات المتنوعة التي تبناها النظام الجماهيري لم تتمكن من إخفاء الدعائم التقليدية للدولة، وعلى رأسها الزعامة القبلية والثقافة الموروثة المرتبطة بها. هذه الثقافة تحولت إلى ثقافة مسيسة تسعى لخدمة مصالح القادة وتوجهاتهم .وعلى مدار أربعة عقود، يتضح أن العلاقة بين الدولة والنظام والسياق القبلي في ليبيا تختلف عن مثيلاتها في دول الجوار مثل تونس، حيث شهدت الأخيرة تفكيكًا وانحسارًا للنفوذ القبلي خلال فترة حكم بورقيبة. في ليبيا، اعتمد النظام على بناء تحالفات مع القبائل البارزة، موزعًا عليها الثروة والسلطة، في رهان أكبر على التركيبة القبلية مقارنة بالرهان على الوحدة الوطنية، والتي بقيت ضمن الأطر الشكلية فقط،[2] كان النظام يلجأ إلى القبيلة في أوقات الأزمات بغية امتصاص الغضب الاجتماعي أو لضبط النزاعات ومقاومة الحركات المعارضة، كما حدث عند توظيف النظام للقبيلة في مواجهة الحركة الإسلامية المعارضة .في المراحل المختلفة من تاريخ المملكة والجماهيرية، سعى النظام إلى استغلال النفوذ القبلي لتحقيق أجندته الخاصة، مما أدى إلى انشقاقات بين القبائل بعد الثورة .مثال بارز على ذلك هو "مؤتمر طرابلس" الذي ضم ممثلي القبائل الموالية للنظام، والذي قابله اجتماعات مكثفة لمجموعات داعمة للثورة، نتج عنها بيانات سياسية نُشرت عبر وسائل الإعلام. في إثر ذلك، تعددت المحاولات لاستخدام الانتماء القبلي في تعزيز مواقف مختلفة، وتم تداول أخبار عديدة حول محاولات عقد مؤتمرات قبلية لدعم النظام والثورة على حد سواء. وقد قوبلت مثل هذه التحركات باجتماعات لمجالس القبائل الداعمة للثورة بهدف قطع العلاقة مع بقايا النظام وإنجاز أهداف الثورة.[3]

[1] مصطفى عمر، مرجع سبق ذكره، ص 85-90.

[2] نور الهدى بن بتقة، مرجع سبق ذكره، ص280.

[3] المرجع نفسه، ص 285.

أدى تعمق الانتماءات والسلوكيات القبلية بين النخب السياسية إلى صياغة خطابات وطنية تعتمد في كثير من الأحيان على التوجهات الإقليمية والقبلية التي تتأرجح بين الظهور والخفاء كإستراتيجية تكتيكية. هذا الوضع أعاد إحياء الجدال حول التقسيم الإقليمي القديم الذي سبق ثورة 1969. كثيرًا ما تستند المطالب التنموية والسياسية لهذه المجموعات إلى هذا التقسيم، معتمدة على تحالفات تقوم على علاقات القرابة والجوار القبلي، مما يؤثر على الخريطة الاجتماعية الوطنية. كذلك، فالانتماء الاجتماعي يعتمد بشكل أساسي على الانتساب لجماعات قبلية وقرابية بدلاً من التوجه السياسي الوطني الشامل[1].

المطلب الثالث: التأثير الاجتماعي–السياسي للصراع القبلي في ليبيا

لم ينقطع ظهور القبائل في السياسة الليبية بعد "ثورة فبراير"، بل ازداد تواجدها مع تعثر المرحلة الانتقالية، حيث نشأ صراع بين القبيلة والأحزاب حول الدور السياسي. فالقبيلة تمثل جماعة أولية في ليبيا تتميز بتماسك أكبر مقارنة بالحزب، الذي يتشكل في سياق قبلي وجهوي يؤثر عليه، مما يجعله نسخة مشوهة من تلك الأحزاب التي تطورت في الغرب، حيث بلغ النضج السياسي هناك مستوى تجاوز الدور السياسي للجماعة الأولية والدين، ليصبح الانتماء للوطن والأمة هو الأسمى. لم تتمكن الأحزاب من تقديم بديل حقيقي للقبيلة، وتحولت في الكثير من الأحيان إلى أداة لتعزيز الانتماء القبلي لبعض الأعضاء ضمن صراعهم على المكاسب السياسية في الدولة الليبية.[2]

مما سبق نجد أن النخبة النافذة في ليبيا تعول على القبيلة وليس الحزب، الذي يمكن الاستغناء عنه بل ويمكن اختفاءه دون أن يتغير شيء في المشهد السياسي ولعلى المشهد الليبي يمثل صورة واضحة لغياب الأحزاب سواء في العهد الملكي أو في عهد الجمهورية أين يتم تجريمه وتخوينه، أما في مرحلة ما بعد الثورة وتجربة المؤتمر الوطني تجنبت الأحزاب

[1] نور الهدى بن بتقة، مرجع سابق، ص280.

[2] عمر خيري، **الانقسامات الاجتماعية والسياسية وعملية السلام في ليبيا**، العدد 31، مجلة العربي الجديد، نوفمبر 2015، ص 34.

الهجمة المضادة عليها وانسحبت من أوساط الجماهير كونها تفتقر لثقافة وتجربة حزبية سابقة، وأغلبها نخبة من القبليين والجهويين الذين يفتقرون لمؤهلات سياسية تؤهلهم لدخول تنافس نخبوي مفتوح على المستوى الوطني وبالتالي لابد من إلغاء التشبث بالانتماء القبلي والتمرس في الجهوية، ومن هنا يتضح أنه لا يمكن تأسيس أي كيان سياسي انطلاقا من المنطق القبلي والجهوي على اعتبار أن هذين العاملين يمثلان "الانقسام الذاتي" لأن كلا منهما يحمل في تشكيلته الذاتية بذرة انقسامه ومنه اختفائه.[1]

جاءت الانتخابات البرلمانية والجمعية التأسيسية للدستور لتأكد ذلك، حيث كان التقدم والترشح للانتخابات بعيدا عن شعارات الأحزاب ومبني على الاختيار الفردي إلا أن منطق القبيلة والجهوية ظل حاضرا في خدمة القبليين والجهويين ممن وصلوا للبرلمان وهو عدد لا يعكس القاعدة الانتخابية المؤيدة لهم على قدر ما يؤكد على عزوف الأحزاب والمواطن الليبي عن التصويت خاصة تلك الجماعات المنتمية للتيار الإسلامي والتي أدت ممارسته وحلفائه من الميلشيات والجماعات المتطرفة لتكريس ثقافة معادية للأحزاب جسدت فيما بعد فراغا سياسيا تم استغلاله من قبل القبليين والجهويين كما تم استثمار في الانتماء والعصبية القبلية سياسيا مثل ما تم استثمار الدين من قبل التيارات الإسلامية بالكيفية نفسها.

لقد كانت النخبة القبلية محل جدل في أوساط المجتمع الليبي خاصة بعد الانتخابات الأولى التي تشهدها ليبيا بعد أربعين سنة،[2] عن ذلك طمعا من النخبة في أكبر قدر من المقاعد في المؤتمر الوطني، لكن بعد فشل الأخير بدأ توغل الميلشيات على اختلاف انتماءاتها دينية كانت أو قبلية في شرق البلاد وغربها، ويمكن التمييز بين قبائل الغرب وقبائل الشرق في ليبيا، ففي الغرب كان صراع القبائل المسلح بين مجموعتين الأولى

[1] عمر خيري، مرجع سابق، ص 36.

[2] صالح السنوسي، **القبيلة في ليبيا تستنتج الوطن**، www.http://Eldlazira.com، تاريخ النشر: 10-03-2016، تاريخ الاطلاع: 10-02-2022، سا 20:29.

منخرطة في الانتفاضة وتتسم بمحاربتها النظام وبُعدها عن رموزه.[1] وأخرى حافظت على علاقتها بالنظام الأمر الذي أدى إلى تأجج الصراع المسلح بين القبائل وبالتالي فأساس ذلك الصدام القبلي كان سياسيا يتمحور حول "نظام القذافي" تم تطور لتحمل مطالب مواجهة مبنية على ثأر قديم أو مغانم سياسية مرتقبة، أما في الشرق الليبي فلم يكن هناك صراع قبلي أساسه سياسي على اعتبار أن سقوط النظام ومؤسساته كان خلال فترة وجيزة فلم يكن أمام النظام الوقت الكافي للعب على النعرات القبلية وتأجيج الصراع كما حدث في الغرب، لكن من جهة أخرى وجدت بعض الأقليات التي كانت نافذة ولها مكانة في نظام القذافي الأرضية السانحة لتطرح فكرة الفيدرالية أثناء الحرب على نظام القذافي، بحيث كان طرح الموضوع وخاصة توقيت صدمة للرأي العام الوطني خاصة وأن النظام الجمهوري لازال متوغلا في أرجاء ليبيا حيث بدأ الأمر وكأنه دعوة للتقسيم للمحافظة على النظام القائم وفي نفس الوقت تكريسا لدور الأقليات القبلية في المشهد السياسي وتمهيدا لدخول الميلشيات الدينية المسلحة المشهد الليبي ما أدى لحالة انهيار كبيرة في الوسط الليبي[2]، ولاشك أن فشل تجربة المؤتمر الوطني في وضع نواة للجيش والسلطة ودعم بعض القوى فيه للميلشيات والتي تحمل مبدأ رفض الدولة المدنية والمسار الديمقراطي فتح المجال أمام التمرد على السلطة الشرعية، وفي السياق نفسه جاء إعلان جزء من تلك النخبة "لحكومة برقة" على اعتبارها كيان دولة مستقل أين تم رفع علمها وباشرت في تصدير النفط،[3] استكمالا لأركان الدولة الأمر الواقع، غير أن الدعم الدولي والمصالح المتضاربة لم تكن في تلك المرحلة تسير مع سياق مصالح الدولة المعلنة، ومن ثم تم رفض المؤتمر الاعتراف بشرعية البرلمان المنتخب وانقسم لسلطة شرعية وسلطة فرضها الأمر الواقع، وهو الأمر الذي أجج الصراع

---

[1] عمر خيري، مرجع سابق، ص 36.

[2] صالح السنوسي، **القبيلة في ليبيا تستنتج الوطن**، www.http://Eldlazira.com، تاريخ النشر: 10-03-2016، تاريخ الاطلاع: 10-02-2022، سا 20:29.

[3] مجموعة مؤلفين، **جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**، ط1، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت، 2014، ص 501.

بين القبائل التي تتواجه حول الاصطفاف مع البرلمان الليبي في شرق البلاد والذي أصبح تحت حماية القبائل وهو ما يقوي دور القبيلة ويضعف السلطة الشرعية أو الاصطفاف للجانب المؤتمر الوطني.

ولعل ما جرى من صراع في المجلس الرئاسي حول تشكيل حكومة مخصصة، وما جرى في البرلمان حول تشكيل حكومة ثانية من صراع قبلي يؤكد تجذر الصراع القبلي في الفكر الليبي ليصبح قائما بين أفراد القبيلة الواحدة ولم تجد النخبة القبلية تبرير لهذا الانقسام سوى باتهام الإسلام السياسي بتوغله واستثماره في القبيلة والجهوية خدمة لأهدافه على حساب المصلحة العامة.[1]

لا شك أن القبيلة أكثر بنية قابلة للتلاعب من قبل أبنائها الذين يسعون لتحقيق مكانة سياسية وتميز اجتماعي ولا يمكن فعل ذلك في فضاء داخلي يتسم بالتنافس أو تحت ضغط وتهديد المصالح الخارجية التي ترى في توحد القبيلة عرقلة في تحقيق أجندتها، ومن هنا فالقبيلة رهينة قياداتها ونخبها، فإذا كانت الأخيرة وطنية تصبح القبيلة فاعل بناء أما إذا تم اختطافها من قبل نخب ذات تفكير مصلحي ذاتي فسيتحول المجتمع المبني على القبيلة للانقسام الذاتي والذي يعيق تحقيق مسار إصلاحي للوطن.

نشهد الساحة الليبية صراعا سياسيا بارزا بين مجلس النواب الذي يعد أكثر ارتباطا بالاتجاهات القبلية وتبني نظام سياسي يقوم على المؤسسة العسكرية في حين يرتبط المؤتمر بكيانات إسلامية وتحالفات ثورية ويتبنى نظام سياسي يقوم على المدنية الدستورية، ولا يختلف وضع الهيئات التي جاءت لتأسيس دستور بسبب انسحاب مكوني "الطوارق" و"التيو" لاستبعادهم من لجان داخلية وغياب "الأمازيغ" عن المشاركة في ذلك التأسيس مما يشكل أزمة دستورية أخرى، بحيث يشترط تمثيل كل المكونات الاجتماعية والثقافية في دوائر خاصة بها لتحقيق مشروع دستور توافقي[2].

[1] مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص ص 512-513.

[2] المرجع نفسه، ص 513.

كما اتخذت الانقسامات أشكالا منها انقسام ما تبقى من "جيش القذافي" بين عمليتي "فجر ليبيا" و"الكرامة" والولاءات القبلية ما يشكل معضلة الوصول إلى إدماج وتحقيق مؤسسة عسكرية وطنية هذا إلى جانب مشكل إعادة هيكلة المناصب العسكرية ومحاولة إدماج "كتائب الثوار" على اختلاف انتماءاتها وتسمياتها فنجد "كتائب الشرق" تكافح "الدولة الإسلامية" و"ميلشيات حفتر" باعتبار أنها تشكل تهديدا للثورة، أما "ثوار فبراير" فنرى أنها تنشط في إطار يتماشى مع الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في ليبيا، أما المجلس الأعلى "لثوار ليبيا" ركز على توافر ضمانات للالتزام بأي اتفاق سياسي.[1]

صراعات الجنوب الليبي

يشكل الجنوب الليبي منطقة ذات بنية هشة سياسيا ومتعددة الإثنيات، ومن أبرز التحولات التي عرفها الجنوب والذي يجسد منطق الانقسام والصراع القبلي نجد الصراعات الجهوية بين "الطوارق" و"التبو"، حيث كان التنافس على موارد الجنوب الليبي أساس معارك عديدة ترمي لتثبيت النفوذ للمكونات الإثنية، بحيث يرتكز "التبو" على مسبة تمثيلهم في مجلس النواب تعبيرا منهم عن ثقلهم السياسي والاستفادة منه لتمديد الحزام الاجتماعي "للتبو" نحو الشمال الليبي على حساب تهجير القبائل العربية، فيما يسعى "الطوارق" لتعزيز علاقاتهم مع تلك القبائل العربية وقوات "درع ليبيا"، يعطي هذا المشهد خريطة للصراع الأثني بين جماعات سكانية عديدة كما يعقد أكثر من الأزمة السياسية للبلاد وبينما يجري الصراع في الجنوب الغربي بين القبائل الليبية نجد أن الجنوب الشرقي يشهد تدخلات خارجية خاصة في منطقة "الكفرة" أين نجد "التبو" وحركة "تحرير السودان" للسيطرة على الموارد النفطية في

[1] Jean- Francois Daguzan et jean-yves moisseron : **lalibye après kadhafis essaide prospective géoholitique du conflit libyen** ,herodote,2013n°142 p81.

المنطقة ويمكن ربط هذا التوغل كنتاج لقرار حل "القوات الليبية–السودانية" المشتركة على الحدود وهو ما سهل انتقال السودانيين المسلحين للأراضي الليبية.[1]

عموما تشير التطورات الخاصة الجنوب الليبي لملامح انقسامات سياسية في مقدمتها السياسة الانقلابية التي تسعى لها قبائل "التبو" للوصول لقلب السياسة الليبية والتأثير في السلطة المركزية، وهذا استنادا لأهم تحالفاتهم السياسية مع "الزنتان" و"حفتر" والذي استعان بهم في معارك "بنغازي" بديلا عن حلفائه من القبائل الشرقية، كما يمكن قراءة المشهد بأنه محاولة الانتشار في كيان الدولة وتجاوز النطاق الإقليمي والذي بدوره يؤدي لتوطين ثوار مترامية الجنسيات خاصة ما تعلق بالمد الاجتماعي والعرقي لبعض قبائل الجنوب من يطرح مسألة تعتبر التركيبة الديمغرافية في الجنوب عموما وهي أهم تحديات صناعة دستور وطني خصوصا ما يرتبط بالحقوق الاثنية والجماعات السكانية التي يتغير وزنها السياسي مع استمرار الأزمة.[2]

المبحث الثالث: ازدواجية الصراع السياسي والعسكري في ليبيا

تعتبر النزاعات المسلحة الداخلية قديمة واكبت ظهور الدولة القومية وتطورها، حيث أن كثيرا ما نجد الأخيرة نفسها في نزاع مسلح داخلي تغذيه أسباب عدة أو صدمات مسلحة تهدف للإطاحة بالنظام القائم واستبداله بآخر، تتعدد هذه الصدمات المسلحة الغير دولية من حيث صورها لكن تشترك في المخرجات خاصة عندما يتعلق الأمر بالمصلحة المشتركة لجماعة في مواجهة جماعة أخرى.

وتعتبر ليبيا أحد وأبرز الدول التي تشهد صدمات مسلحة بين فصائل مختلفة تتغذى على الحقد المركب بين القبائل المتناحرة المدعمة بميلشيات والمدعومة من أطراف خارجية

---

[1] Christofher M.B lanchard :**libya unrest an u.s policy,c.R.s report for ngress,**75700,March 29,2011, www.crs.org ,Date d'accés 03-12-202, h22 :48.

[2] عقل زياد، **عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية، السياسة الدركية**، العدد 184، القاهرة، أوت 2014، ص 83

تحركها حسب ما تقتضيه المصالح الحيوية لتلك الجهات، حيث شهدت الأزمة الليبية ظاهرة عسكرة النزاع خاصة بعد التدخل الدولي المدعوم عربيا والذي أدى لوصول المعارضة للسلطة حيث باشرت بدورها دورها المتمثل في بتصفية الحسابات القبلية وفرض رؤيتها السياسية بقوة السلاح.[1]

المطلب الأول: ليبيا بعد الثورة: مظاهر التفكك الداخلي

عرفت ليبيا تفكك داخليا عبر عن مخرجات الإطاحة بالنظام ودخول مرحلة تصفية الحسابات القبلية وفرض الرؤى بقوة السلاح وهو ما يؤكد فشل سلطة المرحلة الانتقالية في الحفاظ على التماسك الداخلي ومحاولة إيجاد حل توافقي داخلي بعيدا عن الإملاءات الخارجية التي لا تصب إلا في مصلحة تلك الأطراف على حساب وحدة ليبيا.

وتشمل هذا التفكك الداخلي عدة أصعدة ما جعل ليبيا تتميز بالهوة والفجوة بين المؤسسات القائمة وفئات المجتمع،[2] فنجد مظاهر هذا التفكك في الشأن السياسي معبر عنه في عدة محطات تأتي في مقدمتها ضعف النظام السياسي الليبي بحيث تفتقر مؤسساته للشرعية والمرجعية القانونية التي تكرس مبادئ القانون في مقابل الاحتكام للمرجعية القبلية التي تسيطر على الفكر الليبي، وهو ما أدى لضعف أداء تلك المؤسسات في المرحلة الانتقالية وفشلها في تحقيق انتقال سلطوي يجسد الوحدة الليبية، كما شهدت الساحة السياسية الليبية اصلاحات شكلية سياسية لا تجسد الممارسة الفعلية أو المشاركة البناءة في المجتمع، وبرغم من استحداث تنظيمات شعبية كالمؤتمرات الشعبية واللجان القبلية غير أن ذلك لم يحقق مشاركة الجماهير في الإصلاح السياسي غير تلك القنوات المؤهلة بلعب دور الوسيط بين القاعدة الشعبية والسلطة القائمة.

كانت للممارسات القمعية "لنظام القذافي" ضد معارضيه الأثر الواسع في ترسيخ الانفراد بالمنصب أو بالسلطة، حيث رغم وجود مؤسسات استحدث لإدارة المرحلة الانتقالية

[1] أبو شهوة عبيد، **لماذا اختلقت ليبيا؟ هكذا حكم الثوار**، (د.ط)، دار الرواد للنشر، ليبيا، 2015، ص 35.

[2] صادق حجال، **ليبيا وإشكالية بناء الدولة-الأمة**، (د.ط)، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن ص 51.

غير أن أزمة المشاركة السياسية لا تزال متجذرة في الفكر السياسي للساسة الليبيين وهذا احتكاما لتعصب القبلي والجهوي الذي يسيطر على الذهنية الفكرية للقادة وهو ما يدفع بنشوء أزمة توزيع للموارد بشكل عادل بين مختلف تشكيلات المجتمع الليبي، إذ أن كل طرف يحاول الاستفراد بالمنافذ الطاقوية وحمايتها بالميليشيات العسكرية وهو الأمر الذي مهد لتكريس انقسام داخلي جهوي تحكمه الانتماءات القبلية والمصالح الاقتصادية بعيدا عن المشاركة السياسية البناءة المحققة للمصلحة الوطنية. إن مختلف هذه العوامل السياسية تلقي بظلها على المجال الاقتصادي لنجد أن أبرز سمات التفكك الاقتصادي الليبي يبرز في توغل الفساد وارتفاع نسبته،[1] حيث أصبحت تحتل ليبيا المرتبة 146 من أصل 180 دولة على سلم الشفافية، تأكد عمليا أن ارتفاع نسب البطالة إضافة إلى انتشار المحسوبية، وكل ذلك كان سببا في تدني قيم المواطنة لدى الليبيين، في الوقت الذي نجد فيه استفحال الاستثمار الأجنبي في مجال الطاقة لنهب الموارد الطاقوية التي تمثل ثروات البلاد وكان ذلك نتيجة لقرار القذافي بتطبيق الحلول الاقتصادية (تكريس الاستثمار الأجنبية)، كحل لتجاوز العقوبات المفروضة على ليبيا دون فتح المجال لتطوير النشاطات الاقتصادية الداخلية الأخرى.[2]

من جهة أخرى اعتمد النظام القديم مشاريع اقتصادية تهدف بالدرجة الأولى لاستنزاف مفردات موارد الدولة، ومن أهم هذه المشاريع النهر الصناعي القديم الذي تم الإنفاق عليه ما يزيد عن 75 مليار دولار لكن مردوديته لم تكن بالمستوى المطلوب ولم يسهم في تنمية القطاع الزراعي ولا الحد من ظاهرة التصحر، كما أن حصر البلاد في الصناعة النفطية الريعية عطل من عجلة التنمية الاقتصادية لعقود طويلة لتجد ليبيا نفسها أمام معادلة النفط مقابل الغذاء دون أي تنمية تذكر وهو الأمر الذي يدفع بعدم تحقيق توازن اقتصادي

[1] حميد محمد محمد، عباس أحمد محمد، **الغاز الطبيعي جيوبوليتيك الصراعات القادمة**، (د.ط)، دار الأكاديميين للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 44.

[2] المرجع نفسه، ص ص 50-51.

وانخفاض مستوى الدخل والذي يعد معوقا في حد ذاته كونه يعكس تردي الوضع الصحي والغذائي والتعليمي ويدفع في نفس الوقت لتردي منتوجية العاملين، إن انخفاض مستوى الدخل في ليبيا رغم امتلاكها لمقدرات اقتصادية يؤكد استحواذ النظام أو السلطة القائمة وبذلك القبائل الموالية له على هذه المقدرات وحرمان باقي أطياف المجتمع منها، وهو الأمر الذي زاد تعقيدا مع تدخل الميلشيات للحفاظ وحماية المناطق النفطية المحسوبة على أطراف معينة وجعل ليبيا في حالة صدام متواصل حول الموارد الطاقوية.[1]

كما أن الاختلال في هيكل صادرات ليبيا وانحصارها في سلعتين النفط والغاز جعل من ليبيا تعاني من تبعية اقتصادية بالاعتماد على الاستيراد بصورة أساسية الأمر الذي يعتبر من القيود المكبلة لحركة التنمية في ليبيا خاصة مع توغل الشركات المتعددة الجنسيات والاحتكار التكنولوجي لها من جهة أخرى نجد أن القطاع المصرفي يواجه تحديات وقيود قانونية، فقد تعاني المصارف التجارية حالة من ضعف نظامي لقطاع السيولة بسبب بطئ عودة سوق النقد الأجنبي لوضعه الطبيعي مقابل الدينار الليبي خاصة في ظل العقوبات الأممية والضغط الأجنبي على ليبيا والذي جعل مصرف ليبيا المركزي عاجز على توفير نقد أجنبي كاف للسوق.[2]

تسبب التطور المتسارع المعقد لمجموع الأحداث في ليبيا مع تعدد اللاعبين والدعم الخارجي للثوار وحدوث فوضى انتشار المجالس العسكرية في مختلف المدن ونظامها الخاص في توزيع السلاح، في الانتشار الواسع والكثيف للسلاح في الداخل الليبي، وتسلح القبائل والصراع بينما وشكل في الوقت نفسه عبئا أمنيا على السلطات الليبية المستحدثة لتسيير المرحلة الانتقالية ما يؤجل استقرار الوضع الداخلي في البلاد.

---

[1] خليفة جودة محمود وآخرون، **الميلشيات والحركات المسلحة في ليبيا**، (د.ط)، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2015، ص 81.

[2] دان سميث، **الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من منظور شامل في مؤلف: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي**، تر: أمين سعيد الأبوبي، (د.ط)، دار دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص 55.

رغم تشكيل جيش التحرير الوطني في بدايات الثورة إلا أنه لم يعبر فعليا عن حين قادر حماية الوحدة الوطنية بقدر ما عبر عن التحام كتائب مسلحة مستقلة شكلها ضباط ما يقون ومجموعات من المواطنين،[1] وتوضح موجات الصدام العسكري المسلح بين مختلف التشكيلات أن الميلشيات التي لعبت دورا في الإطاحة بالنظام باتت تشكل مشكلة في ضبط الوضع الأمني، ويكتنف الغموض عدد كل منها قيد التشكيل والحل وإعادة البناء استنادا لمجموعة من الديناميكيات المحلية ومعظمها ذو طبيعة جغرافية ترتبط بمنطقة معينة وحبيسة توجهات قبلية مناطقية بعيدا عن امتلاكها أجندات سياسية واضحة تتعدى الدفاع عن مصالحها وتأمين بلداتها.

كما أن انتهاجها لإجراءات منفصلة سواء في تسجيل أعضائها أو طريقة تسلحها أو آليات الاعتقال والاحتجاز، أدى إلى تجسيد ما يسمى بعميلة مأسسة خاصة بها مقلدة بذلك الجيوش النظامية لتصبح هياكل موازية لها وهو ما يزيد من خطورة الانزلاق الأمني الداخلي وتداعياته، تزداد قوة هذه الميلشيات مع حصولها على أصول ومواقع تريد الدفاع عنها، كما أن التجاذبات القبلية ومخاوف البطالة للثوار بعد تفكيك هذه الجماعات عقد من احتمالية تفكيكها أكثر، ولذلك من المستبعد تخلي هذه الميليشيات ولا المدن التي تدعمها عن امتلاك السلاح في ظل عدم وجود ثقة في العملية السياسية والتي تعاني من غياب حكومة تمثيلية شرعية والانقسام بين الاتجاه الإسلامي والعلماني من جهة إضافة إلى الانقسام بين ممثلي النظام القديم والسلطات القائمة.[2]

تعتبر مسألة المصالحة الوطنية وإدماج قوات الأمن في النظام السابق لا تقل خطورة في التعبير عن التفكك الداخلي الأمني في ليبيا، خاصة مع تصاعد التوترات بين فئة الثوار الذين اكتسبوا قوة جديدة وبين فئة ممن كانوا ضمن صفوف النظام السابق تحت القيادات

[1] دان سميث، مرجع سابق، ص ص 60-61.

[2] محمد مجاهد الزيات، **إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية في دول الثورات**، تاريخ النشر: 17-08-2015، saidies.aljazira.net/.../2013241007/htm، تاريخ الاطلاع: 09-11-2022، سا 19:30.

الأمنية البيروقراطية التي عملت لفترة طويلة في ظل نظام القذافي ما عمق الفجوة بيت الثوار الجدد ومؤيدي النظام السابق، لكن ما زاد الوضع تعقيدا غياب مؤسسات وطنية قضائية لها القدرة على بسط قوانين تعمل على إرساء قنوات شرعية لتحقيق هذه المصالحة الأمنية الوطنية.

ويمكن القول بوجود خلافات بين فريقين في هذا الشأن الأول يضم كل من الإسلاميين وقوى داخلية وأخرى معارضة في المهجر ويدفع باتجاه ضرورة عدم إدماج كل من له صلة بالنظام الجمهوري القديم في النظام الليبي الجديد وهو ما يؤكد على الهوية القبلية الثأرية والتي تدفع الثوار للصدام مع الموالين "للقذافي" هذا ما أصدرته "منظمة العفو الدولية" في تقرير لها 2012 بإشارتها إلى عمليات اعتقال واحتجاز للأفارقة الذين زعم أنهم في صف الموالين للنظام القديم وفريق ثان يدعم إدماج بقايا النظام الجمهوري في النظام الجديد والتعامل مع المسألة بطريقة حضارية لتجنب الصدامات السياسية والأمنية لكن يبقى انتشار السلاح ورسوخ قيم الثأر القبلية يسود المشهد الليبي ويقف عائقا أمام دمج وانصهار مختلف الأطياف السياسية والتشكيلات الأمنية وتحقيق التماسك الداخلي والاستقرار الأمني.[1]

تواجه السلطة المرحلة الانتقالية أزمة دائمة فيما يتعلق بضبط الحدود الليبية واستعادة السيطرة على الأسلحة خاصة ما تعلق بتلك المنهوبة من ترسانة "القذافي" بعد تدخل والتي تم الاستيلاء عليها بعد تدخل حلف الأطلس للإطاحة "بالقذافي"، ومن هنا تبرز القضايا الشائكة المتعلقة بتركة النظام السابق، حيث تم تشكيل شبكات من المنظمات المسلحة وامتداداتها للدول المجاورة في الجنوب الليبي والاعتماد على التجارة غير شرعية عبر الحدود لتأمين المعيشة خاصة ما تعلق "بقبائل التبو والطوارق" التي تطالب بالاهتمام بمصالحها قبل

[1] صورية زواشي، **انتشار السلاح الليبي، تعقيدات أمنية وهواجس إقليمية**، مركز الصحراء للدراسات والاستشراف 2015، تاريخ النشر 15-02-2016، https://essaharaa.net/archive-2/6349، تاريخ الإطلاع: 10-11-2022، سا 21:00.

الاستعداد للمساعدة في معالجة مصالح الدولة الليبية في تأمين الحدود.[1] وهو ما يتسبب بمشاكل للمنطقة ككل يأتي هذا في ظل تواجد قطاع أمني متهالك يفتقر للتنسيق المركزي والذي تجسدت مظاهره في تفتت البنى والمؤسسات الأمنية بعد الأحداث المتعاقبة لثورة فبراير الواقع الذي يصعب فيه إعادة بناء قوات مسلحة بالسرعة المطلوبة لمواكبة الانتقال الآمن لتحقيق دولة موحدة ذات أسس ديمقراطية.

من المؤكد أن حسن التعامل مع هذه المسائل المتداخلة الأبعاد والتي تجسد مظاهر التفكك الداخلي في ليبيا سيشكل العامل الرئيسي في تحديد مستقبل ليبيا في المرحلة المقبلة، وسيكون بمثابة صمام الأمان للنظام الجديد في مواجهة هذا التفكك ومحاولة الاحتراق الخارجي، والتحرر من الوصاية الغربية الاقتصادية، ومن جهة أخرى تطبيق فكرة لجان المصالحة الوطنية وبناء جهاز أمني وإعطائه الطابع الرسمي للخروج من المأزق الأمني وإدماج مختلف التشكيلات القبلية والجهوية وحملها على الالتفاف حول المصلحة العامة.

المطلب الثاني: متغير البعد الداخلي وعسكرة النزاع في ليبيا

تتميز منطقة الشرق الأوسط بالتنوع الديمغرافي وكذا الثراء من حيث المذاهب الأديان والطوائف، غير أن هذا التنوع لم يسهم في تحقيق التماسك الاجتماعي المبني على أسس التعايش والتقارب بل أصبح عاملا للصراع الداخلي والانقسام المناطقي، خاصة مع سيادة سياسات التمييز والتهميش لمنطقة على حساب أخرى، وهو ما أسهم في إذكاء ظاهرة التسلح وخلق بيئة من الفوضى ملائمة لتعزيز ميول الأقليات على حمل السلاح والدعم القتالي حماية لأمنهم ومصالحهم، وما زاد الوضع تأزما توغل الجماعات الإرهابية العابرة للحدود واستغلالها للأقليات الجهوية بما يضمن الحفاظ على مصالحها الحيوية.[2]

[1] عبد الله كامل، **عسكرة القبيلة: دور السلاح في إشعال الصراعات الداخلية في ليبيا**، (د.ط)، مركز حريات التنمية للدراسات، الأردن، 2012، ص 61.

[2] المرجع نفسه، ص 70-72.

لم تكن ظاهرة توجه الأقليات لحمل السلاح بالأمر الجديد خاصة عن ليبيا، حيث كانت نتيجة لسياسات النظام الجمهوري الذي شجع على تسلح القبائل في ظل غياب جيش وطني يضمن الأمن الداخلي وحماية مصالح الجماهير، وأصبحت الظاهرة تشكل أبرز معالم تفاعل حركات التمرد المسلح التي تقودها العديد من المجموعات المسلحة، وتتحكم هذه الظاهرة لمجموعة من المسببات التي أدت لتجذر عسكرة الأقليات في ليبيا خاصة بعد التدخل الدولي في ليبيا وهي كالتالي:

1. الممارسات السياسية للتركيبة الاجتماعية: من المعروف أن ليبيا دولة ذات تكوين اجتماعي قبلي متعدد المناطق، فالنظام الجمهوري كرس لممارسات تمييزية اتجاه بعض القبائل الموالية على حساب أخرى تم تهميشها وبذلك ثم خلق مناطق متصارعة على أساس قبلي مبني على الثأر والانقسام[1]، فقد مكن إغلاق "القذافي" للقضاء العام وتجنب أصوات الانشقاق الجانبية من تكريس الممارسات السلطوية وأجهزة المحاباة والبيروقراطية، كما فاقم هذا الوضع الضعف العام الذي يكتسي المعارضة ومنظمات المجتمع المدني،[2] ونتيجة لذلك لم يكن أمام الناشطين السياسيين والمواطنين الفضاء الواسع لإجراء المصالحات، بل وتم اضطرار للاصطفاف سواء مع الحكومة أو المعارضة المهمشة أو الذهاب لما هو أخطر وهو الاصطفاف ضمن مجموعات مسلحة لفرض منطق سياسي معين أو الحفاظ على المصلحة.

2. استهداف التنظيمات الإرهابية للأقليات: توجهت التشكيلات الإرهابية لاستهداف الأقليات واستقطابها للاصطفاف والانضمام لها وبغية استغلالها في خدمة أجندتها بعيدا عن استرجاع حقوق تلك الأقليات ورعاية مصالحها بل وتعد ذلك إلى تعرضها للاحتجاز والتنكيل بسبب الصراعات المسلحة بين مختلف المناطق القبلية. من جهة أخرى شهدت ليبيا تصاعد

---

[1] عبد الله كامل، مرجع سابق، ص 71.

[2] نجم الدين الرفاعي، **دراسة الأقليات الأثنية في سوريا**، معهد العالم للدراسات، تاريخ النشر: 23-08-2016، http://www.all4jyria.info/Archve/3-38069، تاريخ الإطلاع: 18-11-2022، سا 18:45.

لأدوار الجيوش الميليشاوية وبشكل خاص في المناطق التي تحوي الحقول النفطية في ليبيا وهنا نتحدث عن "المشير حفتر" والقبائل المسلحة بالميليشيات الموالية له والتي تعدت في توغلها وتأثيرها لحد المطالبة بحكم ذاتي وحتى إبرام اتفاقيات مع جهات أجنبية تتعلق ببيع حصص من المنتوج النفطي على اعتبار أنه يخضع لإرادتهم طالما المنطقة النفطية تحت سيطرتهم.[1]

3. انتهاك حقوق الأقليات القبلية: عرفت الأقليات والتشكيلات القبلية على مستوى السنوات الماضية انتهاكات واسعة وممنهجة من قبل النظام السابق، خاصة ما تعلق بالقبائل المناهضة لسياساته، وهو ما دفع لتنامي المطالب الانفصالية سواء إداريا أو سياسيا خصوصا مع ظهور نزعات تكوين كيانات سياسية مستقلة بمعنى وجود مطالب انفصالية تطمح للحكم الذاتي ومدعومة من أطراف خارجية تجمعها روابط دينية، عرقية أو مصلحية.

4. المساعدة العسكرية للميليشيات المسلحة: تحظى التشكيلات القبلية المدعومة بميليشيات مسلحة بدعم من قوى تناصرها بناء على روابط إيديولوجية طائفية، ومصالح سياسية والأهم المصالح الاقتصادية، لتصبح بذلك دولة مقسمة مناطقيا لقبائل موالية لقوى خارجية تضمن بها استمراريتها وتدافع على بقاء مصالحها الحيوية وهو الأمر الذي يدفع بالصدام المسلح بين مختلف تلك القبائل ويخلق حالة اللاستقرار الداخلي ويعزز التوغل الخارجي ونتيجة ذلك تحولت ليبيا من التنافس الخارجي برعاية قبلية داخلية.

عرفت ليبيا داخليا انتشار ظاهرة الجماعات المسلحة في إطار ما عرف "بحركة اللجان الثورية" والتي اعتبرت أحد أعمدة الهيكل الأمني غير الرسمي في ليبيا، وتشكلت تلك الميلشيات المسلحة لحماية بقاء النظام واستمراريته خاصة بعد المحاولات المتعددة من الانقلابات العسكرية وبذلك تم تكرس نفوذ تلك الكتائب المسلحة على حساب القوات المسلحة النظامية التي حرص "القذافي" على عدم تشكيلها حماية لاستمرار حكمه. بعد "ثورة فبراير"

[1] التقرير العربي الإستراتيجي، **الميلشيات الهوياتية: صعود ظاهرة عسكرة الأقليات في الشرق الأوسط**، القاهرة، 2015، ص ص 387-388.

2011 انتشرت الميلشيات بشكل واسع تحت مسمى "الثوار" وتضم في صفوفها المدنيين ذوي الانتماء القبلي، وهو ما يوضح مدى هشاشة الدولة والفشل في الوصول لاتفاق سياسي حول إدارة المرحلة الانتقالية دون اعتقال عاملي الانقلاب الأمني والفوضى بفعل الفراغ المؤسساتي.[1]

خريطة أهم القوى المسلحة في ليبيا

المصدر: سكاي نيوز، **خريطة انتشار القوات والمسلحين في ليبيا**، تاريخ النشر، 19-06-2016، https://www.skynewsarabia.com/middle-east/850988-، تاريخ الاطلاع: 09-09-2024، سا 3:30.

توحدت الميلشيات على اختلاف تكوينها ومنطقة نفوذها للإطاحة بالنظام الجمهوري إلا أن غياب القادة أدى لصدام الأخيرة واشتباكها للسيطرة على العاصمة واكتسبت فيما بعد قوة تأثير وتمكنت من لعب دور سياسي من خلال ممثليها في المؤتمر الوطني العام وهو تعتمد في تركيبتها على القرابة القبلية، استطاعت هذه التشكيلات الانخراط في اللعبة السياسية وتكوين علاقات بالفاعلين السياسيين على اعتبار أنها قوى تعزز من سيطرتهم وبذلك أصبحت تستغل لتمرير أجندة الجهة الحاكمة خاصة في ظل غياب جيش نظامي أو مؤسسة عسكرية تحفظ الأمن العام.

[1] التقرير العربي الاستراتيجي، مرجع سابق، ص 390.

عملت الحكومة من خلال مؤسساتها لمحاولة احتواء الميلشيات وإدماجها بغية السيطرة عليها ومحاولة إصلاح القطاع الأمني وذلك بتشكيل قوات الشرطة والجيش غير أن هذا الهدف لم يتحقق لأسباب عدة منها: ضعف القوات النظامية، تعدد الميلشيات، السيطرة على القطاع الأمني، الأمر الذي شجع على الاقتتال بين مختلف تلك الميلشيات وفتح المجال لشخصيات العسكرية كالخليفة "حفتر" للظهور على الساحة كمدافع لمصالح الجيش ضد تلك الميليشيات التي تمنع إعادة تشكيل القوات المسلحة الليبية والدخول في صدامات مسلحة. ليؤدي كل ذلك إلى إدخال البلاد في حالة من الانفلات الأمني رغم تعاقب الحكومات الانتقالية[1].

ويمكن إبراز أهم الميليشيات الفاعلة حسب المناطق كالتالي:

أ. **ميلشيات الزنتان:** وتضم "مجلس الزنتان" العسكري الثوري والمجلس الثوري "لطرابلس" وكتيبتين "القعقاع والصواعق".

ب. **ميلشيات طرابلس:** تتكون من المجلس العسكري لطرابلس(T.M.C) والمجلس المحلي لطرابلس (T.L.C)، وكتيبة النواصي المكلفة بمكافحة الجريمة إضافة لقوة الردع الخاصة.

ت. **ميلشيات مصراتة:** هي أكبر قوة مقاتلة في مرحلة ما بعد القذافي حيث تضم ما يقارب 200 وحدة ميلشية بـ 40 ألف مقاتلا وهي في تنافس مع ميليشيات الزنتان، كان لها دور في تحرير "سرت" و"طرابلس" من قوات النظام السابق.[2]

ث. **ميلشيات بنغازي:** تنقسم لميلشيات غير إسلامية وتضم: "كتيبة الصاعقة"، "جيش برقة" (C.P.F)، أما الإسلامية منها فتتشكل من أنصار الشريعة كتائب شهداء17 فيفري و"كتائب شهداء أبو سليم".[3]

---

[1] التقرير العربي الاستراتيجي، مرجع سابق، ص 390.

[2] مجموعة الأزمات الدولية، **الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا، الشرق الأوسط، فهم الصراع في ليبيا**، تقرير الشرق الأوسط، رقم 107، 6 يونيو 2011، ص 09.

[3] نجم الدين الرفاعي، **دراسة الأقليات الأثنية في سوريا**، معهد العالم للدراسات، تاريخ النشر: 23-08-2016، http://www.all4jyria.info/Archve/3-38069، تاريخ الإطلاع: 18-11-2022، سا 18:45.

ج.**هيئات تابعة للدولة:** وهي تشمل كل من: "غرفة عمليات الثوار الليبيين"، "قوات درع ليبيا" (L.S.F) واللجنة الأمنية العليا (محكمة أمن الدولة S.S.C).

خضعت ليبيا لتفاعلات بين مجموعات مسلحة تميزت بتعدد توجهاتهم وانتماءاتهم وهي نتيجة حتمية لغياب فعالية المؤسسات السياسية والأمنية والتي افتقدت للشرعية الشعبية بفعل الصراع الدستوري وسوء التسيير من قبل قادة المرحلة الانتقالية، وهي المرحلة التي اتسمت بتعدد مراكز صنع القرار السياسي والعسكري ما شجع على استفحال الجماعات المسلحة التي رفضت الخضوع للسلطة المركزية.

شهدت الساحة الليبية صدامات مسلحة بين مختلف الميلشيات لأسباب تمثلت في رغبة كل طرف السيطرة على الموارد النفطية للبلاد ومرافق البنى التحتية من منشآت وموانئ وغيرها، فنجد كأمثلة على ذلك صراع "ميلشيات مصراتة" 2011، اغتيالات وإنفجارات "بنغازي" أواخر2012، مشاهد الصدام العسكري بين قوات الجيش الوطني الليبي وقوات المتحالفة مع "مجلس ثوار بنغازي" ككتيبة أنصار الشريعة وكتيبة درع ليبيا.

هذا المشهد المتأزم أمنيا فسح المجال لتوغل واستفحال تنظيم الدولة الإسلامية "بدرنة" في أواخر 2014،[1] أين استطاع احتلال مساحات واسعة في الشرق مع بدايات 2016 بعد خسارته ميادين "سوريا والعراق" ووجد في ضعف الحكومة الليبية وتناحر الميلشيات البيئة الملائمة لإعادة ترتيب وتعزيز قدراته[2].

توسع نطاق الصدام بين الميلشيات من حيث الأهداف من اقتصادية لسياسية، خاصة في "طرابلس" أين اندلعت الاشتباكات المسلحة بين الميلشيا الموالية لرئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة" والميلشيات الداعمة لرئيس الحكومة المكلف "فتحي باشاغا"، حيث انقسمت المنطقة الغربية عسكريا بين الطرفين، وهو ما كشف عن تغيير في خارطة الولاءات والتحالفات، فإلى جانب الانقسام السياسي الذي تسبب فيه الصراع على

[1] صادق حجال، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[2] المرجع نفسه، ص 60.

السلطة وفوضى الميلشيات والسلاح،[1] وتخضع "طرابلس" لسيطرة ميلشيات الداعمة لحكومة "الدبيبة" على غرار جهاز دعم الاستقرار وقوات الردع وهما أقوى الميلشيات إلى جانب قوة دعم الدستور والانتخابات، و"كتيبة فرسان جنزور" التي تتمركز غرب العاصمة و"كتيبة رحبة الدروع" بمنطقة "تاجوراء"، في مقابل ذلك نجد "حكومة باشاغا" مدفوعة بكتيبتي "777 والنواصي"، أما في مدينة "مصراته" نجد أن أقوى الميلشيات المسلحة بالمنطقة الغربية "العمليات المشتركة" اختارت دعم "الدبيبة" في حين اصطفت ميلشيا "لواء المجحوب" وراء "باشاغا"، كما حظي الأخير بدعم الميلشيا التي تقع تحت حكم "اللواء أسامة الجويلي باشاغا" في مدينتي "الزنتان" و"الرشفانة".[2]

إن هذا المشهد أدى لتأزم الوضع الأمني أكثر في "طرابلس" وأعاد فرضية الحرب الثانية إلى المنطقة، حيث أن الاشتباكات المسلحة تحصد عشرات الأرواح والمصابين، فيما ثم تبادل الاتهامات بين المسؤولين حول من المتسبب في الانفلات الأمني للمنطقة وتدور المواجهة من أجل استلام السلطة بين حكومة الوحدة التي تتمركز في "طرابلس" و"حكومة باشا" المدعومة من البرلمان في الشرق، في حين تم اصطفاف الميلشيات كل حسب مصالحه وراء أحد الطرفين وهو ما عقد الوضع الأمني أكثر وانعكس في نفس الوقت على أداء المؤسسات والحكومة المنوطة بتسيير المرحلة الانتقالية ومحاولة سد الفراغ السياسي.

من جهة أخرى يشهد مطار جنوب العاصمة "طرابلس" احتدام الصراع حول الميلشيا المكلفة بتأمينه، حيث أوكلت المهمة لقوة "دعم المديريات" وهو الأمر الذي لم تتقبله باقي المجموعات المسلحة، وقامت على إثر ميليشيا دعم الاستقرار بالتحالف مع مجموعات مسلحة من مدينتي "زنتان والزاوية" بالتحالف والتمركز في معسكر 77 القريب من المطار وتتصارع مختلف تلك الميلشيات المسلحة على تأمين المرفق الحيوي نفسه وما يترتب عنه

[1] صادق حجال، مرجع سابق، ص 68-70.

[2] منية غانمي، **هكذا توزع خارطة ولاءات الميلشيات في طرابلس**، تاريخ النشر في: 28-08-2022، www.http://alarabia.net/GST، تاريخ الاطلاع: 15-014-2022، سا 19:50.

من عوائد ومكافئات لصالح المجموعة التي تتمكن من السيطرة عليه غير أن الدوافع لا تنحصر في الجانب المادي بل تتعدى ذلك بالنسبة لميليشا "الردع" التي لا ترغب في عودة المطار للعمل كون ذلك يفقدها نقطة قوة إستراتيجية متمثلة في سيطرتها على مطار "معيتيقة الدولي" وهو الوحيد الذي يخدم "طرابلس" وبذلك تخسر نفوذها وهو الأمر الذي لا تقبله.[1] تزامنا وتوسع نطاق ومجال الصدام بين الميلشيات المسلحة والذي لم يغفل حتى اللاجئين خصوصا في المناطق الحدودية لليبيا أين تم تجميدهم خدمة لمصالح تلك الجماعات المسلحة. عكفت اللجنة العسكرية الليبية المشتركة (5+5) على إعداد خطة لحل تلك الميلشيات تحت رعاية أممية من المقرر تبينها ضمن عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج أو ما يسمى برنامج (D.D.R) محاولة بذلك إعادة تجربتها في "رواندا" على ليبيا، ويعتبر حل الميلشيات ونزع السلاح من بين القضايا الجوهرية لإعادة سيادة الدولة عبر احكام السيطرة واحتكارها للقوة لبسط النفوذ، ترتبط هذه الميلشيات حسب التحليلات السياسية بثلاث تهديدات كبرى تبقي على الأزمة الليبية مشتعلة الأول سياسي يتمثل في فرض الميلشيات لمعايير وحقوق المواطنة التي تلائمها على حساب حرية تقلد الليبيين للمناصب وشغور مراكز الإدارة العامة، والثاني عسكري يتمثل في نفوذها العسكري وما ينجر عنه من أعمال عنف وفوضى داخلية أما اقتصاديا فتتجسد في سيطرتها على مناطق إستراتيجية إضافة للسيطرة على تجارة العملة والنقد الأجنبي وهو ما يؤثر على شبكة الأسواق الوطنية.[2]

تتوالى الاجتماعات بخصوص قضية نزع السلاح في ليبيا منها استضافة "بريطانيا" لاجتماع موسع بحضور أفراد لجنة (5+5) عبر دوائر الاتصال المغلقة من "طرابلس وبنغازي" ومناطق أخرى وشارك فيها المبعوث الأممي في ليبيا وعدد من أعضاء البعثة الأممية، بحيث تم نقاش خطة عمل لمعالجة الأوضاع ووضع رؤية شاملة حول عمل

[1] محمد سالم، **ليبيا: تحالفات ميليشياوية يتصارع مع مطار طرابلس**، تاريخ النشر: 18-02-2022، www.http://sky news arabia.cim/niddle-east تاريخ الاطلاع: 20-12-2022، سا 00:00.

[2] لطفي موسى، **تطور الجماعات المسلحة الليبية**، مجلة الوطن العربي، العدد 24، أفريل 2020، ص 35.

المجموعات المسلحة وأماكن تواجدها استكمالا لما تم طرحه من آليات لتحقيق هذه البنود هذا إضافة للجهود الدبلوماسية المبذولة خاصة من قبل بعض الأطراف الدولية الأكثر انخراطا في هذا الملف، حيث نجد أن "أمريكا" شاركت عبر سفيرها لدى ليبيا خطة اللجنة العسكرية الليبية المشتركة لنزع السلاح عبر مجموعة من الاجتماعات طرح فيها تفكيك الميلشيات وإعادة إدماجها في مؤسسة عسكرية وطنية كخطوة مبدئية لتصفية التدخلات الخارجية في الشأن الليبي والخروج من الانفلات الأمني في ليبيا.[1]

المطلب الثالث: ثنائية الصراع بين التيارات الإسلامية والليبرالية في ليبيا

اتسمت العقود الثلاث الأولى من مرحلة "القذافي" بمحاربة الحركات الأصولية القومية على الخصوص تجربة الجماعات ذات التوجه الإسلامي وبالأخص الفئة المقاتلة منها، حيث تم اتخاذ سلسلة إجراءات لإحداث قطيعة شاملة مع النظام "الملكي السنوسي" ورموزه، ومن مظاهر ذلك غلق الجامعة الإسلامية السنوسية وتطهير الجامعة من المفكرين الإسلاميين وتحت مسمى إعلان الحرب الثقافية على المرضى والبيروقراطيين.

واستثمر نظام "القذافي" مسألة تخويف الغرب من الإسلاميين للتأكيد على أن الثورات العربية ما هي إلا ربيع للإسلاميين المتشددين، وحذر من توغل القاعدة في الحوض المتوسط وحصول قرصنة بحرية للأساطيل التي تمر عبر البحر المتوسط في إشارة مبدئية لرفض أي محاولة لاستنساخ تجارب الانتفاضة الشعبية في كل من "مصر وتونس".[2]

يعتبر التوجه السياسي للجماعة الإسلامية متجذر في الوسط الليبي، فبالرغم من أن الملك "إدريس السنوسي" حظرا لأحزاب السياسية في تلك الفترة إلا أن ذلك لم يضع تلك الجماعات من التعايش مع النظام، بعد ذلك دخلت الجماعة في صدام مع "نظام القذافي"، حيث تم سجن ونفي أعضاء الحركة ومنع مزاولتهم لأي نشاط سياسي والذي أصبح سريا

[1] أحمد موسى بدوي، **مخاطر تفكيك الدولة: ليبيا بين إرهاصات التحول الديمقراطي**، (د.ط)، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، 2013، ص 68-70.

[2] المرجع نفسه، ص 70.

فيما بعد وجسدت الحركة في البداية تأثرها بالإخوان في "مصر" وبعد ذلك تكيفت مع البنية الليبية في برامجها وسياساتها وأصبحت ذات توجه قومي أكثر منه إقليمي، ومن مظاهر ذلك دخول بعض أعضاء الحركة في مفاوضات سرية قبل اندلاع الثورة لغرض الإصلاح وإطلاق سراح المساجين وهو ما يؤكد على تكيف الجماعات الإسلامية مع النظام التسلطية وتحقيق لمطالبها وترسيخ لمبادئها.[1]

وجاءت الانتخابات لتبرز الصراع السياسي بين الإسلاميين والليبراليين، حيث شهدت الساحة السياسية الليبية استقطاب شديد بين تيارين: "التيار الليبرالي" ممثلا بالأساس في تحالف القوى الوطنية و"التيار الإسلامي" ممثلا في كل من حزب العدالة والبناء وحزب الوطن.

أ. **تحالف القوى الوطنية:** يضم نحو 60 حزبا صغيرا، إضافة لعديد جمعيات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية المستقلة أغلبها من التيارات العلمانية والليبرالية، يرأس التحالف "محمود جبريل" وتم وصف التكتل على أنه ليبرالي وعلماني وهو ما يرفضه "محمود جبريل" ويؤكد على التحالف بضم كل الأفكار ويلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية وينادي بالإسلام الوسطي المعتدل، ويرتكز هذا التحالف على المواطنة، الديمقراطية وحقوق الإنسان، وترشح عنه 70 مرشحا باستثناء ترشح رئيس التحالف.

ب. **حزب العدالة والبناء:** تأسس على يد شخصيات إسلامية مستقلة ليبية بعد إعلان تحرير ليبيا، وتم انتخاب هيئته العليا والمصادقة على نظامه الأساسي أثناء عقد مؤتمره التأسيسي في مارس 2012،[2] وانتخب "محمد حسن صوان" رئيسا له وتم ترشيح عنه 73 عضوا من الحزب في الانتخابات، ويتم توصيف الحزب على أنه مقربا من جماعة الإخوان المسلمين وهو ما تنكره قيادات الحزب وتعتبر أن حزب العدالة والبناء حزب مدني مفتوح للجميع

[1] لطفي موسى، مرجع سابق، ص 37.

[2] أحمد موسى بدوي، **لماذا يحرقون ليبيا: قراءة في نتائج انتخابات مجلس النواب**، موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، 5 أوت 2014.

وينفصل تنظيميا وإداريا عن جماعة الإخوان، وأهم المبادئ التي يقوم عليها الحزب: الالتزام بقيم الإسلامية وبالشريعة كونها المصدر الرئيسي للتشريع، إرساء دولة ذات مؤسسات، ترسيخ قواعد التوافق السياسي والمجتمعي وتكريس العدالة والمساواة بين فئات المجتمع. ويضع الحزب ضمن أولوياته إعادة الاستقرار الداخلي بتحقيق المصالحة الوطنية وإرساء دولة القانون[1].

ت. **حزب الوطن:** أسسه "عبد الحكيم بلحاج" الرئيس السابق للمجلس العسكري "لطرابلس" والأمير السابق لجماعة القتال الإسلامية الليبية، وهو حزب ذو مرجعية إسلامية، ويؤكد في ميثاقه على تحقيق المساواة والمساهمة في بناء ديمقراطية تعاونية انطلاقا من الإدمان بحرية الرأي والتعبير.[2]

إلى جانب هذين التيارات شاركت تشكيلات حزبية متعددة في هذه الانتخابات أهمها: حزب الاتحاد من أجل الوطن والذي ركز على التصدي لمحاولات عسكرة الثورة ودعم حقوق الثوار المشروعة سياسيا واقتصاديا، وكذلك نجد حزب الجبهة الوطنية وهو تابع للجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا والتي تضم الإسلاميين متعددي التوجهات ونص برنامجه على فصل السلطات ونادى باحترام التعددية الحزبية وكذا أكد على ضرورة التداول السلمي على السلطة، إلى جانب تلك الأحزاب نجد حزب تجمع الأمة الوسط، والذي يضم قيادات الجماعة الإسلامية المقاتلة سابقا بحيث أن هذا الحزب أكد ضمن مبادئه على تعزيز القيم الأخلاقية وتعزيز دور المرأة للمشاركة في الحياة العامة ضمن إطار القيم الإسلامية.

من الملاحظ أن الفراغ الكبير الذي تركه سقوط "القذافي" في الساحة السياسية أدى إلى صراع علني سياسي بين مختلف التشكيلات السياسية والتكتلات المدنية حول من له الأحقية في ملئ الفراغ، لذلك نجد تزايد في عدد الأحزاب دون أي دور مؤثر لها في المشهد

[1] لطفي موسى، مرجع سابق، ص 37.

[2] رمزي سلامة، **رياح التغيير في العالم العربي (2010-2012)، الثورة الليبية**، (د.ط)، إدارة الدراسات والبحوث، الكويت، 2012، ص 48.

السياسي، فهذا التأسيس يفتقر بالأساس للهوية السياسية، والبرامج الحزبية أو حتى المواقف من القضايا الراهنة للبلاد.[1]

وشكلت انتخابات المؤتمر الوطني العام حالة انتقالية بفوز "التيار الليبرالي"، ليبقى بالأساس الصراع بالأساس بين الإسلام والدولة المدنية الحديثة، وعلى اعتبار أن الإسلام واقع يمتد في حياة الليبيين منذ الفتح الإسلامي فهو ثابت راسخ في العقول ولا يحتاج لبرنامج انتخابي إسلامي بحت وهو ما يؤكد بذلك فشل الإسلاميين للوصول لأهدافهم وتحقيق برامجهم في نفس الوقت نجد أن الليبراليين أعلنوا عن التزامهم بالمرجعية الإسلامية دون الإشارة إلى العلمانية في الخطاب السياسي بل تم التركيز على إقامة دولة مدنية تحتكم للإسلام وسطي معتدل وهو ما رجح كفة الانتخابات لصالحهم مستثمرين بذلك في قوة الشباب الغير المؤدلج والذي يفتقد العيش في دولة مؤسسات وقانون تحقق على الأقل المساواة الاجتماعية، وبذلك جاء التأكيد على أن الإسلاميين غير مؤهلين لملئ الفراغ السياسي وأداءهم في المعارضة سيكون أوصل من السلطة لافتقارهم الخبرة السياسية فهي حديثة عهد باللعبة السياسية والعملية الانتخابية،[2] وتفتقد في تشكيلها لشخصيات قيادية تمتلك الوعي الفكري والحضور الخطابي وبذلك القدرة على التأثير في قرارات الناخبين، باستثناء الجماعات السلفية التي استفادت من منابر المساجد كون معظم مرشحيها خطباء وأئمة مساجد، هذا وتفتقد الأحزاب السياسية الإسلامية للعلاقات الخارجية مع دول المصالح المشتركة وانحصرت علاقتها بالأحزاب السياسية في دول الجوار كحركة الإخوان في "مصر" وحزب النهضة في "تونس"، فيما اعتمد السلفيون على شيوخ وعلماء الدين في "المملكة السعودية" في الحصول على الدعم الفكري الذي ساعد في حشد التأكيد لهذه الجماعات إن هذه التبعية لأحزاب دول الجوار أو لتخوف الناخبين من الأحزاب الإسلامية في ليبيا على

[1] رمزي سلامة، مرجع سابق، ص ص 50-51.

[2] Mohamed Ben hamama, **the tribal structure in libya :factor for fragmentation or cehision,** fondaton pour la recherche strategique, France,2017,p57.

اعتبار أنها تابعة لإيديولوجيات خارجية وتأتمر تعليماتها سواء المرشد الأعلى للإخوان المسلمين أو التيار السلفي في "السعودية" بالنسبة للسلفيين الليبيين.

ويعتبر المؤتمر الوطني هيئة تشريعية تنفيذية عملت على إحداث توازن بين التيارين اللبرالي والإسلامي بما يؤثر على عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا. عمل المؤتمر على اتخاذ قراراته عن طريق المفاوضات والتي تدور بين تحالف القوى الوطنية وحزب العدالة والبناء، ورغم التعديلات الدستورية بتمديد فترة عمله غير أنه وفي ظل الاتهامات المتبادلة بين القوى السياسية حول تهم متعلقة بإعاقة المسار الديمقراطي وفشل المؤتمر في صياغة دستور ليبي جديد الذي تأسس من أجله إلا أنه بقى يفتقر لشكل من أشكال إدارة العملية السياسية الانتقالية.[1]

وشهد المؤتمر انقسامات داخلية خاصة حول مكان العاصمة الجديدة ومقر السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وحتى المطالبة بالتوزيع العادل للثروات بين الأقاليم الثلاث: "طبرقة، طرابلس، وفزان"، وذلك نتيجة للصراع السياسي والعسكري المرافق للمرحلة الانتقالية، ومقاطعة الأعضاء للجلسات والمطالبة بسحب الثقة من رئيس المؤتمر.

جاءت بعدها انتخابات مجلس النواب بهزيمة الأحزاب الإسلامية، مما أدى لتدشين عملية "فجر ليبيا" من طرف الميلشيات الإسلامية للسيطرة على العاصمة "طرابلس"، وأدت أزمة الشرعية لزيادة درجة العنف، وانتقل مجلس النواب إلى مدينة "طبرق"،[2] مما دفع بالإسلاميين إلى إحياء المؤتمر الوطني العام وتأسيس حكومة في "طرابلس" وتزامنا مع ذلك دعم البرلمان في طبرق عملية الكرامة بقيادة "المشير حفت"ر، وهذه الأحداث تؤكد على أن

[1] عبد الرزاق العرادي، **ليبيا بعد استعصاء الحسم العسكري هل سينجح الحوار السياسي**، (د.ط)، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 10-08-2015.

[2] فرجينيه كولوميه، **الانتخابات والصراع المسلح، النفط في خضم التنافس على السلطة في ليبيا ما بعد القذافي**، العدد18، مجلة الدراسات العربية، جانفي 2016، ص 96.

الأزمة الشرعية هي أصل تعثر المسار الانتقالي الديمقراطي قبل أن تتحول لصراع عسكري تقوده ميلشيات تخدم ولاءات وانتماءات قبلية ومحلية.[1]

[1] فرجينيه كولوميه، مرجع سابق، ص 96.

خلاصة

شهدت ليبيا ثورة شعبية قامت ضد نظام كرس للتوزيع الغير العادل للثورة التمييز القبلي وتكريس المناطقية والجهوية المؤدية لإعلاء الولاء القبلي على حساب الولاء الوطني لدى الشعب الليبي، كل تلك العوامل أدت لتآكل شرعية النظام "القذافي" وسقوطه وتطور الأمر حتى لزوال السيادة الوطنية خاصة بعد حملة التدخلات الخارجية وتأزم مشروع مأسسة السلطات في البلاد، فضلا عن الافتقار لأسس قانونية ضابطة جامعة مما أنجر عنه سيادة مناطق الفوضى واللأمن بعد عسكرة القبائل وانتشار الميلشيات المسلحة الذي أصبح عامل مفتت لوحدة التراب الليبي ومنه انتقلت ليبيا لمرحلة الانفلات الأمني والفشل الدولاتي وتنمية الأزمة وتعقيدها نتيجة الصدام بين المجتمع التقليدي القبلي والدولة التي كانت ممثلة في شخص "القذافي الذي احتكر السلطة وكرس لانعدام الثقة في السلطة الحاكمة ما نجم عنه تزعزع الشرعية والاستقرار الداخلي ودرجة القبول للسلطة الحاكمة وغياب الالتفاف الوطني الداخلي حول حكومة موحدة تتجاوز الصراع القبلي والحرب الأهلية الداخلية والتي ترعاها المصالح الأجنبية لعرقلة تحقيق مسار انتقالي ديمقراطي يتشارك فيه جميع الأطياف السياسية دون إقصاء لأي طرف بناء على اعتبارات مناطقية أو إيديولوجية أو توجهات سياسية.

الفصل الثالث: طبيعة التدخلات الإقليمية في الأزمة الليبية

المبحث الأول: ليبيا بين توجهات سياستها الخارجية وطبيعة التدخلات الأجنبية

المطلب الأول: مداخل السياسة الخارجية الليبية اتجاه القارة الإفريقية

المطلب الثاني: التوجه الإفريقي في سياسة ليبيا الخارجية

المطلب الثالث: طبيعة العلاقات الليبية مع دول الجوار

المبحث الثاني: تباين مقاربات دول الجوار العربية بين الحل السلمي والتدخل العسكري

المطلب الأول: الدور الجزائري اتجاه الأزمة الليبية بين ثوابت السياسة الخارجية وتعقيدات الوضع الليبي

المطلب الثاني: ازدواجية الرؤيا المصرية في إدارة الأزمة الليبية بين المقاربة الدبلوماسية والتدخل العسكري

المطلب الثالث: طبيعة تفاعلات تونس مع تطورات الأزمة الليبية

المبحث الثالث: موقف المحور الخليجي من الأزمة الليبية في ظل تدخلات المنظمات الإفريقية

المطلب الأول: الأزمة الليبية ومواقف الدول الإفريقية منها

المطلب الثاني: التنافس الخليجي ودوره في تعقيد الأزمة الليبية

المطلب الثالث: مساعي الاتحاد الإفريقي في تبني دور فعال للإدارة الليبية

تمهيد

استمر الصراع القبلي نتيجة الاحتقان الداخلي بعد ثورة فبراير، وبرزت معه إشكالية الانتقال الديمقراطي لغياب بوادر الاتفاق بين القبائل وتهدئة الوضع الداخلي، غير أن عسكرة القبائل من قبل أطراف خارجية حال دون نجاح الانتخابات وأدى لرغبة الأطراف لتعظيم المناصب في غياب سلطة وطنية من شأنها تنظيم أطر وحدود الصراع القبلي في ليبيا، وهو الأمر الذي فتح المجال للاستثمار في الأوضاع المتردية والفشل الدولاتي في ليبيا من قبل فواعل مختلفة تراوحت مساعيها بين اقتراح للأساليب الدبلوماسية والقوة الداعمة لتهدئة الصراع والاتجاه نحو إعادة البناء والإعمار وبين مساعي التأجيل لمسار الديمقراطية والتصعيد بتسليح القبائل ونكر سبب الانقسام الليبي. وهو الوضع الذي يجعل ليبيا تعيش حالة اللادولة على اعتبار الانهيار المؤسساتي والفشل الاقتصادي والانقسام الداخلي وتواصل غياب الشرعية للحكومة المركزية، فضلا عن الضغوطات الخارجية الرامية لتأمين مصالح جيوإقتصادية ومحاولة التموقع في ليبيا والظفر بمنافذ للقارة الأوروبية وبذلك تأثر مسار الانتقال الديمقراطي وتحولت المطالب من إلزامية التداول على السلطة إلى التدويل للأزمة الداخلية.

المبحث الأول: ليبيا بين توجهات سياستها الخارجية وطبيعة التدخلات الأجنبية

تتمثل السياسة الخارجية لأي دولة في كيفية رؤيتها تحقيق مجموعة من الأهداف في إطار تعاطيها مع الدول الأخرى، وترتكز هذه الرؤية غالبا على مبدأ حماية المصالح القومية وتحقيق الاستقرار وذلك سواء عبر الوسائل والأدوات السلمية الدبلوماسية أو عن طريق النزاعات والحروب والسيطرة المباشرة. وتتأرجح سياسة ليبيا الخارجية بين قناعات أيديولوجية وفكرية تبنتها القيادة الليبية، وبين تحولات خارجية إقليمية ودولية تدفع في اتجاهات لا تتوافق في كثير من الأحيان مع تلك القناعات الفكرية والأيديولوجية، وهو الأمر الذي يظهر السياسة الخارجية الليبية في حالة غير واضحة المعالم ويصعب تحديد الثابت والمتغير منها وتقديم توقعات متقلبة لهذه السياسة[1].

خلفت ثورة فبراير 2011 انقساما داخليا وحالة من الفوضى فتحت المجال لفواعل إقليمية للتدخل في الشأن الليبي بذريعة المساهمة في بحث جهود إعادة الاستقرار الداخلي ومنه إعادة إعمار ليبيا، ومساعي خفية استثمرت في الفراغ المؤسساتي والدستوري لتمرير أجنداتها على غرار دول الجوار التي تبنت أغلبيتها الجهر السياسي عبر سياسات الحوار والتفاوض ومنع التصعيد بشكل يبعث على التوتر خاصة في المناطق الحدودية[2].

المطلب الأول: مداخل السياسة الخارجية الليبية اتجاه القارة الإفريقية

أكدت القيادة الليبية على التوجه القومي العربي والإفريقي الإسلامي ومن الشواهد التاريخية نجد تأثير قوة الثورة من الخارج على الداخل الليبي خاصة الحركة القومية التي قادها "جمال عبد الناصر" والتي شكلت طلائع الثورة في ليبيا التي تفجرت 1969 وهي ثورة شعبية شكلت نداء بالوحدة العربية من المحيط إلى الخليج، وبذلك تحركت ليبيا بكل قوامها

[1] توفيق شومان، **ليبيا والاتحاد الافريقي**، (د.ط)، الشؤون الأوسط، لبنان، 2002، ص 24.

[2] المرجع نفسه، ص 25.

باعتبارها طليعة هذه الأقطار في التحرر ولأن الثورة قومية تفجرت من أجل تحقيق الوحدة العربية.

المدخل القومي العربي: عملت القيادة الثورية لتوجيه ليبيا للعب دور فاعل في توحيد الأمة العربية وتصنيف فجوة الخلافات وتنمية المقومات العربية وتعزيزها بما يدفع بمسايرة الركب الحضاري،[1] وكبح المؤامرات الرامية لفرض الهيمنة على موارد الوطن العربي والتركيز على بعث العالم العربي الإسلامي كقوة موحدة لمجابهة الغزو الصهيوني. وكان هذا الإدراك بالدور الليبي دافعا لتحرك ليبيا لمواجهة السياسات الاستعمارية في المنطقة، وهو ما أكده الكاتب الإسباني "فرناندو لاتوري فليز" بتحليله للسياسة الليبية بعد الثورة حيث أفاد بأن الثورة الليبية بقيادة "القذافي" تؤكد على العلاقة بين تلك الثورة والمد القومي وتعتبر القضية الفلسطينية قبلة "القذافي" ودليله في العمل القومي، حيث عمل "القذافي" على حث العرب لتحمل مسؤولياتهم حول القضية الفلسطينية باعتبارها قضية الأمة العربية، كما أكد "القذافي" أن الثورة الليبية تحمل رسالة الأمة العربية للعالم وعمل على بعث مؤتمرات دولية استضافتها ليبيا للتأكيد على قوة الثورة وامتدادها القومي العربي.[2]

عملت القيادة الليبية على تحقيق مشروع الوحدة بحيث توجهت في بادر الأمر للوحدة مع "مصر" وشهدت العلاقات الوحدوية الثنائية عدة تجارب سخرت لها ليبيا كل السبل لإنجاحها رغم حالات الانتكاس التي شهدتها تلك المحاولات غير أن ليبيا لم تثن عن تكرارها والاجتهاد في إنجاحها ثم توجهت بعدها ليبيا لاتحاد الجمهوريات العربية وكانت هذه المرة بين "ليبيا، مصر وسوريا" لتأتي بعدها مع "سوريا والجزائر"، وكان المشروع الموالي منظمة التحرير الفلسطينية، وبعدها كونت ليبيا مشاريع وحدوية مع كل من "تونس والمغرب"،

[1] خالد حنفي علي، **السياسة الخارجية الليبية والتحولات الجذرية**، مركز السياسيات الدولية، العدد 15، القاهرة، افريل 2004، ص ص 118-123.

[2] التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2007-2008، ص ص 287-291.

واكتمل هذا التوجه الوحدوي خاصة مع الدول العربية ببعث مشروع الاتحاد العربي الذي تم طرحه في القمة العربية الطارئة بـ "الجزائر" 1988 بقيادة "القذافي"[1].

المدخل الإسلامي: يعتبر الاتجاه الإسلامي أبرز مداخل السياسة الخارجية الليبية حيث أدركت القيادة الليبية أهمية مقدرات دول العالم الإسلامي في بعث وحدة عربية إسلامية تكون قادرة على الوقوف في وجه التوغل "الأمريكي–الصهيوني" في المنطقة والعمل على إقامة نظام دولي جديد يجسد التوازن في العلاقات المتبادلة ويكفل حق الشعوب في حريتها واستقلاليتها للعب دورها بكل فاعلية، كما تكون الوحدة العربية الإسلامية قادرة على التخلص من السياسات التبعية والاستيلاء على الثروات والمقدرات الطبيعية بشكل يحقق المصلحة الفردية لتلك القوى المركزية بالنظام الدولي. ويرجع الاهتمام بالوحدة الإسلامية من منطلق كون ليبيا دولة إسلامية حسب ما أشار إليه الدستور الليبي بعد الثورة في مادته الثانية: "**الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها**". وتأكد التوجه في عديد المناسبات والبيانات الرسمية عن طريق خطب "القذافي" والتي حملت التأكيد على أن الدين الإسلامي هو الجوهر الصالح للجميع[2].

توجت جهود"القذافي" الرامية لتحقيق قوة ووحدة عربية إسلامية بإقامة مؤتمر إسلامي دعي إليه العديد من علماء المسلمين في العالم الإسلامي سنة 1970 بـ "طرابلس" وتم بعدها بعث جمعية الدعوة الإسلامية العالمية استجابة لقرارات المؤتمر لتكون أول مؤسسة إسلامية ذات بعد عالمي تعنى بالدعوة للإسلام ونشره وتعميم الثقافة الإسلامية في إطار ثورة ثقافية إسلامية عالمية. وبذلك نجد أن مجموعة الدول الإسلامية تشكل وزنا هاما في سياسة ليبيا الخارجية ولا تمر أي مناسبة إلا وتؤكد فيها القيادة الليبية على الدعوة الإسلامية ودورها في

[1] صبحي قنوض وآخرون، **ليبيا الثورة في 25 عاما 1996–1994: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصراته**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1994، ص 408.

[2] المرجع نفسه، ص 409.

تحقيق الحرية لكل المسلمين، فقد كان هناك سعي مستمر في دعم العلاقات مع الدول الإسلامية وتأييد الدور الذي تقوم به جمعية الدعوة الإسلامية[1].

كان التحرك على المستوى الإسلامي انطلاقا من مبدأ التحرر ومسألة الانتماء إلى الشعوب الإسلامية وهو ما يعبر عن إيمان القيادة الليبية بالمسار الإسلامي، وتحركت ليبيا في إطار تفاعلاتها مع قضايا العالم الإسلامي حيث ساندت "تركيا" عندما منعت عليها الذخيرة والطائرات من قبل "أمريكا". ودعمت الثوار المسلمين في مواجهة "الحرب الصليبية"، كما تبنت قضايا المسلمين ضمن سباق الانفتاح على العالم الإسلامي في سياستها الخارجية ونجد ذلك مجسدا عبر الدعوة الإسلامية في إفريقيا ومساعدة وحماية المسلمين الأمر الذي أدى لاعتناق الكثير من أبناءها الإسلام، كما عملت على استقطاب المسلمين للجامعات في ليبيا والوطن العربي وكذلك إقامة مؤتمرات دولية ودعوة وفود وشخصيات، لدراسة القضايا الإسلامية والوقوف لجانب المسلمين ودعم احتياجاتهم[2].

المدخل الإفريقي: ويتمحور هذا المدخل حول تحركات ليبيا الخارجية في إفريقيا من خلال دعم الحركات التحررية النضالية وارتباط "القذافي" بالعديد من زعماء الدول الإفريقية، فنجد رمز النضال التحرري «نيلسون مانديلا" يدعم الاقتراح الليبي المقدم في شأن "أزمة لوكربي" والذي شكل تحديا للإدارة الأمريكية. جاءت تحركات "القذافي" في إفريقيا لإعادة ربط الدول الإفريقية بمبادئ ثابتة تجسدت في الإسلام، التراث والحضارة وشكلت بذلك عوامل مشتركة تربط تفاعلات الدول الإفريقية ببعض وأثمرت جهود القيادة الليبية في دعم حركات التحرر في إفريقيا لتحقيق شيمة تفاعلات وتمتين العلاقة بين مختلف الدول الإفريقية. وكنتيجة لهذه الجهود ساندت عدة دول افريقية ليبيا في مواجهة الحصار الدولي واستطاع النظام الليبي

[1] عمر سمير، **شمس التجديد تشرق من ليبيا**، (د.ط)، القيادة الشعبية الإسلامية العالمية، طرابلس، 1995، ص 09.

[2] عبد المجيد خليفة، **الكون، السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة**، (د.ط)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 101.

التكيف والتعامل بمرونة خاصة في الفضاء الإفريقي مستفيدا من دعم حركات التحرر التي صارت في سدة الحكم وبالتالي امتلكت سلطة القرار.

من ناحية أخرى ركزت القيادة الليبية على الجانب الاقتصادي في تحقيق الوحدة الإفريقية على اعتبار أن هناك عدة دول لها مقدرات معتبرة من الثروات الطبيعية خاصة النفط والغاز وتملك قدرات إنتاجية وتصديرية تؤهلها لفتح أسواق لها في الخارج الإفريقي وهو ما يعطي القارة قوة سياسية تؤهلها للعب دور فعال في الساحة الدولية والتخلص من الهيمنة الخارجية على الأسواق الإفريقية وبذلك إعادة توزيع القوى في النظام الاقتصادي العالمي[1].

تعد مسألة الدعوة للوحدة الإفريقية من أهم أهداف التوجه الخارجي لليبيا، وقد تبلور هذا التوجه أكثر مع قمة "سرت" الاستثنائية التي عقدت في ليبيا 1999 وتم فيها طرح مسألة الوحدة الإفريقية وبعث هياكل تساعد على تحقيق ذلك في محاولة لاستنساخ التجربة الأوروبية، وذلك في الخطاب الذي ألقاه "معمر القذافي" أمام المجلس الوزاري الإفريقي للقمة. وقد اتسمت الرؤى الخارجية الليبية اتجاه إفريقيا بالمرونة ومحاولة التكيف مع التطورات الإقليمية والدولية لتصحيح التفاوت الذي تعاني منه ليبيا بين ثقلها الإقليمي والعالمي المحدود وإمكانياتها البشرية من جهة، وبين عوائدها النفطية من جهة أخرى، كما عمدت القيادة الليبية على القيام بمراجعة لسياستها الخارجية انطلاقا من مستجدات البيئة الدولية خاصة مع توجه النظام العالمي للأحادية والهيمنة الأمريكية ما يقلل فرص التحرك في المجال الحيوي لليبيا وهو ما أكد على ضرورة إعادة الدائرة الإفريقية في سياستها الخارجية[2].

[1] صبحي قنوض وآخرون، مرجع سابق، ص 45.

[2] عبد المجيد خليفة، مرجع سابق، ص 103.

المطلب الثاني: التوجه الإفريقي في سياسة ليبيا الخارجية

أثر النموذج المصري بقيادة "جمال عبد الناصر" على القيادة الليبية أين بينت المطلقات الفكرية له في التعامل مع القضايا العربية والدولية، فعربيا تعددت محاولات ومساعي ليبيا لتحقيق الوحدة مع بعض الأقطار العربية واستمرت بدعم "حركات التحرر" كما اصطفت مع المحور المناوئ لـ "مصر" في التعامل مع القضايا المطروحة على الساحة الإفريقية. وعملت على بعث وتفعيل مؤسسات العمل "العربي–الإفريقي" المشترك كالمؤتمر العربي الإفريقي، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا والعمل على توجيه عمل هذه المؤسسات بما يحقق الاعتماد الذاتي لمجابهة التقلبات المالية والاقتصادية الإقليمية والإفريقية.

ينطوي الاتجاه الإفريقي لليبيا على جملة من الإخفاقات السياسة والأيديولوجية الناتجة عن تقلبات النظام الدولي، حيث شكل انهيار المعسكر الاشتراكي سقوط للظهور الدولي لليبيا كما أدى انحسار دور "حركة عدم الانحياز" لضعف ليبيا على الصعيد الخارجي، ويمكن فرض الحصار على ليبيا ابتداء من 1992 إلا انعكاسا لغياب القوى الداعمة لها وانقباض التأثير الإقليمي لجامعة الدول العربية[1].

من جهة أخرى نجد إخفاقات مساعي ليبيا المتعلقة بالوحدة العربية شاملة أو جزئية شكل مدخلا لمراجعة المشاريع الوحدوية المطروحة، وعمليا جاء "ميثاق طرابلس" لإعلان الوحدة الثلاثية بين كل من "ليبيا، مصر والسودان" في 1969، ليأتي بعدها "بيان بنغازي" ليعلم الوحدة بين "ليبيا، مصر وسوريا"، ثم صدر "إعلان جربة" القاضي بتشكيل وحدة "ليبية– تونسية"، غير أن كل هذه المشاريع فشلت وأخفقت في تحقيق الأهداف المنوطة بها. وفي طائفة الخلفيات التي صاغت التوجه الإفريقي لليبيا يبرز انحسار الخطاب القومي

[1] بدر حسن الشافعي، **سياسة ليبيا تجاه إفريقيا في التسعينات**، مركز السياسة الدولية، العدد 140، القاهرة، أفريل 2000، ص 109.

العربي وتراجع دور الأحزاب العربية والتي صاحبها التشتت العربي حول القضايا المحورية وصعوبة توحيد الرؤى للدول العربية حول موقف تنسيقي للتغيرات الحاصلة، وأرجعت ليبيا هذا الوضع العربي إلى ظاهرة "الاحتراق العربي" من قبل قوى دولية لا ترغب في تحقيق توافق أو وحدة عربية.[1] وبذلك كانت رغبة القيادة الليبية في إيجاد عمق استراتيجي يوفر لها الدعم السياسي خاصة في مجابهة المخاطر التي واجهتها بعد "أزمة لوكيربي"، من جهة أخرى وجدت ليبيا دعما إفريقيا خاصة في حربها ضد الغرب واتهام الأخير لها بدعم الإرهاب حيث اتخذ قادة الدول الإفريقية قرارا موحدا يقضي بتقديم مهلة 3 أشهر للدول الغربية لفك الحصار الجوي على ليبيا، وجاء هذا بالرغم من المحاولات الغربية لترسيخ فكرة طموح ليبيا للسيطرة على الدول الإفريقية. جاء هذا التوافق والانسجام الإفريقي مع تطلعات القيادة الليبية خاصة في النسق الاقتصادي والتنموي للقارة أين تعمل ليبيا جاهدة في التنسيق لإيجاد تكتلات اقتصادية تقوم على استثمار الثروات التي تزخر بها الدول الإفريقية إلى جانب الموارد البشرية لإحداث تنمية وبناء قوة تتكيف ومتطلبات النظام الدولي الذي لا يعترف بالكيانات الصغرى[2].

سعت ليبيا للعب دور إقليمي فعال في إفريقيا يمكن وصفه بالثورة، حيث دعمت "حركات التحرر" وساندت النظم المعادية للغرب وأعلنت معاداتها للقوى الإمبريالية التي اتهمتها بالسيطرة غير المشروعة على الموارد الاقتصادية للقارة ونافست تلك القوى في دورها الاقتصادي بتقديمها إعانات تدفقت نحو بعض الدول الإفريقية، كما اعتبرت ليبيا القارة الإفريقية مجالا لمحاربة اختراق تلك القوى الإمبريالية للقارة من خلال دعم الأنظمة والحركات الثورية ماديا ومعنويا لتكون الحصن المانع للتمدد الإمبريالي. وعمدت ليبيا على تعزيز مصالحها الاقتصادية مع الدول الإفريقية والعمل في إطار نظام المشركة الاقتصادية

[1] عبد المجيد خليفة، **السياسة الخارجية اتجاه إفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة**، (د.ط)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 101.

[2] المرجع نفسه، ص 105.

لتحقيق تنمية لشعوب القارة بعيدا عن الاستغلال والتبعية الاقتصادية، أما سياسيا فدعت ليبيا خلال قمة "سرت" في 1999 لاستنساخ النموذج الأوروبي وتحقيق وحدة إفريقية وطرحت تصورين لذلك الأول هو اتحاد إفريقي تجسيد اتحاد كونفدرالي تحتفظ من خلاله كل دولة بدستورها وهيمنتها أما الثاني فهو نموذج دولة الولايات المتحدة الإفريقية بحيث تمتلك علاقات خارجية موحدة ويكون لها رئيس يتولى السلطة التنفيذية الاتحادية، وتم الاتفاق على التصور الأول وإقامة اتحاد إفريقي[1].

اعتمدت ليبيا في تحقيق سياستها الخارجية على عدة أدوات منذ 1969 سواء على المستوى الجماعي أو الثنائي، وسياسيا نبتت دور نشطا إنشاء لعضويتها في العديد من المنظمات ذات البعد الإقليمي والدولي كـ "منظمة الوحدة الإفريقية"، "حركة عدم الانحياز"، "تجمع دول الساحل والصحراء"، "منظمة الأمم المتحدة". غير أن هذا النشاط اختلف باختلاف الأهداف المنشودة، ففي المرحلة الثورية من السياسة الخارجية الليبية ومن خلال عضويتها في لجنة التنسيق لتحرير إفريقيا كانت أول دولة تعترف باستغلال "أنجولا" وتعهدت ليبيا في قمة المنظمة 1981 بالدعم المالي "لحركات التحرر" وأعلنت استعدادها لتسديد ديون الدول التي عجزت عن دفع أنصبتها في ميزانية لجنة التنسيق. وتماشيا مع التوجه الرامي لتعزيز التكامل الإفريقي لعبت ليبيا من خلال جهود القذافي وزياراته لعديد الدول الإفريقية في تحول "منظمة الوحدة الإفريقية" لـ "لاتحاد الإفريقي"، كما استطاعت رسم دور سياسي اقتصادي مع الدول الإفريقية غير العربية من خلال إنشاء "تجمع دول الساحل والصحراء" 1998[2].

[1] أحمد جاوي، **الأبعاد الغير المعلنة للحملة الغربية ضد الجماهيرية: السياسة الخارجية الليبية في إفريقيا نموذجا، مالطا**، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، مركز دراسات العالم الإسلامي، العدد 06، مارس 1992، ص ص 149-151.

[2] رحيم كاظم محمد، **الدعم الليبي لحركات التحرر الإفريقية، طرابلس**، دراسات المركز العالمي لأبحاث الكتاب الأخضر، العدد08، مارس 2002، ص ص 49-52.

أما على المستوى الثنائي كان لليبيا تمتع دبلوماسي في 33 دولة إفريقية إبان المرحلة الثورية، أثمر بإبرام عديد الاتفاقيات شملت مختلف أوجه التعاون الاستراتيجي والاقتصادي وغيرها، كما فاقمت محاضر الاجتماع في الفترة ما بين 1980-1990، 70 محضر اجتماع، من جهة أخرى عمدت ليبيا للتدخل المباشر والدعم المالي والعسكري لبعض الأنظمة الثورية كـ "أوغندا" في عهد "عيدي أمين"، ودعمت الحركة الشعبية لتحرير السودان والجبهة الوطنية لتحرير "كونغو الديمقراطية" وهذا ضمن توجهاتها ضد أنظمة اعتبرتها ليبيا موالية للغرب غير أن تحول الأهداف والرؤى خاصة مع تزايد الضغوطات الدولية جعل ليبيا توفق الدعم المالي والعسكري للمعارضة المسلحة وتكف عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية بما يقود لتحسين العلاقات معها[1].

اقتصاديا على خلاف المساعدات والقروض الاقتصادية وحتى تقديم أطنان من النفط الخام لكل من "الموزمبيق، تنزانيا وغانا"، أبرمت ليبيا عديد الاتفاقيات ذات الطابع الاقتصادي مع الدول الإفريقية وتم الاتفاق من خلالها على بعث الشركات والمصارف المشتركة. بحيث نجد توسع الشركة العربية للاستثمارات الخارجية الليبية في عديد الدول الإفريقية بفتح ما يقارب 30 فرعا في الفترة الممتدة ما بين 1970-1990 وتنوعت استثمارات الشركة لمجالات عدة على غرار الزراعة، البنى التحتية. كما استثمرت ليبيا في المجال العلمي أين تم استقطاب الطلبة الأفارقة عبر رصد منح دراسية ممولة من الحكومة الليبية، أعلن "القذافي" عن استعداد ليبيا لتمويل مشاريع "الاتحاد الإفريقي". بعدها بدأت ليبيا في تعزيز منطق الشراكة من خلال بعث عدة مشاريع استثمارية في عديد الدول الإفريقية بما يحقق تنمية داخلية ويعزز الدور الاقتصادي لليبيا إفريقيا.

اعتمدت ليبيا في تنفيذ أجنداتها الخارجية خاصة في مرحلة ما بعد 1969 وحتى نهاية "الحرب الباردة" الأداة العسكرية، حيث تدخلت عسكريا في "تشاد" وتدخلت للحفاظ على

[1] أحمد الجاوي، مرجع سابق، ص 155.

احتلالها لإقليم "أوزو" في 1973، كما تدخلت أيضا في "أوغندا" 1979 لمساندة الرئيس "عيدي أمين" وعلى المستوى الجماعي عملت على خلق جيش عسكري يضم المسلمين الأفارقة في إطار سعيها لتكوين قوة عسكرية إفريقية، حيث ساهمت كل من "تشاد، النيجر، مالي، السنغال، نيجيريا، وكوت ديفوار" وتم تدريب هذا الجيش من قبل قوات عسكرية تابعة "للإتحاد السوفياتي وكوبا" وهذا لغرض التدخل ضد أي تحرك للقوى المعارضة للسياسة الخارجية الليبية في إفريقيا[1].

تراجع استخدام القوة الصلبة من قبل القيادة الليبية في فترة ما بعد "الحرب الباردة" لعدة اعتبارات أبرزها التضييق الغربي على التحركات الخارجية الليبية في إطار تفاعلاتها ومحاصرتها بالشرعية الدولية خاصة بعد اعتراف ليبيا بامتلاكها لأسلحة دمار شامل وتعهدها بالتخلص منها، وتعبر عن تأكيدها في التحول في الدور الذي تلعبه في إفريقيا شاركت القوات الليبية في مهام حفظ السلام في العديد من الدول الإفريقية كـ "الكونغو الديمقراطية" تمهيدا لاعتمادها على منطق الأمن الجماعي لسد الأخطار على أمنها القومي[2].

تكيفت ليبيا مع الظروف الدولية في استخدامها للأداة العسكرية تطبيقا لأجنداتها الخارجية، حيث استغلت صراع المعسكرين وفترة مرونة النظام الدولي في التعامل مع هذه الأدوات وكثفت من استخدامها، بينما امتنعت عن التدخل المباشر عن طريق القوة العسكرية لتحقيق أهدافها حفاظا على أمنها القومي خاصة في ظل تنامي مطالب تحقيق الشرعية الدولية والاحتكام لقرارات مجلس الأمة.

---

[1] AsterisHuliaris,**Oatafi'scomebuck : libya and sub-sabarenAfrica in the 1990, AfricanAffairs,**oxfourdumiversity press,vol100n°398,jan2001,p08.

[2] السنوسي بسكري، **ليبيا وسياسة التراجع غير المشروط**، http://www.aljazeera.net/cases-anlysis/2003/12/12-25 تاريخ الاطلاع: 02-12-2022.

كما ألقت هذه التطورات في البيئة الدولية بظلالها على الخطاب السياسي "للقذافي"، فتحول من خطاب يرتكز للأيديولوجية المعادية للغرب وحصر تهديدات الأمن الوطني الخارجي في الوجود "الإسرائيلي" والدعم "الأمريكي" له، إضافة الدول الغربية التي تمثل الإمبريالية إلى خطاب يعتبر التهديد الخارجي متمثلا في الإرهاب والتيار الإسلامي المتطرف والذي عرفه القذافي بظاهرة "الزندقة". وجاء هذا التحول تماشيا وانحسار الأيديولوجية وتصاعد الضغوط الدولية على ليبيا[1].

استثمر "القذافي" في معطيات ظروف البيئة الإقليمية والتي تجسدت في غياب توجيه "عربي- إسلامي" جاد تجاه إفريقيا صاحبه غياب زعامات قيادية إفريقية ذات طموح سياسي، لانتزاع مكانة بارزة في المشهد الإفريقي وتأثير لتحقيق الزعامة وذلك عبر رؤيته اتجاه إفريقيا والتي جمعت بين القوة العسكرية والدعم الاقتصادي. غير أن هذه السياسات لم تصمد أمام جملة من العوامل أدت لرسوخ مواقف "القذافي" اتجاه القضايا الإفريقية، حيث أثر توتر العلاقات "العربية- الليبية" والانسحاب من الجامعة العربية على أهداف "القذافي" في تحقيق الزعامة من جهة ومن جهة أخرى عاملت الأنظمة الإفريقية ببراغماتية واستغلت الدعم الاقتصادي لها في إطار العلاقة الثنائية مع النظام الليبي[2].

المطلب الثالث: طبيعة العلاقات الليبية مع دول الجوار

من المعلوم في أدبيات العلاقات الدولية أن التحرك الخارجي لأي دولة يحتكم لعدة اعتبارات أبرزها الموقع الجغرافي، العقيدة الدينية والسياسية وكذا مؤشرات التاريخ والثقافة والاقتصاد، وإذا ما نظرنا إلى هذه الحقائق نجد أن المجال الحيوي لليبيا هو إفريقيا عموما كإطار إقليمي، غير أن قواعد الجوار تفرض على أي دولة ومنها ليبيا نمطا من العلاقات

[1] ميلاد مفتاح الحراشي، **قضايا التخطيط واتخاذ القرار في السياسة الخارجية الليبية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 23.

[2] المرجع نفسه، ص 24.

المتبادلة تحكمها المصالح البينية والامتداد البشري، خاصة في حالة ليبيا التي تشهد أزمة انهيار دولة من شأنها أن تلقي بتداعيات على دول الجوار وهذا ما يؤكد على أن مختلف مستويات العلاقة البينية لليبيا بدول الجوار معززة بعوامل الجغرافيا، التاريخ والمصير المشترك وهو ما ينعكس بدوره على طبيعة النشاط الخارجي لليبيا اتجاه دول الجوار.

تجاور ليبيا أربع دول عربية تتشارك معها الانتماء العربي والإفريقي وهي "السودان ومصر" شرقا و"الجزائر وتونس" غربا، ومنذ قيام الثورة ومجيء "القذافي" ارتكزت ليبيا في تفاعلاتها مع هذه الدول على مبادئ الوحدة العربية وهو ما تبرزه في تعاملاتها الثنائية وخلافاتها وذلك مرجعه أيديولوجية القيادة السياسية الليبية وعلى هذا الاعتبار كان لليبيا عديد التجارب الوحدوية مع دول الجوار العربية وهذا ما يفسر استهداف القوة الأجنبية لليبيا ومحاولة فصلها عن محيطها العربي.

أما الدول غير العربية والتي تسمى بدول "الحزام الصحراوي" "التشاد والنيجر" فقد اعتبرتها القيادة الليبية البعد الاستراتيجي وبوابة ليبيا نحو الدول الإفريقية وتنظر لهذا المجال الجغرافي على أنه منطقة تأثير بالنسبة لسياستها الخارجية على اعتبار الضعف الداخلي سياسيا واقتصاديا لهاته الدول وفراغ القوة الناشئة عن ذلك[1].

طبيعة العلاقات الليبية المصرية

تمتد جذور العلاقة "الليبية– المصرية" لفترة ما بعد استقلال ليبيا حيث كانت "مصر" من أوائل الدول التي تعاملت مع ليبيا رسميا بعد الاستقلال، بعدها شهدت العلاقات مد وجزر حيث لعبت القيادات السياسية عاملا بارزا في صعود وهبوط تلك العلاقات من مدة لأخرى[2].

[1] ميلاد مفتاح الحراشي، مرجع سابق، ص 25.

[2] أحمد مصباح، **تاريخ العلاقات العربية الإفريقية**، ط1، دار الملتقى للطباعة والنشر، بيروت،2001، ص 85.

بعد مجيء "القذافي" اتجه النشاط الخارجي الليبي صوب "مصر" نتيجة عوامل التقارب الجغرافي ووحدة التاريخ والدين والأهم من ذلك التوافق الإيديولوجي بين قيادة البلدين، وتوالت المحاولات الوحدوية الهادفة للاندماج، وبدأت بتوقيع "ميثاق طرابلس" 1969 بين "ليبيا، مصر والسودان" وفي مرحلة لاحقة انضمت "سوريا" للميثاق وتم إعلان الجمهوريات العربية بين كل من "مصر، ليبيا، وسوريا" في 1971. وبمجيء السادات وتوجهه الغربي كان هناك تباين الرؤى ارتقى لدرجة الخلافات، حيث اتهمت ليبيا "مصر" بالعمالة للغرب بعد زيارة السادات "لإسرائيل" في 1977 وما أعقب ذلك من توقيع اتفاقيات، ولعبت على أثر ذلك ليبيا دورا بارزا في الجبهة التي تشكلت ضد "مصر" وأسهمت في تجميد عضوية "مصر" في "جامعة الدول العربية".

تحسنت العلاقات بعدها في عهد "حسني مبارك" بعد انعقاد القمة العربية في "المغرب" وتم على إثر اللقاء الثنائي بين "القذافي" و"مبارك" وإلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين وتوقيع العديد من الاتفاقيات في مجالات التعاون. وجاءت مشكلة "لوكربي" أين ساهمت "مصر في فك الحصار والحضر الجوي على ليبيا وكانت بوابة ليبيا في اتصالاتها مع العالم الخارجي وهو ما دفع القيادة الليبية اعتبار "مصر" على أنها امتداد حماية لها في الأزمات[1].

أ/ العلاقات الاجتماعية

ارتبط سكان ليبيا بسكان "مصر" بروابط تاريخية– ثقافية وصلة القرابة، كما ساعدت هجرة القبائل العربية إلى كل من البلدين على توحيد الإقليمين وتوطيد أركان العروبة في كل منهما، فالدين الإسلامي هو ركيزة الشعوب واللغة العربية لا منافس لها في الأوساط الاجتماعية وانتشرت بذلك الثقافة العربية من "مصر" إلى "السودان" ومن "ليبيا" إلى "حوض

[1] سالم علي الحجامي، **ليبيا الجديدة، دراسة جغرافية اقتصادية سياسية**، ط1، دار منشورات محمد الفاتح للجامعات، طرابلس، 1989، ص 92.

النيجر" نتيجة هجرة القبائل العربية. وهو ما جعل ليبيا أكثر اتصالا وارتباطا بـ "مصر" باعتبار أنها سوقها الطبيعي على الدوام، وكان من أبرز القبائل التي هاجرت إلى "مصر" ثم إلى "برقة" "قبائل بني هلال وبني سليم" وهوما جعل "برقة" أكثر ارتباطا بـ "مصر" والشرق العربي أكثر من بلاد "المغرب". كما فرض الجوار الجغرافي منطق اتصال رئيس بين "بنغازي" و"الصحراء الغربية المصرية فلكل واحدة منهما امتداد للآخر تربطهما خصائص مشتركة[1].

ب/ العلاقات الاقتصادية

عقد أول اتفاق تجاري بين البلدين في 1953 عقب "الثورة المصرية" وشمل الاتفاق تخفيض أجور الرسوم والإجراءات الجمركية مع التزام كل من الطرفين بإعادة تصدير السلع التي يتم تبادلها بموجب الاتفاق، بعدها ازدهرت التجارة بين البلدين وفتحت "مصر" فروعا للبنك في ليبيا. وبعد صدور إعلان "الوحدة المصرية– الليبية" في 1962 تم العمل على تحقيق الوحدة الاقتصادية من خلال إلغاء القيود المفروضة على كل من حقوق الملكية الخاصة ورأس المال وجاء نتيجة لذلك تأسيس شركات مشتركة الابتعاد تدريجيا من منطق التنافس والاتجاه لمنطق التعاون والتكامل الاقتصادي.

كما تم الاتفاق على رفع حجم الاستثمارات بين البلدين خاصة في مجال الزراعة، الصناعة، التمويل والخدمات، إضافة لبرامج التعاون الموقع بين البلدين في مقدمتها البترول، الكهرباء، الصحة والبناء ليتم على إثرها تأسيس شركات مشتركة لنقل خطوط الغاز الطبيعي للداخل الليبي.[2] وتستورد "مصر" كميات كبيرة من "البروبان" من ليبيا وهو ما جعلها تدخل لاحقا بعد تعقيدات الثورة في مفاوضات مع الأطراف الليبية بعدما شهد ليبيا من فوضى نتج

[1] سالم علي الحجامي، مرجع سابق، ص 92.

[2] الصادق حسني الوحيشي، **النظام الجماهيري ونظم الحكم المعاصرة**، (د.ط)، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 2003، ص 55.

عنها عسكرة الحقول البترولية وذلك لتأمين حاجياتها من الطاقة ويبلغ الآن عدد الشركات التي تضم مساهمات ليبية 1165 شركة في "مصر" تتركز في القطاعات الزراعية، المالية، العقارية، السياحية[1].

العلاقات الليبية- السودانية

لم تكن العلاقات البينية للدولتين بالمستوى المطلوب رغم الروابط الجغرافية وروابط العروبة والإسلام، حتى مجيء "القذافي" في ليبيا و"جعفر النميري" في "السودان" أين شهد النظامين تقاربا في العلاقات متأثرين بالشعارات القومية والعربية والوحدوية التي تبناها "جمال عبد الناصر" وهو ما يثبت تشكيل محور وحدوي يضم الدول الثلاث سعى لإحداث تحول سياسي اقتصادي على الساحة العربية استنادا "لليد العاملة المصرية" و"الموارد الطبيعية السودانية" و"رأس المال الليبي"[2].

جاءت محاولة الانقلاب الفاشلة على "النظام السوداني" من طرف قادة عسكريين لتبرز مدى التعاون والتفاهم بين البلدين، حيث أسهم "القذافي" في إحباط العملية واعتقاله لرئيس "المجلس الانقلابي الجديد" وتسليمه للسلطات السودانية أين تم إعدامه لاحقا وبذلك يكون "القذافي" ساهم في استمرار حكم نظام "نميري"، غير أن هذا التقارب لم يدم طويلا كما كان متوقعا من تشكيل الوحدة الثلاثية وذلك راجع للشخصية المتنافرة للقيادتين "القذافي" و"النميري" خاصة بعد رحيل الزعيم جمال عبد الناصر" وتطلع "القذافي" لخلافته وتبوء مكانته وهو الأمر الذي لا يتوافق ورؤى "النميري" وبعد سلسلة من العلاقات المتوترة دخل النظامين في فترة خصومة ساعد في ترسيخها مجموع التطورات الحاصلة، بحيث أطاحت "الانتفاضة السودانية" بنظام "النميري" في 1985 واستغل "القذافي" الوضع واستضاف "المعارضة السودانية المسلحة" وساعدها في محاولتها لغزو "الخرطوم" وجاء الرد من الطرف

[1] الصادق حسني الوحيشي، مرجع سابق، ص 55.

[2] عمر عز الرجال، **التكامل السوداني الليبي**، مجلة السياسة الدولية، العدد 101، أكتوبر 1990، ص 58.

السوداني يدعم "الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا" في محاولتها للإطاحة بنظام "القذافي".[1] كانت الإطاحة بنظام "النميري" فرصة سانحة "للقذافي" الذي اعتبر مسألة تشكيل نظام حكم جديد في "السودان" الفرصة لتثمين الجهود الليبية في ذلك وإعطاء ليبيا المساحة الكافية للعب دور فعال في تشكيل الوضع السياسي السوداني، فشهدت بذلك "الساحة السودانية" حضور مكثف للجان الثورة الليبية وتعزز الدور الليبي بتولي الحليف السياسي "للقذافي" "الصادق المهدي" رئاسة الوزراء الذي استعان بـ "القذافي" لتوفير مساعدات مالية وإمدادات نفطية ومساعدات عسكرية لمجابهة التمرد المسلح في الجنوب. وفي مقابل ذلك دعم النظام السوداني "معمر القذافي" في حربه مع "التشاد" على خلفية النزاع على شريط "أوزو"، حيث تم تمركز قوات "الفيلق الإسلامي" في "إقليم دارفور" والدخول لشرق "التشاد" لمحاولة محاصرة العدو وهو ما أثار بعد ذلك أزمة سياسية داخلية بين المعارضة والسلطة الحاكمة وأزمة خارجية اتضحت معالمها بعد اندلاع "أزمة دارفور" لتوضح عن مجمل التحولات الإستراتيجية الحاصلة في المنطقة.[2]

احتفظ "النظام السوداني" بقيادة "عمر البشير" الذي وصل لسدة الحكم بانقلاب عسكري في 1989 بعلاقات وثيقة مع "طرابلس" زادت تقاربا بعد أزمة غزو "العراق" لـ "الكويت" والتي أدت تداعياتها إلى دخول "النظام السوداني" في عزلة سياسية إقليميا ودوليا على خليفة انحياز "السودان" للطرف "العراقي"، بحيث تم الاستعانة بـ "القذافي" لتقديم الدعم المالي وتخفيف الضغوط الداخلية بشكل خاص، ولم يتوان "النظام السوداني" في لعب دور الحليف والمساند لليبيا لكسر عزلتها التي فرضت عليها من طرف القوى الغربية على خلفية حادثة "لوكربي".

---

[1] خالد التيجاني، **العلاقات السودانية الليبية، صراع الماضي وتقارب المستقبل**، مركز دراسات الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2014، http://eldjazira.net tov، تاريخ الاطلاع: 05-01-2023، سا 15:24.

[2] خالد التيجاني، **العلاقات السودانية الليبية، صراع الماضي وتقارب المستقبل**، مركز دراسات الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2014، http://eldjazira.net tov، تاريخ الاطلاع: 05-01-2023، سا 15:24.

طغى على السياسة الخارجية السودانية في التسعينات دعم النشاط الخارجي لليبيا اتجاه الفضاء الإفريقي وظلت "الخرطوم" تدعم كل المبادرات والمساعي السياسية التي يتبناها "نظام القذافي" لتعزيز توجهه الإفريقي وتجاوبت "الخرطوم" مبكرا مع دعوة "القذافي" لتأسيس "الاتحاد الإفريقي" خلفا لـ "منظمة الوحدة الإفريقية"[1].

جاءت "أزمة دارفور" بين "السودان" و"التشاد" في وقت كانت تستعد فيه حكومة "البشير" لطي ملف الحرب الأهلية في الجنوب، وبذلك أعادت الأزمة "الخرطوم" لمربع العزلة الدولية وعلى أثر ذلك تم الاستعانة بـ "القذافي" باعتباره الشخصية التي يركن إليها لعب دور الوسيط في إيجاد تسوية للأزمة، فاستضافت "الخرطوم" عدة قمم رئاسية لزعماء من المنطقة من أجل تطبيع العلاقات بين "السودان" و"التشاد" غير أن تلك المساعي لم تسفر عن أي نتائج إيجابية ومع ازدياد الضغوط على "حكومة البشير" تم اتهام "القذافي" بازدواجية التعامل مع الأزمة على اعتبار أن "التشاد" حليف لليبيا تزامن ذلك مع تزايد الضغوط الداخلية خاصة من طرف بعض أحزاب السلطة أين تم اتهام "القذافي" بدعم الحرب الأهلية وبذلك سارعت "الخرطوم" بإجراء مصالحة مباشرة مع "التشاد"[2].

يعتبر غياب شخص "القذافي" متغير حاسم في رسم العلاقات الجديدة بين البلدين استنادا لمجموعة من العوامل لا تزال تطوراتها تطرح نتائج تتحكم في سيرورة العلاقة بين البلدين، ومن أهم هذه العوامل السيناريو النهائي للأزمة الليبية وقدرة الحكومة الليبية بسط النفوذ على التراب الليبي والقضاء على بقايا المقاومة المحتملة المساندة "للقذافي" خاصة في

[1] خالد التيجاني، **العلاقات السودانية الليبية، صراع الماضي وتقارب المستقبل**، مركز دراسات الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2014، http://eldjazira.net tov، تاريخ الاطلاع: 05-01-2023، سا 15:24.

[2] مصطفى القبلالي، **المغرب العربي الكبير**، ط2، مركز الدراسات العربية، بيروت، 1989، ص 45.

المناطق الصحراوية المتاخمة "للسودان والتشاد" تخوفا من إعادة بعث أزمة في "إقليم دارفور" وتعزيز فرص استمرار حرب العصابات في المنطقة[1].

العلاقات الليبية- الجزائرية

عرفت العلاقات الثنائية مراحل تقارب وتعاون ومراحل أخرى عبرت عن توتر وخلافات بينية تقتضيها متطلبات المرحلة المعبر عنها. مع اندلاع الثروة الجزائرية ركزت "الجزائر" على الدعم الخارجي لتدويل القضية الجزائرية، من جانبها ليبيا أكدت على موقفها المساند والداعم للثورة وبذلت جهود دبلوماسية لدعم القضية الجزائرية، فقد كانت ليبيا من الأوائل الذين اعترفوا بـ "جبهة التحرير الوطني" وأكدت مساندتها لـ "الجزائر" داخل جامعة الدول العربية حيث عمل السفير الليبي على توطيد العلاقات الخارجية بين "جبهة التحرير" و"ممثلي الدول العربية" تأكيدا على الدفع إيجابا بالمؤازرة السياسية للقضية الجزائرية وتم بعد ذلك رفع مذكرة "لهيئة الأمم المتحدة" من قبل ممثلي الدول العربية للفت الأنظار لخطورة الوضع الداخلي الجزائري كما طالبت ليبيا بإدراج القضية الجزائرية في "مؤتمر باندونغ"[2].

واصلت ليبيا جهودها الداعمة "للجزائر" وساهمت في تشكيل لجنة "الهلال الأحمر الجزائري" وثم اقتراح تشكيل لجنة عربية مسؤولة عن التعبئة المحلية الرسمية لجمع التبرعات لفائدة "القضية الجزائرية". وتجدر الإشارة إلى أن "التراب الليبي" كان مقرا لعقد مؤتمرات المجلس الوطني للثورة خاصة "مؤتمر طرابلس" الأول والثاني اللذان وضعا الهياكل والأسس المنظمة للثورة سياسيا وعسكريا كما دعمت ليبيا "الجزائر" في عديد المؤتمرات الإفريقية أبرزها "مؤتمر الدول الإفريقية 1958" والذي تم فيه دعوة الدول للمسارعة بالاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة وتقديم الدعم السياسي الكافي لنصرة "القضية الجزائرية"، كما جاء

[1] مصطفى القبلالي، مرجع سابق، ص 60.

[2] عبد القادر نهاري، محمد أمين بناشر، **موقف الجزائر من الأزمة الليبية المستجدة: دراسة نقدية بين الثبات على المبادئ ومسيرة مقتضيات الأحداث**، مجلة جامعة باتنة، المجلد 05، العدد 02، 2020، ص 75.

مؤتمر الدول الإفريقية 1960 للتأكيد على ضرورة إحلال السلام في "الجزائر" ومنه في شمال إفريقيا وردع "فرنسا" عن أساليبها الاستعمارية كل هذا كان نتيجة جهود دبلوماسية ليبية أكدت على ضرورة النظر والتعمق في مجريات "الثورة الجزائرية" واتخاذ موقف مساند لها لتحقيق استقلالها. على الصعيد الدولي وعلى مستوى "هيئة الأمم المتحدة" كانت ليبيا السباقة في الدعوة لتدويل "القضية الجزائرية" عن طريق تدخلات ممثليها ضد حملة الدول الغربية وخاصة "فرنسا" لمنع تدويل "القضية الجزائرية"، وفي دورة 1957 عن طريق خطاب ممثل دولة ليبيا تم وصف الجرائم الاستعمارية الفرنسية وتم الاعتراف علنا بالحكومة المؤقتة ودعوة الدول لذلك ومواصلة ليبيا جهودها الداعمة "للجزائر" عن طريق الدعم العسكري بالأسلحة بالتنسيق مع الطرف المصري بإشراف من طرف مكتب "جبهة التحرير الوطني" "بالقاهرة" وكذلك وفرت الدعم الإعلامي للثورة عن طريق مكتب الدعاية والإعلام المؤسس سنة 1957 ليتكفل بعملية الدعاية والتعريف بالثورة الجزائرية. هذا إضافة لمجهودات المبذولة من قبل المكتب حيث كانت صحافة الثورة تصل مكتب الدعاية والإعلام ليتم توزيعها في الأوساط الليبية والأوساط المجاورة لها[1].

حاولت ليبيا لعب دور محوري في الساحة الإفريقية غير أن "القذافي" لم يوفق في التأثير على الشأن الداخلي "للجزائر"، حيث حاول توطيد العلاقات مع "الجزائر" بقيادة "بومدين" ولم ترفض "الجزائر" ذلك وهو ما عبر عنه موقفها ضد سياسة "السادات" اتجاه ليبيا حيث استطاعت كبح التحركات العسكرية المصرية اتجاه الشرق الليبي. بعدها تم طرح قضية الحدود غير المرسمة بين البلدين من الطرف الليبي، إضافة لعدم قبول ليبيا دعم "الجزائر" ماديا خلال "الحرب الأهلية" في التسعينات ومجيء "بوتفليقة" لسدة الحكم في "الجزائر" فتبنت "الجزائر" سياسة خارجية براغماتية شديدة الحذر مع سياسات "القذافي"، فسايرته أحيانا وعارضته أحيانا أخرى عبر أساليب دبلوماسية تارة ولغة شديدة التحذير والاستهجان تارة

[1] عبد القادر نهاري، محمد أمين بناشر، مرجع سابق، ص 60-62.

أخرى. وبشكل عام بالرغم من الاتفاقيات البينية والمعاهدات الموقعة والاجتماعات الدورية لاتحاد الدول المغاربية غير أن العلاقات لم تصل درجة التكامل،[1] من جهتها "الجزائر" تعاملت بحذر مع سياسات "القذافي" الخاضعة للتقلب والمزاجية خاصة وأن "القذافي" لعب على ورقة الضغط المتمثلة في "الطوارق" وتوظيف "مالي والنيجر" على اعتبار نفوذه الكبير عليهما، غير أن إدراك الطرف الليبي لسمات الشخصية الجزائرية واختلافها على غيرها فيما يخص دول الجوار دفع به لعدم المغامرة كثيرا اتجاه تصعيد المشكلات العلنية مع "الجزائر" فكان يدرك السمات الشخصية الجزائرية واختلافها عن غيرها فيما يخص دول الجوار وهو ما لم يدفع به للمغامرة كثيرا اتجاه تصعيد مشكلات علنية، واستمرت العلاقات بين شد وجذب الى حين اندلاع ثورة فبراير والإطاحة "بالقذافي" أين التزمت "الجزائر" بمبادئ سياستها الخارجية بعد التدخل في شؤون الدول الداخلية وبعدها لجأت للالتزام بالحل الدبلوماسي تفاديا لانعكاسات "الثورة الليبية" على "الجزائر" بحكم الجوار الجغرافي. كما شاركت في عديد الاجتماعات الإقليمية والدولية وسعت جاهدة لتحقيق توافق داخلي بين القبائل[2].

العلاقات الليبية– التونسية

شهدت العلاقات الثنائية بين البلدين حالات من التعاون وأخرى من التوتر إلا أنها لم تصل حد الصدام المسلح والقطيعة طويلة الأمد لاعتبارات المكون الجغرافي والمجتمعي خاصة بين منطقتي الجنوب التونسي وشمال غرب ليبيا واحتكاما للمصلحة القومية لكلا الطرفين.

عقب استقلال البلدين وفي فترة حكم كل من "بورقيبة" لـ "تونس" و"إدريس السنوسي" لليبيا انشغلت الحكومتين بترتيب شؤونها الداخلية بعد قرون من الاستعمار الذي خلف

[1] محمد سعيد القشاط، **ليبيا والعلاقات التاريخية مع دول الجوار**، ط1، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2016، ص 120.

[2] رؤوف بوسعدية، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد09، جوان 2016، ص156.

ظروف اقتصادية من ندرة الموارد والثروات والتي أجهضت أي جهود في توجيه المسارات بينهما للتعاون. وبمجيء "القذافي" مع ما تبقى من فترة حكم "بورقيبة" (1969-1987) تميزت العلاقة بدرجات من التوتر وذلك لتصادم الرؤى الإيديولوجية بين القيادتين فالقيادة التونسية تبنت نهج المؤسساتية والبراغماتية السياسية أما القيادة الليبية غلب عليها السمات الشخصية "للقذافي" والمزاجية في التعامل وهو الأمر الذي أثر سلبا على نمط العلاقة الثنائية لأن وصلت بالقيادة التونسية اتهام "القذافي" التدخل في الشؤون الداخلية وجاء ذلك بعد إعلان "جربة" ومحاولة "القذافي" لتوحيد البلدين في صيغة اندماجية تحت ذرائع قومية خيمت على الخطاب السياسي الليبي[1].

أثناء حكم "زين العابدين" (1987-2011) تميزت العلاقات "الليبية التونسية" بنوع من الانفراج الناتج عن توافقات مصلحية للقيادتين مصحوبة بموجات من التوتر، وذلك نتيجة الأوضاع الداخلية لكلا البلدين، الاضطرابات الداخلية في تونس والحصار الدولي على ليبيا.

توطدت العلاقة بين البلدين خاصة من الناحية الاقتصادية حيث أضحت ليبيا تدريجيا الشريك الاقتصادي الأول لـ "تونس" عربيا وإفريقيا وبلغ عدد المؤسسات المستثمرة في ليبيا حوالي 1000 مؤسسة عام 2010 وارتفعت بذلك العمالة التونسية في ليبيا إلى ما يقارب 150 ألف عامل. غير أن هذا المشهد من التعاون والترابط المصلحي لم يخف استمرار بعض التوترات من ذلك عدم التزام الطرف الليبي بالاتفاق المتوصل إليه حول الجرف القاري

[1] عبد اللطيف الحناشي، **العلاقات التونسية الليبية، ومرتكزاتها ومعطياتها، مساراتها المحتملة**، مركز الجزيرة للدراسات، 02 ماي 2011، http://www.stedios.aldjazira.net/ar/reports، تاريخ الاطلاع: 20-01-2023، سا 15:50.

تنفيذا للحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية بداية الثمانينات وهو ما أثر على الاستغلال الأوفر لـ "تونس" لجزء مهم من الثروة النفطية في الجرف[1].

أثرت الانتفاضة الشعبية التونسية على دعم القذافي حكومة "بن علي" خشية استنساخ التجربة التونسية في ليبيا وحفاظا على نظام حكمه وقام بمحاولات لإجهاض الثورة، مما حذا بالقيادات التونسية بعد الإطاحة بـ"بن علي" ورضوخه للضغوطات الشعبية لنصرة الانتفاضة الشعبية الليبية ضد نظام القذافي[2].

العلاقات الليبية-التشادية

أثرت "الحركة السنوسية" على توطيد العلاقات بين الشعبين الليبي والتشادي وظلت العلاقة ودية طوال فترة نشاط الحركة، بعد استقلال "التشاد" في 1960 شهدت البلاد توترات داخلية عمقها التواجد الفرنسي وتحكمه اقتصاديا في الدولة وأدت تلك التوترات لاندلاع حرب أهلية توسعت وامتدت حتى الشمال، واتسم هذا الصراع الداخلي باستقطاب كل من ليبيا على اعتبار أن بعض المناطق في "التشاد" وتعتبر امتدادا قبائليا لبعض السكان الليبيين وهو ما جعل "القذافي" يحظى بدعم بعض الفرق المتصارعة، ودعم "فرنسا" لفرق أخرى حيث استعانت القوى المعادية لليبيا بالحماية الفرنسية أين تدخلت عسكريا لحماية "الحكومة التشادية". وأثر اتساع الحرب الأهلية على مقربة من الحدود الليبية لنشوب صراع بين البلدين عام 1978، واستمر حتى 1987 ويرجع ذلك لسببين رئيسيين أولهما رغبة "القذافي" في

[1] عبد اللطيف الحناشي، **العلاقات التونسية الليبية، ومرتكزاتها ومعطياتها، مساراتها المحتملة**، مركز الجزيرة للدراسات، 02 ماي 2011، http://www.stedios.aldjazira.net/ar/reports، تاريخ الاطلاع: 20-01-2023، سا 15:50.

[2] عبد الله مقلاتي، **العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة التحريرية 1959-1962**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث المعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص 54.

ضم منطقة "أوزو" كجزء من الوحدة الليبية والثاني هو إقامة قاعدة عسكرية مشتركة تساعد في تعزيز الدور الإفريقي لليبيا ومجابهة النفوذ الفرنسي في "التشاد"[1].

اعتمد "القذافي" على الرئيس التشادي "تمبلباي" والذي يعتبر حليفه على حصوله لاعتراف من طرف دولة "تشاد" بأحقية ليبيا في ضم قطاع "أوزو" إليها، وبقيت القوات الليبية في المنطقة لحين توحد الحركات المعارضة في "تشاد" واستفادتها من الدعم الفرنسي لطرد القوات الليبية. في ذات الوقت الذي شهدت البلاد فراغا عسكريا تمت الاستفادة منه عبر نزوح "هيري" للعاصمة مع قواته واستيلائه عليها بعد الإطاحة بالنظام ليقوم بعد ذلك بتصفية القوات الليبية وتحرير "شمال التشاد" إضافة لتوغله الى لأراضي الليبية واستيلائه على قاعدة "الصرة"،[2] بعد هذه الهزيمة أجبر "القذافي" على الاعتراف بحكومة "هيري" و تمت إعادة العلاقات في 1988 وهو الأمر الذي أدى لرفع القضية وعرضها على محكمة العدل الدولية والتي أصدرت قرار في 1994 يقضي بأحقية "التشاد" في إقليم "أوزو".

بعد الحصار الأولي الذي فرض على ليبيا دعمت "التشاد" نظام "القذافي" وساهمت في فك العزلة المفروضة عليه وبقيت مساندتها لليبيا حتى بعد الثورة أين شكلت ملجأ للنازحين من الصدامات العسكرية المسلحة في الداخل الليبي[3].

[1] محمد مالكي وآخرون، **نصف قرن على المشروع المغاربي: كلفة المغرب**، مختبر الدراسات الدستورية والقانونية، كلية الحقوق، جامعة القاضي عياض، مراكش، 2008، ص 30.

[2] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 54.

[3] محمد مالكي وآخرون، مرجع سابق، ص 40.

خريطة تمثل إقليم أوزو المتنازع عليه بين ليبيا والتشاد

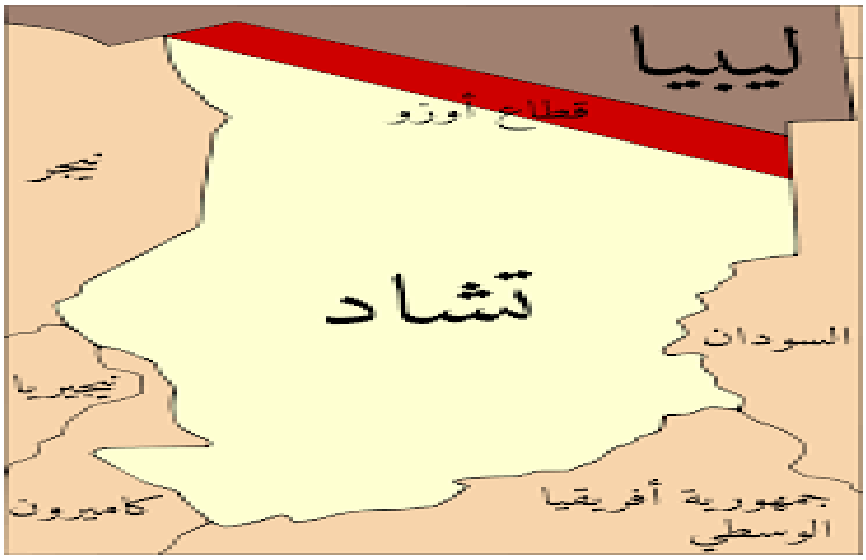

المصدر: بوشناف يردّ على قرار باشاغا بمنح أرقام وطنية ليبية لمواطني إقليم "أوزو"التشادي، تاريخ النشر: 01-10-2019، https://akhbarlibya24.net/2019/09/30، تاريخ الاطلاع: 17-10-2024، سا 16:54.

العلاقات الليبية- النيجيرية

كانت "النيجر" تتبع ليبيا وتشكل جزء منها وكانت القوافل الليبية تحمل البضاعة من "طرابلس وغدامس" عبر طرق برية إلى "النيجر" ومنه "لشمال مالي"، ويرجع نسب العديد من العائلات في "النيجر" إلى "غدامس" الليبية وإلى "غات" وقد كان حكام المدن النيجيرية يعينون من قبل "حاكم طرابلس" حتى وفي حالة اضطراب النظام كانت تتحرك ليبيا وترسل حملات لتوطيد الأمن واسترجاع الاستقرار.

بعد استعمار "فرنسا" لـ "النيجر" تصدت ليبيا بكل قوتها لذلك الغزو دفاعا عن حدودها وحماية للإسلام غير أن التفوق الفرنسي أدى بالقوات الليبية الانسحاب للشمال ومواجهة الاجتياح الإيطالي. وبعد استقلال البلدين أقامت ليبيا مع النيجر تبادل دبلوماسي وتم فتح سفارة كل منهما لدى البلد الآخر إلى أن جاء "القذافي" واعتلى سدة الحكم في ليبيا، وتبعا لأيديولوجيته الرافضة للقوى الغربية سعى للحيلولة دون السيطرة الفرنسية على دول الجوار

خاصة وأن النيجر لازالت تحت هيمنة القوة الفرنسية، واتضحت معالم ذلك التوجه في مسألة محاولة الانقلاب على الرئيس النيجيري "حسين كونشي" وبعد فشل العملية لجأ المنقلبون لليبيا أين استقبلتهم في موقف يوضح دعمها لهم وهو الأمر الذي أحدث فجوة مع نظام النيجر. وقامت على إثر ذلك مظاهرات في "نيامي" ضدها اعتبرت محاولة ليبيا زعزعة الاستقرار الداخلي في "النيجر". عمليا استغل "القذافي" التمدد القبلي لليبيا في "النيجر" وجند "الطوارق" و"عرب شمال النيجر" ودفع بهم للتدريبات العسكرية للإطاحة بنظام "كونشي" وقبل تحقيق ذلك توفي "كونشي" وتولى بعده "علي شعيب" السلطة وبادر بزيارة ليبيا وطلب اللقاء بالمعارضة القارة لليبيا وعرض عليها مصالحة وطالبها بالرجوع "للنيجر" وحل المشاكل دون تدخل خارجي[1].

لعبت "النيجر" ضمن منظومة دول الساحل والصحراء دور في إنهاء الحصار المفروض على ليبيا وجعلت منظومة الوحدة الإفريقية تكسر الحصار، وتعاونت "النيجر" مع ليبيا سياسيا اضافة لبعض الدول المجاورة في محاولة للحيلولة دون تفاقم الوضع المتدني في مالي كما دعمت أيضا مساعي "القذافي" في اتجاهه الإفريقي لتشكيل وحدة إفريقية قوامها قومي[2].

قدمت ليبيا دعما اقتصاديا "للنيجر" حيث أنشأت أحواض للري على نهر "النيجر" مما يسهم في ازدهار الزراعة وتحقيق الاكتفاء المائي خاصة في العاصمة "نيامي"، كما جهزت مطار "أقدز" ليصبح قادرا على استقبال الطائرات وأنشأت على غرار ذلك مصانع للعجائن وشجعت على الاستثمار الليبي في "النيجر"،[3] كما وقفت ليبيا مع "النيجر" وساعدتها في تشييد البنية التحتية من طرق مباني وسكك حديدية. في مقابل ذلك لم تقم "النيجر" بالدور

[1] محمد سعيد القشاط، مرجع سبق ذكره، ص ص 104-105.

[2] المرجع نفسه، ص 105.

[3] المرجع نفسه، ص 105.

المطلوب اتجاه الثورة الليبية بل رضخت للضغوط التي مورست عليها من قبل بعض المجموعات المسيطرة وقامت بتسليم رئيس الوزراء في حكومتها كونه من أصول ليبية من قبيلة "أولاد سليمان" أين تم إيداعه السجن مقابل مبلغ مالي معتبر[1].

المبحث الثاني: تباين مقاربات دول الجوار العربية بين الحل السلمي والتدخل العسكري

شهدت ليبيا بداية 2011 ثورة اجتماعية مطالبة بتغيير الوضع والخروج من تداعيات الاختلالات الوظيفة للنظام القائم الذي يغيب عنه الرؤيا الإستراتيجية واضحة المعالم لدى النخبة الحاكمة. بحيث غاب مبدأ الفصل بين السلطات وهيمنت السلطة التنفيذية على الوضع السياسي الليبي مع غياب مؤسسات المجتمع المدني التي تلعب دور الوسيط وترفع الانشغالات للسلطة. وبذلك غاب التداول السلمي للسلطة وفق أطر انتخابية تعبر عن الرغبة الشعبية الليبية ليتجسد منطق الإنفراد بالسلطة بعيدا عن الدور الحقيقي للمؤسسات الدستورية وبذلك اختلت التوازنات في العلاقة بين ليبيا والدول المجاورة لها وفق ما تقتضيه تعقيدات وتطورات الأزمة.

شكل الوضع الليبي بعد سقوط "القذافي" حالة من التوتر الداخلي وعدم الاستقرار أدت للانقسام الداخلي حول تسيير المرحلة الانتقالية بعدما كان الداخل الليبي موحد حول هدف واحد وهو الإطاحة بالنظام القائم. أدى هذا الوضع بين الأطراف الليبية إلى صراع داخلي مسلح أسفر عن انهيار الدولة وفشل عملية الانتقال السياسي وهو الوضع الذي كانت له تداعيات على المحيط الجغرافي الليبي مما أدى بالدول المجاورة والإقليمية للتدخل بشكل أو بآخر حماية حدودها وبذلك أمنها أو حفاظا على استمرارية مصلحتها.

[1] عمر عامر المودي، **المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية اتجاه إفريقيا غير العربية**، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 105.

المطلب الأول: الدور الجزائري اتجاه الأزمة الليبية بين ثوابت السياسة الخارجية وتعقيدات الوضع الليبي

يضبط السياسة الخارجية الجزائرية محددات ترجع جذورها للثورة التحريرية ومرتكزات مستقاة من واقعها العربي الإسلامي، حيث منذ الاستقلال والجزائر تحتكم لمبادئ "ميثاق أول نوفمبر"، كما نجد المحدد الأيديولوجيي يعبر عن مرتكز بارز للسياسة الخارجية الجزائرية بعد الاستقلال والذي تبلور من خلال "ميثاق طرابلس 1962" وكذا الدساتير 1963 – 1976–1989 أين تبنت الاشتراكية لبناء الدولة الجزائرية والتي وسعت معالم التوجه الخارجي للجزائر من خلال محاربة الاستعمار ودعم "الحركات التحررية". وكما جاء في الفصل السابع من دستور 1976 التزام "الجزائر" بدعم الشعوب العربية في طموحاتها المشروعة والدفع إيجابا لتحقيق وحدة إفريقية وذلك عبر التأكيد بعدم التدخل العسكري في الشؤون الداخلية للدول والالتزام بمبادئ الأمم المتحدة [1].

وجاءت "دساتير الجزائر" لسنة 1989–1996–2016–2020 لتؤكد على المحاور الكبرى لسياسة الجزائر الخارجية وهي بالأساس عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية والحرص على حل النزاعات بالمساعي الدبلوماسية، ومثل الفضاء المغربي أهمية في التحول الخارجي "للجزائر" واعتمدت بذلك "الجزائر" سياسة مبنية على التعاون والتكامل بين دول المنطقة والحفاظ على سلامة ترابها واستقلالها. وتمحورت الرؤيا الجزائرية خاصة مع دول الجوار حول مبادئ تتمثل أساسا في الحفاظ على العلاقات القائمة بما في ذلك علاقات حسن الجوار بنبذ استعمال القوة والتأكيد على الحل السلمي لأي خلاف قائم[2].

[1] محمد أمين ديداوي، **رؤية الجزائر لتسوية الأزمة الليبية**، مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية، العدد01، جوان 2022، ص 40–45.

[2] المرجع نفسه، ص 45.

عكفت "الجزائر" منذ استقلالها على التأكيد لانتمائها المغاربي وتعتبر أن المغرب العربي جزء لا يتجزأ منها، وذلك بالنظر للمحدد الجغرافي "للجزائر" الذي يربطها بكل الدول المغاربية، والموقع الاستراتيجي متعدد الأقطاب "مغاربي- متوسطي- إفريقي" يفرض على "الجزائر" لعب دور محوري وإثبات وجودها السياسي بالتحرك والتفاعل اتجاه المسائل الخلافية وقضايا المنطقة وأن تكون حلقة وصل بين دول المنطقة ومحور هام في حل القضايا الأمنية والسياسية[1].

شهدت الدبلوماسية الجزائرية في إطار نشاطها الخارجي محطات لعبت فيها دورا كبيرا في حل العديد من القضايا والأزمات سواء على المستوى الإقليمي والذي يمثل فضاء حيوي لها أو على المستوى الدولي أين يتم ترسيخ الدور السياسي "للجزائر" ومن أبرز المحطات في تاريخ الدبلوماسية الجزائرية الوساطة الجزائرية بين "العراق وإيران" 1975، الدور الجزائري في إنهاء أزمة الرهائن الأمريكيين في "إيران" 1980 والتدخل الإيجابي في أزمة الطائرة الكويتية المختطفة 1988 إضافة إلى الوساطة بين "إثيوبيا وإرتيريا" عام 2000 وكذلك الوساطة في حل النزاع الداخلي في "مالي بين القبائل 2012. وكان لهذه النجاحات الأثر البالغ للدفع بـ "الجزائر" في لعب دور إيجابي في الأزمة الليبية[2].

عرفت ليبيا تطورات معقدة جعلت منها مصدرا من مصادر التهديد الوجودي بعد أن دخلت مرحلة عدم الاستقرار وتوغل سلطة الميليشيات وانتشار السلاح مما ساهم في تمزيق النسيج الداخلي اضافة الى انقسام وصراع القوى السياسة وهو ما صعب من إمكانية تكوين منظومة أمنية نظامية تعمل على ضبط الانفلات الأمني خاصة في المناطق الحدودية التي أصبحت تشهد عديد التهديدات العابرة للحدود وتهديد الأمن القومي لدول الجوار. وبناء على

[1] عبد القادر عبد العالي، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد02، جويلية 2014، ص 28.

[2] **المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي**، تقرير مجموعة الأزمات الدولية، رقم 115، حول الشرق الأوسط، ديسمبر 2011، ص 08.

ذلك أضحى استقرار "الجزائر" كونها تتشارك وليبيا شريط حدودي طوله 700 كلم مهددا وأمن حدودها معرض للاختراق سواء تعلق الأمر بتهريب الأسلحة أو تسهيل دخول المخدرات أو المساعدة في الهجرة غير الشرعية. كما ان هناك تخوف من تحول ليبيا لقاعدة داعمة للتنظيمات الإرهابية التي تواجه دول شمال إفريقيا ومنطقة الساحل كتنظيم القاعدة في المغرب العربي وجماعة "أنصار بيت المقدس" في "مصر" والتخوف من الرابط الإقليمي بين هذه التنظيمات وتنظيم "داعش"، هذا دون إهمال خطر المتمردين من "الطوارق" في كل من "مالي والنيجر". وبتعرض ليبيا لحالة الفشل الدولاتي زادت حدة الأعمال الإرهابية بحيث نجد حادثة الاعتداء على منشأة "تقنتورين" في الصحراء الجزائرية 2013 منعرجا لإدراك خطورة الانفلات الأمني وتداعياته على الأمن القومي الجزائري، كان ذلك على خلاف سلسلة من الهجومات نذكر منها الهجوم الذي شهدته "بماكو" في "مالي" على مستوى فندق "زاديسيون بلو" والذي خلف 22 قتيلا، كما تعرضت عاصمة "بوركينافاسو" لهجوم على مستوى فندق "seplandid"في 2016 مخلفا 20 قتيلا اضافة الى تنفيذ هجوم على أكاديمية عسكرية ومنجم اليورانيوم يقع تحت سلطة "فرنسا" في "النيجر"[1].

إن تصاعد حجم وحدة الأعمال الإرهابية يؤكد ضمنيا خطر آخر يهدد الحدود "الجزائرية- الليبية" في ظل تدهور الوضع الأمني الداخلي في ليبيا وهو ظاهرة انتشار السلاح خاصة بعد انتهاء الحرب ضد "القذافي" بتدخل "حلف الناتو" حيث كانت هناك عدة محاولات لجمع السلاح من الكتائب المقاتلة لكن ذلك لم ينجح على اعتبار أن القبائل تعتبر السلاح مصدر قوة لها لحماية نفسها ضد أي تهديد. من جهة أخرى فتحت الحرب الأهلية الباب على مخازن الأسلحة خاصة الصغيرة منها والخفيفة بما فيها منظومات الدفاع الجوي المحمول والصواريخ المضادة للدروع ما جعل الداخل الليبي ساحة للاقتتال خاصة بعد عودة "المرتزقة" وتزويد المتمردين بأسلحة من طرف الدول المتدخلة للإطاحة بنظام "القذافي". هذا

[1] تقرير مجموعة الأزمات الدولية، مرجع سابق، ص ص 10-11.

إضافة إلى مخازن أسلحة "القذافي" الخاصة والتي تم استغلالها من طرف المقاتلين العائدين من دول الجوار الموالين "للقذافي" وهو بدوره ما زاد من حدة وتعقيد الوضع الأمني في ليبيا وصعب أكثر من مهمة حماية الحدود بالنسبة "للجزائر"[1].

منذ أن بدأ انهيار النظام الجمهوري والتدخل الدولي في الشأن الليبي أخذت العديد من الكيانات العسكرية تبرز على الساحة الليبية خارج نطاق أي تشريع ينظمها وعرفت "بالميليشيات" والتي كانت تحمي مصالح قوى قبلية أو مصالح تكتلات سياسية أخذت عدة مسميات كالتحالف والتجمع وهو ما خلف حالة من الاستقطاب السياسي الشديد بين التكتلات السياسية والعسكرية، كما أثر التوسع في دور "الميليشيات" في تأزم الوضع الليبي أكثر في ظل ضعف قدرات مؤسسة الدولة[2].

أمام كل هذه التداعيات التي أفرزتها خطورة الأزمة الليبية، كان على "الجزائر" لعب دور يتماشى وسياستها الخارجية في إدارة الملف الليبي، هذا وإن ظلت محايدة بشأن الثورة ضد نظام "القذافي" أين تم اتهامها بمساندة النظام القائم على اعتبار أنها تشارك ليبيا في نفس المبادئ التاريخية والأيديولوجية (الاشتراكية، مناهضة الإمبريالية...) غير أن "الجزائر" كانت متخوفة من تأثيرات هذه الحرب–خاصة بعد التدخل الدولي في ليبيا –من أن تكون عرضة للتأثيرات المباشرة لتداعيات سقوط "القذافي". وبذلك كان ردها اتجاه الملف الليبي متأخرا واتخذت موقفا ضبابيا بعد ثورة 17 فبراير ما أدى بالفصائل العسكرية والنخب السياسية لاتهامها بوقوفها ضد "الثوار" خاصة بعد استضافة عائلة "القذافي". غير أن موقف

[1] هنري حسب، **ليبيا بين الماضي والحاضر**، تر: شاكر إبراهيم، (د.ط)، منشورات المنشأة العربية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 2011، ص 228.

[2] محمد سنوسي الداودي، **فجوة الأمن: تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا**، مجلة السياسة الدولية، العدد197، المجلد 49، القاهرة، جويلية 2019، ص 04.

"الجزائر" نبع من هاجس انتقال الثورة إلى "الجزائر" بعد أن مست التجربة عديد الدول العربية[1].

تمسكت "الجزائر" بمبادئ سياستها الخارجية في التعامل مع الأزمة الليبية وأكدت على تفعيل الدبلوماسية وترجيح الحل السلمي. حيث رفضت التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي الليبي وهو موقف نابع من احترامها للمواثيق الدولية التي تحظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وبعد الثورة سارعت للاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي باعتباره الممثل الشرعي والمعترف به دوليا، وفي أعقاب تطورات الأزمة بين المكونات السياسية الليبية عملت "الجزائر" على البحث عن حلول سياسية تحظى بتوافق بين الفرقاء في محاولة للحد من تنامي الأدوار الخارجية في ليبيا خاصة بعد انهيار الجهاز الأمني الليبي. من جهة أخرى نجد أن المبادرة الجزائرية المتمثلة في الوساطة الدبلوماسية تحظى بقبول ليبي لدى مختلف الفرقاء كون "الجزائر" حريصة على المحافظة على نفس المسافة اتجاه أطراف الأزمة في ليبيا كما أن رصيد الدبلوماسية الجزائرية في مجال الوساطات وحل النزاعات في المنطقة يؤهلها للعب دور محوري في إدارة الأزمة في ظل ضعف التأثير الدبلوماسي المصري بسبب أزمات داخلية وأخرى ناتجة عن موقفه المتحيز للخليفة "حفتر" ما أدى لرفض وساطة "السيسي" من قبل العديد من التشكيلات السياسية.[2]

تقوم المقاربة الجزائرية على ترويج الحل السلمي ورفض الخيار العسكري دعما للاستقرار الوطني الليبي، وبذلك فقد دعت لمصالحة وطنية من خلال جمع الفرقاء الليبيين بمن فيهم الإسلاميين وقيادات النظام السابق ومؤكدة على أن يكون الحل ليبيا–ليبيا وذلك من خلال احتضانها لثلاث لقاءات حوار بين الأطراف الليبية، ليبقى الموقف المبدئي البارز

[1] علي مصباح، محمد الوخيشي، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 05، جامعة عمار الثليجي، الأغواط، جانفي 2017، ص 15.

[2] زين العابدين معو، رندة حمايدة، **المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 12، جامعة باتنة، الجزائر، ص 38.

هو رفض التدخل الأجنبي والحرص على الوحدة الليبية. من جهة أخرى يمكن تفسير موقف الحياد الإيجابي حيال أطراف النزاع بعوامل نابعة من تقيد صانع القرار الجزائري بالمبادئ الراسخة في سياسة "الجزائر" الخارجية أولها الرفض القاطع للتدخل الأجنبي تحت أي ذريعة ذلك أن الاصطفاف مع أي طرف سيقحم "الجزائر" في حلقة الصراع ويجرها لتداعيات أمنية تهدد باستنساخ التجربة في الوسط الجزائري، وثانيها الإدراك السياسي لصانع القرار الجزائري لأهمية الحياد الإيجابي في لعب دبلوماسية دفاعية فعالة اتجاه الملف الليبي وثالثها يتمثل في محاولة تحقيق توافق ليبي يحقق المصلحة الوطنية عبر إقامة سلطة مركزية تعمل على تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي ما ينعكس إيجابا على الدول المجاورة[1].

تعمل "الجزائر" بثقلها على تسوية الأزمة بطرق سلمية، حيث يرتكز مضمون المقاربة الجزائرية على محاولة جمع الأطراف الليبية للحوار ثم إيجاد ميكانيزمات للحد من انتشار استعمال الأسلحة الذي يهدد الداخل الليبي ودول الجوار والتحضير لمرحلة انتقالية تحقق دولة المؤسسات والقانون. وفي ذات السياق عملت "الجزائر" على احتضان جولات للحوار بين مختلف الأحزاب الليبية والنشطاء والسياسيين كان أبرزها جولة 10 مارس 2015 برعاية اممية أكدت فيها "الجزائر" على الحل السلمي محاولة إيجاد توافق وطني وتشكيل حكومة موحدة عبر جولاتها السابقة. ويعتبر هذا الاجتماع الذي حضره رئيس "بعثة الأمم المتحدة" في ليبيا والممثلة السامية "للاتحاد الأوروبي" من أهم المبادرات الرامية للمساعدة على الحوار بين الفرقاء حيث توج الاجتماع بيان ختامي مشترك أكد فيه المجتمعين على التعهد بحماية وحدة ليبيا والالتزام بالإعلان الدستوري ودعم مسارات الحوار بما يدفع لتشكيل حكومة توافقية ووضع ترتيبات أمنية تتضمن وفق إطلاق النار وحل الميليشيات المسلحة وجمع السلاح[2].

[1] إبراهيم مشعالي، **دور المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية**، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد06، ص 25.

[2] المرجع نفسه، ص 26.

كما تحاول الدبلوماسية الجزائرية تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف الليبية وفي هذا الإطار قام وزير الخارجية "صبري بوقادوم" بزيارتين لليبيا الأولى في 05-02-2020 التقى فيها قائد الجيش الليبي الوطني "خليفة حفتر" والثانية في18-02-2020 أين التقى رئيس "حكومة الوفاق". كما أكد الرئيس الجزائري "تبون" على قدرة "الجزائر" للعب دور الوسيط لتحقيق السلام في ليبيا واستعدادها لأي محادثات تهدف لوقف الاقتتال الداخلي على أن يكون ذلك بتفويض أممي من مجلس الأمن الدولي[1].

من جهة أخرى سعت الدبلوماسية الجزائرية لدعم جهود الأمم المتحدة على المستويين الإقليمي والدولي من خلال عقد سلسلة اجتماعات لوزراء خارجية دول الجوار محاولة إقناعهم بضرورة اعتماد الحل السلمي كمخرج وحيد للأزمة والابتعاد عن الحل العسكري الذي يزيد في تفاقم الوضع الليبي، مؤكدة على الانخراط في مساندة جهود الأمم المتحدة بما ينهي حالة الانقسام الداخلي والتجاذبات السياسية والعسكرية. وأكد المشاركون في اجتماع 01

ديسمبر 2015 لكل من وزراء خارجية "الجزائر، مصر، النيجر، التشاد، تونس"، على أن الحل السياسي المقترح من قبل الأمم المتحدة يمثل قاعدة لتسوية داخلية والحفاظ على وحدة ليبيا وأن غياب حل للأزمة يصب في مصلحة تنامي التهديدات غير القومية على رأسها الإرهاب الدولي. لقد توجت الجهود الأممية بالتوقيع على اتفاق الصخيرات في 17 ديسمبر 2015 من قبل مجموع الأطراف الليبية حيث نص الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية تنهي الصراع وهو ما تجسد بتشكيل "حكومة الوفاق الوطني"[2].

كما جاء التوقيع على الاتفاق السياسي الليبي في إطار الحوار الليبي- الليبي الذي انطلق في مارس 2015 باجتماع ضم أطراف الأزمة الليبية وشخصيات سياسية بارزة وذلك بمشاركة جزائرية فعالة.

[1] إبراهيم مشعالي، مرجع سابق، ص ص 28-29.

[2] أحمد عسكر، **موقف تونس والجزائر من الأزمة الليبية**، مجلة السياسة الدولية، العدد193، القاهرة، ص 52.

تطرح "الجزائر" آلية دول الجوار في إطار دبلوماسيتها اتجاه إدارة الأزمة الليبية حيث بادرت لدعوة وزراء خارجية الدول المجاورة لليبيا إلى اجتماع على هامش الاجتماعات الوزارية لمنظمة عدم الانحياز، كما جسد الاجتماع التشاوري لوزراء خارجية دول جوار ليبيا الذي دعت إليه "الجزائر" في 22جانفي2020 عقب مشاركتها في "مؤتمر برلين" في 19جانفي2020 تأكيد "الجزائر" على آلية الحوار تمهيدا منها لاجتماعات مستقبلية تضم كل الأطراف الليبية لتحقيق الحوار الوطني الشامل.[1] من جهة أخرى عملت "الجزائر" على تسويق آلية المصالحة الوطنية كمقاربة لإيجاد تسوية ليبية داخلية بعيدا عن التدخلات الخارجية وأكدت من خلالها على ضرورة أن يكون كل الأطراف في ليبيا جزء من الأزمة وجزء من الحل وهو ما يؤكد اهتمام الطرف الليبي بميثاق المصالحة الوطنية الذي تبنته "الجزائر" للخروج من "أزمة العشرية السوداء" وجاء ذلك عبر تقديم طلب رسمي للإطلاع على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية وآلياته من قبل وزير خارجية "حكومة الوفاق الوطني" في مؤتمر صحفي أكتوبر 2016[2].

وأما ما تعلق بتطبيق المقاربة الجزائرية فإن "الجزائر" تواجه عديد التحديات الداخلية عبر الانقسام المؤسساتي الذي يحول دون تحقيق الحوار وانتشار الميليشيات والأسلحة وهو ما يخلف بيئة مضطربة، هذا اضافة لاستقطاب السياسي بين الثوار والداعمين للنظام السابق والذي يؤدي لعرقلة جهود إيجاد توافق وطني. وتحديات خارجية منها التدخل الإقليمي والدولي الذي زاد من تعقيد الأزمة الليبية واستفحال "المرتزقة" ومعه فوضى الميليشيات التي

[1] أحمد عسكر، مرجع سابق، ص 55.

[2] علي بلعربي، **جهود الجزائري تسوية أزمتي ليبيا ومالي من خلال مقاربة المصالحة الوطنية**، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، المجلد 03، العدد 14، برلين، ألمانيا، ص 45.

تؤثر على موازين القوى هذا إلى جانب الاستقطاب الدولي وما يطرحه من تحديات للتموضع السياسي بالنسبة للقوى الإقليمية وخاصة "الجزائر".[1]

المطلب الثاني: ازدواجية الرؤيا المصرية في إدارة الأزمة الليبية بين المقاربة الدبلوماسية والتدخل العسكري

تحتفظ "مصر" تاريخيا بعلاقات إستراتيجية مع ليبيا منذ استقلال ليبيا 1951 فالبلدين يتشاركان شريط حدودي يبلغ نحو 1200 كلم إضافة إلى العلاقات التاريخية والبشرية بين الشعبين والتعاون المصري الليبي في إطار اليد العاملة. ولعل مجمل هذه العوامل مجتمعة تجعل من كل دولة عمقا استراتيجيا للدولة الأخرى يدفع لأن تكون كل دولة فاعلا ضروريا في حال وقوع أزمة أمنية أو سياسية في إحدى البلدين وهذا ما كان مجسدا من خلال دور "مصر" في ليبيا.

بعد اندلاع الثورة في ليبيا 17فيفري2011 وإلى غاية 2013 لم يكن هناك أي تدخل مباشر واضح من الطرف المصري في الأزمة الليبية بل كانت "مصر من الدول الرافضة للتدخل الأجنبي، بينما كان الاختلاف على مستوى الموقف الرسمي الرافض للتدخل والموقف الشعبي الذي كان ينادي بضرورة التدخل ومساندة المطالب الشعبية في إسقاط نظام القذافي والتحول لدولة تجسد معالم الديمقراطية والإرادة الشعبية. وبالنظر للظروف التي كانت تعيشها "مصر" المشابهة للظروف الداخلية الليبية، جعلت "مصر" من أولوياتها إعادة ترتيب الأمور الداخلية ومن هذا المنطلق امتنعت "مصر" عن المشاركة في العمليات العسكرية ضد "القذافي" وتأخير اعترافها بالمجلس الانتقالي. ومع تنحية الرئيس "مرسي" عن الحكم والذي تزامن مع ظهور الخليفة "حفتر" على الساحة السياسية الليبية تأرجح الموقف المصري بين دعم الحل السياسي والتأكيد على التدخل العسكري. في مقابل ذلك شهد الداخل الليبي تخوفا

[1] عبد القادر نهاري، محمد لمين بن شراد، **موقف الجزائر من الأزمة السياسية المستجدة، قراءة نقدية بين الثابت على المبادئ ومباشرة مقتضيات الأحداث**، مجلة أبحاث، المجلد 05، العدد 02، 2020، ص 71.

من الوضع المصري الجديد وإمكانية تأثيره على الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا، ما زاد من حدة التوتر بين الإسلاميين والعلمانيين في ظل الانقسام السياسي والاستقطاب الخارجي الذي صعب من التوصل لرئيس منتخب أو برلمان دائم[1].

استمر التقارب بين الجانب المصري والليبي خاصة في المجال الأمني وحماية الحدود إلى أن تم اختطاف خمسة من أعضاء البعثة الدبلوماسية بليبيا في جانفي 2014 ليليها مقتل مواطنين مصريين في فيفري من ذات السنة من مدنية "بنغازي" شرقي ليبيا، وهي الأوضاع التي أدت لتشنج العلاقات الأمنية والسياسية البينية للبلدين وارتفعت معها المطالب السياسية والإعلامية بضرورة حماية المصريين ومصالحهم، وتغيير نمط العلاقات من علاقة بين دولتين لها مؤسسات إلى علاقة مع مجموعات وميليشيات يرى فيهم الجانب المصري تهديد للأمن القومي الداخلي[2].

وفي ظل الانقسام الداخلي وظهور "الخليفة حفتر" كطرف فاعل معادي للجماعات الإسلامية شكل ذلك عامل الجذب الأساسي للدول الداعمة له على رأسها "مصر"، حيث يعتبره النظام المصري شريكا طبيعيا على خلفية تقاطع خطاب "حفتر" المناهض للإسلاميين مع خطاب "السيسي". كما تركز "مصر" بشكل أساسي على ملفي الأمن والاقتصاد حيث يشترك البلدين في حدود طويلة تجعل "مصر" عرضة للتداعيات المحتملة للصراع علاوة على العلاقات الاقتصادية المتجذرة خاصة ما تعلق بضاعة البترول الليبية سواء من حيث واردات النفط الرخيصة أو توفير العمالة. وبذلك يتضح أن دعم "مصر" لـ "حفتر" مزيج من الانتهازية الاقتصادية والتهديدات الأمنية المباشرة إضافة للأيديولوجية العسكرية المشتركة بين الرئيس المصري و"الخليفة حفتر" خاصة بعد تزايد الهجمات الإرهابية على الأراضي

[1] عبد القادر نهاري، محمد لمين بن شراد، مرجع سابق، ص 72.

[2] فاتح خفتر، **الأزمة الليبية: الفاعلون والسيناريوهات المحتملة**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 09، العدد 01، ص 163-165.

المصرية المتاخمة لليبيا وزيادة حدة التمرد في "جزيرة سيناء" أين كان "حفتر" حليفا طبيعيا نظرا لموقع قواته في الحدود المصرية[1].

منذ بداية الانقسام بين مؤسسات الحكم في شرق وغرب ليبيا، لم تخفِ السلطات المصرية انحيازها لدعم معسكر اللواء حفتر سياسياً وعسكرياً. خاصة بعد إطلاقه عملية الكرامة، حيث قدمت مصر دعماً لوجستياً وتمكنت من تنفيذ ضربات جوية استهدفت مواقع قوات "فجر ليبيا" في العاصمة "طرابلس والمنطقة الغربية". منذ ذلك الوقت، كثفت مصر دعمها العسكري لحفتر عبر غارات جوية متكررة على مدينة درنة، التي ظلت خارجة عن سيطرة قواته حتى منتصف 2018. وكان هناك حديث عن دور متقدم للطائرات الحربية والقوات الخاصة المصرية في حسم المعارك الطويلة بين قوات حفتر ومقاتلي مجلس شورى ثوار ليبيا، التي استمرت لأكثر من ثلاث سنوات[2].

لم يُحدث اتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015، الذي أنتج مؤسسة حكم معترف بها دولياً، تغييراً كبيراً في موقف مصر من الصراع في ليبيا. حيث واصلت مصر دعمها السياسي والعسكري والإعلامي لحفتر دون أن تعلن رسمياً رفضها لمخرجات الاتفاق.

شكل "تنظيم الدولة" ورقة ضغط وخطر يهدد الأمن المصري خاصة بعد استفحال تلك التنظيمات في الوسط الليبي في ظل غياب أي سلطة أمنية وتزامنا مع استفحال ظاهرة انتشار السلاح، أين أخفقت "مصر" بإقناع المجتمع الدولي التدخل لمواجهة خطر التنظيم على الساحة الليبية، وإذا كانت الحرب على تنظيم الدولة فقد تتاح "للقاهرة" فرصة التحرك على الساحة الليبية على اعتبار أن التصاعد خطر هذا التنظيم واحتمالات انتشاره سيشكل تحديا أمنيا "لمصر" ومصالحها، وفي هذا السياق تدخلت "مصر" عسكريا وشنت غارات في

[1] الحسين العلوي، **الأزمة الليبية: بين صراع الآراءات الإقليمية والانقسام الداخلي**، مركز الدوحة للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 10، قطر، ديسمبر 2020، ص 35.

[2] المرجع نفسه، ص 40-42.

"درنة" شرقي ليبيا في فيفري 2015 بعد ساعات من بث تنظيم "داعش" تسجيل مصور يبرز قتل 21 مصريا مسيحيا وشكل هذا الحدث تطورا في نمط المواجهة المصرية للتهديدات المتصاعدة من الجوار الليبي. ويعتبر الطرف المصري ارتباط الحل العسكري المباشر في العلاقة بين البلدين بفترات التأزم الشديد في توجهات النظام المصري وتصاعد التهديدات للأمن القومي. وقد تبع ذلك تحركا مصريا على صعيد مجلس الأمن في جلسته الطارئة فيفري 2015 بطلب رفع حظر السلاح عن حكومة "طبرق" والمساعدة العسكرية اللوجستية في بناء جيشها حتى تتمكن من التعامل وصد الخطر المنبعث من نشاط الجماعات الإرهابية[1].

أسفر الهجوم المتواصل الذي شنته قوات اللواء حفتر على العاصمة والمنطقة الغربية عن تصاعد التدخل الإقليمي في ليبيا وظهور فاعلين جدد. بعد عدة أشهر من الهجوم الذي حظي بدعم المحور "المصري–الإماراتي" إعلاميًا وعسكريًا، ووسط تضييق الخناق على حكومة الوفاق، شهد الوضع العسكري تحولاً كبيرًا عندما وقعت الحكومة اتفاقية عسكرية وأخرى لترسيم الحدود البحرية مع تركيا بتاريخ 27 نوفمبر 2019 بموجب هذه الاتفاقية، قُدم الدعم العسكري التركي لحكومة الوفاق، مما سمح لها باستعادة كامل مدن المنطقة الغربية من قوات حفتر،[2] وتقليل احتمالات الحل العسكري، ودفع الطرفين إلى قبول وقف إطلاق النار. إن لهذه التطورات أثر في تغيير الموقف المصري حيث رأت "مصر"أن "تركيا" تحاصرها وتحاصر مصالحها عبر الوكلاء والتحالفات، واعتبرت التواجد التركي في ليبيا خطرًا على أمنها القومي. وأكدت وزارة الخارجية المصرية أن خطوة البرلمان التركي تمثل انتهاكًا لمقررات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن (القرار 1970)، الذي فرض عقوبات

[1] عرفات نقدير، **تحولات العلاقة الليبية–المصرية: حساباتها ودوافعها**، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، فيفري 2012، www.dohainstitutc.org، تاريخ الاطلاع: 03–10–2022، سا 18:40.

[2] عرفات نقدير، **تحولات العلاقة الليبية–المصرية: حساباتها ودوافعها**، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، فيفري 2012، www.dohainstitutc.org، تاريخ الاطلاع: 03–10–2022، سا 18:40.

على التعاون العسكري مع ليبيا إلا بموافقة اللجنة المعنية. كما دعمت مصر موقفها بالرفض العربي لأي تدخل أجنبي، والذي أقره مجلس جامعة الدول العربية في 31 ديسمبر 2019 واعتبرت التدخل التركي تهديدًا للأمن العربي والمصري، مما يتطلب اتخاذ كافة الإجراءات لحماية مصالح المنطقة من هذه التهديدات.[1]في هذا السياق وتجاوبًا مع تطورات الوضع الليبي، جاءت زيارة وفد مصري رفيع المستوى إلى ليبيا لتعبر عن ميل مصري نحو قبول فكرة فشل الحل العسكري بفعل الصراع لصالح حفتر. ظهر جليًا أن مصر تحاول تجنب التورط الشامل في الصراع الليبي ومواجهة حكومة الوفاق وتركيا بالتحديد، بالرغم من التحذيرات التي وجهها الرئيس "السيسي" لتركيا بشأن تخطي الحدود الحمراء والاتجاه شرقًا بعد استعادة كامل المناطق الغربية من سيطرة حفتر وحلفائه. يمثل ملتقى الحوار السياسي الليبي الذي ترعاه الأمم المتحدة ضمن مساعي التسوية السياسية في ليبيا عامل ضغط إضافي على القاهرة لتعديل سياستها. كما يساهم انخراط عناصر من المعسكر السياسي المؤيد لحفتر، سواء عبر ملتقى 75 الذي ترعاه الأمم المتحدة أو الاجتماعات المشتركة لأعضاء مجلس النواب في "طنجة وغدامس"،في دفع "القاهرة" نحو فتح قنوات تواصل مع مختلف الأطراف بدلاً من الرهان على طرف واحد فقط.[2]

إعلان القاهرة لتسوية الأزمة الليبية

شملت مبادرة "القاهرة" التي حملت اسم "إعلان القاهرة" مقترحا بوقف إطلاق النار بعد الاجتماع الذي عقد في "القاهرة" بحضور"عقيبة صالح" رئيس "برلمان طبرق" المنتخب والجنرال "خليفة حفتر" قائد الجيش الوطني، جاء هذا بعد تحول نظام القوة في ليبيا في غير صالح "حفتر" والمحور الداعم له. ووصفت المبادرة في الأوساط الإعلامية المصرية بأنها

[1] خليل الفهاني، **معضلة السيسي في ليبيا. صحيفة العربي الجديد**، 21 فيفري 2015، www.wlaraby.co.u.k، تاريخ الاطلاع: 10-12-2022، سا 18:45.

[2] جاد مصطفى البستاني وآخرون، **التدخل التركي في ليبيا وأثره على الأمن القومي المصري**، (د.ط)، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، 2019، ص 25.

"سياسة مشتركة وشاملة". وشدد الرئيس "السيسي" في كلمته إلى إمكانية الوصول لحل الأزمة إذا كان هناك توافق في الإرادة والنوايا لأطراف الأزمة بقوله: "**إذا صدقت النوايا الجميع تكون بداية مرحلة جديدة لعودة الحياة الطبيعية والأمنية لليبيا**" ودعا "السيسي" لضرورة توحيد مؤسسات الدولة لتحقيق الاستقرار ورعاية مصالح الشعب الليبي في قوله: "**لا يمكن أن يكون هناك استقرار في ليبيا إلا إذا وجدنا تسوية سلمية تتضمن وحدة وسلامة المؤسسات الوطنية وتكون قادرة على الاطلاع بمسؤولياتها تجاه الشعب الليبي**". وشملت المبادرة بنودا ارتكزت إليها في تقديم رؤية سياسية للأزمة الليبية هي كالتالي:

1- التأكيد على وحدة الأراضي الليبية والامتثال لقرارات مجلس الأمة مع التزام كافة الأطراف بوقف إطلاق النار.

2- ارتكاز المبادرة على مخرجات "مؤتمر برلين" الذي يدفع بالحل السياسي وفق خطوات تنفيذية واضحة.

3- دعم أعمال مسار اللجنة العسكرية (5+5) برعاية أممية واستكمال المسار الذي يدعم كل الجهات الأجنبية بإخراج المرتزقة وتفكيك الميليشيات وتسليم الأسلحة[1].

شهدت هذه المبادرة مواقف متباينة في الأوساط السياسية حيث اعتبرت من جهة بأنها تمثل "اجتماع أزمة" لتدارك الهزائم الميدانية العسكرية التي منيت بها قرارات "حفتر" وخسارتها للغرب الليبي ومن جهة أخرى هناك من يرى في المبادرة بأنها مناورة سياسية من القيادة المصرية جاءت كرد فعل على التدخل العسكري التركي في ليبيا بعيدا عن التوجه بالقبول بالأمر الواقع في ليبيا[2].

[1] عوض شحاتة، **مصر تواجه وضعا بالغ التعقيد والصعوبة في تعاطيها مع الأزمة الليبية**، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2015، www.studies.aldjazeera.net، تاريخ الاطلاع: 23-12-2022، سا 19:00.

[2] محمد عاشور مهدي، **قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة**، معهد الدراسات والبحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، 2011، ص 25-30.

المطلب الثالث: طبيعة تفاعلات تونس مع تطورات الأزمة الليبية

تفرض الأزمة الليبية عبئا أمنيا على الحدود المتاخمة لها مع "تونس"، حيث يتجاوز الإشكال الأمني حدود الأبعاد التقليدية لأفق السياسة الخارجية ومفاهيم "جيوبولتيك الحدود"، خاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي التنموي في أوقات السلم والتعاون بين البلدين أو الجانب الأمني زمن الاضطرابات الأمنية أو حدوث أزمة داخلية لها تداعيات خارجية كما هو حال الأزمة الليبية، فعلى حد قول "فريدريك راتزل" تعتبر الحدود المجال الحيوي الذي يقع فيه جزء كبير من ثقل التوازن السياسي للدولة وبالتالي فإحكام السيطرة على الحدود لتحقيق أمن داخلي ينعكس على حماية الاقتصاد الرسمي ويدل في نفس الوقت على مدى تماسك النسيج الداخلي للدولة وفعالية الرؤية الإستراتيجية الوطنية اتجاه متغيرات الوسط الخارجي[1].

تتعدد الأبعاد التي تتجه إليها الدبلوماسية التونسية في التعامل مع تطورات الأزمة الليبية بين الوطنية منها والمقاربات الفرعية التي تتخذها المؤسسات داخل الدولة ضمن بيئة إقليمية أبرز ما يميزها الاتسام بعدم الاستقرار والتعقيد حيث تخضع لتحديات تتجاوز الأمن التقليدي. والملاحظ على المقاربات المتبناة من طرف الحكومات المتعاقبة في مرحلة ما بعد الثورة تغليبها للمعادلة الأمنية على حساب فرص التنمية الاقتصادية خاصة في ظل تنامي التجارة الموازية والتهريب الذي ازدهر منذ الإطاحة بالنظام الجمهوري في ليبيا. هذه التحديات الهيكلية بجوانبها الأمنية والاقتصادية مع ما تحمله من تداعيات مستمرة تنعكس على المجتمع والدولة وتفرض تبني مقاربة تونسية شاملة في التعاطي مع تعقيدات الأزمة

[1] **التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي**، تقرير الشرق الأوسط، رقم 115، ديسمبر 2011، http :www.crisiagroup.org/media/files.pdf، تاريخ الاطلاع: 05-01-2023، سا 18:55.

الليبية عبر المؤسسات الرسمية أو مختلف الشركاء الاقتصاديين من خلال "الدبلوماسية الشعبية والاقتصادية"[1].

تنازع الرؤية السياسية بين مؤسسات الدولة وغلبة النزعة الأمنية

تواجه المؤسسة العسكرية الليبية العديد من التحديات في الجوانب التكتيكية والإستراتيجية، بالإضافة إلى المستوى العملياتي الميداني. ويرجع ذلك، وفقاً للخبراء، إلى سنوات من الإهمال الرسمي خلال فترة الحكم الديكتاتوري. وقد تجلت هذه التأثيرات في أسلوب التعامل مع التهديدات الأمنية على الحدود "التونسية–الليبية". الأمر الذي دفع الحكومات التونسية المتعاقبة بعد الثورة إلى العمل على تعزيز قدراتها العسكرية في مجال مكافحة الإرهاب وتأمين الحدود، وذلك من خلال التعاون الدولي. تضمنت هذه الجهود تمويلاً من وكالة الحد من التهديدات الدفاعية الأمريكية والقوات المسلحة الألمانية، وتمثل ذلك في المنطقة العسكرية العازلة على الحدود الليبية اين تم توفير مجموعة من المعدات مثل أجهزة الكشف عن الحركة ورادارات المراقبة الأرضية والمناطيد المجهزة بأجهزة استشعار ضوئية بالأشعة تحت الحمراء. ومع ذلك، فإن فوائد هذا الدعم تجاوزت الجانب اللوجستي لتشمل مكافحة الهجرة غير الشرعية وطلبات اللجوء، وصولاً إلى التركيز الاستخباراتي في منطقة ذات بعد إستراتيجي ما شكل تهديداً لإستراتيجية الأمن القومي التونسي[2].

من ناحية أخرى، وكرد فعل على تدهور الوضع الأمني في المنطقة الدولية بين تونس وليبيا وتعقيد الأوضاع في ليبيا بسبب الانفلات الأمني الذي أدى إلى انهيار أسس الدولة الموحدة، قامت الأجهزة الأمنية التونسية بإنشاء شبكة استخبارات داخل الحدود الليبية.

---

[1] **التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي**، تقرير الشرق الأوسط، رقم 115، ديسمبر 2011، www.crisiagroup.org/media/files.pdf: http، تاريخ الاطلاع: 05-01-2023، سا 18:55.

[2] طارق مشري، **أفاق الدولة المدنية بعد الانتفاضات العربية**، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، لبنان، بيروت، 2013، ص 44.

الهدف من هذا هو جمع المعلومات المتعلقة بمختلف الفصائل الليبية المتمركزة في المنطقة لمحاولة تكوين صورة كاملة عن التحولات الجارية في المشهد الليبي. ولكن عدم التنسيق في تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية والعسكرية المختلفة أثر على سير بعض العمليات الأمنية وسرعة الوصول إلى المعلومات الضرورية لدائرة صنع القرار. وقد تمت مناقشة هذه المشكلة بشكل مستفيض في الاجتماعات المحلية للنواب ضمن لجنة الأمن والدفاع التونسية. وبالإضافة إلى ذلك، ركزت الإستراتيجية الدفاعية التونسية على التهديدات الإرهابية، مع الإشارة إلى وجود تهديدات أخرى غير تقليدية مثل احتمال اختراق الأجواء التونسية بالطائرات المسيرة التي تتواجد بكثرة على الأراضي الليبية[1].

على الصعيد السياسي، ساهمت النزاعات في الرؤى بين المؤسسات التونسية في إضعاف فعالية الدور التونسي في التعامل مع تطورات الأزمة الليبية. يُعزى ذلك إلى الاختلافات الأيديولوجية والحزبية التي تتعلق بمساندة طرف على حساب الآخر. وقد تجلى هذا بشكل واضح من خلال تصريحات بعض القادة السياسيين التي اعتُبرت عشوائية دبلوماسيًا، مثل تصريح وزير الدفاع التونسي الأسبق عماد الحزقي في أبريل 2020، حيث وصف القوات المسيطرة على الجانب الليبي من معبر "رأس جدير" بالميليشيات، مما أثار استنكارًا من قبل حكومة الوفاق الوطني الليبية. كما عرقلت تدخلات سياسية غير محكمة الجهود التونسية لطرح رؤية دبلوماسية لحل الأزمة الليبية. الامر الذي تمثل من خلال اللائحة المقدمة من رئيسة كتلة الحزب الدستوري الحر في البرلمان، "عبير مرسي"، التي طالبت بحظر التدخل التركي دون الإشارة إلى العديد من التدخلات الإقليمية والدولية الأخرى في ليبيا. جاء ذلك بالتزامن مع السيطرة على مطار طرابلس الدولي وإحكام السيطرة على

[1] طارق مشري، مرجع سابق، ص 50-52.

المنطقة الغربية، ما تسبب في قلق وانزعاج السلطات السياسية والجهات الإعلامية التابعة لحكومة الوفاق[1].

دبلوماسيا شاركت "تونس" في المبادرة الثلاثية "التونسية– الجزائرية– المصرية" والتي كانت محاولة لاستكمال المجهود الدبلوماسي لاتفاق الصخيرات "بالمغرب" سنة 2015 وتماشيا مع دعم الخطة الأممية للسلام في ليبيا، غير أن المبادرة لم تنجح في طرح رؤية فعالة نظرا لتضارب الرؤى بين الدول الثلاث ومحاولة الطرف المصري الدفع لصالح "الخليفة حفتر" هذا إلى جانب نقص التأطير والتسويق للمبادرة على المستوى الليبي قبل الدولي. كما نظمت الرئاسة التونسية "مبادرة تونس للسلام" في ديسمبر 2019 أين تم دعوة مختلف الأطراف الليبية وحاولت "تونس" من خلاله احتواء بعض القبائل الليبية وهو ما أدى لعدم تبني منظور شامل يضم كل المجتمع المدني. وظهرت بذلك القيادة التونسية بشكل ينأى بالحياد الإيجابي الذي يحدد نهج الدبلوماسية التونسية.[2] حاولت الأخيرة تدارك تأخرها الدبلوماسي وتغيبها عن "مؤتمر برلين" جانفي 2020 باستضافة الجولة الأخيرة لمشاورات السلاح التي ترعاها الأمم المتحدة، بعد عديد الجولات السابقة في "مونتريو" السويسرية و"بوزنيقة" المغربية، وتركز النقاش بين الأطراف الليبية المجتمعة حول المسودة التي عرضتها الأمم المتحدة أين تم الاتفاق على عديد المسائل منها: تشكيل حكومة انتقالية تولى لها مهام تسيير المرحلة السابقة للانتخابات التي قرر إجراؤها في 14 ديسمبر 2021 والفصل بين المجلس الرئاسي والحكومة ومنح صلاحيات تولي المجلس الرئاسي الجديد لمهام القائد الأعلى للجيش الليبي واستكمال العقبات المتعلقة بالتصويت على الدستور، غير أن المفاوضات لم تنجح في تعيين الشخصيات المرشحة لكل المناصب وهو ماكان منتظرا لتوقيع وثيقة جديدة. وعلى هامش هذه المبادرات حاولت "تونس" الاستثمار في الفعاليات

[1] حسان التليلي، **الموقف التونسي من الأزمة الليبية: من الحياد الفعلي إلى الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي**، منصة مونشكارلو الدولية، http://www.mc-doualiya/article، تاريخ الاطلاع: 20-01-2023، سا 19:00.

[2] طارق مشري، مرجع سابق، ص 52.

المصاحبة للمؤتمر وتوظيف الحوار لملتقيات مشتركة وحوارات موازية لبعض المكونات الاجتماعية في ليبيا بغية مرافقة الحوار السياسي وإضفاء بعد شمال له. من جهة أخرى لم تستطع "تونس" في مجلس الأمن خلال الفترة 2020-2022 للدفع بمقترحات فعالة للحل السياسي الذي تتبناه اتجاه الأزمة الليبية ما أظهر الارتباك الحاصل في دائرة القرار السياسي التونسية اتجاه قضايا محيطها الخارجي[1].

على المستوى الاجتماعي والإنساني وبحكم تركز أغلبية السكان في الجزء الغربي لليبيا كانت "تونس" إحدى الوجهات المباشرة للعديد من الليبيين خاصة الباحثين منهم عن العلاج الطبي وأبقت "تونس" على حدودها مفتوحة مع ليبيا ما سهل تنقل الليبيين الوجهات الخارجية عبر المطارات التونسية، وتفيد الإحصائيات لهجرة أكثر من مليوني ليبي للأراضي التونسية لأغراض متعددة ومنهم من لجأ للعيش على الأراضي التونسية والاندماج في المجتمع التونسي. كما ساهمت "تونس" بإمداد الليبيين بالمواد الضرورية لمواجهة الندرة في إطار التكامل الاجتماعي بين البلدين [2].

اقتصاديا كان للأزمة الليبية تداعيات كارثية على الاقتصاد التونسي، حيث قدرت الخسائر الناجمة عن الأزمة الليبية في الفترة بين 2011-2015 ما يقارب 8.8 مليار دينار تونسي خصوصا في قطاع الاستثمار الخارجي والقطاع السياحي وبذلك تراجع الناتج المحلي التونسي بنسبة 24% وتعتبر السوق الليبية المستفيد الأول من الطائرات التونسية بنسبة 70% وبذلك تضررت عديد الشركات التونسية المختصة في المواد الغذائية والتطوير العقاري. وتواجه الاستثمارات التونسية منافسة شديدة من طرف قوى إقليمية مؤثرة على رأسها تركيا التي سيطرت على المنتجات الغذائية بنسبة 80% بعقدها اتفاقيات اقتصادية مع

[1] المنجي السعيداني، **تونس تتخوف من تداعيات الأزمة الليبية على أمنها واستقرارها الاقتصادي**، صحيفة الشرق الأوسط، http://www.acwsat.com/hoine/article، تاريخ الاطلاع: 28-01-2023، سا 20:00.

[2] فريدريك ويري، **تونس: دعوة للصحوة، كيف للتحديات الأمنية الليبية أن ترسم سياسة تونس الخارجية**، (د.ط)، مركز كارنبغي للشرق الأوسط، بيروت، لبنان، 2020، ص 16.

"حكومة الوفاق"، وتعدت المنافسة لقطاع الطاقة والتنقيب عن النفط وإصلاح القطاع الكهربائي. هذا إضافة إلى مشاريع البنية التحتية وهو الأمر الذي صعب استعادة الشركات العقارية والمقاولاتية التونسية مكانتها في السوق الليبية وعلى إثر ذلك تبنت تونس موقفا رافضا للتدخل التركي في الشأن الليبي ونفت فرضية السماح لتركيا باستغلال مجالها البري والجوي للتدخل في ليبيا حسب ما جاء على لسان المتحدثة باسم الرئاسة التونسية "رشيدة التيفر" مؤكدة على أن سيادة أي شبر من "تونس" ليس محل للمساومة.

سعت "تونس" استراتيجيا لإيجاد حلول بديلة للاقتصاد المحلي القائم على التهريب والتجارة الموازية ضمن مقاربة للتنمية في المناطق الحدودية عبر مخطط "البيئة والتنمية المستدامة" بهدف إحداث أقطاب محلية للتنمية والدفع لتطوير التعاون الليبي– التونسي عبر منطقة التداول التجاري قرب المعبر الحدودي "رأس جدير" مع التركيز على الجانب التجاري والسياحي الذي يساهم في توفير فرص عمل لليد العاملة المحلية[1].

ديناميكية المجتمع المحلي في المنطقة الحدودية

في ظل غياب إستراتيجية اقتصادية تهدف إلى دمج منطقة الجنوب الشرقي في الاقتصاد الرسمي لتونس، برزت ظاهرة الاقتصاد الموازي الليبي كمحرك رئيسي للتهريب عبر الحدود. في المرحلة التي سبقت اندلاع الثورة، كان هذا النشاط غير القانوني مراقبًا بشكل صارم من قبل السلطات في كلا البلدين. إلا أن سقوط الأنظمة الاستبدادية أدى إلى تحول في تكوين الفاعلين على الساحة، لاسيما في الجانب الليبي. فقد استبدلت القوى القبلية البارزة خلال فترة حكم القذافي، مثل قبائل "المحاميد والنوايل والصيعان" في مناطق "تيجي وبدر"، التي كانت مدعومة من قبل أمين اللجنة الشعبية العامة "البغدادي المحمودي"، بالكتائب الأمازيغية في منطقة "زواوة وجبل نفوسة"، التي استولت على معبري "رأس جدير

[1] فريدريك ويري، مرجع سابق، ص 16.

ووازن". هذا التحول قاد إلى تبني كل مجموعة موقفًا معارضًا للأخرى في تفسير وتطورات الأزمة الليبية، وهو ما أثر بدوره على "تونس".[1]حيث تعرض المواطنون التونسيون لمساومات وابتزازات عند المرور بنقاط التفتيش التي تسيطر عليها الفصائل المسلحة في المناطق الحدودية. ومن ثم برزت انقسامات سياسية محلية تدعم هذه الجهة أو تلك، مما أضر بالسلم الأهلي في المنطقة. وقد تجلت هذه الانقسامات بوضوح خلال الانتخابات البلدية في مدينة بن قردان عام2019، حيث تنافس أنصار حركة النهضة، المتحالفة مع "حكومة الوفاق" والتي يعمل أغلب أعضائها في القطاع العام، مع بعض القوميين الذين يدعمون قائمة مستقلة يدعمها رجال أعمال مسيطرون على الاقتصاد الموازي، والذين تربطهم علاقات قوية مع الميليشيات القبلية الداعمة لـ"حفتر"[2].

حاول أطياف المجتمع المحلي التونسي من جمعيات وممثلي بعض الأحزاب السياسية تفعيل الدبلوماسية الشعبية بمعزل عن السلطة المركزية عبر التواصل مع الأطراف المنافذة في المنطقة الغربية الليبية لحل المشاكل المتعلقة بالجانب الأمني والحركة التجارية بين المنطقتين، وتم تجسيد هذا التصور عبر إنشاء لجنة مشتركة بين بلدتي "زواوة" و "بن قردان" في ديسمبر 2019 لتطوير العلاقات ورفع العراقيل أمام تحرك وتنقل الأشخاص وانسياب البضائع التجارية وكان ذلك امتداد لاتفاق سابق شاركت فيه جمعيات ووجهاء محليين ممثلين عن المناطق الحدودية لكلا البلدين لكن تبقى هذه المحاولات في نطاق المبادرات ذات الأفق المحدود مع تواصل المشاكل الحدودية في المنطقة واستمرار حالة الانقسام الاجتماعي في الفضاء الحدودي الليبي[3].

---

[1] روت هانا، جوليا سميني، **عواقب الرعاية الأمنية في تونس بعد 2011**، مجلة الشؤون العربية المعاصرة، العدد 01، 2019، ص 97.

[2] المرجع نفسه، ص 97.

[3] فريدريك ويري، المرجع السابق، ص ص 99-100.

عبرت الدبلوماسية التونسية عبر شعاراتها "أمن تونس من أمن ليبيا"، "نقف على مسافة واحدة من كل الأطراف" "الحل يجب أن يكون ليبيا" عن موقفها من الأزمة الليبية والذي لم يتغير رغم تعاقب الحكومات والرؤساء بل ظل قائما على التأكيد على حياد "تونس"، فمن "المنصف المرزوقي" (2011-2014) إلى "الباجي قايد السبسي (2014-2019)" وأخيرا الرئيس الحالي "قيس سعيد" لم تختلف تلك العبارات في مضمونها للتعبير عن موقف "تونس" اتجاه الأزمة الليبية فعلى خطى سابقيه حرص "قيس سعيد" على توضيح ثبات الموقف التونسي الداعي لحل سياسي معبر عن الإرادة الشعبية الليبية مع اعترافه بالحكومة الشرعية المدعومة دوليا. وعلى الرغم من ذلك تحتاج السياسة التونسية إزاء الأزمة الليبية لمقاربة شاملة تعبر عن رؤية وطنية موحدة سياسيا وتتجاوز الهاجس الأمني أو الدفاعي للمصلحة المجتمعية[1].

المبحث الثالث: موقف المحور الخليجي من الأزمة الليبية في ظل تدخلات المنظمات الإفريقية

مع اندلاع الثورة الليبية تحركت مختلف الأطراف بناء على طبيعة علاقاتها التاريخية مع ليبيا وأبدت ردود أفعال متباينة ارتكزت للإرث التاريخي للعلاقات البينية وكذا للمصالح الإستراتيجية الخاصة بكل دولة، فقد تفاوتت ردود الأفعال بالنسبة لدول الجوار على ردود الدول الإفريقية الأخرى ودول الخليج حسب مدى التأثير بتداعيات الأزمة وكذلك الرؤية السياسية والإستراتيجية لكل دولة في تعاطيها مع مجريات الثورة والتغيرات الطارئة على مسار التحول الديمقراطي في ليبيا.

أدى التباين في العلاقات التي تربط ليبيا بالدول الإفريقية ودول الخليج لاختلاف المواقف وردود الأفعال حيال الأزمة الليبية، فالدول التي لها علاقات وطيدة تتسم بالتوافق

[1] محمد السبيطلي، **الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية**، (د.ط)، مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية، الرياض، 2018، ص 35.

والتعاون دعمت "القذافي" وبعده "حفتر" كـ"التشاد والإمارات"، بينما دعمت "السودان وقطر" الثورة الشعبية بناء على مواقف "القذافي" التي دعمت حركات التمرد خاصة في "إقليم دارفور" السوداني الحدودي مع ليبيا على غرار نمط العلاقات القطرية الليبية التي فرضت هذا التوجه. كما لعبت المسافة الجغرافية سواء القرب أو البعد من الحدود الليبية دافعا آخر لتبني المواقف الإفريقية بحيث تأثرت دول الجوار بالتهديدات الأمنية خاصة موجات الهجرة والنزوح التي أدت ببعض دول على غلق معابرها الحدودية إضافة لتنامي نشاط الجماعات المسلحة ومعه انتشار الجماعات الإرهابية وهو ما اعتمدته الدول التي دعمت التدخل الدولي في ليبيا كتبرير لموقفها[1].

أما الدافع الآخر فيتجسد في العامل الاقتصادي بحيث تعتبر إفريقيا العمق الاستراتيجي والمجال الحيوي لسياسة "القذافي" الذي عمل على دعم معظم الدول الإفريقية ماليا خاصة عبر المساعدات المالية والمشاريع التنموية وهو ما أدى بتلك الدول لدعم "القذافي" والتخوف من سقوط نظامه الذي وجدت فيه الداعم المالي لها.

أما بالنسبة للموقف الخليجي فارتكز لعديد الدوافع المتباينة المجالات منها ما هو تاريخي يتعلق بعلاقات "القذافي" مع دول الخليج ومنها ما هو اقتصادي يرتكز أساسا على إمدادات النفط ومنها ما هو سياسي يتعلق بالتمركز كقوة إستراتيجية في شمال إفريقيا.[2]

المطلب الأول: الأزمة الليبية ومواقف الدول الإفريقية منها

منذ اندلاع الأزمة الليبية وتزايد تعقيداتها، تعددت وتنوعت الأدوار الإقليمية المتخذة إزاء تلك الأزمة. تبرز دول الجوار الإفريقي كأحد الأطراف الأكثر تأثراً بتداعيات الأزمة، مما دفع العديد منها إلى الالتفاف حول الحل السياسي السلمي، خشية انتقال آثار الصراع المسلح

[1] فاتح خفتر، **الأزمة في ليبيا الفاعلون والسيناريوهات المحتملة**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، المجلد 09، جوان 2022، ص 172.

[2] المرجع نفسه، ص 173.

إلى أراضيها. وعلى الرغم من أن دول شمال إفريقيا قد أخذت زمام المبادرة بفعل الدور البارز الذي لعبته في إدارة الأزمة، فإن دول الجوار الأخرى، وخصوصاً تلك الواقعة في منطقة الساحل الإفريقي، اتخذت مواقف متباينة. هذه المواقف تأثرت بطبيعة العلاقات التي كانت تربط الأنظمة السياسية فيها بنظام القذافي، وما ترتب على سقوط هذا النظام من اضطرابات داخلية. إضافة إلى ذلك، كان لتدخل القوى الإقليمية والدولية وتعقيدات الصراع الداخلي في ليبيا تأثير مباشر على كيفية تعامل هذه الدول مع الأزمة، وهو ما انعكس إما كقيود أو كفرص أثرت على طبيعة سياساتها الخارجية تجاه الوضع في ليبيا[1].

مع انطلاق الثورة الشعبية في ليبيا، اختلفت ردود أفعال كل من السودان، تشاد، والنيجر تجاه التطورات في البلاد. بالرغم من تقارب مواقف تشاد والنيجر في بعض الجوانب، خاصة فيما يتعلق بدعم نظام القذافي، كان السودان من أوائل الدول التي تابعت تطورات الثورة وحددت موقفها بناءً على عدة عوامل، أبرزها تدخل القذافي في الشأن السوداني ودعمه للميليشيات المسلحة سواء في الجنوب أو الشمال، مما أثر على استقرار السودان الداخلي. بناءً على ذلك أعلنت الحكومة السودانية دعمها للثورة وتأييدها للثوار. كما قام الرئيس السوداني بزيارة مدينة بنغازي التي تمثل رمز انطلاق الثورة الليبية، كاعتراف صريح بشرعية الثورة ومطالبها. بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي اعترفت السودان بالمجلس الانتقالي ودعمت الثوار، وفي ظل الانقسام الداخلي بعد انتخابات البرلمان الجديد وظهور حكومتين ومجلسين تشريعيين، دعمت السودان قوات فجر ليبيا في مواجهة حكومة طبرق وقوات عملية الكرامة بقيادة المشير حفتر. يعود ذلك للتقارب الأيديولوجي بين النظام الحاكم في السودان وقيادات "فجر ليبيا"، مما أثار انزعاج حكومة طبرق التي اتهمت السودان لاحقًا بتمويل ودعم الجماعات المسلحة في ليبيا بتوجيه من قطر وتركيا الداعمتين

[1] فاتح خفتر، مرجع سابق، ص 174.

لعناصر جماعة الإخوان.[1] بعد اتفاق الصخيرات، أكدت السودان دعمه المخرجات الاتفاق وسعيها للمساهمة في تنفيذه. وفي هذا السياق، أوضح وزير خارجية السودان للمبعوث الأممي مارتن كوبلر خلال اجتماعهما في أبريل 2017، أن السودان تهدف إلى تحقيق هدفين: أولهما إنشاء مؤسسات شرعية للحفاظ على وحدة ليبيا، وثانيهما ضمان أن تلتزم الأطراف الليبية بعدم تقديم أي دعم لحركات التمرد في دارفور لما يشكله من تهديد للأمن القومي السوداني. وعلى الرغم من ذلك، أصر برلمان طبرق والجيش الوطني الليبي على اتهام السودان بدعمها للجماعات الإسلامية، مما أدى لاحقًا إلى تعليق عمل القنصلية السودانية في مدينة الكفرة الليبية. لاحقاً، حاولت السودان تحسين علاقاتها مع الحكومة الليبية من خلال دعوة رئيسها فايز السراج لزيارة الخرطوم في أوت2017.

تأثرت العلاقات التشادية مع ليبيا بشكل كبير بطبيعة العلاقة الثنائية بين البلدين، حيث شكل "القذافي" داعماً أساسياً لنظام "ديبي" بعد "فرنسا". هذا التقارب أثمر عن نتائج ملموسة في المجال الأمني وحماية الحدود بين البلدين، إذ تم توقيع اتفاق سلام بين الجماعات المسلحة من "قبائل التبو" ونظام "ديبي" برعاية ليبية، وكذلك اتفاق السلام بين النظام والمعارضة التشادية. كما شهدت تشاد استثمارات ليبية كبيرة أسهمت في تنمية الاقتصاد التشادي، خاصة في قطاع الاتصالات. بناءً على ذلك، دعمت تشاد "القذافي" وساندته حتى في الأعمال القمعية ضد المتظاهرين، بما في ذلك تجنيد "المرتزقة" وتقديم الدعم العسكري من خلال إرسال قوات تشادية للقتال إلى جانب قوات القذافي. بعد انهيار نظام "القذافي" والفوضى الأمنية الناتجة عنه وانتشار السلاح والجماعات الإرهابية، بادرت تشاد باتخاذ إجراءات احتياطية لتأمين حدودها، حيث اشتبكت القوات المسلحة هناك في جبال "تيبسي"، مما أدى إلى فرار الجماعات المعارضة إلى الأراضي الليبية وتحالفها مع

[1] EncyclopiediaBritanica,S,V, **Libya–post revolutionary chaos**, http://Britanica.com/place/Libya/Ouadafi-topple dand/lilled=ref325703, Date de parution :30-10-2019, Date d'accés :25-12-2022, h 13 :21.

الجماعات الإرهابية. من هنا جاءت رهانات الرئيس التشادي "إدريس ديبي" على قوات "حفتر" لمواجهة المعارضة التشادية المسلحة التي تنشط انطلاقاً من جنوب ليبيا[1].

وفي نفس السياق استقبل "ديبي" المشير "حفتر" في "أنجامينا" سبتمبر 2016 وتعد الزيارة الثالثة على الأقل منذ 2013 وجاء ذلك بعد سيطرة "حفتر"على الهلال النفطي الليبي. وتناولت مجمل الزيارات في مضمونها تثمين العلاقات والتعاون الأمني والتنسيق العسكري ضد المجموعات المسلحة سواء الإرهابية منها والمعارضة التشادية. كما أخذ التعاون بين القيادتين شكلا سياسيا ودبلوماسيا تجسد خلال زيارة "إدريس ديبي" "لبروكسل" في فيفري 2018 أين حاول الرئيس التشادي تقديم صورة ايجابية عن "خليفة حفتر" أثناء محادثاته مع ممثلة الاتحاد الأوروبي وذهبت تلك المطالب للدعوة لمساندة "حفتر" سياسيا وعسكريا[2].

لم يختلف موقف النيجر كثيراً في بداية الثورة الليبية عن موقف تشاد، حيث دعمت القذافي والمقربين منه. واستضافت النيجر عدداً من أفراد عائلة القذافي أبرزهم نجله الذي تتهمه السلطات الليبية بتمويل أنشطة تخريبية داخل ليبيا، ورفضت تسليمه لأكثر من عامين. تسعى النيجر للمشاركة في إيجاد حل للأزمة الليبية لتجنب التهديدات الأمنية التي تؤثر على منطقتها خاصة مع حالة عدم الاستقرار الداخلي فيها، فضلاً عن التصدي للأطماع الخارجية من بعض القوى الإقليمية والدولية التي تسعى إلى إنشاء قواعد عسكرية على أراضيها بحجة إعادة الاستقرار ومواجهة الجماعات الإرهابية. في نفس الوقت، تدعم النيجر اتفاق الصخيرات والمجلس الرئاسي وتسعى للمساهمة في تقليل تداعيات الأزمة من خلال جهود إقليمية في إطار الاتحاد الإفريقي لإيجاد تسوية سلمية. ومع ذلك، فإن تهديد الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة وتأثيرها على الأزمة الداخلية في النيجر دفعت البلاد

[1] يوسف لطفي، **التدخلات الخارجية في ليبيا الأسباب والنتائج**، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، تاريخ النشر: 22-11-2021، http://fihencenter.com/2021141122، تاريخ الاطلاع: 02-02-2023.

[2] عمر ياسين خضيرات، **مواقف القوى الدولية والإقليمية من ثغرات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق الأوسطي (2010-2015)**، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 14، العدد 01، 2017، ص 138.

إلى الانخراط بشكل أكبر في مبادرات عسكرية إفريقية برعاية دول غربية وعربية مثل قوة مجموعة 5-6 المشتركة. يبرز الوضع الحدودي الصعب بين البلدين، خاصة في النيجر حيث تتعاون المعارضة من قبائل الطوارق التي تمتد إلى ليبيا مع الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي. هذه الجماعات مدعومة من أطراف ليبية ذات انتماءات قبلية وتمتلك الأسلحة التي يُسهِّل الحصول عليها وتهريبها عبر الحدود المتساهلة أمنياً، ما يتيح لها السيطرة على الجزء الشمالي من البلاد، وهو ما يفاقم الأزمة الداخلية و يؤدي لانعدام الاستقرار الأمني في النيجر رغم الوساطات الإقليمية العديدة التي تحقق استقراراً مؤقتاً في البداية بسبب الدور المستمر للجماعات المسلحة من الطوارق[1].

إلى جانب المشكلات الأمنية، برزت مشكلات اقتصادية متعددة، رافقتها تراجع وانقطاع الدور الاقتصادي لليبيا في إفريقيا، لاسيما مع دول مثل النيجر وتشاد. فقد كانت الاستثمارات الليبية محورية في تطوير وتنمية القطاع الاقتصادي في هذه البلدان. ومع تداعيات الثورة، شهدت ليبيا عودة العمالة النيجيرية والتي كانت تقدر بالمئات قبل اندلاع الثورة حيث كان المهاجرون من النيجر يشكلون أحد أبرز الجماعات المستقرة في ليبيا[2].

أما بالنسبة "لجنوب إفريقيا" حظي "القذافي" بقدر من الاحترام والمحبة في الأوساط الاجتماعية "لجنوب إفريقيا" بعد أن لعب دورا في تحرير شعب "جنوب إفريقيا" من نظام الفصل العنصري بفضل مساعداته العسكرية والمالية التي دعمت الثوار لتحقيق أهداف ثورتهم. وحتى بالنسبة للمواطنين الذين عانوا من ممارسات الحزب الوطني ذو النزعة النازية الجديدة احتفظوا بمشاعر المحبة والشكر الواجب لليبيا وهو ما ناقضته حكومة "جنوب

[1] علي مهدي، **الموقف الدولي والإقليمي من الأزمة الليبية: الحوار المتمدن**، تاريخ النشر: 07-12-2021، http://m.ehwor.org/s.asp?aid=740، تاريخ الاطلاع: 13-02-2023، سا 13:32.

[2] عبد الرحمان حمدي، محمد ودية، **الدور الارتباك الاستراتيجي الجنوب إفريقي إزاء الثورات العربية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 190، أكتوبر 2012، ص 30.

إفريقيا" بموقفها اتجاه قرار مجلس الأمن 1973 القاضي بفرض منطقة حظر طيران فوق ليبيا وهو الأمر الذي يعني ضمنيا الموافقة على التدخل الأجنبي وخرق للسيادة الليبية.

مع مرور الزمن، وجدت الحكومات المتعاقبة على جنوب إفريقيا نفسها أمام تحديات مستمرة تتعلق بالتعامل مع العقيد معمر القذافي، وذلك منذ إنهاء نظام الفصل العنصري. وقد اعتمد هذا التعامل بشكل كبير على استراتيجيات ومصالح كل حكومة على حدى فقد عكست السياسة الدبلوماسية للرئيس "نيلسون مانديلا" تجاه ليبيا مدى الدعم الجنوب إفريقي للقذافي من خلال الجهود المبذولة لرفع العقوبات الأممية عن ليبيا عقب "أزمة لوكربي". كما توضح مدى سعي مانديلا لفك العزلة الدولية المفروضة على ليبيا. في فترة حكم الرئيس "ثابومبيكي" كانت العلاقات مع القذافي تتسم بالتوتر والتنافس حول زعامة القارة الإفريقية. وقد عارضت حكومة جنوب إفريقيا حينها السياسات الاقتصادية المعروفة باسم "دبلوماسية دفتر الشيكات" التي انتهجها القذافي من خلال الاعتماد على الدعم المالي وشراء الولاءات لتحقيق طموحه بلقب "ملك ملوك إفريقيا". وفي هذا السياق، تبنى "مبيكي" مبادرات لتعزيز النهضة الإفريقية عبر اتفاقية "نيباد"، بينما سعى القذافي لحشد الدعم لمشروع "الولايات المتحدة الإفريقية" وإصدار عملة موحّدة للقارة[1]. أثناء فترة حكم "جاكوبزوما" ورئيسة الحكومة "كوسازاناد لاميني"، واجهت جنوب إفريقيا انتقادات واسعة نتيجة موقفها من التدخل العسكري الدولي لأجل إسقاط القذافي. وأكدت الحكومة أن تأييدها لفرض منطقة حظر جوي على ليبيا يتماشى مع مساعي الجامعة العربية، في حين انتقدت نقص آليات إفريقية لإدارة الأزمات في القارة. من ناحية أخرى، اعتبر اتحاد شباب المؤتمر الوطني الإفريقي موقف الحكومة متناقضًا لعدم اتخاذها مواقف مماثلة تجاه أزمات مشابهة مثلما حدث في البحرين واليمن، وندد بسياسة البلاد المتذبذبة وغير المتزنة مستشهدًا بتحركات "زوما" بين "طرابلس وروسيا" لمحاولة وقف إطلاق النار. وفي أعقاب مقتل القذافي، لم يصدر عن زوما موقف واضح إما

[1] عبد الرحمان حمدي، مرجع سابق، ص 30.

بالتأييد أو الإدانة، مكتفيًا بالتصريح بأنهم كانوا يتوقعون القبض عليه. في المقابل، أصدر اتحاد شباب المؤتمر الوطني الإفريقي وعمال جنوب إفريقيا بيانًا صحفيًا يدين الطريقة "الهمجية "التي لقي بها القذافي مصرعه، مشيرين إلى دعمه السابق لشعب جنوب إفريقيا في نضالهم للتحرر[1].

واستمرت التناقضات في عهد "رامافوزا" حيث دعم "حكومة الوفاق" واستضافت رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق "فايز السراج" بالقصر الجمهوري مؤكد على أن تحقيق السلام في ليبيا هو ضمن أولوياته كـ "رئيس للاتحاد الإفريقي" ومؤكدا على موقف بلاده في السعي لوقف التصعيد العسكري وكبح التدخلات الخارجية التي تصب عكس المصلحة الليبية الوطنية[2]. كما دعمت "جنوب إفريقيا" من قبل المبادرة المصرية "إعلان القاهرة" على اعتبار أنها تتسق مع جهود "الاتحاد الإفريقي" لتسوية الأزمة. ومن جهة أخرى بعد التدخل التركي في ليبيا بحث الرئيس جنوب إفريقي مع "حفتر" تداعيات ذلك على الاقتصاد الليبي وهو ما يوضح مرة أخرى ازدواجية التعامل مع القضية الليبية من طرف جنوب إفريقيا.[3]

المطلب الثاني: تنافس الخليجي ودوره في تعقيد الأزمة الليبية

تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام والمحور الثلاثي "السعودية، قطر، والإمارات" المشهد منذ انطلاق الثورة الليبية ضد نظام "القذافي" وذلك يعود بجملة من الدوافع

---

[1] أميرة محمد عبد الحليم، **الأزمة الليبية ومواقف دول الجوار في الساحل الإفريقي**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، قضايا وتحليلات إفريقيا، تاريخ النشر: 27-03-2019، http://acpss.ahram.arg.eg/news، تاريخ الاطلاع: 20-02-2023، سا 12:40.

[2] عبد الرحمان حمدي، مرجع سابق، ص30.

[3] أميرة محمد عبد الحليم، **الأزمة الليبية ومواقف دول الجوار في الساحل الافريقي**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، قضايا وتحليلات إفريقيا، تاريخ النشر: 27-03-2019، http://acpss.ahram.arg.eg/news، تاريخ الاطلاع: 20-02-2023، سا 12:40.

مترامية المجالات ساهمت في تعزيز الدور الخليجي في الأزمة بالرغم من البعد الجغرافي وتداعيات الأزمة عليها تذكر منها:

أولا: العلاقات المتوترة بين القذافي ودول الخليج: تمتلك ليبيا رصيدا سلبيا في التعامل مع الخليج فمنذ ديسمبر 1990 إبان احتلال "العراق" لـ "الكويت" أعلن "معمر القذافي" تأييده للموقف العراقي باعتبار "الكويت" جزءا من "العراق" ليدفع بذلك "القذافي" بالعلاقات الثنائية للتوتر والتصدع، وبالرغم من المساهمة "السعودية" لرفع الحصار على ليبيا بعد أحداث "طائرة لوكربي" عام 1988، اتهم "القذافي" "السعودية" في اجتماع القمة العربية عام 2003 في شرم الشيخ بأنها متعاونة مع الشيطان لتسلم من الخطر العراقي لتقع مشادات كلامية بين "القذافي" وولي العهد السعودي "عبد الله بن عبد العزيز" وتراكمت الخلافات خاصة بعد أحداث 11 ديسمبر أين اتهم "القذافي" مجددا السعودية بأنها المسؤول الأول عن التفجيرات ليأتي عقب ذلك اتهام واشنطن "القذافي" بمحاولة اغتيال "الأمير عبد الله بن عبد العزيز" لتتفاقم الخلافات بعد ذلك. ويمكن القول أن دول مجلس التعاون الخليجي وجدت الفرصة في قيام الثورة الليبية للتخلص من "القذافي" [1].

ثانيا: عملت دول الخليج على تعزيز دورها لفترة ما بعد الصراع بناء على ما تمتلكه ليبيا من مقدرات نفطية هائلة جعلتها محل تدخل خارجي، فبالنسبة لدول الخليج كطرف إقليمي وجدت الفرصة لزيادة حجم استثماراتها الخارجية من خلال السيطرة على حقول النفط إنتاجا وتسويقا. ولعل هذا الدافع جعل دول الخليج تتحرك بسرعة لتفادي تكرار النموذج العراقي حين انفردت الولايات المتحدة بدائرة الصراع هناك وكان لها دور في فترة ما بعد الصراع بالسيطرة على ثروات "العراق" دون أي دور عربي يذكر[2].

[1] خالد حنفي، **الجوار القلق: تأثيرات الثورة على علاقات ليبيا الإقليمية**، مجلة السياسة الدولية. أفريل 2012، ص 112.
[2] المرجع نفسه، ص 115.

ثالثا: مثل التوجه السياسي الجديد على مستوى السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي الدافع للتدخل في الثورة الليبية عبر دعم كل منها لأطراف النزاع الليبي سعيا منها لتحقيق قوة إقليمية في المنطقة ومحاولة ملء الفراغ السياسي الإقليمي خاصة بعد غياب الدور المصري الذي اعتاد قيادة الأزمات الإقليمية. وهناك سبب آخر وراء التدخل الحثيث في الثورة الليبية وهو تخوف القيادة الخليجية من انتقال العدوى الثورية لشعوبها وسقوط أنظمتها فسارعت لاحتواء الأزمة وطرحت مبادرات لإجهاض العقلية الثورية في فكر المواطن الخليجي.

مما سبق يتضح أن دعم الدول الخليجية للثورة الليبية له أبعاد تاريخية وسياسية وأخرى اقتصادية ما أدى بدوره لمطالبة دول مجلس التعاون الخليجي مجلس الأمن في 7مارس2011 حماية المدنيين وفرض حظر للطيران في الأجواء الليبية وجاء هذا استنادا لدواعي إنسانية قبل الدوافع السياسية حسب المنظور الخليجي.

كما أن دول الخليج كانت من الأوائل الذين اقترحوا فرض حظر جوي على ليبيا على مستوى "جامعة الدول العربية" بإصدار القرار رقم 7360. كما طالب المجلس المجتمع الدولي بمحاسبة المسؤولين عن أحداث العنف الدموية ووقف الاقتتال الداخلي.[1]

الموقف السعودي من الأزمة الليبية

إن التفاعل الخارجي السعودي كان مختلفا عنه اتجاه أزمات المنطقة التي مست "تونس، مصر". في الحالة الليبية كان إسقاط "القذافي" هدفا سعوديا تدعمه بقوة بناء على التضارب في المواقف السياسية بين القيادتين "السعودية والليبية" وصلت حد تبادل الاتهامات والمشادات الكلامية بين قادة البلدين في القمة العربية من 2003 وبذلك كان موقف

[1] فولف راملاخر، **تصدعات الثورة الليبية: القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة**، مجلة دراسات عالمية، العدد 120، 2014، ص 55.

"السعودية" مبني على دعم الثورة لإسقاط النظام الجمهوري والتخلص من "القذافي"، ولم تكتف "السعودية" بالتحرك السياسي من خلال مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية بل تدخلت عمليا ودعمت الثوار عسكريا خاصة حركة شباب ليبيا وشاركت في الحملة العسكرية التي شنها "حلف الناتو" بإرسالها لطائرات للمراقبة والتزويد بالوقود.

بعد سقوط "القذافي" استمرت "السعودية" في دعم تنظيم الشباب الليبي ومحاولة نشر الفكر الإرهابي وهو ما أثار حفيظة وقلق النخب السياسية في ليبيا والتي تعتبر التدخل السعودي في الشأن الليبي يؤثر على الاستقرار الداخلي[1].

اتخذت "السعودية" مسارا مغايرا لنظيرتيها "قطر والإمارات" في التعامل مع مجريات الأزمة في ليبيا والتأثير على الفصائل الليبية بعد إدراكها أن أسلوب الرعاية المالية التقليدي لتحقيق النفوذ لا ينفع اتجاه ليبيا كدولة غنية بالنفط حيث ركزت بدلا من ذلك على أسلوب السلطة الدينية واستندت لتنامي الجماعة المدخلية في محاولة لتحويل الهوية الاجتماعية والدينية في ليبيا لأخرى قابلة للتحالف. وسعت "السعودية" لإحداث تحالف في مدينة "مصراته" بين أنصار التيار المدخلي والجماعات السلفية وهو ما من شأنه التأثير في مجريات الأحداث على اعتبار أن المجتمع الليبي تحكمه المناطقية والقبلية[2].

من جهة أخرى وعلى صعيد التنافس في الدور الإقليمي نجد أن النشاط المتزايد للطرف السعودي حركه التدخل التركي في ليبيا لصالح "حكومة الوفاق الوطني" وسعيها للعب دور مؤثر طويل الأمد في الأزمة الليبية، وتنظر "السعودية" لمساعدات "تركيا" العسكرية تزامنا والاتفاقيات المبرمة بين "أنقرة" و"حكومة الوفاق" تهديد للاستقرار الإقليمي في المنطقة. بحيث نددت وزارة الخارجية السعودية التدخل التركي في الشأن الليبي واعتبرته

[1] فولف راملاخر، مرجع سابق، ص 58-60.

[2] نقلا عن بول ارنس كارولين ولانتس، **العربية السعودية: مملكة في مواجهة المخاطر**، تر: ابتسام الخضرا، (د.ط)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص 131.

خطر وتهديد بدل أن يكون عامل مساعد على إيجاد حل للأزمة. فالخلاف بين "أنقرة والرياض" يعود لحادثة مقتل الصحفي "خاشقجي" ورفض "أنقرة" كافة الوساطات لإغلاق ملف القضية وأصبحت بذلك الساحة الليبية محل تصفية حسابات بحيث اصطفت "السعودية" لجانب "حفتر" وتعاقدت مع عديد الدول الأوروبية حول صفقات سلاح لصالح "ميليشيات حفتر" لمواجهة أي تقدم للمحور التركي أو على الأقل تحجيم تأثيره في الساحة الليبية. دبلوماسيا وعلى إثر التدخل التركي قام وزير خارجية السعودية الأمير "فيصل بن فرحان" بجولة لكل من "تونس، الجزائر، مصر والمغرب" مؤكد على تقاطع الموقف السعودي مع مواقف دول الجوار الليبي برفض التدخل العسكري الذي يمثل خطرا على الأمن القومي الليبي ودول الجوار والتشجيع على الخروج من الأزمة بحل سياسي سلمي. من جهة أخرى أكد وزير الخارجية السعودي دعم "مصر" لتحركاتها الدبلوماسية والعسكرية في الشأن الليبي في رسالة واضحة لـ"تركيا" بأن أطماعها التوسيعية ستواجه معارضة إقليمية واسعة[1].

الدور الإماراتي في الشأن الليبي

إن المتتبع لدور "الإمارات" في الأزمة الليبية يدرك أن الدافع الأساسي من تدخلها في الثورة الليبية هو الصراع على النفوذ إذ يدور في ليبيا صراع سياسي عسكري على السلطة بحيث تراهن "الإمارات" على دعم "الخليفة حفتر" ماليا وعسكريا للسيطرة على مراكز القوة وبسط نفوذها على الجيش وقاعدة صنع القرار.

منذ بداية الثورة وبعد قرار مجلس الأمن القاضي بالتدخل العسكري الدولي للإطاحة بنظام "القذافي" وشخصه شاركت "الإمارات" بطائرات (F16) و (ميراج) لتنفيذ الحظر الجوي على ليبيا كما ساهمت في عملية البحث والإنقاذ عبر طائرات "أباتشي" و"شينوك". واستمر التدخل الإماراتي في الشأن الداخلي الليبي بعد سقوط "القذافي" واتهمت "الإمارات" بتمويل

[1] ياسين خشوف، **منطقة الخليج العربي، المكانة والبعد الجيوستراتيجي دراسة في المؤثرات الجيوستراتيجية للنظام الإقليمي الخليجي**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 19، جوان 2018، ص 346.

مظاهرات شهدتها "بنغازي" في سبتمبر 2012 ضد "كتائب ثوار ليبيا" وهو ما أسفر عن تفكيك تلك الكتائب وبدء سلسلة من الاغتيالات لعدد من القادة العسكريين والمدنيين.[1]

منذ أواخر 2013 كان "للإمارات" الدور البارز في إذكاء الصراع العسكري الداخلي عن طريق تغذية "الخليفة حفتر" وميليشياته، حيث بعد انتخاب المؤتمر الوطني العام أفادت تقارير عن الدعم الإماراتي لـ"حفتر" في انقلابه للتخلص من المؤتمر وإجراء انتخابات تشريعية أخرى أفرزت البرلمان المنعقد في "طبرق" والذي يخضع لإرادة "الخليفة حفتر". كما شاركت "الإمارات ومصر"في 2014 في شن غارات استهدفت قوات الثورة في ليبيا وتوازيا مع دورها العسكري عملت "الإمارات" سياسيا بالضغط على المبعوث الأممي في ليبيا "ليونارد بنوليون" ودفعه بالعمل في اتجاه تجد مصلحة "الإمارات" في ليبيا وتمت مكافأته بوظيفة رفيعة براتب شهري قيمته 53 ألف دولار أمريكي شهريا.

من جهة أخرى وكإدانة على التدخل العسكري المتواصل "للإمارات" في ليبيا كشف التقرير السنوي للجنة العقوبات الدولية الخاصة بليبيا عن خرق "الإمارات" لنظام العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا من خلال تجاوز حظر التسليح المفروض باستمرار دعمها ل "حفتر" وهو ما أدى لتعقيد الوضع الأمني وزيادة عدد الضحايا من للمدنيين. وأفاد التقرير أن "الإمارات" زودت قوات "حفتر" بعتاد عسكري ضد قوى الثورة الليبية وعملت على تطوير مطار "الخروبة" الذي يعد المقر الرئيسي لـ"حفتر" واتخذته كقاعدة جوية لها[2].

وجدت "الإمارات المتحدة" في ليبيا الجزء الأساسي من النظام الإقليمي الذي تسعى لإنشائه عبر إستراتيجيتها المتمثلة في السيطرة على ممرات الشحن المتدفقة للبحر الأبيض المتوسط إضافة لاهتمامها بالموارد الطاقوية الليبية في سعيها للسيطرة على المواقع

[1] مجموعة من الباحثين، **تصاعد الدور الخارجي في ليبيا: الأسباب والخلفيات**، (د.ط)، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة، 2020، ص 44.

[2] المرجع نفسه، ص 50.

الإستراتيجية للحقول النفطية. كما استغلت مواردها لإعادة الأعمار والضلوع بدور أكثر فعالية في مختلف مراحل الأزمة. فـ "للإمارات" العديد من الأهداف والمصالح في الأزمة الليبية أبرزها تركيزها على الموانئ البحرية والسيطرة عليها في إطار إستراتيجية إماراتية ترمي لأن تصبح شريكا من مشروع الحزام والطريق الذي تقوده "الصين"، خاصة وأن التوجه الإماراتي يدعم النفوذ الصيني على الهيمنة الأمريكية. ولأجل ذلك سعت "الإمارات" لدعم "حفتر" لوجستيا وإعلاميا في محاولة لإيصاله لسدة الحكم والسيطرة على العاصمة ومنه على مركز القرار السياسي في ليبيا بما يخدم التوجه الإماراتي.[1] خاصة وان الامارات تواجه صعوبة في توسيع نطاق سيطرتها والتوغل في "المغرب وموريتانيا وتونس" وهنا تكمن أهمية ليبيا.

اعتبرت "الإمارات" التدخل التركي في الشأن الليبي تهديدا لمصالحها الحيوية في ليبيا خاصة ما تعلق برهان الموارد الطبيعية بحيث تراهن "أبوظبي" على مخزون الطاقة قبالة السواحل الليبية، في الوقت الذي أبرمت فيه "تركيا" اتفاقيات مع "حكومة الوفاق" لوضع إطار للنشاط في شرق المتوسط. من جهة أخرى نجد أن ملف الإخوان المسلمين السبب الثاني للعداء بين "الإمارات وتركيا" بحيث تلاحق "الإمارات" الإخوان المسلمين وتقف في وجه نشاطهم بينها تعتبر "تركيا" مركز آمن لهم[2].

بعد دخول "الولايات المتحدة" على خط إدارة الأزمة الليبية مع محاولة فرض خياراتها على ضوء التطورات والتحولات التي تشهدها الساحة الدولية تحديدا مع استمرار "الحرب الأوكرانية" تعمل "أمريكا" للضغط بغية إبعاد خصومها "روسيا والصين" والقوى الإقليمية المنافسة في مجالاتها الحيوية، وتوجد "الإمارات" في قلب المعادلة الجديدة للقنوات المفتوحة

[1] حنان لبدي، **ليبيا بيت التفكك الداخلي والاختراق الخارجي**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد13، العدد03، 2021، ص 12.

[2] المرجع نفسه، ص 12.

مع خصوم "واشنطن" من خلال سعيها لتحقيق مكاسب والاستفادة من المناخ الدولي الذي فرضته الاصطفاف الحالية. وشرعت "الولايات المتحدة الأمريكية" في ممارسة الضغط على "حلفاء حفتر" مع دعوات مباشرة لتقليص الدعم الذي تتلقاه لوجستيا وعسكريا وماليا، جاء ذلك بعد زيارة رئيس "وكالة الاستخبارات الأمريكية" (CAA)"ويليام بيرنز" للعاصمة "طرابلس" بحيث شدد على ضرورة أن تكون المرحلة الانتقالية بعيدة عن أي مسارات سياسية موازية وهو ما يعتبر ضمنيا منح هامش لحكومة "الدبيبة" واعتبارها شريكا "للولايات المتحدة" والتأكيد من جهة أخرى على ضرورة التوافق بين المجتمع الدولي وحكومة "الدبيبة" ومنحها الشرعية، وبذلك وجدت "الإمارات" نفسها مضطرة للتعامل مع الواقع الجديد بتقليص دعمها "لحفتر" خاصة بعد التوجيهات المباشرة من "واشنطن" للامتناع عن المساس بموانئ النفط وعدم إيقاف تصديره من قبل محور حفتر وحلفائه[1].

الدور القطري في إدارة الأزمة الليبية

فتحت ثورات "الربيع العربي" الآفاق أمام "قطر" لتوسيع دورها عبر التحالف مع التيار الإسلامي في الدول التي شهدت انتفاضات شعبية، فشرعت في تقوية روابط الصداقة والتعاون مع الزعامات الإسلامية لاسيما التيارات التابعة للإخوان المسلمين. بحيث قامت باستدعاء القادات الإسلامية وفتحت المنابر الإعلامية خصوصا لدعم التوجه الإسلامي، وسعت بأن تكون حاضنة الإخوان في الوقت الذي تعمل فيه من "السعودية والإمارات" على محاربة ذلك. وهنا نجد أن منطقة دول الخليج تتبنى مقاربتين في التعامل مع التيار الإسلامي: المقاربة الأولى تتبناها "قطر" وتقوم على التعامل المفتوح مع الجماعة واستثمار

[1] بلال المصري، **قطر بين جحيم الشرق الأوسط ومستنقع القرن الإفريقي**، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي الغربي، العدد01، برلين، 2018، ص 156.

نفوذها في عديد الدول العربية، أما "السعودية والإمارات" تتبنى مقاربة ثانية تقوم على اعتبار الإخوان المسلمين وصلوا السلطة في "مصر وتونس" خطرا على أمن واستقرار المنطقة[1].

وصفت "قطر" على أنها "لاعب صغير في مسرح كبير" من قبل مركز "كارنيقي للشرق الأوسط" بحيث استطاعت تصدر المشهد الليبي بشكل أكثر خصوصية عن باقي دول الخليج. ولعل رئاستها الدورية للجامعة العربية بين 2011-2012 ساهم أكثر في تبني دور محوري عبر طرح مواقفها والدفاع عنها، فمن اجتماع وزراء الخارجية العرب دفعت "قطر" لفرض حظر جوي على ليبيا عبر استصدار قرار من قبل الجامعة يدعم طرحها، كما سعت لتعليق عضوية ليبيا في الجامعة على هامش الرد الدموي لنظام "القذافي" اتجاه الثورة الشعبية ونجحت في ذلك أيضا.[2] من جهة أخرى وظفت "قطر" الإعلام الدبلوماسي في إدارتها للازمة الليبية عبر "قناة الجزيرة" بحيث دعمت الثوار في ليبيا ضد نظام "القذافي" واستغلت الدعاية عبر فتح المجال للمنابر الإعلامية للوجوه والشخصيات الإسلامية لإيصال خطابها وأفكارها. ومن ثم اتهمت القناة بنزعتها الإسلامية لترد القناة على أن هذا التوجه يعود لحقيقة المجتمعات العربية التي هيمنت عليها التيارات الإسلامية بحيث أن تلك الخطابات لقيت صدى لدى الرأي العام العربي، ما يشجع أكثر في استكمال الدور الذي تلعبه قطر عبر قناتها الإعلامية. سارعت "قناة الجزيرة" في تغطية أحداث الثورة الليبية في توجه واضح داعم للثوار واعتمدت الدعاية الموجهة في تبنيها لشعارات الثوار وكانت أبرز المنابر التي دعمت الثورة الشعبية الليبية واستمرت في دورها بعد الإطاحة بنظام "القذافي" لتؤكد على اصطفاف "قطر" مع "حكومة الوفاق" ودعم الإسلاميين على حساب الليبراليين[3].

[1] بلال المصري، مرجع سابق، ص 158.

[2] ياسين خشوف، مرجع سبق ذكره، ص 348.

[3] المرجع نفسه، ص 348-350.

كانت "قطر" أول دولة عربية تعترف بالمجلس الانتقالي كممثل شرعي للشعب الليبي كما سمحت فترة إقامة "محمود جبريل" في "الدوحة" خلال فترة الثورة وهو الذي يمثل رئيس المجلس الانتقالي من إدارة زمام الأمور، وهو ما أتاح "لقطر" الفرصة للتدخل أكثر والتوغل في الشأن الليبي. ودعمت "قطر" المعارضة الليبية ماديا بمساعدات فاقت 400 مليون دولار على غرار المواد الأساسية وكان لها دور محوري في عملية تسويق النفط الليبي الخاضع لسيطرة المعارضة والجماعات المعادية للنظام.

كما كان "لقطر" تدخل ميداني مباشر بمشاركتها مع التحالف الدولي ضد ليبيا بمقاتلات حربية ومشاركة مئات الجنود القطريين الثوار في معاركهم حسب ما أفاد به رئيس "أركان القوات المسلحة القطرية" في أكتوبر 2011 بقوله: "**أن قطر أشرفت على خطط الثوار لأنهم مدنيون وليس لديهم الخبرة العسكرية الكافية، لقد كنا نحن حلقة الوصل بين الثوار وحلف الناتو**" وأضاف: "**كنا متواجدين بينهم وكان عدد القطريين على الأرض بالمئات في كل منطقة**".[1]

وطدت "قطر" علاقاتها السياسية والميدانية مع قادة الميليشيات الإسلامية مثل "كتيبة طرابلس" بقيادة "عبد الحكيم بلحاج" وكتيبة "17فيفري" بزعامة "راف الله السحاتي" ومن خلال علاقة "قطر" بتلك الكتائب والقادة الإسلاميين. وكانت "قطر" المشتبه الأول في دعم والتمويل بالسلاح للعمليات التي تقوم بها. واعتبرت شريكا في عملية انهيار الدولة الليبية. وتعزز ذلك الاتهام بعد انتخابات الجمعية التأسيسية 2012 أين دعمت "حزب الوطن" برئاسة "بلحاج" سياسيا وإعلاميا، غير أن النتائج لم تكن بالشكل المطلوب ليأتي بعد ذلك الانقسام الإسلامي والعلماني ومحاولة القوى الفاعلية في ليبيا لضرب التمدد الإسلامي عن

[1] حنان ليدي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

طريق إضعاف الأداة السياسية "لقطر" وتحديد "حزب الوطن" أو التصدي للأداة العسكرية المتمثلة في كتائب وفرق عسكرية إسلامية[1].

كان تدخل "قطر" على جميع الأصعدة سواء السياسية، العسكرية المباشرة ودعم الجماعات المسلحة إضافة للإعلام الموجه له أثر على انهيار الدولة الليبية ابتداء من 2014، بحيث سعت "قطر" لاتخاذ موقف غير معهود في إطار تحركها الخارجي لتنتقل من دور الوسيط الدبلوماسي إلى التدخل المباشر، وذلك لراجع لرغبتها في تولي دور إقليمي وتحرير مكانتها السياسية من خلال قوتها الاقتصادية وعلاقاتها التاريخية مع التيار الإسلامي المعارض، بحيث تبنت دورا خولها للتدخل ودعم جهات ليبية معارضة بالسلاح والمال والحماية[2].

مظاهر التنافس الخليجي في الأزمة الليبية

عولت "قطر" على الإسلاميين للوصول للسلطة عبر تقديم دعم متعدد الجوانب لهم، بحيث اعتلوا المشهد السياسي ممثلين بالإخوان المسلمين عبر تشكيلات حزبية للمشاركة في العمل السياسي "كحزب العدالة والبناء" الحركة الإسلامية للتغيير... وبعد تمكن التيار الإسلامي من حصد معظم مقاعد "المؤتمر الوطني العام" وتشكيل برلمان انتقالي، إلا أنهم لم يوفقوا في انتخابات العام 2014 التي كانت لصالح تحالف القوى الوطنية. كان لهذا الأثر في زيادة دعم قطر للجماعات الإسلامية لمنحها قدرة أكثر للتأثير في العملية السياسية بغرض تنصيب حكومة إسلامية تتماشى وتطلعات "قطر" في إنشاء اتحاد إسلامي في كل من "تونس، مصر" وليبيا تكون هي قائده. غير أن عدم كفاءة الإسلاميين ونقص خبرتهم السياسية في إدارة الشؤون السياسية إضافة لرغبتهم في الاستئثار بالسلطة أدى لإغراق ليبيا

[1] ياسين خشوف، مرجع سابق، ص 350.

[2] وسيم الخبدي، **ليبيا...دور قطر في إسقاط القذافي**، تاريخ النشر: 05-04-2012، http://www.afrigatenews.net، تاريخ الاطلاع: 09-12-2022، سا 12:56.

في فوضى اقتتال داخلي وتصفية حسابات وعديد الاعتقالات.[1] الأمر الذي دفع "بالسعودية والإمارات" لمعارضة الإسلاميين ودعم "الخليفة حفتر" لكدح نفوذهم، بحيث شن "حفتر" عملية "كرامة ليبيا" ضد تحالف الإسلاميين في 18ماي 2014 بهدف تطهير ليبيا من الجماعات الإرهابية المتطرفة. ما دفع بالقوى الإسلامية والقبلية في الغرب الليبي التي تصطف لصالح الإخوان المسلمين إضافة للقوى الجهادية المنخرطة في العمل السياسي الحزبي وقوات "درع ليبيا" للرد بعملية "فجر ليبيا" لتدور على أثر ذلك معارك ميدانية أفضت بسيطرة "قوات فجر ليبيا" على العاصمة وفرار أعضاء البرلمان الليبي المنتخب بقيادة التيار المدني "لطبرق" أقصى الشرق الليبي ليتخذوا من ذلك مقرا لهم[2].

وفي ظل إصرار قادة "فجر ليبيا" على أن العملية العسكرية جاءت لترسيخ مبادئ الثورة الشعبية الليبية، واحتجاجهم على نتائج انتخابات مجلس الثورة الشعبية الليبية. إلا أن حقيقة ذلك تعود احتجاجاتهم على نتائج انتخابات مجلس النواب وهو ما دفع برلمان "طبرق" لتصنيف كل من "فجر ليبيا" و "أنصار الشريعة" كجماعات إرهابية.

وفي ظل هذه التطورات عملت "الإمارات والسعودية" مدعومة بـ"مصر" على دعم العمليات العسكرية بقيادة "حفتر" ضد التمدد الإسلامي بشن ثغرات عسكرية وقصف مواقع لقوات "فجر ليبيا". هذا على غرار الدعم السياسي عبر السعي لكسب دعم دولي للمحور الإماراتي السعودي ومعه كسب تأييد لسياسات "حفتر" في الداخل الليبي. إن هذا التنافس الخليجي أزم الوضع الأمني الليبي وأوجد بيئة لنمو التنظيمات الإسلامية المتطرفة "داعش" التي سيطرت على مساحات من مناطق الشرق الليبي لاسيما "درنة– برقة– سرت". بحيث لم تقدر التحالفات العسكرية الداعمة لقائد الجيش الليبي "حفتر" آنذاك لكبح التمدد الإرهابي في

[1] محمد عبد الحفيظ الشيخ، **المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل**، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 11، بيروت، أكتوبر 2018، ص 40.

[2] زياد عقل، **ست سنوات على الثورتين المصرية والليبية: رؤية مقارنة**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 279، المجلد 25، القاهرة، أكتوبر 2016، ص 24.

الداخل الليبي وهو الأمر الذي زاد من تعقيد الوضع الأمني وتدهوره لحال الانفلات ومنه لانهيار الدولة[1].

انعكاس الأزمة الخليجية 2017 على الوضع الليبي

بعد اشتداد الخلاف "السعودي- القطري" حول عدد من القضايا والذي تحول لأزمة خليجية عرفت اصطفافا واضحا لكل من "الإمارات، البحرين ومصر" مع الجانب السعودي في موقف شكل ضغطا على الجانب القطري، وكان ذلك عقب اتهام "قطر" بدعم الإرهاب واحتضان الحركات الانقلابية بما يزعزع الأمن الخليجي والقومي. وكان لتلك الأزمة الأثر على الشأن الليبي، حيث انضمت حكومة شرق ليبيا لمقاطعة قطر دعما للموقف السعودي- الإماراتي ضد "قطر" في حين التزمت "حكومة الوفاق" الصمت والحياد رافضة بذلك دعوة مصرية تقطع العلاقات مع "قطر". والتي بدورها استمرت بدعم الميليشيات الإسلامية الفاعلة على غرار "مجلس الشورى بنغازي"، الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة[2]، وهو ما أخر الجيش الليبي على استعادة الأراضي وإحكام السيطرة عليها، حسب تصريح المتحدث باسم الجيش الليبي العقيد "أحمد المساري" بقوله: "**أن تأخر استعادة بنغازي بسبب قلة المخزون من الذخيرة لدى الجيش الليبي في حين كان الإمداد القطري للمتطرفين عبر مطاري الجفرة ومصراته، لم نكن نقاتل القاعدة والإخوان كنا نقاتل قطر**".[3]

في ظل الدعم والتسلح بالأفكار والعتاد من طرف الدول الخليجية للأطراف المتصارعة على السلطة والمال وتوجيههم وتوظيفهم كورقة تأثير في خضم صراع إقليمي

[1] زياد عقل، مرجع سابق، ص 24.

[2] محمد عبد الحفيظ الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[3] زياد عقل، مرجع سابق، ص 26-28.

على تبني دور مؤثر، كانت ليبيا تشهد فشلا سياسيا وأمنيا أدى لإعاقة أي مبادرة تسعى لتحقيق عملية انتقالية من شأنها أن تؤدي إلى بناء الدولة الليبية المنشودة[1].

المطلب الثالث: مساعي الاتحاد الإفريقي في تبني دور فعال لإدارة الليبية

منذ تشكيل منظمة الوحدة الإفريقية واعتبارها حاضنة العمل الجماعي للدول الإفريقية لم تنجح في إدارة وتسيير شؤون أعضائها اتجاه قضايا تتعلق بالصراعات الداخلية والفساد السياسي والضعف الاقتصادي، فقد أنشأت المنظمة لفض النزاعات في القارة لكن تلك الآلية لم تكن فعالة بالقدر الكافي للحيلولة دون وقوع الإبادة الجماعية في "رواندا" أو الصراعات المتعددة في كل من السيراليون، "ليبيريا والكونغو الديمقراطية" وهو ما يظهر بوضوح ضعف الأطر التنظيمية للمنظمة في التفاعل وحل المشكلات.

شهد التنظيم القاري الإفريقي تطورات متلاحقة في مجال تسوية الصراعات الداخلية من خلال منظمة الوحدة الإفريقية ثم "الاتحاد الإفريقي"، حيث تحرر الاتحاد من القيود التي حكمت نشاط المنظمة واحتكاما لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واستحدث آلية حل النزاعات والحيلولة دون حدوث أزمات إلى حين الوصول لتشكيل مجلس السلم والأمن في إفريقيا[2].

مثلت التطورات التي شهدتها دول شمال إفريقيا في بداية عام 2011 تحديًا كبيرًا لقدرة الاتحاد الإفريقي على التعامل الفعال معها وتحقيق الأمن والاستقرار، وهما من الأهداف الرئيسية لقيام الاتحاد. كانت الأزمة الليبية بارزة من حيث كيفية التعامل معها والجهود المبذولة لإدارتها، متباينة عن الأزمات في كل من تونس ومصر التي لم تحظ

[1] محمد عبد الحفيظ الشيخ، مرجع سابق، ص 45.

[2] دافيد زونمينو، **الإشعار الإفريقي والصمت المطبق إزاء الأزمة الليبية**، تر: مشير اكيفداري، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر: 11-06-2011، http://studies.aljazira.net/ar/report، تاريخ الاطلاع: 10-02-2023، سا 12:47.

بالاهتمام الكافي من قبل الزعماء الأفارقة. واجهت تحركات الاتحاد الإفريقي تجاه الأزمة الليبية العديد من الاعتبارات التي أسهمت في إضعاف فعالية أدائه، وكان لعلاقات "القذافي" الوثيقة مع عدد من القادة الأفارقة وخاصة فيما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية، تأثير كبير على قرارات الاتحاد. إضافة إلى ذلك، كان للقذافي دوراً قيادياً في تأسيس الاتحاد الإفريقي مما جعل الموقف تجاه تغييره يثير التعقيد علاوة على ذلك، كانت الأزمة تتناقض مع أحد المبادئ الأساسية للاتحاد وهو رفض التغييرات غير الدستورية للحكومات. في ضوء هذه الظروف، بدت مواقف الاتحاد الإفريقي في بداية الأزمة متأثرة بالرغبة في حماية نظام "القذافي"، إضافة إلى السعي لإجبار السلطات الليبية الجديدة على دمج مؤيّدي القذافي في النظام بعد الثورة عبر تأخير الاعتراف بها. تزامن ذلك مع محاولات القوى الغربية تقليص دور الاتحاد الإفريقي في المبادرات المتعلقة بتسوية الأزمة.[1].

مبادرات الاتحاد الإفريقي لتسوية الأزمة الليبية

مع اندلاع الثورة الشعبية وتدهور الأوضاع نتيجة الرد العسكري المسلح من نظام القذافي، عبّر مجلس الأمن والسلم الأفريقي عن قلقه تجاه الأوضاع الداخلية مستنكراً الاستخدام العشوائي والعنيف للقوة ضد المتظاهرين المدنيين. كما دعم المجلس تطلعات ومطالب الشعب الليبي. وفي مارس 2011، عقد المجلس اجتماعه رقم 265 على مستوى رؤساء الدول والحكومات حيث تمت الموافقة على خريطة طريق لحل الأزمة، تضمنت الوقف الفوري للعمليات القتالية وتسهيل إيصال المساعدات للسكان داخل ليبيا، وحماية الرعايا الأجانب لاسيما المهاجرين الأفارقة المقيمين في ليبيا. إلى جانب تنفيذ إصلاحات سياسية تضمن عدم تفاقم الأزمة. كذلك قرر المجلس تشكيل لجنة رفيعة المستوى تشمل

[1] دافيد زونمينو، **الإشعار الإفريقي والصمت المطبق إزاء الأزمة الليبية**، تر: مشير اكيفداري، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر: 11-06-2011، http://studies.aljazira.net/ar/report، تاريخ الاطلاع: 10-02-2023، سا 12:47.

رؤساء دول وحكومات مالي، موريتانيا، الكونغو، جنوب أفريقيا وأوغندا[1]. بالإضافة إلى رئيس المفوضية للاتحاد للعمل على إنعاش حوار شامل يضم جميع الأطراف الليبية لتحقيق الاتفاق على الإصلاحات الضرورية. وتم التأكيد على التعامل مع جميع الأطراف دون تحيز أو انحياز لفيصل داخلي ضد آخر. ومن جهة أخرى، أُوكلت للجنة مهمة مراقبة تطور الأوضاع الميدانية وتنسيق الجهود مع شركاء الاتحاد الأفريقي كجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة[2].

بعد أيام من تبني الاتحاد لخارطة الطريق المشار إليها مسبقًا، صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 في عام2011، والذي منح الدول الأعضاء الصلاحية لاتخاذ جميع التدابير اللازمة سواءً على المستوى الفردي أو بالتعاون مع المنظمات الإقليمية لحماية المدنيين والمناطق السكانية. وفي هذا السياق تم الاعتراف رسميًا بدور اللجنة التي شكلها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي. لاحقًا قررت اللجنة زيارة ليبيا لدراسة إمكانية تفعيل الحوار بين الأطراف المعنية، لكن وفقًا للفقرة الخامسة من القرار الأممي لم يكن الاتحاد الإفريقي مدرجًا كجهة مخاطبة، بل مُنحت الصلاحيات لدول الأعضاء في الجامعة العربية. خلال الاجتماع الاستشاري الذي عُقد في أديس أبابا يومي 25و26 مارس 2011، أبدى ممثلو القذافي استعدادهم لتطبيق خطة الاتحاد التي تتطلب وقف القتال وبدء حوار بين الليبيين قبل الانتقال الديمقراطي. أيد القذافي هذا المبدأ في اجتماعه مع اللجنة المخصصة في 10 أبريل 2011. ومع ذلك لم يوافق المجلس الوطني الانتقالي على خارطة الطريق بحجة أنها لا تطالب برحيل القذافي وهو مطلب جوهري للثورة[3].

[1] زياد عقل، مرجع سابق، ص 28.

[2] خالد إبراهيم أبو رقيقة، **موقف الاتحاد الإفريقي من الثورة الليبية 11 فيفري 2011**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، المجلد 07، العدد02، 2017، ص 101.

[3] المرجع نفسه، ص 105.

في سياق آخر سعى الاتحاد إلى تقديم إطار لحل الأزمة الليبية، لم يكن هذا الإطار ذا فعالية بسبب رفض القذافي التفاوض مع القوى المعارضة وإصرار تلك القوى على ضرورة تخليه عن السلطة. هذا الوضع أدى إلى جمود في دور الاتحاد في الأزمة متزامناً مع اتهامات موجهة إليه بالتعاطف مع القذافي لأنه لم يطالبه بالتنحي. وقد تجلّى ذلك في رفض الثوار الليبيين للمبادرة التي طرحها الاتحاد بهدف الوساطة بينهم وبين نظام القذافي [1].

أدت التطورات على الأرض إلى تعقيد الأزمة الليبية وسط عجز العديد من الأطراف الخارجية عن التعامل معها وطرحت مجموعة من القضايا التي أثارت قلق المجتمع الدولي لاسيما الأوروبي، بسبب تزايد أعداد المهاجرين الذين يستخدمون ليبيا كنقطة انطلاق إلى أوروبا. بالإضافة إلى التداعيات الأمنية في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل. كل ذلك مهد لعودة دور الاتحاد الأوروبي إلى الواجهة في ظل المخاوف الأوروبية بشأن تزايد التهديدات الأمنية والاجتماعية. شددت المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" على ضرورة تعزيز الجهود الإفريقية لمواجهة انتشار الميليشيات وتفاقم الهجرة غير الشرعية خلال زيارتها للقارة في أكتوبر 2016. بعد هذه الزيارة، اجتمعت اللجنة المشكلة لبحث أزمة ليبيا في نوفمبر 2016 لمناقشة استراتيجيات الاتحاد الأوروبي تجاه ليبيا وأكد تقريرها دعم مطالب الاتحاد بلعب دور فعال في تسوية الأزمة[2]. كما دعت اللجنة مجلس النواب والمجلس الرئاسي الليبيين للتوصل إلى توافق حول تشكيل حكومة موحدة من أجل وقف التصعيد الداخلي الذي أثر بشكل كبير على الوضع الإنساني في البلاد حيث تشكل أزمة اللاجئين أبرز جوانبها. و للعمل نحو هذا الهدف تعاون الاتحاد الأوروبي مع دول الجوار، الجامعة العربية، والأمم المتحدة لطرح مبادرة سلام في نوفمبر 2016 تضمنت ضرورة دمج جميع الأطراف الداخلية واستبعاد الحل

[1] زياد عقل، **الاتحاد الإفريقي والثورة الليبية، البروتوكولات والمصالح**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، تاريخ النشر: 04-06-2020، http://acpss.ahram.arg.eg/prjeetrep.acpx/reports، تاريخ الاطلاع: 27-01-2023، سا 13:00.

[2] خالد إبراهيم أبو رقيقة، مرجع سابق، ص 105.

العسكري والتأكيد على أهمية الحوار وإطلاق جولة جديدة من المفاوضات. خلال قمة جويلية 2017، ركز الاتحاد على تعزيز جهوده في التفاوض مع الأطراف المعنية حول اتفاق سلام داخلي لمعالجة الأزمة، ونتيجة لذلك اجتمعت اللجنة المعنية بالأزمة الليبية مع فايز السراج وخليفة حفتر والمجلس الأعلى للقبائل والمدن الليبية، وهو ما لاقى إشادة من اللجنة الرباعية حول ليبيا [1].

في بداية الأزمة كان من المتوقع أن يلعب الاتحاد دورًا رئيسيًا في التعامل معها نظرًا للتقارب الليبي مع دول القارة الإفريقية، وعلاقات الصداقة التي جمعت القذافي بمعظم تلك الدول بالإضافة إلى تبني الاتحاد لمبدأ "الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية". ومع ذلك، أوضحت الأزمة نقاط الضعف الوظيفية التي يعاني منها الاتحاد والتي تعود لتفضيله العلاقات التاريخية مع الأنظمة القائمة في القارة على حساب المبادئ التي أُنشئ الاتحاد لأجلها. كما اتضح وجود تناقض في سياسات الاتحاد مقارنة بالدول الأعضاء؛ ففي حين استمر الاتحاد في عدم اعترافه بالتغيرات غير الدستورية للأنظمة والحكومات، اعترفت 17 دولة عضو في الاتحاد بالمجلس الوطني الانتقالي. واستمرت الانقسامات الداخلية بين الدول الأعضاء فمنها من حصلت أنظمتها على دعم "سياسي–مالي" من القذافي، ومنها من كانت تعاني من سياساته الداخلية كـ"السودان" ومعظم دول غرب إفريقيا.[2]تتعلق مشاركة الاتحاد الإفريقي في محاولة حل الأزمة الليبية بعدة عوامل مرتبطة بالاتحاد نفسه من أبرزها قدرته على تقديم رؤية مثلى تضمن مصالح الأطراف الليبية. ومع ذلك تظهر بعض التحديات في قدرته على إطلاق حوار وطني فعال في ليبيا نظرًا لعدم تماسك المبادرات التي قدمها الاتحاد

[1] زياد عقل، **الاتحاد الإفريقي والثورة الليبية، البروتوكولات والمصالح**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، تاريخ النشر: 04-06-2020، http://acpss.ahram.arg.eg/prjeetrep.acpx/reports، تاريخ الاطلاع: 27-01-2023، سا 13:00.

[2] أميرة عبد الحليم، **هل باستطاعة الاتحاد الإفريقي قيادة عملية تسوية في ليبيا؟** مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، قضايا وتحليلات إفريقيا، تاريخ النشر: 14-12-2019، http://acpss.ahram.org.eg/news، تاريخ الاطلاع: 14-02-2023، سا 14:02.

بشأن التسوية. إضافة إلى ذلك، هناك اعتبارات خارجية تعقد المشهد منها تعدد اللاعبين الدوليين وتعدد مبادرات الوساطة، مما يزيد من حدة التنافس في إدارة الملف الليبي وفق مصالح كل طرف. في ضوء ذلك يبرز تساؤل حول طبيعة الدور الذي ترغب القوى الغربية في أن يلعبه الاتحاد الإفريقي. هل هذا الدور يهدف إلى تحقيق تسوية سلمية للأزمة؟ أم أنه مركّز فقط على معالجة أزمة المهاجرين الأفارقة في ليبيا الذين يتراوح عددهم حسب إحصائيات الاتحاد الإفريقي ما بين 400 إلى700 ألف مهاجر ويُنظر إليهم غالبًا من قبل بعض الدول الغربية كإرهابيين محتملين[1].

[1] Jean p'iny, **African union Role in tlulibyancrisis, panhgnka news**.des15,2011, http://www.pankazuka.org/governonce/African unionrbe.

خلاصة

تشهد ليبيا موجة عنف فوضى داخلية متصاعدة نتيجة الصراع الداخلي بين مختلف الفصائل وحكومة الوفاق للسيطرة على أكبر قدر من المواقع الإستراتيجية، وهو المناخ الذي حفز القوى الإقليمية للتدخل كطرف فاعل في الأزمة الليبية لتمرير أجنداتها بما يخدم مصالحها الحيوية عبر تمرير الحل العسكري في الوقت الذي تسعفيه معظم دول الجوار على غرار الجزائر وتونس لإعلاء التسوية السياسية عبر تهدئة الصراع القبلي وتفادي الانقسام الجغرافي في ليبيا حفاظا على حياة المدنيين من الشعب الليبي. كان للتدخل الأجنبي الأثر في تعطيل المبادرات الرامية لتحقيق التسوية الودية وتغليب لغة الحوار من قبل القوى الإقليمية التي تسعى لتكوين المصلحة الاقتصادية عبر الاستحواذ على المناطق الإستراتيجية الغنية بالثروات الطبيعية في ليبيا والحفاظ على مصالحها الحيوية بعيدا عن تطلعات ومطالب الداخل الليبي الذي سعى لتحقيقها عن طريق الثورة الشعبية ضد نظام القذافي. أصبحت ليبيا مسرحا لتنافس القوى الإقليمية ودول الجوار كل حسب مصالحه ودرجة تأثره بتداعيات الأزمة الليبية مما يزيد من خطر تقسيم البلاد بسبب تنامي الولاء القبلي على حساب الوطن خاصة في ظل غياب أطر موحدة لتسيير المرحلة الانتقالية ما يتطلب تظاهر الجهود الداخلية بعيدا عن الإملاءات الخارجية للوصول لإستراتيجية واضحة المعالم لإعادة بناء دولة ليبيا.

الفصل الرابع: المواقف الدولية اتجاه الأزمة الليبية بين متطلبات المصلحة القومية وحدود التدخل.

المبحث الأول: مواقف الدول الأوروبية تجاه الأزمة الليبية

المطلب الأول: التدخل الفرنسي وأثره في تعقيد الأزمة الليبية

المطلب الثاني: دور بريطانيا في إدارة الأزمة الليبية

المطلب الثالث: التدخل الإيطالي في الأزمة الليبية ومحاولة إعادة بسط النفوذ

المطلب الرابع: المسار التطوري للتدخل التركي في الأزمة الليبية

المبحث الثاني: مساعي الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لإدارة الأزمة الليبية

المطلب الأول: مساعي الجامعة العربية في إدارة الأزمة الليبية

المطلب الثاني: الإتحاد الأوروبي بين المواقف السياسية والتدخل العسكري في الأزمة الليبية

المطلب الثالث: إشكالية تدخل الأمم المتحدة في الأزمة الليبية

المبحث الثالث: تداعيات الاستقطاب الدولي للمعطى القبلي في استمرارية الأزمة الليبية

المطلب الأول: مظاهر التدخل الأمريكي في إطار التنافس الدولي لإدارة الأزمة الليبية

المطلب الثاني: دور التدخل الروسي عبر الشركات الأمنية الخاصة في أحداث توازنات داخلية

المطلب الثالث: المقاربة الاقتصادية الصينية لتسوية الأزمة الليبية

تمهيد

اعتبرت الثورة الليبية كأعمق التحولات في المنطقة مقارنة بالتجربة التونسية والمصرية إذ أن ليبيا لا تزال تشهد فوضى أمنية ونزاعا على السلطة أدى لانقسام داخلي تجسد في عدم الاتفاق على إرساء قواعد العملية السياسية حول توزيع السلطة وبناء الدولة. فالثورة الليبية وما تبعها من مراحل تحاول تجسيد المسار الانتقالي الديمقراطي لم تكن شأنا ليبيا داخليا من الأساس، فقد برزت القوى الدولية على الساحة الليبية وهيمنت على القوى المحلية وتصدرت المشهد منذ صدور القرارين الأمميين 1970-1973 وهو الأمر الذي حد كثيرا من قدرات السلطة القائمة بعد سقوط القذافي ميدانيا خاصة في ظل انقسام القوى المحلية واشتداد القتال فيما بينها وتفاقم الوضع الأمني، عكس ما تبنته تلك القوى الدولية من ذرائع للتدخل المباشر في الشأن الليبي كحماية المدنيين والعمل على نشر السلم والأمن. الا انه تبين في الواقع الليبي أن تلك القوى الدولية تنتهج سياسة الكيل بمكيالين. بحيث أدت تلك التدخلات لتأجيج الصراع بين الأطراف المتنازعة في ليبيا كما كانت سببا في تأخر وفشل الحلول المقدمة من الداخل الليبي أو الجوار الإقليمي. والحاصل ان أمن ليبيا أصبح عرضة للجماعات الإرهابية والأطماع الغربية في الثروات الليبية إضافة للمساعي الرامية لإقامة قواعد عسكرية تضمن فرص النفوذ أكثر في منطقة شمال إفريقيا.

المبحث الأول: مواقف الدول الأوروبية تجاه الأزمة الليبية

في ظل الظروف المعقدة والمتلاحقة التي تشهدها ليبيا من فوضى وصراعات داخلية وما خلفته من أزمات متتالية بفعل الانقسام السياسي بين الأطراف الليبية. حيث سمح هذا التفكك الداخلي لمزيد من التدخلات الخارجية للقوى الدولية التي لعبت دورا في الإطاحة بنظام "القذافي" والاستفادة من الوضع المتأزم في ليبيا لتحقيق مصالحها، وذلك تحت مبررات حماية حقوق المدنيين والمساهمة في إصلاح الوضع الليبي بعد فشل الحكومات المتعاقبة في معالجة الملف الليبي. وشهدت الساحة الليبية أدوار مختلفة لبعض الدول الأوروبية الفاعلة والباحثة عن موقع نفوذ لها حماية لمصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى وتزايد تدخل القوى الأوروبية في مجريات الأزمة الليبية تدريجيا. فعلى الرغم من تباين وتقاطع المصالح إلا أن الهدف يبقى مشتركا يتجلى في تحقيق مكاسب اقتصادية وإستراتيجية لها من خلال التأثير على صانع القرار السياسي، بحيث تسعى كل دولة للوقوف لجانب حلفائها لتعزيز مكانتها في الداخل ولذلك إيجاد مركز ثقل لها.

المطلب الأول: التدخل الفرنسي وأثره في تعقيد الأزمة الليبية

بعد اندلاع الثورة الليبية كان الحذر يميز الرد الفعل الأولي لـ "فرنسا" التي أفادت أن حماية المواطنين الفرنسيين هو أولويتها على الرغم من عنف النظام ضد المدنيين غير المقبول حسب تقدير الموقف الأولي الفرنسي. وبحلول مارس 2011 تغير السلوك الخارجي "لفرنسا" تجاه الأزمة الليبية حيث قررت "حكومة ساركوزي" المشاركة في تدخل عسكري ضد نظام "القذافي" مستندة للوضع الإنساني ومسؤولية الحماية لإيضاح قرارها[1]، كما شكلت الخطابات التهديدية "للقذافي" ونجله "سيف الدين" ضد المدنيين دافعا للتدخل العسكري

[1] مفيد كاصد الزبيدي، **العلاقات الفرنسية–الليبية خلفية تاريخية ورؤية مستقبلية**، مركز الدراسات الدولية، العدد 25، بغداد، 2013، ص 85.

الخارجي، على اعتبار أن النظام القائم عاجز عن استيعاب المطالب الشعبية التي قامت لأجلها الثورة الليبية. ووجدت "فرنسا" في إنقاذ الشعب الليبي من القتل العشوائي على يد قرارات "القذافي" المبرر لتدخلها العسكري خاصة وأن الثورة كانت سلمية لذلك وجب حماية المدنيين وتحمل المسؤولية الإنسانية تجاه الشعب الليبي الذي يواجه خطر الموت والاغتيال.

بعد تفاقم الأحداث وتأزمها إزاء الاستعمال المفرط والعشوائي للقوة من قبل قوات القذافي، جاءت أحداث قصف مدينة "بنغازي" في 23 فيفري2011 من قبل الطائرات التابعة للقوات الليبية وجاءت معها دعوة "نيكولا ساركوزي" للشركاء الأوروبيين تطبيق عقوبات ضد نظام القذافي. كما باشرت "فرنسا" العمل مع "بريطانيا" للدفع بالمفاوضات على مستوى مجلس الأمن في "الأمم المتحدة" لتحديد العقوبات على نظام القذافي وإجراء منطقة حظر جوي. وتوجت تلك المفاوضات بعقد "قمة باريس" في 17 مارس 2011 بمبادرة "فرنسية–بريطانية" أين تم تبني قرار مجلس الأمن رقم 1973 القاضي بإنشاء منطقة حظر جوي لحماية المدنيين من الضربات الجوية العشوائية لنظام القذافي وبإعطاء الحق للدول الأعضاء المشاركة في التدخل الدولي العسكري واستعمال الوسائل اللازمة لحماية المدنيين. كما نص القرار أيضا على تشديد الحظر على الأسلحة ومراقبة السفن القادمة لليبيا.[1] بأمر من الرئيس الفرنسي "ساركوزي" وجهت "فرنسا" والدول الأعضاء ضربات جوية بطائرات تابعة للقوات الجوية الفرنسية وكانت أولى العمليات الفرنسية والتي أطلق عليها اسم "haronatan" استعملت "فرنسا" معدات عسكرية قتالية تمثلت في حاملة الطائرات "شارل ديغول" ومجموعة جوية لطائرات حديثة من طراز "رافال" و "سوبر اينادال" إضافة لسفينة حاملة الطائرات المروحية وكذا الطائرات دون طيار، كما بعثت الحكومة الفرنسية ما يقارب 4200 عسكري فرنسي و 27 سفينة تابعة للبحرية الفرنسية والتي قامت بأكثر من 5000

[1] مفيد كاصد الزبيدي، مرجع سابق، ص 90.

مهمة استطلاع وجهت خلالها ضربات لقوات القذافي، وكنتيجة هذا التدخل العسكري الدولي الإطاحة بنظام القذافي وسقوط الأخير من سدة الحكم ثم موته[1].

دوافع فرنسا للتدخل في الأزمة الليبية

1-**النفوذ:** تنتهج "فرنسا" سياسة خارجية اتجاه الأزمة الليبية تؤكد ارتباطها بتاريخ ونفوذ استعماري تحاول أن يستمر وتحافظ عليه بشتى الطرق، وتعززت هذه الإستراتيجية منذ سقوط القذافي وضعف الدولة الليبية وتقسيم "السودان" إضافة لشركات الثورات العربية في كل من "تونس ومصر". فالنفوذ يعني القدرة على التأثير في صناعة القرار والتمكين من استمرار الهيمنة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. هذا النفوذ يتجسد فيما يعرف في سياسة "فرنسا" الخارجية بـ "إفريقيا الفرنسية" وهو الطرح الذي جاء به "ديغول" و"جاك فوكارت" ومفاده أن ما بعد الاستعمار لا يجب أن تفقد "فرنسا" مصلحتها وهيمنتها في إفريقيا. وبذلك ارتبطت "فرنسا" بشبكة من العلاقات مع الدبلوماسيين، السياسيين، عسكريين، ومدراء شركات النفط وغيرهم من النخب الإفريقية. كما أن "فرنسا" رسخت للهيمنة على دول إفريقيا عبر النظام المالي المعروف بـ CAFFrance بضمانة الخزانة الفرنسية، وهو نظام يسمح باستمرار تدفق الأموال الإفريقية "لفرنسا" وبذلك يكون القرار السياسي لكثير من الدول الإفريقية تابعا لفرنسا وامتدادا لإرادتها ومصلحتها[2].

2-**تجسيد فكرة الخلية الإفريقية:** في ظل تغيرات النسق الدولي والتحولات التي تشهدها المنطقة العربية جاءت فكرة الخلية الإفريقية مع الرئيس "ساركوزي"، وشكل الربيع العربي والثورة الليبية الفرصة للاستفادة من الفراغ الاستراتيجي في المنطقة في محاولة لترسيخ نفوذها في ليبيا، لتبقى الأخيرة في سياق النظام الفرنسي وهذا ما يفسر تمسك فرنسا بحفتر الذي

[1] مفيد كاصد الزبيدي، مرجع سابق، ص 90.

[2] خالد فؤاد، **الأزمة الليبية بين المبادرة الفرنسية والدور المصري**، (د.ط)، المعهد المصري للدراسات، مصر، 2017، ص 71.

أبدى مرونة في التنازل عن الثوابت الوطنية واستعداده للتضحية بالمصالح الليبية في سبيل الوصول للسلطة[1].

3-**الطاقة:** إن النفوذ الفرنسي يمكن من الحصول على مكاسب اقتصادية كبيرة وحجم المبادلات بين "فرنسا" ودول القارة الإفريقية يؤكد أن شمال إفريقيا هو الشريك الأكبر "لفرنسا"، حيث تشكل نصف وارداتها بينما تستقبل 60% من صادراتها. وتسعى "فرنسا" للحصول على الموارد الطاقوية بكل الوسائل حيث إنها تدخلت عسكريا ودعمت "تشاد" في إعادة السيطرة على "إقليم أوزو" الغني باليورانيوم الذي تستخدمه "فرنسا" في توليد الكهرباء عبر الطاقة النووية، وبذلك تواجهت "فرنسا" ونظام القذافي في صراع السيطرة على "إقليم أوزو" الذي حاول القذافي في عام 1976 الاستيلاء عليه[2].

من جهة أخرى شكل التحالف الليبي مع كل من "روسيا وإيطاليا" في إطار مشروع مد أنابيب الغاز لأوروبا من "روسيا" عبر بحر البلطيق (نورد ستريم) برعاية شركة "إيني" الإيطالية، الدافع الرئيسي للتدخل الفرنسي وإحداث تغيرات صاحبت الثورة الليبية التي أعطت القدرة "لفرنسا" لمنافسة "إيطاليا" حول المشروع على نحو أدى لأن تحصل "فرنسا" عليه. وهذا تعبيرا على أن الغاز دافع من دوافع "فرنسا". وتعقدت معادلة الطاقة أكثر بزيادة التوغل الروسي في الشأن الليبي الذي يسعى لبقاء اعتماد "فرنسا" وأوروبا على الغاز الروسي، كما أن تأمين الطرق لنقل الغاز بوجود الفاعلين في الأزمة الليبية يشكل حالة من القلق وعدم اليقين لصانع القرار الفرنسي[3].

4-**الأمن:** تسعى "فرنسا" في ظل التعقيد الذي تشهده الأزمة الليبية لتأمين مصادر الطاقة وطرق الإمداد للصادرات الفرنسية لإفريقيا خاصة في الجنوب الليبي، أين تعمل على

[1] خالد فؤاد، مرجع سابق، ص 80.

[2] Sashin von gengten, **libya in forhign western policy**,springer, 2011, p34.

[3] Sashin von gengten, ibid. p34.

بقاء النفوذ العسكري والسياسي لها. كل ذلك يحتاج لتأمين المنطقة التي تشهد صراعات مسلحة تغذيها القبلية وهي الظاهرة التي أدت لانتشار الإرهاب في المنطقة.

وزاد تخوف "فرنسا" بعد إعلان "قبائل الطوارق" الانفصال والاستقلال في "مالي" حيث تمتد هذه القبائل في كل من "الجزائر، شمال مالي، شمال النيجر، وجنوب غرب ليبيا" ومع بداية الثورة الليبية دعمت تلك القبائل القذافي ونظامه وهو ما يشكل تهديد لصالح "فرنسا" التي تعتبر حزام الساحل الصحراوي كخط مواجهة لحماية الأمن الفرنسي والأوروبي[1].

خريطة توضح مواقع الشركات الفرنسية الموجودة في ليبيا التي تعمل في مجال الطاقة

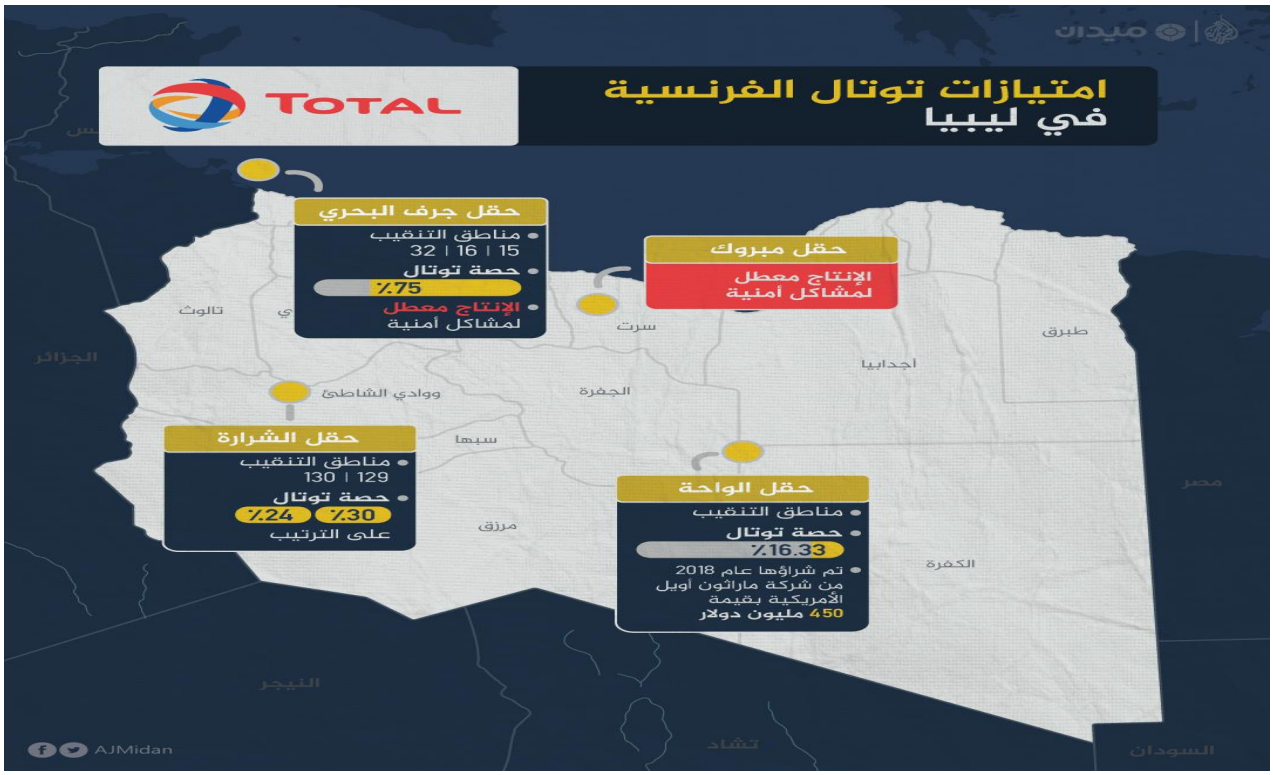

المصدر: محمد السعيد، **بين إيني وتوتال.. كيف تحرق كعكة النفط الأراضي الليبية؟**، تاريخ النشر: 17-09-2018، https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2018/9/17/، تاريخ الاطلاع: 27-10-2024، سا 20:44.

[1] عبير النور بن عنتر، **الأزمة الليبية غياب جماعي وخلافات ثنائية**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 06، تونس، 2011، ص 08.

وفي ظل تعدد الفواعل والقوى الداخلية في ليبيا انتهجت "فرنسا" سلوكا ازدواجا متناقضا بين تصريحاتها الرسمية الداعمة للشرعية في ليبيا ودعم "حكومة الوفاق" ومخرجات اتفاق الصخيرات وبين الدعم العسكري الميداني للخليفة "حفتر"، وذلك ما يعرف في الأدبيات السياسية "النفاق المنظم" حيث تتعارض مصالح الدول بين الاعتراف الدولي والمصالح الوطنية الخاصة. لذا "فرنسا" ترى أن مصلحتها تستمر بدعمها "لحفتر" كونه يسيطر على الشرق الليبي وكذا الجنوب أين تتركز مصالح فرنسا إضافة لأنها تشغل النظم الديكتاتوري لتمرير مصالحها وتعزيزها.[1] هذا السلوك ظاهر في عدة حوادث دعمت فيها فرنسا "حفتر" عسكريا كما وفرت له الغطاء السياسي رغم قرارات مجلس الأمن الصادرة في حقه. وفي نفس الوقت نجد فرنسا تجرم توريد السلاح لأطراف النزاع وتدعم الحل السياسي. ويمكن استعراض بعض المحطات التي تؤكد التدخل الميداني لفرنسا في الأزمة الليبية لصالح "الخليفة حفتر" كالتالي:

- تصريح "فرانسوا هولوند" في 20 ماي 2016 بتنفيذ فرنسا عمليات مخابرات خطيرة في ليبيا قتل فيه 3 من الجنود المشاركين في حادث طائرة هيليكوبتر التابعة للقوات الجوية الفرنسية.
- في أكتوبر 2016 قامت طائرة فرنسية بمهمة استطلاع في مدينة "مصراته" التي تضم أكبر الكتائب المسلحة المناوئة "لحفتر".
- أفريل 2019 تم ضبط عناصر فرنسيين يعملون على تمرير السلاح والذخيرة عبر الحدود التونسية– الليبية لكن تحت غطاء دبلوماسي.
- رصد مجموعة صواريخ المضادة للدروع تستخدمها الوحدة الفرنسية المتواجدة على الأراضي الليبية بحجة مكافحة الإرهاب لكن فعليا تم استخدامها في العمليات العسكرية بين

[1] محمود جمال عبد العال، **التنافس الفرنسي الإيطالي وحدود تطورات الأزمة الليبية**، المركز العربي للبحوث والدراسات، تاريخ النشر: 31-08-2018، https://acroeg.org.articlé، تاريخ الاطلاع: 18-02-2022، سا 18:42.

قوات "حفتر" وقوات الوفاق حيث تمكنت الأخيرة من السيطرة على مراكز قيادة "حفتر" بمدينة "غريان" في سبتمبر 2019[1].

إن مجمل هذه الأحداث تؤكد السلوك المتناقض "لفرنسا" وهو ما تنتهجه الإدارة الفرنسية في إطار حماية الداخل الفرنسي من انعكاسات التدخل الخارجي. حيث يتضح أن "فرنسا" تتفادى التصريح العلني لتدخلها في ليبيا لجانب الجهة المتمردة على الشرعية كي لا تبدو أولا في صورة المستعمر وثانيا لتجنب أي ردود أفعال لهجمات إرهابية تطال "فرنسا"[2].

جاءت المبادرة الفرنسية التي جمعت بين المشير "حفتر" ورئيس المجلس الرئاسي السابق "فايز السراج" لتعقيد الأزمة أكثر بدل من إيجاد حلول تسوية سلمية، وذلك من خلال اختزال أطراف النزاع في شخصي "حفتر" و "فايز السراج" وإقصاء باقي الفواعل والتي تمثل ثقلا عسكريا وسياسيا. وهو الأمر الذي لا يمكنه المساهمة في احداث توافق ومصالحة وطنية. إضافة إلى أن البيان الختامي للاجتماع حمل استثناء استمرار العمليات العسكرية ضد الإرهاب دون أي توضيح للفصائل المعنية بالإرهاب، وهو ما يكشف عن نوايا "فرنسا" حماية مصالحها خاصة في الجنوب الليبي أين توجد القاعدة العسكرية في "النيجر" وبالتماس مع الحدود الليبية وكذا لمنع الإمدادات العسكرية للجماعات المسلحة في "مالي" والتي تخوض "فرنسا" معارك ضدها منذ 2013. كما عملت "فرنسا" على إفراغ اجتماع "باليرمو" في "إيطاليا" لدعم المصالحة الوطنية الليبية من محتواه، ودعمت عبر تصريحات دبلوماسية إبعاد المبعوث الأممي "غسان سلامة" عن المشهد الليبي بل وذهبت لحد عرقلة استصدار قرار من الإتحاد الأوروبي لإدانة هجوم "حفتر" على العاصمة "طرابلس". في حين لم تبد أي رد فعل اتجاه العملية العسكرية "لحفتر" على العاصمة. ولا يفوت "باريس" أن تعلن في كل

[1] ليونارد فاينر، **سياسة فرنسا الليبية**، وفق الابحاث السياسية والاقتصادية والمجتمعية، العدد 259، الأردن، نوفمبر 2020، ص 35.

[2] المرجع نفسه، ص 35.

مناسبة عن دعمها للسلام والاستقرار في ليبيا عبر التفاوض والحل السلمي ودعمها العلني للحكومات الليبية المتعاقبة إلا أنها واقعيا تصطف لجانب استراتيجيات عديد الدول والقوى الإقليمية في المنطقة الداعمة للحل العسكري وعودة الديكتاتورية في ليبيا عبر الدفع بـ "حفتر" لتولي السلطة الليبية[1].

غير أن ظهور كل من "تركيا" كلاعب إقليمي أثر في التوازن الداخلي للقوى وجعل من السيطرة على العاصمة أمر شبه مستحيل، اضافة لظهور "روسيا" من جهة أخرى كلاعب دولي وقوة مؤثرة في الأزمة الليبية لتبنيه قواعد ارتكاز لمجموعة شركة "فاغنر" وتوفير غطاء جوي لها. كل ذلك جعل من الدور الفرنسي يكاد يكون منعدما وذلك عبر تهديد مصالح "فرنسا" في مناطق نفوذها التقليدية وخلخلة مشاريعها ومحاصرتها في ليبيا[2].

أطلق "إيمانويل ماكرون" عدة مبادرات في محاولة لإعادة فرض الدور الفرنسي في تسوية الأزمة والتسويق الدولي لـ"فرنسا" كلاعب يدفع بالحل السياسي الدبلوماسي عبر التشديد والدعوة لانتخابات تحقق حكومة وحدة وطنية. وفي ذات السياق جاء المؤتمر الدولي في نوفمبر 2021 وضم 30 عضو من بينهم دول ومنظمات للدفع بالتعجيل لإجراء انتخابات ليبية لغرض وقف الاقتتال الداخلي وتحقيق الاستقرار بل الدفع بمرشح "فرنسا" "حفتر" لسدة الحكم والتسويق الإعلامي له بما يضمن استمرار المصالح الفرنسية.

بالتوازي مع الجهود العسكرية الفرنسية كانت سعت سياسيا لتظهر على أنها داعمة لجهود السلام الليبي لتغطية تدخلها الميداني ولإبعاد التهم الموجهة إليها بانحيازها لطرف "حفتر" ضد الأطراف الأخرى، ومن خلال توصيف الوضع الليبي الموجه لمزيد من التعقيد

---

[1] على الدلالي، **ما هي اللعبة الجديدة لفرنسا في ملف الأزمة الليبية؟** بوابة الوسط، تاريخ النشر: 04-11-2021، http://wwwalwasat.ty/news/opinion، تاريخ الاطلاع: 03-03-2022، سا 18:25.

[2] أحمد قاسمي حسين، **دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي –الصخيرات–**، مجلة سياسات دولية، مركز العربي للأبحاث والدراسات، العدد 35، مصر، جانفي 2019، ص 63.

نجد أن الدور الفرنسي يواجه منافسة إيطالية بحكم أن "إيطاليا" مستعمر تاريخي لليبيا ولها عديد شركات التنقيب النفطية. ومنافسة روسية تركية في الملف الليبي والتي شكلت عائقا خاصة مع الانتقال للتدخل العلني "لتركيا وروسيا" و الذي شكل بدوره نقطة تحول في مسار الأزمة بعد ما كان الأمر مقتصرا على الأوروبيين في هندسة منطق النزاع والتحكم فيها عبر دعمهم لطرفي النزاع المحليين. ومع زيادة تأثير اللاعبين في ليبيا وتحقيق نوع من التوازن العسكري في مناطق الصراع الإستراتيجية اتجهت "فرنسا" نحو أساليب التهدئة عبر طرح عديد المبادرات والابتعاد عن الاعتماد على الحسم العسكري[1].

المطلب الثاني: دور بريطانيا في إدارة الأزمة الليبية

بعد أن شهدت ليبيا انتفاضة شعبية قابلها نظام "القذافي" برد عنيف دموي أدى لموت المدنيين وبعد تصاعد الأحداث مع مجزرة "بنغازي" انضمت "حكومة كاميرون" لحليفتها "فرنسا" بعد أن كانت مترددة في بداية الانتفاضة في اتخاذ قرار. وتم الاتفاق بين "لندن وباريس" بضرورة التدخل العسكري في ليبيا وعمل الثنائي على استصدار قرار من مجلس الأمن يقضي بضرورة التدخل العسكري لحماية المدنيين من الانتهاكات الإنسانية التي طبقت في حق الشعب الليبي. وترجع فكرة الاهتمام بإزاحة "القذافي" لفترة توليه الحكم بعد انقلاب قام به في 1969 خاصة بعد إقدامه على تأميم عمليات النفط البريطانية لتحاول "لندن" بعدها الإطاحة به. ففي البداية جاءت انتفاضة ثم انقلاب مخطط له في 1971 والتي فشلت الجهات المعنية في تنفيذه.[2] بعدها دعمت "بريطانيا" الغارات الجوية التي شنتها "الولايات المتحدة الأمريكية" على مجمع "القذافي" في "طرابلس" ما أسفر عن مقتل العشرات ونجاة "القذافي" من الاغتيال. أما في سنة 1996 جندت المخابرات البريطانية مجموعة من

[1] أحمد قاسمي حسين، مرجع سابق، ص 66.

[2] فرقان بولاط، **سياسة اللاعبين الإقليميين العالمين في ليبيا**، مجلة الأبحاث والدراسات، العدد 42، مصر، أفريل 2020، ص 51.

المتشددين لاغتيال "القذافي" في مدينة "سرت" وهي العملية التي راح ضحيتها عدد من المدنيين دون الوصول "للقذافي". لتأتي مشاركة "بريطانيا" في الحملة الجوية ضد نظام القذافي في 2011، ودعمت الثوار سرا لحد الإطاحة بنظام "القذافي" ومقتله في أكتوبر من نفس السنة[1].

شكلت انتهاكات "القذافي" لحقوق الإنسان الاعتقاد الأولى لإطلاق مبدأ اقتضى التدخل، ويظهر الوضع المتدهور في الوسط الليبي في تعليقات المسؤولين الحكوميين. في 20 فيفري استشهد وزير الخارجية البريطانية "ويليام هيغ" بتقارير تفيد بمقتل أزيد من 200 شخص في "بنغازي" خلال أقل من أسبوع، كما جاءت تصريحات مندوب المملكة المتحدة إلى مجلس حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة بأن استخدام القوة ضد المدنيين المظاهرين سلميا في ليبيا والهجمات على مواكب تشييع الجنائز شكل غضبا شعبيا واسعا في أنحاء البلاد. وعبر العالم كما سببت التقارير الإعلامية انزعاجا من تهديدات "القذافي" العلنية بالعنف من أجل تمسكه بالسلطة. ودافع "كاميرون" عن التدخل في ليبيا أثناء جلسة نقاش في مجلس العموم 21 مارس بقوله: "**لقد كان العمل ضروريا، لأننا يجب أن نسعى في الآخرين لمنع هذا الدكتاتور من استخدام العنف العسكري ضد شعبه**[2]".

واجه "كاميرون" انتقادات بسبب رحلته للشرق الأوسط ترويجا لصناعة الدفاع والطيران البريطانية بعد أسبوع من بدء نظام "القذافي" بالتهاوي، لتوضيح التقارير أن "بريطانيا" زودت نظام "القذافي" بمعدات دفاعية بما في ذلك أسلحة كيماوية وبيولوجية بقيمة 21.7 مليون جنيه إسترليني والتي استعملت في إطار الحملة التي شنها "القذافي" ضد شعبه ودافع صناع السياسية البريطانيون عن التدخل في ليبيا بناء على تقديم حجج منها أن

[1] فرقان بولاط، مرجع سابق، ص 51.

[2] أحمد قاسم حسن، **دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي الصخيرات**، مجلة سياسات عربية، العدد 36، بيروت، جانفي 2019، ص 20.

الحملة الجوية يمكن أن تنجح بتكلفة منخفضة نسبيا على اعتبار أن "حلفاء الناتو" سيشاركون "بريطانيا" أعباء الحرب وأنه لتحقيق مكاسب بسرعة لابد من مشاركة أمريكية-بريطانية-فرنسية قوية. وأثار سلوك "بريطانيا" بإدانته نظام "القذافي" وتجميد أمواله والتدخل العسكري في ليبيا مسألة الدعم الدولي، حيث أن "كاميرون" استند لضرورة الإجماع الدولي والمساندة الإقليمية كشرط أساسي للتدخل البريطاني حفاظا على سمعة بلاده خاصة أمام الرأي الوطني الداخلي[1].

صور بعض المعدات البريطانية المستعملة في الحملة الدولية العسكرية على ليبيا.

المصدر: أنواع المقاتلات والصواريخ المستخدمة في الهجوم على ليبيا، تاريخ النشر: 20 مارس 2011، https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/03/110320_lybia_aircrafts_jets_spot،تاريخ الاطلاع: 31-10-2024، سا 10:56.

اعتمدت حكومة "كاميرون" على جملة من المسببات لدعم تدخلها في ليبيا[2]:

- كون الأزمة الليبية تشكل تهديدا للمصالح البريطانية خاصة الاقتصادية منها.
- تعد ليبيا منطقة حيوية لمصالح "بريطانيا والاتحاد الأوروبي".

[1] حميدة علي عبد اللطيف، **ثورة 17 فيفري في السياق الإقليمي والدولي**، التقرير الاستراتيجي الليبي، مركز البحوث السياسية والاجتماعية والاقتصادية، طرابلس، 2014، ص 54.

[2] ديسون دافيد سون، **فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا**، مجلة دراسات عالمية، مركز للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 134، أبو ظبي، 2014، ص 35.

- التدخل لحماية المواطنين البريطانيين العالقين في الأحداث المضطربة.
- تهديدات ظاهرة الهجرة غير الشرعية وما يترتب عنها من تهديد للأمن الداخلي.
- أهمية ليبيا من حيث الطاقة وحجم التجارة والاستثمار بينها وبين أوروبا.
- التأكيد على أن "بريطانيا" لا تزال ذات أهمية في إدارة الشؤون الدولية بتوليها القيادة مع "فرنسا" لحشد الدعم الدولي والتدخل لدافع إنساني في ليبيا.

أشار تقرير صادر عن لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان البريطاني أن قرار التدخل العسكري البريطاني في ليبيا عام 2011 بأمر من رئيس الوزراء الأسبق "ديفيد كاميرون استند لمعلومات مخابرات خاطئة، بعد مرور خمس سنوات على سقوط "القذافي" ودخول ليبيا في فوضى كبيرة، تم توجيه الانتقاد لـ "كاميرون" بتقصيره في التحقق من وجود تهديد فعلي للنظام ضد المدنيين يضاف له عدم إعطاء الأولوية لحلول سلمية قبل التدخل العسكري وبذلك حمل التقرير "كاميرون" كامل المسؤولية على اعتبار أن تلك المهمة التي أوكلت للقوى الدولية المتدخلة ميدانيا في ليبيا تعدت الهدف المعلن له وهو حماية المدنيين من انتهاكات نظام القذافي إلى مهمة شملت تغيير النظام[1].

شكلت مواقف "بريطانيا" انتقادا واسعا لدى الداخل الليبي ووصفت بالمؤامرة ضد الشعب الليبي على غرار موقف مندوب بريطانيا لدى الأمم المتحدة "مارك غرانث"، و القاضي بدعم بلاده ميليشيات "فجر ليبيا" التي دمرت مطار "طرابلس" وقاتلت ضد الجيش الوطني في 2014، إضافة إلى موقف "لندن" الرافض لأي عملية عسكرية ضد تنظيم "داعش" في مدينة "سرت" عقب اقدام التنظيم اغتيال 21 مسيحيا مصريا في 2015.[2] وفي 2016 طالب مجلس بلديات "قزان" السلطات الليبية طرد السفيرة البريطانية عقب تدخلها بشأن مصير الحكومة حيث طالبت باستمرار حكومة الوحدة الوطنية التي يعتبرها الليبيون

[1] ديسون دافيد سون، مرجع سابق، ص 39.

[2] المرجع نفسه، ص 39.

منتهية الشرعية والولاية، واعتبر الليبيون أن بيان السفارة البريطانية في ليبيا يشكل انتهاكا للسيادة الوطنية الليبية. كما تدخلت "بريطانيا" ميدانيا بشكل سري عبر جنودها المنتمين لقوات النخبة في الوحدات الجوية الخاصة. والتي بدورها تستعين بقوات خاصة أردنية للدعم الإستخباراتي على الأرض حسب تصريح ملك الأردن "عبد الله الثاني" على إثر اجتماع عقدة مع قيادات في الكونغرس الأمريكي في فيفري 2016. وبعد نفي "بريطانيا" تواجد قواتها على الأراضي الليبية جاء التبرير بعد تصريح ملك الأردن بأن التواجد العسكري البريطاني مثل غيره يندرج ضمن سياسات القوى الكبرى التي تريد التموقع على الأراضي الليبية للحصول على عقود بخصوص عمليات التنقيب على البترول والغاز في ظل وجود تنافس حاد بين الشركات الكبرى "البريطانية–الفرنسية"، إضافة إلى إستراتيجية التموقع في إفريقيا كون ليبيا تعتبر بوابة العمق الإفريقي[1].

عكس اجتماع "لندن" في أكتوبر 2022 اهتمام المتزايد "لبريطانيا" بالأزمة الليبية حيث صارت "لندن" نشطة في الملف الليبي خاصة بعد تطور خارطة الفاعلين الإقليميين والدوليين بعد حرب "حفتر" على العاصمة "طرابلس" 2019. أين تم التركيز على التقدم التركي ومحاولة ملئ الفراغ الذي خلفه تراجع تأثير الأطراف الأوروبية نسيبا وضم الاجتماع كل من "الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا وبريطانيا" إضافة "لتركيا ومصر" لمناقشة الوضع في ليبيا وبحث خيارات دفع المسار السياسي المتعثر للأمام. وخلص الاجتماع إلى دعم جهود البعثة الأممية والمبعوث الأممي "عبد الله باتيلي" في جهوده لتسوية النزاع. كما شددت "بريطانيا" في عديد المناسبات دعمها للمسار السياسي على غرار دعوتها لإجراء انتخابات ليبية على إثر دعوة المبعوث الأممي "باتيلي" الأطراف الليبية لمناقشة القضايا السياسية التي تقف عائقا أمام إجراء الانتخابات، وفي ذكرى الثانية عشر لثورة 17 فيفري

[1] مجموعة الأزمات الدولية، **الاحتجاجات في شمال إفريقيا، الشرق الأوسط فهم الصراع في ليبيا**، تقرير الشرق الأوسط رقم 107، ماي 2011، ص 95.

شددت "بريطانيا" على الحاجة إلى تسوية من جميع الفاعلين لدفع العملية السياسية وتحقيق المسار الانتقالي الديمقراطي وجاء ذلك على لسان سفيرتها في ليبيا[1].

عموما يتبلور الموقف البريطاني في نقاط رئيسية ظهرت جليا في خطاب "جيمس كليفري" وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال جلسة مجلس الأمن بخصوص ليبيا 8 جويلية 2020:

1- التركيز على العمليات العسكرية وتدهور حقوق الإنسان: ندد "كليفري" بالأساليب المتبعة من طرف الجيش الليبي خاصة في المناطق التي انسحب منها بسبب الخسائر البشرية الناتجة عن الألغام والعبوات الناسفة، وكذلك من المقابر الجماعية في "ترهونه". مؤكدا دعم بلاده محكمة الجنايات في هذا الملف، كما أكد "كليفري" مواصلة دعم بلاده المنظمات غير الحكومية الناشطة في ليبيا وتبادل الخبرات معها ومع أوساط مكافحة الألغام للقيام بعمليات ميدانية من شأنها تطهير تلك المناطق من القنابل الموقوتة.

2-دعم التسوية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة: جدد "كليفري" دعم "بريطانيا" لمسار برلين 1-2 ومخرجاتها وما سبقهما من وساطات ومبادرات تدعم عودة مسار التسوية السياسية مؤكدا استعداد "بريطانيا" تقديم الدعم اللازم في إطار مجموعة العمل الأمني بمشاركة الأطراف المعنية في المحادثات العسكرية 5+5 التي تقودها الأمم المتحدة، وفي نفس الوقت خص تركيزه على منطقة "سرت" والتصعيد شأنها[2].

3-الاعتراف بالمؤسسات السياسية الناتجة عن اتفاق الصخيرات فقط وتقديم الدعم لها: وجاء ذلك استنادا على البيان الصادر عن حكومة المملكة المتحدة في 30 أفريل 2020

[1] خيري عمر، **تغير التدخل الدولي في ليبيا: الانتقال من التماسك إلى التنافس**، منتدى السياسات العربية، وحدة الدراسات التركية العربية، العدد 05، فيفري 2020، ص 20.

[2] المرجع نفسه، ص 21.

والذي أكد على دعم لهذه المؤسسات فقط (المجلس الرئاسي، حكومة الوفاق الوطني، مجلس النواب، المجلس الأعلى للدولة، والناتجة عن اتفاق الصخيرات 2015).

4-انتقاد الدور الروسي من خلال تدخل قوات فاغنر: أكد مندوب المملكة لدى مجلس الأمن وجود قوات "فاغنر" وقيامها بعمليات عسكرية إضافة لضلوعها في تجنيد المرتزقة خاصة في المناطق الإستراتيجية التي تزخر بالحقول النفطية في إطار المنافسة الدولية لإحكام السيطرة والنفوذ في تلك المناطق.

5-حماية تدفقات النفط ودعم الشركات الوطنية: تسعى "بريطانيا" لحماية مصالحها الاقتصادية عبر استمرار عمل شركة النفط الوطنية التي تتخذ من طرابلس مقرا لها على اعتبار أنها المؤسسة الشرعية الوحيدة المسؤولة عن الإشراف على النفط الليبي والمنوطة بتوريد عائدات النفط المباع للمركزي الليبي[1].

المطلب الثالث: التدخل الإيطالي في الأزمة الليبية ومحاولة إعادة بسط النفوذ

تعتبر "إيطاليا" أكثر الدول الأوروبية انخراطا في الملف الليبي على اعتبار أن ليبيا كانت المستعمرة الإيطالية الوحيدة من بين دول المغرب العربي، وننتظر "إيطاليا" إلى ليبيا بأنها عمق استراتيجي لأنها تعد أهم شريك تجاري سياسي أوروبي. وبذلك تربط "إيطاليا" من خلال تصريحاتها الرسمية أمن السواحل الأوروبية الجنوبية بأمن الحدود الليبية الجنوبية وبالتالي فروما معنية أكثر من غيرها باستقرار الأوضاع في ليبيا. وترتبط "إيطاليا" مع ليبيا بعلاقات اقتصادية وطيدة رغم مظاهر التوتر التي ميزت بعض الفترات من العلاقات البينية

[1] الشيماء عرفان، **كيف يمكن فهم الموقف البريطاني الغامض من الأزمة الليبية؟** المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، تاريخ النشر: 15-07-2020، http://www.ecss.com.eg/9859/articlé، تاريخ الاطلاع: 10-04-2022، سا 20:06.

للبلدين كون "القذافي" كان حريص على أن تقوم "إيطاليا" بتعويضات مالية للشعب الليبي على خلفية الحقبة الاستعمارية[1].

اتسم الموقف الإيطالي في بداية الانتفاضة بالغموض لعدة اعتبارات لعل أهمها علاقات الجوار الجغرافي، حساسية الإرث الاستعماري والمصالح الاقتصادية الإيطالية في ليبيا إضافة لملف الهجرة غير الشرعية. وهي المواضيع التي تفرض وجودها في طبيعة العلاقات السياسية بين البلدين. وكانت "إيطاليا" قد وقعت اتفاقية مع ليبيا في 2008 تضمنت استثمار ليبيًا بقيمة 5 ملايير دولار كتعويضات عن المرحلة الاستعمارية. وفي مقابل ذلك حصلت "إيطاليا" على موافقة ليبية على التعاون في ملف الهجرة غير الشرعية انطلاقا من الأراضي الليبية باتجاه أوروبا الجنوبية. كما جعلت "إيطاليا" الشريك الاقتصادي الأول "لطرابلس" إذ تعتبر أهم مستورد للمحروقات الليبية. وتعتبر شركة "Emi" النفطية التي تعمل في مجال التنقيب منذ 1959 أكبر منتج للنفط في ليبيا مقارنة مع باقي الشركات الأوروبية والأمريكية وبذلك تعتبر تقريبا الشركة الوحيدة التي ظلت في الخدمة بعد أحداث الفوضى التي سادت ليبيا بعد الإطاحة بـ "القذافي".[2] وعلى مستوى التبادلات التجارية تأتي "إيطاليا" على رأس قائمة الدول المتعاملة مع ليبيا إضافة إلى تواجد العديد من البنوك والشركات الإيطالية على الأراضي الليبية وهو ما يؤكد تشعب المصالح الإيطالية وكبرها في ليبيا غير أن الرهانات الأمنية التي تواجه "إيطاليا" في حماية مصالحها في ظل تصاعد حدة الفوضى وتعقد الوضع الأمني الليبي ليصل إلى حد الانقلاب الأمني يمثل أيضا أهمية كبرى في التعامل مع الطرف الليبي[3].

[1] محمد عبد الله يونس، **مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط**، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2015، ص 69.

[2] المرجع نفسه، ص 71.

[3] المرجع نفسه، ص 71.

خريطة تبرز توزيع الشركات النفطية الإيطالية في ليبيا.

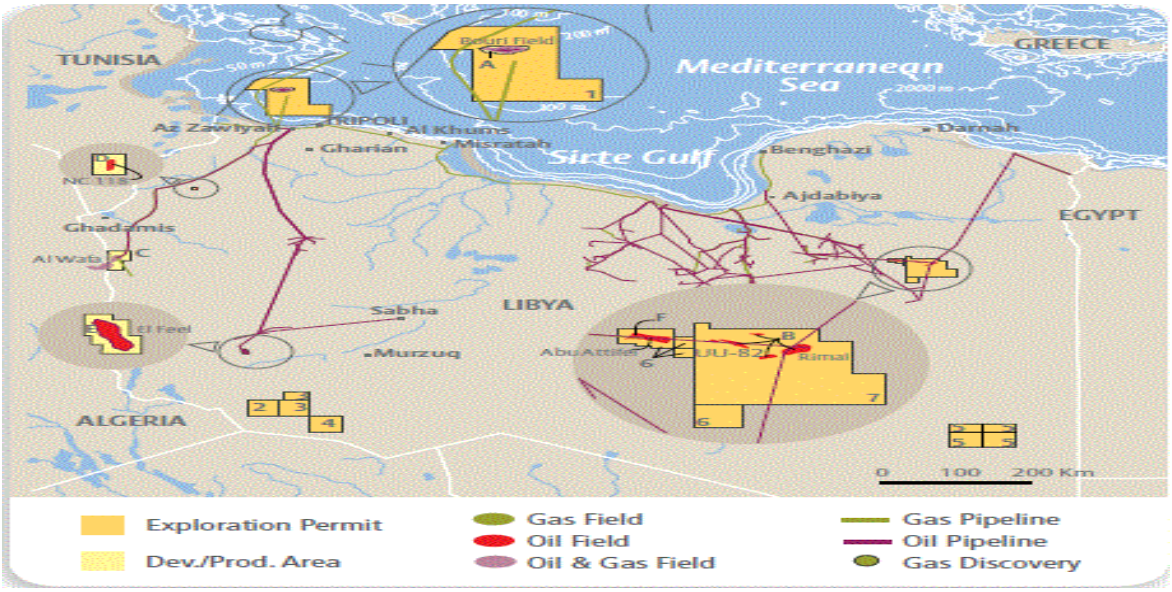

المصدر: https://www.marefa.org، تاريخ الاطلاع: 31-10-2024، سا 11:29.

شرعت ليبيا في معالجة ملف الهجرة غير الشرعية بعد رفع العقوبات الدولية عليها سنة 1999 كون إيطاليا تعتبر أهم مستقبل للمهاجرين بحكم القرب الجغرافي حيث أن ليبيا تقع قبالة إيطاليا مباشرة من الجهة المتوسطية الجنوبية[1].

خريطة التقارب الجغرافي بين ليبيا وايطاليا.

المصدر: **العلاقات الإيطالية الليبية**، https://ar.wikipedia.org/wiki/، تاريخ الاطلاع: 31-10-2024،سا 11:35

[1] محمد عبد الله يونس، مرجع سابق، ص 701.

وتدرك السلطة الإيطالية أن المهاجرين يعتبرون ليبيا جسر العبور نحو "إيطاليا" ومنه نحو أوروبا، وصرحت "إيطاليا" أن معظم المهاجرين ليسو أفارقة بل من أوروبا البلقانية وآسيا. ففي حين استطاعت الحكومات الإيطالية المتتالية تسوية أوضاع المهاجرين الوافدين من أوروبا البلقانية والاستعداد لذلك قانونيا ولوجيستيا فوجئت بتدفق الهجرة عبر البوابة الليبية.[1]

ومن هنا جاءت الحاجة إلى التعاون مع النظام الليبي لمراقبة الحدود الليبية الجنوبية مع "التشاد والسودان والنيجر" من طرف شركات إيطالية تمولها مناصفة "إيطاليا والإتحاد الأوروبي". وبما أن تدفق المهاجرين تفاقم بعد سقوط نظام "القذافي" وأصبح مصحوبا بتزايد خطورة نشاط المجموعات الإرهابية في مقدمتها "داعش" وما يمثله ذلك من مخاطر أمنية على "إيطاليا"، اتجهت "إيطاليا" بالتعاون مع "الإتحاد الأوروبي" لمعالجة تداعيات غياب سلطة مركزية تواجه الإختلالات الأمنية وما يصاحبها من نشاط للجماعات الإرهابية، وفي هذا السياق وبعد مشاورات عديدة تم توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومة الإيطالية وحكومة "فايز السراج" في "روما" فيفري 2012 لوقف الهجرة غير النظامية بضبط الحدود الليبية البرية والبحرية ومكافحة الاتجار بالبشر والتهريب[2].

وبذلك يتضح إدراك الحكومة الإيطالية أن مقاومة ظاهرة الهجرة تبدأ من الحدود الجنوبية الليبية وليس المياه الإقليمية والدولية، واستمرت "ايطاليا" بالتنسيق مع كل الأطراف الليبية رسمية كانت أو أهلية. وفي هذا السياق تعددت التدخلات الإيطالية في الملف الليبي، فقامت بدعم "حكومة السراج" وسعت لتقريب وجهات النظر وتحقيق توافق بين المجلس الرئاسي وبرلمان "طبرق" إضافة للتوصل لعقد اتفاقية الصلح بين قبائل الجنوب الليبي (تبو–عرب) و"الطوارق" في العاصمة "روما" 2012 ويتعلق مضمون الاتفاقية بمراقبة خمسة

[1] خالد حنفي، **تشابكات سياسية إيطاليا تجاه ليبيا**، مجلة السياسات الدولية، العدد 210، بيروت، 2017، ص 13.

[2] المرجع نفسه، ص 16.

آلاف كيلومتر من الحدود الليبية الجنوبية. وهو ما يؤكد محدودية الإمكانيات والفاعلية "لحكومة طرابلس" للحد من الهجرة غير النظامية وتأمين حدود الدولة الليبية وأظهر الواقع أن "حكومة الوفاق" تدرك الأمر أيضا عبر مطالبها المتجددة للدول الأوروبية والإقليمية لمد المساعدة التقنية واللوجيستية وكذا المعدات العسكرية اللازمة التي تقوي دور مؤسسات الدفاع والأمن.[1]

إحصائيات تبرز تصاعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية اتجاه إيطاليا

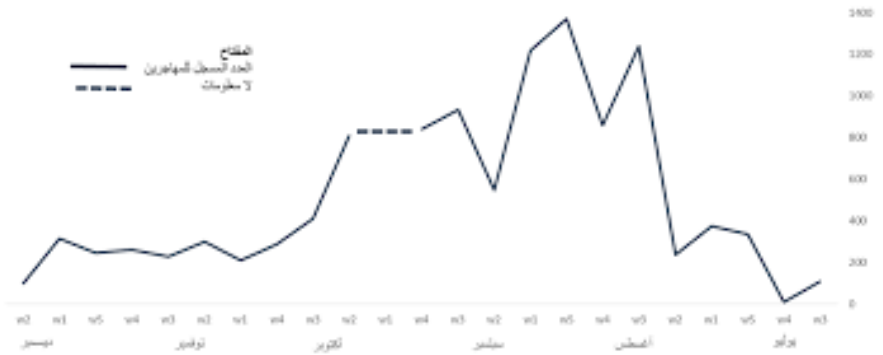

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة، **ليبيا 2016، خصائص الهجرة وتوجهاتها**، مكتب ليبيا، طرابلس، 2016، ص 16.

تجمع "إيطاليا" وليبيا علاقات تاريخية عبر حقبة استعمارية استيطانية جسدت فيها ليبيا امتداد جغرافي "لايطاليا"، لذلك تحاول "إيطاليا" من خلال تحركاتها استرجاع نفوذها في ليبيا على اعتبارها مجال حيوي بدءا بضمان لعب دور فعال وثابت على مستوى إدارة الملف الليبي. وتحتكم في ذلك "إيطاليا" لمتغير الجغرافي حيث أن المسافة الفاصلة بين جنوب إيطاليا وشمال ليبيا يبلغ 300 كلم إضافة للبعد التاريخي كون ليبيا أهم مستعمرات "إيطاليا" في إفريقيا كما أرادت "ايطاليا" أيضا الحفاظ على نمط العلاقات البينية للبلدين إبان فترة حكم القذافي، الذي منح "لإيطاليا" أولوية ومكانة تفضيلية مكنتها من الحصول على امتيازات في بعض القطاعات الحيوية. حيث أوكل لشركائها جزء أساسي من عقود الاستثمار ولاسيما في

[1] خالد حنفي، مرجع سابق، ص 16.

مجال استخراج النفط والغاز الليبي كتأكيد لعمق العلاقة والمصلحة الإستراتيجية بين "طرابلس وروما". أدى ذلك لتأمين "إيطاليا" لعدد من المصالح السياسية، الاقتصادية من خلال صيغة التعامل التفضيلية من قبل نظام "القذافي" وهو ما لم يتجسد في موقف "إيطاليا" كدولة حليفة لليبيا خاصة بعد اندلاع أحداث ثورة 17 فيفري حيث لم يتعدى دفاعها عن ليبيا بعض تصريحات رئيس الحكومة لإيقاف التدخل العسكري في ليبيا، واتخذت موقفا بعدم مشاركتها في الحملة العسكرية بقيادة "الناتو" لإسقاط نظام "القذافي" حفاظا على نفوذها في ليبيا، إضافة للتهديدات الأمنية بحكم القرب الجغرافي إلى جانب الخوف على الاستثمارات الإيطالية في ليبيا[1].

تحرص "ايطاليا" على أن تبقى الفاعل الرئيسي في إدارة وتسوية الملف الليبي نظرا لتاريخية العلاقة بين البلدين، ذلك في ظل تزايد الأدوار الإقليمية الدولية، وهو ما يضعها في تنافس مع "فرنسا" التي فرضت نفسها بقوة منذ اندلاع الثورة الليبية عبر تسليحها للمعارضة بعد تلقيها ضمانات من "المجلس الوطني الانتقالي الليبي" بمنحها امتيازات اقتصادية. وفي نفس الوقت تتخوف "إيطاليا" من تأثر مشاريعها التي لم تنفذ بعد والاتفاقيات القانونية الكبيرة في ضوء أي تداعيات سلبية جراء التطورات المتسارعة في الساحة الليبية. وهو ما حصل حيث تراجعت امدادات النفط إلى النصف فضلا عن تراجع الصادرات الإيطالية بنسب كبيرة لهذا تأتي التصريحات الرسمية من الجانب الإيطالي لتؤكد في كل مرة على أن ليبيا تمثل الشريك القوي الذي لا يمكن تجاوزه[2].

[1] كريم مصلوح، **الإدارة الأمريكية الأوروبية للأزمة الليبية أثناء الثورة**، مجلة دراسات شرق أوسط، العدد 58، بيروت، 2012، ص 61.

[2] عبد الباسط عبارة، **الموقف الإيطالي من الأزمة الليبية: تدخلات مخيفة**، بوابة إفريقيا الإخبارية، تاريخ النشر: 15-06-2021، http://www.afrigate news.net/conent/article ، تاريخ الاطلاع: 14-01-2022، سا20:38.

التزمت "إيطاليا" بمعاهدة الصداقة المبرمة بين البلدين في 2008 والتي تقضي بحظر استخدام القواعد الإيطالية في أي عمل عسكري ضد ليبيا، ولم تبدي أي موقف حيال العقوبات المفروضة على ليبيا غير أن التطورات الحاصلة خاصة تزايد المهاجرين من ليبيا نحو "إيطاليا" وتمركز "فرنسا" كقوة فاعلة في ليبيا، عدل من موقف "إيطاليا" وعلقت معاهدة الصداقة والتي جددت في 2011 معتبرة أن نظام "القذافي" لم يعد شريكا لها. وأيدت وشاركت في الحظر على ليبيا حفاظا على مكانتها وجملة المصالح الإيطالية في ليبيا في مرحلة ما بعد "القذافي". بعد ذلك بدأ يبرز التدخل الإيطالي بشكل مباشر في تفاعلات الصراع الليبي خاصة بعد توقيع اتفاق الصخيرات 2015، أين سارعت "روما" لدعم "حكومة الوفاق الوطني" محاولة تصدر الجهود الغربية لدعم "السراج" حيث التقى وزير خارجية "إيطاليا" "باولو جينتيولوني" رئيس "حكومة الوفاق" في أفريل 2017 ويعتبر بذلك أول مسؤول غربي يلتقي به[1].

في مقابل ذلك وفي إطار الحد من تفاقم الهجرة غير الشرعية أرسلت "إيطاليا" سفن حربية إلى السواحل الليبية في أوت 2017 معلنة أن تحركاتها جاءت بطلب من "حكومة الوفاق" لتقديم الدعم لها في موازين القوى الداخلية إضافة لتسويغ مشروعية تدخلها، لكن ذلك أثار حفيظة الجيش الوطني الليبي حيث هدد الخليفة "حفتر" "روما" بقصف أي سفينة تدخل المياه الليبية[2].

جاء التحرك الدبلوماسي في إطار الإتحاد الأوروبي من طرف "إيطاليا" بنتائج سعت من خلالها "روما" لفرض نفسها كقاطرة الإتحاد الأوروبي في ليبيا، ونجحت "إيطاليا" في إطار اللجنة المشتركة "الليبية– الإيطالية" في "روما" سبتمبر 2017 في الاتفاق على تنفيذ

[1] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **تأثير الهجرة غير شرعية في العلاقات الإيطالية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 212، بيروت، ص 53.

[2] المرجع نفسه، ص 53.

مشروع إيطالي بتمويل من الإتحاد الأوروبي على الحدود الجنوبية الليبية. وذلك عبر إقامة قواعد لوجيستية للعمليات التنفيذية لحرس الحدود الليبي، وكان ذلك على أثر استمرار تهديد تدفق المهاجرين عبر طرق الهجرة التي بقيت مفتوحة خصوصا وأن توسع بعض القبائل الليبية نحو دول الجوار سهل عملية إيجاد منافذ للهجرة. ضف إلى ذلك سياسة إدارة الحدود المعتمدة من طرف بعض الدول الإفريقية والتي سمحت بنشاط مهربي البشر في ظل فشل "حكومة الوفاق" في ضبط الحدود الجنوبية وصعوبة الرقابة عليها كون أغلبها في الصحراء[1].

جاء مؤتمر "باليرمو" الذي استضافته "صقلية" في نوفمبر 2018 لتأكيد "إيطاليا" على محورية دورها وحرصها على استمرارية مصالحها، وكرد فعل اتجاه "مؤتمر باريس" وعلى تحركات "فرنسا" الميدانية بمحاولتها السيطرة على المنطقة الجنوبية الغربية في ليبيا والتي تعتبر منطقة نفوذ حيوية بالنسبة "لإيطاليا". وشارك في المؤتمر إضافة للحكومة الإيطالية أطراف النزاع الليبي دون احتساب "حفتر" وحكومات كل من "روسيا، فرنسا، الجزائر، تونس، مصر، والإتحاد الأوروبي". واعتبر مؤتمر "باليرمو" مختلفا عن اجتماعات "باريس" كونه أكد على أولوية عودة الاستقرار والأمن في ليبيا وفق الترتيبات الأمنية التي تمهد لضبط الإجراءات الدستورية الخاصة بانعقاد الانتخابات البرلمانية والرئاسية. غير أن افتقار مخرجات المؤتمر لآليات واضحة لتنفيذه واقعيا أدى لفشله في تحقيق الأهداف المسطرة له. كما كانت الدبلوماسية الإيطالية حاضرة لتجسيد مدى الاهتمام الإيطالي بالملف الليبي أين زار وزير الخارجية الإيطالي منتصف ديسمبر 2019 "لويجي ديمايو" العاصمة "طرابلس" واجتمع بعديد من وزراء "حكومة السراج" إضافة إلى لقائه بالمشير خليفة "حفتر"[2]. إضافة

---

[1] Katya Adles,**Migration crisis, Italy threatened by national crisis**,Bbcnews Acessed 7 janvi2018, http://.bbc.com/news/world' europ300802, date de parution:07-01-2018, Date d'accés :12-01-2023, h20 :42.

[2] توفيق بوشي، سامي بخوش، **السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي، قراءة في الإبعاد والاتجاهات**، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص 96.

إلى حضوره اجتماعا لوزراء الخارجية دعت إليه "مصر" في 8 جانفي 2019 وشمل وزراء خارجية كل من "فرنسا، اليونان، إيطاليا، وقبرص" لبحث آخر تطورات الأزمة الليبية. وبذلك تبدو مواقف "إيطاليا" متأرجحة فهي من جهة تدعم المجلس الرئاسي كسلطة شرعية ووحيدة في البلاد وفي نفس الوقت تدعو لإيجاد موقع "لحفتر" في التسوية السياسية إذا أرادت القوى الدولية إنهاء الأزمة. وهو ما يدل على افتقار "إيطاليا" لخارطة طريق واضحة في تعاملها مع الملف الليبي وهذا راجع حسب وزير الخارجية "لويجي ديمايو" لاختزال الملف الليبي بالكامل في موضوع الهجرة لجعلها موضوع حملة انتخابية. وبعد اختيار ملتقى الحوار السياسي الليبي برعاية الأمم المتحدة والتي اسفرت عن حكومة مؤقتة عبر التصويت يكون فيها "محمد المنفي" رئيسا للمجلس الرئاسي و "عبد الحميد دبيبة" رئيسا للوزراء. دعمت "إيطاليا" الحكومة المنتخبة وعبرت عن ارتيادها لمخرجات الحوار السياسي الليبي[1].

المطلب الرابع: المسار التطوري للتدخل التركي في الأزمة الليبية

بعد سنوات من اندلاع ثورة فيفري 2011 تحولت ليبيا من مركزية القوة التي كرسها نظام "معمر القذافي" إلى اللامركزية الضعف والتفكك الداخلي للسلطة ومنه انهيار رأس الدولة الحديثة، حيث نجد ان المشهد الليبي المتأزم يطرح عمق أزمة الصراع الداخلي وتعدد مراكزه. تزامنا مع ذلك وفي إطار التدخل الإقليمي والدولي المتعدد والذي زاد من حدة تعقيد الوضع، جاء التدخل التركي ليقلب موازين القوى على الساحة الليبية بحيث أصبح الصراع العسكري في ليبيا لصالح حكومة "فايز السراج" على حساب الجيش الوطني بقيادة المشير "حفتر". ويندرج الدور التركي في ليبيا في إطار تحقيق مكاسب اقتصادية في مجالي

[1] توفيق بوشي، سامي بخوش، مرجع سابق، ص 98-106.

الاستثمار وإعادة البناء إضافة للتوافق الأيديولوجي بين الحكومتين فضلا عن تشكيل ضغط للأطراف المنافسة لتركيا في المنطقة عن طريق تحقيق التقارب بين تركيا والسلطة الحاكمة[1].

محددات الدور التركي في إدارة الأزمة الليبية

يعتبر تنامي دور "تركيا" في الأزمة الليبية كأحد أهداف السياسة الخارجية التركية نظرا للأهمية الإستراتيجية لليبيا، فبحكم موقعها الجغرافي فهي تشكل بوابة "تركيا" نحو عمق المتوسط وهي الرابط بين كل من أوروبا، إفريقيا والعالم العربي. هذا إضافة للمقدرات الطاقوية التي تزخر بها وما يؤهلها لاحتواء فرص استثمارية عديدة مترامية المجالات. ساهمت هذه العوامل في بلورة موقف تدخل "تركيا" في الأزمة الليبية بناء على عدة محددات اقتصادية، سياسية، وأيديولوجية[2].

المحددات الاقتصادية:

تحوز ليبيا على مقدرات طاقوية مهمة، بحيث تعتبر ليبيا صاحبة أكبر احتياطي نفطي في إفريقيا بحوالي 40 مليار برميل حيث تحتل المرتبة 21 عالميا من حيث احتياطي الغاز والمقدر ب 54.6 تريليون قدم مكعب، وبذلك تسعى "تركيا" لضمان موارد طاقة جديدة لها من خلال ليبيا على اعتبار أنها تستهلك كميات كبيرة من الطاقة. ولتخفيف اعتمادها على "روسيا وإيران" في مجال الطاقة تقدمت شركة النفط التركية الوطنية بطلب لبدء عمليات التنقيب عن النفط والغاز قبالة السواحل الليبية، وذلك بموجب مذكرة تفاهم وقعت في نوفمبر 2019[3].

[1] عبد السلام جحيش، السعيد سعدي، **أثر التنافس الفرنسي–التركي على إدارة الأزمة الليبية**، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 09، العدد 02، 2015، ص 156.

[2] المرجع نفسه، ص 158.

[3] لقمان عمر النعيمي، **تركيا والثورات العربية: تونس، مصر، ليبيا**، مركز الدراسات الإقليمية، الأردن، 2020، ص 55.

كما تعتبر ليبيا سوق مهمة للمنتجات التركية وتحتل المرتبة الثالثة في الشرق الأوسط من حيث الصادرات التركية أما الواردات فيشكل النفط الليبي ما بقارب 99% من تلك الواردات. وقد كان الميزان التجاري لصالح "تركيا" قبل الإطاحة بنظام القذافي، وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين لم تقتصر على النفط والتجارة بل تعدت الاستثمارات التركية في ليبيا لمجالات الصناعة والمقاولة والبنوك وغيرها. وقدرت حجم الاستثمارات للشركات التركية ما يقارب 20 مليار دولار أغلبها في مجالات البناء الطاقة والهندسة وهي مصالح اقتصادية هائلة تفسر معارضة "تركيا" التدخل الأجنبي في بداية الثورة. لكن بعد سقوط "القذافي" سعت "تركيا" لاستعادة علاقاتها الاقتصادية مع ليبيا عبر دعم الاستقرار والدفع نحو تشكيل حكومة مركزية توافقية تضبط الواقع الفوضوي المسلح في ليبيا، والذي يهدد المصالح التركية إذ تمتلك ليبيا ما يقارب 15 مليار دولار من الالتزامات التعاقدية غير المدفوعة على غرار امتلاك شركات تركية حوالي 304 عقد تجاري في مجال الإعمار والبناء[1].

المحددات الجيوسياسية:

تسعى "تركيا" لتعزيز وجودها وزيادة قوتها في منطقة شمال وشرق إفريقيا عبر تأمين مصالحها ضمن إستراتيجيتها المتضمنة تطوير التصنيع العسكري وامتلاك القوة التكنولوجية ومنظومات الدفاع المتطورة. لتصبح بذلك بلد مصدر للعتاد العسكري وبذلك تحقيق جزء من الاستقلالية في امتلاك واستخدام الترسانة العسكرية. كما تسعى "تركيا" من خلال الانخراط في القضية الليبية للتموقع كلاعب فعال وكسب أوراق ضغط تساعدها في قضايا إقليمية أخرى كـ "سوريا والعراق" للمساومة مع الأطراف الفاعلة في تلك الدول. بحيث تعمل "تركيا" على استعادة أمجادها التاريخية وعظمة الدولة العثمانية، ويعد التوافق الليبي وترسيم الحدود

[1] لقمان عمر النعيمي، مرجع سابق، ص 60.

فرصة لاسترجاع ما تم التنازل عنه سابقا خاصة في ظل الطموحات السياسية لـ "رجب طيب أردوغان" الذي يعتبر التواجد التركي فيها وراء الحدود مسألة الدفاع عن الوجود التركي كونها تشكل جزء من الذاكرة لتواجد العنصر التركي في شمال إفريقيا[1]. من جهة أخرى تعمل "تركيا" على فك العزلة جراء تدهور علاقاتها مع "دول الخليج ومصر" ومحاولة كبح تمدد "حفتر" وحلفائه في حالة نجاح مشروعه ووصوله للسلطة وهو ما يعزز النفوذ الإماراتي والمصري في منطقة شمال إفريقيا وبالتالي تشكيل عقبة أمام محاولات التمدد الجغرافي "لتركيا" وحاجز أمام تحقيق طموحاتها ومشاريعها الاقتصادية في المنطقة. وفي الإطار المتعلق بالسياق الأوروبي تعمل "تركيا" من خلال تمركزها في ليبيا واعتبار الأخيرة شريك استراتيجي إلى كسب أوراق قوة في مواجهة الإتحاد الأوروبي خاصة ما تعلق بملفات الهجرة غير الشرعية والطاقة والأمن. وهو ما تجلى من خلال تنافسها مع "فرنسا" في البحر المتوسط وحضورها كفاعل قوي في "مؤتمر برلين" 2020[2]. وفي نفس السياق وبعد الرفض الأوروبي لعمليات التنقيب التي تقوم بها السفن التركية قبالة السواحل القبرصية في البحر المتوسط وتجسيدا لرغبة "تركيا" في ترسيخ وجودها في البحر الأبيض المتوسط ومنحها طابعا شرعيا وقعت "تركيا" اتفاقا بحريا مع ليبيا في نوفمبر 2019 والذي بموجبه تم ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، وبذلك تمكنت "تركيا" من توسيع حدودها البحرية وإعادة تمركزها في البحر المتوسط كما أعاقت مشروع منتدى غاز الشرق الأوسط المعلن عنه في جانفي 2019 والذي تسعى من خلاله البلدان الأعضاء إلى عزل وحرمان "تركيا" من الاستفادة من

[1] محمود سمير، **تصاعد الدور التركي في ليبيا مغامرة في الصحراء أم متطلبات الأمن القومي**، المركز العربي للأبحاث والدراسات، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 95.

[2] المرجع نفسه، ص 100-102.

الموارد الطاقوية في الشرق الأوسط وبذلك عرقلة جهودها لأن تكون بلد وسيط لنقل الطاقة من الدول المصدرة نحو أوروبا[1].

1-المحددات الأيديولوجية والداخلية

تعتبر "تركيا" أن موقفها وتدخلها المباشر في الشأن الليبي يساهم في تغذية المشاعر القومية الداخلية للفرد التركي بحيث تربط تركيا تدخلها في ليبيا في إطار "الوطن الأزرق" والذي يعبر عن امتداد بحري للإقليم البري التركي وهو ما من شأنه تعزيز مكانة "تركيا" خارجيا ويرفع من نفوذها الإقليمي والدولي وهو جزء مهم في الخطاب الداخلي للرئيس التركي "أردوغان."

يظهر النسق التصاعدي لتحركات "تركيا" اتجاه إفريقيا عبر الزيارات المتعددة للرئيس التركي "أردوغان" لأكثر من 23 بلد إفريقي سعى فيه لترسيخ العلاقات الدبلوماسية الثنائية بين "تركيا" وتلك البلدان، والتي تسمح لـ"تركيا" بمنافسة القوى التقليدية الاستعمارية في المنطقة. فبالرغم من أن العلاقات التاريخية بين "تركيا" والبلدان الإفريقية حديثة-في حدود 20 سنة-إلا أن "تركيا" عززت من تواجدها في المنطقة عبر 44 سفارة موزعة على مختلف بلدان القارة الإفريقية[2].

دعمت "تركيا" في إطار ثورات الربيع العربي حركات الإسلام السياسي لتعزيز النفوذ وتوسيع رقعة الانتشار وذلك عبر استخدام القوة الناعمة في الاتصالات الثقافية والاقتصادية أو عبر الأذرع الإعلامية والفنية لإعادة بعث نسخة جديدة من "الإمبراطورية العثمانية" التي تمتد من شمال إفريقيا إلى آسيا الوسطى.

---

[1] محمود سمير، مرجع سابق، ص 102.

[2] أبو الفضل شاوي، **تدخلات القوى الإقليمية غير العربية في ليبيا**، مجلة السياسة الدولية، العدد 15، جانفي 2020، ص 30.

لا تخفي "تركيا" دعمها لجماعة الأحزان المسلمين في العالم العربي وفي ليبيا ويحسب رئيس الحكومة الانتقالية الليبية "فايز السراج" على التيار الإسلامي، وتعتبر القوى الإسلامية الليبية امتدادات إقليمية لحركات الإخوان المسلمين وهو الأمر الذي يفسر دعم "تركيا" "لحكومة السراج" على حساب "حفتر" الذي يمثل التوجه الليبرالي الرامي عن طريق دعم الإقليمي خاصة "الإمارات ومصر" لمنع أخونة المنطقة وكبح وصول الساسة المحسوبين على التيار الإسلامي للسلطة في ليبيا[1].

تطورات الموقف التركي إزاء القضية الليبية

خلافا لموقفها الداعم للثورة في "مصر وسوريا" وما ترتب عليه من نتائج، اتخذت "تركيا" موقفا مغايرا منذ بداية الثورة حيث عبرت عن قلقها من العملية العسكرية التي نفذت في ليبيا منذ البداية خوفا من أن تؤول الأزمة لما هي عليه "العراق وأفغانستان". ويمكن تفسير موقف "تركيا" استنادا لأسباب تاريخية لها علاقة بمساندة "القذافي" وموقفه الداعم لـ"تركيا" أثناء التدخل العسكري التركي في "قبرص" ،1974 وأخرى اقتصادية شملت مختلف الاستثمارات التركية في ليبيا خاصة ما تعلق بعقود البناء وتصاعد نسبة المستثمرين الأتراك في ليبيا ليفوق 30 ألف مواطن تركي ومنها أسباب تتعلق بمحاولة استعادة النفوذ في المنطقة من قبل القوى الاستعمارية التقليدية على رأسها "فرنسا"[2].

غير أن السياق الزمني لتتبع السياسة الخارجية التركية يظهر الجانب البراغماتي لسلوك "تركيا" الخارجي اتجاه ليبيا، حيث لم تتوان عن الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي

[1] أبو الفضل شاوي، مرجع سابق، ص 31.

[2] العبيدي متنى فائق، **سياسة تركيا تجاه القضايا العربية: دراسة في طبيعة المحددات والمواقف**، (د.ط)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 35.

في أعقاب سيطرته الكاملة على العاصمة "طرابلس"، وكانت "تركيا" أول دولة تعين سفيرا لها في ليبيا في سبتمبر 2011 [1].

مع بداية الثورة في ليبيا لم تصدر الحكومة التركية أي موقف رسمي بحكم العلاقة التي تربط البلدين، وعارضت بشدة فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة "فرنسا" وفضلت المساهمة في جهود الإغاثة الإنسانية. وبعد تطور الأحداث على الساحة الميدانية وتعنت قوات "القذافي" وقفت "تركيا" لجانب الثوار ودعمت مطالبهم وأيدت العقوبات الأممية المفروضة على ليبيا بموجب القرار رقم1970. والذي طالب بتجميد أصول عدد من الشخصيات الليبية ومنعهم من السفر وكذا ضرورة الاستجابة لمطالب الشعب الليبي المشروعة إضافة لحظر تصدير الأسلحة إلى ليبيا. وفي أفريل 2011 أعلن "أردوغان" عن خريطة طريق لمحاولة إيجاد حل للأزمة وذلك عبر الوقف الفوري لإطلاق النار، مع انسحاب القوات الحكومية من البلد وتشكيل مناطق إنسانية آمنة تضمن وصول المساعدات الإنسانية للمتضررين من المدنيين مع إطلاق عملية شاملة تضم جميع الأطراف[2]. لكن ومع استمرار نظام "القذافي" في أعماله الهمجية ضد المدنيين انتهجت "تركيا" سياسة التصعيد التدريجي حيث دعت "القذافي" للتنحي ومغادرة البلاد في ماي 2011 ودعمت المجلس الوطني الانتقالي الممثل الشرعي للشعب الليبي مؤكدة على ضرورة حماية الوحدة الترابية الليبية والاستجابة للمطالب المشروعة للشعب الليبي. وذلك عبر أحداث تغيير سياسي يكفل تلك المطالب لكن مع الانزلاق الأمن في البلاد والاتجاه نحو تعميق الحرب الأهلية وما صاحبه من تفاقم للظاهرة الميليشاوية والفصائلية وتنامي التدخلات الخارجية، وتحول ليبيا لساحة صراع إقليمي ودولي إضافة إلى إطلاق العملية العسكرية من طرف اللواء "حفتر"

[1] العبيدي متنى فائق، مرجع سابق، ص 36.

[2] أمر الله إيثار، **العلاقات التركية–الليبية: منظم تاريخي وتحليل حديث**، مجلة رؤية تركية، العدد 02، ربيع 2020، ص 21.

للسيطرة على العاصمة ومنه أمن البلاد. وما شكله التقارب بين "حفتر" والنظام المصري كل ذلك دفع بـ"تركيا" لدعم الفصائل المعارضة والتوجه لاستضافة عدد من المؤسسات الإعلامية والشخصيات السياسية المعارضة لمشروع "حفتر". وبعد أن تم توقيع اتفاق "الصخيرات" في 2015 دعمت "تركيا" الاتفاق الذي جاءت به "حكومة الوفاق" والتي حظيت بدعم عسكري تركي لمجابهة التمدد العسكري للفصائل الموالية لـ "حفتر"، في محاولته لاحتلال العاصمة "طرابلس" خاصة بعد الهجوم الذي شنه "حفتر" في أفريل 2019. حيث أبلغ الرئيس التركي "أردوغان" رئيس حكومة الوفاق "السراج" باستعداد "أنقرة" تقديم جميع أنواع المساعدة له لإحباط ما سماه "المؤامرة ضد الشعب الليبي"[1]. بناء عليه بدأ الدعم التركي يأخذ طابعا علنيا بعد أن كان محدودا في بداية المعارك. حيث تم إرسال عربات عسكرية وأسلحة متعددة الوظائف بموجب "اتفاق تعاون عسكري" والذي سمح لـ"طرابلس" بإعادة التوازن في ليبيا في مواجهة قوات "حفتر" المدعومة خارجيا من قوى إقليمية وأخرى تركية. وهو الأمر الذي نقل "تركيا" للمواجهة المباشرة مع "حفتر" وحلفائه في المنطقة حيث وصف الناطق باسم قوات "حفتر" اللواء "أحمد المسماري" الدعم العسكري التركي لـ"حكومة الوفاق" بـ "الغزو التركي". وشدد على ضرورة التصدي لتركيا من خلال استهداف القوارب والسفن التركية داخل المياه الإقليمية وكذلك التصدي للقوات البرية. وجاء الرد من الطرف التركي على لسان وزير الدفاع التركي "خلوصي أكار" والذي وجه تهديد لقوات "حفتر" في حال قيامها بأي عمل عدائي أو هجومي على القوات التركية أو ما يسمى بالمصالح التركية في ليبيا وفي المنطقة[2].

وفي نوفمبر 2019 وقعت "تركيا" مع حكومة "فايز السراج" مذكرتي تفاهم تتعلق الأولى بشأن السيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط بعد أن أكدت المسوحات الجيولوجية الأمريكية في 2010 وجود مخزونات معتبرة من النفط والغاز 122

[1] العبيدي متنى فائق، مرجع سابق، ص 21.

[2] المرجع نفسه، ص 38.

تريليون قدم مكعب للغاز و 1.7 بليون برميل من النفط. وهو ما يؤدي لإنعاش اقتصادي للدول المطلة على المنطقة، وأبرز ما أنتجته هذه الكشوفات من ردود أفعال تم عقد القمة الثلاثية بين كل من "مصر–اليونان–قبرص" لإنشاء مشدد غاز شرق المتوسط والتنسيق لاستغلال الغاز عبر سياسات تضمن مصالح الأطراف الثلاثة. وجاءت هذه الاتفاقية البحرية بين "ليبيا وتركيا" كرد فعل على استبعادها من القمة الثلاثية أين تقرر حسب الاتفاقية تحديد المجالات البحرية في البحر المتوسط الجرف القارية والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين البلدين بالإحداثيات الجغرافية[1]، كما تم التفاهم على حل كل نزاع حول المذكرة دبلوماسيا. وجاءت هذه المذكرة بعد مساع عدة من طرف "تركيا" كانت أولها في 2009 بعد إعلان ليبيا المنطقة الاقتصادية الخالصة لها وكانت أول المحادثات الرسمية في 2010 لكنها تعثرت مع بداية الثورة الليبية، غير أن "تركيا" عملت على أكثر على وكثفت جهودها منذ بداية 2018 لتكون الاتفاقية بالشكل الموضح في الخريطة الآتية[2].

خريطة توضح حدود الجرف القارية والمنطقة الاقتصادية بين ليبيا وتركيا

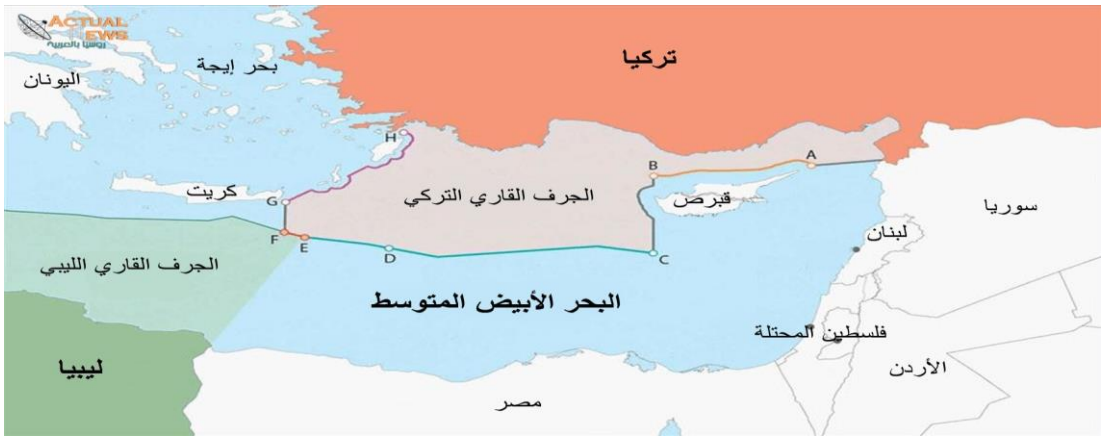

المصدر: أيمن عمر، **الجرف القاري التركي والصراع في شرقي المتوسط**، تاريخ النشر 29 أوت 2020، https://ahwal.media/archives/2517، تاريخ الاطلاع: 31-10-2024، 13:45سا.

[1] أمر الله إيثار، مرجع سابق، ص 21.

[2] أركان إبراهيم عدوان، فياض مصطفى جابر، **محددات الدور التركي في ليبيا وتداعياته الدولية**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد 01، جوان 2020، ص 655.

جغرافيا تكسب الاتفاقية البحرية أكثر من 100 كلم2 بحري تحت لصالح السيادة التركية الأمر الذي يعني توسيع مجالها البحري على حساب "اليونان وقبرص لتصل منتصف البحر المتوسط، وبذلك تتمكن "تركيا" أيضا من الحصول على حصة من غاز الشرق الأوسط. ما يتيح لها التحرر من التبعية في مجال الغاز لـ"روسيا" واملاءاتها خاصة في الخلافات السياسية بين البلدين مثلا الشأن السوري أين تحاول "تركيا" التحرر وتحقيق بديل للطاقة الروسية[1]. من جهة أخرى شكل الطريق البحري المباشر بين "تركيا وليبيا" ورقة ضغط على الدول التي تحاول عزل "تركيا" ومكسبا استراتيجيا واقتصاديا مهما لها، ذلك أن الخطوة التركية بشأن المذكرة تدخل في إطار صراعات النفوذ على موارد الطاقة في البحر المتوسط ومن ذلك فهي تعتبر ردا على الدول المناهضة لسياسة "أنقرة" لعزل "تركيا" حسب الرؤية السياسية للأتراك[2].

تعزيزا لتواجدها الاقتصادي في ليبيا، أطلقت "تركيا" العديد من المشاريع الاقتصادية خاصة في مجال الكهرباء لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين والمساهمة في التنمية المحلية لليبيا بعيدا عن أي منافسة أو اختلافات حسب وزيرا الاقتصاد التركي آنذاك خلال فعاليات أشغال المؤتمر الاقتصادي الليبي في 2018. غير أن الخبراء الاقتصاديون يشددون على أن التوغل التركي في ليبيا جاء جراء انكماش الاقتصاد التركي مقارنة مع النسق التصاعدي للإقتصادات الجديدة، وتحقيقا لذلك دعمت "تركيا" الحكومات المتعاقبة على ليبيا محاولة العودة لاستكمال العديد من المشروعات التي توقفت بفعل الحرب وذلك لإنعاش الاقتصاد والخروج من الأزمات الداخلية. فالموقف التركي براغماتي يوازي بين حسابات الربح والخسارة حيال النزاع في ليبيا ذلك أن مداخيل الاحتياطات من الغاز في شرق

[1] أركان إبراهيم عدوان، مرجع سابق، ص 655.

[2] القرني أحمد، **النفوذ التركي في الأزمة الليبية: التداعيات السياسية والأمنية**، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، جانفي 2021، ص 45-50.

البحر المتوسط توفر مصدرا مطلوب بشدة للدخل "لأردوغان" في حين يتسبب تراجع الاستثمار المباشر الأجنبي وهبوط الليرة التركية في الأضرار بتواجده في السلطة[1].

إن إبرام "تركيا" هذه الاتفاقية مع ليبيا يأتي في سياق محاولة الضغط على دول شرق المتوسط وفرض الأمر الواقع بالقوة من خلال تعطيل "منتدى غاز شرق المتوسط" الذي أقرته هذه الدول وتضم "تركيا" هذه الورقة لجانب ورقة اللاجئين للضغط على دول الإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بعضوية "تركيا".

شملت المذكرة الثانية التعاون الأمني بما في ذلك التدريب والتخطيط العسكري ومكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية وهو الأمر الذي أدى بتدهور العلاقات بين حكومة "طبرق" و"تركيا". التي اعتبرت التدخل التركي "غزوا" للأراضي الليبية حيث قطعت جميع علاقاتها بها وطردت الشركات التركية المتواجدة في المناطق التي هي تحت سيطرتها[2]. وترتكز المقاربة الأمنية التركية اتجاه الوضع الليبي على توفير الحماية والتمويل "لحكومة الوفاق" ودعمها لأن تبقى طرفا أساسيا في أي حل سياسي مرتقب على:

1-**إرسال قوات عسكرية تركية:** توسع الحضور العسكري التركي بعد طلب "حكومة الوفاق" تدخلا "تركيا" واسع النطاق تغيرت بموجب الموازين العسكرية لصالح "حكومة الوفاق"، فبعد توقيع مذكرة التعاون الأمني والعسكري ومذكرة التعويض من قبل البرلمان التركي، أصبح بإمكان "تركيا" تقديم كل أنواع المساعدات العسكرية بما في ذلك بناء قواعد عسكرية على الأراضي الليبية، وكذلك إنشاء قوة الاستجابة السريعة ضمن مسؤوليات الأمن والجيش في "حكومة الوفاق"، إضافة إلى نقل الخبرات والاستشارات والتخطيط العسكري المشترك وتبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون المعلوماتي والعملياتي وأنظمة الأسلحة

[1] القرني أحمد، مرجع سابق، ص 61.

[2] المرجع نفسه، ص 62.

واستخدام المعدات التي تعطي مجالا أكثر لنشاط القوات البرية والبحرية والحيوية وإضافة مكتب مشترك للتعاون الأمني والدفاعي في "تركيا وليبيا" في خطوة متقدمة بحيث "أنقرة" إمكانية استخدامها لقاعدة "مصراتة" البحرية وقاعدة "الوطية" الجوية في ليبيا[1].

2-إمدادات السلاح والدعم العملياتي:

تمد "تركيا" الطرف الليبي الموالي لها بمعدات يمكن تصنيفها لثلاث فئات الأولى تتعلق بالمخزون التركي من طائرات ومدرعات ودبابات ومدفعيات، أما الفئة الثانية تتضمن ما تنتجه تركيا من صناعات حربية تشمل الطائرات المسيرة وحاملات الجنود المدرعة ومضادات للدروع والأسلحة الخفيفة والمتوسطة. أما الفئة الأخيرة يتم شرائها لصالح الجيش التركي وهي أوروبية أو أمريكية الصنع ترسل للميليشيات في ليبيا مع الحصول على مكاسب مادية من إعادة البيع. أما على مستوى العمليات العسكرية تدعم "تركيا" الجيش الليبي في معاركه الميدانية في محاولة السيطرة على الخطوط خارج "طرابلس" واعتبارها حدودا لها مع تعزيز الحماية للمناطق التي تقع تحت نفوذ الجيش الليبي ودرء كل محاولة للتوغل من طرف قوات "حفتر" والميليشيات الموالية له[2]، ونجحت "تركيا" في إقامة جسرا جويا مباشرا يربط "إسطنبول" ومطار "معيتيقية" العسكري قرب "طرابلس" لنقل الميليشيات العسكرية للقتال لجانب تلك الموالية "لحكومة السراج[3]".

وبذلك أدت التحركات التركية لتأجيج حدة الانقسام الداخلي بين الحكومتين وفتح المجال أكثر لمزيد التدخلات الخارجية للدول المناهضة للسياسة التركية لتصبح ليبيا مسرحا عملياتيا لمحاولة فرض النفوذ والسيطرة. إن التدخل التركي العسكري في ليبيا ناتج عن قراءتها

[1] وحدة الدراسات السياسية، **تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب والخلفيات وردات الفعل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، جانفي، 2020، ص 65.

[2] المرجع نفسه، ص 65.

[3] المرجع نفسه، ص 70-72.

لإستراتيجية المنطقة باعتبار "تركيا" دولة مركزية لاعتبارات موقعها الجغرافي والتراث التاريخي للإمبراطورية العثمانية. كما اعتبر تدخلها عملا استباقيا للحفاظ على المصالح التركية في المنطقة حيث ناورت "تركيا" بقية الأطراف المتدخلة في الشأن الليبي والتي تجمعها بها قضايا متشابكة مثل "روسيا" وملف "سوريا" والطاقة، والطرف الأوروبي وملف الهجرة والحدود البحرية و"مصر" بالنسبة لغاز شرق المتوسط[1].

واصلت "تركيا" دعمها للحكومة المعترف بها دوليا في كل المحطات والمساعي الرامية لحلحلة الوضع الليبي من قبل أطراف إقليمية أو دولية حرصا منها على تأكيد دورها في المنطقة كلاعب رئيسي، وتعبيرا عن ذلك دعمت "تركيا" السلطة التنفيذية المؤقتة التي أسفر عنها ملتقى الحوار السياسي الليبي في فيفري 2021 بعد أن كانت الجولة الأولى من الملتقى في نوفمبر 2020 في "تونس" بإشراف بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بمشاركة مختلف الأطياف الليبية. وكانت أول المرحبين بانتخاب تلك السلطة عبر بيان لوزاراتها الخارجية معربة عن أملها في تشكيل حكومة وحدة وطنية تجسد الديمقراطية، وتكون فرصة لحماية سيادة ليبيا ووحدة أراضيها، وكان الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" أجرى اتصالا هاتفيا مع رئيس المجلس الرئاسي "المنفي" وهو ما يعكس الارتياح التركي للسلطة الجديدة على اعتبار أنها ضمنت عدم معارضة الشخصيات التي وصلت للسلطة للتدخل التركي وبالتالي فالنفوذ التركي والمصالح الاقتصادية لن تتأثر ولن تواجه تحديات سلبية في المرحلة القادمة[2].

[1] وحدة الدراسات السياسية، مرجع سابق، ص 72.

[2] فرقان بولات، **سياسة تركيا اتجاه ليبيا بعد الثورة، المنعطفات والمخاطر**، تاريخ النشر: 18-01-2020، http://bit.ly/3k/oik/article.02، تاريخ الاطلاع: 10-09-2022، سا 22:34.

المبحث الثاني: مساعي الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لإدارة الأزمة الليبية

بعد تسارع الأحداث في الوسط الليبي وتعقيدها خاصة على المستوى العسكري وما صاحبه من فشل سياسي في تشكيل حكومة وحدة وطنية منوطة بحماية وحدة ليبيا وسيادتها، في ظل مجموعة التدخلات الخارجية لقوى موالية لأحد الحكومتين، جاءت مجموع المساعي والمجهودات الرامية لمحاولة إدارة الأزمة على المدى القريب ومحاولة إيجاد تسوية للأزمة تحظى بإجماع داخلي لمختلف القوى الفاعلة على المدى الطويل من طرف مختلف المنظمات الإقليمية والدولية التي تنشط في إطار تحقيق الأمن والسلم العالميين.

المطلب الأول: مساعي الجامعة العربية في إدارة الأزمة الليبية

منذ عقود مضت منذ تأسيس الجامعة العربية، شهدت الساحة العربية عدة أحداث وأزمات وحروب أهلية كحرب "لبنان والسودان" وأخرى لا تزال عالقة لحد الساعة كالاحتلال الصهيوني لفلسطين. ثم بدأت في مطلع عام 2011 مرحلة الثورات العربية التي انطلقت كحركات احتجاجية على الأنظمة القائمة وتحولت بعدها لثورات، بدأت في "تونس" وانتقلت لـ"مصر" ثم "اليمن" فـ"ليبيا" وتليها "الثورة السورية" التي لازالت مستمرة لحد الساعة. وبطبيعة الحال نتج عن هذه الأحداث أزمات اقتصادية بسبب انهيار الكيان الداخلي لتلك الدول إضافة لتحديات اجتماعية وثقافية أصبحت تهدد المواطن داخل وطنه. وبذلك جاء تأسيس الجامعة العربية في الأساس للتصدي لمثل تلك التحديات التي تستهدف الوطن العربي بحيث تضم عدة مجالس ولجان مكلفة بتحقيق الأمن والوحدة العربية. لكن عمليا يخضع أداء الجامعة العربية لجدل واسع سواء في أوساط الباحثين الأكاديميين أو في وسط الشارع العربي[1].

[1] جمال إسماعيل، **ما هو تأثير السلطة التنفيذية الجديدة على النفوذ العسكري والاقتصادي التركي في ليبيا؟** تاريخ النشر: 07-02-2021، http://bitly/ma3rifa.aryicle.2p، تاريخ الاطلاع: 04-11-2022، سا 22:39.

هناك عدة أسباب تشير إلى وجود خلل في الأداء الوظيفي للجامعة اتجاه الأزمات التي تعيشها المنطقة العربية، فأولا "ميثاق الجامعة" أصبح لا يتماشى مع التحديات القائمة وتسارع الأحداث المصيرية لعديد الدول العربية، ثانيا افتقار الجامعة إلى أية آليات أو قوة ملزمة في تطبيق قراراتها وتنفيذها من قبل الدول المعنية. فالجامعة أصدرت العديد من القرارات لكنها لا تملك آلية لفرض قراراتها أو حتى هيئة متابعة فمعظم القرارات تأخذ صفة التوصية أكثر من أنها ملزمة. ومن جهة أخرى نجد اختلاف الولاء للدول الأعضاء التي تعتبر انتماءاتها أنها خارج المنظمة الأمر الذي يحدث شرخا كبيرا في هيكلة الجامعة. إن مجمل هذه الأسباب تؤدي لظهور العديد من الإشكالات تتعلق بأداء الجامعة كمنظمة إقليمية وبالتالي استمرار الأزمات التي تعصف بالوطن العربي وتهدد أمن المواطن العربي[1].

على غرار موقفها اتجاه الثورتين "التونسية والمصرية" أين اكتفت الجامعة ببيانات الاستنكار والشجب وإصدار قرارات بعيدة عن التنفيذ، حيث أعلنت أن ما يحدث في "تونس" شأن داخلي والتزمت الصمت اتجاه "الثورة المصرية". ولم يتغير الموقف إلا بعد نجاح "الثورة التونسية" والتأييد الذي اكتسبته "الثورة المصرية" حينها أعلنت الجامعة وقوفها إلى صف الإرادة الشعبية. اتخذت الجامعة موقفا أكثر جرأة نسبيا مقارنة بالثورتين السابقتين حيث دعت لاجتماع طارئ لدراسة الوضع الليبي بعد أن توترت العلاقات بين ليبيا والعالم العربي والمجتمع الدولي بسبب "القذافي" الذي رفض التفاوض مع المتظاهرين أو المعارضة في حكومتين بل وتمسك بموقفه واستخدم القوة العسكرية ضد شعبه، ثم الاتفاق وبدعوة من مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الجامعة لفرض منطقة حظر الطيران فوق ليبيا. وتم رفع القرار لهيئة الأمم المتحدة ودراسته، وكان نتيجة ذلك موافقة مجلس الأمن في الأمم المتحدة على فرض منطقة حظر الطيران فوق الأراضي الليبية حيث أيدت الجامعة العربية

[1] مايكل بورينغ، **الجامعة العربية كيان راهن ينتظر من ينفذه**، مجلة العرب، العدد 9530، بيروت، 2014، ص 55.

القرار الأممي حماية للمدنيين الثوار من الهجمات الجوية التي شنها "القذافي" ضد الجماهير المتظاهرة والمطالبة بتنحيته من هرم السلطة[1]. وتم منع كل شركات الطيران الدخول لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اتخاذ خطوات ضرورية لحماية المدنيين استند تطبيق الحظر الجوي إلى المادة 42 من ميثاق الأمم المتحدة، وتم منح السلطة عبر قرار مجلس الأمن 1973 من أجل تطبيقه ثم دخلت "الجامعة العربية" في شراكة عملياتية وتنسيقية مع "حلف الناتو" بعد موافقة 16 دولة على توفير العتاد وشن غارات جوية للإطاحة "بالقذافي". وهو ما حصل ميدانيا أبن تم التنسيق مع "قوات النقل الوطني الليبي والناتو" وتم تنفيذ هجوم على موكب "القذافي" أسفر عن مقتله وبذلك نجحت الجامعة في تلبية صوت العالم العربي وإنهاء النظام الديكتاتوري الذي حكم 42 عاما.

لم يتوقف الجدل حول مسؤولية الجامعة عن التدخل الغربي المتمثل في "حلف الناتو" حيث لازالت بعض الدوائر العربية تتهم الجامعة بأنها السبب المباشر للتدخل الأجنبي، وسابقة يمكن أن تستغل كبوابة للدور الخارجي في إسقاط النظم العربية وإضفاء الشرعية عليها عبر مساندة الجامعة[2].

وجاء تصريح "نبيل العربي" الذي كان يتولى حقيبة الخارجية في وقت اندلاع الثورة مفندا لذلك الاتهام موضحا أن "الجامعة العربية" اتخذت موقفها بناء على تصرفات "القذافي" واستخدامه العنف المفرط عبر الطائرات العسكرية واقتران الكتائب الموالية من المدنيين. وبذلك محاولة واضحة لإجهاض الثورة السلمية فأسرعت الجامعة إلى التقدم لمجلس الأمن لفرض حظر جوي، غير أن المجلس طور الأمر للتدخل العسكري. وأضاف أن التصويت

[1] مايكل بورينغ، مرجع سابق، ص 60.

[2] عبد الرسول الديهي، **دور جامعة الدول العربية في حل القضايا السياسية والاقتصادية**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، بيروت، 2018، ص 65.

داخل الجامعة في الاجتماع الطارئ للدول الأعضاء لم يكن سهلا وتضمن الموافقة على الحظر الجوي فقط.

ويمكن تفسير موقف الجامعة من الثورة استنادا لعدة اعتبارات أهمها حرص الجامعة على اتخاذها موقف إيجابي بالانحياز المبكر للمدنيين والوقوف لجانب "الثوار" تداركا لموقفها السلبي إزاء الثورتين "التونسية والمصرية". إضافة إلى مجموع المعطيات الدولية التي تشير لضرورة تدخل أجنبي لإطاحة "القذافي"، خاصة من قبل القوى الاستعمارية التقليدية –إيطاليا وفرنسا– لأسباب شخصية وأخرى اقتصادية وإن كان تمت ذريعة حماية المدنيين. ومما سهل موقف الجامعة العلاقات المتوترة خاصة بين "القذافي" ودول الخليج التي كانت تمثل تيار الموافقة بقوة خلال اجتماع الجامعة في حين عارضت مجموعة من الدول ذلك كـ"الجزائر، السودان، اليمن، سوريا" وغيرها. كما تقرر بعث المساعدات للثوار وفتح قنوات اتصال مع المجلس الوطني الانتقالي من طرف وزراء الخارجية العرب[1]. ولا شك أن الموقف الذي اتخذته الجامعة جاء متماشيا مع مطالب الشارع العربي حيث تظاهر المئات من المواطنين أمام مقر "الجامعة العربية" خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب لمطالبة المجتمع العربي والدولي فرض حظر جوي وإيقاف التدخلات الهمجية ضد الشعب الليبي.

واستمرت الجامعة من خلال اجتماعاتها الدورية التنديد والاستنكار خاصة للتدخل الأجنبي في ليبيا عاجزة عن صياغة حلول حقيقية مكتفية ببروتوكولات روتينية تعكس العجز السياسي لدورها الإقليمي في حل أزمات المنطقة. رغم وجود قوة عربية مشتركة تأسست بعد التوقيع على معاهدة الدفاع العربي المشترك غير أن تلك القوة لم تستخدم إلا في

[1] عبد الرسول الديهي، مرجع سابق، ص 66.

ظروف نادرة، رغم أن الوقائع تستدعي تدخل تلك القوة في الميدان الليبي بعد تطور الأحداث وتعقيدها وما لازمه من موت للجامعة العربية[1].

بعد قمة "تونس" أعلنت الجامعة العربية على لسان أمينها العام "أحمد أبو الغيظ" توجيه دعوة لكل من رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي" ورئيس مجلس النواب "عقيلة صالح" ورئيس المجلس الأعلى للدولة "محمد شكالة" لعقد جلسة حوارية ليبية في "القاهرة"، تزامنا مع جهود المبعوث الأممي الذي حث الأطراف على تشكيل حكومة موحدة جديدة للإشراف على الانتخابات التشريعية والرئاسية. وجاءت هذه الخطوة حسب الأمين العام للجامعة دعما للجهود الأممية واستشعار المسؤوليات الجامعة اتجاه ليبيا.

تبقى "الجامعة العربية" تواجه عدة تحديات لأن تكون لاعب أساسي له دور فعال في حل أزمات المنطقة العربية وهو ما يعصف بمكانتها كمنظمة إقليمية يفترض أن تكون طرف رئيسي لأي معادلة مقترحة لإدارة الأزمات التي تمس الدول العربية بعيدا عن جملة البروتوكولات الروتينية التي تحجم فعالية المنظمة سياسيا[2].

المطلب الثاني: الإتحاد الأوروبي بين المواقف السياسية والتدخل العسكري في الأزمة الليبية

يعتبر "الإتحاد الأوروبي" الطرف المتضرر بصورة مباشرة أو غير مباشرة من الآثار الأمنية المتدفقة من البنية المحلية الليبية نحو أراضيه عبر البحر، سواء في شكل هجرة غير شرعية أو إرهاب أو جريمة منظمة أو تقلص الإمدادات النفطية من الموانئ الليبية بحكم الجغرافيا. حيث تعتبر أبرز المتضررين بحكم قربها من أوروبا على الضفة الشمالية من

[1] عبد الرحيم صدراتي، **تفاعل جامعة الدول العربية مع التحولات السياسية الراهنة في الوطن العربي**، مجلة العلوم القانونية، العدد 15، 2016، ص 35.

[2] فيصل فياض، **موقف جامعة الدول العربية تجاه التغيرات السياسية العربية**، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، 2012، ص 48.

البحر الأبيض المتوسط وعلى اعتبارها بوابة التهديدات الأمنية القادمة من منطقة الساحل وغرب إفريقيا. وشكلت الأزمة الليبية منعرجا للإتحاد الأوروبي كقوة إقليمية بداية من الزوايا المعقدة وطبيعة الأزمة في حد ذاتها وانتهاء بالصراع والتفاوت بين القوى المتضاربة في المصالح للدول الأوروبية فيما يتعلق بمواقفها وكذا الآليات التي يجب استخدامها للتعامل مع الأزمة الليبية. وشكل التدخل التركي في الأزمة نقطة تحول على اعتباره يهدف لتقويض النفوذ الأوروبي في ليبيا ومنطقة شمال إفريقيا عبر تدخلاته المباشرة في الساحة الليبية ما زاد من تعقيد سبل الحل للأزمة الليبية[1].

اتسم الموقف الأوروبي في الأزمة منذ اندلاعها بعدة سمات لعل أبرزها عدم بلورة موقف أوروبي موحد تجاه ليبيا في ظل تفضيل بعض الدول الأوروبية –فرنسا والمملكة المتحدة– أولوية الحل العسكري في التعامل مع الثورة الليبية ما انعكس ميدانيا على درجات تفاوت القوة والضعف بين "الثوار" و"كتائب القذافي". في ظل انتشار مكثف للأسلحة، كذلك فإن التعامل الأوروبي جاء بصفة براغماتية أين يتم مراعاة مصالح كل دولة على حدى ما أدى لتنافس وتضارب للآراء في الإتحاد الأوروبي. وفي ذات السياق فإن الدور الأوروبي لا يعبر عن موقف واضح تجاه أطراف الأزمة حيث أن الموقف الإيطالي نموذجا لذلك إذ أنه بالرغم من اتساقه مع مواقف "حكومة الوفاق" إلا أنه من حين لآخر يكون منفتح على قائد الجيش الوطني المشير "حفتر"[2]. وبالرغم من دعوة الإتحاد إلى الحوار ورفض استخدام السلاح إلا أنه لا يتبنى مواقف حاسمة تجاه الميليشيات المسلحة المنتشرة في العاصمة ولا تتحرك ضد بعض الدول التي لا تكف عن تصدير الأسلحة والمقاتلين إلى ليبيا.

[1] أحمد ناظم عبد الله، **دور المنظمات الإقليمية في تنمية مناطق النزاع**، أطروحة دكتوراه، طلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك،2019، ص 105.

[2] المرجع نفسه، ص 106

مع بداية الثورة جاء موقف الإتحاد الأوروبي مؤيدا لها، حيث فرض الإتحاد عقوبات على "القذافي" وكذلك بعض أفراد أسرته علاوة على حظر بيع أو شيء يمكن استخدامه ضد المتظاهرين مثل الغاز المسيل للدموع ومعدات مكافحة الشغب، وقد تبلور هذا الدور انطلاقا من غطاء قانوني متمثل في قرارات مجلس الأمن التابعة للأمم المتحدة خاصة القرار رقم 1973 الصادر في مارس 2011. والذي خول للدول الأعضاء في مجلس الأمن اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين والمناطق الآهلة وشكل ذلك جوهر التحركات الأوروبية اتجاه ليبيا، وتعتبر "فرنسا وبريطانيا" المحرك الرئيسي للقرار تحت رعاية أمريكية. كما كان للدول الأوروبية دور بارز عبر العمليات العسكرية "لحلف الناتو" وحتى الإطاحة "بالقذافي" ويجدر بالذكر أن "ألمانيا" لم تؤيد هذا التدخل الذي انتهى في أكتوبر 2011 بعد مقتل "القذافي" والذي اعتبره "حلف الناتو" "نقطة نهاية أعماله" ودخول ليبيا مرحلة انتقالية[1].

كما يشهد الإتحاد الأوروبي منافسة بين بعض دوله للعب دور بارز في ليبيا خاصة ما تعلق بـ"فرنسا وإيطاليا" كقوتين استعماريتين تقليديتين في المنطقة. وهو تنافس قد يصل حد النزاع في إطار تباين المصالح لكليهما خاصة بعد التفوق الذي حققه المشير "حفتر" في شرق ليبيا وجنوبها. ويتجلى ذلك التنافس من خلال رد "إيطاليا" على نجاح "فرنسا" في عقد مؤتمر دولي في ماي 2018 بمشاركة أممية وتم الاتفاق بين قائد الجيش الوطني الليبي "حفتر" ورئيس حكومة الوفاق "فايز السراج" على إقامة انتخابات تشريعية ورئاسية نهاية 2018. وذلك عبر لعبها دور مواز ودعوتها لعقد مؤتمر "باليرمو" منتصف نوفمبر 2018 في محاولة الوصول لتسوية سياسية للأزمة الليبية[2]، حيث سعت "إيطاليا" إلى إزاحة "باريس" ولعب دور يتسم بقدر أكبر من الحيادية يربط بين الحفاظ على تماسك حليفها "فايز السراج"

[1] أحمد ناظم عبد الله، مرجع سابق، ص 120.

[2] جمال إسماعيل، **ما هو تأثير السلطة التنفيذية الجديدة على النفوذ العسكري والاقتصادي التركي في ليبيا؟** تاريخ النشر: 07-02-2021، http://bitly/ma3rifa.aryicle.2p، تاريخ الاطلاع: 04-11-2022، سا 22:39.

ومن جهة أخرى الانفتاح على "حفتر" خاصة بعد معركة "طوفان الكرامة" 2019 للسيطرة على العاصمة "طرابلس". أين دعمت "فرنسا" حليفها "حفتر" للتخلص من الميليشيات المسيطرة على العاصمة بينما عارضت "إيطاليا" ذلك وسعت لاستصدار بيان من الإتحاد الأوروبي يدين المعركة. لكن "فرنسا" قامت بعرقلة البيان وأكدت بعدها الخارجية الفرنسية أن فرنسا لم تقم بأي عرقلة ولكن أرادت تعزيز نص البيان. بعد ذلك كانت هناك بعض المواقف تعبر عن تقارب للرؤى بين البلدين بعد دعوة وزيرا خارجية البلدين لضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار واستئناف الحوار السياسي[1].

دوافع الاهتمام الأوروبي بالأزمة الليبية

تعبر السياسة الدولية عن لعبة تنافس المصالح الإستراتيجية بين القوى الكبرى في النظام الدولي، وباعتبار الإتحاد الأوروبي كتلة إقليمية فاعلة في ترتيب موازين القوى الدولية، كان لزاما عليه النظر للأزمة الليبية من منظور استراتيجي براغماتي خاصة وأن أهم الدوافع ترتكز على "الجيوبوليتيك" والصراع حول النفوذ في منطقة شمال إفريقيا. والتي كانت تقليديا تاريخيا خليفة الاستعمار لدول الاتحاد، خاصة مع بروز فواعل أخرى لديها طموحات جيوبوليتيكية في المنطقة كـ"تركيا وقطر" حيث مثل ذلك تهديدا مباشرا وخطرا على النفوذ الأوروبي في المنطقة. المسألة الأخرى هي أن الصراع الحالي يمكن في الحصول على مصادر الطاقة والموارد الطبيعية الموجودة في ليبيا. والإتحاد الأوروبي من خلال اهتمامه بالأزمة الليبية فإنه يحاول الإبقاء على التوازنات الإقليمية في استغلال الموارد الطاقوية ومنع الفاعلين الجدد من كسر النفوذ الطاقوي الأوروبي في ليبيا. حيث تعد شركة "إيني" الإيطالية أكبر شركة أجنبية في ليبيا وحققت في 2017 على معدل يومي لإنتاج النفط، بالرغم من

[1] Ahmad Nazim Abdullah, **the role of International organizations in the Developement of post conflict Areas, phd dissertation.kirkuk university cillege of law and political science**,2019,p165.

تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا. كذلك توجد شركة النفط الفرنسية العملاقة "توتال" التي نجحت في شراء حصة شركة "ماراثون أويل" الأمريكية علاوة على امتلاكها 27% من حقل "شرارة" ثالث أكبر حقل نفطي في ليبيا[1].

من جهة أخرى يؤثر عدم الاستقرار الداخلي على المصالح الأوروبية الاقتصادية حيث أن استقطاب التنظيمات الإرهابية وانتشارها في ليبيا يؤثر على عمل الشركات النفطية الأوروبية، خاصة وأن الصراع حول المنشآت النفطية يمثل أبرز أوراق الضغط والمساومة بين الميليشيات المسلحة والجيش الوطني الليبي[2]. ونجد أن المصالح الأوروبية غرب إفريقيا والشرق الأوسط تتأثر مع تنامي نشاط للجماعات الإرهابية على اعتبار أن معظم الأسلحة المهربة إلى غرب إفريقيا تأتي من ليبيا والكثير من الجماعات الإرهابية لها قواعد في ليبيا. وهو ما تجلى في محاولات "داعش" المستمرة التوغل في الداخل الليبي ما أخطر الجيش الليبي لمواجهته مدعوما من العديد من القوى الدولية الإقليمية التي تعتبر مسألة الإرهاب الدولي ورقة تضفي بها الشرعية على تدخلها في الشأن الليبي.

تشير تقارير الهجرة الدولية إلى أن اندلاع الثورة الليبية وما تبعه من نزاعات مسلحة أثر بشكل سلبي في حياة أكثر من 3 ملايين مواطن ليبي بما يشمل النازحين وغير النازحين من الليبيين، وهذا الأمر يعتبر أكبر الدوافع لنمو الهجرة غير الشرعية خاصة نحو البلدان الأوروبية على رأسها "إيطاليا" التي تعد أكبر من تضرر من موجات الهجرة غير الشرعية بحجم القرب الجغرافي[3].

---

[1] المحافظة على وحدة ليبيا، **التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي**، تقرير الشرق الأوسط، رقم 115، 2011، ص 11.

[2] المرجع نفسه، ص 12.

[3] النوري الصل، **ليبيا ما بعد القذافي والتحديات والسيناريوهات**، http://www.turess.com/alchourouk/504958، تاريخ الاطلاع: 05-11-2023، سا 23:13.

التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا

شكلت الفترة التي تلت "الحرب الباردة" مرحلة جديدة في مجال التدخل الإنساني الذي اكتسى أهمية في ظل التدخل الدولي لحماية حقوق الإنسان في ضوء عدم قدرة الأمم المتحدة حل النزاعات الدولية التي تنتج عنها في غالب الأحيان انتهاكات جسيمة ترتقي لجرائم حرب، مما دفعها لتبني سياسات دولية جديدة ترتكز على تفويض استعمال القوة إلى المنظمات الإقليمية عن طريق قرارات مجلس الأمن. حيث تكون الأعمال القمعية التي تمارسها المنظمات الإقليمية بناء على تكليف مجلس الأمن وتحت رقابته لأنها اختصاص أصيل له وتمس بالسلم والأمن الدوليين، فيشترط أخذ موافقته المسبقة سواء كانت الأعمال موجهة ضد دولة عضو في منظمة إقليمية أم لا. وقد نصت القوانين الأممية على أن يكون مجلس الأمن على دراية تامة ما يتم اتخاذه من أعمال عن طريق تلك المنظمات. واستنادا للفقه الدولي يعتبر "حلف الناتو" حلفا عسكريا يعتمد معيار البعد الجغرافي إضافة لمعيار الأمن الإقليمي لما يمثله من إستراتيجيته للتعاون البيني بين الدول الأعضاء، وقد اختلف الفقه في اعتبار الأحلاف العسكرية منظمات إقليمية أم لا فالبعض يربط المنظمات الإقليمية بميثاق تأسيسها مع التركيز على توافق أهدافها مع أهداف ميثاق الأمم المتحدة والبعض الآخر يرى أن ميثاق تأسيس الحلف هو المحدد لطبيعته[1].

قد مثل القرار رقم 1973 الصادر عن مجلس الأمن الغطاء القانوني الذي اعتمد عليه الحلف الأطلسي لإعطاء شرعية التدخل العسكري في ليبيا، حيث أدان القرار الانتهاكات الجسيمة والممنهجة التي تعمدها نظام "القذافي" ضد المدنيين المتظاهرين. وحددت الأهداف المعلنة لـ"حملة الناتو" على أنها حماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان والمعرضين لخطر الهجمات العسكرية خاصة منطقة "بنغازي"، كما تبنى مجلس الأمن قرار

[1] النوري الصل، **ليبيا ما بعد القذافي والتحديات والسيناريوهات**، http://www.turess.com/alchourouk/504958، تاريخ الاطلاع: 05-11-2023، سا 23:13.

الحظر الجوي للمساعدة على حماية المتظاهرين وتميز التدخل العسكري للناتو في ليبيا عن باقي تدخلاته الميدانية بأنه اقتصر على القيام بضربات جوية ضد أهداف نظام "القذافي" دون القيام بإنزال بري على الأراضي الليبية. واتصفت بذلك العملية بأنها محدودة الحجم، قصيرة المدة وغير مكلفة. وتشير الإحصائيات بأن "حلف الناتو" نفذ ما يقارب 6000 ضربة جوية طيلة فترة الحملة العسكرية، وارتبط هذا النهج من العمليات بتفادي الأعباء العسكرية والمالية وكذا الإنسانية التي يمكن أن ينجر عنها خيار الحرب الشاملة نظرا لتكبد الحلف خسائر معتبرة من خلال تدخلاته الميدانية السابقة. خاصة ما تعلق بـ"أفغانستان" 2001 و"العراق" 2003 كما أن تعقيدات الخصوصية القبلية للمجتمع الليبي وولاءاتها المتشعبة من شأنه إقحام قوات الحلف في حرب اللاتماثلية[1].

بالمقابل قامت قوات "الناتو" بالتنسيق والتحالف مع مختلف الجماعات الثورية والميليشيات المنتشرة عبر التراب الليبي عن طريق التنسيق الاستخباراتي والدعم اللوجيستي قصد تنسيق العمليات البرية معها موازاة مع توفير الحلف الغطاء الجوي اللازم وتعد "فرنسا" أكثر البلدان التي قامت بتسليح تلك الميليشيات[2].

[1] فواز جرجس، الشرق الأوسط الجديد، **الاحتجاج والفوضى في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016، ص 55.

[2] Henriksen.Df harssen A.K2016 **Political rationd and Consequencec of the woar libya**.oxfors university press.p105.

خريطة تبرز مواقع حلف الناتو في ليبيا

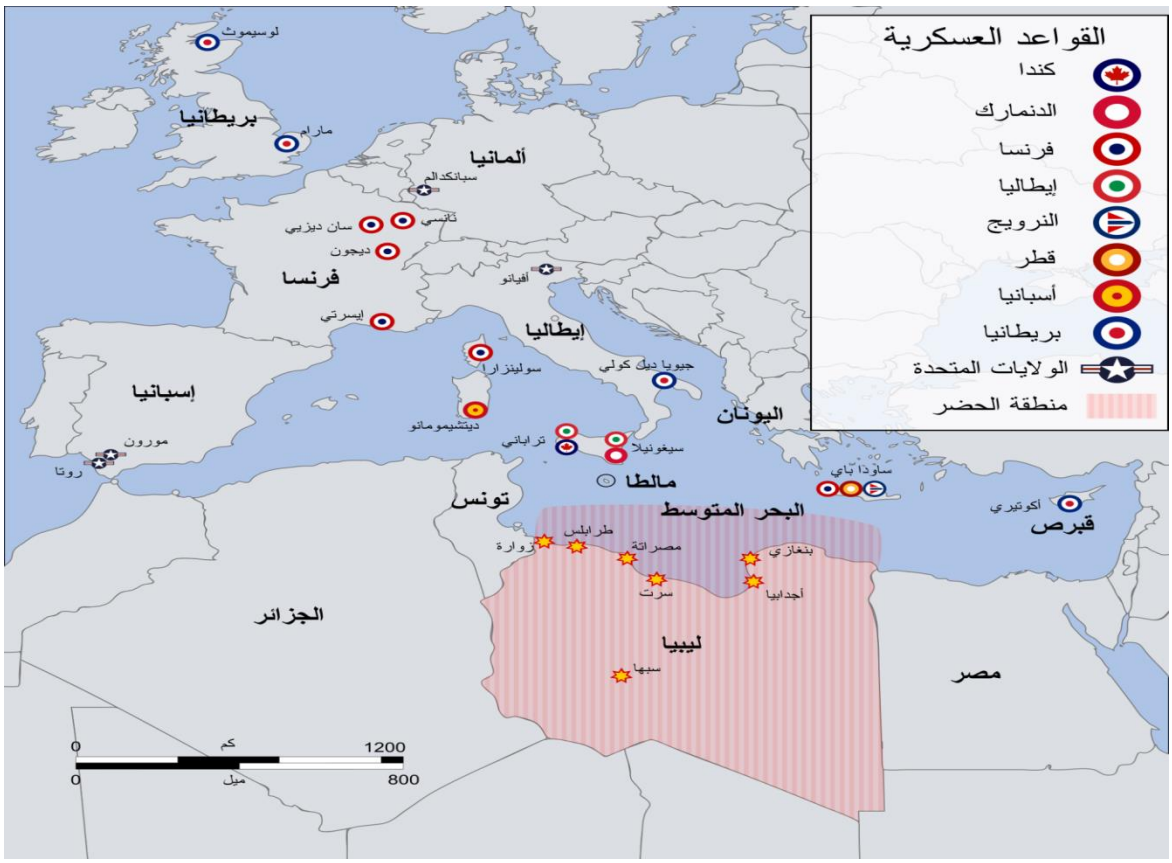

المصدر: **التدخل العسكري في ليبيا**، https://ar.wikipedia.org/wiki/، تاريخ الاطلاع: 31-10-2024،سا 14:51

ويطرح التدخل العسكري للحلف تساؤلات متعلقة بالأهداف الحقيقة لهذا التدخل وهذا بالنظر إلى الآثار الوخيمة التي نتجت عليه. ولعل أبرزها تفكك المنظومة الأمنية والعسكرية وسيطرة الميليشيات على المشهد الأمني وهذا ما أدى لضعف الدولة وفشل مؤسساتها بالقيام بوظائفها الحيوية كضمان الأمن والاستقرار الداخلي. خاصة في ظل التوجه القبلي والولاء الجهوي الذي يتسم به المجتمع الليبي، إضافة إلى تصاعد عدد الضحايا من المدنيين والعسكريين بعد تسلح الميليشيات لإدارة المعارك البرية. ولم يقتصر التسلح على الخسائر البشرية بل تعدى لأن يمثل ظاهرة عصفت بالحلول المقترحة للأزمة من خلال الانتشار الواسع للأسلحة، مع الفشل على السيطرة على الحدود وبالرغم من مرجعية "حلف الناتو" فإنه يثير إشكالات تتعلق بتجاوزه المهمة الموكلة إليه من خلال قصف مواقع مدنية ومقرات

حكومة تابعة للرئيس الليبي. أما الإشكال الثاني يتعلق بالتفصيل في مضمون قرارات مجلس الأمن التي لم تشر بالتحديد للأطراف المنوطة بالعمليات في ليبيا سوى بالقول أنه يؤذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام وهي بتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية وبالتعاون مع الأمين العام، عبر اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين مع إبلاغ الأمين العام بها[1]. أما الإشكال الآخر فيتعلق بازدواجية المعايير في التعامل العسكري مع الأزمات حيث أنه بالرغم من المرجعية الإقليمية المتمثلة في قرار "جامعة الدول العربية" وما عقبها من مشاركة لبعض دول الخليج في عمليات الناتو في ليبيا، تبقى الدول الغربية أمام تساؤلات موجهة من المجتمع الدولي بحقيقة الأسباب الدافعة لتدخلها في ليبيا وغض الطرف عن حالات أخرى كـ"اليمن وسوريا" التي تعاني هي الأخرى من أوضاع إنسانية واضطهاد للمدنيين يستدعي التدخل والحماية.

ومع إعلان نهاية الحملة العسكرية للناتو في 31 أكتوبر 2011 بعد مقتل "القذافي" تميز سلوك أغلب الدول المتدخلة بتنصلها من مسؤوليتها اتجاه إعادة إعمار ليبيا، بعد الدمار والخراب الذي شهده البلد وكانت لقوات الحلف مسؤولية فيه. كما تقاعست هذه الدول عن مسؤوليتها في إعادة بناء الجيش الليبي ورسكلته، كما أنها لم تقدم أي مبادرة فعلية لنزع سلاح الميليشيات المتناحرة، بل وعلى العكس من ذلك أضحت هذه الأخيرة محل استقطاب للقوى الإقليمية والدولية التي بدورها تضع ضمن أولوياتها مصالحها الاقتصادية المتعلقة باستمرارية النفوذ الطاقوي في المنطقة بعيدا عن كل ما يتعلق بحماية حقوق الإنسان والمبادئ الأخلاقية[2].

[1] حسين عمر حنفي، **التدخل في الشؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان**، ط1، النهضة العربية، القاهرة، 2014، ص 313.

[2] جويدة سعودي، **الإرهاب عبر الحدود وتداعياته على أمن منطقة المغاربية، التدخل العسكري الفرنسي في ليبيا**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مجلد 09، العدد 02، جوان 2016، ص 02.

أهم المواقف الأوروبية اتجاه الأزمة الليبية

مؤتمر برلين 1:

انعقد المؤتمر في 19 يناير 2020 للنظر في تطورات الأزمة الليبية وسبل إيجاد حلول لما يحدث وجاء المؤتمر بدعوة "ألمانيا" عن طريق مستشارتها "أنجيلا ميركل" وشارك فيه قادة ومسؤولون من "الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، تركيا، الصين، روسيا، مصر، الجزائر، جمهورية الكونغو الديمقراطية والإمارات". إضافة لممثلين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي، جامعة الدول العربية والإتحاد الإفريقي[1]. وأعلن معظم القادة المشاركون التزامهم بإنهاء التدخل الأجنبي في الحرب الليبية ودعم حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة. وعقب المؤتمر شددت المستشارة الألمانية على أنه لا يوجد وسيلة عسكرية لإنهاء النزاع وأنها فقط حل سياسي. وموازاة مع ذلك أكد الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتريش" بأن جميع القوى الكبرى الحاضرة بالمؤتمر تشارك التزاما قويا بوقف أي تصعيد إضافي في المنطقة، كما عبر عن قلق المجموعة الدولية بشأن التقارير التي تفيد بأن القوات الموالية "لحفتر" قد أغلقت العديد من الموانئ الرئيسية. ومن بين أهم مخرجات المؤتمر الإقدام على اتخاذ خطوات مهمة من أجل تحقيق التقدم في العملية السياسية بليبيا، والتأكيد على ضرورة وقف إطلاق النار مع التشديد على الالتزام بالامتناع عن التدخل في النزاع المسلح وحث جميع الجهات الدولية الفاعلة على اتخاذ الموقف ذاته[2].

[1] سرج دانييل، **الموقف الدولي والروسي من التدخل الدولي في ليبيا،** http://studies.aljazaeera.net/raports/2011/2011135870.htm، تاريخ الاطلاع: 28-07-2023، سا 23:49.

[2] سرج دانييل، **الموقف الدولي والروسي من التدخل الدولي في ليبيا،** http://studies.aljazaeera.net/raports/2011/2011135870.htm، تاريخ الاطلاع: 28-07-2023، سا 23:49.

مؤتمر ميونخ للأمن

انعقد المؤتمر في 15 فبراير 2020 لمناقشة مجموع التهديدات الأمنية العالمية من بينها الأزمة الليبية. وقد حضرت القوى الخارجية فيما غابت أطراف الصراع في ليبيا وتم اعتبار أن مخرجات المؤتمر ستكون بمثابة استكمال للجهود الدولية الرامية لإنهاء التدخلات الخارجية وحماية سيادة ليبيا. ومنه إعادة الأمن والاستقرار للداخل الليبي مع التأكيد على ضرورة وضع حد لتوغل الميليشيات خاصة في العملية السياسية التي بدورها تشهد تعقيدا مستمرا أدى بليبيا إلى انسداد سياسي كل ذلك جاء مع لهجة شديدة التحذير حول أولوية وقف إمداد أطراف الصراع بالسلاح[1].

المبادرة الأوروبية لمراقبة حظر السلاح في ليبيا

انطلقت العملية المسماة بـ "ايريني" ماي 2020 بمشاركة عدة دول أوروبية بينها "فرنسا وألمانيا" ويستخدم فيها سفن حربية وطائرات مروحية والأقمار الصناعية وتعتبر عملية عسكرية تابعة للإتحاد الأوروبي تحت مظلة سياسة الأمن والدفاع المشتركة. وعلى وجه الخصوص ستمكن المهمة من إجراء عمليات تفتيش للسفن التي يشتبه أنها تحمل أسلحة أو مواد ذات صلة من وإلى ليبيا وكمهام ثانوية تقوم العملية البحرية الأوروبية برصد المعلومات عن الصادرات غير المشروعة من ليبيا من النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة إضافة للمساهمة في بناء قدرات وتدريب خفر السواحل والبحرية الليبية في مهام إنفاذ القانون في البحر[2].

[1] سرج دانييل، **الموقف الدولي والروسي من التدخل الدولي في ليبيا،** http://studies.aljazaeera.net/raports/2011/2011135870.htm، تاريخ الاطلاع: 28-07-2023، سا 23:49.

[2] أسامة مخيمر، **الأوضاع في ليبيا من الثورة إلى الجمود،** أخبار الساعة، العدد 4521، أفريل 2012، ص 47.

وتكون هذه العملية خاضعة للمراقبة الدقيقة من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والتي ستمارس السيطرة السياسية والتوجيه الاستراتيجي، وذلك من خلال اللجنة السياسية والأمنية تحت مسؤولية المجلس والممثل السامي للإتحاد للشؤون الخارجية والسياسية الأمنية. وبالتوازي مع إطلاق عملية "ايريني" ستوقف العملية البحرية الأوروبية في البحر المتوسط "صوفيا" والتي بدأت في جوان 2015 كجزء من النهج الشامل الأوروبي تجاه الهجرة بشكل دائم[1].

وبعدها قرر الإتحاد الأوروبي تمديد العملية لعامين إضافيين بحجة مراقبة حظر توريد الأسلحة مؤكدا سعيه للوصول إلى اتفاق مع "حلف شمال الأطلسي" لدعم العملية نظرا للانتهاكات التي تنتهجها أطراف الصراع الليبي للقرار. انتقدت "حكومة الوفاق الوطني" العملية مفيدة أنها تهدف منع تسليح السلطة الشرعية في ليبيا بينما لم يكن لها أي تأثير على "حفتر" الذي يتلقى الدعم عبر البر والجو[2].

مؤتمر برلين الثاني

انطلق المؤتمر في 23 جوان 2021 في العاصمة الألمانية "برلين" بمشاركة "الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا والصين، تركيا، جامعة الدول العربية والإتحاد الإفريقي". وجاء المؤتمر لاستكمال البناء على التقدم المحرز في "مؤتمر برلين الأول" من خلال التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار وخريطة طريق منتدى الحوار الليبي كما تم الاتفاق على معالجة الأسباب الجذرية لعدم استقرار الداخل الليبي ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. وتمت المطالبة من قبل الدول المشاركة على رأسها "أمريكا وألمانيا" بإجراء انتخابات وسحب سائر القوات الأجنبية من ليبيا، مع الدعوة لفرض عقوبات على الأطراف

[1] عقل زياد، **الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 185، 2011، ص 33.

[2] المرجع نفسه، ص 35.

التي تعيق مسار العملية السياسية في ليبيا إضافة البحث عن توحيد القوات الأمنية والعسكرية في ليبيا.

واجه المؤتمر عدة انتقادات كونه لم ينجح في إيجاد حل فعال لإخراج المقاتلين الأجانب من ليبيا في ظل تعنت "تركيا" أمام الآخرين. وذلك راجع لغياب ضغط ملموس يدفعها للخروج خصوصا وأن أزمة إخراج المرتزقة دولية بحكم الدعم الدولي لها. واتجهت آراء أخرى لانتقاد "حفتر" وتجاهله للقرارات المتبناة من المؤتمرين. وعلى النقيض من الانتقادات ربما تعتبر خطوة بلورة الحكومة الليبية ذاتها لمبادرة "استقرار ليبيا" أكثر المحفزات للمؤتمر بحيث تعتبر سابقة من نوعها كونها مبادرة تخرج من الليبيين أنفسهم تدعو لخروج "المرتزقة" وتمسك بإجراء الانتخابات، لكن كل ذلك يحتاج قوة ووضوح من المجتمعين في "برلين" حتى يتم استكمال خريطة الطريق بنجاح[1].

المطلب الثالث: إشكالية تدخل الأمم المتحدة في الأزمة الليبية

بعد أن أحدثت الاحتجاجات في ليبيا منحى الحرب والاقتتال الداخلي بين المتظاهرين وقوات نظام "القذافي" وذلك جراء الاستخدام المفرط للقوة، الأمر الذي استدعى مطالبة المجتمع الدولي التدخل العاجل لحماية المدنيين لخطورة الحالة التي آلت إليها الثورة السلمية واجتنابا لأي تطورات وحفاظا على الوضع الإنساني في الداخل الليبي. تبنت الأمم المتحدة سياسات اتجاه الأحداث الليبية أولها تمثلت في التدخل العسكري بناء على قرار مجلس الأمن 1973. حيث استطاع المجتمع الدولي بقيادة "حلف الناتو" إسقاط "القذافي". وطرحت مسألة التدخل إشكالا في العلاقات الدولية المعاصرة وأصبحت محل جدال لصناع القرار داخل المنظمات الدولية، وقد طرأ مع الأحداث التي تشهدها المنطقة العربية وجود نماذج لعدم التدخل أو تأخره أو محدوديته في حالات بدت مساوية للحالة الليبية، إن لم تكن أكثر

[1] عقل زياد، مرجع سابق، ص 36.

إلحاحا وتطلبا للتدخل من منظور الأهداف المسوغات نفسها. وهو ما تظهره مقارنة الحالات للتدخل العسكري الدولي لحسابات إنسانية بحالات غاب عنها بالرغم مما اتسمت به من وحشية انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وثانيها تجسدت في البعثات الأممية التي تعنى بمتابعة بناء الدولة ورعاية النظام السياسي الجديد لما بعد الثورة في ظل حالة الفوضى السياسية والأمنية وغياب دور المؤسسات العسكرية الفاعلة[1].

أولا: الأزمة الليبية في مجلس الأمن

أثارت مداولات مجلس الأمن حول الوضع في ليبيا جدلا بين مؤيد ومعارض، حيث عقد مجلس الأمن الدولي جلسة في 25 فيفري 2011 بعد التطورات العنيفة التي تشهدها الثورة الليبية. وبعد مداولات وبضغط من "فرنسا وبريطانيا" صدر القرار رقم 1970 بإجماع الأعضاء مستندا على الفصل السابع من الميثاق، والمادة رقم 41 والتي تخول المجلس اتخاذ ما يلزم من تدابير في سبيل تنفيذ القرار الذي أدان الهجمات الواسعة والممنهجة ضد المتظاهرين واعتبارها جرائم ضد الإنسانية مطالب النظام الليبي بالوقف الفوري للعنف واتخاذ الخطوات الكفيلة لإيجاد سبل دراسة مطالب المتظاهرين بعيدا عن استخدام القوة[2].

تضمن القرار عقوبات تقضي بمنع السفر إلى أراضي الدول الأعضاء لكل من "القذافي"، أبنائه وأشخاص على صلة بنظامه، مع تجميد أرصدتهم المالية إلى جانب حظر بيع الأسلحة لليبيا مع تشكيل لجنة عقوبات خاصة بليبيا وإحالة الوضع الليبي إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

عاد مجلس الأمن ثانية للانعقاد في 17 مارس 2011 برئاسة "الصين" للنظر والتعمق في تفاصيل التطورات الميدانية في ليبيا، وتم تبني القرار رقم 1973 والذي شكل

[1] حسن خير الدين، **ليبيا إلى أين بعد سقوط القذافي؟**، مجلة المستقبل العربي، العدد 391، سبتمبر 2011، ص 66.
[2] المرجع نفسه، ص 70.

نقطة فاصلة في مسار انتفاضة فيفري استنادا لبنوده الرامية لحماية المدنيين عبر فرض حظر جوي والالتفاف حول التدخل العسكري بقيادة "الناتو" للإطاحة بنظام "القذافي"[1]. واستهلت الجلسة بكلمة "Alain juppe" وزير الخارجية الفرنسي الذي دعا الأعضاء للتصويت لصالح القرار مؤكدا على استعداد بلاده المساهمة عسكريا في تنفيذ الحظر الجوي، وتم في الأخير التصويت على مشروع القرارات الذي تضمن مايلي:

- فرض حظر طيران تجاري وعسكري باستثناء طائرات المساعدات الإنسانية.
- ضرورة اتخاذ تدابير الأزمة لحماية المدنيين من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.
- تطبيق حظر الأسلحة على نطاق أوسع وتشكيل لجنة مراقبة للتحقق من تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

ويعد "مؤتمر باريس" حول الوضع في ليبيا بتاريخ 19 مارس 2011 البداية الفعلية لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1973 والقاضي بالتدخل العسكري لحماية المتظاهرين ضد النظام، حيث أعلن الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" بداية تنفيذ الحظر الجوي عبر توجيه ضربات استهدفت وحدات من القوات المسلحة الليبية المتمركزة حول "بنغازي" في إطار عملية "فجر أوديسا". وكان للتدخل الدول بمشاركة "فرنسا، الولايات المتحدة، بريطانيا، الإمارات العربية المتحدة، قطر، تركيا، الكويت، الأردن، الدنمارك، النرويج"[2]، الأثر في دعم معارضي النظام السابق الأمر الذي عجل بنهايته النظام السابق ومقتل "القذافي" 23 أكتوبر 2011. وتشير الدراسات إلى أن كل من التفويض والشرعية للتدخل العسكري جاء استنادا لشرعية قرارات مجلس الأمن وشرعية دعم المنظمات الإقليمية على رأسها "جامعة الدول

[1] محمد السبيطلي، **الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2018، ص 96.

[2] المرجع نفسه، ص 97.

العربية" إضافة إلى الفرصة التي وفرتها الأزمة الليبية مع ضعف القوات المسلحة لتكون بذلك جملة العوامل التي أدت لنجاح التدخل الدولي.

بعد الإعلان عن سقوط النظام السابق أصدر مجلس الأمن بإجماع أعضائه القرار رقم 2016 لسنة 2011، والذي تضمن رفع الحظر الجوي وتحقيق الحظر الدولي عن الأسلحة بما يسمح للمجلس الوطني الانتقالي الحصول على ضروريات الأمن الوطني. ومنها أيضا التفويض الممنوح للدول الأعضاء بحماية المدنيين إضافة إلى رفع التجميد عن أموال المؤسسة الوطنية للنفط وجميع القيود على البنك المركزي الليبي واستئناف جل الرحلات الجوية المسجلة[1].

ونظرا للانتشار الواسع للأسلحة الذي خلفته ترسانة القوات المسلحة الليبية وكذلك التدخل العسكري الدولي وما ترتب عن ذلك من تصاعد منحنى التسلح بين أفراد الشعب الليبي والالتفاف حول القبائل والاحتماء بالميليشيات، انعقد مجلس الأمن في 31 أكتوبر 2011 وأصدر القرار رقم 2017 مشددا على مدى خطورة انتشار الأسلحة الفردية وغير المشروعة. كما ناشد السلطات الليبية تدمير مخزونها من الأسلحة الكيماوية بالتنسيق مع منظمة حظر الأسلحة الكيماوية[2].

[1] **المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي**، تقرير الشرق الأوسط رقم 115، ديسمبر 2011.

[2] عقل زياد، **الأزمة الليبية في الاحتجاج السلمي إلى التدخل الدولي**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 196، القاهرة، أفريل 2011، ص 21.

دائرة نسبية لتصاعد منحى التسلح في ليبيا بعد التدخل العسكري الدولي

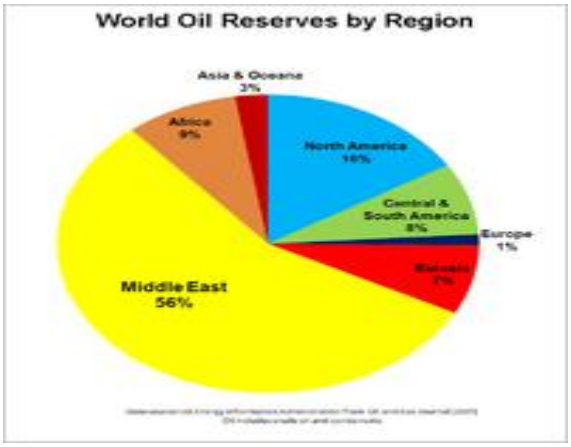

المصدر: التدخل العسكري في ليبيا 2011، https://www.marefa.org/، تاريخ الاطلاع: 31-10-2024، سا15:18.

وجاء اجتماع مجلس الأمن في 14 مارس 2012 لإصدار القرار رقم 2040 والقاضي بتمديد عمل البعثة الأممية لمدة عام آخر، والتي أوكلت لها مهمة دعم الجهود الليبية في شتى المجالات ومساعدة السلطات في إدارة عملية التحول الديمقراطي وتعزيزا الأطر القانونية التي تكفل حماية حقوق المدنيين والتصدي للانتشار غير المشروع للأسلحة. وفي نفس السياق تم تبني القرار رقم 2095 لسنة 2013 القاضي بضرورة تسليط العقوبات على منتهكي حقوق الإنسان والإفراج عن الموقوفين في السجون بشكل تعسفي. إلى جانب دعم جهود المصالحة الوطنية عبر تعزيز قدرات الحكومة للتمكن من استعادة الأمن المجتمعي وبذلك الأمن الداخلي[1].

وفي أعقاب محاولات تصدير النفط الخام بطرق غير مشروعة خاصة بعد حادثة السفينة "Morning Glory" ومحاولتها بيع وتسويق النفط الليبي خارج الأطر الرسمية لسلطة الدولة، جاء قرار مجلس الأمن رقم 2146 لسنة 2014 يدين العمليات غير

[1] عقل زياد، مرجع سابق، ص 25.

المشروعة لتهريب النفط الليبي ويشدد على الدول بعدم السماح للسفن الحاملة علمها التورط في عملية تصدير النفط خارج الأطر القانونية. كما يسمح القرار بتفتيش السفن التي تحددها اللجنة المنشأة بالخصوص في أعالي البحار[1]، إضافة إلى حق استخدامها الإجراءات اللازمة لمنع تقديم خدمات التموين أو الإمدادات المقدمة للسفن من قبل رعاياها أو انطلاقا من أراضيها لصالح تلك السفن التي تنشط في إطار غير مشروع. وفي سياق متصل بالاتجار غير المشروع بالنفط الليبي وبعد محاولات "حفتر" الاستيلاء على حقول النفط والعمل كسلطة موازية "لحكومة الوفاق الوطني"، أصدر مجلس الأمن قرار رقم 2278 لسنة 2016 الذي يؤكد فيه على أن "حكومة الوفاق الوطني" هي المسؤولة الأولى عن اتخاذ إجراءات التصدير غير المشروع للنفط الليبي مع إعطائها الصلاحيات الكاملة لتجميد طلب توريد الأسلحة إلا بإذنها وحث الدول الأعضاء التعامل مع المؤسسات الموازية المتصفة بالشرعية مع التأكيد على مسألة المنتهكين للقانون الدولي وحقوق الإنسان[2].

كما شهد عام 2015 مجموعة من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن أهمها القرار رقم 2259 في ديسمبر 2015. الذي رحب فيه المجلس بتوقيع الاتفاق السياسي الليبي – الصخيرات– والذي يدعو لتشكيل "حكومة وفاق وطني" باغتنام الفرصة التاريخية لتكون جزء من المسار السياسي لتحقيق انتقال ديمقراطي مبني على أسس متفق عليها داخليا. كما أدان القرار الأعمال الإرهابية المتبناة من طرف جماعات تنتسب لـ"داعش" معربا عن القلق البالغ عن تأثير تلك الجماعات سلبا على عمل مختلف المؤسسات والكيانات. وجاء قبل ذلك قرار رقم 2235 في 10 سبتمبر 2015 الذي يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لغاية 15 مارس 2016، مع التأكيد على الدعم الكامل لكافة الأطراف على ضرورة المضي

[1] وحدة تحليل السياسات، **التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا**، المركز العربي للأبحاث ودراسة البيانات، الدوحة، 2016، ص 35.

[2] بدر الشافعي، **إشكاليات التدخل الدولي في ليبيا**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 19 مارس 2015، ص 82.

قدما نحو الاتفاق الداخلي مع المجهودات الأممية الرامية لإيجاد حلول سياسية سلمية لإعادة الاستقرار والأمن الداخليين في ليبيا[1].

وجاء القرار رقم 2362 في 27 جوان 2017 ليمدد ولاية فريق الخبراء لغاية دعم "حكومة الوفاق" وإمداد الفريق بكل المعلومات اللازمة. والتنسيق حول الضمانات الأساسية لشراء الأسلحة والعتاد ذات الصلة والحصول عليها بطريقة آمنة. كما حث جميع الدول للتعاون مع الأمم المتحدة و"حكومة الوفاق" بما يلزم لتعزيز فرض حظر الأسلحة من جهة وتقديم الدعم السياسي للحكومة لاستكمال البناء السياسي في المرحلة الانتقالية[2]. وفي 10 أكتوبر 2017 جاء بيان من رئيس مجلس الأمن يؤيد فيه خطة عمل الأمم المتحدة لاستئناف عملية سياسية شاملة يكون زمامها في يد الليبيين، وتتولى الأمم المتحدة تسييرها وقيادتها. كما يرحب بالهدف الذي يسعى إليه الأمين العام للأمم المتحدة من دعم لعملية الانتقال بقيادة ليبية تقضي إلى إقامة حكم مستقر وتمثيلي في إطار الاتفاق السياسي الليبي الذي يظل هو الإطار الوحيد الصالح لإنهاء الأزمة السياسية وتنفيذه لا يزال أساسا لإجراء الانتخابات وإتمام عملية الانتقال السياسي.

وأكد بيان رئيس المجلس في 6 جوان 2018 على دعم شتى الجهود المبذولة لتعزيز حوار سياسي شامل بين جميع الليبيين بما في ذلك الجهود المثمرة التي بذلها دول جوار ليبيا والشركاء الدوليون والمنظمات الإقليمية. ويؤيد البيان دعوة الأمين العام للأمم المتحدة لتجميع مختلف المبادرات تحت قيادة الأمم المتحدة. من جهة أخرى رحب بيان مجلس الأمن بالأعمال التحضيرية التقنية التي تقوم بها "حكومة الوفاق" والمؤسسات الليبية بما في ذلك المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لتنظيم انتخابات وطنية ويدعو المجلس الدول الأعضاء

[1] بدر الشافعي، مرجع سابق، ص 84.

[2] قرار مجلس الأمن رقم 2486 المؤرخ في 13 سبتمبر 2019.

إلى المساهمة في بعث روح العمل بصورة بناءة في أوساط الشعب الليبي لاستكمال المسار الانتقالي[1].

كما رحب البيان بالتزام الأطراف على النحو المبين في إعلان باريس بالعمل بصورة فعالة في الإطار الزمني المحدد في الإعلان بدءا بوضع الأساس الدستوري للانتخابات واعتماد القوانين الانتخابية اللازمة[2].

وجاءت بيانات متتالية لمجلس الأمن من نفس السنة منها ما يفيد بتمديد حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا لمدة 12 شهرا وكان في 11 جوان، أما البيان الذي يليه كان في 13 سبتمبر 2018 وتعلق بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لغاية 15 سبتمبر 2019. أما البيان الأخير فكان من نفس السنة في 5 نوفمبر 2018 ليفيد لتمديد ولاية فريق الخبراء لغاية 15 فيفري 2020.

وفي سنة 2019 جاء قرار مجلس الأمن رقم 2486 بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة حتى 15 سبتمبر 2020 نظرا لما شهدته "طرابلس" من أعمال قتالية واستهداف البنى التحتية المدنية. كما رحب بالحوار الاقتصادي في ليبيا والمنطقة داعيا السلطات الليبية للتصدي للاقتصاد القائم على السلب كصرف العملة الأجنبية بمعدلات السوق السوداء مشددا على أهمية التعاون مع المؤسسات المالية الدولية. من جهة أخرى دعى البيان السلطات الليبية التحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني خاصة مع تنامي ظاهرة تهريب المهاجرين واللاجئين والاتجار بالبشر[3].

---

[1] أحمد الزروق، عبد الكريم مسعود، **إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تصارع المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية**، مجلة الدراسات السياسية، عدد ديسمبر 2021، ص 53.

[2] المرجع نفسه، ص 55.

[3] المرجع نفسه، ص 60.

أما سنة 2020 فحملت عدة قرارات لمجلس الأمن تصب في مجالات ضرورة تقديم الدعم للبعثة الأممية سواء من الداخل أو الخارج الليبي، مع التأكيد على أن تبني جميع الأطراف بما عليها من التزامات بموجب القانون الدولي الإنساني ومحاسبة المنتهكين والمتجاوزين لحقوق الإنسان. وكرر المجلس قلقه بخصوص الأنشطة التي تضر بسلامة ووحدة المؤسسات المالية الحكومية الليبية والمؤسسة الوطنية للنفط. (القرار رقم 2509 – القرار رقم 2510 – القرار رقم 2542 على التوالي).

وجاء قرار مجلس الأمن رقم 2570 لسنة 2021 ليرحب بالاتفاق المتوصل إليه في "مؤتمر برلين" لوقف إطلاق النار في أكتوبر 2020 ومعربا عن دعمه للاتفاق على إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وطنية في 24 ديسمبر 2021. على النحو المبين في خارطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي في "تونس" نوفمبر 2020. والذي أسفر أيضا عن حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة بصفتها حكومة ليبيا المكلفة بقيادة البلد لغاية الانتخابات الوطنية كما حظيت اللجنة بترحيب من مجلس الأمن الذي دعم نشاطاتها ودورها في ليبيا[1].

اتخذ مجلس الأمن قرارين اتجاه الأزمة الليبية في سنة 2022 الأول رقم 2629 والثاني رقم 2647، وتصب مضامين القرارين بالتأكيد على الالتزام القوي للمجلس بالعملية السياسية برعاية أممية وقيادة ليبية مع ترحيب بالعملية المتعلقة بتسيير المشاورات بين الليبيين لتهيئة الظروف الملائمة للانتخابات. طالبا في نفس الوقت من البعثة الأممية بتنفيذ

[1] وليد أوشيمة، **المشهد الليبي: استمرار تعقيدات الحل السياسي والعسكري**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 24 مارس 2016، ص 24.

توصياته من الناحية السياسية وكذلك فيما يتعلق بإعادة توزيع الموارد المتاحة وترتيب الأولويات وإعادة تحديد المهام[1].

كما تضمن القرار الأول تمديد ولاية البعثة الأممية لغاية 31 نوفمبر 2022. وفي سنة 2023 اتخذ مجلس الأمن في جلسته 9445 المعقودة في 19 أكتوبر من نفس السنة قرار يعرب فيه عن قلقه إزاء الاشتباكات العنيفة التي وقعت في "طرابلس" أوت 2023 وما آلت إليه الساحة الليبية من هشاشة أمنية، مع التشديد على ضرورة إحراز تقدم على المسارين السياسي والأمني. بما في ذلك مواصلة جهود اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وتعزيز دعم العملية السياسية الشاملة. كما أعاد القرار التأكيد على ضرورة منع صادرات النفط غير المشروعة والتشديد على المراقبة الدقيقة لعملية حظر توريد الأسلحة[2].

خريطة التبني التي استهدفتها العملية العسكرية الدولية

المصدر: **خريطة العمليات العسكرية في ليبيا**، تاريخ النشر: 28 ماي 2020، https://thesoufancenterarabic.org/، تاريخ الاطلاع: 31-10-2024، سا 15:37.

[1] وليد أوشيمة، مرجع سابق، 24.

[2] المرجع نفسه، ص 25.

بعد تدخل مجلس الأمن في ليبيا في إطار الحملة العسكرية الدولية واجه عدة إشكالات أثارتها القرارات المتخذة والتي كانت بمثابة الغطاء القانوني لتغطية المحددات الحقيقية للتدخل في ليبيا بعيدا عن الأهداف الإنسانية. حيث وفقا لأهداف التدخل فإنه غالبا ما تكون تلك المعلنة مغايرة للأهداف الحقيقة. وتدل المحددات الخارجية الدولية منها والإقليمية ذات تأثير عميق في زيادة احتمالات التدخل أو الحد منها وتجمع بين محددات سياسية، قانونية وقيمية وأخرى اقتصادية وعسكرية. في المقابل تغلب المصالح على باقي المحددات ومن ثم التركيز على محددات وأبعاد أخرى تتعلق بدرجة التأييد الداخلي للسياسة الخارجية والذي يعتمد على درجة الوعي في المرتبة الأولى. إضافة إلى التكلفة والأعباء المتوقعة من التدخل وكذلك كأمر أساسي تأثير أهداف التدخل في مصالح الدولة السياسية والاقتصادية والأمنية[1].

ويمكن رصد مختلف المحددات العامة للتدخل الدولي في ليبيا كالتالي:

- **محددات قانونية وأخلاقية:** وتشمل حدة الأزمة الإنسانية في ليبيا إضافة للوعي العام بالأزمة والتغطية الإعلامية ومدى تركيزها على الأبعاد الإنسانية. كما نجد عامل متعلق بصانع القرار من خلال التزامه الأخلاقي عبر الخطابات والتصريحات بالتدخل لأجل هدف إنساني.

- **محددات ذاتية أو مصلحيه:** أولها المصالح الاقتصادية والتي تتجسد في الموارد الطبيعية والأهمية الإستراتيجية لمنطقة النزاع بالنسبة للتجارة الإقليمية والدولية. وثانيها المصالح الأمنية والجيواستراتيجية والتي تتجسد في أهمية المنطقة في الأزمة من خلال أنها تشكل مصدر تهديد للدولة المتدخلة. وكذا مصدر تهديد لانتشار والصراع ومنه إفساح المجال للإرهاب الدولي كذلك نجد تضرر المصالح والعلاقات العسكرية للدولة التي تشهد أزمة مع

[1] صالح الخثلان، **بعد القذافي الطريق مازال طويلا**، مجلة العرب الدولية، العدد 1571، أفريل 2012، ص 45.

تلك المتدخلة. وتظهر التحليلات لعديد التجارب من التدخل وعدمه[1]، أنه على الرغم من حضور الحسابات القيمة والمصلحية معا بما يصعب استبعاد كلا منهما إلا أن المحددات المصلحية تبقى كشرط ضروري للتدخل. أي يصعب التدخل في غياب المصلحة حتى لو توافرت العوامل الإنسانية الأخرى كافة إذ يمكن للعوامل المصلحية وحدها أن تؤدي للتدخل تحت مسوغات إنسانية. وهو الحاصل في الحالة الليبية أين كان تركيز الدول المتدخلة في ليبيا على المصلحة الجيواستراتيجية والمصلحة الاقتصادية موازاة مع الإعلاء من قضية حماية المدنيين، وهو بدوره تعزيز لبروتوكول مسؤولية الحماية الذي يخول للمجتمع الدولي – والدول الأعضاء– مسؤولية المساعدة في حماية الشعوب من الجرائم ضد الإنسانية. وبموجب ذلك البروتوكول استطاع مجلس الأمن من سد الفجوة بين "التدخل الشرعي" وهو المبرر أخلاقيا و"التدخل القانوني" بحيث وصفت العملية العسكرية الدولية أنها غير قانونية لكن مشروعة من خلال إسقاط نظام القذافي الذي ارتكب جرائم ضد شعبه[2].

البعثات الأممية

في سياق تطور دور الأمم المتحدة لحفظ الأمن والسلم في الدولة الليبية التي تعاني من حالة التفكك والصراعات المفتوحة، جاءت بعثة الأمم المتحدة للدعم في لتعنى بمتابعة بناء الدولة ورعاية النظام السياسي الجديد الذي يتفق ومرحلة بعد الثورة. في دولة تشهد حالة من الفوضى السياسية والانزلاق الأمني وغياب دور المؤسسات العسكرية والأمنية الفاعلة. لذلك شرعت الأمم المتحدة خلال تفويض البعثة الأممية للدعم في ليبيا بناء على قرار مجلس الأمن رقم 2009 عام 2011، لدعم الجهود الوطنية لإدارة المرحلة الانتقالية وصولا لتنظيم انتخابات وتشكيل "حكومة وفاق وطني" تعنى بإعادة السيادة الوطنية وتطبيق القانون لما يجسد الوحدة الوطنية. ونص القرار على إنشاء البعثة تحت قيادة الممثل الخاص للأمين

[1] صالح الخثلان، مرجع سابق، ص 46.

[2] المرجع نفسه، ص 47.

العام لفترة أولية تمتد لثلاثة أشهر، غير أن الفترات الانتقالية المضطربة التي مرت بها ليبيا اضطرت مجلس الأمن لإصدار قرارات لاحقة. والتي تفيد تمديد عمل البعثة لفترات أطول على مدار السنوات من 2011 إلى غاية آخر تمديد جاء بناء على قرار مجلس الأمن رقم 2702 الصادر في 30 أكتوبر 2023 والذي يمدد عمل البعثة لغاية 31 أكتوبر 2024[1].

وتمارس البعثة دورها في دعم ليبيا ومعالجة الانقسامات وتنامي حدة الصراع من خلال الاختصاص في العمل والذي تم تقسيمه حسب الدوائر التالية:

1- **دائرة الشؤون السياسية:** وتحتل مكان الصدارة في عمل البعثة من خلال إعطاء الأولوية لاستمرار الانتقال السياسي في ليبيا نحو تحقيق أسس ديمقراطية. بما في ذلك تقديم الدعم لتحقيق المصالحة الوطنية والاتفاق على صياغة دستور ليبي جديد، مع توفير المشورة والدعم الفني للمؤسسات الليبية الرئيسية. كما تقوم البعثة في هذا الصدد برصد التطورات السياسية الداخلية والإقليمية التي تؤثر على العملية السياسية في ليبيا ووضعها في شكل تقارير أممية.

كما قامت البعثة بمراقبة جهود الهيئات الرسمية الرامية لتنظيم انتخابات التي تعد ركيزة الانتقال الديمقراطي. بما في ذلك مرافقة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات خلال انتخابات المؤتمر الوطني العام في 2012، وانتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور في 20 فيفري 2014 إضافة إلى انتخابات مجلس النواب[2].

2-**دائرة حقوق الإنسان وسيادة القانون:** تعمل هذه الدائرة بشكل وثيق مع النظام القضائي والنيابة العامة لفرض سيادة القانون، كما تصدر هذه الفئة تقارير ترصد أوضاع

[1] أحمد مصطفى فتحي عرابي، **دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والإخفاقات**، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 16، العدد15، أفريل 2022، ص ص 402-403.

[2] المرجع نفسه، ص 403.

حقوق الإنسان كالتقرير حول محاكمة 37 عضو في نظام "القذافي" في 21 فيفري 2017. كما تعقد الدائرة ندوات وورشات عمل لتعزيز القدرات للنظراء والوطنيين[1].

3-**دائرة المؤسسات الأمنية:** وتلقب رسميا بالشعبة الاستشارية والتنسيقية لشؤون قطاع الأمن وعملت على نطاق واسع لتطوير هيكلة الأمن الوطني وبناء القدرات في مجالات الشرطة والدفاع. وعقب 2014 رافقت هذه الدائرة "حكومة الوفاق الوطني" داعمة إياها في تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي. كما كان للدائرة الأمنية حد الوساطة بين الجهات الحكومية وغير الحكومية الفاعلة والمشاركة في مكافحة انتشار الأسلحة إضافة إلى فتح ممرات إنسانية آمنة[2].

4-**قسم تمكين المرأة:** أصدر مجلس الأمن في قراراته توصيات بتمكين المرأة من المشاركة السياسية وتعزيز دورها في حوار السلام الليبي، من خلال جهود الوساطة والمساعي الحميدة للبعثة. كما توفر هذه الدائرة مساحة آمنة لليبيات الناشطة ضمن منظمات المجتمع المدني.

5-**شعبية الإعلام:** ترصد البعثة عن طريق اللقاءات الصحفية مع كبار المسؤولين أحدث المعلومات حول آخر التطورات فيما يتعلق بليبيا، بحسب الولاية الموكلة إليها من مجلس الأمن. كما تشرف على نشر التوعية مع الشباب الليبي لتعزيز مساعي المصالحة الوطنية[3].

[1] معمر فيصل خولي، **الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني**، (د.ط)، العربي للنسر والتوزيع، القاهرة، (د.ت)، ص 60.

[2] أحمد مصطفى فتحي عرابي، مرجع سابق، ص 415.

[3] معمر فيصل خولي، مرجع سابق، ص 66.

مساعي البعثة الأممية لدعم استقرار الدولة الليبية

عملت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في المجال الإنساني طوال الفترة الانتقالية التي اتصفت بالاضطراب. ويأتي تعاون البعثة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مقدمة المجهودات المبذولة، حيث قدمت الدعم للجهود الرامية لمناهضة الاحتجاز التعسفي والتعذيب، بما في ذلك رصد مراكز الاحتجاز وتقديم الخبرات والاستشارات حول الإصلاحات القضائية للحد من الانتهاكات التي تضر بالوضع الإنساني الليبي.

في 2013 قدمت البعثة الأممية للدعم في ليبيا تقرير يصف الجانب الإنساني في ليبيا مبرزا أوجه الاقتتال وأنواع التعذيب. وتمكنت البعثة من توثيق عدة حالات للوفاة في مراكز الاحتجاز الخاضعة للسيطرة الاسمية للحكومة والسيطرة الفعلية للكتائب المسلحة وتلك الحالات كانت جراء التعذيب أثناء الاحتجاز. وبناء على ذلك قامت البعثة بعدة زيارات لمراكز احتجاز المساجين بالتنسيق مع المجتمع المدني. واقترحت تسليم دائرة مراكز الاحتجاز لضباط الشرطة القضائية المدربين وعلى خبرة كافية للتعامل مع المحتجزين ما يسفر عن تحسن في الظروف ومعاملة أفضل ترقى بالوضع الإنساني للمحتجزين[1].

كما أوجبت البعثة على السلطات الليبية معاملة الأشخاص المعتقلين بصورة تتلاءم وحقوق الإنسان أو تسليمهم للنظام القضائي. مطالبة الجماعات المسلحة إعطاء معلومات تفصيلية عن مصير الأشخاص المحتجزين لديهم وإبلاغ الأسر بمصيرهم وأماكن تواجدهم. وهو الأمر الذي يدعو بضرورة استئناف بناء مؤسسات الدولة في أسرع وقت ممكن وعلى وجه الخصوص مؤسسات إنفاذ القانون ومنظومة العدالة بصفة عامة[2].

[1] محمد العربي منار، **التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية**، الحوار المتمدن، العدد 4080، تاريخ النشر: 02-05-2013، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp، تاريخ الاطلاع: 18-10-2023، سا 12:18.

[2] أحمد مصطفى فتحي عرابي، مرجع سابق، ص 415- 471.

وناشدت البعثة في إطار عملها جميع أطراف النزاع لوقف الأعمال العدائية المسلحة وحماية المدنيين من انتهاكات القانون الدولي الإنساني، كما وجهت نداء لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لدعم المجهودات الرامية للانخراط في حوار سياسي يشمل جميع الفرقاء والسعي لبناء دولة قانون واحترام حقوق الإنسان. كما وجهت عدة تحذيرات شديدة اللهجة للسلطات الليبية لمحاسبة جميع الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة وبالأخص الأفعال التي قد ترقى لجرائم حرب بما في ذلك الاختفاء القسري والاغتيالات والهجمات العشوائية.

كما رصدت البعثة الانتهاكات الإنسانية الموجهة ضد المرأة بالوقوف على حوادث العنف خاصة أثناء التحضير لانتخابات فيفري 2014. أين تعرضت المرشحات لتهديدات وهجمات الأمر الذي ساهم في عزوف المرأة الليبية عن الترشح والانخراط في الحياة السياسية. وكمثال على ذلك اغتيال "فريحة البرقاوي" عضو سابق في المؤتمر الوطني العام في "درنة"، وبناء على ذلك قامت البعثة باتصال منظم مع الأفراد والجمعيات المدافعة عن حقوق المرأة لتنظيم ندوات لتعزيز بناء قدرات النساء الليبيات والتشجيع المستمر لانخراط في الحياة السياسية[1].

من جهة أخرى عملت البعثة على التعريف بوضع المهاجرين والمشردين داخليا ورصد صور سوء المعاملة والعنف الجسدي والتعذيب والحرمان من حقوقهم، لتصل الحد لدرجة الاتجار بالبشر على أيدي المهربين وعناصر الجماعات المسلحة. وبناء على تقارير البعثة زادت الصلة أبلغت المنظمة الدولية للهجرة مجلس الأمن بضرورة تكليف محكمة العدل الدولية فتح تحقيق لمحاكمة الفاعلين في الجرائم ذات الصلة.

[1] عادل حمزة عثمان، **الأمم المتحدة والموقف من عمليات التدخل الإنساني: دراسة سياسية قانونية**، المجلة السياسية والدولية، العدد 22، جامعة المستنصرية، العراق، 2012، ص 08.

موازاة مع عملها الإنساني اعتمدت البعثة الأممية في ليبيا عدة آليات للبحث عن استقرار الوضع ودفع المرحلة الانتقالية للمسار الإيجاب، منها الوساطة والمساعي الحميدة ويرتكز الدور الرئيسي للبعثة في دور مبعوثي الأمم المتحدة الذين ترأسوا البعثة كل جاء حسب الظروف اللازمة لذلك[1].

1- فترة عمل "إيان مارتن"

كلف "مارتن" كأول مبعوث أممي في ليبيا في سبتمبر 2011، وهو الانجليزي المتخصص في شؤون حقوق الإنسان وهو ما انعكس على طبيعة نشاطه في ليبيا. حيث تميزت فترة عمله بالتركيز على الجانب الإنساني بعيدا عن الخوض في مسألة التسوية السياسية، رغم توجيهات مجلس الأمن بأن ترافق البعثة نشاط السلطات الليبية في تحديد استراتيجياتها لبناء السلام وإعادة بناء ليبيا بعد أشهر من قتال الجماعات المسلحة ضد الجيش الليبي. غير أن "مارتن" كان منحازا للعمل مع المجلس الانتقالي وكانت اتصالاته مقتصرة عليه على اعتبار أنه نال الشرعية الدولية وكانت النقاشات قائمة على بناء الشرطة والمؤسسات الرسمية. وخلال فترة عمله التي انتهت في أكتوبر 2012[2].

2-عهدة "طارق متري"

أوكلت الأمم المتحدة للسياسي والأكاديمي اللبناني تمثيل الأمين العام كرئيس البعثة في أوت 2012 ودامت فترة عمله ما يقارب سنتين. قام خلالها "متري" إجراء عدة مباحثات مع جميع الأطراف غير أنها فشلت في توفير الأجواء لإجراء حوار وطني والتحول نحو تحقيق دولة ديمقراطية. وذلك راجع إلى الحرب التي اندلعت في "طرابلس وبنغاري" عبر "عملية

---

[1] عادل حمزة عثمان، مرجع سابق، ص 09.

[2] خدر الشكالي، **التدخل الإنساني من قبل منظمة الأمم المتحدة: ليبيا أنموذجا**، http://www.doxalo.com/aar-meqalat/6622، تاريخ الاطلاع: 20-10-2023، سا 12:36.

الكرامة" و"عملية الفجر" وفشلت مجهوداته في احتواء الفرقاء الليبيين وإقناع النخب السياسية بالتسوية. وعمل "متري" من خلال إستراتيجية ترتكز على بناء الدولة على صعيد الالتزامات السياسية والأمنية. غير أن الظروف القائمة حالت دون ذلك والتي تمثلت في تعاظم قوة ونفوذ الأقاليم الليبية وتنامي ظاهرة التشدد القبلي والمشاكل المتعلقة بالثوار ونفوذهم إضافة إلى تعاظم دور الإسلاميين. أما خارجيا كانت التدخلات الأجنبية بدأت تشكل خطرا أمنيا عقد من سيرورة الأحداث في ليبيا وانتهت مهمته في جويلية 2014 بعد توجيه تهديدات بالقتل لبعثة الأمم المتحدة وضرورة إجلائها[1].

3-" برناردنيو ليون" واتفاق الصخيرات

جاءت مهمة الدبلوماسي الإسباني بداية من الفاتح من سبتمبر 2014 في ظل ظروف صعبة احتدم فيها الصراع بين الأطراف الليبية. إضافة إلى تسلط الميليشيات المسلحة وسيطرة التنظيمات الإرهابية على مواقع حيوية. وعمل "برناردنيو" على دعم فكرة ضرورة وجود حوار دبلوماسي قائم على الوساطة والنقاش لمعالجة أزمة الانهيار السياسي وذلك في إطار حوار وطني.

انخرطت البعثة في عملية الوساطة عبر عدة اجتماعات بين الميليشيات الشرقية والغربية ومع "حفتر" بشكل خاص دون الوصول لاتفاق يجمع الطرفين. بعدها تمكن "ليون" من إقناع برلمانيين من المؤتمر الوطني المنتهية صلاحيته و"برلمان طبرق" بالاجتماع في "غدامس" أقصى الغرب الليبي كخطوة أولى لجلسات الحوار بعدها عقد المتحاورون جلستين في جانفي 2015 في "جنيف". وفي مارس من نفس السنة كان هناك حوار غير مباشر بقيادة "ليون."

[1] خدر الشكالي، **التدخل الإنساني من قبل منظمة الأمم المتحدة: ليبيا أنموذجا**، http://www.doxalo.com/aar-meqalat/6622، تاريخ الاطلاع: 20-10-2023، سا 12:36.

إضافة إلى حوار آخر بـ"الجزائر" وبذلك تم طرح مساحة للحوار بين نواب البرلمان الليبي بعدها نجح "ليون" في توقيع الاتفاق السياسي "الصخيرات" في 2015. وكان ذلك بعد مفاوضات عديدة غير أنه مع انتهاء مهمته واجه عدة انتقادات واتهامات تفيد بأنه أرسى في هذا الاتفاق تقسيمات تجعل التسوية السياسية للأزمة صعبة التحقيق[1].

4- "مارتن كوبلر"

عينت الأمم المتحدة الدبلوماسي "كوبلر" الألماني الجنسية على رأس البعثة وأوكلت له مهمة محددة وهي تطبيق اتفاق الصخيرات. إلا أن تقديرات الأمم المتحدة حول الوضع الليبي وسعيها لتشكيل مجلس رئاسي كان سببا في إخفاق مهمة "كوبلر"، وذلك بسبب تنامي الصراعات الجهوية والقبلية وطبيعة المجتمع الليبي الذي يعتبر القبيلة مرجعا لتحركاته السياسية. وبذلك فشل المبعوث الأممي في أن يكون على مسافة واحدة من أطراف النزاع. انتهت مهمته في 21 جوان 2017[2].

5-"غسان سلامة"

عرفت فترة عمله التي بدأت في سبتمبر 2017 تقدما ملحوظا في ملفات المصالحة والحوار بين الأطراف الليبية والقبائل. كما نجح في إجراء تعديل على اتفاق الصخيرات ليصبح أكثر قبولا لدى الفرقاء الليبيين (المادة 8 المتعلقة بالسيادة على السلطة العسكرية)، وعمل على عقد مؤتمر ليبي جامع للأطراف الليبية إلا أن العملية العسكرية اتجاه العاصمة "طرابلس" أفسدت ما كان يطمح إليه "غسان سلامة" من إجراء انتخابات سياسية ورئاسية. بعد "مؤتمر برلين" عمل "سلامة" على تشكيل لجان عسكرية واقتصادية وتأكيد وقف إطلاق النار إلا أن

---

[1] خدر الشكالي، **التدخل الإنساني من قبل منظمة الأمم المتحدة: ليبيا أنموذجا**، http://www.doxalo.com/aar-meqalat/6622، تاريخ الاطلاع: 20-10-2023، سا 12:36.

[2] عائشة سالمي، **مسؤولية الحماية الدولية وازدواجية المعايير، ليبيا أنموذجا**، مجلة إسلام للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 03، العدد02، ص 32.

خروقات وقف إطلاق النار وتعقيد المشهد الليبي من خلال التدخل التركي واستفحال المنظمات الإرهابية والمرتزقة أدت بالمبعوث الأممي بتقديم استقالته وأرجع ذلك لأسباب صحية تعيق تأدية مهامه التي اعتبرها صعبة ومعقدة[1].

6-" ستيفاني توركو وليامز"

وهي خبيرة الشؤون العربية والشرق الأوسط وسبق لها أن شغلت منصب كبير المستشارين لشؤون "سوريا" ومديرا لمكتب المغرب العربي وتم تعيينها كرئيسة بالنيابة لبعثة الأمم المتحدة إلى أن يتم اختيار وتعيين مبعوث جديد[2].

7-**"بان كوبيتش"**

بعد استقالة المبعوث البلغاري "نيكولاي ملادنيوف" بعد أسبوع من تعيينه لأسباب شخصية وعائلية، وافق مجلس الأمة على تعيين "كوبيتش" في 18 جانفي 2021 كمبعوث أممي والذي اتخذ "جنيف" مقرا له. وعمل على تقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية لمحاولة الوصول لحل سياسي شامل ودعم وقف إطلاق النار وتأكيد انسحاب المرتزقة. وبعد تمديد مدة بعثته حتى 2022 ونقل منصبه لـ"طرابلس" قدم استقالته لرفض الإقامة في ليبيا

[1] حسين حمدي، محمد همام، **تأثير تدويل الأزمة الليبية في مستقبل الأزمة لتسوية السياسية**، مجلة العلوم السياسية، العدد 65، 2023، http://doi.org/1030907/jcopolicy.vi65.522، تاريخ الاطلاع: 15-12-2023، سا 12:46.

[2] حسين حمدي، محمد همام، **تأثير تدويل الأزمة الليبية في مستقبل الأزمة لتسوية السياسية**، مجلة العلوم السياسية، العدد 65، 2023، http://doi.org/1030907/jcopolicy.vi65.522، تاريخ الاطلاع: 15-12-2023، سا 12:46.

وهو ما أثار سخطا دوليا وانتقادات وجهت له بأنه لا يمكن له المشاركة الفعالة في إيجاد تسوية دون مشاركة ميدانية واقعية لتطورات الأحداث في ليبيا[1].

8-"ريزدون زينينغا"

جاء خلفا "لكوبيتش" ولديه خبرة واسعة في دعم العمليات السياسية والوساطة. وتعتبر مبادرة إعلان المستشارة الخاصة للأمين العام بشأن ليبيا "ويليامز" الخطوة الأبرز في عهدته. كان ذلك في 3 مارس 2022 حول تشكيل لجنة مشتركة مؤلفة من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، تهدف تحديد قاعدة دستورية لإجراء انتخابات بمعالم واضحة وجداول زمنية معينة وعلى إثر ذلك استضافت القاهرة جولة حوار بين المجلسين في 13 أفريل 2022[2].

9-"عبد الله باتيلي"

سياسي سنغالي تم تعيينه ممثلا خاصا للأمين العام للأمم المتحدة في سبتمبر 2022 بعد أن شغل منصب الخبير الأممي المستقل لمراجعة الإستراتيجية لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا 2021. وفي إحاطته أمام مجلس الأمن الدولي في 27 فيفري 2023 أعلن عن خريطة مبادرة جديدة لحل الأزمة الليبية من خلال تمهيد الطريق نحو الانتخابات. وأوضح أنه بصدد تشكيل لجنة توجيهية تنطوي على فريق رفيع المستوى تتولى الدفع نحو التوافق بشأن الأمور الخاصة بإنجاز انتخابات شاملة خلال 2023. وذلك مع تأمين العملية

[1] عبد العزيز الوصلي، **بعثة أممية تحلو الأخرى على ليبيا- مراحل انتقالية متواصلة واستقرار مؤجل-**، دراسات الجزيرة، تاريخ النشر: 03-08-2022، http://www.aljazeera.net/politics/2022، تاريخ الاطلاع: 17-12-2023، سا 12:51.

[2] رامي التلغ، **المبعوثون الأمميون إلى ليبيا: تسع سنوات من التعثر المتواصل**، بوابة إفريقيا الإخبارية، تاريخ النشر: 11-11-2020، http://www.afrigatenews.net/article، تاريخ الاطلاع: 09-11-2023، سا 12:12.

الانتخابية والتوصل لقاعدة دستورية شاملة. قوبلت المبادرة برفض من مجلس النواب وانقسام داخل مجلس الدولة بينما دعمها المجلس الرئاسي[1].

بعد فيضان "درنة" والخسائر الجسيمة اتهمت عدة أطراف ليبية داخلية تركيز "باتيلي" على عملية إعادة الأعمار بدلا من انشغاله بإيجاد حل للانسداد السياسي والفشل في إجراء انتخابات تبرز عن حكومة توافقية. من جهته المبعوث الأممي حذر من استغلال الوضع في إطار التنافس الإقليمي والدولي وطرح مبادرات فردية تعبر عن مصلحة قومية للأطراف المتدخلة بدلا من العمل الجماعي التضامني الذي من شأنه خدمة مصلحة ليبيا. سياسيا لم تنجح مجهودات "باتيلي" في إيجاد مخرج للأزمة الليبية وأرجع المبعوث الأممي ذلك إلى أن الزعماء الرئيسيين في ليبيا، في تحد معتمد للجهود الدولية لإحلال السلام والعمل على تأخير الانتخابات بشكل دائم محذرا أيضا أن ليبيا صارت ساحة للتنافس بين الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية[2].

لقد أعطيت البعثة الأممية للدعم في ليبيا عديد الصلاحيات الواسعة، وعلى الرغم من ذلك لم يتضح وجود إستراتيجية للبعثة تجاه المتطلبات الفعلية لبناء الدولة والعمل على توحيد عمل الهيئات والتنظيمات الليبية- الليبية. وحتى بالنسبة لاستراتيجيات البعثة المعلنة فهي تعبر عن طرح الرؤى للحل السياسي في ظل تناقضات الرؤى الداخلية حول شكل النظام وكيفية الانتقال نحو تحقيق دولة ديمقراطية فضلا عن عدم وضوح أفق لاستقرار الدستوري. وبذلك نجد أن أهم انجازات المبعوثين الأمميين تمثل في التقليل من تفاقم الأزمة والمساعدة

[1] رامي التلغ، **المبعوثون الأمميون إلى ليبيا: تسع سنوات من التعثر المتواصل**، بوابة إفريقيا الإخبارية، تاريخ النشر: 11-11-2020، http://www.afrigatenews.net/article، تاريخ الاطلاع: 09-11-2023، سا 12:12.

[2] دراسات الجزيرة، **خارطة طريق جديدة: هل تنجح مبادرة باتيلي في وضع حد للأزمة الليبية**، تاريخ النشر: 11-03-2023، http://www.alkazeera.net.studies/2023، تاريخ الاطلاع: 22-11-2023، سا 13:18.

على جمع الأطراف للحوار كلن دون التوصل لمخرج لها وذلك راجع لتعقيدات الأزمة وتعدد الفواعل[1].

المبحث الثالث: تداعيات الاستقطاب الدولي للمعطى القبلي في استمرارية الأزمة الليبية

شكلت البيئة السياسية الليبية التي يطبعها الجمود والانهيار والبنية العسكرية التي يميزها توغل الميليشيات والدعم الإقليمي لها الفرصة الكبرى للعب أدوار متفاوتة في الملف، كل حسب طبيعة علاقاته بالنظام السابق وحسب درجة انخراطه في الشأن الليبي. وذلك حسب طبيعة المصالح الإستراتيجية للقوى الكبرى. غير أن المتفق عليه هو اعتبار ليبيا منطقة نفوذ استراتيجي تسمح بالتوغل نحو الداخل الإفريقي وإدارة أزمات الشرق الأوسط وكذلك مورد اقتصادي يزخر بالموارد الطاقوية ذات الجودة من حيث النوع ونقص التكلفة ومن حيث النقل والتسويق. يعتبر الملف الليبي محل تنافس بين "أمريكا وروسيا" لبسط النفوذ والسيطرة أكثر على الموارد النفطية وتعزيز التواجد في المنطقة بينما تقف "الصين" موقف الحياد وتغليب مصالحها الاقتصادية على باقي المجالات.

المطلب الأول: مظاهر التدخل الأمريكي في إطار التنافس الدولي لإدارة الأزمة الليبية

يغلب على سمات السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه المنطقة العربية العمل على تحقيق مصالحها من خلال الهيمنة والنفوذ على مصادر النفط والغاز والحفاظ على أمن إسرائيل، أكثر من اهتمامها في واقع الأمر بالقيم والمثل الديمقراطية المتمثلة في دعم الشعوب وتحقيق مطالبها. ونتيجة لاستمرار الانتفاضات الشعبية وما نتج عنها من تداعيات

[1] دراسات الجزيرة، **خارطة طريق جديدة: هل تنجح مبادرة باتيلي في وضع حد للأزمة الليبية**، تاريخ النشر: 11-03-2023، http://www.alkazeera.net.studies/2023، تاريخ الاطلاع: 22-11-2023، سا 13:18.

اتجهت أمريكا للوقوف في صف الداعمين لتلك الانتفاضات بما لا يتعارض مع المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة[1].

في بداية الأمر تميز الموقف الأمريكي بالتريث وعدم الاندفاع استنادا لتبعات تدخلاتها السابقة في "أفغانستان، العراق، والصومال" وتجنب إعادة التجربة في ليبيا. فالموقف الأمريكي حكمته ثلاثة توجيهات، الأول يتعلق بسعي "أمريكا" لبسط النفوذ على موارد الطاقة في العالم بما في ذلك النفط الليبي الذي يتميز بالجودة والوفرة نسبيا، إضافة إلى القرب من أكبر مناطق الاستهلاك ويتعلق الأمر بـ"أوروبا وأمريكا". إضافة لبعده عن مناطق التوترات والتجاذبات فيما يتعلق طرق نقله. أما الاتجاه الثاني فعبرت عنه وزارة الدفاع الأمريكية التي لا تريد التورط في حرب أخرى تستنزف مواردها المالية والعسكرية، ولو كانت في صالح شركات النفط خوفا من أي انزلاق تؤدي بـ"أمريكا" لإعادة تجربة "العراق، الصومال وأفغانستان". أما الاتجاه الثالث فيعبر عن تأثير الساسة الأمريكيين أو بما يسمون بصقور الإدارة الأمريكية على صانع القرار. وفي نفس السياق نشرت جريدة "Newyork times" بأن وزيرة الخارجية "كلنتون" في عهد "أوباما" كانت الداعم الأكبر لمشاركة "أمريكا" في الحملة العسكرية ضد ليبيا[2].

على الرغم من أن ليبيا تشكل مجموعة أهداف ومصالح بالنسبة لـ"واشنطن" كتأمين تدفق النفط والهيمنة الأمريكية على مصادره، الاستثمارات الاقتصادية إضافة لمكافحة الإرهاب. اضافة لاعتبار ليبيا نقطة ارتباط جيواستراتيجي مع مصالح "أمريكا" وحلفائها الأوروبيين في منطقتي الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا، إلا أن الولايات المتحدة لم تتمكن من

[1] الحبيب الأسود، **مبادرة أممية جديدة لتجاوز المأزق السياسي في ليبيا**، مجلة العرب، تاريخ النشر: 11-15-2023، http://www.dlarab.co.uk، تاريخ الاطلاع: 10-12-2023، سا 13:28.

[2] الحبيب الأسود، **مبادرة أممية جديدة لتجاوز المأزق السياسي في ليبيا**، مجلة العرب، تاريخ النشر: 11-15-2023، http://www.dlarab.co.uk، تاريخ الاطلاع: 10-12-2023، سا 13:28.

توطيد المصالح على غرار نظرائها الأوروبيين. ويرجع ذلك بالإرث العدائي والأزمات بين البلدين إبان فترة حكم "القذافي" ورغم التوافق في العهد الذي سبق سقوط "القذافي" كتسوية "لوكيربي" والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والتخلي عن البرنامج النووي واستئناف العلاقات الدبلوماسية والتجارية. فإن كل ذلك لم يعزز النفوذ الأمريكي في ليبيا[1].

جسدت إدارة "أوباما" ما يعرف بإستراتيجية "القيادة من الخلف" خلال الحملة العسكرية لإسقاط نظام "القذافي" تاركة قيادة العملية لكل من "فرنسا وبريطانيا" ومع ذلك تعرض هذا التدخل لمعارضة من مجلس النواب الأمريكي.

وبعد سقوط "القذافي" وما صاحبه من فوضى وانتشار السلام والميليشيات مارست أمريكا "عزوفا نسبيا" عن الشأن الليبي. بما يشمل مشروعاتها في تدريب قوة عسكرية ليبية خشية أن يتم استغلالها من قبل أحد الأطراف. لكن بعد تعرض القنصلية الأمريكية للهجوم في سبتمبر 2012 ومقتل السفير الأمريكي تعرضت إدارة "أوباما" لانتقادات واسعة من جانب الرأي العام الأمريكي، ما دفعها لإعادة التدخل وإعطاء الأولوية لمكافحة الإرهاب. وعلى أثر ذلك تدخلت القوات الأمريكية عبر عمليات خاصة وللقبض على متهمين بالإرهاب لمحاكمتهم في "أمريكا" كما كان حال مع "أبو أنس الليبي" في 2013 و"أحمد أبو حكالة" في 2014[2].

وازدادت أهمية الدور الأمريكي لمواجهة الإرهاب وتنامي الظاهرة خاصة في "سرت" مع ظهور تنظيم "داعش" في 2015، دفعت "أمريكا" بقيادة القوات الأمريكية في إفريقيا

[1] **شهادات 50 شخصية أمريكية وليبية، كواليس التدخل الغربي أثناء الثورة**، بوابة الوسط، تاريخ النشر: 31-12-2016، http://alwasat.ly/at/news/libya/98161، تاريخ الاطلاع: 22-04-2023، سا 13:40.

[2] خالد حنفي علي، **ما الذي تريده الولايات المتحدة من الأزمة الليبية**، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، تاريخ النشر: 17-06-2019، http://eass.com.eg/6109/، تاريخ الاطلاع: 20-12-2023، سا 13:48.

"أفريكيوم" كقوة رئيسية لـ"أمريكا" للتعامل مع تطورات الصراع الليبي، حيث شاركت عبر ضربات جوية في 2016 لمكافحة "داعش" داعمة "حكومة الوفاق" في ذلك. وبعد هزيمة "داعش" في "سرت" مددت "واشنطن" عملياتها في مناطق أخرى في جنوب وغرب ليبيا لاستهداف قيادات إرهابية، وهو الأمر الذي استدعى صياغة علاقات أمنية مع "حكومة الوفاق" بقيادة "السراج". وبعد اتفاق الصخيرات وتعثر تطبيق مخرجاته دعمت "أمريكا" الدور الأممي في التسوية السياسية للأزمة دون أن تميل لأي طرف من أطراف الأزمة. بموازاة ذلك لم يكن هناك موقف واضح اتجاه التشدد الميداني للجيش الوطني الليبي للسيطرة على "مغازي" فضلا عن منطقة الهلال النفطي[1].

مع مجيء "ترامب" للبيت الأبيض غلبت السمات الشخصية الاقتصادية عليه وانتقاده بشدة إنفاق "أوباما" مليار دولار على "حملة الناتو"، إلا أنه استمر في الإستراتيجية العامة للسياسة الأمريكية عبر تقليص تورطها في الشأن الليبي كجزء من توجه عام تجاه الشرق الأوسط. وتركز تدخل الولايات المتحدة في ليبيا إبان فترة "ترامب" على أمرين الأول يتعلق بأولوية مكافحة الإرهاب التي يقودها "الأفريكوم" في ليبيا أما الآخر فتمثل في جعل الإجراءات النفطية تابعة لـ"حكومة الوفاق" حتى مع سيطرة الجيش الليبي على الهلال النفطي[2].

ظلت "أمريكا" على النهج البراغماتي التوازني بين أطراف الأزمة سواء "حكومة الوفاق" وحلفائها في غرب ليبيا أو الجيش الوطني وحلفائه في شرق ليبيا. مؤكدة على التسوية السياسية في ليبيا وأنها تتطلب مشاركة كل من "حفتر والسراج". وكتأكيد على هذا الدور وفي لقاء مشترك بين "ترامب" ورئيس الوزراء الإيطالي أفريل 2017 أكد "ترامب" أنه لا يرى دورا

[1] وليد أرثيمة، **المشهد الليبي واستمرار تعقيدات الحل السياسي والعسكري**، (د.ط)، مركز دراسات الجزيرة، قطر، مارس 2016، ص 45.

[2] المرجع نفسه، ص ص 49-50.

"أمريكا" في ليبيا والمسألة لا تتعدى مكافحة الإرهاب. وبدت حينها الرسالة صادمة لـ"روما" التي عولت على "أمريكا" لدعم سياساتها في مواجهة التمدد الفرنسي في ليبيا.

تجسيدا لرؤية إدارة "ترامب" أكد في لقائه مع "فايز السراج" ديسمبر 2017 على دعم المسار السياسي وإيجاد تسوية سياسية مع التأكيد على عدم فسح المجال لتنظيم "داعش" في أن يستغل الانقسام الداخلي في زيادة نشاط العمليات الإرهابية. ولم يكن تعيين الأمريكية "ستيفاني ويليامز" نائبة للمبعوث الأممي "غسان سلامة" في جوان 2018 مؤشرا على تزايد الانخراط الأمريكي في ليبيا، وذلك في ظل خلل توازنات القوى بين الجيش الليبي و"حكومة الوفاق". كما بدت خلال المشاركة الأمريكية في الاجتماعات التي قادتها "فرنسا وإيطاليا" في 2018 للتوصل لاتفاق داخلي ليبي منخفضة المستوى[1]...

واعتبارا من النصف الثاني من عام 2019 عرفت السياسة الأمريكية تغييرا اتجاه تطورات الأزمة الليبية أين اصطفت مع قوات "حفتر"، حيث بني هذا الاتجاه على رؤية موازين القوى في الصراع الليبي حيث تقدم الجيش الليبي من الشرق ليسيطر على منطقة الجنوب كاملة في بداية 2019. بينما كانت "حكومة الوفاق" تعاني من هشاشة انعكست ميدانيا على عدم قدرتها السيطرة على ميليشيات العاصمة المتنازعة بما سمح بظهور بؤر داعشية. وهو الأمر الذي أعطى للقيادة الأمريكية على رأسها "ترامب" بأنه يمكن الاعتماد على قوة الجيش الليبي كقوة مركزية في مكافحة تهديدات الإرهاب والميليشيات. وكان الاتصال الهاتفي بين "ترامب وحفتر" منتصف أفريل 2019 والذي أعلنه البيت الأبيض تجسيدا لموقف أمريكا الجديد. في ظل مؤشرات لتوطن الإرهابيين في الجنوب الليبي المرتبط بمصالح الولايات المتحدة في الساحل الإفريقي، وعلى جانب آخر يعتبر سيطرة قوات "حفتر" على غالبية مناطق النفط خاصة حقلي "الفيل والشرارة" (قدرة إنتاجها ثلثي النفط الليبي)

[1] بدر شافعي، **إشكاليات التدخل الدولي في ليبيا**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، مارس 2017، ص 95.

يشكل دعم للمصالح الليبية للحفاظ على مستوى أسعار النفط العالمية وذلك عبر تأمين تدفق النفط الليبي للأسواق العالمية[1].

ويمكن اعتبار خطوة "ترامب" في مضمونها أنها ارتكزت على "حفتر" الذي ترى فيه "أمريكا" أنه قادر على السيطرة أمنيا على أجزاء كبيرة من ليبيا والمؤسسة المركزية المتمثلة في الجيش الوطني. والتي تحتكر الوظيفة الأمنية بما يمكن حماية مصالح "أمريكا"، وجاءت هذه التحركات بعد جهود كل من "مصر السعودية الإمارات" . والتي أكدت للإدارة الأمريكية وأقنعت "ترامب" بعد حملة مناورات واتصالات هاتفية بأن الجيش الوطني الليبي يسعى لبناء الدولة الوطنية واستعادة الاستقرار في ليبيا. حيث تتفق مع الأطراف في مكافحة الإرهاب والتطرف في المنطقة. غير أن هذه المبادرة من "ترامب" تلقت معارضة سواء من داخل الإدارة الأمريكية أو حتى من المؤسسات الأمريكية وهذا راجع حسب آراء المحللين إلى ضغط اللوبيات في "واشنطن"، فحسب "موقع بوليتيكو الأمريكي" فإن "حكومة الوفاق" تعاقدت مع "شركة ميركوري" للشؤون العامة لمدة عام بعقد تصل قيمته إلى مليوني دولار[2]. لنجد أن وزارة الخارجية الأمريكية تعارض موقف "ترامب" وتؤكد على أنه لا حلول عسكرية للأزمة. كما دعمت الوزارة في نفس الوقت لوقف إطلاق النار في "طرابلس". في حين بعث أعضاء من الحزبين الجمهوري والديمقراطي بلجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب برسالة لوزارة الخارجية تحثها على ضرورة تعزيز الدور الأمريكي في التسوية السلمية.

---

[1] خالد خميس السجاني، **الولايات المتحدة والأزمة الليبية: كيف تغيرت المواقف مع تعاقب الإدارات؟**، مجلة السياسة الدولية، تاريخ النشر: 18-08-2022، http://www.siyassa.org.eg/news/18343، تاريخ الاطلاع: 02-11-2023، سا 14:02.

[2] خالد خميس السجاني، **الولايات المتحدة والأزمة الليبية: كيف تغيرت المواقف مع تعاقب الإدارات؟**، مجلة السياسة الدولية، تاريخ النشر: 18-08-2022، http://www.siyassa.org.eg/news/18343، تاريخ الاطلاع: 02-11-2023، سا 14:02.

بعد وصول "جو بايدن" للبيت الأبيض، ومع تزايد النفوذ الروسي والتركي في الأزمة الليبية انتهج "بايدن" إستراتيجية جديدة للتعامل مع الملف الليبي. حيث طالبت الولايات المتحدة في موقف حازم كل من "روسيا وتركيا" سحب قواتهما من ليبيا بما يشمل المرتزقة وذلك في جانفي 2021. كما أطلقت تحذيراتها للميليشيات المسيطرة على الغرب الليبي، بعدما تم خرق قرار وقف إطلاق النا.ر وكذلك أكدت "أمريكا" متابعتها بشكل مكثف عملية خروج القوات الأجنبية من ليبيا مؤكدة على أن الحل السياسي في ليبيا هو الطريق إلى الأمام وهو ما جاء على لسان المتحدثة باسم "الافريكوم"[1].

وفي نفس السياق جاءت إستراتيجية الولايات المتحدة لمنع الصراع وتعزيز الاستقرار عبر الخطة الإستراتيجية العشرية لليبيا. والتي تمثل أحد جوانب تطبيق قانون الهشاشة العالمية الصادر في 2019 عن "الكونغرس الأمريكي". ويهدف لمعالجة الأوضاع الهشة في المناطق المعرضة للصراع حيث أعلن البيت الأبيض أن ليبيا تكون إحدى الدول المشمولة بتطبيق القرار في 2022. واحتوت الإستراتيجية عديد نقاط الاتصال مع التوجهات والسياسات الأمريكية القائمة بما يعمق تلك التوجهات وتنصب الإستراتيجية المعلنة على إجراء انتخابات في التأكيد على أن تعثر المسار السياسي للتسوية، في مقابل التقدم الذي يشهده المسار العسكري يعزز إمكانية جعل التقدم في ملف الانتخابات مرهون بالتقدم في عمل اللجنة العسكرية. وهو الأمر الذي يتناغم بدرجة كبيرة مع رؤية المبعوث الأممي "عبد الله باتيلي" وأجندته[2]. والهدف الثاني للإستراتيجية تمثل في إنهاء النفوذ العسكري الروسي ممثلا بالأساس في مقاتلي "فاغنر" وذلك بغرض توظيف التوازنات الدولية وضعف الموقف

[1] بلال عبد الله، **تعميق الانخراط: الإستراتيجية العشرية الأمريكية في ليبيا وانعكاساتها على عملية التسوية**، مركز الإمارات للسياسات، تاريخ النشر: 02-05-2023، http://www.epc.ae/ar/details/featured/artile، تاريخ الاطلاع: 02-12-2023، سا 14:21.

[2] سكاي نيوز العربية، **صدارة أولوياتها: تحول موقف أمريكا في ليبيا**، تاريخ النشر: 07-10-2021، http://www.cultus/2GJCW.alarabia.net، تاريخ الاطلاع: 20-12-2023، سا 15:33.

الروسي بسبب تطورات الصراع الروسي الغربي والضغوط العسكرية المتزايدة على "موسكو" في الأزمة الأوكرانية. كل ذلك جاء لتحصيل مكاسب أمريكية على الجبهة الجنوبية. وتدعيما لهذا الطرح ولتأمين الحدود الجنوبية وعملت عن طريق القضايا المطروحة للتباحث في اجتماعات لجنة 5+5 على أن لا تبتعد في أهداف تشكيلها عن مسعى الولايات المتحدة لإخراج "فاغنر" من ليبيا[1].

تضمنت التحركات الأمريكية منذ بداية 2023 مؤشرات توضح تكثيف التواصل مع الأطراف الليبية، وهو أمر غير مسبوق بالنظر لكثافة اللقاءات وعلانية أغلبها. فضلا عن تنوع مستوى التواصل بين الأمني والدبلوماسي، حيث التقى مدير المخابرات المركزية "ويليام بيرتر" كل من المشير "حفتر" في شرق البلاد ورئيس الحكومة "عبد الحميد الدبيبة" والذي سبق له أن لقي دعما من السفير الأميركي لدى ليبيا "ريتشارد نورلاند" عند انتخابه كرئيس الوزراء في 05 فيفري 2021. بعدها جاء لقاء "حفتر" مع القائم بأعمال السفارة الأمريكية "ليزلي أوردمان" رفقة قائد سلاح الجو في قيادة "الأفريكوم" "جون دي لامونتاني" في جانفي من ذات العام، كما جاءت هناك لقاءات منفصلة بمساعدة وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى خلال زيارته لليبيا في مارس 2023، مع كل من رؤساء البرلمان والحكومة ومجلس الدولة والمجلس الرئاسي وكذلك المبعوث الأممي وكانت أبرز القضايا المطروحة للنقاش إخراج قوات "فاغنر" من ليبيا [2].

وعلى هذا التحول حملت التحركات الأمريكية انعطافا جزئيا عن السياسة المتبعة من قبل. حيث يمكن تلخيص هذا الانعطاف في أمرين: الأول هو ارتقاء هدف إخراج قوات

[1] سكاي نيوز العربية، **صدارة أولوياتها: تحول موقف أمريكا في ليبيا**، تاريخ النشر: 07-10-2021، http://www.cultus/2GJCW.alarabia.net، تاريخ الاطلاع: 20-12-2023، سا 15:33.

[2] بلال عبد الله، **البحث عن توازنات جديدة: ما وراء تزايد الانخراط الأمريكي في الشأن الليبي**، مركز الإمارات للسياسات، تاريخ النشر: جانفي 2024، https://epc.ae/ar/details/featured/article، تاريخ الاطلاع: 20-01-2024، سا 17:27.

"فاغنر" في سلم الأولويات الأمريكية يكاد يتساوى مع هدف إجراء الانتخابات، والثاني يكمن في أن العمل على تحقيق ذلك يتطلب رفع مستوى التواصل والتنسيق مع القيادة العامة شرق البلاد بدلا من التوجه الأمريكي الذي كان يركز على التواصل بشكل رئيسي مع سلطات "طرابلس"، وتقديم الدعم للقوات التابعة لها لتحقيق توازن القوى المطلوب مع قوات "حفتر" المتحالفة مع "فاغنر". من جهة أخرى جاءت تلك التحركات الأمريكية متناغمة مع رؤية المبعوث الأممي "باتيلي" والذي بدوره سعى لتكثيف نشاطاته في إدارة عملية التسوية وتوجيهها. حيث قام بجولة إفريقية شملت "السودان، التشاد والنيجر" للتباحث حول مغادرة المرتزقة الأفارقة من أبناء هذه الدول والأراضي الليبية. وهو ما يتكامل مع المساعي الأمريكية لإبعاد المقاتلين الأجانب في مقدمتهم "فاغنر"[1].

المطلب الثاني: دور التدخل الروسي عبر الشركات الأمنية الخاصة في أحداث توازنات داخلية

تعددت مظاهر التدخل الخارجي في الأزمة الليبية بين دبلوماسية سياسية وعسكرية رسمية أو غير رسمية، تحت ذريعة مساعيها في بناء دولة ديمقراطية تحقيقا للمطالب الشعبية في تدخلاتها. حيث توالت تلك التدخلات بعد العملية العسكرية الدولية لتشمل أطرافا إقليمية وأخرى دولية كل حسب مصالحه الإستراتيجية. ويأتي التدخل الروسي في ليبيا ضمن إستراتيجية إعادة ترتيب الأولويات الروسية بما يحقق تنمية الاقتصاد داخليا اعتمادا على موارد الطاقة وخارجيا بإعادة تموضع "روسيا" كقوة في الساحة الدولية [2].

---

[1] بلال عبد الله، **البحث عن توازنات جديدة: ما وراء تزايد الانخراط الأمريكي في الشأن الليبي**، مركز الإمارات للسياسات، تاريخ النشر: جانفي 2024، https://epc.ae/ar/details/featured/article، تاريخ الاطلاع: 20-01-2024، سا 17:27.

[2] محمد عبد الرحمان يونس العبيدي، **موقف روما الاتحادية من الثورات العربية**، مجلة مركز الدراسات الإقليمية، العدد 10، سبتمبر 2012، ص 35.

لقد ارتبطت "روسيا" بعلاقات وطيدة ومصالح إستراتيجية مع ليبيا في عهد "القذافي"، وكانت تعبر عن تركة الحقبة السوفياتية، واستمرت لغاية اندلاع الثورة الليبية التي رأت فيها تهديدا لهذا النفوذ. ما قد يجعلها تخسر صفقات أسلحة ومشاريع مثمرة تتعلق بالتنقيب عن النفط والغاز، وهو ما يفسر استمرارية دعم ليبيا في مواجهة المعارضين بالرغم من عدم اعتراضها في بادئ الأمر على قرارات مجلس الأمن الخاصة بالأزمة الليبية. وحاولت "روسيا" الموازنة بين مصالحها ومظهرها الدولي كدولة داعمة للديمقراطية وحقوق الإنسان. توجهت "روسيا" للاكتفاء عن دعم القذافي ومساندته استجابة للمطالب الدولية المنتقدة لموقفها وهو ما عبرت عنه بعدم الاعتراض على قراري مجلس الأمن 1970_1973، رغم أنها انتقدت بشدة تنفيذ تلك القرارات وتداعياته على الوضع الليبي. حيث أنها أعلنت سابقا أنها لن توافق على أي قرار دولي حول ليبيا وذلك لخشيتها من أي تدخل عسكري فيها سيدخلها في أتون الحرب الأهلية. ولم تستطع "روسيا" منع القرارين الصادرين عن مجلس الأمن كونه جاء لحماية المدنيين وقف مبدأ التدخل الإنساني. ثم اضطرت لاحقا لإعلان التزامها به ولم تقطع علاقاتها مع الحكومة الليبية للوقوف ضد أي تغيير يؤدي لتهديد نفوذها في ضوء مساعي الدول الغربية احتراق مناطق النفوذ الروسي في شمال إفريقيا[1].

شهد المشهد الروسي انقساما واضحا اتجاه التدخل الدولي في ليبيا بين الرئيس "ديميتري" والذي تطبع سلوكه الخارجي سمات المدرسة الليبرالية التي تحاول إعادة العلاقة مع الغرب وبين رئيس وزرائه "بوتين"، الذي صرح بأن القرار الذي امتنعت "روسيا" عن التصويت عليه يذكر العام بالعصور الوسطى والحروب الصليبية. الأمر الذي رفضه الرئيس "ديميتري" كونه لا يتناسب والظروف الدولية الراهنة. وجاء هذا الموقف يعبر عن خلاف جوهري حول التعامل مع "أوروبا وفرنسا" بشكل خاص، ففي حين يرى "ديمتري" شراكة مع "فرنسا" حيال الشرق الأوسط، فإن "بوتين" يعمل على مشروع لنقل الغاز الروسي لأوروبا

[1] محمد عبد الرحمان يونس العبيدي، مرجع سابق، ص 39-42.

عبر الجنوب مرورا "ببلغاريا" واتفق مع "القذافي" على ذلك والذي يكون للشركة الإيطالية – إيني– النصيب الأكبر منه وهو الذي حفز "فرنسا" للقضاء على "القذافي" [1].

بعد وصول "بوتين" سدة الحكم واستمرار التدخل الروسي في "سوريا وليبيا" اتضحت ملامح السياسة الروسية اتجاه ليبيا، بحيث أن التواجد في البحر المتوسط وبسط النفوذ عملية ممكنة في ظل التراجع الأمريكي وسياسة القيادة من الخلف. بحيث ترى "روسيا بوتين" أن فشل الدولة الوطنية وراء تنامي ظاهرة الإرهاب محاولة التأكيد أن التدخلات الغربية ساهمت في نشر بؤر تلك التنظيمات كما هو الحال في ليبيا. وفي تعاملها مع الملف الليبي تنتهج "روسيا" سياسة واقعية بإدراكها أن ليبيا بلد منقسم على نفسه وأن غياب سلطة مركزية يمثل عائق لأي محاولة تسوية. لذلك تعاملت "روسيا" مع كافة الأطراف في ليبيا، بحيث تقدم الدعم العسكري والسياسي للمنطقة الشرقية بقيادة خليفة "حفتر" بينما تقوم بالتعامل مع المجلس الرئاسي في المنطقة الغربية. أين تناقش "روسيا" عقودا لاستكشاف النفط فيها وتبحث عن فرص اقتصادية في العاصمة "طرابلس" لكنها لم تفتح سفارتها بعد فيها وهو ما يؤكد تلك السياسة. وفي نفس السياق وحسب الرؤية الروسية فإن إمكانية الحسم من أحد الأطراف في الأزمة غير واردة ولذلك رغم دعمها الواضح للمشير "حفتر" إلا أنها لم تعارض على قرارات مجلس الأمن بشأن التسوية السياسية كما أنها لم تمانع استمرار حظر الأسلحة لأطراف ليبية[2].

[1] Russian and the arab Spring, **Alexey Malashentio,carnegie moscow**,center 2013,p17.

[2] Russia and libya, **Abruef history of am on again-off again liendsliup**, http://www.brooking.edu/slog/order/from-chaos Data de parution:01-09-2016, Date d'accés :12-12-2023, h15 :13.

دوافع التواجد الروسي في ليبيا

وفق إستراتيجية تأسيس وجود ثابت ودائم في ليبيا يضاف لتواجدها في "سوريا" من جهة والاستعداد العسكري لأي مواجهة محتملة مع الغرب، تسعى "روسيا" لتحقيق تواجد عسكري يمكنها التفوق على القوى الغربية في البحر المتوسط قبل الوصول إلى البحر الأسود عبورا بمضيقي "البوسفور والدردنيل". سيما وأن "تركيا" تلتزم وتعهداتها ضمن "حلف الناتو"، لذلك فالدفاع الروسي يجب أن يبدأ من المتوسط ما يستدعي تأسيس وجود عسكري في جنوب شرقي المتوسط لجانب التواجد الروسي في "سوريا" لتحقيق التفوق على الغرب.

وترى الإدارة الروسية في الوضع الليبي من صراع وانقسام داخلي الفرصة لإمكانية تواجد قاعدة عسكرية روسية قرب الساحل الليبي، واستثمرت "روسيا" جهودها مع الثورة المصرية أين تعهد "السيسي" ببناء قاعدة بحرية غرب الإسكندرية. غير أن الضغوط الأمريكية والأوروبية حالت دون إيفاءه بوعده وبذلك تسعى "روسيا" لتعزيز تواجدها عبر محاولة لعب دور رئيس في أي تسوية سياسية تسمح لها في المستقبل للاستقرار الدائم في ليبيا. خاصة وأن "روسيا" ترى هذا الهدف صعب التحقيق مع الأوضاع الراهنة لليبيا، فلا "حفتر" حليف "موسكو" يمثل نظام الحكم الشرعي في البلاد ولا الحكومة الشرعية وصلت مستوى من الاستقرار لإعطاء الغطاء القانوني للتواجد الروسي في ليبيا[1].

وكنتيجة مباشرة للثورة الليبية انسحبت "روسيا" من ليبيا وخسرت عديد العقود بعد أن كان للبلدين علاقات اقتصادية متشعبة وصلت لحد إعفاء "بوتين" ديون ليبيا السوفياتية التي تبلغ 4،5 مليار دولار مقابل صفقة شراء أسلحة روسية بقيمة ثلاثة ملايير دولار. وفي

[1] ناجي ملاعب، **التدخل الروسي في ليبيا: مكاسب الشرق الأوسط وإفريقيا**، تاريخ النشر: 10-06-2021، http://www.iktissadonline.com.news.2021، تاريخ الاطلاع: 20-12-2023، سا 15:15.

مجال السكك الحديدية والطرق وقعت شركة السكك الحديدية الروسية وحكومة "القذافي" عقدا بقيمة 2،6 مليار دولار لبناء خط سكة حديد تصل بين "سرت وبنغازي".

وتعتبر دوافع "روسيا" واضحة اقتصاديا فهي بحاجة للمواد الأولية، وتعطي "روسيا" أهمية أكثر لليبيا بالنظر لاحتياطات النفط حيث تمتلك 46،4 مليار برميل نفط احتياطي وبذلك تحتل المرتبة العاشرة دوليا والأولى إفريقيا. وتعول "روسيا" على صفقات في قطاع الطاقة بقيمة 3،5 مليار دولار ما يجعلها في منافسة أوروبية دائمة على أسواق النفط الليبية، على اعتبار القرب الجغرافي بين ليبيا وجنوب أوروبا كون تكلفة الإنتاج ضئيلة وأسعار التوصيل منخفضة. إضافة إلى كل ذلك فإن ارتفاع أسعار النفط العالمية مرتبط بكمية الإنتاج الليبي للنفط. وتهدف "روسيا" للوصول إلى موانئ المياه الدافئة في شرق المتوسط كجزء من إستراتيجية تعزيز النفوذ والسيطرة كقوة مؤثرة في النظام الدولي كما أن ذلك التواجد يمكن "روسيا" للضغط على أوروبا على المدى الطويل من خلال ملف الطاقة وملف اللاجئين. لذلك تسعى "روسيا" لتمتين علاقاتها مع ليبيا لتكون جزء من أي تسوية محتملة[1].

تلعب "موسكو" دورا متزايدا من في الاقتصاد الليبي من خلال البرامج التعليمية وتظم الرعاية الصحية، حيث تطمح "روسيا" للاستفادة من عدة مشاريع بناء وإعادة الإعمار تصل لما يقارب 150 مليار دولار. وتجسيد الرؤية "موسكو" القائمة على تعزيز التعاون في مجال الرعاية الصحية والتعليم يسمح بتعزيز مصالحها على المدى الطويل، وفي نفس السياق أعلنت الحكومة الروسية عن زيادة عدد الطلاب الأجانب المسجلين في الجامعات الروسية

[1] مركز الأناضول لدراسات الشرق الأدنى، 2020، **مقاربة التدخل الروسي في ليبيا**، http://ayam.com.tr/ar/2022، تاريخ الاطلاع: 28-12-2023، سا 17:18.

بما يشمل الطلبة الليبيين واعتماد على تطورات الوضع الأمني تسعى "روسيا" لفتح فروع للجامعات الروسية في ليبيا[1].

أما عن مكاسب "روسيا" سياسيا من التدخل في الأزمة الليبية فنجد أن الأخيرة تسعى لإثبات إحدى إستراتيجياتها المركزية التي أعلنتها للعالم ومواطنيها بأنها على استعداد لإصلاح ما تخربه "أمريكا". وبذلك بعيدا عن التجاذبات السياسية بين الأطراف الليبية تقف "موسكو" متوازنة في علاقاتها إذ أنها تعترف بالحكومة الشرعية المدعومة دوليا من جهة والتعاون المستمر مع المشير "حفتر" من جهة أخرى. وبالرغم أنها مالت مؤخرا لصف "حفتر" عن طريق الدعم العسكري له ظل مسؤولون روسيون على اتصال مستمر مع ممثلي "حكومة طرابلس" وقد أعربت "موسكو" في عديد المناسبات دعمها "لحكومة السراج" واعتبارها السلطة الشرعية داعية أطراف الأزمة إلى حوار داخلي ليبي كما انخرطت "روسيا" مع القادة الأوروبيين في عملية السلام الليبية في سعيها لتوسيع قيادتها في مبادرات حل النزاع الليبي مؤكدة في نفس الوقت إلى أن الفوضى التي آلت إليها ليبيا كانت جراء التدخل العسكري الدولي ومثبتة للقوى المعارضة لإستراتيجية "روسيا" بأنها قادرة على تحقيق نتائج سياسية دون عمليات عسكرية مكلفة. وكنتيجة لذلك نجحت "روسيا" في عقد اجتماع بين "حفتر وفايز السراج" كرئيس وزراء "حكومة الوفاق" كأول زيارة له لـ"موسكو" إضافة لاستضافة "روسيا" عديد القادة البارزين في المشهد السياسي الليبي على غرار زيارة نائب "السراج أحمد معيتيق" أين التقى ونائب وزير الخارجية الروسي والقائد الشيشاني "رمضان قديروف" إضافة لزيارة رئيس المجلس الأعلى للدولة الليبية "خالد المشري" "موسكو" بدعوة من المجلس الاتحادي الروسي لمناقشة العلاقات الثنائية وسبل معالجة الأزمة السياسية الجارية[2].

---

[1] رضا كشان، **التدخل الأجنبي في الشؤون العربية الداخلية وتداعياته على الأمن القومي العربي، دراسة حالة ليبيا**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 07، العدد 02، 2020، ص 27.

[2] المرجع نفسه، ص 30.

تميز السلوك الخارجي الروسي اتجاه الأزمة الليبية بالبراغماتية وتغييب الإيديولوجية وهو ما ساعد في كسب تأثير على الأطراف الداخلية، كما اعتمدت "موسكو" أسلوب الحرب الهجينة أو ما يعرف بالأساليب دون الحربية لتعزيز تواجدها العسكري في ليبيا عبر الشركات الأمنية الخاصة، بناء علاقات متشعبة مع الأطراف الليبية، الدعم العسكري الروسي- المعدات الحربية- والاستثمار في وسائل إعلام ليبية وجاء هذا التحرك في ظل حاجة الأطراف الإقليميين للدعم الروسي في غياب الولايات المتحدة الأمريكية وتأتي منطلقات السياسة الروسية اتجاه ليبيا ضمن عدة سياقات الهيمنة الروسية على أفريقيا وإيجاد منافذ على البحر المتوسط ومد السيطرة على إمدادات الغاز والنفط وذلك بغية استعادة التأثير على الساحة السياسية الدولية[1].

وأكدت التقارير الرسمية استعانة "حفتر" بشركة "فاغنر" الأمنية الروسية أواخر 2015 في معركته مع ثوار مجلس شورى "بنغازي" ويتبع ذلك زيارة "حفتر" لـ"موسكو" خلال 2016 أين التقى بشخصيات روسية رفيعة المستوى كوزير الدفاع ووزير الخارجية لتعلن بعدها وزارة الدفاع الروسية تواصل وزير الدفاع بالمشير "حفتر" لبحث قضايا الإرهاب في الشرق الأوسط وجاء ظهور "حفتر" عبر وسائل الإعلام الليبية على ظهر حاملة الطائرات الروسية "أميرال كوزنتشوف" في 2017 كإشارة واضحة للدعم الروسي لجناح "حفتر" عسكريا من جهة أخرى وعلى الرغم من زيارة مسؤولي "حكومة الوفاق" لـ"موسكو" لتوطيد العلاقات العسكرية والاقتصادية غير أن تلك اللقاءات لم تكن مثمرة لتشكل تعاونا فعالا ويمكن إرجاع ذلك لغياب رؤية حقيقية من الجانب الروسي في بناء علاقات مع حكومة تعاني انقسامات داخلية وفي نفس الوقت متعددة الولاءات. لكن هذا لا يعني عزوف "روسيا" للتواصل مع مسؤولي

[1] Maria zholobora,and Dlgachurabiva, **wilh participation of Maria zholobora and miklail rubin, master and ched**,How Evgeny prigozhin led the russian offensive in Africa, proeht.com,14 marth,2019,p35.

"حكومة الوفاق". فـ"روسيا" تسعى لفتح قنوات تواصل وتكوين روابط بالأطياف السياسية والاجتماعية بحيث تدعم "حفتر" عسكريا وفي نفس الوقت تنسيق مع رئيس "برلمان طبرق" "عقيلة صالح" بعد رفض "حفتر" مبادرة "موسكو" لوقف إطلاق النار ومقاربتها للعمل العسكري ونجد "روسيا" في نفس المشهد على تواصل مع "سيف الإسلام القذافي" حيث ساهمت مجموعة "فاغنر" للترويج له[1]. فـ"روسيا" تعمل للهيمنة على قرار الحرب عبر تعزيز قوات "فاغنر" والبحث عن مصدر نفوذ لها داخل معسكر "حفتر" للتمكن من ضبط الأمور في حالة خروج "حفتر" عن السيطرة[2].

برز الدور الروسي عبر دعم روسيا العسكري بقوات "حفتر" في هجومه على "طرابلس" أفريل 2019 بمشاركة مجموعة "فاغنر" بما لا يقل عن 25000 مقاتل على امتداد مراحل الحرب. كما قدمت دعمها لوجيستيا عبر إرسال معدات وأسلحة، حيث رصد تقرير للأمم المتحدة في 2020 وصول حوالي 338 رحلة لطائرات عسكرية روسية من نوفمبر 2019 وحتى جويلية 2020. مما يظهر أهمية الشركات الأمنية في النهج الروسي في التعاطي مع المناطق المضطربة أمنيا وسياسيا بما يتماشى وخدمة أجنداتها بالدعم العسكري لـ"موسكو". ويأتي هذا في إطار السعي لتأسيس مواقع نفوذ على ضفاف المتوسط الجنوبية بما يتطلب حضورا عسكريا فعالا، فـ"موسكو" غير مهمته بدعم "حفتر" لإنهاء الأزمة كون الاضطراب الداخلي والنزاع الإقليمي والدولي يمنح "روسيا" فرصة للتمدد وتعزيز حضورها في الملف الليبي. فعلى الرغم من إعلان "موسكو" الاعتراف "بحكومة الوفاق الوطني" والمدعومة من المجموعة الدولية، إلا أن "موسكو" تتجه نحو دعم "حفتر" لتأكيد حضورها الدولي في مواجهة الغرب انطلاقا من جنوب المتوسط. في المقابل يتطلع "حفتر"

[1] Maria zholobora,and Dlgachurabiva, Ibid, p35.

[2] الموقع المتخصص في الدفاع والأمن والتكنولوجيا العسكرية، **ليبيا: المشير خليفة حفتر مستعد للتحالف مع ترامب لمكافحة الإرهاب**، تاريخ النشر: فيفري 2018، http://goo.gl/44H24، تاريخ الاطلاع: 18-12-2023، سا15:32.

من خلال هذا التقارب لرفع الحظر عن تسليح الجيش الليبي وتعزيز موقعه دبلوماسيا على حساب بقية الأطراف الليبية إضافة لسعيه إعادة تفعيل العقود المبرمة بين "روسيا وليبيا" في عهد "القذافي" بخصوص تسليح الجيش الليبي[1] .

حرصت "روسيا" للظهور بقوة تنافس بها "أمريكا" والدول الغربية في إدارة الأزمة الليبية، حيث حرصت على تقديم دعم عسكري لـ"حفتر" كونه يفتقد القوة القادرة على حسم الأمر. وتعلم "موسكو" أن حرب المدن ستكون مطولة وبالتالي ستظل هناك حاجة للدعم العسكري الروسي وبجانب هذا الدعم تقدم "روسيا" دعما سياسيا لـ"حفتر". حيث عرقلت "موسكو" صدور بيان عن مجلس الأمن في أفريل 2019 يدعو "حفتر" لوقف هجومه على العاصمة "طرابلس" كما ساهمت في عدول موقف "إيطاليا" وانفتاح "حكومة كونتي" على "حفتر" وبذلك استمرارية تواصل "روما" و"حفتر"[2].

من جهة أخرى وفي محاولة لإعادة التوافق النسبي بين "روسيا وتركيا" وتبني مبادرة مشتركة لوقف إطلاق النار واستئناف المفاوضات، حيث تم الاتفاق بين الرئيسين –أردوغان وبوتين– على دعوة الأطراف الليبية وقف إطلاق النار داعين الفصائل لوقف العمليات العسكرية والعودة للمفاوضات. في محاولة البلدين فرض النفوذ على "حفتر" من جهة "روسيا" وفرض "تركيا" نفوذها على "السراج"، غير أن المبادرة فشلت بعد رفض "حفتر" التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار في حين وقع عليه "فايز السراج". ويمكن إرجاع سبب فشل المبادرة لسوء إدارة المفاوضات والنظر للأزمة على أنها توفر صفقة مصالح بين "روسيا وتركيا" مع إغفال تعقيدات وتداخل مصالح الأطراف المتدخلة في المشهد الليبي[3].

---

[1] محمود عبد الحفيظ الشيخ، **ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح: التحديات والآفاق**، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 07، 2018، ص 40.

[2] المرجع نفسه، ص 41.

[3] رضا كشان، مرجع سابق، ص 30–32.

كما دعمت "روسيا" مبادرة رئيس مجلس النواب الليبي "عقيلة صالح" كأساس للتسوية في ليبيا. وكذلك دعمت إعلان "القاهرة" نافية على لسان وزير خارجيتها "سيغري لافروف" وجود تنسيق "روسي جزائري تونسي" حول مبادرة للحل في ليبيا. مؤكدا على اتفاق "روسيا والجزائر" على أهمية الحل السلمي. وتشير التطورات الميدانية ميل "موسكو" للتنسيق أكثر مع الدول الأوروبية و"واشنطن" أكثر من التعويل على "أنقرة"، وقد يرجع ذلك لتجربة "روسيا" مع "تريكا" في "سوريا" أين تشكل السياسات التركية تحدٍ لـ"روسيا". وفي هذا السياق أكدت "موسكو" على قدرتها المناورة والضغط على "تركيا" من خلال –إدلب– التي تضم المقاتلين المدعومين من "تركيا" وتعتبرهم أهداف سهلة للطيران الروسي والسوري وهو ما يوحي بأن سياسة "روسيا" في "سوريا" باتت مرتبطة بسياستها في ليبيا[1].

تشهد "روسيا" اهتماما متزايدا بالملف الليبي وهو ما تجلى في إعلان "موسكو" أكثر من مرة بلعب دور الوساطة بين طرفي النزاع على لسان وزير خارجيتها "لافروف" في ديسمبر 2017. إضافة لتحول "موسكو" إلى قبلة لعديد المسؤولين الليبيين من الشرق والغرب. حيث تنتهج "روسيا" سياسة الانخراط بمرونة عن طريق دور متوازن بالتفاعل مع الحكومة في "طرابلس" والجيش في الشرق. وفي ذات السياق استضافت "روسيا" في جانفي 2020 محادثات تتعلق بتطور الأحداث بحضور طرفي النزاع الرئيسيين، إضافة لدعم المبادرات الدولية حيث شاركت "موسكو" في "مؤتمر برلين" في جانفي 2020 مؤكدة موقفها الداعي لتثبيت وقف إطلاق النار وأولوية الحلول السلمية برعاية أممية. وشاركت في "مؤتمر برلين 2" من خلال نائب وزير خارجيتها مؤكدة على أن تكون مخرجات المؤتمر محصنة بقرارات مجلس الأمن. وفي منتصف جويلية 2021 أعلن "مندوب روسيا" لدى الأمم المتحدة "بوليانسكي" خلال اجتماع لمجلس الأمن أن بلاده تؤيد الانسحاب التدريجي والمنسق للقوات

[1] عمرو الدين، **الدور الروسي في ليبيا: محاولة للفهم**، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، تاريخ النشر: 15-02-2021، https://cutt.us/qtp4، تاريخ الاطلاع: 23-11-2023، سا 15:44.

الأجنبية من ليبيا. من جهة أخرى رحبت "روسيا" بنتائج الحوار الليبي والحكومة الجديدة معربة عن أملها في أن تكون خطوة مهمة ومحورية في سبل تجاوز الأزمة الحادة التي طال أمدها[1].

كما اتجهت "موسكو" لتعزيز وجودها في ليبيا وإفريقيا عامة بحسب تقارير تفيد نقل عتاد وقوات عسكرية لشرق ليبيا. ما شكل مخاوف لدى القوات المحلية المعارضة التي اعتبرت الخطوة استغلال لـ"روسيا" للأراضي الليبية والتوغل نحو إفريقيا. في حين تم الترحيب من قبل الموالين لـ المشير "حفتر". والذين ثمنوا التعاون بين "موسكو" والجيش الوطني. وبعد أن قامت "فاغنر" بحملة تمرد ضد "الكرملين" أواسط 2023 جرى إنشاء المجموعة للمخابرات العسكرية الروسية بقيادة رئيس الوحدة 29155 في الجيش الروسي بعد مقتل رئيس مجموعة "فاغنر" "يفغيني بريغوجين"، وجرى تشكيل قوة عسكرية رسمية باسم الفيلق الإفريقي لتحل مكان "فاغنر" تم الكشف عنها بداية 2024. بحيث أفادت تقارير أن التشكيل يستهدف دعم مصالح "روسيا" في إفريقيا انطلاقا من ليبيا، جاء ذلك في ظل رفض الليبيين أي تواجد للقوات الأجنبية على الأراضي الليبية[2].

المطلب الثالث: المقاربة الاقتصادية الصينية لتسوية الأزمة الليبية

تربط "الصين" من المنطقة العربية عدة روابط اقتصادية وسياسية، وخلال عقود مرت تعمق التعاون بشكل مستمر خاصة في المجال الاقتصادي، حيث تمت إقامة علاقة تعاون استراتيجي بين "الصين" وعديد الدول العربية على اعتبار أن المنطقة أكبر مورد للنفط الخام بالنسبة لـ"الصين" وسابع أكبر شريك تجاري. وتعتمد "الصين" على السوق العربية لسد

[1] مجموعة باحثين، **توقعات، استشراف مصري لأبرز قضايا العالم 2020**، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2020، ص 22.

[2] جينفر هولايس، **ليبيا: بوابة فانغر لتعزيز نفوذ الدب الروسي في إفريقيا**، مجلة DWالالكترونية، تاريخ النشر: 03-03-2024، http://www.dw.com/ar/article.net، تاريخ الاطلاع: 23-03-2024، سا15:49.

حاجياتها المتزايدة من النفط ما يعني العمل على تقوية علاقاتها بالدول المعنية المصدرة وبناء شبكة من التحالفات مع القوى الإقليمية في المنطقة. وبذلك تحاول "الصين" ضمان استمرار انخراطها في القضايا العربية بلعب أدوار دبلوماسية ضمن مبادرة الحزام والطريق التي انطلقت 2013 وتقوية العلاقات البينية عبر الورقة البيضاء التي صاغتها الحكومة الصينية بشأن العلاقات العربية- الصينية في 2016. أو عن طريق الاختراق الاقتصادي باستغلال التجارة والاستثمار حيث تضاعفت مشروعات الاستثمار بشكل كبير[1].

اتسمت سياسة "الصين" اتجاه ليبيا بالجمود السياسي لحد ما مع نشاط اقتصادي مكثف، حيث تتجلى مظاهر فتور العلاقات السياسية البينية في عدة محطات منها فشل "القذافي" إقناع "الصين" مد ليبيا بأسلحة نووية في ،1970 وضعف التمثيل الدبلوماسي في القمة الصينية-الإفريقية عام 2006 بمستوى نائب وزير مقابل رؤساء البلدان الأخرى. واتهم "القذافي" "الصين" خيانتها للاشتراكية ولم يقم "القذافي" بزيارة "للصين" منذ 1952 في مقابل آخر زيارة لـ"رئيس وزراء الصين" منذ 2002. أما اقتصاديا امتلكت "الصين" عقود تقدر بنحو 18.8 مليار دولار قبل الحرب إضافة إلى الشحن اليومي للنفط اتجاه "الصين" بما يقدر بحوالي 150ألف برميل[2]. وانخرطت "الصين" في مشاريع البنية التحتية المختلفة حيث بحلول 2011 كان معدل الشركات الصينية في البناء السكني والسكك الحديدية ومشروعات الطاقة الكهرومائية حوالي 75 شركة. وبعد اندلاع الصراع استقبلت 3 شركات صينية تعمل في مجال الأسلحة والعتاد العسكري مبعوثي "القذافي" في جويلية 2011 بشأن الحصول

[1] مجموعة باحثين، **مواقف الصين وروسيا من الربيع العربي، صعود الواقعية وحقوق الإيديولوجية، القرار الاستراتيجي العربي، 2011-2012**، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية الأهرام، القاهرة، 2013، ص 48.

[2] خالد خميس التجاني، **الصين والأزمة الليبية بين المصالح الاقتصادية والسياسات الحذرة**، مجلة السياسة الدولية، تاريخ النشر: 20-09-2022، http://www.Siyassa.org.rg/news/18358، تاريخ الاطلاع: 10-02-2024، سا 16:00.

على صواريخ مضادة للدبابات وقاذفات صواريخ. إلا أن الصفقة لم تتم خشية أن يؤثر ذلك على علاقة "بكين" مع نظام ما بعد "القذافي"–حسب المتحدثة باسم الخارجية الصينية[1]–.

اتبعت "الصين" مواقف محايدة عموما ترتكز على الحذر في التعامل مع أطراف الأزمة منذ اندلاع الثورة في ليبيا، وقد كانت مواقفها غير قاطعة حينما لم تستخدم "حق الفيتو" وامتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن بتوجيه ضربات جوية بقيودها "الحلف الأطلسي" في الأراضي الليبية–القرار رقم 1973. واعتبرت أن نطاق التدخل الدولي لدواعي إنسانية وفرض منطقة حظر جوي وهو خرق لمبادئ القانون الدولي ومجلس الأمن ولوحت مع "روسيا" بالتهديد باستخدام حق النقض إذا حاول "الناتو" الإفراج عن الأموال المجمدة.

حاولت "الصين" الانخراط في المشهد السياسي إلا أن اندلاع الحرب الأهلية والانقسام السياسي حال دون ذلك. فقد كان ذلك بدافع اقتصادي كون الصين تربطها علاقات اقتصادية واسعة مع ليبيا، من خلال العمل على أكثر من 50 مشروع ضمن تطوير البنى التحتية والسكك الحديدية والاتصالات. وقدرت اليد العاملة الصينية في ليبيا بنحو 36 ألف عامل، لكن مع سقوط "القذافي" أجبرت تلك الشركات على المغادرة وتوقفت الأنشطة جراء ما تسبب فيه التدخل الدولي من نصف شمل انهيار تلك البنى. ف"الصين" كانت حريصة على حماية مصالحها الاقتصادية حيث فتحت قنوات تواصل مع الثوار الليبيين لتأمين تلك المصالح. ويبدو أن الموقف المحايد "للصين" وترددها في دعم الحراك الثوري وتأخر "الصين" بالاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي، إضافة لعدم مساهمتها في الحملة الدولية العسكرية بقيادة "الناتو" اعتبرت أنها طرف رافض للثورة. ما أدى لخسائر اقتصادية معتبرة

[1] عبد الرحمان حكمات، **الصين والشرق الأوسط: دراسة تاريخية في تطوير موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2020، ص 39.

"للصين" على اعتبار أنها تملك علاقات وثقة مع "القذافي" وأنها قامت بدعمه عسكريا في بداية الثورة وهو ما نفته الخارجية الصينية[1].

ومع تشكيل المجلس الانتقالي الليبي سعت "الصين" لاستئناف العمل مع رئيس الوزراء "محمود جبريل". غير أن الحرب الأهلية حالت دون ذلك ومع توقيع اتفاق الصخيرات الذي دعمته "الصين" وأكدت على ضرورة الحل السلمي للأزمة. مرة أخرى توجت المساعي الصينية بتوقيع اتفاق مع "حكومة الوفاق" لوضع ليبيا ضمن خريطة المغرب العربي على مشروع الحزام والطريق، لكن اندلاع العمليات العسكرية في "طرابلس" أحبط تلك المحاولة. ومع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية حافظت "الصين" على إدارة مصالحها عن طريق القائم بالأعمال في "تونس" بالرغم من أن التبادل التجاري بلغ 6 مليارات دولار ما يعادل ثلث حجم الميزان التجاري الليبي[2].

في جويلية 2018 وقع وزير خارجية "حكومة الوفاق الوطني" مذكرة تفاهم مع نظيره الصيني ممهدا الطريق أما ليبيا لتنظيم إلى مبادرة الحزام والطريق. وفي ماي من نفس العام وقعت شركة النفط الحكوميين petro china عقدا مع المؤسسة الوطنية الليبية للنفط لزيادة إنتاج ليبيا من النفط. من جهة أخرى دعا "فايز السراج" الحكومة الصينية التوسع في حجم الاستثمارات الصينية في ليبيا، وهو ما أكده ممثلو "حكومة الوفاق" في "مؤتمر ميونخ" للأمن –فيفري 2019– . وبإشادتهم اعتبار بوابة "الصين" للنفوذ الإفريقي وهو الأمر الذي أثنى عليه السفير الصيني في ليبيا–لي تشيجو– داعيا "حكومة الوفاق" لتحسين الوضع الأمني

---

[1] عدنان خلف البدراني، **السياسة الخارجية للقوى الآسيوية الكبيرة تجاه المنطقة العربية دراسة مقارنة لكل من اليابان الصين والهند**، رسالة دكتوراه غير منتشرة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2015، ص 152.

[2] **إيوان ليبيا، أسباب حياد الصين تجاه الأزمة الليبية**، تاريخ النشر: 23–11–2019، http://Hewanlibya./y/news/news.aspx?id=345133، تاريخ الاطلاع: 12–01–2024، سا 17:13.

خاصة في "طرابلس" لتشجيع رجوع الشركات الصينية ضمن إستراتيجية التوسع السريع في ليبيا[1].

خلال ترأس "الصين" اجتماع مجلس الأمن في أوت 2022 تم التأكيد على أن قضية ليبيا تتطلب من مجلس الأمن الدولي الاستفادة من آلياته للعب دور صحيح في ليبيا. وقال مندوب "الصين" لدى الأمم المتحدة في كلمته أمام مجلس الأمن أن الوسائل الدبلوماسية هي الحل الوحيد القابل للتنفيذ تجاه تعقيدات الأزمة الليبية. مرحبا بالاتفاق الداخلي حول معظم بنود الإطار الدستوري للانتخابات داعيا أطراف الأزمة لخلف ظروف مواتية للعملية السياسية في ليبيا. وفي أعقاب القمة الصينية العربية التي شارك فيها الرئيس الصيني "تشي جين بينغ" تم الحديث بين رئيس المجلس الرئاسي–محمد المنفي– والقائم بالأعمال الصيني حول إمكانيات عدوة السفارة الصينية، غير أن "بكين" ربطت ذلك بضرورة إتمام العملية الانتقال السياسي وإفراز حكومة شرعية مركزية تعبر عن بيئة مستقرة سياسيا. كما اشترطت "الصين" تحقيق الاستقرار والأمن لعودة عمل الشركات الصينية بليبيا على هامش القمة الصينية العربية. ومما سبق يتضح أن القمة جاءت لتؤكد أن انخراط "الصين" في المشهد الليبي لن يكون بشكل متسارع بناء على طلب ورغبة الليبيين وإنما بالتنسيق مع القوى الدولية ومن خلال مجلس الأمن. حيث أنها تدير الملف بالتعاون مع الولايات المتحدة والبعثة الأممية في ليبيا، ويتجلى ذلك بوضوح أكثر بدعم "الصين" خطة "باتيلي" المبعوث الأممي التي طرحها في مارس 2023 عبر موافقتها على البيان الصادر عن مجلس الأمن الداعم لخطة المبعوث الأممي "باتيلي". كما أفاد الأخير أنه بحث مبادرته مع وزير الخارجية الأمريكي "انتوني

[1] عربي بوست، **أين نفق الصين من النزاع في ليبيا؟ مصالح بكين المتضاربة في المنطقة تضعها في حيرة**، تاريخ النشر: 20-06-2019، http://www.arabicpost.net/2019، تاريخ الاطلاع: 03-12-2024، سا 16:16.

بلينكن" ونائب الممثل الدائم لـ"الصين" لدى الأمم المتحدة "داي بينغ" حيث جرى التأكيد على ضرورة دعم الانتخابات الليبية[1].

يرتبط انخراط "بكين" على الساحة الليبية بشكل رئيس بإمكانية عودة الشركات الصينية للعمل في ليبيا وبالتالي فإن حدود انخراطها السياسي وتأكيدها على ضرورة استقرار ليبيا يدور حول مصالحها الاقتصادية في ليبيا بالدرجة الأولى. كما تركز "الصين" على موقع ليبيا على خريطة مشروع –الحزام والطريق– وبذلك تنتهج سياسة "الحذر والحياد" اتجاه تعقيدات المشهد الليبي بعيدا عن الانخراط في التفاصيل الخاصة بالانقسام السياسي في ليبيا، وتؤكد "بكين على حيادها وعدم الانحياز لأي طرف ليبي، ولا يقتصر الأمر على الحكومات الليبية في الشرق والغرب وإنما اتجاه مختلف القوى السياسية ومجموعة النظام الليبي السابق[2]. وتقوم "الصين" بالتنسيق مع القوى الدولية بما تحقق الاستقرار ويضمن عودة نشاطها الاقتصادي في ليبيا رافضة في نفس السياق سياسة العسكرة في الملف الليبي بما يؤكد عدم تنسيقها مع حليفها الروسي رغم طبيعة العلاقات الصينية–الروسية. بحيث تنظر "بكين لموسكو" بأنها طرف في الأزمة وهو ما يؤكد على أن "الصين" تدير سياستها الخارجية في المنطقة حسب طبيعة الملفات واللاعبين وبما يحقق مصالحها.

ولقيت سياسة الانخراط الهادئ ترحيبا من طرف القوى الداخلية الفاعلة في المشهد الليبي بحيث أن "الصين" لا تثير حالة من الصخب أو التنديد على غرار باقي الأدوار الدولية والإقليمية. والتي تستقطب بعض الأطراف على حساب أطراف أخرى. فمؤشر التطور الرئيسي الذي يمكن رصده في ظل تنامي الاهتمام الصيني بالملف الليبي هو

---

[1] عمر صقر، **سياسة حذرة الدور الصيني في الأزمة الليبية**، موقع حفريات، تاريخ النشر: 22-09-2022، http://neuttus/op2nz، تاريخ الاطلاع: 13-01-2024، سا 17:20.

[2] Belkhairat Hussein.2020.**the future of the Libyan crisis.propetivestudy through the technique of the morfologicalanalysis** , journal of legal and Social studies5n°3.737-736.

مشاركة الفاعلين في إنهاء عملية الانتقال السياسي الفاشلة في ليبيا. فـ"الصين" تملك قدرة التكيف مع التطورات السياسية في ليبيا وأغلب مواقفها محل تقدير من الأوساط الليبية. ما يؤهلها لنيل حصة معتبرة من إعادة الإعمار بالنظر لبرامجها التنموية في البنى التحتية. وبذلك فهي تستفيد من التطورات المشهد الليبي دون تكلفة كبيرة إضافة إلى أنها فاعل لا يمكن تجاهله بحكم موقعها في مجلس الأمن الذي يعتبر الأساس الدولي لدفع أي خطة عمل في ليبيا[1].

[1] Belkhairat Hussein,ibid, p737-736.

خلاصة:

مر التدخل الدولي بعديد المراحل وشاركت فيه مجموعة من الأطراف لعديد الدوافع والأسباب منها طبيعة نظام "القذافي" وشخصيته وشكل العلاقة مع القوى الغربية التي تميزت . إضافة إلى الانفلات الأمني الذي عرفته ليبيا ودخولها أزمة داخلية بين النظام والمعارضة الشعبية، وهو ما نتج عنه انتهاكات حقوق الإنسان الذي تجسد في عديد الممارسات غير الإنسانية كالاعتقالات التعسفية واستخدام القوى المفرط ضد المدنيين واستخدام الذخيرة الحية والتهديد بالإبادة. وهو ما شكل ذريعة للتدخل تحت مسمى القانون الدولي الإنساني. واستند التدخل لقاعدة دولية متمثلة في هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

كما لعبت الدوافع الاقتصادية والرغبة المصلحية للدول من خلال التنافس على بسط السيطرة والنفوذ الاستراتيجي إضافة للتحكم في استغلال النفط الليبي والمحافظة على الاستثمارات في ليبيا، الدور الكبير في التوجه نحو الانخراط أكثر في المشهد الليبي. وهو ما يعقد المشهد أكثر ويجعل الحل السياسي للأزمة رهينة وتحقيق مصالح الأطراف المتداخلة.

خاتمة

خاتمة:

عرفت ليبيا بعد مقتل القذافي حالة من التفكك والانقسام الداخلي، فالوضع السياسي يعبر عن حالة جمود وركود بغياب أسس ديمقراطية كون ليبيا لم تكن دولة مؤسسات بل تلخص في شخص القذافي بخضوع كل السلطات لإرادته، فلم يكن هناك برلمان منتخب ولا حكومة شرعية وفق أطر دستورية وهو ما أدى لانفلات الأوضاع بعد تدخل الحلف الأطلسي والإطاحة بالقذافي. وعرفت الساحة الليبية عدة نزعات بين مختلف القبائل بعد أن تم تسلحها وتعقد الأمر أكثر بعد استعانتها بالميليشيات وهو ما أدى لاحتكار السلاح والجماعات المسلحة الإرهابية والتي تخدم أجندات إقليمية ودولية.

تركزت خارطة بناء ليبيا كدولة ذات أسس ديمقراطية على فكرة النمذجة ومحاولة إيجاد مؤسسات قادرة على القيام بوظائف الدولة، دون مراعاة للخصوصية الليبية المحلية المتمثلة في القبيلة. وذلك عبر محاولة استيراد النماذج الديمقراطية الغربية وهو ما يبرر فشل النظم التحديثية في بناء دولة تتسم بالعصبية القبلية وابتعادها عن تحقيق الاندماج الداخلي خاصة وأن النموذج الليبي يعاني من التمايز القبلي الذي كرسه القذافي. ما أدى للثأر بين القبائل والسعي لتحقيق امتيازات أكثر عبر التنافس على السلطة. وهو ما عقد أكثر عمل المؤسسات الانتقالية لتحقيق توافق داخلي. كما يمثل الصراع على السلطة أبرز مسببات استمرارية الصراع المسلح بين القبائل خاصة مع الاصطفاف الإقليمي والدولي الداعم لها وهو الأمر الذي يعزز التفكك الداخلي ومنه استمرارية الأزمة.

ساهم التدخل الدولي بقيادة الناتو بفتح المجال أمام جملة التدخلات الإقليمية والدولية دون تحمل للمسؤولية بإعادة الإعمار، حيث تصطف تلك الدول لأحد التيارين وتدعمه بطرق مختلفة خدمة لأجندتها ومصالحها الإستراتيجية، بعيدا عن حقيقة المساعي الرامية لإيجاد تسوية للأزمة الليبية وهو الأمر الذي جعل ليبيا ساحة للتنافس والنزاع من جهة وعَقد سبل تحقيق توافق داخلي والالتفاف حول مصلحة ليبيا بعيدا عن المصالح الشخصية أو الخارجية.

بعد أن تناولت الدراسة إشكالية القبيلة كمتغير اجتماعي ذو تأثير سياسي وعلاقته باستمرارية الأزمة، خاصة بعد أن تم تسليح القبيلة ودعمها خارجيا من قبل فواعل إقليمية ودولية بغية تحقيق مصلحة فردية على حساب مصلحة ليبيا نخلص إلى النتائج التالية:

1- أثر المعطى القبلي على عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا أين زاد من حدة الشرخ السياسي، وبذلك أصبح الولاء للقبيلة على حساب الولاء للوطن.

2- فشل مؤسسات الدولة عن القيام بوظائفها بإدارة شؤون البلاد وحفظ الأمن الداخلي وتلبية حاجيات المواطن الليبي عَقد من سيرورة العملية السياسية الرامية لبناء دولة ديمقراطية.

3- عُلُو الانتماء القبلي على الانتماء للدولة وتضارب المصالح القبلية بما يخدم توجيهات ومصالح شخصية تصب في مصلحة القبيلة بعيدا عن وحدة الوطن جعل من ليبيا دولة لا تؤدي وظيفتها كنظام اجتماعي يتطور بتطور المجتمع ويخضع فيه الأفراد لقوانين الدولة التي تلزمهم بالطاعة والخضوع مقابل توفير الأمن والحماية الاجتماعية والرفاه الاقتصادي.

4- إن محاولة إعادة بناء دولة ليبية بنموذج غربي ديمقراطي لا يراعي الخصوصية الفكرية والاجتماعية والموروث الثقافي والتاريخي المبني على العصبية كتنظيم أقوى من تنظيم الدولة، التي فشلت في الارتقاء بالمجتمع من الذاتية والجماعة التقليدية إلى تكوين جماعة وطنية متحدة من حيث التوجه الأهداف والمصالح أدى إلى إضعاف مشروع بناء دولة تمثل التجانس الاجتماعي والسياسي الذي يرتقي من روابط القرابة إلى روابط المواطنة.

5- أثر عدم الانسجام الهوياتي والاجتماعي في ليبيا للقضاء على فرص التوافق الداخلي وأدى احتكار النظام دواليب السلطة لتغييب فعاليات المجتمع المدني ومحدودية المشاركة السياسية. والكل طرح أزمتين الأولى تتعلق بالمشروعية لغياب الرضا وضعف المحكومين في السلطة والثانية ضعف قدرة النظام على فرض القوانين وضبط الأمن وهو ما يفسر اعتبار المؤسسات القائمة مؤسسات سلطة لا مؤسسات دولة.

6- شكل تغييب القبيلة كقوة سياسية واجتماعية فاعلة في ليبيا إلى تعقيد الأزمة أكثر مع فشل الحلول المطروحة. على اعتبار أن ليبيا دولة ذات بنية قبلية زادت قوتها بعد أن تم تسليحها وتزويدها بالميليشيات وهو الأمر الذي أدى لاستمرار الحروب الداخلية حسب ما

تمليه المصلحة القبلية بعيدا عن توافق داخلي قبلي يعبر عن رؤية مشتركة تحقق الوحدة الوطنية والمصلحة الواحدة.

7- التناقضات الداخلية والسياسات الخارجية المتضاربة والمعادية للغرب أعطت الفرصة للتدخل الدولي في الشأن الليبي والإطاحة بالقذافي بعد موجة احتجاجات في الوطن العربي ضد الأنظمة الاستبدادية القائمة.

8- شكل الرد العنيف للنظام القذافي وقرارات مجلس الأمن الغطاء القانوني والشرعي للتدخل ضمن حملة عسكرية دولية جاءت لحماية حقوق الشعب الليبي في إطار حقوق الإنسان وفتح المجال من جهة أخرى لحملة من التدخلات الإقليمية والدولية.

9- تعتبر الدوافع الاقتصادية والرغبة المصلحية للدول المتدخلة للتحكم في الموارد النفط والمحافظة على استمرارية الاستثمارات الدافع الكبير في التوجه نحو العمل العسكري وتوغل الميليشيات في الداخل الليبي بما يخدم أجندات خارجية ترعاها مكونات داخلية.

10- تنوع المبادرات لحل الأزمة الليبية يعكس تعدد الأطراف وتضارب المصالح ما جعل ليبيا أرضا لحرب بالوكالة بين فواعل دولية تبحث عن موارد ومناطق نفوذ في إطار التنافس الجيوستراتيجي.

11- يبقى التنوع القبلي من أبرز تحديات المرحلة الانتقالية باعتبار القبيلة ميزة سوسيوثقافية متجذرة في المجتمع الليبي من الصعب إقصاؤها في عملية بناء دولة عصرية.

12- تعتبر القبيلة عنصر أساسي على المستوى الاجتماعي في المصالحة الوطنية لقوة تنظيماتها وقوانينها وقدرتها على السيطرة وتوجيه المنتمين إليها. وفي نفس الوقت تعتبر عاملا سلبيا يضعف العمل السياسي نظرا لأن الديمقراطية تقتضي حكم الأغلبية في حين أن البنية الليبية تعبر عن أقليات قبلية ما يجعل الصراع ميزة التفاعلات السياسية ويجهض بدوره عملية البناء المؤسساتي كأساس للدولة العصرية.

13- غياب مؤسسة أمنية في عهد القذافي زاد من صعوبة بناء جيش وطني في المرحلة الانتقالية وكرس الانفلات الأمني وهو ما يزيد من احتمال التدخل الأجنبي، خاصة مع تمدد تنظيم الدولة الإسلامية الذي يدفع بالمجموعة الدولية للتحرك عسكريا في مناطق تواجد التنظيم وهي مناطق تتميز بالمورد الطاقوي والموقع الاستراتيجي، ومنه يتأكد لنا أن التحرك الدولي جاء لدواعي اقتصادية مصلحية ليس لطابع إنساني.

14- ساهمت القوى الإقليمية والدولية في تأجيج الأزمة الليبية عبر تدخلاتها العسكرية الميدانية أو التحالفات السياسية والاصطفاف مع أحد أطراف الأزمة خدمة لأجندات محددة وحفاظا على مصالح موجودة.

الملخص:

جاءت الثورة الليبية بتغييرات جذرية تختلف عما كان سائدا قي فترة الحكم الجماهيري لأزيد من 42 سنة، أين برزت ظاهرة الصراع القبلي على اعتبار أن القبيلة معطى أساسي في تركيبة المجتمع الليبي. ولعبت دورا بارزا في أحداث توازنات اجتماعية وسياسية إذ تمثل الولاء والانتماء للفرد الليبي. وبعد أن كان لها أدوارا في مختلف الفترات منه الاحتلال إلى فترة حكم القذافي وصولا إلى فترة ما بعد الثورة، أين تفاقم الصراع القبلي خاصة بعد تسليح القبائل ومحاولة كل طرف الانفراد بالمناصب والمكاسب في ظل الافتقار لأطر قانونية وعدالة اجتماعية. ما أدى بدوره إلى غياب التوافق القبلي حول مشروع وطني يحقق الرؤية الشاملة للمرحلة الانتقالية. من جهة أخرى أدى ترسيخ الفكر القبلي في الذهنية المجتمعية الليبية دورا بارزا في تحديد معالم المرحلة الانتقالية وتحقيق أسس الدولة. بحيث تراوح دورها بين الخيار العسكري وتصعيد الأزمة والمشاورات لحلحلة الأزمة. في ظل هذه التطورات، شكل المعطى القبلي ركيزة في حقبة ما بعد القذافي لمحاولة التمركز والعودة للواجهة الاجتماعية والسياسية في ظل ما شهدته ليبيا من انفلات أمني وتدهور اقتصادي شكل معالم انهيار الدولة بالنظر للانتشار الواسع للأسلحة والجماعات المدعومة خارجيا وبذلك باتت ليبيا مسرحا للتنافس الإقليمي والدولي وحربا بالوكالة لقوى جسدت عمليا انهيار الدولة الليبية.

الكلمات المفتاحية: القبيلة–الولاء القبلي– الاستقطاب الخارجي– الأزمة– الصراع القبلي.

Résumé

La révolution libyenne a engendré des transformations profondes, contrastant radicalement avec l'ordre établi durant plus de 42 ans de régime jamahiriyen. Parmi les phénomènes les plus marquants de l'après-révolution figure l'émergence des conflits tribaux, la tribu constituant en effet un élément fondamental dans la structure de la société libyenne. Elle a joué un rôle central dans l'équilibre social et politique, représentant un vecteur d'allégeance et d'identité pour l'individu libyen.

Tout au long de l'histoire, les tribus ont exercé diverses fonctions — de la résistance à l'occupation étrangère, à leur position sous le régime de Kadhafi, jusqu'à la période post-révolutionnaire — où le conflit tribal s'est intensifié, notamment après l'armement des tribus et la lutte de chaque partie pour accaparer les postes de pouvoir et les ressources, en l'absence d'un cadre juridique clair et de justice sociale. Cela a conduit à l'absence de consensus tribal autour d'un projet national capable de porter une vision commune pour la période de transition.

Par ailleurs, l'ancrage profond de la pensée tribale dans l'imaginaire collectif libyen a fortement influencé le cours de la transition et les bases de la construction de l'État. Le rôle des tribus a oscillé entre l'escalade militaire du conflit et la participation à des consultations visant à résoudre la crise. Dans ce contexte, la donne tribale s'est imposée comme une composante essentielle de l'après-Kadhafi, les tribus cherchant à se repositionner sur la scène sociale et politique, dans un climat marqué par l'insécurité généralisée et l'effondrement économique. Cette situation, exacerbée par la prolifération des armes, la présence de milices soutenues par des puissances étrangères, a transformé la Libye en un théâtre de rivalités régionales et internationales, ainsi qu'en un terrain de guerre par procuration, reflétant l'effondrement effectif de l'État libyen.

Mots-clés : Tribu – Allégeance tribale – Polarisation externe – Crise – Conflit tribal.

Abstract

The Libyan revolution brought about profound transformations that starkly contrasted with the political and social norms of over four decades of Gaddafi's Jamahiriya regime. Among the most prominent post-revolutionary phenomena was the resurgence of tribal conflict, as the tribe constitutes a foundational element of Libya's social fabric. Tribes have long played a crucial role in shaping social and political balances, being central to individual identity, allegiance, and belonging in Libyan society.

Historically, tribes have held various roles—from resisting colonial powers to navigating the centralized rule under Gaddafi—culminating in a sharp escalation of tribal rivalry in the aftermath of the 2011 revolution. This intensification was fueled by the arming of tribes and their competing pursuits of power and resources in the absence of legal frameworks and social justice. The result was a lack of tribal consensus around a unified national project capable of guiding the transitional period.

Furthermore, the deep entrenchment of tribal ideology within Libyan societal consciousness played a decisive role in shaping the contours of the transitional phase and the foundations of state-building. The tribal influence has oscillated between militarized conflict escalation and participation in dialogue initiatives aimed at resolving the crisis. In this context, tribalism became a key pillar of the post-Gaddafi era, with tribes striving to regain prominence amid widespread insecurity and economic collapse. These conditions—marked by the proliferation of arms, foreign-backed militias, and absent state authority—turned Libya into a theater for regional and international rivalry and a proxy battleground, reflecting the practical breakdown of the Libyan state.

Keywords: Tribe – Tribal Allegiance – External Polarization – Crisis – Tribal Conflict.

الفهارس

فهرس الجداول:

الرقم	الجدول	الصفحة
1-1	توزيع مقاعد القوائم	88
2-1	توزيع القوائم الفردية	88

فهرس الأشكال:

الشكل	الصفحة
منحنى يوضح مستويات إنتاج النفط سنة 2011	94
منحنى تصاعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية اتجاه ايطاليا	237
دائرة نسبية لتصاعد منحى التسلح في ليبيا بعد التدخل العسكري الدولي	269

فهرس الخرائط:

الخريطة	الصفحة
خريطة تمثل توزيع القبائل في ليبيا بعد تقسيم القبائل	44
خريطة توضح الأقاليم الليبية الثلاث قبل الاستقلال 1951	76
خريطة الهلال النفطي في ليبيا	96
خريطة أهم القوى المسلحة في ليبيا	142

خريطة تمثل إقليم أوزو المتنازع عليه بين ليبيا والتشاد	174
خريطة توضح مواقع الشركات الفرنسية الموجودة في ليبيا التي تعمل في مجال الطاقة	225
خريطة تبرز توزيع الشركات النفطية الإيطالية في ليبيا	235
خريطة التقارب الجغرافي بين ليبيا وإيطاليا	236
خريطة توضح حدود الجرف القارية والمنطقة الاقتصادية بين ليبيا وتركيا	248
خريطة تبرز مواقع حلف الناتو في ليبيا	261
خريطة التبني التي استهدفتها العلمية العسكرية الدولية	273

فهرس الصور

الصورة	**الصفحة**
صور بعض المعدات البريطانية المستعملة في الحملة الدولية على ليبيا	230

فهرس المحتويات:

مقدمة.....أ–ص

الفصل الأول: القبيلة الليبية في إطار التفاعلات السوسيوثقافية..... 19

المبحث الأول: التركيبة القبلية للمجتمع الليبي..... 21

المطلب الأول: مقاربة مفاهيمية للقبيلة والقبلية..... 21

المطلب الثاني: النزعة القبلية في المجتمع الليبي..... 37

المطلب الثالث: علاقة الدولة بالقبيلة في ليبيا..... 46

المبحث الثاني: ثنائية القبيلة والدولة في المجتمع الليبي.....51

المطلب الأول: معضلة القبيلة والدولة في بناء مؤسسات السلطة في ليبيا.....52

المطلب الثاني: الإشكاليات المطروحة بين المنظومة القبلية وقواعد اتخاذ القرار في الدولة الليبية.....57

المبحث الثالث: تعدد القبائل وإشكالية الحكم المحلي.....60

المطلب الأول: أزمة الهوية الوطنية للمجتمع الليبي.....60

المطلب الثاني: ليبيا بين الانتماءات القبلية ومتطلبات المأسسة.....67

المطلب الثالث: العلاقة البينية بين التعدد القبلي والتفعيل الحكم المحلي.....75

الفصل الثاني: تشخيص المسار التطوري للأزمة الليبية في ظل العقلية القبلية للمجتمع الليبي.....82

المبحث الأول: تطورات الثورة الليبية وتعقيدات المرحلة الانتقالية.....84

المطلب الأول: تطور الأزمة الليبية من الانتفاضة الشعبية إلى إرهاصات المرحلة الانتقالية84

المطلب الثاني: واقع مسببات الأزمة الليبية.....96

المطلب الثالث: طبيعة الدور لأطراف الأزمة الليبية.....103

المطلب الرابع: تحديات البيئة الداخلية والخارجية لإدارة المرحلة الانتقالية.....109

المبحث الثاني: خيار الثورة في ليبيا ومتغير الصراع القبلي.....118

المطلب الأول: مظاهر الصراع القبلي في ليبيا بعد ثورة 2011.....118

المطلب الثاني: انهيار التحالفات القبلية مع النظام.....125

المطلب الثالث: التأثير الاجتماعي–السياسي للصراع القبلي في ليبيا.....130

المبحث الثالث: ازدواجية الصراع السياسي والعسكري في ليبيا.....135

المطلب الأول: ليبيا بعد الثورة: مظاهر التفكك الداخلي.....135

المطلب الثاني: متغير البعد الداخلي وعسكرة النزاع في ليبيا.....140

المطلب الثالث: ثنائية الصراع بين التيارات الإسلامية والليبرالية في ليبيا.....147

الفصل الثالث: طبيعة التدخلات الإقليمية في الأزمة الليبية.....153

المبحث الأول: ليبيا بين توجهات سياستها الخارجية وطبيعة التدخلات الأجنبية.....155

المطلب الأول: مداخل السياسة الخارجية الليبية اتجاه القارة الإفريقية.....155

المطلب الثاني: التوجه الإفريقي في سياسة ليبيا الخارجية.....159

المطلب الثالث: طبيعة العلاقات الليبية مع دول الجوار.....164

المبحث الثاني: تباين مقاربات دول الجوار العربية بين الحل السلمي والتدخل العسكري..176

المطلب الأول: الدور الجزائري اتجاه الأزمة الليبية بين ثوابت السياسة الخارجية وتعقيدات الوضع الليبي.....177

المطلب الثاني: ازدواجية الرؤية المصرية في إدارة الأزمة الليبية بين المقاربة الدبلوماسية والتدخل العسكري.....184

المطلب الثالث: طبيعة تفاعلات تونس مع تطورات الأزمة الليبية.....189

المبحث الثالث: موقف المحور الخليجي من الأزمة الليبية في ظل تدخلات المنظمات الإفريقية.....196

المطلب الأول: الأزمة الليبية ومواقف الدول الإفريقية منها.....197

المطلب الثاني: التنافس الخليجي ودوره في تعقيد الأزمة الليبية.....202

المطلب الثالث: مساعي الاتحاد الإفريقي في تبني دور فعال لإدارة الليبية.....212

الفصل الرابع: المواقف الدولية اتجاه الأزمة الليبية بين متطلبات المصلحة القومية وحدود التدخل.....219

المبحث الأول: مواقف الدول الأوروبية تجاه الأزمة الليبية.....221

المطلب الأول: التدخل الفرنسي وأثره في تعقيد الأزمة الليبية.....221

المطلب الثاني: دور بريطانيا في إدارة الأزمة الليبية.....228

المطلب الثالث: التدخل الإيطالي في الأزمة الليبية: ومحاولة إعادة بسط النفوذ.....234

المطلب الرابع: المسار التطوري للتدخل التركي في الأزمة الليبية.....241

المبحث الثاني: مساعي الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لإدارة الأزمة الليبية.....252

المطلب الأول: مساعي الجامعة العربية في إدارة الأزمة الليبية.....252

المطلب الثاني: الإتحاد الأوروبي بين المواقف السياسية والتدخل العسكري في الأزمة الليبية.....256

المطلب الثالث: إشكالية تدخل الأمم المتحدة في الأزمة الليبية.....266

المبحث الثالث: تداعيات الاستقطاب الدولي للمعطى القبلي في استمرارية الأزمة الليبية284

المطلب الأول: مظاهر التدخل الأمريكي في إطار التنافس الدولي لإدارة الأزمة الليبية...284

المطلب الثاني: دور التدخل الروسي عبر الشركات الأمنية الخاصة في أحداث توازنات داخلية.....291

المطلب الثالث: المقاربة الاقتصادية الصينية لتسوية الأزمة الليبية.....300

خاتمة.....306

قائمة المصادر والمراجع.....311

الملخص.....349

الفهارس.....351

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (01)

قانون رقم (18) لسنة 2013م.
في شأن حقوق المكونات الثقافية واللغوية

دولة ليبيا - وزارة العدل

الجَريدة الرسَميّة

العدد : (13) السنة : الثانية

19 ذو القعدة 1434 هـ الموافق: 25 / 09 / 2013 ميلادي

محتويات العدد

الصفحة

قوانين صادرة عن المؤتمر الوطني العام – ليبيا

- قانون رقم (18) لسنة 2013 م. في شأن حقوق المكونات الثقافية واللغوية . 811
- قانون رقم (19) لسنة 2013 م. في شأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة . 813
- قانون رقم (20) لسنة 2013 م. بإنشاء هيئة الرقابة الإدارية . 832
- قانون رقم (21) لسنة 2013 م.بتعديل بعض مواد القانون رقم (7) لسنة 2013 م. في شأن اعتماد الميزانية العامة للدولة لعام 2013 م . 851

قرارات صادرة عن مجلس الوزراء – ليبيا

- قرار رقم (513) لسنة 2013 م. بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (50) لسنة 2012 م . بشأن تعويض السجناء السياسيين . 853
- اللائحة التنفيذية رقم (50) لسنة 2012 م. بشأن تعويض السجناء السياسيين المرفقة بقرار مجلس الوزراء رقم (513) لسنة 2013 م. 854
- البيانات الببليوجرافية لطلبات الاختراع لسنة 2005 م . 857

نشرت بأمر وزير العدل

قانون رقم (18) لسنة 2013م.
في شأن حقوق المكونات الثقافية واللغوية

المؤتمر الوطني العام

بعد الاطلاع:-

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر.
- وعلى القانون رقم (36) لسنة 1968م. بشأن الأحوال المدنية وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (24) لسنة 2001م .بشأن منع استخدام غير اللغة العربية في جميع المعاملات.
- وعلى القانون رقم (24) لسنة 2010م .بشأن أحكام الجنسية الليبية ولائحته التنفيذية.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الرابع عشر بعد المائة المنعقد بتاريخ 2013/7/30م.

صدر القانون الآتي:

مادة (1)

تعتبر لغة الأمازيغ والطوارق والتبو من المكونات اللغوية والثقافية للمجتمع الليبي.

مادة (2)

يكون لكل المكونات اللغوية والثقافية الحق في تعلم لغتها باعتبارها مادة اختيارية ضمن المنهج الدراسي المعتمد وفق القوانين واللوائح النافذة وذلك في المدارس الكائنة بمناطقهم الأصلية وغيرها.

مادة (3)

على وزارة التربية والتعليم توفير الكتاب المدرسي والمعلم وكافة الإمكانيات اللازمة لوضع هذا القانون موضع التنفيذ.

مادة (4)

تتولى وزارة الثقافة والمجتمع المدني بالتنسيق مع المجالس البلدية إقامة مهرجانات سنوية أو موسمية لإحياء الموروث الثقافي للمكونات المذكورة في المادة الأولى.

مادة (5)

تتولى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إنشاء مراكز أو مجالس بحثية وتاريخية تتولى المحافظة على الهوية الثقافية واللغوية الخاصة بالأمازيغ والطوارق والتبو وتنميتها كما تعمل هذه المراكز أو المجالس على حماية وتأصيل وتطوير ونشر الموروث الثقافي واللغوي لهذه المكونات.

مادة (6)

على جميع الجهات ذات العلاقة كل فيما يخصها إتخاذ ما يلزم من إجراءات لوضع هذا القانون موضع التنفيذ .

مادة (7)

يُعمل بأحكام هذا القانون من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام -ليبيا

صدر في طرابلس
بتاريخ: 21/رمضان/1434هـ.
الموافق: 30/يوليو/2013م.

الملحق رقم (02)

قرار القائد الأعلى للجيش الليبي بشأن تشكيل قوة عسكرية لبسط الأمن في المنطقة الغربية

المؤتمر الوطني العام ليبيا

مكتب القائد الأعلى للجيش الليبي

قـــرار

القائد الأعلى للجيش الليـــــبي

رقم: 18 – د : لسنة 2014م

بتشكيل قوة عسكرية لبسط الأمن في المنطقة الغربية

القائد الأعلى :-

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري لثورة 17 فبراير وتعديلاته.
- واستنادا إلى الصلاحيات المنصوص عليها في القوانين :-
- (40) لسنة 1974م بشأن الخدمة العسكرية وتعديلاته .
- (11) لسنة 2012م بتقرير بعض الأحكام في شأن صلاحيات المستويات القيادية بالجيش الليبي .
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (4) لسنة 2014م بشأن إعلان حالة النفير والتعبئة العامة .
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (6) لسنة 2014م بشأن تفويض رئيس المؤتمر الوطني العام ونائبيه في معالجة الأوضاع الأمنية الطارئة .
- وبناء على التقارير الواردة من جهاز المخابرات العامة وإدارة الاستخبارات العسكرية .
- وعلى رسالة السيد وكيل وزارة الدفاع للشؤون الإدارية والمالية ذات الرقم الإشاري و.د/1/1104 المؤرخة في 2014/1/26م .
- وبناء على ما تقرر في الاجتماع الطارئ المنعقد بتاريخ 2014/1/28م برئاسة القائد الأعلى للجيش الليبي وحضور كل من السيد رئيس الأركان العامة والسيد وكيل وزارة الدفاع للشؤون الإدارية والمالية .
- واستجابة لنداء الواجب وضرورات الوطن .

يتبع

المؤتمر الوطني العام ليبيا

مكتب القائد الأعلى للجيش الليبي

قـــرر

مادة (1)

يكلف رئيس الأركان العامة بتشكيل قوة عسكرية مسلحة من وحدات الجيش الليبي وتشكيلات الثوار المنضوية تحت الشرعية للقيام بتأمين المنطقة الغربية من المارقين على سيادة الدولة الليبية وكل من حمل السلاح للمساس بأمنها القومي والقبض عليهم وتقديمهم للعدالة وبسط الأمن والأمان في كافة أرجاء المنطقة الغربية وتطهيرها من هذه الزمرة المعتدية وذلك بالتنسيق مع أمري المناطق العسكرية والمجالس المحلية والعسكرية في المنطقة الغربية .

مادة (2)

إعمالاً لإعلان حالة النفير والتعبئة العامة . يطلب من رئاسة الوزراء ووزير الدفاع توفير كافة احتياجات هذه القوة وتسخير كل الإمكانيات لإنجاز المهمة الموكلة اليها بموجب هذا القرار .

مادة (3)

يعمل بهذا القـــــــرار من تاريخ صـــــــــــــــدوره .

القائد الأعلى للجيش الليبي

صدر في 28/ 1 /2014م

الملحق رقم (03)

قرار مجلس الوزراء بشأن إنشاء عرفة للعمليات الأمنية المشتركة بمناطق الجنوب

الحكومة الليبية المؤقتة

ديوان رئاسة الوزراء

قرار مجلس الوزراء
رقم (37) لسنة 2014 ميلادي
بإنشاء غرفة للعمليات الأمنية المشتركة
بمناطق الجنوب

مجلس الوزراء :

- بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري وتعديلاته .
- وعلى القانون رقم (40) لسنة 1974 ميلادي ، بشأن الخدمة في القوات المسلحة وتعديلاته .
- وعلى القانون رقم (10) لسنة 1992 ميلادي ، بشأن إصدار قانون الأمن والشرطة .
- وعلى القانون رقم (11) لسنة 2012 ميلادي ، بتقرير بعض الأحكام في شأن صلاحيات ومستويات الضباط بالجيش الليبي .
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (10) لسنة 2012 ميلادي ، في شأن منح الثقة للحكومة المؤقتة .
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (644) لسنة 2013 ميلادي ، بشأن تعديل قراره رقم (345) لسنة 2013 ميلادي ، بتفويض رئيسه في اختصاصاته .

قـــــــــــــــــرر :

مادة (1)

تنشأ غرفة أمنية تسمى " غرفة العمليات الأمنية المشتركة " للحفاظ على الأمن بمناطق الجنوب تتبع لرئاسة الأركان العامة وتعمل تحت إشراف رئيس الأركان .

مادة (2)

تشكل غرفة العمليات المشار إليها في المادة السابقة برئاسة ضابط بالجيش لا تقل رتبته عن عقيد وعدد كاف من أحد الضباط يصدر بتشكيلهما قرار من رئيس مجلس الوزراء وتضم مندوبين من الجهات التي يحددها رئيس الغرفة ويصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء .

مادة (3)

تتولى غرفة العمليات الأمنية المشتركة ممارسة المهام التي تضعها الغرفة من خلال التنسيق بين مكاتبها ومكوناتها .

ويكون للغرفة في سبيل أداء مهامها ما يلي :

أ- الحق في استخدام مكاتبها الوسائل الفنية والتقنية التي تراها لازمة لأداء مهامها وعلى جميع الجهات الأمنية ذات العلاقة بعمل الغرفة اتخاذ الإجراءات العاجلة بما يمكن الغرفة من تحقيق أهدافها ذات الطابع الأمني .

ب- التنسيق مع الوزارات والجهات العامة بما يكفل أداء الغرفة لمهامها على الوجه المطلوب ووفقا للبرنامج الذي تعده الغرفة بالخصوص .

ج- التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني وأعيان ووجهاء المناطق المستهدفة وطلب معوناتهم وإدماجهم في الخطة الأمنية بما يناسب وطبيعة مهام وبما يحد من الافراط في استعمال القوة حفاظا على الأرواح والممتلكات .

الأمين

طرابلس ، طريق السكة ، هاتف : 3444210 - 3620117 (21) 218+ فاكس : 3620132 (21) 218+

الحكومة الليبية المؤقتة

ديوان رئاسة الوزراء

د- تشكيل فريق إعلامي بالغرفة مهمته توثيق الإختراقات التي يتم ضبطها في المحل حكما يحكون لها ناطق إعلامي للتواصل مع وسائل الإعلام لتوضيح مهام الخطة الأمنية وأهدافها هـ- للغرفة حق الإستعانة بمن ترى لزوم الاستعانة به لتنفيذ مهامها.

مادة (4)

يخضع منتسبو الغرفة من الناحية الفنية للإشراف ورئيس الغرفة ومساعده.

مادة (5)

تتولى كل جهة يتبعها منتسبو الغرفة دفع المرتبات وسائر العلاوات والمزايا المالية والمخصصات المنتسبيها كل فيما يخصه، وفقا للتشريعات النافذة.

مادة (6)

يحكون للغرفة حدود إدارية تعمل في نطاقها يتم تحديدها من قبل رئاسة الأركان العامة حكما يحكون لها عدد من التقسيمات التنظيمية يصدر بتحديدها قرار من رئيس الغرفة.

مادة (7)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، ويلغى كل حكم يخالف أحكامه ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه ، وينشر في الجريدة الرسمية.

مجلس الـــــــوزراء

الملحق رقم (04)

قرار القائد الأعلى للجيش الليبي بشأن تشكيل قوة عسكرية لبسط الأمن في الجنوب

المؤتمر الوطني العام ليبيا

مكتب القائد الأعلى للجيش الليبي

قـــرار

القائد الأعلى للجيش الليبـــــي

رقم: 2 - د لسنة 2014م

بتشكيل قوة عسكرية لبسط الأمن في الجنوب

القائد الأعلى ..

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري لثورة 17 فبراير وتعديلاته .
- واستنادا الى الصلاحيات المنصوص عليها في القوانين ..
- (40) لسنة 1974م بشأن الخدمة العسكرية وتعديلاته .
- (43) لسنة 1974م بشأن تقاعد العسكريين .
- (11) لسنة 2012م بتقرير بعض الأحكام في شأن صلاحيات المستويات القيادية بالجيش الليبي .
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (4) لسنة 2014م بشأن إعلان حالة النفير والتعبئة العامة .
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (6) لسنة 2014م بشأن تفويض رئيس المؤتمر الوطني العام وتنبيه في معالجة الأوضاع الأمنية الطارئة .
- وبناء على التقارير الواردة من جهاز المخابرات العامة وإدارة الاستخبارات العسكرية .

قـــرر

مادة (1)

يكلف رئيس الأركان العامة بتشكيل قوة عسكرية مسلحة من وحدات الجيش الليبي وتشكيلات الثوار النظامية تحت الشرعية للقيام بتأمين الجنوب الليبي وتطهيره من الفارقين على سيادة الدولة الليبية وكل من حمل السلاح للعبث بأمنها القومي والقبض عليهم وتقديمهم للعدالة وبسط الأمن والأمان في كافة أرجاء الجنوب وتطهيره من هذه الزمرة المعتدية وذلك بالتنسيق مع أمري المناطق العسكرية والمجالس المحلية والعسكرية في مدن الجنوب الليبي .

يتبع

المؤتمر الوطني العام ليبيا

مكتب القائد الأعلى للجيش الليبي

مادة (2)

اعمالاً لإعلان حالة النفير والتعبئة العامة ، يطلب من رئاسة الوزراء ووزير الدفاع توفير كافة احتياجات هذه القوة وتسخير كل الإمكانيات لإنجاز المهمة الموكلة إليها بموجب هذا القرار .

مادة (3)

يعمل بهذا القـــــــــرار من تاريخ صـــــــــــــــــدوره .

القائد الأعـــلى للجيش الليـــبي

قانون رقم (24) لسنة 1369 و.ر
بشأن منع استعمال غير اللغة العربية في جميع المعاملات

مؤتمر الشعب العام

- -تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العام السنوي للعام 1369 و.روبعد الاطلاع على إعلان قيام سلطة الشعب .
- -وعلى الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير .
- -وعلى القانون رقم (20) لسنة 1991 إفرنجي بشأن تعزيز الحرية .
- -وعلى القانون رقم (1) لسنة 1369 و.ر. بشأن المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية .
- -وعلى القانون رقم (36) لسنة 1968 إفرنجي بشأن الأحوال المدنية وتعديلاته .
- -وعلى القانون رقم (12) لسنة 1984 إفرنجي بمنع استعمال غير اللغة العربية والأرقام العربية في جميع المعاملات .

صاغ القانون التالي

المادة الأولى

يحظر استعمال غير اللغة العربية في جميع المعاملات وعلى وجه الخصوص في ما يلي -:

1 -المطبوعات والمكاتبات .

2 -المستندات والوثائق .

3 -الكتابة على وسائل النقل والآليات الأخرى والمباني وعلى الطرق وأي مكان آخر .

4 -الإشارات والعلامات والإعلانات واللافتات .

5 -أسماء الشوارع والميادين .

6 -الوصفات الطبية باستثناء اسم الدواء ونوع المرض .

7 -أسماء المحلات والوحدات الإدارية والهيئا ت والمؤسسات والأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة وجميع أدوات الأنشطة الاقتصادية . وعلى هذه الجهات تسوية أوضاعها بما يتفق وأحكام هذا القانون خلال مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ العمل به .

المادة الثانية

تستثني من أحكام المادة الأولى من هذا القانون عند الضرورة الحالات الآتية -:

1 - التقارير الطبية والعلمية .

2 - المصطلحات والمفردات الأجنبية التي لم يتم تعريبها وليس لها مرادف من اللغة العربية وبشرط ألا يكون من الممكن إيجاد تعبير عربي عنها .

3 - مبدأ المعاملة بالمثل .

4 - المعاملات التي يصدر بتحديدها قرار من اللجنة الشعبية العامة .

المادة الثالثة

يمنع استخدام الأسماء غير العربية الإسلامية والأسماء العربية التي لم يقرها الإسلام وكذلك الأسماء ذات الدلالة الخاصة التي تتنافى مع روح الإسلام وهوية الشعب الليبي، ويحظر تسجيلها بالسجلات والوثائق أياً كان نوعها .

وتحدد الأسماء المشار إليها في الفقرة السابقة من جهة مختصة تكلفها اللجنة الشعبية العامة .

وعلى أولياء أمور الأطفال الذين لم يبلغوا سن الدراسة تسوية أوضاعهم بما يتفق وحكم هذه المادة، وذلك خلال مدة أقصاها سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

المادة الرابعة

1 - يعاقب كل من يخالف أحكام المادة الأولى من هذا القانون بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار. ويترتب على الحكم بهذه العقوبة إلغاء الترخيص وقفل المحل الذي يزاول فيه المخالف نشاطه، وحرمانه من الحصول على ترخيص بمزاولة الأنشطة الاقتصادية وذلك لمدة سنة من تاريخ صدور الحكم .

وتزال المخالفة بالطريق الإداري وعلى نفقة المخالف .

2 - يعاقب كل من يخالف أحكام المادة الثالثة من هذا القانون بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار. ويترتب على الحكم بهذه العقوبة حرمان المخالف من الحصول على جواز السفر والتراخيص وغيرها من الوثائق الشخصية، كما يحرم أبناؤه الذين يحملون أسماء بالمخالفة لهذا القانون من القيد بالمؤسسات التعليمية، وذلك كله إلى حين إزالة المخالفة .

وتضاعف العقوبة المنصوص عليها في البند (2) من هذه المادة على الموظف الذي يقوم بتسجيل الوقائع المخالفة لحكم المادة الثالثة من هذا القانون في سجل الأحوال المدنية .

المادة الخامسة

يلغى القانون رقم (12) لسنة 1984 إفرنجي المشار إليه، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

المادة السادسة

يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره، وينشر في مدونة التشريعات .

مؤتمر الشعب العام

صدر في: سرت

بتاريخ: 14 شوال .

الموافق: 28/الكانون/1369 و.ر

قانون رقم (24) لسنة 1378 و .ر (2010 مسيحي)
بشأن أحكام الجنسية الليبية

مؤتمر الشعب العام :

- تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها السنوي للعام 1377و.ر.
- وبعد الإطلاع على الإعلان عن قيام سلطة الشعب .
- وعلى الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير .
- وعلى القانون رقم (20) لسنة 1991 مسيحي ، بشأن تعزيز الحرية .
- وعلى القانون رقم (1) لسنة 1375 و.ر، بشأن نظام عمل المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية .
- وعلى القانون رقم (17) لسنة 1987 مسيحي ، بشأن الجنسية .
- وعلى قانون رقم (18) لسنة 1980 مسيحي ، بشأن أحكام قانون الجنسية وتعديلاته.

صاغ القانون الآتي

المادة (1)

الجنسية الليبية هي جنسية مواطني الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى .

المادة (2)

يعد ليبيا وفقاً لأحكام المادة السابقة كل شخص كان مقيماً في ليبيا إقامة عادية في 1951/10/07 مسيحي، ولم تكن له جنسية أو رعوية أجنبية ، إذا توافر فيه احد الشروط الآتية :

أ. أن يكون قد ولد في ليبيا .

ب. أن يكون قد ولد خارج ليبيا ، وكان أحد أبويه قد ولد فيها .

ج. أن يكون قد ولد خارج ليبيا ، وأقام فيها إقامة عادية لمدة لا تقل عن عشر سنوات متتالية قبل1951/10/07 مسيحي .

المادة (3)

يعد ليبياً :

أ. كل من ولد في ليبيا لأب ليبي ، إذا كانت جنسية والده مكتسبة بحكم مولده فيها أو تجنسه .

ب. من يولد خارج ليبيا لأب ليبي ، وفي هذه الحالة يجب أن تكون ولادة الابن قد سجلت خلال سنة من تاريخ حصولها لدى المكتب الشعبي أو مكتب الأخوة بالخارج أو أي جهة يوافق عليها أمين اللجنة الشعبية العامة للأمن العام ، وإذا اكتسب الشخص الذي ينطبق عليه حكم هذه الفقرة جنسية أجنبية بحكم ولادته بالخارج فإنه لا يفقد جنسيته الليبية ، إلا أن له الحق في اختيار الجنسية الأجنبية التي اكتسبها وذلك بعد بلوغ سن الرشد .

ج. كل من ولد في ليبيا لأم ليبية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له ، أو كان مجهول الأبوين .

وتحدد اللائحة التنفيذية الضوابط المتعلقة بتنفيذ هذه المادة .

المادة (4)

يجوز لأي شخص اختيار الجنسية الليبية استناداً لأحكام هذا القانون متى كان من أصل ليبي وولد قبل 1951/10/07 مسيحي، ولم يكن مقيماً في ليبيا بذلك التاريخ إذا توافر فيه أحد الشرطين الآتيين :

أ. أن يكون قد ولد في ليبيا .
ب. أن يكون قد ولد خارج ليبيا ، وكان والده أو جده الأول من جهة الأب مولوداً فيها .

المادة (5)

يفقد الجنسية الليبية من يكتسب باختياره جنسية أجنبية ما لم تأذن له بذلك اللجنة الشعبية العامة للأمن العام .

وتحدد اللائحة التنفيذية الضوابط المتعلقة بتنفيذ أحكام هذه المادة .

المادة (6)

تُشكل لجان للجنسية بقرار من أمين اللجنة الشعبية العامة للأمن العام تختص بما يلي :

أ. إبداء الرأي مسبباً في صحة انتماء طالبي الجنسية الليبية للأصل الليبي للمقيمين في دائرة اختصاصها ، وفقاً لحكم المادة (4) من هذا القانون .
ب. قبول ودراسة طلبات الحصول على الجنسية الليبية المقدمة من الأجانب المقيمين في نطاق اختصاصها .

المادة (7)

يثبت الانتماء للأصل الليبي لطالبي اختيار الجنسية الليبية ، طبقاً لأحكام المادة (4) من هذا القانون وفقاً للضوابط الآتية :

أ. يكون إثبات الانتماء للأصل الليبي بموجب مستندات قانونية تثبت صحة ذلك .
ب. يصدر بتحديد المستندات اللازمة لإثبات الانتماء للأصل الليبي قرار من أمين اللجنة الشعبية العامة للأمن العام ، وفي جميع الأحوال لا يجوز الاعتداد بشهادة الشهود في مقام صحة الإنتماء .
ج. يجب أن يكون طالب اختيار الجنسية الليبية مسجلاً بسجل مكاتب الأخوة أو المكاتب الشعبية بالبلد الذي هاجر إليه واستقر به .

المادة (8)

يجوز للمهاجر الليبي الذي تجنس بجنسية البلد الذي هاجر إليه أن يسترد جنسيته الليبية بعد تقديم المستندات اللازمة التي تؤكد صحة انتمائه للأصل الليبي .

المادة (9)

يجوز منح الجنسية الليبية للراغبين في الحصول عليها وذلك بقرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض من أمين اللجنة الشعبية العامة للأمن العام إذا توافرت فيه الشروط الآتية :

1. أن يكون بالغاً سن الرشد وكامل الأهلية.
2. أن يكون دخوله للجماهيرية العظمى بصورة قانونية ، وبموجب مستند سفر ساري المفعول صادر عن السلطات الرسمية بالدولة التي يحمل جنسيتها .

3. أن يكون مقيماً في ليبيا إقامة شرعية متصلة مدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ دخوله إليها ، وأن يكون له مصدر دخل مشروع وثابت .
4. أن يكون حسن السيرة والسلوك ولم يسبق أن أدين في جناية أو في جنحة مخلة بالشرف أو الأمن ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .
5. أن يكون خالياً من الأمراض المعدية أو السارية .
6. ألا يتجاوز عمره خمسين سنة عند تاريخ تقديم الطلب .

ويجوز إضافة شروط أخرى تقتضيها المصلحة العامة ، وذلك كله وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وفي جميع الأحوال لا يجوز منح الجنسية للفلسطينيين عدا الفلسطينيات المتزوجات من ليبيين .

المادة (10)

يستثنى أفراد الفئات الآتية من الشروط المنصوص عليها في البندين (2 – 6) من المادة (9) من هذا القانون :

1. ذوو الخبرات الخاصة والمؤهلات العالية التي تحتاجها ليبيا .
2. الأجنبية المتزوجة من مواطن ليبي شريطة استمرار العلاقة الزوجية لمدة لا تقل عن سنتين قبل تقديم الطلب .
3. أرامل ومطلقات المواطنين الليبيين .
4. الأولاد الذين بلغوا سن الرشد ولم يتم إدراجهم بشهادة جنسية والدهم .
5. من قدم خدمات جليلة أو متميزة للجماهيرية العظمى .

المادة (11)

يجوز منح أولاد المواطنات الليبيات المتزوجات من غير الليبيين الجنسية الليبية وتحدد اللائحة التنفيذية الضوابط اللازمة لتنفيذ هذه المادة .

المادة (12)

يفقد حامل الجنسية الليبية جنسيته إذا كان حصوله عليها قد تم بناء على معلومات أو بيانات كاذبة أو مستندات غير صحيحة أو مزورة أو قام بإخفاء حقائق تتعلق بالجنسية ، وإذا كان من فقد جنسيته هو الأب تبعه في ذلك أولاده .

المادة (13)

يجوز سحب الجنسية الليبية من أي شخص غير ليبي دخل فيها بمقتضى أحكام هذا القانون خلال العشر سنوات التالية لحصوله عليها ، وذلك في الحالات الآتية :

1. إذا قام بأعمال تمس أمن ليبيا أو قصر بإحدى مصالحها .
2. إذا أقام خارج ليبيا مدة سنتين متتاليتين خلال العشر سنوات التالية لاكتسابه الجنسية بغير عذر تقبله اللجنة الشعبية العامة للأمن العام .

المادة (14)

يصدر قرار سحب الجنسية مسبباً من اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض من أمين اللجنة الشعبية العامة للأمن العام ، ويترتب علي صدور القرار إلغاء كافة الحقوق والآثار المترتبة على اكتساب الجنسية .

المادة (15)

تثبت الجنسية الليبية للمواطنين الليبيين بموجب شهادة الجنسية الليبية وفقاً لأحكام هذا القانون ويكون منح الجنسية الليبية لغيرهم بقرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض من أمين اللجنة الشعبية العامة للأمن العام وتصدر شهادة الجنسية الليبية وفقاً للنموذج الذي يعد لهذا الغرض .

المادة (16)

يتمتع المتحصل على الجنسية الليبية بطريق التجنس وفقاً لأحكام هذا القانون بحقوق المواطن الليبي ويلتزم بواجباته حسب التشريعات النافذة ، باستثناء تولى وظائف الإدارة العليا أو مهام أمناء المؤتمرات الشعبية الأساسية أو اللجان الشعبية أو الاتحادات أو النقابات أو الروابط المهنية على أن يسري هذا المنع لمدة عشر سنوات من تاريخ الحصول على الجنسية الليبية .

المادة (17)

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من اللجنة الشعبية العامة ، بناء على عرض من أمين اللجنة الشعبية العامة للأمن العام .

المادة (18)

يلغى كل من القانون رقم (17) لسنة 1954 مسيحي ، بِشأن الجنسية الليبية والقانون رقم (18) لسنة 1980 مسيحي ، بِشأن أحكام قانون الجنسية المشار إليهما كما يلغى كل حكم آخر يخالف أحكام هذا القانون .

المادة (19)

ينشر هذا القانون في مدونة التشريعات ، ويعمل به من تاريخ نشره .

مؤتمر الشعب العام

صدر في : سرت
بتاريخ : 13 / صفر / 1378و.ر
الموافق : 28 / أي النار / 2010 مسيحي .

الملاحق:

قانون رقم 13 لسنة 2013 م في شأن العزل السياسي والإداري

نشر في الجريدة الرسمية لسنة 2013 م العدد 6 السنة الثانية

التشريعات الملغاة قانون رقم 26 لسنة 2012 م، بشأن قانون الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة والوطنية

التعديلات قانون رقم 28 لسنة 2013 م بتعديل القانون رقم 13 لسنة 2013 م في شأن العزل السياسي والإداري

النصوص السارية قانون رقم 2 لسنة 2015 م بإلغاء القانون رقم 13 لسنة 2013 م في شأن العزل السياسي والإداري

تشريعات ذات علاقة قرار رقم 41 لسنة 2013 م في شأن تقرير بعض الإجراءات التمهيدية في شأن إصدار قانون العزل السياسي والإداري

- قرار رقم 17 لسنة 2012 م بشأن إقرار مبدأ الإصلاح المؤسسي والعزل السياسي والإداري

قانون رقم 13 لسنة 2013 م في شأن العزل السياسي والإداري

بعد الاطلاع

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3/أغسطس/2011م وتعديلاته.
- وعلى قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم 12 لسنة 2010م في شأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم 88 لسنة 1971 م وتعديلاته.

- وعلى القانون رقم 6 لسنة 2006 في شأن إصدار قانون نظام القضاء وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم 26 لسنة 2012م في شأن الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة والوطنية وتعديلاته.
- وعلى النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم 2 لسنة 2012م في شأن تشكيل لجنة وتحديد مهامها.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم 17 لسنة 2012م في شأن إقرار مبدأ الإصلاح المؤسسي والعزل السياسي والإداري.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الخامس والثمانين المنعقد يوم الأحد بتاريخ 2013/5/5م.

صدر القانون الآتي:

مادة 1

المحتويات

- تعاريف
- قيود على للأشخاص المشمولين بأحكام المادة الأولى
- إنشاء هيئة تسمى هيئة تطبيق معايير
- رئيس وأعضاء هيئة تطبيق معايير تولي المناصب العامة
- يشترط في من يسمى لعضوية الهيئة الشروط الآتية
- حلف اليمين القانونية أمام المؤتمر الوطني العام
- شروط اختيار الرئيس والنائب
- تطبيق أحكام الهيئات القضائية على الرئيس وأعضاء الهيئة
- حق التحري
- اختصاصات الهيئة

الملاحق:

- إجراءات الطعن في قرارات الهيئة
- شروط إصدار الهيئة لقراراتها
- المحاذير والموانع على رئيس وأعضاء الهيئة
- تقديم العضو إقراراً تفصيلياً بسيرته الذاتية وذمته المالية
- استثناءاً من أحكام المادة الحادية عشر
- العقوبات
- مدة العمل بأحكام القانون
- إلغاء الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة والوطنية
- بدء العمل بالقانون ونشره في الجريدة الرسمية

تعاريف

يقصد بمعايير تولي المناصب العامة في مقام تطبيق هذا القانون الضوابط والشروط الواجب توافرها والتزامها في تقلد المناصب والوظائف العامة المشمولة بأحكامه من تاريخ 1/سبتمبر/1969م وحتى تاريخ إعلان تحرير البلاد في 23/ أكتوبر/2011م وتشمل الفئات الآتية:

الفئة الأولى/ كل من تولى خلال الفترة من تاريخ 1/سبتمبر/1969م وحتى تاريخ إعلان تحرير البلاد في 23/أكتوبر/2011م أياً من الوظائف أو المهام الآتية:

1. عضوية ما كان يسمى بمجلس قيادة الثورة في انقلاب سبتمبر سنة 1969م أو عضوية ما كان يسمى بتنظيم الضباط الوحدويين الأحرار أو عضوية ما كان يسمى برابطة رفاق القائد.
2. منسقي القيادات الشعبية الإجتماعية على مستوى الشعبيات أو على مستوى الدولة.
3. وظيفة أمين مؤتمر الشعب العام أو الأمين المساعد له أو من كان عضواً في أمانته العامة،أو تولى وظيفة أمين مؤتمر البلدية أو الشعبية.

4. رؤساء وأمناء الأجهزة أو الهيئات أو المؤسسات أو المصالح أو المجالس التابعة لمجلس الوزراء أو مجلس قيادة الثورة أو ما كان يسمى باللجنة الشعبية العامة أو مؤتمر الشعب العام.
5. كل من تولى منصب رئيس الوزراء أو أمين اللجنة الشعبية العامة او أميناً مساعداً له أو وزيراً أو أميناً للجنة الشعبية العامة للقطاعات النوعية أو أميناً مساعداً لها أو كاتباً عاماً باللجنة الشعبية العامة أو اللجان الشعبية العامة النوعية

أو كان أميناً للجنة الشعبية البلدية أو الشعبية أو أمينا لإحدى اللجان الشعبية للقطاعات بالشعبية.

1. كل من عمل سفيراً أو أميناً لمكتب شعبي أو مندوبا دائماً لليبيا لدى إحدى الهيئات أو المنظمات الدولية أو الإقليمية بكافة اختصاصاتها أو قائماً أصيلاً بالأعمال أو قنصلاً عاماً .
2. كل من شغل وظيفة عميداً للجامعة أو أميناً للجنة الشعبية للجامعة أو وكيلاً لعميد الجامعة أو أميناً مساعداً أو كاتباً عاماً للجامعة.
3. كل من تولى وظيفة رئيس جهاز الأمن الداخلي أو الأمن الخارجي أو الاستخبارات العسكرية أو الكتائب الأمنية أو كان مديراً لإحدى الإدارات بها أو رئيساً لإحدى المربعات الأمنية أو رئيساً لإحدى المكاتب السياسية بالأجهزة الأمنية أو العسكرية.
4. رؤساء الاتحادات الطلابية بالداخل أو الخارج المنضوية تحت الاتحاد العام للطلبة الليبيين
5. كل من تولى منصباً قيادياً بالمؤسسات ذات الصلة بأسرة معمر القذافي أو كان شريكاً في أية أعمال تجارية معهم.
6. كل من كان عضواً أو موظفاً بمكتب الإتصال باللجان الثورية أو منسقاً لأي من المثابات الثورية أو عضواً بفريق العمل الثوري أو القوافل الثورية أو المحاكم أو النيابات الإستثنائية أو عضواً فيما ما كان يسمى بالراهبات الثوريات وكذلك رؤساء وأعضاء الحرس الثوري ورؤساء واعضاء لجان التطهير وقيادات الحرس الشعبي في الإدارات العليا والفروع وكل من شارك في إدارة الملتقيات الثورية.

7. كل من شغل وظيفة مدير عام أو مدير أو باحث في أي من مراكز ما كان يسمى بأبحاث و دراسات الكتاب الأخضر ومحاضري المدرج الأخضر أو كان قيادياً في إحدى المؤسسات الإعلامية.
8. كل من ترأس ركناً من أركان القوات المسلحة الليبية أو كان آمراً لمنطقة دفاعية أو رئيساً أو آمراً لهيئة أو مؤسسة أو جهاز عسكري.
9. كل من ينتمي إلى تنظيمات خارجية تهدد استقرار وأمن البلاد ووحدة التراب الليبي وتتخذ العنف منهجاً لها.

الفئة الثانية/ ويتعلق العزل السياسي والإداري لهذه الفئة بالسلوك المؤدي إلى إفساد الحياة السياسية والإقتصادية في البلاد خلال الفترة المشار إليها في المادة السابقة كما هو وارد في أنماط السلوك الآتية:

1. المدنيون المتعاونون مع الأجهزة الأمنية لنظام معمر القذافي وترتب عن تعاونهم إنتهاك حق من حقوق الإنسان.
2. كل من تكرر منه تمجيده القذافي أو نظامه أو دعوته للكتاب الأخضر سواء كان ذلك في وسائل الإعلام المختلفة أو بالحديث المباشر للجمهور.
3. كل من اتخذ موقفاً معاديا لثورة 17 فبراير بالفعل أو التحريض أو الاتفاق أو المساعدة.
4. كل من اقترف أو ساهم بأي وجه من الوجوه في قتل أو سجن أو تعذيب المواطنين الليبيين في الداخل أو الخارج لصالح النظام السابق.
5. كل من قام بعمل من أعمال الإستيلاء أو الإضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة خلال فترة الحكم السابق لأسباب سياسية.
6. كل من تورط في نهب أموال الشعب الليبي أو أثرى على حسابه أو تحصل على ثروات أو منافع أو أرصدة في الداخل أو الخارج دون وجه حق.
7. كل من كان له نشاط أو إنتاج علمي أو فني أو فكري أو ديني أو ثقافي أو اجتماعي بهدف تمجيد معمر القذافي أو نظامه أو الترويج لما كان يسمى بالمشروع الإصلاحي ليبيا الغد.

8. كل من استعمل الخطاب الديني في دعم أو إضفاء الشرعية على حكم القذافي أو تصرفاته او اعتبر ثورة السابع عشر من فبراير خروجاً عن طاعة ولي الأمر وجاهر بذلك.

مادة 2

قيود على للأشخاص المشمولين بأحكام المادة الأولى

لا يحق للأشخاص المشمولين بأحكام المادة الأولى من هذا القانون تولي المناصب والوظائف الآتية:

1. رئاسة وعضوية الهيئات التشريعية أو الرقابية أو التأسيسية على المستوى الدولي أو المستوى المحلي.
2. الوظائف السيادية في الدولة.
3. الوظائف التنفيذية إبتداءًا من وظيفة رئيس الدولة أو رئيس الحكومة وحتى وظيفة مدير إدارة على المستوى الدولي أو المحلي.
4. رئاسة وعضوية مجالس الإدارة والوظائف الإدارية أو التنفيذية أو الرقابية من وظيفة مدير إدارة فما فوق في الهيئات أو المؤسسات أو الأجهزة أو المصارف أو الشركات العامة والاستثمارية المملوكة كليا أو جزئيا للدولة الليبية أو إحدى مؤسساتها سواء كانت تمارس نشاطها داخل أو خارج البلاد.
5. عضوية إحدى الهيئات القضائية.
6. الوظائف القيادية في المؤسسات الأمنية والعسكرية.
7. مناصب السفراء والقناصل والمندوبين لدى المنظمات الدولية والإقليمية والوظائف الدبلوماسية الأخرى وكذلك الملحقين الفنيين.
8. رئاسة وعضوية الهيئات القيادية في الأحزاب أو الكيانات أو المؤسسات أو الهيئات ذات الطابع السياسي.

9. رئاسة الجامعات والأكاديميات والكليات والمعاهد العليا.
10. المراقبون الماليون.
11. الوظائف القيادية في مختلف وسائل الإعلام والنشر.

مادة 3

إنشاء هيئة تسمى هيئة تطبيق معايير

تنشأ بموجب أحكام هذا القانون هيئة تسمى هيئة تطبيق معايير تولي المناصب العامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة يكون مقرها مدينة طرابلس ولها أن تنشئ فروعاً أو مكاتب في غيرها من المدن بحسب الأحوال.

مادة 4

رئيس وأعضاء هيئة تطبيق معايير تولي المناصب العامة

رئيس وأعضاء هيئة تطبيق معايير تولي المناصب العامة هم من وردوا في قرار المجلس الوطني الانتقالي المؤقت رقم 16 لسنة 2012م في شأن تسمية رئيس وأعضاء هيئة ويختص المجلس الأعلى للقضاء بتطبيق المعايير والشروط المنصوص عليها في المادة الأولى والخامسة من هذا القانون على أعضاء الهيئة كما يقوم المجلس بترشيح البديل عن من سقطت عضويته في هذه الهيئة ويعتمد هذا الترشيح بقرار من المؤتمر الوطني العام.

مادة 5

يشترط في من يسمى لعضوية الهيئة الشروط الآتية

1. أن يكون ليبي الجنسية.
2. أن يكون مشهوداً له بالنزاهة.
3. ألا يقل عمره عن خمسة وثلاثين سنة ميلادية.
4. ألا يكون قد صدر ضده حكم قضائي في جناية أو جنحة مخلة بالشرف.
5. ألا يكون قد صدر ضده قرار بالفصل من الوظيفة ما لم يكن ذلك لأسباب سياسية.
6. عدم الانتماء إلى أي حزب أو كيان سياسي.
7. أن يكون حاصلاً على مؤهل جامعي في القانون أو الشريعة.

مادة 6

حلف اليمين القانونية أمام المؤتمر الوطني العام

يحلف رئيس وأعضاء الهيئة قبل مباشرة أعمالهم اليمين القانونية أمام المؤتمر الوطني العام بالصيغة التي يحددها المؤتمر.

مادة 7

شروط اختيار الرئيس والنائب

يختار أعضاء الهيئة في اول اجتماع يعقدونه رئيساً ونائباً لرئيس الهيئة من بينهم،كما تصدر الهيئة القرارات واللوائح المتعلقة بالتنظيم الإداري والمالي وتعد الهيئة ميزانية خاصة لها يعتمدها المؤتمر الوطني العام بناء على عرض من رئيس الهيئة.

مادة 8

في حالة خلو منصب رئيس الهيئة يحل نائبه محله ويباشر جميع الاختصاصات التي يخولها القانون لرئيس الهيئة لحين تعيين رئيس جديد.

مادة 9

تطبيق أحكام الهيئات القضائية على الرئيس وأعضاء الهيئة

يخضع رئيس وأعضاء الهيئة لما يخضع له أعضاء الهيئات القضائية وفق أحكام القانون رقم 6 لسنة 2006م بشأن نظام القضاء وتعديلاته من حيث التأديب والتحقيق ورفع الدعوى الجنائية،ويتمتعون بالحصانة القضائية الممنوحة لرجال

القضاء بحيث لا يجوز رفع الدعوى الجنائية ضدهم أو التحقيق معهم إلا بموجب قرار من المؤتمر الوطني العام يمنح الإذن بذلك،وفي حالة إدانة عضو الهيئة بحكم أو قرار نهائي أو خلو منصبه لأي سبب آخر يقوم المجلس الأعلى للقضاء بترشيح بديل عنه يعتمده المؤتمر الوطني العام بقرار يصدر عنه في هذا الشأن.

مادة 10

حق التحري

للهيئة حق التحري عن متقلد المنصب أو الوظيفة أو المرشح لها وطلب كافة المعلومات أو البيانات التي تراها ضرورية كما عليها أن تستدعي صاحب الشأن لسماع أقواله وتحقيق دفاعه الذي يقدمه كتابة أو شفاهة ولها أن تستعين بكافة الوسائل الضرورية للتحقق من صحة المعلومات والبيانات المشار إليها في المادة الأولى وكذلك لها حق الاستعانة بمن تراه مناسباً في أداء مهامها.

مادة 11

اختصاصات الهيئة

تتولى الهيئة المشار إليها في المادة الثالثة تطبيق المعايير المنصوص عليها في المادة الأولى على شاغلي الوظائف والمناصب وكذلك المرشحين لها طبقاً لأحكام هذا القانون وعلى الهيئة أن تصدر قراراً مسبباً وتتخذ قرارات الهيئة بنصف عدد أعضائها زائد واحد بانطباق هذه المعايير من عدمها خلال فترة أقصاها إحدى وعشرون يوماً من تاريخ استلام الهيئة لنموذج إقرار الذمة المالية والسيرة الذاتية مستوفيين البيانات والمستندات المنصوص عليها بهما.

مادة 12

إجراءات الطعن في قرارات الهيئة

يجوز لذوي الشأن الطعن في قرارات الهيئة أمام دائرة القضاء الإداري بمحكمة الاستئناف التي يقع في دائرتها المنصب أو الوظيفة موضوع القرار خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانها لهم من الجهة التابعين لها وتفصل دائرة القضاء الإداري في الطعن خلال إحدى وعشرين يوماً من تاريخ الطعن دون المرور بإجراءات التحضير ويتعين ضم مفردات القرار والأسانيد التي بني عليها قبل الفصل في الطعن ويجوز للخصوم الطعن على الحكم الصادر عن دائرة القضاء الإداري أمام المحكمة العليا خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه لهم ويتعين على المحكمة العليا الفصل في الطعن خلال شهر من تاريخ تقديمه وعلى الخصوم إيداع مذكراتهم خلال الميعاد المبين أعلاه.

مادة 13

شروط إصدار الهيئة لقراراتها

تصدر الهيئة قراراتها المتعلقة بتطبيق معايير تولي المناصب والوظائف العامة وفق القواعد والإجراءات التي ترد في اللائحة التي تصدرها لتنظيم عملها تعتمد من قبل المؤتمر الوطني.

مادة 14

المحاذير والموانع على رئيس وأعضاء الهيئة

يحظر على رئيس وأعضاء الهيئة والعاملين بها إفشاء أية أسرار أو معلومات أو بيانات وصلت إليهم بمناسبة أدائهم لعملهم أو إلى الهيئة لأي سبب كان على ان تكون قراراتها واسبابها علنية،ويعاقب بالفصل كل من يخالف ذلك.

مادة 15

تقديم العضو إقراراً تفصيلياً بسيرته الذاتية وذمته المالية

يجب على متقلد المنصب أو الوظيفة أو الجهة المتقدمة بالترشح تقديم الاستبيان المعد من قبل الهيئة بعد تعبئته متضمناً إقراراً تفصيلياً بسيرته الذاتية وذمته المالية وتعهده بتحمل كافة المسؤولية القانونية عن صحة هذه البيانات ممهوراً بتوقيعه وبصمته.

مادة 16

استثناءاً من أحكام المادة الحادية عشر

استثناءاً من أحكام المادة الحادية عشر من هذا القانون يتولى المجلس الأعلى للقضاء تطبيق المعايير الواردة بالمادة الأولى على أعضاء الهيئات القضائية.

مادة 17

العقوبات

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة كل من امتنع أو قصر أو اهمل أو أعطى معلومات غير صحيحة ضمن الاستبيان المعد من الهيئة ممن تشملهم أحكام هذا القانون كما يعاقب بنفس العقوبة كل موظف أو شخص امتنع عن تزويد الهيئة أو تمكينها من الاطلاع على أية أدلة أو وثائق أو مستندات في حوزته أو تحت تصرفه أو رفض المساعدة في ذلك أو قام بإتلافها أو حجبها ويعاقب بذات العقوبة كل من استمر في عمله أو منصبه رغم انطباق المعايير المنصوص عليها في هذا القانون عليه.

مادة 18

مدة العمل بأحكام القانون

يعمل بأحكام هذا القانون لمدة عشرة سنوات من تاريخ نفاذه.

مادة 19

إلغاء الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة والوطنية

يلغى القانون رقم 26 لسنة 2012م بشأن الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة والوطنية وتعديلاته اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون.

مادة 20

بدء العمل بالقانون ونشره في الجريدة الرسمية

يعمل بأحكام هذا القانون بعد ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره ويلغى كل حكم يخالف،وينشر في الجريدة الرسمية.

- المؤتمر الوطني العام–ليبيا
- صدر في طرابلس
- بتاريخ 2013/5/8 م.
-

الأمم المتحدة

S/RES/1970 (2011)*

مجلس الأمن

Distr.: General
26 February 2011

القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٤٩١، المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١

إن مجلس الأمن،

إذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء الوضع في الجماهيرية العربية الليبية ويدين العنف واستخدام القوة ضد المدنيين،

وإذ يشجب الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان، بما في ذلك قمع المتظاهرين المسالمين، وإذ يعرب عن قلقه العميق لمقتل المدنيين ويرفض رفضا قاطعا التحريض من أعلى مستويات الحكومة الليبية على أعمال العدوان والعنف ضد المدنيين،

وإذ يرحب بإدانة الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي يجري ارتكابها في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يحيط علما بالرسالة التي وجهها الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١،

وإذ يرحب أيضاً بقرار مجلس حقوق الإنسان A/HRC/RES/S-15/1 المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١، بما في ذلك قراره إيفاد لجنة دولية مستقلة على وجه الاستعجال للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان المزعوم ارتكابها في الجماهيرية العربية الليبية، وذلك للوقوف على حقائق وظروف وقوع تلك الانتهاكات والجرائم المرتكبة وتحديد هوية الضالعين فيها، حيثما أمكن،

* أعيد إصدارها مرة أخرى لأسباب فنية (١٠ آذار/مارس ٢٠١١).

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ يعتبر أن الهجمات الممنهجة الواسعة النطاق التي تُشن حالياً في الجماهيرية العربية الليبية ضد السكان المدنيين قد ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية،

وإذ يعرب عن قلقه من معاناة اللاجئين الذين اضطروا للفرار من العنف الحاصل في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يعرب أيضا عن قلقه من الأنباء التي تفيد بوجود نقص في الإمدادات الطبية اللازمة لعلاج الجرحى،

وإذ يذكِّر بمسؤولية السلطات الليبية عن توفير الحماية لسكانها،

وإذ يشدد على ضرورة احترام حريتي التجمع السلمي والتعبير، بما في ذلك حرية وسائل الإعلام،

وإذ يؤكد على ضرورة محاسبة المسؤولين عن الهجمات الموجهة ضد المدنيين، ويشمل ذلك القوات الخاضعة لسيطرتهم،

وإذ يشير إلى المادة ١٦ من نظام روما الأساسي التي تقتضي أنه لا يجوز للمحكمة الجنائية الدولية البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة لمدة اثني عشر شهرا بناء على طلب يقدمه مجلس الأمن لهذه الغاية،

وإذ يعرب عن قلقه على سلامة الرعايا الأجانب وحقوقهم في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة الجماهيرية العربية الليبية وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية،

وإذ يدرك مسؤوليته الرئيسية في مجال صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويتخذ تدابير بموجب المادة ٤١ منه،

١ - **يطالب** بوقف العنف فورا ويدعو إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة بتلبية المطالب المشروعة للسكان؛

٢ - **يهيب** بالسلطات الليبية القيام بما يلي:

(أ) التحلي بأقصى درجات ضبط النفس، واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والسماح بدخول مراقبي حقوق الإنسان الدوليين البلاد فوراً؛

(ب) ضمان سلامة جميع الرعايا الأجانب وأموالهم وتسهيل رحيل من يرغبون منهم في مغادرة البلاد؛

(ج) ضمان مرور الإمدادات الإنسانية والطبية ووكالات الإغاثة الإنسانية وعمالها، مرورا آمنا إلى داخل البلد؛

(د) القيام فورا برفع القيود المفروضة على وسائط الإعلام بجميع أشكالها؛

٣ - يطلب إلى جميع الدول الأعضاء التعاون، قدر الإمكان، في إجلاء الرعايا الأجانب الراغبين في مغادرة البلد؛

إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية

٤ - **يقرر** إحالة الوضع القائم في الجماهيرية العربية الليبية منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية؛

٥ - **يقرر** أن تتعاون السلطات الليبية تعاوناً كاملا مع المحكمة ومع المدعي العام وتقدم لهما ما يلزمهما من مساعدة عملا بمقتضيات هذا القرار، وإذ يسلم بأن الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي لا يقع عليها أي التزام بموجب ذلك النظام، يحث جميع الدول والمنظمات الإقليمية وسائر المنظمات الدولية المهتمة بالأمر على التعاون التام مع المحكمة والمدعي العام؛

٦ - **يقرر** أن الرعايا، أو المسؤولين الحاليين أو السابقين، أو الأفراد القادمين من دولة خارج الجماهيرية العربية الليبية وليست طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يخضعون للولاية القضائية الحصرية لتلك الدولة في جميع ما يُزعم وقوعه من تصرفات أو أعمال تقصير ناجمة عن العمليات التي ينشئها أو يأذن بها مجلس الأمن في الجماهيرية العربية الليبية أو تكون متصلة بها، ما لم تتنازل الدولة صراحة عن تلك الولاية القضائية الحصرية؛

٧ - **يدعو** المدعي العام إلى إفادة المجلس بالإجراءات المتخذة عملا بهذا القرار في غضون شهرين من اتخاذه ومرة كل ستة أشهر بعد ذلك؛

٨ - **يسلم** بأن الأمم المتحدة لن تتحمل أي نفقات تنجم عن إجراء الإحالة، بما في ذلك ما يتصل بها من نفقات تتعلق بالتحقيقات أو الملاحقات القضائية، وأن تتحمل تلك التكاليف أطراف نظام روما الأساسي والدول التي ترغب في الإسهام فيها طواعية؛

حظر الأسلحة

٩ - **يقرر** أن تتخذ جميع الدول الأعضاء على الفور ما يلزم من تدابير لمنع توريد جميع أنواع الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة إلى الجماهيرية العربية الليبية أو بيعها لها أو نقلها إليها بشكل مباشر أو غير مباشر، ويشمل ذلك الأسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية والمعدات شبه العسكرية وقطع غيار ما تقدم ذكره، انطلاقا من أراضيها أو عبرها أو على أيدي رعاياها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع أعلامها، ومنع توفير المساعدة التقنية والتدريب والمساعدة المالية وغيرها من أشكال المساعدة، فيما يتصل بالأنشطة العسكرية أو توفير أي أسلحة أو ما يتصل بها من أعتدة أو صيانتها أو استخدامها، بما في ذلك توفير أفراد المرتزقة المسلحين سواء كان مصدرهم أراضيها أم لا، ويقرر كذلك ألا يسري هذا الإجراء على ما يلي:

(أ) لوازم المعدات العسكرية غير الفتاكة المقصود استخدامها حصراً في الأغراض الإنسانية والوقائية، وما يتصل بذلك من مساعدة أو تدريب تقنيين، على نحو ما توافق عليه سلفاً اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ٢٤ أدناه؛

(ب) أو الملابس الواقية، بما في ذلك السترات الواقية والخوذ العسكرية، التي يقوم بتصديرها مؤقتاً إلى الجماهيرية العربية الليبية أفراد الأمم المتحدة وممثلو وسائل الإعلام والعاملون في مجالي المساعدة الإنسانية والتنمية ومن يرتبطون بهم من أفراد، وذلك لاستعمالها للأغراض الشخصية فحسب؛

(ج) أو المبيعات الأخرى للأسلحة والأعتدة ذات الصلة أو توريدها، أو توفير المساعدة أو الأفراد، على نحو ما توافق عليه اللجنة سلفاً؛

١٠ - **يقرر** أن تكف الجماهيرية العربية الليبية عن تصدير جميع الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة، وأن تحظر جميع الدول الأعضاء شراء تلك الأصناف من الجماهيرية العربية الليبية من قِبل رعاياها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي تحمل علمها، سواء كان مصدرها أراضي الجماهيرية العربية الليبية أم لا؛

١١ - **يطلب** إلى جميع الدول، ولا سيما الدول المجاورة للجماهيرية العربية الليبية، أن تتولى، بما يتفق وسلطاتها وتشريعاتها الوطنية ويتسق والقانون الدولي، وبخاصة قانون البحار واتفاقات الطيران المدني الدولي ذات الصلة، القيام داخل أراضيها، بما في ذلك في الموانئ والمطارات، بتفتيش جميع البضائع المتجهة إلى الجماهيرية العربية الليبية أو القادمة منها، إذا كان لدى الدولة المعنية معلومات توفر أساسا معقولا للاعتقاد بأن تلك البضائع تحتوي على أصناف محظور توريدها أو بيعها أو نقلها أو تصديرها بموجب الفقرة ٩ أو ١٠ من هذا القرار، وذلك بغرض كفالة التنفيذ الصارم لتلك الأحكام؛

١٢ - **يقرر** أن يأذن لجميع الدول الأعضاء، وأن تقوم الدول الأعضاء كافة، بمصادرة الأصناف التي يتم اكتشافها مما يُحظَرُ توريده أو بيعه أو نقله أو تصديره بموجب الفقرة ٩ أو ١٠ من هذا القرار، وأن يجرى التخلص منها (بوسائل منها تدمير تلك الأصناف أو إبطال مفعولها أو تخزينها أو نقلها إلى دولة غير دولة المنشأ أو دولة المقصد لغرض التخلص منها)، **ويقرر كذلك** أن تتعاون جميع الدول الأعضاء تعاونا كاملا في تلك الجهود؛

١٣ - **يقتضي** من أي دولة عضو أجرت تفتيشا عملا بأحكام الفقرة ١١ أعلاه، أن تعجل بتقديم تقرير خطي أولي للجنة، يتضمن، على وجه الخصوص، شرحا لأسباب التفتيش ونتائجه، وما إذا كانت لقيت تعاونا أم لا، وما إذا تم العثور على أصناف من التي يحظر نقلُها، ويقتضي كذلك من الدول الأعضاء أن تقدم إلى اللجنة، في مرحلة لاحقة، تقريرا خطيا تاليا يتضمن معلومات مفصلة عن تفتيش الأصناف ومصادرتها وإجراءات التخلص منها وتفاصيل نقلها، ويشمل ذلك إيراد وصف لتلك الأصناف ومنشئها ووجهتها المقصودة، إذا لم تكن هذه المعلومات مضمنة في التقرير الأولي؛

١٤ - **يشجع** الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات تحث من خلالها رعاياها بقوة على الإحجام عن السفر إلى الجماهيرية العربية الليبية للمشاركة في أية أنشطة لصالح السلطات الليبية يمكن أن تسهم بشكل معقول في انتهاك حقوق الإنسان؛

حظر السفر

١٥ - **يقرر** أن تتخذ جميع الدول الأعضاء التدابير اللازمة لمنع الأفراد المدرجة أسماؤهم في المرفق الأول لهذا القرار أو الذين تحدد أسماءهم اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ٢٤ أدناه من دخول أراضيها أو عبورها، على أنه ليس في هذه الفقرة ما يلزم أي دولة بأن تمنع رعاياها من دخول أراضيها؛

١٦ - **يقرر** عدم سريان التدابير المفروضة بموجب الفقرة ١٥ الواردة أعلاه على الحالات التالية:

(أ) عندما تقرر اللجنة، على أساس كل حالة على حدة، أن هذا السفر تبرره الضرورة الإنسانية، بما في ذلك أداء الواجب الديني؛

(ب) أو عندما يكون الدخول أو العبور ضروريا للقيام بإجراءات قضائية؛

(ج) أو عندما تقرر اللجنة، على أساس كل حالة على حدة، أن الاستثناء من الحظر من شأنه أن يخدم أهداف إحلال السلام وتحقيق المصالحة الوطنية في الجماهيرية العربية الليبية والاستقرار في المنطقة؛

(د) أو عندما تقرر دولة، على أساس كل حالة على حدة، أن ذلك الدخول أو العبور لازم لتعزيز فرص إحلال السلام والاستقرار في الجماهيرية العربية الليبية وتقوم الدول لاحقا بإخطار اللجنة في غضون ثماني وأربعين ساعة من بعد اتخاذ ذلك القرار؛

تجميد الأصول

١٧ - **يقرر** أن تقوم جميع الدول الأعضاء دون إبطاء بتجميد جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى الموجودة في أراضيها والتي يملكها أو يتحكم فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، الكيانات أو الأفراد المذكورون في المرفق الثاني لهذا القرار أو الذين تحددهم اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ٢٤ الواردة أدناه، أو الكيانات أو الأفراد الذين يعملون باسمهم أو بتوجيه منهم، أو الكيانات التي يملكونها أو يتحكمون فيها، ويقرر كذلك أن تكفل جميع الدول الأعضاء عدم إتاحة أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية، بواسطة رعاياها أو بواسطة أي كيانات أو أشخاص موجودين في أراضيها، للكيانات أو الأشخاص المذكورين في المرفق الثاني لهذا القرار أو الأفراد الذين تحددهم اللجنة، أو لفائدتهم؛

١٨ - **يعرب** عن اعتزامه كفالة أن تتاح لشعب الجماهيرية العربية الليبية في مرحلة لاحقة الأصول التي يجري تجميدها عملا بأحكام الفقرة ١٧ بما يعود بالنفع عليه؛

١٩ - **يقرر** عدم سريان التدابير المفروضة بموجب الفقرة ١٧ أعلاه على الأموال أو الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأخرى التي تقرر الدول الأعضاء المعنية أنها:

(أ) ضرورية لتغطية النفقات الأساسية، بما في ذلك سداد المبالغ المتعلقة بالمواد الغذائية، أو الإيجار أو الرهون العقارية، أو الأدوية والعلاج الطبي، أو الضرائب، أو أقساط

التأمين، ورسوم المرافق العامة، أو المبالغ المقصورة على دفع أتعاب مهنية معقولة ورد مبالغ النفقات المترتبة على تقديم الخدمات القانونية وفقا للقوانين الوطنية، أو القيام بأداء رسوم أو تكاليف الخدمات اللازمة، وفقا للقوانين الوطنية، للعمليات الاعتيادية المتعلقة بحفظ أو تعهد الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى المجمدة، بعد قيام الدولة المعنية بإخطار اللجنة بنيتها الإذن، عند الاقتضاء، باستخدام هذه الأموال أو الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأخرى، ما لم تتخذ اللجنة قرارا بخلاف ذلك في غضون خمسة أيام عمل من تاريخ ذلك الإخطار؛

(ب) أو ضرورية لتغطية النفقات الاستثنائية، شريطة أن تكون الدولة أو الدول الأعضاء المعنية قد أخطرت اللجنة بذلك، وأن تكون اللجنة قد وافقت عليه؛

(ج) أو خاضعة لرهن أو حكم قضائي، أو إداري، أو تحكيمي، ويمكن في هذه الحالة استخدام الأموال، والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى، لسداد ما يتعلق بذلك الرهن أو الحكم، شريطة أن يكون الرهن أو الحكم قد وقع في وقت سابق لتاريخ هذا القرار؛ وألا يكون لفائدة أي شخص أو كيان محدد بموجب الفقرة ١٧ الواردة أعلاه، وأن تكون الدولة أو الدول الأعضاء المعنية قد أخطرت اللجنة بذلك؛

٢٠ - **يقرر** أنه يجوز للدول الأعضاء السماح بأن تضاف إلى الحسابات المجمدة وفقا لأحكام الفقرة ١٧ أعلاه الفوائد أو الأرباح الأخرى المستحقة على تلك الحسابات أو المبالغ المستحقة بموجب عقود أو اتفاقات أو التزامات نشأت في وقت سابق للتاريخ الذي أصبحت فيه تلك الحسابات خاضعة لأحكام هذا القرار، شريطة أن تظل تلك الفوائد والأرباح والمبالغ الأخرى خاضعة لهذه الأحكام ومجمدة؛

٢١ - **يقرر** أن التدابير المذكورة في الفقرة ١٧ أعلاه لا تمنع شخصا أو كيانا محددا من دفع مبلغ مستحق بموجب عقد أبرم قبل إدراج ذلك الشخص أو الكيان في القائمة، شريطة أن تكون الدول المعنية قد قررت أن المبلغ لم يُستلم بصفة مباشرة أو غير مباشرة من جانب شخص أو كيان محدد وفقا للفقرة ١٧ أعلاه، وذلك بعد أن تخطر الدول المعنية اللجنة بنيتها دفع أو استلام تلك المبالغ، أو الإذن، عند الاقتضاء، بوقف تجميد الأموال أو الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأخرى لهذا الغرض، قبل عشرة أيام عمل من تاريخ ذلك الإذن؛

معايير تحديد الأسماء

٢٢ - **يقرر** أن التدابير الواردة في الفقرتين ١٥ و ١٧ تنطبق على الكيانات أو الأفراد الذين تحددهم اللجنة عملا بالفقرة ٢٤ (ب) و (ج)، على التوالي:

(أ) الذين يشاركون أو يتواطؤون في الأمر بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ضد أشخاص في الجماهيرية العربية الليبية أو التحكم في ارتكاب تلك الانتهاكات أو توجيهها بطريقة أخرى، ويشمل ذلك التخطيط للقيام بهجمات ضد السكان المدنيين والمرافق المدنية أو قيادة تلك الهجمات أو الأمر بارتكابها، بما ينتهك أحكام القانون الدولي، بما في ذلك عمليات القصف الجوي؛

(ب) الذين يعملون باسم الكيانات أو الأفراد المحددين في الفقرة الفرعية (أ)، أو ينوبون عنهم أو يأتمرون بأمرهم.

٢٣ - **يشجع بقوة** الدول الأعضاء على أن توافي اللجنة بأسماء الأفراد الذين يستوفون المعايير المبينة في الفقرة ٢٢ أعلاه؛

إنشاء لجنة جديدة للجزاءات

٢٤ - يقرر أن ينشئ، وفقا للمادة ٢٨ من نظامه الداخلي المؤقت، لجنة تابعة لمجلس الأمن تضم جميع أعضاء المجلس (يشار إليها أدناه ''باللجنة'')، لتضطلع بالمهام التالية:

(أ) رصد تنفيذ التدابير المفروضة في الفقرات ٩ و ١٠ و ١٥ و ١٧؛

(ب) تحديد الأفراد الخاضعين للتدابير المفروضة بموجب الفقرة ١٥، والنظر في طلبات الإعفاء وفقا للفقرة ١٦ أعلاه؛

(ج) تحديد الأفراد الخاضعين للتدابير المفروضة بموجب الفقرة ١٧ أعلاه، والنظر في طلبات الإعفاء وفقا للفقرتين ١٩ و ٢٠ أعلاه؛

(د) وضع مبادئ توجيهية، حسب الاقتضاء، لتسهيل تنفيذ التدابير المفروضة أعلاه؛

(هـ) تقديم تقرير أول عن أعمالها إلى مجلس الأمن في غضون ثلاثين يوما، وموافاته لاحقا بتقارير حسبما تراه اللجنة ضروريا؛

(و) تشجيع إجراء حوار بين اللجنة والدول الأعضاء المهتمة، ولا سيما دول المنطقة، بوسائل تشمل دعوة ممثلي هذه الدول إلى الاجتماع باللجنة لمناقشة تنفيذ التدابير؛

(ز) التماس أي معلومات تعتبرها مفيدة، من جميع الدول، بشأن الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ التدابير المفروضة أعلاه بصورة فعالة؛

(ح) فحص المعلومات المتعلقة بما يُزعم ارتكابه من انتهاكات أو عدم الامتثال للتدابير الواردة في هذا القرار، واتخاذ الإجراءات الملائمة بشأنها؛

٢٥ - **يدعو** جميع الدول الأعضاء إلى أن تقدم إلى اللجنة في غضون ١٢٠ يوما من اتخاذ هذا القرار تقارير عن الخطوات التي اتخذتها بغية تنفيذ الفقرات ٩ و ١٠ و ١٥ و ١٧ الواردة أعلاه تنفيذا فعالا؛

المساعدة الإنسانية

٢٦ - **يدعو** جميع الدول الأعضاء إلى أن تقوم، بالتنسيق فيما بينها وبالتعاون مع الأمين العام، بتيسير ودعم عودة الوكالات الإنسانية إلى الجماهيرية العربية الليبية وتزويد هذه بالمساعدة الإنسانية وما يتصل بها من أشكال العون الأخرى، ويطلب إلى الدول المهتمة بالأمر أن تطلع مجلس الأمن بانتظام على التقدم المحرز في الأعمال المضطلع بها عملا بأحكام هذه الفقرة، ويعرب عن استعداده للنظر في اتخاذ تدابير مناسبة أخرى، حسب الاقتضاء، تحقيقا لهذه الغاية؛

الالتزام بالاستعراض

٢٧ - **يؤكد** أنه سيواصل استعراض الأعمال التي تقوم بها السلطات الليبية وأنه سيظل على استعداد لاستعراض مدى ملاءمة التدابير الواردة في هذا القرار، بما في ذلك تعزيز تلك التدابير أو تعديلها أو تعليقها أو رفعها، حسبما وأيان تقتضي الضرورة على ضوء امتثال السلطات الليبية للأحكام ذات الصلة من هذا القرار؛

٢٨ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

المرفق الأول

حظر السفر

١ - **البغدادي، د. عبد القادر محمد**

رقم الجواز B010574. تاريخ الميلاد ١ تموز/يوليه ١٩٥٠.

رئيس مكتب الاتصال التابع للجان الثورية.

تورط اللجان الثورية في العنف ضد المتظاهرين.

٢ - **الدبري، عبد القادر يوسف**

تاريخ الميلاد: ١٩٤٦. مكان الميلاد: هون، ليبيا.

رئيس الأمن الشخصي لمعمر القذافي. المسؤولية عن أمن النظام. له سجل في الأمر بارتكاب العنف ضد المنشقين.

٣ - **دوردة، أبو زيد عمر**

مدير جهاز الأمن الخارجي. من الأوفياء للنظام. رئيس جهاز الاستخبارات الخارجية.

٤ - **جابر، اللواء أبو بكر يونس**

تاريخ الميلاد: ١٩٥٢. مكان الميلاد: جالو، ليبيا.

وزير الدفاع. المسؤولية العامة عن أعمال القوات المسلحة.

٥ - **معتوق، معتوق محمد**

تاريخ الميلاد: ١٩٥٦. مكان الميلاد: الخمس.

أمين المرافق. عضو سام في النظام. يعمل مع اللجان الثورية. له سجل سابق في التورط في قمع المنشقين وارتكاب العنف.

٦ - **قذاف الدم، سيد محمد**

تاريخ الميلاد: ١٩٤٨. مكان الميلاد: سرت، ليبيا.

ابن عم معمر القذافي. في الثمانينيات، تورط سيد في حملة اغتيال المنشقين ويُزعم أنه كان مسؤولا عن العديد من عمليات القتل في أوروبا. ويعتقد أنه ضالع أيضا في شراء الأسلحة.

٧ - **القذافي، عائشة معمر**

تاريخ الميلاد: ١٩٧٨. مكان الميلاد: طرابلس، ليبيا. ابنة معمر القذافي. ارتباط قرابة مع النظام.

٨ - **القذافي، هانيبال معمر**

رقم الجواز: B/002210. تاريخ الميلاد ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥. مكان الميلاد: طرابلس، ليبيا. ابن معمر القذافي. ارتباط قرابة مع النظام.

٩ - **القذافي، خميس معمر**

تاريخ الميلاد: ١٩٧٨. مكان الميلاد: طرابلس، ليبيا.

ابن معمر القذافي. ارتباط قرابة مع النظام. قيادة وحدات عسكرية متورطة في قمع التظاهرات.

١٠ - **القذافي، محمد معمر**

تاريخ الميلاد: ١٩٧٠. مكان الميلاد: طرابلس، ليبيا.

ابن معمر القذافي. ارتباط قرابة مع النظام.

١١ - **القذافي، معمر محمد أبو منيار**

تاريخ الميلاد: ١٩٤٢. مكان الميلاد: سرت، ليبيا.

قائد الثورة، القائد الأعلى للقوات المسلحة. المسؤولية عن إعطاء الأمر بقمع التظاهرات وعن انتهاكات حقوق الإنسان.

١٢ - **القذافي، المعتصم**

تاريخ الميلاد: ١٩٧٦. مكان الميلاد: طرابلس، ليبيا.

مستشار الأمن القومي. ابن معمر القذافي. ارتباط قرابة مع النظام.

١٣ - **القذافي، السعدي**

رقم الجواز: 014797. تاريخ الميلاد: ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٣. مكان الميلاد: طرابلس، ليبيا.

قائد القوات الخاصة. ابن معمر القذافي. ارتباط قرابة مع النظام. قيادة وحدات عسكرية متورطة في قمع التظاهرات.

١٤ - **القذافي، سيف العرب**

تاريخ الميلاد:١٩٨٢. مكان الميلاد: طرابلس، ليبيا.

ابن معمر القذافي. ارتباط قرابة مع النظام.

١٥ - **القذافي، سيف الإسلام**

رقم الجواز: BO14995. تاريخ الميلاد: ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٧٢. مكان الميلاد: طرابلس، ليبيا.

مدير مؤسسة القذافي. ابن معمر القذافي. ارتباط قرابة مع النظام. إذاعة بيانات تحرض على العنف ضد المتظاهرين.

١٦ - **السنوسي، العقيد عبد الله**

تاريخ الميلاد: ١٩٤٩. مكان الميلاد: السودان.

مدير المخابرات العسكرية. تورط المخابرات العسكرية في قمع التظاهرات. له سجل ماض يشمل التورط المشتبه في مجزرة سجن أبو سليم. أدين غيابيا بتهمة تفجير طائرة شركة الطيران الفرنسية UTA. شقيق زوجة معمر القذافي.

المرفق الثاني

تجميد الأصول

١ - **القذافي، عائشة معمر**

تاريخ الميلاد: ١٩٧٨

مكان الميلاد: طرابلس، ليبيا

ابنة معمر القذافي

ارتباط قرابة مع النظام.

٢ - **القذافي، هانيبال معمر**

رقم جواز السفر: B/002210

تاريخ الميلاد: ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥

مكان الميلاد: طرابلس، ليبيا

ابن معمر القذافي

ارتباط قرابة مع النظام.

٣ - **القذافي، خميس معمر**

تاريخ الميلاد: ١٩٧٨

مكان الميلاد: طرابلس، ليبيا

ابن معمر القذافي

ارتباط قرابة مع النظام

قيادة وحدات عسكرية متورطة في قمع التظاهرات.

٤ - **القذافي، معمر محمد أبو منيار**

تاريخ الميلاد: ١٩٤٢

مكان الميلاد: سرت، ليبيا

قائد الثورة والقائد الأعلى للقوات المسلحة،

المسؤولية عن إعطاء الأوامر بقمع التظاهرات وبانتهاكات لحقوق الإنسان.

٥ - **القذافي، المعتصم**

تاريخ الميلاد: ١٩٧٦

مكان الميلاد: طرابلس، ليبيا

مستشار الأمن القومي، ابن معمر القذافي

ارتباط قرابة مع النظام.

٦ - **القذافي، سيف الإسلام**

مدير مؤسسة القذافي

رقم جواز السفر: B014995

تاريخ الميلاد: ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٧٢

مكان الميلاد: طرابلس، ليبيا

ابن معمر القذافي

ارتباط قرابة مع النظام. إذاعة بيانات تحرض على العنف ضد المتظاهرين.

القرار الأممي رقم 1973 الخاص بليبيا

تبنى مجلس الأمن الدولي في 18 مارس/آذار 2011 –بأغلبية كبيرة– القرار رقم 1973 الذي يقضي بفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين.

وفيما يلي أهم ما تضمنه القرار:

–حظر القرار كل رحلات الطيران فوق الأجواء الليبية بهدف حماية المدنيين، على أن تستثنى رحلات الإمدادات الإنسانية.

–مطالبة كل الدول الأعضاء بعدم السماح لأي طائرة ليبية –بما في ذلك الرحلات التجارية– بالهبوط أو الإقلاع من أراضيها.

–دعوة كل الدول الأعضاء إلى "اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية" لحماية المدنيين والمناطق السكنية التي تواجه تهديدا في ليبيا بما في ذلك بنغازي، في الوقت الذي يستبعد فيه القرار إرسال قوة احتلال بأي شكل على أي جزء من الأراضي الليبية[1].

ومن الجدير بالذكر أن استخدام عبارة "كافة الإجراءات الضرورية" ينطوي على القيام بإجراء منفرد من جانب دولة ما، أو بالتنسيق مع منظمات، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية لحماية المدنيين.

وطالب القرار كذلك بوقف فوري لإطلاق النار، وهو ما يمكن أن يسمح معه –إلى جانب منطقة حظر الطيران –بعمليات قصف جوي لحماية المدنيين من القوات الموالية للعقيد معمر القذافي، ومطالبته ليبيا بضمان "مرور سريع وبدون عراقيل للمساعدات الإنسانية."

[1] **القرار الأممي رقم 1973 بشأن ليبيا**، تاريخ النشر: 28-12-2014، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/12/28، تاريخ الاطلاع: 21-12-2024، سا 12:53.

–تطبيق أقوى لحظر الأسلحة الذي شمله القرار الأممي السابق رقم 1970، مع إضافة أسماء أشخاص وشركات وهيئات أخرى إلى قائمة الحظر من السفر وتجميد الأصول.

إعلان

–التجميد المفروض على الأصول ينطبق على كل الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية التي يملكها أو يديرها نظام القذافي –بصورة مباشرة أو غير مباشرة– في أراضي الدول الأعضاء بالأمم المتحدة.

–المطالبة بتجميد أصول المؤسسة الوطنية للنفط الليبية والبنك المركزي الليبي بسبب صلاتهما بالعقيد القذافي.

ويطلب القرار من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إنشاء لجنة من ثمانية أعضاء من الخبراء لمساعدة لجنة مجلس الأمن في مراقبة العقوبات، كما يطلب من الدول الأعضاء التنسيق فيما بينها، ومع الأمين العام لضمان تنفيذ هذا القرار[2].

[2] **القرار الأممي رقم 1973 بشأن ليبيا**، تاريخ النشر: 28-12-2014، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/12/28، تاريخ الاطلاع: 21-12-2024، سا 12:53.

مؤتمر طرابلس وتأسيس الدولة الجزائرية، 1962

مؤتمر طرابلس وتأسيس الدولة الجزائرية :انعقد المؤتمر في الفترة الزمنية الممتدة ما بين 28 ماي و07 جوان 1962، لجملة من الأسباب يمكن تحديدها، من خلال المواضيع الرئيسية التي طرحت على جدول الأعمال، حيث تضمنت المصادقة على برنامج جديد لجبهة التحرير الوطني، وتعيين فريق قيادي جديد، مكلف بتطبيق هذا الأخير[1].

هذا المؤتمر حضرته قيادات الثورة السياسية والعسكرية كأعضاء الحكومة المؤقتة وعلى رأسهم بن يوسف بن خدة والقيادة العامة ألأركان الحرب وعلى رأسهم العقيد هواري بومدين وقادت الواليات وبعض المسؤولين الذين أفرج عنهم بعد توقيع اتفاقية أيفيان الثانية، وخلال هذا المؤتمر تم تحديد المعالم الكبرى للدولة الجزائرية في نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ومن بين ما جاء فيه ما يلي[2]:

الاختيارات السياسية:

1. تشييد دولة جزائرية عصرية على أسس ديمقراطية.
2. إقرار نظام الحزب الواحد في البلاد.
3. العمل على تجسيد الوحدة المغاربية.
4. العمل على إنشاء وحدة عربية إسلامية.
5. السعي من اجل تكوين وحدة إفريقية.
6. الدعم الفعال للسلم والتعاون الدولي.

---

[1] عبد الوهاب أوسليم، " **مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس ماي– جوان1962 الأسباب، المجريات، القرارات**"، المجلة الخلدونية، المجلد 06، العدد 01، 01سبتمبر 2013، ص 155.

[2] «مؤتمر طرابلس 1962» متوفر على الرابط: https://pw.2u/ gUmajDMJ

7. محاربة الاستعمار والإمبريالية.

8. دعم الحركات التحررية في العالم.

الاختيارات الاقتصادية:

1. تبني النظام الاشتراكي كوسيلة للتنمية الشاملة في البلاد.

2. محاربة الاحتكارات والإقطاعية.

3. مراجعة العلاقات الاقتصادية مع الخارج

4. بناء اقتصاد وطني متين

5. إقرار إصلاح زراعي (الثورة الزراعية).

6. تأميم البنوك والتجارة الخارجية.

7. تأميم الثروات الطبيعية.

8. تطوير المنشات القاعدية الصناعية[3].

الاختيارات الاجتماعية والثقافية:

1. رفع مستوى معيشة السكان.

2. تطوير الحياة في الريف.

3. توفير الخدمات الاجتماعية وتحسينها.

4. محو الأمية وتطوير الثقافة في المجتمع.

5. إقرار إجبارية التعليم ومجانيته.

6. مجانية الطب.

7. توفير السكن والعمل لكل مواطن[4].

---

[3] «مؤتمر طرابلس 1962» متوفر على الرابط: https://pw.2u/ gUmajDMJ

[4] «مؤتمر طرابلس 1962» متوفر على الرابط: https://pw.2u/ gUmajDMJ

الإتفاق السياسي الليبي

النسخة النهائية

الموقع بتاريخ 17 ديسمبر 2015

مقدمة

في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ ليبيا، اجتمع ممثلون من كافة أرجاء البلاد للتفاوض حول هذا الاتفاق الذي يمثل فرصة فريدة لمعالجة المعاناة الحالية للشعب الليبي وبناء دولة ديمقراطية مدنية من خلال الإجماع الوطني. وأثبتوا من خلال قيامهم بهذا بأنهم قادة حقيقيون ملتزمون بإعلاء الشعب الليبي والدولة الليبية فوق المصالح الذاتية واستعدادهم لاتخاذ قرارات صعبة من أجل ليبيا.

لقد ضم مسار الحوار السياسي أطرافاً فاعلة رئيسية في عملية التحول الديمقراطي الليبي. فأعضاء مجلس النواب، الذين تم اختيارهم من خلال انتخابات حرة ونزيهة نظمها وأقر بها المؤتمر الوطني العام، لديهم مسؤولية احترام الحقوق الديمقراطية للناخبين وتمثيل دوائرهم الانتخابية. والمؤتمر الوطني العام الذي قام بإدارة العملية الانتقالية لأكثر من عامَيْن والمجلس الوطني الانتقالي الذي قاد البلاد خلال المراحل الأولى للانتقال. وقد قام أعضاء من هذه الهيئات التشريعية الثلاث بتقديم مساهمات مهمة للغاية لعملية الحوار وإبرام هذا الاتفاق. كما شاركت فيه أطراف معنية مستقلة أخرى. فيما قدمت التشكيلات المسلحة والمجالس البلدية والأحزاب السياسية وقادة القبائل والمنظمات النسائية مساهمات إيجابية وبناءة خلال مسارات الأخرى بغية تعزيز مصالحة حقيقية ومستقرة.

ويستند الاتفاق السياسي الليبي الذي تمخض عن هذا الحوار إلى أربعة مبادئ رئيسية: ضمان الحقوق الديمقراطية للشعب الليبي، والحاجة إلى حكومة توافقية تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات والرقابة والتوازن فيما بينها، وضرورة تمكين مؤسسات الدولة، كحكومة الوفاق الوطني، لتتمكن من معالجة التحديات الخطيرة في المستقبل، واحترام القضاء الليبي واستقلاله.

إن تنفيذ هذا الاتفاق، بحسن نية، سوف يتيح الأدوات اللازمة لمعالجة تحديات محاربة الإرهاب وإصلاح وبناء مؤسسات الدولة وتحفيز التنمية الاقتصادية والتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وترسيخ سيادة القانون وحقوق الإنسان في جميع أرجاء البلاد.

سيظل الشعب الليبي مديناً لثواره للدور الذي لعبوه في تحرير البلاد من عقود من حكم الفرد، أو للتضحيات التي قدموها في نضالهم من أجل دولة حرة وديمقراطية تتمسك بسيادة القانون وتحترم حقوق الإنسان. لقد آن الأوان للمضي قدماً نحو مرحلة جديدة من انتقال ليبيا، تتيح للثوار فرصةً ليكونوا جزءاً من جيش حديث ومهني تم إصلاحه ويخضع لسيطرة الحكومة المباشرة، أو لإعادة إدماجهم في الحياة المدنية بما يليق بالتضحيات التي قدموها. لقد حان الوقت لوضع حد للقتال الذي أعاق الانتقال الديمقراطي للبلاد والذي يشكل خطراً متزايداً على وحدتها الوطنية. إن العمل من أجل مستقبل أفضل لليبيا يجب أن يستمر من خلال الوسائل السياسية السلمية.

يعد هذا الاتفاق الخطوة الأولى على طريق طويل نحو تعافي ليبيا وازدهارها. إن عمليات الانتقال السياسي هي دائماً صعبة، واستبدال الأنظمة الاستبدادية بديمقراطية حقيقية يعد مهمة جبارة في أحسن الظروف. فلا توجد طرق مختصرة، ولن يكون الأمر سهلاً. غير أنها خطوة أولى جيدة تضع ليبيا على أرض صلبة لمواجهة تحديات المستقبل.

الديباجة

إن المشاركين في الحوار السياسي الليبي،
إذ يجمعون على أن التسوية السلمية للأزمة في ليبيا تتطلب التزاماً واضحاً وتصميماً صريحاً من قِبَل الممثلين السياسيين الليبيين، ودعماً واسعاً من كافة الأطراف، وجهوداً متضافرة مستمرة من الشعب الليبي،
وإذ يستجيبون لحاجة مؤسسات الدولة الشرعية لترتيباتٍ واضحةٍ لإدارة الشئون الليبية لحين إقرار وإنفاذ الدستور الليبي،

وإذ يعربون عن التزامهم بالمصلحة الوطنية العليا لليبيا ووضعها فوق كل الأولويات الأخرى،
وإذ يؤكدون على التزامهم بالمسار الديمقراطي المستند إلى احترام نتائج العملية الانتخابية ومبدأ التداول السلمي للسلطة،
وإذ يؤكدون على تمسكهم بالإعلان الدستوري واحترام استقلال القضاء وأحكامه وقراراته،
وإذ يؤكدون على التزامهم بمراعاة القواعد العامة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، والالتزامات المنبثقة عن المعاهدات الدولية التي تعد ليبيا طرفاً بها، وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على السيادة الليبية،
وإذ يعربون عن إصرارهم على ضمان إتاحة الفرصة لجميع الليبيين للمشاركة بفعالية في جهود بناء الدولة،
وإذ يعربون عن تصميمهم على إعادة توفير بيئة مستقرة يعمّها السلم والأمن تُمكّن مؤسسات الدولة من تلبية احتياجات الشعب الليبي والحفاظ على مكتسباته،
وإذ يعربون عن عزمهم على ضرورة أن يكون استخدام القوة في ليبيا حِكراً على السلطات الشرعية للدولة، بشكل يتماشى مع مبدأ سيادة القانون، والتزامات ليبيا بالقانون الدولي لحقوق الإنسان وحقوق وحريات الشعب الليبي، وأن يخضع مسئولو القطاع الأمني للرقابة المدنية والمساءلة وفقاً للتشريعات الليبية النافذة،
وإذ يعربون عن إدانتهم للانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بما في ذلك استهداف المدنيين والمؤسسات المدنية والتزامهم في وضع نهاية للإفلات من العقاب،
وإذ يؤكدون على الدور الهام للمرأة الليبية في منع الصراعات وحلها وفي بناء السلام، وأهمية مساهمتها المتكافئة في جميع الجهود الرامية إلى حل الأزمة الليبية وضرورة زيادة دورها في صنع القرار المتعلق بهذه الجهود والمشاركة في العملية السياسية،
وإذ يعربون عن تصميمهم على إشراك الشباب في صناعة السلام وتعزيز دورهم في العملية السياسية وتحصينهم للتصدي لكافة أشكال الإرهاب،
وإذ يعربون عن قلقهم البالغ من ازدياد الخطر الذي تشكله الجماعات الإرهابية على سيادة ليبيا، ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها، وعلى انتقالها الديمقراطي، ورفضهم التام للتطرف والإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره بغض النظر عن دوافعه،
وإذ يتطلعون إلى بناء مجتمع آمن متماسك تسوده المصالحة الوطنية والعدالة واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير،
وإذ يعبرون عن التزامهم بالحفاظ على المؤسسات المستقلة في ليبيا وعزمهم على العمل بما يحقق مصالح الشعب الليبي على المدى الطويل بوجود هياكل إدارية موحدة خاضعة لحكومة الوفاق الوطني يتمثل دورها في حماية موارد ليبيا لصالح جميع الليبيين،
وإذ يؤكدون على الالتزام بالمسار الديمقراطي المستند على احترام نتائج العملية الانتخابية ومبدأ التداول السلمي للسلطة واحترام استقلال القضاء وأحكامه وقراراته وإدانة كافة أشكال الاستبداد التي أتسم بها النظام السابق والذي كان عهداً جائراً مستبداً ومثّل حقبة سوداء في تاريخ ليبيا وجثم على البلاد منذ 1 سبتمبر 1969 حتى انتصار ثورة فبراير المباركة، والتأكيد على عدم تكرارها ومنع أي فعل يدعو إلى إعادة إنتاج ذلك العهد بأي شكل من الأشكال ورفض أية محاولات للتداول غير السلمي على السلطة ومن بينها كافة أشكال الانقلابات،
وإذ يكررون تأكيد التزام ليبيا بتعهداتها الدولية،
اتفقوا على ما يلي:

مبادئ حاكمة

يحتكم هذا الاتفاق وتنفيذه وتفسيره إلى المبادئ التالية:

1. الالتزام بحماية وحدة ليبيا الوطنية والترابية وسيادتها واستقلالها، وسيطرتها التامة على حدودها الدولية ورفض أي تدخل أجنبي في الشئون الداخلية الليبية.
2. الالتزام الكامل بالإعلان الدستوري والعملية السياسية المبنية على مبادئ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.

3. الالتزام باحترام مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية.
4. الالتزام بأهمية صياغة دستور دائم لليبيا يلبي طموحات الشعب الليبي وآماله نحو بناء دولة المؤسسات القائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.
5. الالتزام بأن الشريعة الإسلامية هي مصدر كل تشريع وكل ما يخالفها يعد باطلاً.
6. الالتزام بمبادئ ثورة السابع عشر من فبراير المتضمنة في ديباجة الإعلان الدستوري، والمبنية على أساس العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان وبناء دولة القانون والمؤسسات.
7. إدانة كافة الأطراف لكافة أشكال الاستبداد التي أتسم بها النظام السابق والتأكيد على عدم تكرارها.
8. التأكيد على مبدأ المساواة بين الليبيين في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وتكافؤ الفرص ورفض أي تمييز بينهم.
9. الالتزام بمبدأ احترام القضاء واستقلاله والحرص على نزاهته وحياده.
10. الالتزام بأن مجلس النواب هو السلطة التشريعية الوحيدة في البلاد خلال الفترة الانتقالية.
11. الالتزام بالصلاحيات والسلطات الممنوحة لحكومة الوفاق الوطني ومجلس الدولة، ومساهمتهما في العملية السياسية وفقاً لهذا الاتفاق.
12. التزام كل من مجلس النواب ومجلس الدولة وحكومة الوفاق الوطني وكذلك المؤسسات الأخرى المنبثقة عن هذا الاتفاق بإعلاء مبدأ التوافق في مباشرتها لمهامها وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها لضمان حسن سير العملية الديمقراطية والتكامل والتوازن بين السلطات جميعها.
13. الالتزام الكامل بقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.
14. الالتزام بتشكيل حكومة وفاق وطني تقود الجهاز التنفيذي، تعمل على تنفيذ برنامج عملها وفقاً للإعلان الدستوري.
15. احتكار الدولة للحق الحصري في الاستخدام المشروع للقوة.
16. نبذ وتجريم كل أشكال العنف أو التهديد به أو التحريض عليه لتحقيق أهداف سياسية، وضرورة تطبيق القانون على من يُذْكِي مشاعر الكراهية والعنف.
17. إدانة ومكافحة الأعمال الإرهابية بكافة أشكالها وأنواعها ومصادر تمويلها والالتزام بمسئولية الدولة الحصرية عن مكافحة الإرهاب على أن تلتزم بالإجراءات القانونية وقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المنصوص عليها بالاتفاقيات والمواثيق والمعايير الدولية بهذا الخصوص.
18. احتكار الدولة لمؤسستي الجيش والأمن بمقتضى القانون وخدمة للصالح العام، ويلتزم الجيش بعدم المساس بالنظام الدستوري ويحظر على الضباط وضباط الصف والجنود الاشتغال بالعمل السياسي. ويحظر على أي فرد أو هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات أو فرق أو تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية خارج شرعية الدولة.
19. الالتزام بتفعيل المؤسسات الأمنية وعلى رأسها الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية التابعة لهما، التي تقوم بحماية الوطن وتضمن أمن المواطنين وسلامتهم، ودعمها وتطويرها استناداً إلى التشريعات الليبية النافذة التي تضمن الشفافية والمساءلة والفاعلية والمهنية، وتحت إشراف السلطة المدنية.
20. الالتزام بتطبيق القرارات الصادرة عن السلطة التشريعية بشأن حل ودمج التشكيلات المسلحة في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، وإعادة تأهيل منتسبيها بما يتماشى مع المعايير والممارسات الدولية.
21. الالتزام بإخلاء جميع المناطق السكنية والمقرات المدنية والعسكرية من جميع التشكيلات المسلحة.
22. صَوْن حقوق المكونات الثقافية باعتبارها مكوناً أساسياً وأصيلاً من مكونات الشعب الليبي في إطار دولة المواطنة والهوية الوطنية الجامعة.
23. رفض التحريض على الكراهية والتكفير والتخوين والتعصب والتطرف والتشهير وكافة أوجه التمييز والازدراء، والالتزام بعدم استخدام وسائل الإعلام، بجميع أنواعها، في ارتكاب أي من تلك الأفعال.
24. عدم جواز الاحتجاز أو الاعتقال إلا بموجب القانون والالتزام بأن تكون جميع السجون ومراكز الاعتقال والتوقيف تحت السيطرة الفعلية للسلطة القضائية، وإنفاذ القوانين الليبية المتعلقة بإطلاق سراح جميع الأشخاص المحتجزين دون اتهام أو محاكمة، ومحاكمة الأشخاص الملاحقين قضائياً بشكل سريع وعادل وكذلك الالتزام بالكشف عن مصير المفقودين.

25. الملاحقة القضائية ومعاقبة مرتكبي جرائم القتل والتعذيب وغيرها من الجرائم بموجب القانون الدولي بما في ذلك ضروب سوء المعاملة ضد المحتجزين، أياً من كان.
26. تفعيل آليات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، من أجل إعلاء الحقيقة وتحقيق المحاسبة والمصالحة وجَبر الضرر وإصلاح مؤسسات الدولة، وذلك تماشياً مع التشريعات الليبية النافذة والمعايير الدولية.
27. الالتزام الكامل بمعالجة الأوضاع الإنسانية للمهجرين والنازحين وتسهيل عودتهم الطوعية لمناطقهم بأسرع وقت ممكن بكرامة وأمان، والتعهد بحمايتهم والتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم، مع مراعاة الأعباء المالية للدولة الليبية.
28. الالتزام بالعمل على محاربة الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية من خلال تضافر جهود الدول المعنية وبالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي والدول المجاورة، مع التأكيد على احترام قواعد القانون الدولي ذات الصلة.
29. تفعيل النظام اللامركزي كأساس للحكم المحلي في إطار وحدة الدولة.
30. الالتزام بمبادئ الشفافية ومكافحة الفساد والتقيد بالمعايير الدولية في مجال التعاقدات العامة للدولة وفي كافة تعاملاتها الداخلية والخارجية.
31. الإقرار بأهمية استمرار استقلال ونزاهة المؤسسات الاقتصادية والرقابية ذات السيادة.
32. المحافظة على الثروات الطبيعية والموارد الوطنية ومؤسسات الدولة الاقتصادية والمالية المملوكة لكل الليبيين واستثمارها لصالحهم ولصالح الأجيال القادمة، وعدم جواز التحكم أو التصرف فيها إلا من قبل السلطات الرسمية للدولة ووفق التشريعات الليبية النافذة ذات الصلة وعدم إقحامها في أي نزاع سياسي.

حكومة الوفاق الوطني

المادة (1)

1. تشكيل حكومة الوفاق الوطني يأتي في ظل ظروف استثنائية تمر بها البلاد وتستمد قوتها من كونها تتويجاً للاتفاق السياسي الليبي، ويتطلب نجاحها استمرار دعم كافة الأطراف لها لتمكينها من القيام بمهامها على أكمل وجه.
2. تُشكَّل حكومة الوفاق الوطني على أساس الكفاءة وتكافؤ الفرص وتكلَّف بممارسة مهام السلطة التنفيذية وتتكون من مجلس للوزراء برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية نواب رئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء، يكون مقرها الرئيسي العاصمة طرابلس ويُمكِن أن تمارس أعمالها من أي مدينةٍ أخرى.
3. يُشكَّل مجلس لرئاسة الوزراء يرأسه رئيس مجلس الوزراء وبعضوية خمس نواب وثلاث وزراء أحدهم لشئون رئاسة مجلس الوزراء والتشريع والثاني لشئون المجالس المتخصصة والأخير لشئون المجتمع المدني ويتطلب قيام مجلس رئاسة الوزراء باتخاذ أي قرار، وفقاً لاختصاصاته المبينة بالمادة 2/8 من هذا الاتفاق، إجماع رئيس مجلس الوزراء ونوابه.
4. مدة ولاية حكومة الوفاق الوطني عام واحد يبدأ من تاريخ نيلها ثقة مجلس النواب وفي حال عدم الانتهاء من إصدار الدستور خلال ولايتها، يتم تجديد تلك الولاية تلقائياً لعامٍ إضافي فقط. وفي جميع الأحوال تنتهي ولاية الحكومة مباشرةً فور تشكيل السلطة التنفيذية بموجب الدستور الليبي أو انقضاء المدة المحددة لها أيهما أقرب.
5. لا ينظر مجلس النواب في طلب الاقتراح بسحب الثقة من حكومة الوفاق الوطني إلا بطلب مكتوب موقع من خمسين (50) عضواً من أعضاءه. وفي هذه الحالة، يقوم مجلس النواب بالتشاور مع مجلس الدولة بهدف الوصول لتوافق قبل المضي في إجراءات سحب الثقة ويتعين على مجلس الدولة إبداء رأيه خلال مدة أقصاها أربعة عشر (14) يوماً من تاريخ مخاطبته. وفي هذه الحالة، يتطلب سحب الثقة من حكومة الوفاق الوطني موافقة مائة وعشرون (120) عضواً من أعضاء مجلس النواب.

المادة (2)

1. مع مراعاة مبدأيْ الكفاءة وعدم التمييز، يتعين توافر الشروط الواردة بالإعلان الدستوري في مَن يُعَيَّن لعضوية حكومة الوفاق الوطني.
2. تُولِي حكومة الوفاق الوطني الاعتبار الواجب للبُعد الجغرافي والمكونات الثقافية والتمثيل العادل للمرأة والشباب عند اختيار أعضائها.
3. يقوم رئيس مجلس الوزراء المُكَلَّف ونوابه باختيار الوزراء استناداً إلى اتفاق فيما بينهم، وبعد عقد جلسة تشاور مع أعضاء الحوار السياسي الليبي تُخَصَّص لهذا الغرض. وإذا تعذر إجماعهم خلال التصويتين الأول والثاني، يتخذ القرار في التصويت الثالث بأغلبية أعضاء مجلس رئاسة الوزراء ويتعين أن يكون رئيس مجلس الوزراء من الموافقين.
4. يحدد الملحق رقم (1) بهذا الاتفاق أسماء المرشحين لمجلس الوزراء.

المادة (3)

يقدم رئيس مجلس الوزراء، خلال مدة أقصاها شهر من إقرار هذا الاتفاق، قائمة كاملة متوافق عليها بأعضاء حكومة الوفاق الوطني وبرنامج عملها لمجلس النواب لاعتمادها بالكامل ومنحها الثقة واعتماد برنامجها وفقاً للإجراءات المقررة قانوناً خلال مدة لا تتجاوز عشرة (10) أيام من تاريخ تقديمها للمجلس.

المادة (4)

تؤدي استقالة رئيس مجلس الوزراء، أو وفاته، أو خلو منصبه لأي سبب من الأسباب إلى استقالة الحكومة بكاملها. وفي هذه الحالة، تواصل الحكومة المنتهية ولايتها مهامها كحكومة تصريف أعمال برئاسة أحد نواب رئيس مجلس الوزراء لحين تشكيل حكومة جديدة، على أن يقوم مجلس النواب بالتشاور مع مجلس الدولة بهدف الوصول لتوافق على بديل له خلال موعد غايته عشرة (10) أيام من تاريخ خلو المنصب، على أن يتم اعتماد ذلك الاختيار من مجلس النواب.

المادة (5)

1. في حال خلو منصب أحد نواب رئيس الوزراء لأي سبب كان، يقوم مجلس النواب بالتشاور مع مجلس الدولة بهدف الوصول لتوافق على بديل له خلال موعد غايته عشرة (10) أيام من تاريخ خلو المنصب، على أن يتم اعتماد ذلك الاختيار من مجلس النواب.
2. في حال خلو منصب أحد الوزراء أعضاء رئاسة مجلس الوزراء، يقوم رئيس الوزراء ونوابه باختيار البديل بالإجماع خلال موعد غايته عشرة (10) أيام من تاريخ خلو المنصب، وإذا تعذر إجماعهم خلال التصويتين الأول والثاني، يتخذ القرار في التصويت الثالث بأغلبية أعضاء مجلس رئاسة الوزراء ويتعين أن يكون رئيس مجلس الوزراء من الموافقين، على أن يتم اعتماد ذلك الاختيار من مجلس النواب.

المادة (6)

يجوز لرئيس الوزراء ونوابه إعفاء أي وزير استناداً إلى اتفاق بالإجماع فيما بينهم، على أن يستمر الوزير في تسيير أعمال وزارته لحين قيام رئيس مجلس الوزراء، بعد التوافق مع نوابه، بعرض البديل على مجلس النواب، خلال عشرة (10) أيام من الإعفاء، لمنحه الثقة. وإذا تعذر توافقهم خلال التصويتين الأول والثاني، يتخذ القرار في التصويت الثالث بأغلبية أعضاء مجلس رئاسة الوزراء ويتعين أن يكون رئيس مجلس الوزراء من الموافقين.

المادة (7)

تقوم حكومة الوفاق الوطني، خلال اجتماعها الأول، باعتماد آليات صنع القرار الخاصة بها بأغلبية ثلثي أعضائها.

المادة (8)
تكون اختصاصات مجلس رئاسة الوزراء، المشكّل من رئيس مجلس الوزراء وبعضوية نوابه وثلاث وزراء كالتالي:

1. اختصاصات رئيس مجلس الوزراء:
   أ. تمثيل الدولة في علاقاتها الخارجية؛
   ب. اعتماد ممثلي الدول والهيئات الأجنبية لدى ليبيا؛
   ت. الإشراف على أعمال المجلس وتوجيهيه في أداء اختصاصاته وترؤس اجتماعاته؛
2. اختصاصات مجلس رئاسة الوزراء:
   أ. القيام بمهام القائد الأعلى للجيش الليبي؛
   ب. تعيين وإقالة رئيس جهاز المخابرات العامة بعد موافقة مجلس النواب؛
   ت. تعيين وإعفاء السفراء وممثلي ليبيا لدى المنظمات الدولية بناء على اقتراح من وزير الخارجية وفقاً للتشريعات الليبية النافذة؛
   ث. تعيين كبار الموظفين وإعفائهم من مهامهم؛
   ج. إعلان حالة الطوارئ والحرب والسلم واتخاذ التدابير الاستثنائية بعد موافقة مجلس الدفاع والأمن القومي، على أن يعرض الأمر على مجلس النواب، خلال فترة لا تتجاوز عشرة (10) أيام من صدوره، لاعتماده؛
   ح. عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية على أن تتم المصادقة عليها من مجلس النواب.

المادة (9)
يختص مجلس الوزراء بممارسة السلطة التنفيذية وضمان السير العادي لمؤسسات وهياكل الدولة العامة وفقاً للاختصاصات التالية:

1. وضع وتنفيذ برنامج عمل الحكومة لفترة ولايتها مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات المنصوص عليها بالملحق رقم (2) بهذا الاتفاق؛
2. اقتراح مشروعات القوانين اللازمة لأداء مهامها وتقديمها لمجلس النواب لإقرارها؛
3. إصدار اللوائح والقرارات الإدارية والتعليمات بحسب الحاجة لتنفيذ برنامج الحكومة وفقاً للتشريعات النافذة؛
4. إدارة الشئون الوطنية بما يحقق مصلحة البلاد، وفقاً للقوانين واللوائح والأنظمة والقرارات النافذة؛
5. إعداد مشروع الميزانية العامة والحساب الختامي للدولة؛
6. وضع وتنفيذ ترتيبات مالية طارئة مؤقتة عند الاقتضاء بعد إجراء المشاورات اللازمة مع مصرف ليبيا المركزي وديوان المحاسبة والجهات الرقابية ذات العلاقة وفق أحكام القانون المالي النافذ؛
7. إصدار القرارات الخاصة بهيكلة وإدارة الأجهزة والمؤسسات التنفيذية التابعة للحكومة، حسب ما تراه ضرورياً وملائماً، بعد التشاور مع الجهات ذات الصلة؛
8. التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية؛
9. تنفيذ المهام المنصوص عليها في هذا الاتفاق.

المادة (10)
تلتزم حكومة الوفاق الوطني بتشكيل لجنة مشتركة من مجلس النواب ومجلس الدولة وحكومة الوفاق الوطني ومجلس الدفاع والأمن القومي المنصوص عليه في الإعلان الدستوري، للتوافق على مشروع قانون يحدد صلاحيات منصب القائد الأعلى للجيش الليبي وكذلك صلاحيات المستويات القيادية بالجيش خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ بدء عملها على أن يعتمده مجلس النواب كما تم التوافق عليه.

المادة (11)
تلتزم حكومة الوفاق الوطني بتشكيل وحدة دعم وتمكين للمرأة تتبع رئاسة مجلس الوزراء.

مجلس النواب

المادة (12)
يتولى السلطة التشريعية للدولة، خلال المرحلة الانتقالية، مجلس النواب المنتخب في يونيو 2014، ويمارس صلاحياته وفقاً للإعلان الدستوري وتعديله وفقاً لهذا الاتفاق.

المادة (13)
يتولى مجلس النواب المنتخب في يونيو 2014 سلطة التشريع للمرحلة الانتقالية، ومنح الثقة لحكومة الوفاق الوطني وسحبها وفقاً لبنود هذا الاتفاق، واعتماد الميزانية العامة، والرقابة على السلطة التنفيذية، وإقرار السياسة العامة المقدمة من الحكومة.

المادة (14)
تقدم مقترحات القوانين بمبادرة من عشرة (10) نواب على الأقل، وتقدم مشاريع القوانين من مجلس الوزراء، ويختص رئيس مجلس الوزراء بتقديم مشاريع قوانين الموافقة على المعاهدات الدولية ومشاريع القوانين المالية.

المادة (15)
1. مع مراعاة التشريعات الليبية النافذة، يقوم مجلس النواب بالتشاور مع مجلس الدولة، خلال ثلاثين (30) يوماً من تاريخ إقرار هذا الاتفاق، ووفقاً للآلية المنصوص عليها بالملحق رقم (3) لهذا الاتفاق، بهدف الوصول لتوافق حول شاغلي المناصب القيادية للوظائف السيادية التالية:
   أ. محافظ مصرف ليبيا المركزي.
   ب. رئيس ديوان المحاسبة.
   ت. رئيس جهاز الرقابة الإدارية.
   ث. رئيس هيئة مكافحة الفساد.
   ج. رئيس وأعضاء المفوضية العليا للانتخابات.
   ح. رئيس المحكمة العليا.
   خ. النائب العام.
2. على إثر تنفيذ الفقرة الأولى من هذه المادة، يتطلب تعيين وإعفاء شاغلي المناصب القيادية للوظائف السيادية المبينة في الفقرة السابقة موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب.

المادة (16)
يعقد مجلس النواب، بعد التحاق من يرغب من النواب المقاطعين، جلسة تخصص للنظر في القضايا التالية:
1. المقر المؤقت لانعقاد المجلس.
2. مراجعة النظام الداخلي للمجلس.
3. تشكيل لجان المجلس.
4. القرارات والتشريعات التي أصدرها المجلس.
5. تطوير العمل التشريعي لتعزيز الفاعلية والشفافية.

على أن يتم الانتهاء من البت في تلك القضايا في موعد غايته 15 أكتوبر 2015.

المادة (17)
تشكل لجنة من مجلس النواب والنواب المقاطعين له، تجتمع في موعد غايته 17 سبتمبر 2015، للاتفاق على الإجراءات اللازمة لتنفيذ المادة السابقة على أن تقوم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بتسهيل عمل تلك اللجنة.

المادة (18)
يستمر عمل مجلس النواب، وفقاً للمادة 16 من هذا الاتفاق، لحين انعقاد الجلسة الأولى للسلطة التشريعية بموجب الدستور الليبي.

المجلس الأعلى الدولة

المادة (19)
1. مجلس الدولة هو أعلى مجلس استشاري للدولة، يقوم بعمله باستقلالية وفقاً للإعلان الدستوري المعدل وفقاً لهذا الاتفاق والتشريعات الليبية النافذة، ويكون له الشخصية القانونية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة.
2. يتولى مجلس الدولة، بالأغلبية التي يقرها نظامه الداخلي، خلال فترة أقصاها واحد وعشرين (21) يوماً من تاريخ عرض مشاريع القانون عليه، إبداء الرأي الملزم لحكومة الوفاق الوطني في تلك المشاريع قبل إحالتها لمجلس النواب، وللمجلس حق قبول أو رفض تلك المشروعات.
3. يتولى مجلس الدولة إبداء الرأي الاستشاري والاقتراحات اللازمة لحكومة الوفاق الوطني في القضايا المتعلقة بإبرام الاتفاقيات الدولية أو الانضمام إليها.
4. يتعين على مجلس الدولة الرد كتابياً على أي طلب من حكومة الوفاق الوطني في غضون واحد وعشرين (21) يوماً من تاريخ استلامه.

المادة (20)
ينظم مجلس الدولة عمله وفقاً للملحق رقم (3) بهذا الاتفاق.

المادة (21)
في أول اجتماع له، ينتخب مجلس الدولة رئيساً له ونائبيّن ومقرر ويضع اللائحة الداخلية الخاصة به ويعقد المجلس اجتماعاته بصفة دورية وخلال فترة لا تتجاوز ثلاثين (30) يوماً بين كل اجتماع.

المادة (22)
1. يكون المقر الرئيسي لمجلس الدولة بالعاصمة طرابلس ويجوز له عقد اجتماعاته في أي مدينة أخرى.
2. ينتهي عمل مجلس الدولة بانتهاء عمل مجلس النواب وفقاً لنص هذا الاتفاق.

المادة (23)
1. بدون الإخلال بالصلاحيات التشريعية لمجلس النواب، يقوم مجلس النواب ومجلس الدولة بتشكيل لجنة مشتركة بينهما، قبل شهرين من انتهاء عمل الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، مهمتها اقتراح مشروعي قانوني الاستفتاء والانتخابات العامة الضروريان لاستكمال المرحلة الانتقالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، وتقدم مشاريع القوانين لمجلس النواب لإقرارها.
2. يلتزم مجلس النواب ومجلس الدولة وحكومة الوفاق الوطني بتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينهما لتوفير أجواء مناسبة لإجراء الاستفتاء على الدستور وإجراء الانتخابات العامة والتداول السلمي للسلطة.

المادة (24)
يختص مجلس الدولة كذلك بدراسة واقتراح السياسات والتوصيات اللازمة حول الموضوعات التالية:
1. دعم تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي؛
2. دعم الوحدة الوطنية؛
3. حماية المقومات الأساسية للمجتمع؛
4. مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لبرنامج عمل الحكومة وأولوياتها؛

5. مكافحة الإرهاب والتطرف والعنف والإقصاء؛
6. دعم جهود المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي من خلال الآليات القائمة؛
7. العودة الطوعية والآمنة للمهجرين والنازحين؛
8. دور الإعلام في دعم جهود إحلال السلام ونبذ ثقافة العنف والكراهية؛
9. دعم ومساندة لجان تقصي الحقائق ومؤسسات مكافحة الفساد في أدائها لواجباتها.

المادة (25)

1. يُبدي مجلس الدولة رأيه في المسائل الأخرى التي ترى حكومة الوفاق الوطني أن تستشيره فيها، وله في سبيل ذلك أن يُعِد المذكرات والدراسات والتقارير اللازمة، على أن يسترشد لدى تقديم مقترحاته بالمعايير والمحددات التي تضعها له الحكومة.
2. يجوز للمجلس في سبيل أدائه لمهامه تشكيل لجان متخصصة من بين أعضائه.

تدابير بناء الثقة

المادة (26)

1. تلتزم جميع أطراف هذا الاتفاق بجمع معلومات كاملة عن الأشخاص المختطفين والمفقودين وتقديمها لحكومة الوفاق الوطني وتلتزم حكومة الوفاق الوطني بتشكيل هيئة مستقلة للأشخاص المفقودين إعمالاً بأحكام القانون رقم 1 لسنة 2014 وذلك خلال ستين (60) يوماً من بدء ممارسة الحكومة لمهامها.
2. ينبغي على جميع أطراف النزاع، في غضون ثلاثين (30) يوماً من بدء ممارسة الحكومة لمهامها، إطلاق سراح الأشخاص المحتجزين لديهم دون سند قانوني أو تسليمهم إلى السلطات القضائية، التي ستقرر في غضون الستين (60) يوماً التالية ما إذا كان ينبغي عليهم المثول أمام القضاء أو وجوب إطلاق سراحهم وفقاً للتشريعات الليبية النافذة والمعايير الدولية.
3. ينبغي على كافة الأطراف المساهمة في توفير حماية فعّالة للسلطات القضائية المختصة وتمكينها من مراجعة جميع حالات الاحتجاز أو الاعتقال، وإطلاق سراح فوري لجميع الأشخاص المحتجزين أو المعتقلين دون سند قانوني. وفي حال عدم الالتزام بالتنفيذ، تقوم الجهات المختصة باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.
4. يلتزم جميع أطراف هذا الاتفاق بضمان حكر سلطة احتجاز المعتقلين والسجناء على السلطات القضائية المختصة وفي مرافق معترف بها رسميا، وفقاً للتشريعات الليبية النافذة.
5. تلتزم أطراف هذا الاتفاق بالعمل على تطبيق قانون العدالة الانتقالية رقم 29 لسنة 2013، بما في ذلك تعيين مجلس إدارة هيئة تقصي الحقائق والمصالحة، خلال تسعين (90) يوماً من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.
6. تلتزم جميع أطراف هذا الاتفاق بالمحافظة على استقلال المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان ودعمه للقيام بمهامه على أكمل وجه بما في ذلك دوره في زيارة السجون ومتابعة المحتجزين.

المادة (27)

تلتزم جميع أطراف هذا الاتفاق بالتعاون مع جهود حكومة الوفاق الوطني ومنظمات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات ذات الصلة لمساعدة المهجرين والنازحين بغية عودتهم الطوعية والآمنة بأسرع وقت ممكن إلى مناطقهم وتيسر التواصل الحر والآمن دون عوائق مع الوكالات والمنظمات الإنسانية. وتلتزم حكومة الوفاق الوطني بوضع الخطط اللازمة للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للنازحين والمهجرين داخلياً خلال تسعين (90) يوماً من تاريخ دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ.

المادة (28)

بموجب هذا الاتفاق، تلتزم كافة الأطراف بالآتي:

1. رفع الحصار عن كافة المدن والمناطق المحاصرة.
2. تقوم حكومة الوفاق الوطني بتوفير المعونات الإنسانية للمناطق والأشخاص المتضررين من النزاع الحالي مع إيلاء اهتمام خاص للمدن والمناطق الأكثر تضرراً من جَرّاء النزاع.
3. تيسير وتسهيل وصول المعونات الإنسانية التي تقدمها حكومة الوفاق الوطني أو مؤسسات المجتمع المدني أو المنظمات الدولية إلى مستحقيها وعدم عرقلتها بأي صورةٍ من الصور على أن يتم ذلك تحت إشراف الدولة.

المادة (29)

1. لا يجوز لأي طرف من أطراف هذا الاتفاق القيام أو المشاركة في أي حملة إعلامية تهدف إلى التحريض على، أو الترويج إلى أي شكل من أشكال العنف أو الكراهية، أو تهديد السلم الأهلي والوحدة الوطنية لأي سبب من الأسباب.
2. يدعم أطراف هذا الاتفاق استخدام الإعلام لتعزيز المصالحة والتسامح والوحدة الوطنية.

المادة (30)

1. حكومة الوفاق الوطني لها كامل السلطة والسيطرة على كامل التراب الليبي وجميع المطارات والموانئ البحرية والمنافذ البرية وجميع المنشآت الحيوية في الدولة الليبية.
2. تؤكد أطراف هذا الاتفاق على ضرورة تتبع مرتكبي جريمة استخدام القوة ضد سيطرة حكومة الوفاق الوطني على أي مطار أو ميناء بحري أو منفذ بري أو غيرها من المنشآت الحيوية، وضبطهم وتقديمهم للقضاء لمواجهتهم بالعقوبات المقررة قانوناً.
3. ينبغي على جميع أطراف هذا الاتفاق التعاون بشكل كامل مع التدابير التي تتخذها حكومة الوفاق الوطني لفتح المطارات والموانئ البحرية والمنافذ البرية وتأمين سبل النقل والملاحة الجوية والبحرية والبرية. ولا يجوز لأي طرف من أطراف هذا الاتفاق اتخاذ أي إجراء بهدف عرقلة سبل النقل البري والملاحة الجوية والبحرية.
4. تلتزم كافة الأطراف بضمان سلامة المقرات والأصول التابعة للدولة ومؤسساتها وأجهزتها المختلفة وتسليمها لها لتصبح تحت سيطرتها الكاملة.

المادة (31)

يحق لجميع الليبيين والليبيات التنقل بحرية في جميع أرجاء ليبيا والسفر خارجها مستخدمين أياً من المطارات أو الموانئ البحرية أو المنافذ البرية. ولا يجوز اتخاذ أي إجراء بهدف تقييد حرية التنقل لأي شخص، إلا وفقاً للتشريعات الليبية النافذة وبأمر من السلطات القضائية المختصة.

المادة (32)

تقوم حكومة الوفاق الوطني بالاستمرار في دعم مشروع نظام الرقم الوطني لضمان العديد من الاستخدامات المالية والإدارية، ومن بينها سداد رواتب الليبيين بشكل منصف، وفقاً للتشريعات الليبية النافذة، ودون أي تمييز.

الترتيبات الأمنية

المادة (33)

1. الجيش الليبي هو قوات عسكرية نظامية تتألف من ضباط وضباط صف وجنود، يتولى الدفاع عن ليبيا والحفاظ على الوحدة الوطنية وعدم المساس بالنظام المدني الدستوري والمحافظة على النظام والأمن العام عند الحاجة.

2. الشرطة هي هيئة مدنية نظامية ذات ضبطية قضائية مهمتها الحفاظ على السلم والنظام العام والصحة العامة وكفالة الأمن والطمأنينة وتطبيق القوانين واللوائح ومكافحة الجريمة قبل وقوعها وضبط مرتكبيها حال وقوعها وحماية الأرواح والأموال والممتلكات.
3. تلتزم حكومة الوفاق الوطني بتفعيل المؤسسات الأمنية وعلى رأسها الجيش والشرطة ودعمها وتطويرها وفق أسس مهنية ووطنية آخذين بعين الاعتبار أهمية التحاق عناصر جديدة قادرة على تعزيز قدرات الجيش الليبي إلى جانب الوحدات والتشكيلات العسكرية القائمة.

المادة (34)

1. تعمل الترتيبات الأمنية المؤقتة على إنهاء النزاع المسلح في ليبيا ومجابهة التهديدات الإرهابية وتحقيق الاستقرار الأمني في البلاد.
2. تكون حكومة الوفاق الوطني، من خلال أجهزتها الرسمية بما في ذلك الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية وبالتنسيق مع مجلس الدفاع والأمن القومي، مسئولةً عن تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، مع احترام السيادة الوطنية الليبية.
3. تتكون الترتيبات الأمنية المؤقتة من:
   أ. ترتيبات لوقف إطلاق النار؛
   ب. ترتيبات خاصة بانسحاب التشكيلات المسلحة من المدن والتجمعات السكنية والمنشآت الحيوية؛
   ت. ترتيبات لمراقبة نزع وجمع الأسلحة والذخيرة في جميع أرجاء البلاد من خلال جدول زمني محدد؛
   ث. ترتيبات لمجابهة التهديدات الإرهابية في البلاد؛
   ج. آليات مراقبة وتحقق فيما يتعلق بالترتيبات سالفة الذكر.
4. تولى حكومة الوفاق الوطني سلطة اتخاذ التدابير اللازمة لدعم تحقيق الاستقرار في البلاد وتطبيق الترتيبات الأمنية، وفق الإجراءات والجداول الزمنية المتفق عليها المرفقة بهذا الاتفاق، وبما ينسجم مع القرارات الصادرة عن السلطة التشريعية أو التي ستصدر مستقبلاً بهذا الخصوص.

المادة (35)

جميع الترتيبات الأمنية المؤقتة الواردة بهذا الاتفاق لا تُقَيِّد جهود حكومة الوفاق الوطني في مكافحة التنظيمات الإرهابية المصنفة وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومن بينها (داعش / أنصار الشريعة / القاعدة).

المادة (36)

تتخذ حكومة الوفاق الوطني، من خلال أجهزتها المختلفة ذات الصلة، بما في ذلك الجيش والشرطة، الخطوات الضرورية لمكافحة التهديدات الإرهابية في ليبيا التي تهدد الأمن الوطني والسلم الاجتماعي، بما في ذلك اعتماد الخطط والاستراتيجيات اللازمة وآليات تنفيذها وذلك تماشياً مع التشريعات الليبية والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

المادة (37)

1. تتولى حكومة الوفاق الوطني فور نيلها ثقة مجلس النواب تشكيل ورئاسة لجنة "رصد تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة" وفقاً لما يتم الاتفاق عليه، وتقوم اللجنة بتشكيل لجان فرعية وآليات أخرى مساندة حسب الحاجة مع مراعاة تمثيل المجتمعات المحلية، رجالاً ونساءً، في تلك الآليات، وتقدم اللجنة تقاريرها الدورية لحكومة الوفاق الوطني. ولحين تشكيل تلك اللجنة، يتولى المسار الأمني بالحوار السياسي الليبي تحديد الآليات المناسبة لوضع الترتيبات الأمنية موضع التنفيذ.
2. لحكومة الوفاق الوطني، بعد التشاور مع مجلس النواب ومجلس الدولة، الحق في طلب المساعدة اللازمة للجنة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية ذات الصلة.
3. تشمل مهام اللجنة ما يلي:
   أ. الإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار وإعادة الانتشار المؤقت للتشكيلات المسلحة وفق الترتيبات

والجداول الزمنية المتفق عليها؛
ب. التحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات وقف إطلاق النار واتخاذ أية إجراءات مناسبة بشأنها؛
ت. اتخاذ القرارات اللازمة المتعلقة بانسحاب التشكيلات المسلحة من المدن والتجمعات السكنية والمنشآت الحيوية وجمع ونزع الأسلحة والذخيرة؛
ث. تيسير حركة انسحاب التشكيلات المسلحة إلى مناطق التجمع المحددة لها خارج المدن ومراقبة هذه المناطق لضمان الامتثال لخطة وقف إطلاق النار؛
ج. تيسير تسليم المعونات الإنسانية؛
ح. اتخاذ الإجراءات اللازمة ووضع الخطط التشغيلية لتنفيذ هذا الاتفاق؛
خ. أية مهام ضرورية أخرى لقيام اللجنة بأعمالها.

4. تضع اللجنة، حسب الحاجة، آليات لتيسير مشاركة قيادات المجتمع المحلي في تنفيذ وقف إطلاق النار وفض الاشتباك وإعادة الانتشار وجمع ونزع السلاح، وتقوم اللجنة بإجراء المشاورات اللازمة مع ممثلين عن التشكيلات المسلحة، متى اقتضت الضرورة.

المادة (38)

1. يدخل اتفاق وقف إطلاق النار الشامل والدائم حيّز التنفيذ في جميع أرجاء ليبيا ابتداء من تاريخ توقيع هذا الاتفاق. وتلتزم أطراف النزاع، فور دخول وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ، بالوقف الفوري للأعمال القتالية وتجميد أي تحركات عسكرية. وتقوم اللجنة بالإشراف على ترتيبات فض الاشتباك بين القوات، حسب خطة وجدول زمني مكتوب يتم الاتفاق عليه في غضون أربعة عشر (14) يوماً فور دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ على أن تضع اللجنة الخطط اللازمة لتنفيذ ذلك.
2. تشمل خطة وقف إطلاق النار تحديد الأفعال التي تشكل خرقاً لوقف إطلاق النار وآليات الإبلاغ عن الانتهاكات وآليات تنفيذ خطة وقف إطلاق النار.

المادة (39)

1. تنسحب التشكيلات المسلحة من جميع المدن والتجمعات السكنية، وتعيد انتشارها في مواقع محددة وعلى المسافات المتفق عليها خارج المدن استناداً إلى خطة وجدول زمني مكتوبيْن يتم الاتفاق عليهما في غضون ثلاثين (30) يوماً فور دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ على أن تضع اللجنة الخطط اللازمة لتنفيذ ذلك.
2. تقوم حكومة الوفاق الوطني باتخاذ القرارات اللازمة بخصوص تشكيل ونشر وحدات من الجيش والشرطة للحفاظ على الأمن والنظام في المناطق التي يتم إخلاء القوات المشتبكة منها، إضافة إلى ضمان سلامة وانتظام عمل السلطات القضائية.

المادة (40)

1. تنسحب التشكيلات المسلحة من جميع المنشآت الأساسية والحيوية ومن بينها المطارات والموانئ والمنافذ الحدودية والمنشآت النفطية ومحطات توليد الطاقة ومنشآت المياه الحيوية والمقرات الحكومية، إلى مواقع محددة متفق عليها. وتتسلم حكومة الوفاق الوطني السيطرة الكاملة على المنشآت الأساسية والحيوية حسب خطة وجدول زمني مكتوبيْن يتم الاتفاق عليهما في غضون ثلاثين (30) يوماً فور دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ على أن تضع اللجنة الخطط اللازمة لتنفيذ ذلك.
2. تقوم حكومة الوفاق الوطني باتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن تشكيل ونشر وحدات من الجيش والشرطة لحماية المنشآت الأساسية والحيوية.

المادة (41)

1. تقوم حكومة الوفاق الوطني من خلال الجيش والمؤسسات الأمنية، وفقاً للإجراءات والقوانين ذات الصلة، بالتنسيق مع التشكيلات المسلحة والمجالس البلدية، وبإشراف ومساعدة من الأمم المتحدة، بتجميع كافة

الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والذخائر الخاصة بها، حسب خطة وجدول زمني مكتوبيْن يتم الاتفاق عليهما في غضون ستين (60) يوماً فور دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ. ويجب أن يتم تحديد فئات الأسلحة والذخائر ومناطق تخزين الذخائر التي سيتم تجميعها ومواقع التجميع والاتفاق عليها كتابياً، على أن تحدد حكومة الوفاق الوطني المراحل التالية لعملية التجميع والمدد الزمنية اللازمة لإنجازها.

2. تتولى حكومة الوفاق الوطني، بالتنسيق مع الأجهزة المعنية، اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم حيازة الأسلحة الخفيفة.

المادة (42)

تلتزم جميع التشكيلات المسلحة، لحين تطبيق قرار حلها ودمجها وتسوية أوضاع منتسبيها، بأحكام التشريعات الليبية النافذة والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بحماية المدنيين وتوفير المرور الآمن وحرية التنقل لهم.

المادة (43)

تكون حكومة الوفاق الوطني، فور اعتمادها، الجهة الوحيدة المخولة التي لا يمكن لسواها استيراد الأسلحة أو الذخائر، وذلك تماشياً مع التزامات ليبيا الدولية بما في ذلك قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة.

المادة (44)

تضمن حكومة الوفاق الوطني اقتصار سلطة احتجاز أو اعتقال الأشخاص على أجهزة إنفاذ القانون المنصوص عليها قانوناً، وأن تتم ممارسة هذه السلطة بشكل يتماشى مع التشريعات الليبية النافذة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وفي جميع الأحوال، لا يجوز القيام بعمليات اعتقال أو تفتيش دون إذن كتابي من السلطة القضائية المختصة، وذلك باستثناء حالات التلبس، حيث يجب إحالة الشخص مباشرةً إلى السلطات القضائية ذات الاختصاص، ويُحظر منح أي من التشكيلات المسلحة أية سلطة للقيام بعمليات احتجاز أو اعتقال للأشخاص، ويتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لضمان ذلك.

المادة (45)

1. تعمل حكومة الوفاق الوطني على تفعيل جميع القوانين والقرارات والأنظمة النافذة ووضع الترتيبات اللازمة المتعلقة بدمج وإعادة تأهيل منتسبي التشكيلات المسلحة وفق جدول زمني مناسب، ولها أن تقدم لمجلس النواب مشروعات قوانين جديدة حسبما تراه ضرورياً وملائماً لتنفيذ هذا الغرض.
2. تعمل حكومة الوفاق الوطني، وفق جدول زمني محدد، على حصر كافة التشكيلات المسلحة.
3. تعمل حكومة الوفاق الوطني على وضع استراتيجيات وخطط تهدف إلى دمج وإعادة تأهيل منتسبي التشكيلات المسلحة في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، وتوفير فرص عمل لهم للعيش الكريم ضمن المجتمع الليبي.
4. يحق لمنتسبي التشكيلات المسلحة الانضمام للمؤسسات العسكرية للدولة متى توافرت بهم الشروط والمعايير اللازمة لذلك.

المادة (46)

يجب أن يتزامن مع تشكيل حكومة الوفاق الوطني البدء في تطبيق الترتيبات الأمنية، وفقاً لما هو منصوص عليه بهذا الاتفاق.

العملية الدستورية

المادة (47)
تؤكد كافة الأطراف على أهمية الالتزام بإنجاز العملية الدستورية في مواعيدها المقررة للانتهاء من المرحلة الانتقالية.

المادة (48)
تلتزم كافة الأطراف باحترام استقلال وحياد الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، وتلتزم حكومة الوفاق الوطني باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمن الهيئة وإيجاد بيئة مناسبة تُمَكِنُها من العمل بحرية واستقلال، وبشكل يتيح لها الوصول إلى جميع فئات المجتمع الليبي، في الداخل والخارج، والتواصل معها دون عوائق.

المادة (49)
تلتزم حكومة الوفاق الوطني بتقديم الدعم المالي واللوجستي اللازم للهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، لتتمكن من تأدية مهامها على أفضل وجه ممكن، ولتتمكن من إنجاز دستور دائم قادر على التعبير عن طموحات الشعب الليبي وتطلعاته.

المادة (50)
تدعو كافة الأطراف الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور إلى الإسراع بوضع وإعلان خارطة طريق مصحوبة بجدول زمني واضح للمراحل المتبقية من عملها، وكذلك العمل على إيجاد طريقة مناسبة لقيام جميع المكونات الثقافية بالمشاركة في أعمال الهيئة.

المادة (51)
تقوم الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور باستشارة كل من مجلس النواب ومجلس الدولة حول مسودة مشروع الدستور، فور الانتهاء من صياغة المسودة النهائية وقبل إرسالها للاستفتاء عليها، على أن يتم إرسال ملاحظات تلك الجهات مكتوبة للهيئة خلال شهر من تاريخ استلامها لمسودة مشروع الدستور.

المادة (52)
يستمر عمل هيئة صياغة مشروع الدستور الليبي حتى موعد غايته 24 مارس 2016 وفي حال لم تتمكن الهيئة من الانتهاء من مهمتها بحلول ذلك الموعد، تشكل لجنة من خمسة ممثلين عن كل من مجلس النواب ومجلس الدولة وبمشاركة مجلس رئاسة الوزراء، في موعد غايته أسبوعان من ذلك التاريخ للتداول في هذا الشأن.

الهيئات والمجالس المتخصصة

المادة (53)
يشكل مجلس أعلى للإدارة المحلية، يكون مقره بمدينة سبها، يهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين المجالس البلدية والجهات التنفيذية المختصة ذات الصلة وفقاً للقانون رقم 59 لسنة 2012 لنظام الإدارة المحلية، كما يعمل المجلس على دعم تنفيذ آليات بناء الثقة الواردة بهذا الاتفاق وإرساء أسس الإدارة المحلية.

المادة (54)
تُشكِل حكومة الوفاق الوطني هيئة لإعادة الإعمار تتولى تنسيق جهود إعادة الإعمار في المناطق المتضررة من الصراع.

المادة (55)
تلتزم حكومة الوفاق الوطني، خلال خمسة وأربعين (45) يوماً من منحها الثقة، بتقديم مشروع قانون بشأن اختصاصات ونظام عمل مجلس الدفاع والأمن القومي إلى مجلس النواب، مع الأخذ بعين الاعتبار خلق آليات تسمح للمجلس بالتواصل مع ممثلين عن التشكيلات المسلحة بشأن القضايا التي تخصهم.

الدعم الدولي

المادة (56)
لحكومة الوفاق الوطني أن تطلب من مجلس الأمن الدولي إصدار قرار يؤيد الاتفاق ويدعم تنفيذه، وعلى وجه الخصوص توفير المساعدات الدولية اللازمة لتنفيذه.

المادة (57)
لحكومة الوفاق الوطني طلب المساعدة والدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمنظمات الإقليمية لوضع وإقرار خطة شاملة للدعم الدولي لمؤسسات الدولة الليبية على مدى الفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية لا سيما تعزيز الاستقرار الأمني في البلاد وخصوصاً العاصمة طرابلس، توفير الاستقرار المالي والاقتصادي، ومعالجة الوضع الإنساني الصعب بما في ذلك أوضاع النازحين والمهجرين. وتعمل حكومة الوفاق الوطني مع البعثة على تنسيق جهود المجتمع الدولي خلال تنفيذ هذه الخطة عن طريق آلية تقوم حكومة الوفاق الوطني بإقرارها، بما في ذلك إنشاء وحدة للدعم الفني، تتبع رئاسة مجلس الوزراء، تختص بذلك.

المادة (58)
تتولى حكومة الوفاق الوطني، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وجامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية، تنظيم مؤتمر دولي في أقرب وقت ممكن لتعبئة وتنسيق الدعم الدولي لليبيا على جميع الصعد المتعلقة ببناء القدرات والحكم الرشيد، إضافة إلى محاربة الإرهاب.

الأحكام الختامية

المادة (59)
1. تلتزم أطراف هذا الاتفاق بإيلاء أولوية خاصة لجعل العاصمة طرابلس، مقر حكومة الوفاق الوطني، مكاناً آمناً لجميع الليبيين، وأن تفعل أجهزة الدولة المعنية، وعلى الأخص جهاز الشرطة، للقيام بمهامها على أكمل وجه ممكن لحفظ الأمن والنظام وفقاً للقانون.
2. تلتزم أطراف هذا الاتفاق بإيلاء أهمية خاصة لمعالجة الوضع الأمني لمدينة بنغازي من كافة جوانبه، وتقوم حكومة الوفاق الوطني بتشكيل لجنة خاصة لهذا الغرض تقدم توصياتها حول سبل المعالجة في موعد غايته ثلاثون (30) يوماً من تاريخ بدء ممارسة الحكومة لمهامها.
3. تفعيلاً لإلتزامهم بالنظام اللامركزي في إطار وحدة الدولة، تلتزم المؤسسات والهيئات والمجالس المنبثقة عن هذا الاتفاق بعقد اجتماعات دورية خارج مقار عملها الأساسية لا سيما بمدن الجنوب الليبي.

المادة (60)
1. تلتزم كافة الأطراف بالامتناع عن اتخاذ أية إجراءات أو قرارات تتعارض مع بنود هذا الاتفاق، بأي شكل من الأشكال، وأن يعملوا على دعمه بكافة الوسائل والسبل الممكنة.
2. تلتزم كافة الأطراف باحترام المؤسسات المنبثقة عن هذا الاتفاق وتتعهد بدعمها وعدم المساس باستقلاليتها والصلاحيات الممنوحة لها.

المادة (61)
يولي أطراف الاتفاق أولوية قصوى لضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بين الهيئات والمؤسسات المنبثقة عن هذا الاتفاق لتعزيز الاستقرار والأمن والمصالحة الوطنية لحين إقرار الدستور، مع التأكيد على أهمية إعطاء أولوية قصوى لضمان سير عمل المؤسسات بما يحقق المصلحة العامة.

المادة (62)
تقوم مجلس رئاسة الوزراء بتشكيل لجنة من المختصين للنظر في القوانين والقرارات التي صدرت عن الجهات ذات الصلة في الفترة ما بين 4 أغسطس 2014 وحتى إقرار هذا الاتفاق والتي رتبت التزامات قانونية ومالية وإدارية على الدولة الليبية بهدف إيجاد حلول مناسبة لها.

المادة (63)
تلتزم حكومة الوفاق الوطني باتخاذ الإجراءات اللازمة لحصر واستعادة الأرصدة الليبية بالخارج.

المادة (64)
للحوار السياسي الليبي، بعد إقرار هذا الاتفاق، أن ينعقد استثناءً، بناء على طلب من أي طرف من أطراف الاتفاق للنظر فيما يعتقد أنه خرق جسيم لأحد بنوده.

المادة (65)
يتم تعديل الإعلان الدستوري بما يتفق ونصوص هذا الاتفاق وفقاً للإجراءات المقررة قانوناً ووفقاً للمقترح بالملحق رقم (4) بهذا الاتفاق خلال موعد غايته 20 أكتوبر 2015.

المادة (66)
وفقاً للقواعد القانونية في القانونين الدولي والوطني، فإن الأحكام الإضافية والملاحق هي جزء لا يتجزأ من الاتفاق ولها ذات القوة القانونية والحجية عند التنفيذ. كما أنه وفقاً لقواعد تفسير النصوص القانونية، يتعين تفسير كافة المواد الواردة في الاتفاق وملاحقه كحزمة واحدة بما يكفل الوحدة فيما بينها.

المادة (67)
يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ فور قيام أطراف الحوار السياسي الليبي بإقراره واعتماده كاملاً وتوقيعه.

حرر في الصخيرات، في 17 ديسمبر 2015.
النسخة الأصلية هي العربية.

أحكام إضافية

المادة (1)
الفترة الانتقالية الوارد ذكرها في الاتفاق السياسي الليبي هي التالية لاعتماد الاتفاق ولحين انعقاد الجلسة الأولى للسلطة التشريعية بموجب الدستور الليبي

المادة (2)
عقب اعتماد وإقرار الاتفاق السياسي الليبي، تعد حكومة الوفاق الوطني السلطة التنفيذية الوحيدة في البلاد وأية قرارات تنفيذية تصدر من عداها تعد باطلة ولا يعتد بها قانوناً.

المادة (3)
آلية التشاور من أجل التوافق المبينة بالاتفاق السياسي الليبي تتطلب توافق كل من مجلس النواب ومجلس الدولة حول القضايا الوارد ذكرها في المواد ذات الصلة

المادة (4)
تلتزم حكومة الوفاق الوطني بعرض مشروعات القوانين التي تعدها على مجلس الدولة قبل إحالتها لمجلس النواب

المادة (5)
تؤخذ قرارات اللجان المشتركة بين مجلس النواب ومجلس الدولة المبينة بالاتفاق بالتوافق.

المادة (6)
يسترشد البرنامج الوطني للتسريح وإعادة الإدماج في ليبيا، بما يتماشى مع أفضل المعايير والممارسات الدولية، بمبادئ عدم التمييز والشفافية والمعاملة العادلة والمنصفة بشكل يضمن الحياة الكريمة للمشاركين فيه والاعتراف بتضحياتهم، وكذلك الالتزام الوطني بدمجهم في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية بعد توفير التأهيل اللازم لهم.

المادة (7)
الالتزام بتفعيل المؤسسات الأمنية، وعلى رأسها الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية التابعة لهما، بما يتماشى مع أفضل المعايير والممارسات الدولية، على نحو يضمن مهنيتها ووطنيتها وشفافيتها كجزء من عملية الإصلاح الشامل وإعادة البناء لمؤسسات الدولة، وبما يتماشى مع مبادئ سيادة القانون وعدم المساس بالنظام الدستوري وحقوق الإنسان مع استبعاد كل من ثبت تورطه في ارتكاب جرائم في حق الشعب الليبي.

المادة (8)
تنتقل كافة صلاحيات المناصب العسكرية والمدنية والأمنية العليا المنصوص عليها في القوانين والتشريعات الليبية النافذة إلى مجلس رئاسة الوزراء فور توقيع هذا الاتفاق ويتعين قيام المجلس باتخاذ قرار بشأن شاغلي هذه المناصب خلال مدة لا تتجاوز عشرين (20) يوما وفي حال عدم اتخاذ قرار خلال هذه المدة، يقوم المجلس باتخاذ قرارات بتعيينات جديدة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين (30) يوماً، مع مراعاة التشريعات الليبية النافذة.

المادة (9)
في حال خلو منصب رئيس مجلس الوزراء لأي سبب من الأسباب، يتناوب نواب رئيس مجلس الوزراء على رئاسة مجلس الوزراء لحين التوافق على بديل له وفقاً لنصوص الاتفاق.

المادة (10)
في حال خلو منصب أحد نواب رئيس مجلس الوزراء، تكون آلية استبداله بنفس الطريقة التي تم اختياره بها ومن ذات الجهة.

المادة (11)
تضمن المؤسسات المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي عدم مقاضاة أي من الأشخاص لأسباب تقتصر على قتال الخصوم أثناء النزاع. ولا تنطبق هذه الضمانة على أي شخص قد يكون ارتكب جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية أو غيرها من الجرائم التي ينص عليها القانون الدولي إذ لا تخضع مثل هذه الجرائم للإفلات من العقاب.

المادة (12)
تستمد كافة المؤسسات المنصوص عليها في الاتفاق السياسي الليبي شرعيتها من الإعلان الدستوري وتعديله الملحق بهذا الاتفاق، بعد إقراره واعتماده كاملاً وتوقيعه ودخوله حيز التنفيذ. وفي حال اقتضى الأمر إجراء تعديل لاحق للإعلان الدستوري يمس الاتفاق أو أحد المؤسسات المنبثقة عنه بشكل مباشر أو غير مباشر، يلتزم مجلس النواب ومجلس الدولة بالتوافق فيما بينهم على صيغة هذا التعديل على أن يتم إقراره نهائياً، دون تعديل، من مجلس النواب وفقاً للآلية الواردة بالإعلان الدستوري.

المادة (13)
يحال أي نزاع قانوني حول تفسير أو تطبيق الاتفاق السياسي الليبي وملاحقه إلى لجنة برئاسة مستشار من المحكمة العليا ترشحه الجمعية العمومية للمحكمة ويوافق عليه الطرفيْن وعضوية عضويْن من كل من مجلس النواب ومجلس الدولة تختارهم جهاتهم وتتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية أعضائها، خلال مدة لا تتجاوز أربعة عشر (14) يوماً من تاريخ عرض الطلب عليها، وتكون قرارات تلك اللجنة نهائية ومُلزمة ومعلَنة. وللجنة أن تطلب رأياً استشارياً فنياً من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا متى ارتأت الحاجة لذلك.

المادة (14)
بدخول الاتفاق حيز التنفيذ، فإن كافة القرارات والقوانين التي تتعارض مع بنود هذا الاتفاق بملاحقه، والتي تم اعتمادها في الفترة ما بين 4 أغسطس 2014 ودخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، تعتبر لاغية ويجب التعامل معها وفقاً للآليات التي يبينها الاتفاق، وعلى وجه يراعي المصلحة الوطنية ومصالح الدولة الليبية والتزاماتها وروح التوافق التي سادت أعمال الحوار.

المادة (15)
تلتزم حكومة الوفاق الوطني باتخاذ الإجراءات اللازمة لحصر واستعادة الأموال الليبية بالخارج المتحصل عليها بطرق غير شرعية.

الملاحق

1. أسماء المرشحين لعضوية مجلس رئاسة الوزراء
2. أولويات حكومة الوفاق الوطني.
3. القواعد الأساسية لعمل مجلس الدولة.
4. مقترح لتعديل الإعلان الدستوري.
5. مبادئ تنظيمية لإدارة السياسة الليبية المالية والأصول الوطنية.
6. الترتيبات الأمنية.

النسخة النهائية

ملحق (1)
أسماء المرشحين لعضوية مجلس رئاسة الوزراء

1. فائز مصطفى السراج	رئيس مجلس الوزراء
2. أحمد عمر معيتيق	نائب رئيس مجلس الوزراء
3. فتحي عبد الحميد المجبري	نائب رئيس مجلس الوزراء
4. موسى الكوني بلكاني	نائب رئيس مجلس الوزراء
5. علي فرج القطراني	نائب رئيس مجلس الوزراء
6. عبد السلام سعد حسين كاجمان	نائب رئيس مجلس الوزراء
7. عمر محمد أحمد الأسود	وزير شئون رئاسة مجلس الوزراء والتشريع
8. محمد عماري محمد زايد	وزير شئون المجالس المتخصصة
9. أحمد حمزة مهدي	وزير شئون المجتمع المدني

النسخة النهائية

ملحق (2)
أولويات حكومة الوفاق الوطني

تسترشد حكومة الوفاق الوطني في إعدادها لخطة عملها بالمواد ذات الصلة في الاتفاق السياسي الليبي بما في ذلك الملاحق المرفقة به. وفي هذا الصدد، تكون أولويات حكومة الوفاق الوطني كالتالي:

الأولويات السياسية

1. الالتزام بتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي وبالعمل مع كافة المؤسسات المنبثقة عنه لتحقيق هذا الغرض.
2. الاستمرار في دعم الحوار والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.
3. العمل على توفير دعم دولي واضح للحكومة من خلال تعزيز الشراكة مع المجتمع الدولي والإقليمي.
4. وضع سياسة إعلامية متكاملة قائمة على رفض التحريض على العنف والكراهية والتطرف وكافة أشكال التمييز.
5. دعم الاستفتاء على الدستور والانتخابات من خلال توفير الإمكانيات المادية واللوجستية والأمنية اللازمة.
6. الحفاظ على علاقات متوازنة مع الدول وبالأخص دول الجوار بما يحقق مصلحة ليبيا.
7. حماية الحقوق والحريات ومكافحة الفساد وانتهاج الإصلاح الإداري والمالي وإعادة بناء المؤسسات مع اتباع مقومات الحكم الرشيد ووضع استراتيجية واضحة لذلك.
8. إنشاء وحدة تمكين المرأة وتوفير الموارد اللازمة لها وتمثيلها في جميع اللجان والهيئات المنبثقة من الاتفاق السياسي الليبي.
9. توفير آليات للمواطنين للإعراب عن آرائهم بشكل سلمي ومناسب، وتمكينهم من الوصول إلى الموارد والمعلومات الحكومية.

الأولويات الأمنية

1. تحقيق الأمن الداخلي والاستقرار وتوفيره للمواطنين والمقيمين في كل أرجاء ليبيا.
2. توفير القوات النظامية لحماية الحكومة والمؤسسات العامة في الدولة.
3. تأمين العاصمة والمدن والمطارات والموانئ والمنافذ البرية ومصادر المياه وحقول النفط والمؤسسات السيادية.
4. الالتزام بتفعيل المؤسسات الأمنية وعلى رأسها الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية التابعة لهما، التي تقوم بحماية الوطن وتضمن أمن المواطنين وسلامتهم، ودعمها وتطويرها استناداً إلى التشريعات الليبية النافذة التي تضمن الشفافية والمساءلة والفاعلية والمهنية، وتحت إشراف السلطة المدنية.
5. مكافحة العنف والتطرف والهجرة غير الشرعية والأعمال الإرهابية بالتعاون مع المجتمع الدولي.
6. حل المجموعات المسلحة ودمج وإعادة تأهيل وتسريح منتسبيها وتوفير فرص عمل لهم.
7. معالجة ظاهرة انتشار السلاح وتجميعه.
8. تقديم مشروع قانون بشأن اختصاصات ونظام عمل مجلس الدفاع والأمن القومي.
9. دعم النظام القضائي وتعزيز نظم العدالة الجنائية.
10. معالجة أوضاع المعتقلين والمحتجزين والمفقودين.
11. تفعيل نشاط الطيران المدني والعمل على توفير كافة الإمكانيات لتفعيل عمل المطارات تحت إشراف السلطات الرسمية.
12. اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستعادة مدينتي سرت ودرنة وما حولهما ومعالجة الأوضاع الاجتماعية والإنسانية فيهما.

الأولويات الاقتصادية والخدمية

1. توفير الاستقرار وإدارة وتنظيم الموارد الرئيسية للاقتصاد والمؤسسات الاقتصادية.
2. اعتماد سياسات حكومية سليمة لإدارة الموارد الاقتصادية والمالية بكفاءة.

3. ضمان قيام المؤسسات الاقتصادية بتنفيذ أفضل الممارسات في إدارة عملياتها، وأن يتم إصلاح هذه المؤسسات وإعادة تنظيمها لتحقيق أغراضها ولخدمة الأهداف والاستراتيجيات الاقتصادية الشاملة للبلاد.
4. العمل على تلبية حاجات المواطنين المختلفة من الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة من خلال برامج واضحة وبالتعاون مع المجالس البلدية والحكم المحلي.
5. معالجة الوضع الإنساني وأوضاع الجرحى والنازحين والمهجرين والعمل على تسهيل عودتهم لمناطقهم.
6. تعزيز سياسات اللامركزية الإدارية في إطار وحدة الدولة والاهتمام بالتنمية المكانية.
7. دعم وتفعيل دور الإدارة المحلية والبلديات وقيادات المجتمع المحلي في مساندة المنظومة الأمنية.
8. إيلاء اهتمام خاص لمشاريع الإسكان.
9. إيلاء أهمية خاصة لمدينة بنغازي ومعالجة الوضع الأمني والإنساني بها وإعادة إعمار المدينة، والعمل مع المجتمع الدولي للمساهمة في تحقيق ذلك آخذين بعين الاعتبار المعايير الدولية المتعلقة بالمسائلة والشفافية ومكافحة الفساد.
10. الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح بشأن التعامل والتعاون مع الأجهزة الرقابية المختلفة.
11. معالجة أوضاع المواطنين الذين تضرروا من الأحداث الأخيرة مع مراعاة الوضع المالي والاقتصادي للدولة.
12. معالجة الأوضاع الوظيفية التي نشأت بسبب الانقسام المؤسساتي ووضع الحلول المناسبة لها.
13. توفير فرص عمل قصيرة الأمد خاصة للشباب لا سيما دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة.
14. إيلاء أهمية خاصة لتوفير الدعم الكامل للجنوب الليبي ووضع الخطط المناسبة لذلك.

ملحق(3)
القواعد الأساسية لعمل مجلس الدولة

المادة (1)
يتكون مجلس الدولة من مائة وخمس وأربعون (145) عضواً منتخباً بانتخابات المؤتمر الوطني العام بتاريخ 7 يوليو 2012 على النحو التالي:

1. عدد مائة وأربع وثلاثون (134) عضواً وعضوة هم أعضاء المؤتمر الوطني العام صحيحي العضوية حتى توقيع هذا الاتفاق على أن تتولى رئاسة المؤتمر الوطني العام تقديم قائمة بأسماء هؤلاء الأعضاء.

2. عدد إحدى عشر (11) عضواً وعضوة يتم استكمالهم استناداً إلى قوائم انتخابات المؤتمر الوطني العام بتاريخ 7 يوليو 2012، على أن يقوم المؤتمر الوطني العام بمخاطبة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بشأن ذلك، مع مراعاة التمثيل العادل للدوائر الانتخابية.

المادة (2)
في حال خلو مقعد أحد أعضاء مجلس الدولة، لأي سبب من الأسباب، يحل محله التالي له في عدد الأصوات بانتخابات المؤتمر الوطني العام في 7 يوليو 2102 وفقاً لقوائم المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

المادة (3)
1. يعقد مجلس الدولة اجتماعه الأول في غضون 10 أيام من التصويت على تعديل الإعلان الدستوري.
2. يتولى أكبر الأعضاء سناً رئاسة الجلسة الأولى للمجلس في حين يكون المقرر أصغرهم سناً ويتم إجراء انتخابات لانتخاب رئيس ونائبين للرئيس ومقرر عبر التصويت السري في جلسة مفتوحة. وفي حال عدم تمكن أي من المرشحين من الحصول على الأغلبية المطلقة من الأعضاء، يتم إجراء انتخابات إعادة بين المرشحيْن اللذيْن حصلا على أكبر عدد من الأصوات.
3. يعتمد المجلس اللائحة الداخلية الخاصة به في أقرب وقت ممكن بموافقة الأغلبية البسيطة من أعضائه.

المادة (4)
يعقد المجلس جلسة عامة واحدة كل 30 يوماً على الأقل.

المادة (5)
يكون مقر المجلس في طرابلس؛ ويجوز له عقد اجتماعاته في أي مدينة أخرى. وتحدد اللائحة الداخلية للمجلس الإجراءات اللازمة لذلك.

المادة (6)
يُمكن للمجلس تشكيل لجان متخصصة من بين أعضائه بحسب الحاجة إليها.

المادة (7)
تنظم اللائحة الداخلية للمجلس آلية دعوة أشخاص من خارجه لحضور جلسات المجلس أو أحد لجانه كما تنظم آلية تنظيم أعمال جلساته الدورية

المادة (8)
1. تكون جميع الجلسات العامة للمجلس وجميع اجتماعات اللجان مفتوحة للجمهور والإعلام. وتحدد اللائحة الداخلية القواعد التنظيمية في هذا الشأن.
2. يقوم المجلس ولجانه بحفظ محاضر مفصلة لكل اجتماع من هذه الاجتماعات، وينبغي أن تتم إتاحة هذه المحاضر للجمهور خلال مدة تحددها اللائحة الداخلية.

3. في الحالات الاستثنائية، يُمكن للمجلس أن يدعو لعقد جلسة عامة استثنائية مغلقة وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة الداخلية.
4. يقوم المجلس ولجانه بإتاحة جدول جميع الاجتماعات للجمهور. كما يقوم المجلس ولجانه بإتاحة جدول أعمال كل من هذه الاجتماعات قبل الاجتماع في موعد مناسب وفقاً لما تحدده اللائحة الداخلية.

المادة (9)

1. في حال خلو منصب الرئيس، أو أي من نائبيْ الرئيس أو المقرر لأي سبب من الأسباب، يقوم المجلس بإجراء انتخابات لشغل هذا المنصب في غضون 10 أيام من تاريخ خلو المنصب وفقاً للإجراءات المبينة بالمادة 1 فقرة 2.

2. في حال غياب الرئيس عن أي اجتماع لأي من الأسباب، يصبح النائب الأول رئيساً بالنيابة طوال فترة هذا الغياب. وفي حال غياب المقرر عن أي من الاجتماعات لأي سبب من الأسباب، يصبح النائب الثاني مقرراً بالنيابة طوال فترة هذا الغياب.

المادة (10)

تحدد اللائحة الداخلية آليات التشاور مع مجلس النواب بغية تحقيق التوافق حول القرارات التي تتطلب ذلك وفقاً لهذا الاتفاق.

المادة (11)

يتمتع أعضاء مجلس الدولة بالحصانة عما يصدر عنهم من آراء وأفكار وأعمال أثناء ممارستهم لمهامهم.

المادة (12)

يكون لمجلس الدولة موازنة مستقلة، ويناقش مجلس الدولة بنود موازنته خلال 15 يوم من انعقاده الأول.

المادة (13)

يتحقق التوافق المنصوص عليه في المادة 15 من الاتفاق السياسي الليبي من جانب مجلس الدولة بموافقته بالأغلبية المطلقة لأعضاءه.

ملحق (4)
مقترح تعديل الإعلان الدستوري

بعد الاطلاع:
على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 2011/8/3 وتعديلاته.
وعلى الاتفاق السياسي الليبي، الموقع من أطراف الحوار بتاريخ (...)، وملحقاته.

أُصدر التعديل الآتي:

المادة (1)
يعدل الإعلان الدستوري وفقاً للاتفاق السياسي الليبي المعتمد من أطرافه بتاريخ (...) ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من الإعلان الدستوري.

المادة (2)
يلغى كل حكم أو مادة في الإعلان الدستوري وتعديلاته يتعارضان مع مواد الاتفاق السياسي الليبي.

المادة (3)
يعمل بهذا التعديل من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية وفقاً للإجراءات المتبعة وفي وسائل الإعلام المختلفة.

النسخة النهائية

ملحق (5)
مبادئ السياسة المالية وإدارة الأصول الوطنية

ستنتهج حكومة الوفاق الوطني سياسات تهدف إلى الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والاستدامة المالية. وسوف تسترشد بالمبادئ التالية للسياسة المالية وإدارة الأصول الوطنية في أعمالها الداخلية وتعاملاتها مع المؤسسات السيادية الأخرى بما في ذلك مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية ووزارة التخطيط والشركة الوطنية للنفط وهيئة الاستثمار الليبية وديوان المحاسبة وغيرها. كما تلتزم حكومة الوفاق الوطني بالاستفادة من الخبرات الدولية التي توفرها المنظمات الدولية ذات الصلة بما في ذلك البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمات الأمم المتحدة المختلفة.

الموازنة الوطنية واستمرارية المدفوعات

تسترشد حكومة الوفاق الوطني بالمبادئ التالية عند إعداد موازنتها السنوية: زيادة الشفافية والمساءلة في إعداد الموازنة وعملية الإنفاق وإعادة النظر في الدور والحاجة لسياسات الدعم المختلفة في الموازنة الوطنية وإتباع السياسات اللازمة المتعلقة باستعمال الرقم الوطني كخطوة ضرورية نحو توحيد مكون الأجور والرواتب (الباب الأول) في الموازنة العامة.

وسيقدم مصرف ليبيا المركزي المدفوعات على أساس موازنة معتمدة وكما هو مسموح وفقاً للقانون الليبي المعمول به. وستسعى حكومة الوفاق الوطني للعودة إلى الإطار الطبيعي والممارسات الطبيعية للموازنة بحيث تقوم وزارة المالية بإعداد الموازنة الوطنية ثم تنفيذها. وبعد ذلك يكون تنفيذها، بما يتفق مع القانون الليبي، خاضعاً لمراجعة وتدقيق ديوان المحاسبة الليبي.

العقود والعطاءات الحكومية

تضمن حكومة الوفاق الوطني عند ممارسة مهامها المتعلقة بالإدارة الاقتصادية التزام كافة العقود والعطاءات الحكومية بجميع قوانين المشتريات الليبية ذات الصلة واتباعها لأفضل الممارسات الدولية خاصة ما تنص عليه مبادئ شفافية العقود والمشتريات والمناقصات ومكافحة الفساد التي وضعها البنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى. ومن السمات الأساسية لأفضل الممارسات الدولية عدم القيام بأية تعاقدات في غياب اعتمادات الميزانية المناسبة.

وتكون العقود والعطاءات الحكومية خاضعة لآليات الشفافية والرقابة والتدقيق التي يتم وضعها بالتعاون مع المؤسسات السيادية الليبية والخبراء الدوليين المستقلين في هذه المجالات عند الاقتضاء.

الاعتراف بمؤسسات ليبيا المستقلة

تؤكد حكومة الوفاق الوطني على التزامها باستمرار نزاهة وخصوصية المؤسسات السيادية الليبية التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر مصرف ليبيا المركزي وهيئة الاستثمار الليبية والشركة الوطنية للنفط ومكتب المدعي العام وديوان المحاسبة والشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات.

وتلعب المؤسسات السيادية الليبية دوراً جوهرياً في إعلاء المصالح طويلة الأمد للشعب الليبي. وتقوم حكومة الوفاق الوطني بحماية مصرف ليبيا المركزي وهيئة الاستثمار الليبية والشركة الوطنية للنفط والشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات وغيرها من المؤسسات المستقلة وتضمن السماح لهذه المؤسسات بأداء دورها المعترف به في حماية موارد ليبيا لمصلحة كافة الليبيين.

تحصين الأصول واستردادها
تلتزم حكومة الوفاق الوطني باتخاذ التدابير اللازمة لحصر الأموال الليبية في الخارج وإعادتها، بما في ذلك كافة جهود الاسترداد أو الإجراءات القانونية أو الاتفاقيات بين الحكومات. وينبغي أن يكون أي إشراك لمستشارين أو استشاريين أو ممثلين مستقلين فيما يتعلق بتحصين الأصول واستردادها تنافسياً عاماً وأن يتلاءم مع معايير العقود والعطاءات الحكومية المبينة سابقاً.

شراء الأسلحة
يكون لدى حكومة الوفاق الوطني السلطة الحصرية للتعاقد على استيراد الأسلحة والذخائر إلى ليبيا والتصريح بذلك بما يتفق مع قوانين المشتريات الليبية المعمول بها، وتتحمل المسؤوليات المرتبطة بذلك من التقيد بقرار مجلس الأمن 1973 وغيره من الالتزامات الدولية ذات الصلة وإنفاذ الامتثال لها. وتلتزم أية تعاقدات من هذا النوع بمعايير العقود والعطاءات الحكومية المبينة سابقاً.

وتقر حكومة الوفاق الوطني بالدور الرئيسي الذي يلعبه مصرف ليبيا المركزي والمؤسسات السيادية الأخرى في ضمان تقيد كافة الأطراف التي تعمل داخل ليبيا بالعقوبات الدولية واحترامها.

مكافحة غسيل الأموال
ينبغي على حكومة الوفاق الوطني التعاون مع المؤسسات السيادية الليبية وتشجيعها على تحديد وتدقيق العمليات المالية التي قد تثير الشكوك لدى سلطات مكافحة غسيل الأموال داخل ليبيا وخارجها.

وينبغي أن تقوم الحكومة، بالتعاون مع المؤسسات السيادية في ليبيا، بوضع سياسات مكافحة غسيل الأموال بحيث تقر بتزايد التصورات المتعلقة بوجود مخاطر وبزيادة الطلبات المرتبطة بمكافحة غسيل الأموال من المؤسسات المالية غير الليبية وتعالجها.

مكافحة الفساد
ضرورة التزام حكومة الوفاق الوطني بإعلاء قيم الشفافية والنزاهة وأن تخضع للمحاسبة والمراقبة والمساءلة بما يتفق مع تطلعات الشعب الليبي والحرص على تحقيق أولويات المواطن.

وتحرص حكومة الوفاق الوطني على وضع برنامجها المتضمن ميزانية تلبي أولويات المواطنين ومناقشة تلك الميزانية في جلسات مفتوحة وتتسم بالشفافية مع القيام بتفعيل وتمكين الأجهزة الرقابية مثل ديوان المحاسبة واللجان البرلمانية من متابعة وتقييم أداء الحكومة خلال تنفيذها لبرنامجها وانعكاسه على الميزانية المقررة من خلال تقديم التقارير الدورية ودعم آليات مكافحة الفساد وإرساء ممارسات فعالة تهدف للشفافية ومكافحة الفساد وصولاً لإعلاء مبادئ سيادة القانون والحكم الرشيد.

ملحق (6)
الترتيبات الأمنية

1. يقوم كل من رئيس مجلس الوزراء ونوابه، فور اعتماد الاتفاق السياسي الليبي، بتشكيل لجنة مؤقتة لتيسير تنفيذ الترتيبات الأمنية التي نص عليها هذا الاتفاق لحين استكمال تشكيل حكومة الوفاق الوطني. وتكون اللجنة مسؤولة مسؤولية مباشرة أمام رئيس مجلس الوزراء، كما أنها ستقود، بدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أعمال المسار الأمني تماشياً مع أحكام الاتفاق. وتضطلع اللجنة، على وجه الخصوص، بالآتي:
   أ. البدء في وضع الترتيبات الأولية لتنفيذ المادة 34 من الاتفاق السياسي الليبي.
   ب. وضع وبدء تنفيذ الخطط المناسبة للهياكل والقوى الأمنية، بما فيها ترتيبات فعالة للقيادة والسيطرة؛
   ت. الإشراف على وضع خطة أمنية لتأمين المدن، بدءاً من العاصمة، بالتنسيق مع المؤسسات الأمنية ذات الصلة.
   ث. الموافقة على أساليب العمل وقواعد الاشتباك الخاصة بالجيش والشرطة والتشكيلات المسلحة علاوة على الإجراءات التأديبية والجزائية.
   ج. رصد ومتابعة تنفيذ وفعالية الترتيبات المذكورة أعلاه ومعالجة أي قصور.
2. تقوم اللجنة بتوفير الدعم اللازم لرئيس الوزراء ونوابه حول المسائل المتعلقة بتقديم المساعدة الدولية لحكومة الوفاق الوطني لتنفيذ الترتيبات الأمنية التي نص عليها هذا الاتفاق بناء على طلبها.
3. يترأس اللجنة شخص ذو خبرة ومكانة مناسبتيْن. كما تتكون اللجنة من عدد من الشخصيات المتخصصة ذوي الخبرة بالإضافة إلى ممثلي الجيش والشرطة وغيرهم من الأطراف الأمنية الفاعلة والممثلين الأمنيين بحسب ما تستدعي الضرورة. وتعمل هذه اللجنة مع جميع الأطراف المعنية لمعالجة تطلعاتها وقضاياها بروح من المسئولية والشفافية والتضامن وتشارك بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في أعمال تلك اللجنة بصفة مراقب.
4. تؤول مهام اللجنة إلى "لجنة رصد تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة" المبينة بالمادة 37 من الاتفاق السياسي الليبي عقب تشكيلها، أو إلى غيرها من مؤسسات الدولة ذات الصلة، بحسب ما تقرره حكومة الوفاق الوطني.

الاتـفـــــاق الســـــياسي الليـــبـــي

الموقعون

أحمد عبد ربه العبار

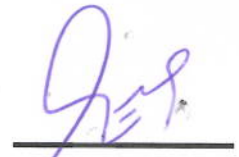

صالح محمد المخزوم

امحمد علي شعيب

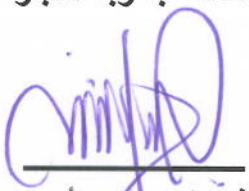

فضيل محمد الأمين

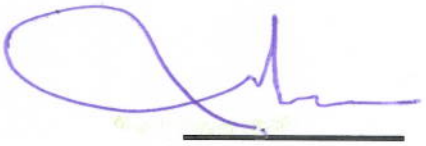

محمد سعد امعزب

صالح همة ابكدة

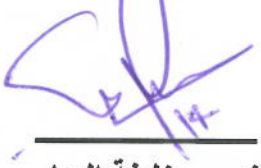

نوري خليفة العبار

أبو القاسم محمد قزيط

سليمان محمد سويكر

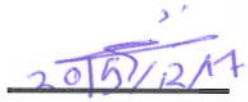

نهاد عمر معيتيق

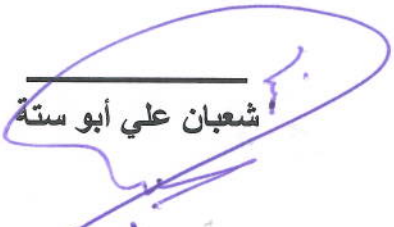

شعبان علي أبو ستة

سعاد عبد الله الشلّي

موسى الكوني بلكاني

أشرف الصديق الشح

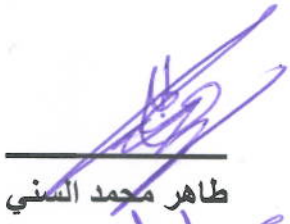

طاهر محمد السني

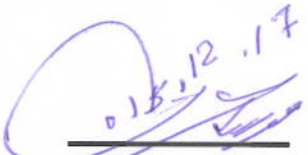

موسى عبد النبي الطرابلسي

سليمان محمد الفقيه

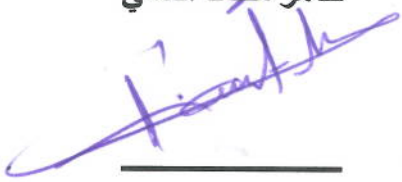

فتحي علي باشاغا

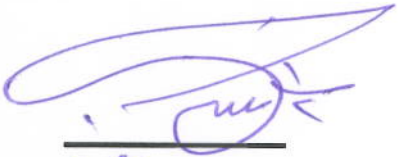

سالم موسى مادي

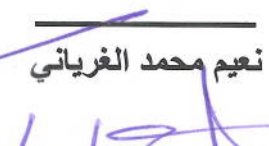

نعيم محمد الغرياني

مصطفى أبوشاقور غيث

مارتن كوبلر
الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا

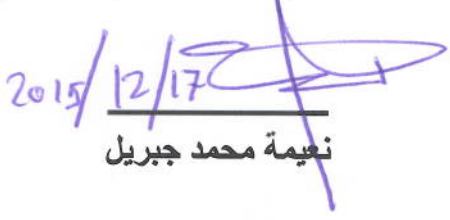

نعيمة محمد جبريل

المـركز العـربي للأبحـاث ودراسة السيـاسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقدير موقف | 17 كانون الأول/ ديسمبر، 2019

مذكرة التفاهم الليبية – التركية:
أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية

وحدة الدراسات السياسية

مذكرة التفاهم الليبية – التركية: أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية

سلسلة: تقدير موقف

17 كانون الأول/ ديسمبر، 2019

وحدة الدراسات السياسية

هي الوحدة المكلفة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدراسة القضايا الراهنة في المنطقة العربية وتحليلها. تقوم الوحدة بإصدار منشورات تلتزم معايير علميةً رصينةً ضمن ثلاث سلسلات هي؛ تقدير موقف، وتحليل سياسات، وتقييم حالة. تهدف الوحدة إلى إنجاز تحليلات تلبي حاجة القراء من أكاديميين، وصنّاع قرار، ومن الجمهور العامّ في البلاد العربية وغيرها. يساهم في رفد الإنتاج العلمي لهذه الوحدة باحثون متخصصون من داخل المركز العربي وخارجه، وفقًا للقضية المطروحة للنقاش.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2019

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة 1

مذكرة التفاهم 1

مواقف الأطراف الليبية 1

تأجيج الصراع الإقليمي في ليبيا 2

الحسابات التركية 3

خاتمة 4

مقدمة

وقعت الحكومة التركية وحكومة الوفاق الوطني الليبية، في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، مذكرة تفاهم بشأن السيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط، خلال زيارة رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني فايز السراج لإسطنبول، ولقائه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. وحال خروج بنود المذكرة إلى العلن، توالت التصريحات الرافضة لها من معسكر اللواء المتقاعد خليفة حفتر، ومن عدة دول مطلة على المتوسط على رأسها مصر وقبرص واليونان وإسرائيل. ورغم تأكيدات الطرفين، التركي والليبي، أن توقيع المذكرة من صلاحيات المجلس الرئاسي الليبي، وأنها لا تلحق أي ضرر بالمصالح الاقتصادية والأمنية لدول الجوار الإقليمي، فإن ارتداداتها ما تزال مستمرة.

مذكرة التفاهم

تنص المذكرة في ديباجتها على أن الطرفين «قررا العمل على تحديد المجالات البحرية في البحر المتوسط بشكل منصف وعادل [وفق] الصلاحيات المنبثقة من القوانين الدولية». أما بقية فصول المذكرة فتتعلق بضبط حدود «الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة» وفق إحداثيات جغرافية مضبوطة، وإجراءات تسجيلها لدى الأمم المتحدة من قبل الطرفين، وسبل حل النزاعات حولها، وآليات مراجعتها وتعديلها. وتظهر الخريطة الملحقة بالمذكرة حدود مناطق السيادة البحرية بين البلدين[1].

لا تمثل المذكرة التي وقعها الطرفان سابقةً بشأن ترسيم الحدود البحرية بين دول شرق المتوسط، إذ سبق أن وقّعت مصر وقبرص اتفاقًا لترسيم الحدود البحرية بينهما في عام 2013، وهو الاتفاق الذي بادرت في إثره الدولتان، إضافة إلى إسرائيل واليونان، بعمليات التنقيب عن الغاز والنفط على مساحات واسعة شرق المتوسط. كما شهدت السنوات الأخيرة توقيع اتفاقيات مماثلة بين بلدان أخرى من المنطقة، ويُنتظر مبادرة دول أخرى، من بينها تونس، إلى توقيع مذكرات مماثلة.

مواقف الأطراف الليبية

قوبل توقيع مذكرة التفاهم بمواقف متناقضة من المكونات والأجسام السياسية في ليبيا، وساد الانقسام بشأنها وفقًا للولاءات بين المكونات المحسوبة على اللواء المتقاعد خليفة حفتر من جهة، والمحسوبين على حكومة الوفاق من جهة ثانية؛ فقد أعلن أحمد المسماري، المتحدث باسم قوات حفتر «رفض الاتفاق الموقع بين تركيا والسراج»، متوعدًا بـ «التصدي بالقوة العسكرية لمنع اختراق السيادة الليبية»[2]، مع أن الاتفاق لا يخترق السيادة الليبية بل يثبتها في اتفاقية دولية. في حين كان موقف أعضاء مجلس النواب – جناح طبرق مشابهًا، حيث رفضوا مذكرة التفاهم رفضًا مطلقًا، ودعوا إلى «سحب الاعتراف الدولي بحكومة السراج»[3]. وفي المعسكر المقابل، سارع المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني إلى تصديق المذكرة، وطلَب من الجهات المختصة تنفيذها، في حين أعلن أعضاء مجلس النواب – جناح طرابلس دعمهم للمذكرة، واعتبروا أنها «لا تعد مساسًا أو تفريطًا في سيادة واستقلال ليبيا، ولم تشكل أي خرق للقانون الدولي»[4].

---

1 للاطلاع على مذكرة التفاهم الليبية - التركية، يُنظر: "أغضب دول الجوار.. وثائق مسربة تكشف تفاصيل الاتفاق التركي الليبي"، قناة الحرة، 2019/12/5، شوهد في 2019/12/7، في: https://arbne.ws/36nByzp

2 "المسماري: نرفض اتفاق السراج مع الأتراك وسنتصدى له بكل قوة عسكرية"، روسيا اليوم، 2019/12/4، شوهد في 2019/12/11، في: https://bit.ly/2shoQ6v

3 "بيان مجلس النواب رقم (15) لسنة 2019 بشأن التدخلات التركية"، موقع مجلس النواب الليبي، 2019/12/10، شوهد في 2019/12/11، في: https://bit.ly/2YEqjQm

4 "مجلس النواب بطرابلس يؤكد دعمه مذكرتي التفاهم مع تركيا"، **وكالة الأناضول**، 2019/12/7، شوهد في 2019/12/11، في: https://bit.ly/2qKDnHg

مثّلت صلاحيات المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني أحد محاور الجدل في تبرير رفض المذكرة أو قبولها؛ ففي حين يرى المعارضون أن المجلس الرئاسي لا يمتلك هذه الصلاحية، يذهب الداعمون إلى أن المجلس يمثل السلطة الشرعية المعترف بها دوليًا، ما يمنحه الحق في إبرام المعاهدات والاتفاقات باسم الدولة الليبية. وفي هذا السياق، تنص الفقرة (2ح) من المادة (8) من اتفاق الصخيرات المغربية لعام 2015، على أن من مهمات المجلس الرئاسي «عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية على أن تتم المصادقة عليها من مجلس النواب»، في حين تنص الفقرة (8) من المادة (9) على أن من مهمات مجلس وزراء حكومة الوفاق «التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية»[5]. ويعدّ تشظي مجلس النواب إلى مجلسين؛ واحد في طبرق والآخر في طرابلس، إضافةً إلى انتهاء مدته النيابية، مدخلًا آخر للخلاف بشأن تأويل المذكرة ومدى انسجامها مع مقتضيات نصوص الاتفاق السياسي الليبي. ورغم هذا الجدل الحاصل، لا يفيد النظر إلى الأمر من هذه الزاوية كثيرًا في المشهد الليبي المحكوم باعتبارات محلية وإقليمية ودولية معقدة، إذ لا يلتفت المتقاتلون فيها كثيرًا إلى التأويلات الدستورية والقانونية.

تأجيج الصراع الإقليمي في ليبيا

جاء توقيع مذكرة التفاهم مع تركيا ليضيف موضوعًا جديدًا إلى الصراع الدائر في ليبيا؛ فبالنسبة إلى حكومة الوفاق يمثل الهجوم الذي تشنّه قوات حفتر على العاصمة طرابلس، منذ 4 نيسان/ أبريل 2019، تحديًا وجوديًا لها، فقد حدد حفتر أهداف هجومه بالقضاء على القوات المحسوبة على حكومة الوفاق، وإلغاء نتائج اتفاق الصخيرات، معتبرًا المجلس الرئاسي فاقدًا للشرعية و«حاميًا للجماعات الإرهابية». ورغم أن السراج لم يُبدِ معارضة فعلية لسيطرة حفتر على المنطقة الشرقية والجفرة والهلال النفطي والجنوب وبعض مدن المنطقة الغربية، فإن هذا الأخير لا يُبدي قبولًا بأي شراكة أو حلول سياسية. ومع أن القوات التابعة لحكومة الوفاق تمكنت من استيعاب الصدمة الأولى التي أعقبت انطلاق الهجوم في الربيع الماضي، وأوقفت تقدم القوات المهاجمة وثبّتت محاور الاشتباك عند التخوم الجنوبية للعاصمة، واسترجعت مدينة غريان الاستراتيجية، فإن كل ذلك لم يؤمّن العاصمة التي ظلت بنيتها التحتية ومنشآتها الخدمية والمدنية تحت تهديد القصف المتكرر، كما طاول القصف الجوي، لأول مرة منذ سقوط القذافي، مدنًا مثل مصراتة والزاوية.

ويدرك المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني أن حفتر يستمد جزءًا مهمًا من قوته من الدعم التسليحي والمالي واللوجستي والسياسي والإعلامي الذي يتلقاه من حلفائه الإقليميين والدوليين الممثلين، أساسًا، في الإمارات العربية المتحدة ومصر والسعودية والأردن والسودان وروسيا وفرنسا، كما أن التدخل الخارجي المكثف لصالحه لا علاقة له بتوقيع المذكرة مع تركيا ولم يكن ردًا عليها. ومنذ انطلاق معركة طرابلس، بدا تأثير الدعم الإقليمي والدولي جليًا، من خلال الاستخدام المكثف للمدرعات والطيران الإماراتي المسيّر، والأسلحة والخبراء المصريين والفرنسيين، كما تواترت التقارير عن دور كبير للمرتزقة الروس ومسلحي الجنجويد في معارك الأسابيع الأخيرة في طرابلس[6]، التي اعترف المسماري ببعض تفاصيلها.

بناء عليه، ومنذ بداية الهجوم على طرابلس، تحرّك المجلس الرئاسي بحثًا عن دعم إقليمي لخلق توازن نسبي مع الطرف المقابل، وزار السراج تركيا في الأيام الأولى للهجوم، التقى فيها بأردوغان الذي صرح،

---

5 ينظر: "الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ 17 ديسمبر 2015"، موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2016/1/18، شوهد في 2019/12/11، في: https://bit.ly/2LP2ZtY

6 ينظر على سبيل المثال:
Benoît Vitkine & Frédéric Bobin, "La Libye: Nouveau théâtre d'intervention des mercenaires russes," *Le Monde*, 22/11/2019, accessed on 11/12/2019, at: https://bit.ly/34bopYk;
ميشيل نيكولز، "الأمم المتحدة تتهم الأردن والإمارات وتركيا والسودان بانتهاك عقوبات ليبيا"، **رويترز**، 2019/12/11، شوهد في 2019/12/11، في: https://bit.ly/2ParGTC

حينها، بأن بلاده لا تعترف إلا بالمجلس الرئاسي وحكومة الوفاق سلطةً شرعيةً في ليبيا، وأبدى استعداده للمساعدة في دحر الهجوم. ورغم أن الطرفين لم يكشفا عن تفاصيل الدعم الذي تنوي تركيا تقديمه إلى الطرف الليبي، فإن الأسابيع التالية شهدت وصول مدرعات وآليات تركية إلى طرابلس لم تعلن عنها حكومة الوفاق رسميًا، غير أن منابر إعلامية مقربة منها بثت مقاطع تظهر وصولها الى الموانئ التي تسيطر عليها حكومة الوفاق. وهناك مؤشرات في الأسابيع الأخيرة عن وصول مزيد من الأسلحة التركية، بينها صواريخ أرض - جو متطورة مكّنت قوات الوفاق من إسقاط طائرة مقاتلة تابعة لحفتر في مدينة الزاوية وأخرى مسيّرة في مصراتة.

رغم أن التدخل الخارجي كان سمة مميزة للحالة الليبية منذ بداية الثورة في شباط/ فبراير 2011، فإن التنافس الإقليمي والدولي على ليبيا اشتد بعد الهجوم الأخير على العاصمة، حيث وصف وزير الداخلية بحكومة الوفاق الوطني، فتحي باشاغا، تشكيلة القوات المقابلة بـ «القوات متعددة الجنسيات». هذا الصراع مرشح للتصاعد خلال الفترة القادمة. وقد صرح أردوغان بأن بلاده مستعدة لإرسال قوات إلى ليبيا في حال طلبت حكومة الوفاق ذلك، بموجب مذكرة التفاهم الأمنية التي تم توقيعها، إلى جانب المذكرة المتعلقة بالحقوق البحرية[7]. وتتزامن تصريحات أردوغان مع وصول مزيد من شحنات الأسلحة إلى أطراف الصراع[8]، وتصريحات رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، غسان سلامة، عن حشد قوات حفتر وداعميها للسيطرة على طرابلس بغرض قطع الطريق على أي مخرجات ممكنة لمؤتمر برلين، ودعوة حفتر قواته إلى التقدم إلى قلب العاصمة طرابلس[9].

الحسابات التركية

على مستوى التعاطي الإقليمي مع مذكرة التفاهم الليبية - التركية، وإضافةً الى التنافس المحتدم في ليبيا، يمثل المخزون الكبير المفترض من موارد الطاقة العامل الأساسي للحساسية المفرطة التي قابلت بها دول شرق المتوسط، خاصة مصر واليونان، هذه المذكرة، بلغت حد طرد السفير الليبي لدى اليونان. فوفق تقديرات هيئة المسح الجيولوجي الأميركية المعلنة في عام 2010، يختزن باطن شرق المتوسط ما يقارب 107 مليارات برميل من النفط الخام، و122 تريليون متر مكعب من الغاز؛ وهي مخزونات ضخمة وكافية لإنعاش اقتصادات الدول المعنية وتعديل ميزانها الطاقي لسنوات طويلة. ويضاف إلى هذا المخزون التقديري ما اكتُشف فعلًا خلال السنوات الأخيرة، وبوشر في استخراجه، على غرار حقل «أفروديت» القبرصي، والحقول التي تديرها مصر في دلتا النيل، والحقول التي تستغلها إسرائيل قبالة السواحل الفلسطينية[10].

وإضافةً إلى انعكاساته الاقتصادية، ترى تركيا، والدول الإقليمية بشرق المتوسط، أن النصيب الذي ستحصل عليه من هذا المخزون الهائل سيكون من بين محددات أدوارها الجيوستراتيجية في المنطقة. ويعد هذا المعطى أحد المداخل الضرورية لإدراك حالة التوتر التي تعاطت بها بعض دول الإقليم مع مذكرة التفاهم الليبية - التركية. وتذهب جل المؤشرات الحالية إلى أن حالة التجاذب ستتصاعد في قادم الأيام في ظل التصريحات المعلنة للمسؤولين الأتراك بتوجيه حفارات إلى مواقع في المنطقة البحرية التي تم اقتسامها مع ليبيا، والانطلاق في عمليات الاستكشاف والتنقيب، وفرض أمر واقع بصرف النظر عن اعتراضات مصر واليونان وقبرص وإسرائيل التي تكتلت ضد تركيا، ولم تأخذ مصالحها، ولا مصالح سورية ولبنان وفلسطين في شرق

7 "أردوغان: همّنا كسب الأصدقاء ومستعدون للحوار مع اليونان"، **وكالة الأناضول**، 2019/12/9، شوهد في 2019/12/12، في: https://bit.ly/2PcSTVO

8 محمود محمد، "مصر تدعم حفتر بمدرعات جديدة ومسؤولون بطرابلس يطالبون حكومة الوفاق بالرد"، الجزيرة نت، 2019/12/12، شوهد في 2019/12/12، في: https://bit.ly/36rKCTB

9 أيمن الورفلي، "خليفة حفتر يدعو قواته للتقدم باتجاه قلب طرابلس"، **رويترز**، 2019/12/12، شوهد في 2019/12/13، في: https://bit.ly/2Eejag5

10 علي حسين باكير، "كنز في ماء المتوسط. من يربح حرب الغاز القادمة؟"، الجزيرة نت، 2018/6/5، شوهد في 2019/12/13، في: https://bit.ly/341ekgF

المتوسط، في الاعتبار. وتكشف تصريحات المسؤولين الأتراك، التي أعقبت توقيع المذكرة مع الجانب الليبي، أن صراع النفوذ الإقليمي كان حاضرًا بكثافة في حسابات الأتراك، وأن التوقيع، في رأيهم، قد أفشل مخططات إقليمية ودولية لعزل بلادهم وتقليص تأثيرها في ملفات المنطقة، حيث أكد الرئيس أردوغان أن «مصر وقبرص اليونانية واليونان وإسرائيل، تحاول، بين الحين والآخر، فرض سيادتها على المنطقة بمعزل عن تركيا»، وأن مذكرة التفاهم مع ليبيا «أحبطت بعض المؤامرات ضدها»[11].

خاتمة

يتزامن توقيع مذكرة التفاهم الليبية - التركية بشأن السيادة على المناطق البحرية في البحر المتوسط مع تنامي التجاذبات داخل ليبيا وخارجها. فعلى التخوم الجنوبية لطرابلس، تحتشد قوات حفتر، في محاولة جديدة للسيطرة على العاصمة والمنطقتين الغربية والوسطى، بدعم إقليمي كبير وبمشاركة مباشرة من مجاميع مسلحة أجنبية. وعلى المستوى الإقليمي، يتصاعد صراع النفوذ بين الدول المطلة على شرق المتوسط للاستحواذ على أكبر نصيب من مخزون الغاز والنفط. وفي أثناء ذلك، يسجل نفوذ روسيا العسكري في المنطقة نقلة جديدة بدخولها فاعلاً مؤثرًا في المشهد الليبي. وبناء عليه، تدفع كل تلك المعطيات إلى توقّع مزيد من التصعيد داخل الجغرافيا الليبية وفي مياه المتوسط.

11 "أردوغان: يحق لتركيا إرسال قوات عسكرية لليبيا إذا طلبت حكومتها"، **العربي الجديد**، 2019/12/10، شوهد في 2019/12/13، في: https://bit.ly/2tehLUE